





هسمای سلطانی ، احمد ، ۱۲٤۷ _ ۱۳۰۷ق.

مرآة المراد في تحقيق مشتبهات وجال الأسناد / تأليف احمد بن مصطفى بن احمد الخمستي السلطان القسزويين الحوتين ؛ الهند السيد مهدي الرحاتي. _ قم: مكية سماحة آبادالله المنظمين المرعشي التحفي الكري _ الخزانة

العالمية للمخطوطات الاسلاميّة _ قم _ ايران ، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م - ١٣٩١ش.

٧١٢ ص. : غونه.

ISBN 978 - 600 - 161 - 079 - 0

۲۰۰۰۰ ریال :

فهرستنویسی بر اساس اطلاعات فیپا.

کتابنامه به صورت زیرنویس.

حربى

۱. حدیث _ علم الرّجال _ تحقیق، ۲. محدثان_ سرگذشستناسه. ۳. محدثثان شبیعه _ سرگذشستناسه. الف.رجانی، سیّد مهندی ، ۱۳۳۶ _ ، محقّیق. ب. کتابخانهٔ بنزرگ حضبرت آیستاه العظمی مرعشی نجفی(ره) _ گنجینهٔ جهانی مخطوطات اسلامی، ج. عنوان.

74Y / 74T

BP 110/ + A + 1

TOVADIA



1211

مرآة المراد في تحقيق مشتبهات رجال الأسناد

المؤلِّف : العلاَّمة الرَّحالي الشيخ احمد بن مصطفى بن احمد الحمستى السلطانتي القزوين الحرَّتين (١٢٤٧ – ١٣٠٧هـ)

المحقّق : السَّبد مهدي الرَّحالي

النَّاشُو : مكتبة سماحة آيةالله العظمى المرعشي النَّحقي الكبرى

الحزانة العالمية للمخطوطات الاسلامية - قم - ايران
 الطبعة الاولى: ١٤٣٣ هـ. ق/ ٢٠١٢م / ١٣٩١هـ. ش

العدد المطبوع : ٥٠٠ نسخة

المطبعة : گلوردي – قم

ليتوغوافيا : تيزهوش – قم

مشوف الطّباعة : على الحاحي باقريان

القمن : ۲۰۰۰۰۰ ريال

رىمك : • - ١٦٩ - ١٦١ - ١٦٠ - ١٩٧٨ - ٢٠٠ - 161 - 079 - 0

AYATOLLAH MAR'ASHI NAJAFI ST., Qom 3715799473, I.R.IRAN TEL: + 98 251 7741970-78: FAX +98 251 7743637

> http:// www.marashilibrary.com http:// www.marashilibrary.net http:// www.marashilibrary.org

E_mail: info@marashilibrary.org

ترجمة المؤلِّف ترجمة المؤلِّف ترجمة المؤلِّف

بسم الله الرحمٰن الرحيم

ترجمة المؤلّف

حياة المؤلّف بقلمه الشريف:

قال المؤلّف في خاتمة كتابه هذا: ثمّ إنّه قد سنح ببالي أن أشرح أحوالي فـي خاتمة هذا الكتاب، وإن كان يقضي منه العجب العجاب.

وأقول: سُمِّيت بـ«أحمد» ودعيت بـ«آغا» حيث إنّ جدّي من الأب الحـاج مولى أحمد كان فاضلاً متبحّراً في الفنون كلّها، مجتهداً في الفقه في عصره وأوانه، وفريداً في دهره وزمانه، حسب ما تشهد به مؤلّفا ته ومصنّفا ته، ولقد سمّيت باسمه، وعرفت بـ«الحاج آغا» وما أدركت أوانه، بل طويت زمانه.

ولقد كان الله الله عنه المائد عنه الأزمان، مترسّلاً بأنّ حبّ الوطن من الإيمان، وكان مسكنهم قصبة يقال لها: خوئين من توابع الخمسة السلطانية بمرحلة ومسافة شرعية إلى زنجان.

وكانت هذه القصبة مسقط رأسي، وولدت فيها في الليلة السابعة عشر من أوّل الربيعين بعد ما انقضى من الهجرة ألف ومائتان وسبع وأربعون .

وكنت بعدما صفوت صبيةً، وصبيت صفوةً، وميّزت التاء من الباء، والياء من الهاء، ربّيت في حجر والدي علماً وأدباً وكتباً ودأباً، فبعد ما مضت منّي السبعة استغنيت بعد حفظ القرآن من الكتب الفارسية والعربية، وشسرعت في الشمانية

٤.....مرآة المراد

بالعلوم الأدبية صرفاً ونحواً وميزاناً .

ولمّا قاربت الثلاث عشر فارقت منها، و آلفت علم المعاني والبيان والفصول، و آنست مقدّمة الأصول.

ولمّا راهقت التكليف أجاب والدي منادي الربّ، ولم أبلغ بعد الحلم، فانقلب الزمان عليّ، وهجم الدهر الخوّان إليّ، وبقيت في حسجر والدتي مع الإخوة، وأحاط إلينا الفقر والعسر، وذهب عنّا اليسر، فنحن في عويل ورحيل من قرية إلى قرية، وناحية إلى ناحية، فسنة نسكن هذه وأخرى أخرى، إلى أن مضت سنين ونحن في كدّ بلا يمين، إذ الإخوة صغار وأصاغر، وأنا مليس صفير من الصنائع والأضافر، فبقيت بتعريق الجبين من الانفعال عنهم في ضيق وأنين.

فبعد ما أحاطتني الهموم، وحصرتني الغموم، أصرتني والدتمي بالهجرة إلى قزوين لتحصيل علوم الدين، وعاهدتني بعيلولة العيال في جميع الأحموال مع اليسر والعافية، أو عسر وخافية .

فشددت رحلاً بلا راحلة، وألزمت الطريق بلا غايلة، فلمًا وصلت القزوين سكنت مدرسة تسمّى بـ«الپيغمبرية» واشتغلت بقراءة المعالم في الأصول، والروضة في الفروع، وباحثت في المقدّمات نحواً وميزاناً وبياناً باستغراق الزمان ليلاً ونهاراً، فاتفق ارتحال السلطان محمّد شاه.

ولمّا يمض منذ ستّة أشهر من إقامتي، فتشتّت شمل أهالي البلدة، وانقلبت حالاتهم، وارتفعت تسعيراتهم، بحيث لم يسمكن لي الإقامة، وذهبت عنّي الاستقامة، فراجعت إلى الوطن مع التأوّه والحسرة.

فبعد ما لاقتني والدتي لامتني أشدّ اللوم، فعرضتني الندامة، وعرقتني الملامة. فما مكثت إلاّ أيّاماً قلائل حتّى قهر تني إلى الرجوع بالدلائل . فبعد ما مضت ستة أيّام من الورود، وأنكرتني في كـلّ حـالاتي مـن القـيام والقعود، أخذت السير في الطريق بلا راحلة وزاد وسـويق، وبـعد وصـولي إلى القزوين آليت ألاّ أرجع إلاّ بعد أن كان حملي ملآن، وعطاشي ريّان.

فاشتغلت في مدرسة بعد مدرسة سبع سنين، واستغنيت من السطوح والمتون،

وكتبت في الأصول تقريرات المشايخ كراريس، واختلفت في العلوم الرياضية في الأيّام المعطّلة إلى أهلها، واشتغلت كذلك برهة في الارتياض مع الكلام والحكمة. ثمّ سافرت إلى اصفهان، واشتغلت بجدّ وكدّ بالفقه والأصول، واتّفق لي فيها من الألطاف الخفية الإلهية اجتماع الأسباب والتوفيق، فللازمت الدرس والبحث والتأليف والتصنيف خمس سنين، وبالغت في التعطيلات في علم الرجال والدراية برهة من الأيّام، وكتبت في الأصول تمام مباحث الألفاظ وبحث النسخ في مجلّدين مبسوطين، وسميته بـ«معراج الوصول إلى علم الأصول» ثمّ رسالة في التضييق والتوسعة المسمّاة بـ«مجلي الشرعة» ثمّ رسالة مبسوطة في الرجال الحاوية لاصطلاحات علماء الرجال، وتمييز جملة من المشتركات، وهي هذه.

فبعد ما قضيت الوطر فيها رجعت إلى القـزوين، ولم أمكث فـيها إلاّ شـهوراً. وسافرت إلى الوطن زائراً للأمّ، ووصلاً للرحم، ثمّ رجعت إلى القزوين .

وعزمت منها إلى العتبات العاليات، فأقمت بعد تشرّفي بتقبيل عتبة خامس آل العباء عليه آلاف التحية والثناء فيها، واشتغلت بالبحث في الفقه والأُصول، واختلفت إلى المشايخ، وكتبت في الفقه مسائل الطهارة، وبرزت منها كراريس.

ثمّ جاورت النجف الأشرف خمس سنين، وألّفت فيها تمام مسائل الطهارة. ومجلّداً من الصلاة .

ثمّ دعتني الحوائج وكثرة الديون إلى الانصراف، وعاقتني العوائق طول المكث

إلا مع الانعطاف، فانصرفت إلى القزوين، وسكنت فيها، واشتغلت بالبحث والتدريس والتأليف، ولم أر نفسي معرضاً عن الاشتغال والبحث مع الطلاب في جميع الأحوال حتى إلى الآن مع كثرة حوائج الناس إليّ، وتوارد عوائق الزمان على، لم أطرف إلى غير مطالعة العلوم طرفاً، ولم أجد للنفس عنها صرفاً.

وفي هذه السنة التي مضت من الهجرة المقدّسة ألف وثلاثمائة وأربع سنين كنت من العمر في سبع وخمسين أباحث مباحث المكاسب والتجارة مع الطلاّب، وأجمع ضوابطها ومسائلها مع الاتقان في كلّ باب، وجمعت جملة من الجوامع في أسفاري في الطاعات من الحجّ والزيارات.

ولي من المؤلّفات: كتاب معراج الوصول من بحث النواهي إلى تمام مباحث الألفاظ برز منه مجلّدان، ومن الأدلّة العقلية إلى تمام بحث التعادل والتراجيح، برز منه مجلّد واحد، ورسالة في الاستصحاب مع بحث التعادل والتراجيح، وكتاب اللوامع مشتمل على جملة من القواعد وجملة مهمّة من مباحث الأصول، ورسالة في حجّية الظنّ، ورسالة في الإرث عربية، وترجمتها أيضاً بالفارسية، ومنظومة في الديات.

ورسالة في المختار من الأصول العملية على الاجمال، وكتاب مرآة المراد في علم الرجال وهو هذا، وكتاب مجلي الشرعة في مسألة التضييق والتوسعة، ورسالة في تصرّفات المريض لم تتمّ، وفي الفقه أربع مجلّدات برز من الطهارة مجلّدان، ومن الصلاة مجلّدان .

وتعليقات على أوائل كتاب الصافي، وحواشي على الرياض، وحواشي على القوانين، قد علّقناها عليهما عند الاشتغال ببحثهما، مكتوبة على هامش الكتابين غير مجموعة في البين، ومجموعة في الأجوبة من المسائل المتفرّقة الواردة من ترجمة المؤلّف٧

هذا البلد وسائر البلدان، ومجموعة تجرى مجرى الكشكول.

ورسالة وجيزة في مسألة البداء وكشف الحقّ فيها، ورسالة في كيفية علم الباري تعالى اسمه مختصرة مليحة، ورسالة وجيزة جدّاً في أسماء الرجال والمختار في أحوالهم على الاجمال، والتوفيق من الله المستعين .

كلام المحقّق الطهراني في ترجمته:

وقال الشيخ المحقّق الآغا بزرك الطهراني في كتابه نقباء البشر: الشيخ المولى أحمد الشهير بمولى آغا بن مصطفى بن أحمد بن مصطفى بن أحـمد الخـوئيني القزويني، عالم جليل، ومصنّف مكثر محقّق .

ترجم نفسه في آخر كتابه في الرجال الذي سمّاه مرآة المراد في تراجم الأوتاد بعد ما ألحق به المشتركات،كما ذكره لي ولده الفاضل الميرزا حسين.

قال: ذكر فيه أنّه ولد يوم مولد النبي على القرويني، والمولى عبدالكريم المولى أبي طالب البهشتي القرويني، والسيد رضي القرويني، والمولى عبدالكريم الايرواني، وسافر إلى اصفهان حدودسنة (١٢٦١) وله أربعة عشر سنة، وذلك بعد وفاة العلمين السيد حجّة الاسلام الاصفهاني، والحاج الكرباسي، فبقي بها خمس سنين تلمّذ بها على السيد الميرزا حسن الاصفهاني الشهير بالمدرّس، حتى حصلت له الإجازة منه، فرجع إلى قروين.

وبعد سنة هاجر إلى العتبات المقدّسة في سنة (١٢٦٧) فبقي في كربلاء سنة حضر بها على الفاضل الأردكاني المولى حسين، ثمّ ذهب إلى النجف، فحضر بحث الشيخ الأنصاري، والشيخ راضي النجفي، حتّى أُجيز منهما، وألزماه بالرجوع، فرجع إلى قزوين سنة (١٢٦٩) فتزوّج هناك وولد ابنه الأرشد المولى مصطفى في سنة (١٢٧٠) ثمّ الميرزاحسين المتوفّى شابّاً، ثمّ الميرزاحسين الثاني

٨.....٨

الذي حدّثنا بتمام هذه الترجمة، وذكر أنّه ولد نهار المولدسنة (١٢٧٩) ثمّ المولى على نزيل طهران ومن المنزوين بمحلّة سنكلج، وأصغر ولده هو الشيخ عبدالله ولد بعد وفاة والده بشهر من زوجة أخرى وسكن قزوين .

وكان المترجم في قزوين مشغولاً بالوظائف الشرعية، وترويج الدين، إلىٰ أن توفّي في سنة (١٣٠٧) وله تصانيف كثيرة غير كـتاب الرجــال المـذكور، مـنها: الوجيز في الدراية أبسط من وجيزة البهائي .

ومعراج الوصول إلى علم الأصول في مجلّدين، واللوامع في الفقه تسامّاً في ثلاث مجلّدات، وله منظومة الديات، ورسالة الميراث فارسية، ورسالة منجّزات المريض، ورسالة البداء، ورسالة الجبر والتفويض، والمجلى في المقتل.

وحاشية تفسير الصافي إلى آخر سورة البقرة، وفيه مباحث كلامية وحكمية مدوّنة، وحاشية الإنسارات للكلباسي، وحاشية نجاة العباد، وحاشية صيغ العقود للزنجاني، والسؤال والجواب، وصيغ العقود للزنجاني، والمذكور.

وقد ترجم في المآثر والآثار المؤلّف في سنة (١٣٠٦) ص ١٤٣، وقال هناك: إنّ له الرئاسة العامّة في قزوين في هذا التاريخ (١٦) .

وقال في ترجمة جدّه: الشيخ المولى أحمد بن المولى مصطفى بن أحمد الخوثيني، عالم جليل، وفقيه مبرز، كان من الأجلاء في كربلاء المشرّفة أوان أخذه العلم عن الفطاحل والفحول، وله آثار، منها: شرح الدروس في مجلّدين، وقد حضر الجهاد مع السيد محمّد الطباطبائي المجاهد، ولعلّه كان من تلاميذه، توفّي

(١) نقباء البشر ١: ١٧٠ ـ ١٧١.

ترجمة المؤلّف ترجمة المؤلّف ٩

في سنة (١٢٤٥) هـ في حياة والده العالم الجليل، كما ذكره لي حــفيده المــيرزا حسين بن المولى آغا الخوئيني القزويني ^(١).

وقال أيضاً في كتابه مصفّى المقال: المولى أحمد بن المصطفى بن الحاج ملاً أحمد بن الحاج ملاً محمد بن الحاج ملاً مصطفى بن أحمد الخوئيني القزويني، كان مرجع الأمور الشرعية بقزوين، وصاحب التصانيف الكثيرة، منها الرجال الكبير مرآة المراد في تراجم الأوتاد، وذكر فيه ترجمة نفسه وتاريخ ولادته (١٢٤٧) وله المشتركات الذي ألحقه برجاله، وله الوجيزة أكبر من وجيزة البهائي في الدراية، كما حكى لي ولده الميرزاحسين المولود (١٢٧٩) وقال: إنّه توفّى في (١٣٠٧).

وقال أيضاً في الذريعة: مرآة المراد في صفات الأوتاد، هو في الرجال، وفي آخره المشتركات، للمولى أحمد بن المصطفى الشهير بالمولى آقا الخوئيني القزويني المولود (١٢٤٧)كما أرّخ نفسه في هذا الكتاب، والمتوفّى (١٣٠٧)كما حدّثني به ابنه، وضمّ المشتركات إليه أوان كونه زائراً في كربلاء في (١٣٠١) والنسخة عند أصغر ولده الشيخ الفاضل المعاصر الميرزا حسين المولود (١٣٧٩)كما حدّثني به حدود (١٣٤٠) في سامراء (٣).

كلام الشنيخ صدر الدين الخوئي في ترجمته:

وقال العلاّمة الشيخ صدر الدين محمّد أمين الإمامي الخوئي في كتابه مـرآة الشرق: العلاّمة الحاج مولى آقا الخوئيني الزنجاني القزويني، وخوئين قرية في

⁽١) الكرام البررة ١: ١١٦.

⁽٢) مصفّى المقال ص ٢.

⁽٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢٠: ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

بعض نواحي بلدة زنجان معروفة، ومنها المترجم، وكان الله من مشاهير علماء عصره، وفقهاء وقته في بلدة قزوين، وكان فقيها أصولياً محدّثاً، كان حسن الفهم، وكان حسن المنطق، جيد البيان، وكان له مرجعية عامّة في محروسة قروين ونواحيها، كان نافذ الحكم، رفيع المقام.

وذكره اعتماد السلطنة في المآثر والآثار، وقال فيه: وله تأليفات جمّة في الفقه والأُصول وغيرها .

وأقول: ولكن مع الأسف أنّه لم نعثر على شيء من مؤلّفات المترجم ﴿ إلى هذا الحين. والذي يظهر من كتاب المآثر أنّ المترجم المغفور له كان في قيد الحياة في تاريخ تأليف الكتاب المذكور، وهو بعض الأعشار الأوّل من القرن الرابع عشر الهجري، ثمّ ذكر جملة من آثاره القيّمة (١).

كلام السيد محسن الأمين في ترجمته:

وقال العلاّمة السيد محسن الأمين العاملي في كتابه أعيان الشيعة: ولدسنة وقال العلاّمة السيد محسن الأمين العاملي في كتابه أعيان الشيعة: ولدسنة (١٣٤٧) (٢٤٦) كان عالماً فاضلاً، ذكره صاحب كتاب المآثر والآثار بعنوان الحاج مولى آقا المجتهد الخوثيني، فقال: فقيه متبحّر، ومحدّث متتبّع، ومحقّق متدرّب، والرئاسة الشرعية في تلك الخطّة من جميع الجهات موكولة إليه في أنواع العلوم الشرعية، مدّ الله في أيّامه. انتهى .

ثمّ ذكر من آثاره مرآة المراد في الرجال^(٣).

⁽١) مرآة الشرق ١: ١٦٦ ــ ١٦٧ برقم: ٦٥.

⁽٢) الصحيح: سنة (١٢٤٧) هـ ق .

⁽٣) أعيان الشيعة ٣: ١٧٥.

ترجمة المؤلّف

حول الكتاب:

مر آة المراد في تحقيق شبهات رجال الأسناد، كتاب يبحث عن بعض الرواة التي وقع الاختلاف في تمييزهم، وأكثرها مأخوذة من الرسائل الرجالية للمحقق الشهير العلامة حجّة الاسلام الشفتي الرشتي الكيلاني، بعين عباراتها من دون دخل وتصرّف إلا ماشذ وندر.

ولم يكن عند المؤلّف عند تأليفه لهذا الكتاب، غير كتاب الرسائل الرجالية للمحقّق الشفتي، وكتاب الفوائد الرجالية للمعلّمة المحقّق المحكّم المحقق الملاّ لمساعيل الخواجوئي، وكتاب توضيح المقال للعلاّمة الملاّ علي الكني، وكتاب مختلف المقال لأستاده الحاج آقا محمّد ابن الحاج إبراهيم الكرباسي، وكتاب الرواشح السماوية للمحقّق العلاّمة السيد الداماد، ومنتهى المقال للعلاّمة أبي علي الحائري. واستفاد كثيراً في هذا الفنّ من اُستاده الحاج آقا محمّد الكرباسي، وقد ينقل عنه في هذا الكتاب بعض ما جرى في مجلس المذاكرة والبحث في الرجال.

قال في نهاية الكتاب: هذا آخر ما بلغ إليه فكري، وتدرّج بمدارجه نظري، وكان ذلك بعد ما انتقلت في اصفهان من المدرسة الجديدة إلى دار الكرامة، ملاذنا الأمجد، وملجأنا الأوحد، ولي نعمائنا من عند الواحد الأحد، الذي حار في أوصافه عقلي، وبهت في أخلاقه الحسنة الجميلة لبّي، وهو مولى الموالي، وسيد الأداني والأعالي، العالم العامل، والفاضل الكامل، المتبحّر في مضمار العلوم، والمتدرّب المتدبّر ذوي الفضائل المعلوم، الحاج آقا محمّد نجل الفاضل المدقّق الكرباسي، أعلى الله في العلّيين مقامه، فيا إلهي أجزه عنّي جزاءً وافراً، واشكره لحقوقه على شكراً شاكراً.

ولقد أتعب نفسه الشريفة في تأليف هذا الكتاب مع قلَّة بضاعته من الكـتب،

۱۲.....١٢....مرآة المراد

فجزاه الله خير جزاء المحسنين.

وحققت هذا الكتاب وقابلته مع نسخة الأصل بخط المؤلف، المحفوظة أصلها في خزانة مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قدّس سرّه، وهمناك نسخة مستنسخة من نسخة الأصل موجودة في نفس المكتبة، وكان الأساس في تحقيق هذا الكتاب على هذين النسختين الموجودتين أصلهما في خزانة المكتبة.

وفي الختام أقدّم ثنائي العاطر والشكر الجزيل لحجّة الاسلام والمسلمين السيد محمود المرعشي حفظه الله، الأمين العامّ لإدارة المكتبة العامّة التي أسّسها والده المرحوم آية الله العظمى السيدشهاب الدين المرعشي النجفي المشره هذا الكتاب. وأسأل الله تبارك وتعالى أن يوفّقه ويسدّده لنشر سائر آثار أسلافنا الطاهد د. .

والحمد لله ربّ العالمين أوّلاً وآخراً، والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين .

السيد مهدي الرجائي
قم المقدّسة _شوّال المكرّم _ ١٤٣٣ هـ ق

- 17 A I U

ف كتارخالدوقر التخاله عبومي أيت الله العظمي . مرعشي لجني - قم

ب بداع المراق من المراق المراق

الدندها المربعين أم ووقدب كالمانا المؤخرة رسفة بالنط الموادا والمطركمة لأ مراشدرد ون ارتباع بعدية ولينفست من لا المرتبطوع في المان المواد المرود والمراب المرابط المراب وللمحسناس زعددا هُ صِيحَة ؛ الهن يَخْلَبِ إِدَارِهِ كَالْبِحَ يُسَمَّ إِلَى كُرُو وَلَمَنْ يُكُلِمُ ا غ فرالرداده ان كل و أربي الواري قد الردرون القالمور طور تسبيم المرافعين لبلط دداري مدس فالمشروف المالم يعدك مدن براد والمع ومنودا الغفرج مبدا ءدال تنسيعا وأواد شبكا ولما عملازة الغنب بركلمال لزاركه فؤواكك أتزاله لاكم الولاك ومارج في المرادة برأو المراق العقام عليه والمرات ومارت لوق ل عن وعظم الم مولندم وفرم (أرم) وكلَّ الأنها بالقريم فلم عليه في منزل المرص المستعلم المراد المرص المستعلم المراد انبلت ابن ادِّي يُركِ إِوْلَ إِنْ الْمِنْ سِين الْحِلْ وَلِهِمْ مِن الْمُعَوَافِي لِهُوكَ لِمُنْتِعَ (المكاء دام السنة المقول المثور ملسه استدواد فرار ادبستا ب يصاب و وراي واست و لا دريا أو فها ي ولا شراس كه أوصل الم الوات الدار و يال أو و المال الم ع ارص شرفهدارد كالم و الايداك ما معنات الديدى رسالا ، واميات والمتات المادار ا توب وسندامي العاب بالمعدلات والسنامي ماساك موايا الموات أوابها وك ٠ فيغول بدار في المعاص الموس بترأد الم المهم هوا عد التساييل الم معقد ولغردب كمن الآلة طورت للكوار إملام ينبلها رواد فيمل وكمول فوالعطيسي وحذبته بمن الهالمول مزن أله ورالمفرك في تدكيره ايحد وم مورث لهوى والمعصول المالي والمرسنسي فتن طرة فيمواه المغياف والكاب لمسفاعيا وة للمود والهواس

الصفحة الأولى من نسخة الأصل بخطَّ مؤلَّفه

ر رسلی دلشه بر دنشدد ارتزیک میضود دونشه برای دنود (بروی انجا کم ای رم از لوا دارای مشهر در این دارای دارای دارای دارای به میدایر چی ره به قداد داد برای بردی اینکامی مشهر در این دارای دارای دارای دارای به میدایر چی ره به قداد داد برای بردی اینکامی ن زائر دنه له مربع وادد م فرالة بن روا زل دبا مبدته الم تدى برا زوا دا ود كرت سرمير زايندادى ووليام براقراب بالجرى وشرح مدرور بطرى دان وسلم انفس (صفيع الدرسركونية إدر الروشراء فالمقهد والأفا الاوصد والفاف كاعد إسكر النواط الم معظ وبهت غ طاؤ فرنس فيتر ويوم المراخ ورند وكام والمتا والمنفر فأغ فها كال المالك عَلَىٰهُواْ اِمْرَا بِنِ الْمُعْدِلُونَ وَلِي وَيُرَاكِ اللَّهِ وَإِنْ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللللَّمِلْمِ الللل المعامل والجانبر الفامر بخرف مفارسون والمتدر المنذرو ليمنا الماسي فألد محالف من الم اعابد الباغ بالمراج دم وزوفرا وبلولونه عا فيلول المصموري لانكف وكا ى أيم والنار والمولادة ل والمهرون مري المنت في منه كالمسرات من أن أن الشرك مي

۱۹۳ بخانه عدو می آیت ارگ العظمی مرعش نجمی • قم



بسكانها ا

المحمد الله على المن في المناس النع ووجه المناس اعلا على المهم علو المرات مؤود المناس في المناس في المناس من المناس في المناس في المناس في المناف المناس في المناف المناف المناس في المناف المناف المناف المناف المناس المناف المناس المناف المناس الم

الصفحة الأولى من النسخة المستنسخة من الأصل

ادر الذاغ من فقد فعيم الكريج الخسيري المنكمان المشرالة المداد السابر إلى الشدار أن المنظمة المنطبع من الماة المناكنة من التلت المنطبق الدنونية المصطفونية البيضا ويرجل جام ميما الان عافق وماذا الغزيب في البيلون المتجرح المنجرية المنطبق في ارتباطا والمنصوب المنعدة المنطبق المنافقة

والججان احب مصلحة للجه العقران مجرته بحدثان النيلان وتشه الصطلاع البليغ فاحتوالال مال صوالل شمالتلة مطلعات طاهده الدواللة يما أكمث

كنسناهناك مامغلوطام ومسيدبان عظاماه ماالك كالنح

صنائعشلى للادا القعىلى مثلث عاليرا سنج المركز نهم شهرها دى العدل فكسسس لل

فه فرَّضَت ق مدَّى يَعْف الكَمَّا مِلْلِمَ عَلَّابِ حسله مرسِله فااده علم العمل الدَّهِ فَلَا مَلْكُوا التَّهَ يَعْدَ وَالْمُفَعِ وَالْمُوالِي وَرِوجِ وَالدَّمِرِ وَهِ الدَّحِ مِلْ الدَّحِينُ المَّالِمِ اللَّهُ وا فلالهُ مَذِيل مُوسِلهُ فَامَا امَّا الْهُ فِي حَجِينَ فِي الْعِيلِ عِيالِهِ عِلَاهِ عِلَا لَكَ إِلَّا الْمَرْفِ

ميمالارماشأ مسوعة بمؤس شهريسع الاولمسترة لمسيت فأمنين وكا تبزيه بالالعث للخبر

الليماض لخالعن فأرب عالمستكاب عافي الإر ولمن استكب مجاهره الدالطاع ف

> مثلة أمه طبيم أب العيما

> > .

يهاون مسيوس والمراج العظمى

الصفحة الأخيرة من النسخة المستنسخة من الأصل

المراد ا



لِعِلُومَهُمْ فِي الْأَيْ فَيَ الْمُعْلَمُ فِي الْمُعْلَمُ فَيْ الْمُحْلِمُ الْمُؤْمِنُ فَيْ الْمُؤْمِنُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللل

تجقئق النيِّيَّالِيَّهِ إِيِّالِيَّا إِيَّا

بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله على ما أنعم به علينا من النعم، ووجّهه إلينا من أعالي أغالي الهمم، فلو طارت صقور الألسن في أوكارها حول حصول حمده، لن تبلغ أسافل مراتب قصوره، وإن همّت همم ألف ألف حجّة .

فإن خلّصت الأعيان الثابتة في خلوص الشكر لن تتجاوز عن قوله عزّ اسمه ﴿ وقليل من عبادي الشكور ﴾ (١) في شكوره، وإن ضجّت أضعاف عددها آلاف ضجّة، أمهلنا في تخطّينا عن أوامره من الفسخ والنسخ إلى يوم النشور، وآمننا اعصاماً في جزاء شرور أعمالنا من المسخ والرسخ، مع ما نقوله من قوله البرور ﴿ وهل نجازي إلاّ الكفور ﴾ (٢).

فلو بدّلت ميم الممكن إلى شين الشكر، لبلوغ أداء حقّ ما علينا من الاشراف برسالة المخاطب بـ «لولاك» لما ساحسيحة في هذا المضمار كمقدار حبّة ملقاة في فلات، وإن انقلب واجباً.

وإن قلّب حاء الحوادث بحاء المحامد لمجازاة ما امتننا به من لمعان أنوار السفراء الأثمّة الثقات الذين هم شموس الأفلاك، لما جاش جيشاً في مزمار

⁽١) سورة سبأ: ١٣.

⁽٢) سورة سبأ: ١٧.

أقانيمه كمزمار النحل إلا تعطّاه عطية واهباً، حارت العقول عن معارف عظمتهم، فكيف لعظمته من فطّرهم وأشهرهم، وكلّت الأفهام عن تفسير صفتهم، فكيف بصفة من اصطفاهم وثمّرهم.

فيا إلهي صلّ عليه وعليهم مادامت ذاتك باقية وهي عين صفاتك، وصفاتك راقية وهي عين صفاتك، وصفاتك راقية وهي عين ضفاتك، أمين الرحمن، على بابك الصافق، وكتابك الناطق، أمين الرحمن، شريك القرآن، الذي مثابته من العقلاء والأصفياء مثابة الأحداق من الرؤوس، ونسبته إلى الحكماء والعلماء نسبة المعقول إلى المحسوس خطبة وأثنية، وأحاديثه وأدعيته على أساليب وحيانية، وموازين فرقانية، في بلاغة تحار فيها الأفهام، وبراعة تدهش منها الأحلام، ألمع المعجزات، وأبهر الدلائل، على السفارة وأسطع الحجج، وأنور البراهين على الوصاية والوراثة والإثارة.

لما فيها من غامضات العلوم، ومحاورات العلماء وأشهات الحكمة، واصطلاحات الحكماء، أميرالمؤمنين، وسيّد المسلمين، باب أبواب المقاصد والمطالب أبي السبطين علي بن أبي طالب، عليه من الصلوات نواميها، ومن التسليمات أناميها.

وبعد: فيقول العبد المغرق في بحار المعاصي، المرجو من الله الأحد ابن المصطفى أحمد الخمسة السلطانية مسقطاً، والقزوين مسكناً: إنّي لمّا شعرت طويت لإحراز العلوم ونيلها، رداء شبابي، والجنون فنون، فلمّا تعاطيت العلوم وخذتها، تبيّن لي أنّ الفنون جنون، إلاّ ما قرّب النفوس إلىٰ غاية الايجاد والوجود، وهي معرفة ربّ الودود.

وللوصول إلى تلك المعرفة سنن وقنن طرقاً غير معدود، أبلغها فضلاً، وأكملها شرفاً عبادة المعبود، وهذا هو السرّ في التعبير بقوله ﴿ليعبدون﴾ في قـوله ﴿ومــا خلقت الجنّ والإنس إلاّ ليعبدون ﴾ (١) لا الرياضات الغير المشروعة كما للصوفية، ولا الطرق الأخرى الممنوعة كما للثنوية .

ولمّا كانت معرفة حقائق العبادة الصحيحة موقوفة على علم الفقه، فلذا صار أشرف بعد علم الكلام من العلوم، لقرب غايتها إلى غاية الخلقة قرباً معلوم.

وهذا العلم لمّا كان معظم أدلّته استنباطاً واستخراجاً الأخبار الواردة عن الأخيار، والآثار الواردة عن الأخبار الخيار، والآثار الواردة عن الأئمّة الأطهار، وهي لأجل اختلاط الأخبار الموضوعة من الوضّاع والغلاة والمتصوّفة، صارت مبثوثة مشوبة ومخلوطة معيوبة، لم يتبيّن صحيحها من سقيمها، وجيّدها من رديها.

وكم باعوا المعاندين الفسقة الجهّال دينهم بثمن بخس دراهم معدودة، ودنانير معدودة، وما ربحوا تجارتهم وولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لوكانوا يعلمون (٢٠).

والتمييز بين صحيح الأخبار وسقيمها، والمغتز والمطعون فيها، لا مناص فيه إلا بالفحص عن حال رواة الاسناد، ورجال الأسناد، فلذا وضعوا له علماً مستقلاً كاملاً، وأبواباً وضوابطاً مستكملاً شاملاً، وكم صنفوا فيه كتباً ورسائل من الأعاظم الأجلاء والأفاضل.

لاسيّما بعض مشايخ مشايخنا (٣) الذي كان ذا تدبّر وميض، وتتبّع عريض،

⁽١) سورة الذاريات: ٥٦.

⁽٢) سورة البقرة: ١٠٢.

ت) هو العلاَمة الفقيه الورع الزاهد صاحب الملكات القدسية السيد محمّدباقر بسن آله العلاَمة الفقيه الورع الزاهد صاحب الملكات القدسية السيد محمّدباقر بسن

غريز المراجعات، كثير المباحثات، قد راجع وروجع، وناضر ونوظر، دهراً صالحاً، وأمداً طويلاً، مجتهداً في ابلاغ قرّتيه العاقلة والعاملة ميقاتهما من الكمال، واسباغ شطريه النظري والعملي في كفّتي ميزان الاستكمال، ومع تيك وتيك، ذا وذا، ذا خلوات وخلسات في مجاهدات قلبية، ومراصدات قدسية، دعّاء أوّاهاً مدعاعاً مضراعاً، لحقوق بارئه مذكاراً، ومن ذكر ربّه والتبتّل إليه والتولّع بأسمائه الحسني مكتاراً.

فكم دقّق نظره في هذا العلم، ورقّق جسده في تصفّحات هذا الفنّ، أعلى الله في العلّيين مقامه، وطيّب الله رمسه، وجزاه الله جزاءً شكوراً، وقد اطّلعت على خمسة وعشرين رجلاً (١).

وإنّي لمّا رأيت أنّه ﴿ أهمل أكثر الرجال، ولم يبيّن حاله حقّ الحال، وكان لابدّ للفقيه من معرفة حالهم، وتشخيص أحوالهم، وضعت هذا الكتاب، مع أنّي قـليل الباع، وقصير الذراع، وماكان لي من البضاعة قد خنقت في معرض الإضاعة لما فيّ كثرة الديون، وضيق المعاش، وابتلائي في الغربة، وفراق الأحبّة، بين حاسد وواس.

أمحمدنقي الموسوي الشفتي الجيلاني المشتهر بحجة الاسلام على الاطلاق، المولود
 سنة (١١٧٥) والمتوفّى سنة (١٢٦٠) هـ ق. ويعبّر المؤلّف في تضاعيف كتابه هذا
 عنه ببعض مشايخ مشايخنا.

⁽١) المعروف بالرسائل الرجالية، المطبوع بتحقيقي في سنة (١٤١٧) هـق تـحت عنوان منشورات مكتبة مسجد السيد حجّة الاسلام الشفتي، وهو من الكتب القيّمة النادرة في هذا الباب، ولا يستغنى عنه الباحث.

وكان هذا بعد فراغي في اصفهان من تصنيف الجلد الثاني من كتابنا المستى بسمعراج الوصول إلى علم الأصول» وكتابنا المستى بسمجلي الشرعة في مسألة التضييق والتوسعة» وشطر من كتابنا المستى بساللوامع» وسميته بسمرآة المراد في تحقيق مشتبهات رجال الأسناد» ورتبته على مقدّمة وثلاث مرآة وخاتمة، سائلاً من الله الاستمداد والعصمة، وهو ولي التوفيق. أمّا

المقدّمة

ففي بيان ما هو كالقاعدة والضابطة في هذا العلم وبدونه يخبط في عمياء لا يهدي السبيل. وفيه فصول:

الفصل الأوّل

في بيان ما تقرّر عليه ديدن النجاشي

قال السيد الفاضل النبيل الداماد في الرواشح: إنّ الشيخ أباالعبّاس النجاشي قد علم من ديدنه الذي هو عليها في كتابه، وعهد من سير ته التي قد التزمها فيه، أنّه إذا كان لمن يذكره في الرجال رواية عن أحدهم هي فإنّه يورد ذلك: إمّا في ترجمته، أو في ترجمة رجل آخر غيره، إمّا من طريق الحكم به، أو على سبيل النقل عن قائل، فمهما أهمل القول فيه، فذلك آية أنّ الرجل عنده من طبقة من لم يروعنهم هي .

وكذلك كلّ من فيه مطعن وغميزة، فإنّه يلتزم إيراد ذلك ألبتّة: إمّا في ترجمته، أو في ترجمته، أو في ترجمة الرجل، وي ترجمة غيره، فمهما لم يورد ذلك مطلقا، واقتصر على مجرّد ترجمة الرجل، وذكره من دون إرداف ذلك بمدح أو ذمّ أصلاً، كان ذلك آية أنّ الرجل سالم عنده عن كلّ مغمز ومطعن.

فالشيخ تقي الدين بن داود حيث إنّه يعلم هذا الاصطلاح، فكلّما رأى ترجمة

رجل في كتاب النجاشي خالية عن نسبته إليهم اللهم الله عن أحد منهم، أورده في كتاب النجاشي مجرّداً عن أيد خمر في كتابه، وقال: «لم جش» وكلّما رأى ذكر رجل في كتابه النجاشي مجرّداً عن إيراد غمر فيه، أورده في قسم الممدوحين من كتابه، مقتصراً على ذكره أو قائلاً: «جش» ممدوح .

والقاصرون عن تعرّف الأساليب والاصطلاحات كلّما رأوا ذلك في كتابه، اعترضوا عليه أنّ النجاشي لم يقل «لم» ولم يأت بمدح أو ذمّ، بل ذكر الرجل وسكت عن الزائد عن أصل ذكره.

فإذن قد استبان لك أنَّ من يذكره النجاشي من غير ذمَّ ومدح يكون سالماً عنده عن الطعن في مذهبه، وعن القدح في روايته، فيكون بحسب ذلك طريق الحديث بسببه (١) قوياً لا حسناً ولا موثقاً، وكذلك من اقتصر الحسن بن داود على مجرّد ذكره في قسم الممدوحين من غير مدح وقدح يكون الطريق بحسبه قوياً (٢).

أقول: وقد عثرت بكلام ثلاثة من الأجلاء حيث حكموا بالقدح في كتاب ابن داود لأجل ماسمعت من السيدية.

منهم: الفاضل الخواجو ثي الله على الله عنهم: الفاضل الخواجو ثي الله الرجال هذا ليس ممّا يصلح للاعتماد عليه (٢٠) .

ومنهم: الفاضل عبدالله التستري في بعض حواشيه عــلى التــهذيب، قــال: إنّ

⁽١) في الرواشح: من جهته .

⁽٢) الرواشح السماوية ص ٦٧ ـ ٦٨ الراشحة ١٧.

 ⁽٣) الفوائد الرجالية للمحقق العلامة محمدإسماعيل الخواجوثي الله ص ٣١١
 المطبوع بتحقيقي في سنة (١٤١٣) هـق.

كتاب ابن داود ممّا لم أجده صالحاً للاعتماد عليه؛ لما ظفرنا عليه من الخلل الكثير في النقل عن المتقدّمين، ثمّ قال: ويؤيّد ذلك أنّ هذا الاختلاف غير مذكور في «كش» ولا في «جش» ولا في «غض» ولا في «ست» ولو كان فيه اختلاف لتعرّض له هؤلاء العارفون بأحوال الرجال.

ومنهم: العلاَمة المجلسي في ملاذ الأخيار (١١)، وقال نظير ما نقلنا من الفاضل التستري ﷺ.

وحيث قد علمت من كلام السيد الله ما هو ديدن النجاشي وغيره، فلا اعتماد بالاشتباه الحاصل لهؤلاء الأجلة، ورموا ابن داود بالافتضاح العظيم، مع كونه من المتبحّرين المتمهّرين في هذا العلم، وكلام السيد الله يعطي القانون، فعليك بمراعاته في مقام تصحيح اسناد الأحاديث والتكلّم فيها.

قال بعض أفاضل العصر في حاشية على الكلام المزبور من السيدة، ما هذا لفظه: فعلى هذا لابد أن يكون عمّار الساباطي مستقيم المذهب، فإنّه لم يتعرّض النجاشي لذكر مذهبه، بل يظهر من المفيد في رسالته الهلالية أنه من أصحاب الأصول المعروفة، ومن جملة الفقهاء والرؤساء الأعلام المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، والذين لا مطعن عليهم، ولا طريق إلى ذمّ واحد منهم.

الفصل الثاني

في معنى المجهول والمهمل في اصطلاح أهل الرجال

قال السيد النبيل الدامادة في الرواشح في الراشحة الثالثة عشر: المجهول اصطلاحي، وهو من حكم أثمّة الرجال عليه بالجهالة، كإسماعيل بن قـتيبة من

⁽١) ملاذ الأخيار في شرح تهذيب الأخبار، المطبوع بتحقيقي في ١٦ مجلَّد.

۲۲.....۲۲

أصحاب الرضاعيُّة، وبشير المستنير الجعفي(١١) من أصحاب الباقر عيدٌ .

ولغوي، وهو من ليس بمعلوم الحال؛ لكونه غير مذكور في كتب الرجال. ولا هو من المعهود أمره المعروف حاله من حال من يروي عنه من دون حاجة إلىٰ ذكره.

والأوّل متعيّن، بأنّه يحكم بحسبه ومن جهته على الحديث بالضعف، ولا يعلّق الأمر على الاجتهاد فيه، واستبانة حاله، على خلاف الأمر في الشاني؛ إذ ليس يصحّ ولا يجوز بحسبه ومن جهته أن يحكم على الرواية بالضعف، ولا بالصحّة، ولا بشيء من مقابلاتهما أصلاً ما لم يستبن حاله، ولم يتّضح سبيل الاجتهاد في شأنه.

أليس كما للصحيح والحسن والموثق والقوي أقسام معيّة لا يتصحّع إلا بألفاظ مخصوصة معيّة من تلقاء أئمّة الحديث والرجال في إزائها، ولا يجوز اطلاقها على الحديث إلا بالأخذ من مآخذها، والاستناد إلى مداركها، كذلك الضعيف أيضاً قسم معين لا يحكم به إلاّ من سبيل ألفاظ مخصوصة .

وبالجملة جهالة الرجل على معنى عدم تعرّف حاله من حيث عدم الظفر بذكره، أو بمدحه وذمّه في الكتب الرجالية، ليس ممّا يسوغ الحكم بضعف السند أو الطعن فيه، كما ليس يسوغ تصحيحه أو تحسينه أو توثيقه، وإنّما تكون الجهالة والإهمال من أسباب الطعن، بمعنى حكم أئمّة الرجال على الرجل بأنّه مجهول أو مهمل، فمهما وجد شيء من ألفاظ الجرح ألزم (٢) التكليف بالفحص والتفتيش، وسساغ

⁽١) بشير أبومحمّد المستنير الجعفي الأزرق بيّاع الطعام «صه قر» «منه».

⁽٢) في الرواشح: انصرم.

الطعن في الطريق .

فأمّا المجهول والمهل لابالمعنى المصطلح عليه عند أرباب هذا الفنّ، بل بالعرف العامي أعني المسكوت عن ذكره رأساً، أو عن مدحه وذمّه، فعلى المجتهد أن يتتبّع مظانّ استعلام حاله من الطبقات والأسانيد والمشيخات والإجازات والأحاديث والسير، وكتب الأنساب والتواريخ وما يجري مجراها (١١)، فإن وقع إليه ما يصلح للتعويل عليه فذاك، وإلاّ وجب تسريح الأمر إلى بسقعة التوقف، وتسريح القول فيه إلى موقف السكوت عنه.

ومن غرائب عصرنا هذا أنّ القاصرين عن تعرّف القوانين والأصول سويعات من العمر يشتغلون بالتحصيل، وذلك أيضاً لا على شرائط السلوك، ولا من جواد السبيل، ثمّ يتعدّون الحدّ، ويتجرّؤون في الدين، فإذا تصفّحوا وريقات قد استنسخوها وهم غير متمهّرين في سبيل علمها ومسلك معرفتها، ولم ينظفروا بالمقصود منها بزعمهم، استحلّوا الطعن في الأسانيد، والحكم على الأحاديث بالضعف، فترى كتبهم وفيها في مقابلة سندٍ سندٍ على الهوامش ضعيفٌ ضعيفٌ، وأكثرها غير مطابق للواقع.

وبما أدريناك دريت فقه كلام شيخنا الشهيد السعيد في الذكرى في أقلّ عدد تنعقد به الجمعة، فقال: الأظهر في الفتوى أنّه خمسة، أحدهم الإمام، رواه زرارة عن الباقر على أنه ورواه منصور في الصحيح عن الصادق على الله عنه عنه الله أن مسلم عنه الله أنّه سبعة .

⁽١) مثل علي بن عيسى الهاشمي، فإنّ تـوثيقه مـذكور فـي كـتاب النسب لابسن طاووس الله «منه».

ثمّ قال ناقلاً عن العلاّمة، وقال الفاضل الله في المختلف: في طريق رواية محمّد بن مسلم الحكم بن مسكين، ولا يحضرني الآن حاله، فنحن نمنع صحّة السند ونعارضه بما تقدّم من الأخبار .

ثمّ اعترض عليه فقال: الحكم بن مسكين ذكره الكشي ولم يتعرّض له بـذمّ، والرواية مشهورة جدّاً بين الأصحاب، لا يطعن فيها كون الراوي مجهولاً عند بعض الناس (١). هذا ما قاله بألفاظه .

وصريح معناه أنَّ الجهالة الطاعنة في الرواية إنَّما هي الجهالةالمصطلحة، وهي المحكوم بها من تلقاء أثمَّة التوثيق والتوهين، لاكون الراوي غير معلوم الحال؛ لكونه مئن لاحكم عليه من تلقائهم بجرح ولا تعديل.

ومن هنا قال بعض شهداء المتأخّرين في شرح مقدّمته على الدراية: وقد كفانا السلف الصالح من العلماء بهذا السأن مؤونة الجرح والتعديل غالباً في كتبهم التي صنّفوها في الضعفاء، كابن الغضائري، أو فيهما معاً، كالنجاشي والشيخ أبي جعفر الطوسي، والسيد جمال الدين أحمد بن طاووس، والعلاَّمة جمال الدين ابن المطهّر، والشيخ تقى الدين ابن داود، وغيرهم.

ولكن ينبغي للماهر في هذه الصناعة، ومن وهبه الله أحسن بضاعة، تدبّر ما ذكروه، ومراعاة ما قرّروه، فلعلّه يظفر بكثير ممّا أهملوه، ويطّلع على توجيه في المدح والقدح قد أغفلوه، كما اطّلعنا عليه كثيراً، (ووضعناها على كتب القوم) (٢) خصوصاً، مع تعارض الأخبار في الجرح والتعديل، فإنّه وقع لكثير من أكبابر

⁽۱) ذكرى الشيعة ٤: ١٠٦ ـ ١٠٨.

⁽٢) ما بين الهلالين من المصدر.

الرواة، وقد أودعه الكشي في كتابه من غير ترجيح، وتكلّم من بعده في ذلك. واختلفوا في ترجيح أيهما على الآخر اختلافاً كثيراً.

فلا ينبغي لمن قدر على البحث تقليدهم في ذلك، بل ينفق ما آتاه الله، فلكلّ مجتهد نصيب، وهذا ضابط كلّي، وقانون جليّ، يفصل بين ما يستعيّن فسيه قسول قولهم، وما يتعيّن فيه انفاق الرويّة وبذل الاجتهاد، ولله الحمد في ذلك (١١).

الفصل الثالث

في اصطلاح كتاب الرجال للشيخ من كونه أصحاب الرواية لا اللقاء

قال السيد النبيل الداماد في الرواشح: اصطلاح كتاب الرجال للشيخ في الأصحاب أصحاب الرواية لا أصحاب اللقاء.

ولذلك إنّما ذكر محمد بن أبي عمير في أصحاب أبي الحسن الثاني علي بن موسى الرضائي الله ولم يذكره في أصحاب أبي الحسن الأوّل موسى بن جعفر الله مع أنّه ممّن لقيه الله وهو من أو ثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم وأوحدهم جلالة وقدراً، واحد زمانه في الأشياء كلها، وممّن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عنه، وأقرّو اله بالفقه والعلم، وأفقه من يونس وأصلح وأفضل، لما قد قال في الفهرست: إنّه أدرك أبا إبر اهيم موسى بن جعفر الله يروعنه.

ومراده أنّه قليل الرواية عنه الله لله أنّه لم يرو عنه أصلاً، ففي كـتب الأخـبار عموماً، وفي التهذيب والاستبصار خصوصاً، روايات مستندة عن ابن أبـيعمير

⁽١) الرواشح السماوية ص ٦٠ _٦٣ الراشحة ١٣.

٣٠.....مرآة المراد

عن أبي الحسن الكاظم الله الم

وقال النجاشي في كتابه: إنّه لقي أباالحسن موسىٰ لللهِّ، وسمع منه أحاديث، كنّاه في بعضها، فقال: يا أبا أحمد (١٠)

وأيضاً لم يذكره في أصحاب الجواد للله مع أنَّه قد أدركه، لهذا الوجه بعينه .

وبناءً على هذا الاصطلاح ذكر في أصحاب أبي عبدالله جعفر بن محمد الصادق على القاسم بن محمد الجوهري، وهو من أصحاب الكاظم الله لقاءً ورواية، ولم يلق أبا عبدالله الله اتفاقاً.

فأورده في أصحاب الكاظم الله على أنّه من أصحاب اللقاء له والرواية عنه جميعاً، فقال: القاسم بن محمّد الجوهري، له كتاب، واقفي (٢).

وفي أصحاب الصادق الله على أنّه من أصحابه لا لقاءً له وسماعاً منه، بل رواية بالاسناد عنه، فقال: القاسم بن محمّد الجوهري مولى تيم الله، كوفي الأصل، روى عن على بن حمزة وغيره، له كتاب (٣).

وقال في أصحاب الصادق الله في باب الغين: غياث بن إبراهميم أبومحمّد التميمي الأسدى (٤) ، أسند عنه، وروى عن أبي الحسن الله (٥) .

قلت: وقال النجاشي في ترجمته: بـصري سكـن الكـوفة، ثـقة، روى عـن

⁽١) رجال النجاشي ص ٣٢٦ برقم: ٨٨٧.

⁽٢) رجال الشيخ الطوسي ص ٣٤٢ برقم: ٥٠٩٥.

⁽٣) رجال الشيخ الطوسي ص ٢٧٣ برقم: ٣٩٤٦.

⁽٤) في الرجال: الأسيدي.

⁽٥) رجال الشيخ الطوسي ص ٢٦٨ برقم: ٣٨٥٣.

اصطلاح كتاب رجال الشيخ..............

أبي عبدالله وأبي الحسن الله المكتاب مبوّب في الحلال والحرام يرويه جماعة (١). ولم ينقل فيه طعناً لا بفساد العقيدة، ولا بغميزة مّا أصلاً. وكذلك في الفهرست . فالذي يستبين أنّه غير غياث بن إبراهيم الذي أورده في كتاب الرجال في أصحاب أبي جعفر الله وقال: بتري (٢).

وأيضاً في أصحاب الصادق الله في باب العين: عبدالله بن مسكان (٣). وفي باب الحاء: حريز بن عبدالله السجستاني، مولى الأزد (٤).

وكذلك عبدالله بن مسكان لم يسمع إلاّ حديث من أدرك المشعر فـقد أدرك الحجّ، وهو قدكان من أروى أصحاب أبي عبدالله ﷺ .

قال أبوعمرو الكشي: وذلك لأنّ عبدالله بن مسكان كان رجلاً موسراً، وكان يتلقّى أصحابه على إذا قدموا فيأخذ ما عندهم، وزعم أبوالنضر محمّد بن مسعود العياشي أنّ ابن مسكان كان لا يدخل على أبي عبدالله على أن لا يوفيه حقّ

⁽١) رجال النجاشي ص ٣٠٥ برقم: ٨٣٣.

⁽٢) رجال الشيخ الطوسى ص ١٤٢ برقم: ١٥٤٢.

⁽٣) رجال الشيخ الطوسي ص ٢٦٤ برقم: ٣٧٧٤.

⁽٤) رجال الشيخ الطوسي ص ١٩٤ برقم: ٢٤١٦.

إجلاله، فكان يسمع من أصحابه، ويأبئ أن يدخل عليه إجلالاً وإعظاماً له الله الله وهو ممّن أجمع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، وتصديقهم لما يقولون، والاقرار لهم بالفقه والعلم، وعنه يروي ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وغيرهما من أجلاً عفها ، أصحاب الحديث وكبرائهم .

وبالجملة قد أورد الشيخ في أصحاب الصادق الله جماعة جمّة إنّما روايتهم عنه الله عنه المعوّل عليها، عنه الله عنه الموثوق بهم، والأخذ من أصولهم المعوّل عليها، وذكر كلاً منهم، وقال: أسند عنه .

فمنهم من لم يلقه ولم يدرك عصره الله ومنهم من أدركه ولقيه لكن لم يسمع منه رأساً، أو إلاّ شيئاً قليلاً .

واستقصاء ذلك طويل المسافة جدّاً، فإن اشتهيت فعليك بمراجعة كتاب الرجال، وإحصاء ما فيه علىٰ تدرّب وتدبّر وبصيرة، وكذلك في أصحاب الباقر عَنِّة عدّة من هذا القبيل.

وهذه قاعدة جليلة، وضابطة جليّة، عظيمة الجدوى في هذا العلم، فكن منها علىٰ ذكر عسى أن تستجدّ بها في مواضع عديدة (٢).

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٨٠ برقم: ٧١٦.

⁽٢) الرواشح السماوية ص ٦٣ ــ ٦٥ الراشحة ١٤.

القصل الرابع

في قول المحدّثين روّينا وروينا ونروي وبيان استعمالاتها

قال السيد النبيل الدامادﷺ في الرواشح في راشحة الثامنة والعشـرون: قــول المحدّثين في الأخبار والأصول والكتب روينا ونروي يقع على وجوه:

بالتخفيف من الرواية: إمّا على صيغة المعلوم، وذلك معلوم معروف، وإمّا على صيغة المجهول، والمعنى روى إلينا ويروي إلينا سماعاً. أو قراءة، أو إجازة خاصّة أو عامّة، أو مناولة. أو مكاتبة، أو وجادة .

وبالتشديد معروفاً أو مجهولاً، وذلك بمعنيين :

الأوّل من التروية بمعنى الرخصة والإذن في الرواية .

ومن ذلك قول الصدوق في الفقيه في رمي الجمار: وقد روّيت رخصة من أوّل النهار إلى آخره (١). بالتشديد على صيغة المجهول ونصب رخصة، كذلك انتهى البنا ضبطاً وأخذاً وسماعاً.

ويحتمل رويت بالتخفيف على صيغة المجهول للمتكلّم، ورفع رخصة بحسب المعنى، أي: الرخصة رويت إليّ سماعاً من الشيوخ، ولكن الأوّل هـو المسـموع المضبوط في النسخ الصحيحة المعتمد عليها .

ومنه قول الشيخ في الفهرست، ونقله من بعده من المصنّفين في الرجال، كالعلّامة، وتقي الدين الحسن بن داود، وغيرهما، في زيد النرسي بفتح النون قبل الراء قبل السين المهملة، وزيد الزرّاد بالزاي المفتوحة قبل الراء المشدّدة: لهما أصلان لم يروهما محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه، وقال في فهرسته: لم

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٢: ٥٥٤.

يروهما محمّد بن الحسن بن الوليد، وكان يقول: هما موضوعان، وكذلك كـتاب خالد بن عبدالله بن سدير، وكان يقول: وضع هـذا الأصـول مـحمّد بـن مـوسى الهمداني (١).

يعني: محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه، ومحمّد بن الحسن بن الوليد، لم يرخّصا للرواة في رواية الأصلين، ونقلهما عنهما لكونهما موضوعين .

وجماهير القاصرين من أصحاب عـصرنا هـذا غـالطون فـي هـذه الصيغة، وغافلون عن حقّها، وحائصون عن سمت الصواب في لفظها ومعناها .

ثم الشيخ في الفهرست قال بعد ذلك: وكتاب زيد النرسي رواه ابن أبـيعمير عنه^(۲).

يعني بذلك: أنّ رواية ابن أبي عمير لهذا الكتاب يدفع ما قاله محمّد بن الحسن بن الوليد أنّه موضوع؛ لما قد استبان من أمر ابن أبي عمير، وروايته إيّاه عنه، يدفع ما قاله إنّه وضعه محمّد بن موسى الهمداني .

وكذلك قال ابن الغضائري فيه وفي كتاب زيد الزرّاد: إنّه أيضاً مسموع مـن محمّد بن أبيعمير عنه .

وبالجملة قول محمّد بن الحسن بن الوليد ليس طعناً في الزيـدين، بـل فـي كتابيهما .

وكذلك القول في خالد بن عبدالله بن سدير، وانّ قول محمّد بن الحسن بسن الوليد في الكتاب المنسوب إليه لا أروّيه بتشديد الواو، أي: لا أرخّص في روايته؛

⁽١) الفهرست للشيخ الطوسي ص ٢٠١ برقم: ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

⁽٢) الفهرست ص ٢٠٢.

لانّه موضوع وضعه محمّد بن موسى الهمداني ليس طعناً فيه، بل في كتابه، والتروية بهذا المعنى يتعلّق بالأصل أو الكتاب أو الحديث المروي مع عزل النظر عن خصوص الراوى وحاله.

الثاني: من التروية بمعنى حثّ الراوي وتحريضه عملى الرواية، أو الرخصة والإذن له فيها، وذلك متعلّق بالراوي، ولمحاولة (١) حاله مع عزل النظر عن خصوص الراوي وحاله.

قال في الصحاح: رويت الحديث والشعر رواية فأنا راوٍ، ورويته الشعر تروية، أي: حملته عليٰ روايته، وأرويته أنا^(٢).

وفي المغرب: رواية فيها ماء، أصلها بعير السقّاء؛ لأنّه يروي الماء، أي: يحمله، ومنه راوي الحديث والشعر رواية. ومنه رواية، ورويته إيّاه حملته على روايته، ومنه أنّا روّينا بالتشديد، وعلى صيغة المجهول في الاخبار (٣).

الغصل الخامس

في أنَّ الأُصول الأربعمائة مصنَّف كلَّها من أصحاب الصادق الله

قال السيد المذكور في الرواشح: المشهور أنّ الأصول أربعمائة مصنّف لأربعمائة مصنّف من رجال أبي عبدالله الصادق الله بل وفي مجالس الرواية عنه والسماع عنه الله وجاله من العامّة والخاصّة، على ما قاله الشيخ المفيد في

⁽١) في الرواشح: ولحاظة .

⁽٢) صحاح اللغة ٦: ٣٢٦.

⁽٣) الرواشح السماوية ص ٩٦ ـ ٩٨ الراشحة ٢٨.

٣٦......٣٦

ارشاده زهاء أربعة آلاف رجل، وكتبهم ومصنّفاتهم كثيرة؛ إلاّ أنّ ما استقرّ الأمر على اعتبارها والتعويل عليها وما تسميها الأصول هذه الأربعمائة .

وقال الشيخ في الفهرست: إنّ أحمد بن محمّد بن عيسى روى عن محمّد بـن أبي عمير كتب ماثة رجل من رجال أبي عبدالله الله الله الله عنه معمّد بـن

وفي طائفة من نسخ الفهرست: روئ عنه أحمد بن محمّد بن عيسىٰ أنّه كتب عن مائة رجل من رجال أبي عبدالله ﷺ.

والشيخ الثقة الجليل رشيد الدين محمّد بن علي بن شهر آشوب المازندراني الله قل كتاب معالم العلماء: قال الشيخ المفيد أبو عبدالله محمّد بـن محمّد بـن النعمان البغدادي : صنّف الإمامية من عهد أميرالمؤمنين الله إلى عهد الفقيه أبي محمّد الحسن العسكري الله أربعمائة كتاب تسمّى الأصول، فهذا معنى قولهم «له أصل» (1).

يقال: قد كان من دأب أصحاب الأصول أنّهم إذا سمعوا من أحدهم الله حديثاً بادروا إلى ضبطه في أصولهم من غير تأخير، وكتب حريز بن عبدالله السجستاني كلّها تعدّ في الأصول، ولا تعدّ فيها كتب الحسن بن محبوب السرّاد، ويقال: الزرّاد الثقة الجليل القدر من أصحاب أبي الحسن الرضائي أحد الاثنين والعشرين المجمع على فقههم وعلمهم وثقتهم، وتصحيح ما يصحّ عنهم، روى عن ستّين رجلاً من أصحاب أبي عبدالله الصادق في المعدود في الأركان الأربعة في عصره، وكذلك كتاب الجامع المعوّل عليه لأحمد بن محمّد بن

⁽۱) الفهرست ص ٤٠٤ برقم: ٦١٨.

⁽٢) معالم العلماء ص ٣.

أبي نصر البزنطي غير معدود في الأصول، بل معدود في الكتب.

فأمّا الصحيفة الكريمة السجّادية، فأعلى رتبة وأجلّ خطباً من أن تعدّ وتدخل في الكتب المصنّفة، والأصول المدوّنة المروية، وكذلك الصحيفة المباركة الرضوية، وكذلك الرسالة المقدّسة الرضوية المعروفة بالذهبية.

وفي فهرست الشيخ: الرسالة المذهبة عن الرضائين (۱۱). وذكره إيّاها عند عدّ كتب جماعة كان يرويها محمّد بن الحسن بن جمهور العمي البصري من أصحاب الرضائين ينسب إلى بني العم من تميم، لما أنّه كان يدخلها في مروياته عنه اللهِ .

وذلك كما ذكر في ترجمة المتوكّل بن عمير بن المتوكّل: روىٰ عن يحيى بن زيد بن على دعاءالصحيفة ^(٢).

وليعلم أنّ الأخذ من الأصول المصحّحة المعتمدة أحد أركان تـصحيح الرواية (٣٠).

الفصل السادس

في بيان أنّ رواية الثقة عن رجل سمّاه تعديل أم لا

قال السيد النبيل الداماد الله في الرواشح في الراشحة الشالتة والشلاتون: هل رواية الثقة الثبت عن رجل سمّاه تعديل أم لا؟ صحّ ما في شرح العضدي أنّ فيه مذهب:

أوَّلها: تعديل؛ إذ الظاهر أنَّه لا يروي إلاَّ عن عدل.

ثانيها: ليس بتعديل؛ إذ كثيراً نرى من يروي ولا يفكّر ممّن يروي .

⁽١) الفهرست ص ٤١٣ برقم: ٦٢٧.

⁽٢) الفهرست ص ٤٧٧ برقم: ٧٦٩.

⁽٣) الرواشح السماوية ص ٩٨ _ ٩٩ الراشحة ٢٩.

وثالثها: وهو المختار أنه إن علم من عادته أنه لا يروي إلا عن عـدل، فـهو تعديل، وإلا فلا، وثقة ثقة صحيح الحديث في اصطلاح أثمّة التوثيق والتوهين من أصحابنا رضوان الله تعالى عليهم تعبير عن هذا المعنى .

ثمّ إنّ لمشايخنا الكبراء مشيخة يوقّرون ذكرهم، ويكثرون من الرواية عنهم، والاعتبار (١) بشأنهم، ويلتزمون إرداف تسميتهم بالرضيلة عنهم، أو الرحملة لهم ألبتّة، فأولئك أيضاً ثبت فخماء، وأنبات أجلاّء، ذكروا في كـتب الرجال أو لم يذكروا، والحديث من جهتهم صحيح معتمد عليه، نصّ عليهم بالتزكية والتوثيق، أو لم ينصّ.

وهم كأبي الحسين علي بن أحمد بن أبي جيد، وأبي عبدالله الحسين بن عبيدالله الغضائري، وأبي عبدالله أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر، أشـياخ شـيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي، والشيخ أبي العبّاس النجاشي رحمهما الله تعالى .

وشيخنا العلاّمة الحلّي الله في الخلاصة عدّ طريق الشيخ إلى جماعة، كمحمّد بن لسماعيل بن بزيع، ومحمّد بن علي بن محبوب، ومحمّد بن يعقوب الكليني، وغير هم صحيحاً، وأولئك الأشياخ في الطريق، واستصحّ في مواضع كثيرة عدّة جمّة من الأحاديث، وهم في الطريق.

وابن أبي جيد أعلى سنداً من الشيخ المفيد، فإنّه يروي عن محمّد بن الحسن بن الوليد بغير واسطة، والمفيد يروي عنه بواسطة .

وكابن شاذان القاضي القمّي أبي الحسن أحمد بن علي بـن الحسـن، وابـن الجندي أحمد بن محمّد بن عمران بن موسى الجرّاح شيخي الشيخ أبي العبّاس

⁽١) في الرواشح: والاعتناء.

النجاشي، يستند إليهما، ويعظّم ذكرهما كثيراً، وعلي بن أحمد بن العبّاس النجاشي شيخه ووالده، ذكره في ترجمة الصدوق أبيجعفر بن بابويه، وطريقه إليه، وذكر أنّه قرأ بعض كتب الصدوق عليه .

وكأحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، وأبي علي أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري شيخي الشيخ المفيد أبي عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان رضي الله عنه، أمرهما أجلّ من الافتقار إلى تزكية مزكّ، وتوثيق موثّق.

وكأشياخ الصدوق ابن الصدوق عروة الاسلام أبي جعفر محمّد بن علي بن بابويه التحيين بن أحمد بن إدريس أبي عبدالله الأشعري القمّي أحد أسياخ التلعكبري أيضاً. ذكره الشيخ في كتاب الرجال، ومحمّد بن علي ماجيلويه القمّي، ذكره الشيخ في كتاب الرجال، وأبي العبّاس محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، وأحمد بن علي بن زياد، ومحمّد بن موسى بن المتوكّل، وأحمد بن محمّد بن يحيى العطّار أحد شيوخ التلعكبري، ذكره الشيخ في كتاب الرجال.

وجعفر بن محمّد بن مسرور، وعلي بن أحمد بن محمّد بن عــمران الدقّـاق، والمظفّر بن جعفر بن المظفّر العمري العلوي أحد أشياخ التلعكبري، أيضاً ذكـره الشيخ في كتاب الرجال.

ومحمّد بن محمّد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن موسى .

فهؤلاء كلّما سمّى الصدوق واحداً منهم في مسندة الفقيه، وفي أسانيده المعنعنة في كتاب عيون أخبار الرضائي، وفي كتاب عرض المجالس، وفي كتاب كمال الدين وتمام النعمة، قال: رضى الله عنه .

وكلّما ذكر اثنين منهم، أو قرن أحداً منهم بمحمّد بن الحسن بن الوليد، أو بأبيه الصدوق، قال: رضى الله عنهما . وكلّما سمّىٰ ثلاثة منهم، أو قرن أحداً منهم بهما، أو اثنين منهم بواحد مـنهما، قال: رضي الله تعالىٰ عنهم .

وكذلك أشياخه عبدالواحد بن محمّد بن عبدوس النيشابوري، والحسين بسن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدّب، وحمزة بن محمّد القرزويني العلوي الذي يروي عن علي بن إبراهيم ونظرائه، ذكره الشيخ في كتاب الرجال، والحسين بن إبراهيم بن تاتانه، ومحمّد بن أحمد ابن السناني.

ومن أشياخه: علي بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن أبي عبدالله البرقي .

وعلي بن عبدالله الورّاق، وأبومحمد الحسن بن حمزة بن علي بن عبدالله بن محمد بن الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبيطالب المرعشي الطبري الأديب العالم الفاضل الورع الزاهد الفقيه العارف، وهو أحد شيوخ التلعكبري والشيخ المفيد، وابن الغضائري، وابن عبدون، أيضاً ذكره الشيخ في كتاب الرجال وفي الفهرست، ووقره وعظمه وإن لم ينص عليه بالتوثيق .

وجعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبدالله بن المغيرة الكوفي، ومحمّد بن أحمد الشيباني .

وتشهد بالنباهة والجلالة لأبي محمّد المرعشي على الخصوص، كـتب النسب والتواريخ، ولهم جميعاً تضاعيف الأخبار وطبقات الأسانيد، ومرادف عروة الاسلام على الدعاء لهم ألبتّة بالرضيلة والرحملة .

وكأشياخ رئيس المحدّثين أبيجعفر الكليني رضي الله عنه: علي بن الحسين السعد آبادي، وهو أبو الحسن القمّي مؤدّب شيخ العصابة ووجههم في زمنه أبي غالب الزراري أحمد بن محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجهم، أورده الشيخ في كتاب الرجال في باب «لم» وذكره في الفهرست في ترجمة أحمد بن

أبي عبدالله البرقي، وكذلك ذكره النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد البرقي، والحسين بن محمد بن عامر الأشعري القتي أبي عبدالله، وعلي بن محمد بن إبراهيم بن أبان، وهو أبوالحسن المعروف بعلان الكليني خاله على ما هو المشهور في عصرنا، وابن خاله كما هو الواقع، وغيرهم من مشيخته الذين يصدر بهم الأساند (١).

الفصل السابع في بيان بعض المشايخ واستثناء بعض عمّن يروى عن الضعفاء

قال شبعد العبارة التي نقلناها عنه: كما قد يستثنى من رواية الثقة الثبت المعتمد على روايته، ما يرويه عن ضعيف، أو مغموز، أو من أصل أو كتاب موضوعين، أو ما يرويه عنه ضعيف، أو مغموز، أو ثقة مأمون من أصل أو كتاب منسوبين إليه، وهما موضوعان.

كاستثناء ما رواه صاحب كتاب نوادر الحكمة محمّد بن أحمد بن يحيى عن محمّد بن يحيى المعاذي، وحموية بن معروف، ومحمّد بن هارون، ومحمّد بـن عبدالله بن مهران، وسائر المعدودين معهم من الضعفاء.

واستثناء ما يرويه الحسين بن الحسن بن أبان الثقة الغير المشتبه أمره في الثقة والجلالة على الممارس الماهر، عن محمّد بن أورمة بإسكان الواو بسين الهمزة والراء المضمومتين قبل الميم .

أورده الشيخ في كتاب الرجال في باب «لم» وقال: ضعيف، روى عنه الحسين

⁽١) الرواشح السماوية ص ١٠٤ _١٠٧ الراشحة ٣٣.

٤٢.....مرآة المراد

ابن الحسن بن أبان (١).

وذكره أيضاً في الفهرست، وقال: له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد الأهوازي، وفي رواياته تخليط^(٢).

قال العلاّمة في الخلاصة: وقد تقدّم الراء على الواو^(٣).

فتوهّم من ذلك غير المتمهّر أنَّ محمّد بن أورمة بالواو قبل الراء هذا هو محمّد ابن أرومة بتقديم الراء القمّي المذكور في كتاب الرجال في أصحاب الرضا لللهُ (٤٠) وهو خبط فضيح .

ثمّ النقل أيضاً على ما أراه فيما يحضرني الآن من نسخ كتاب الرجال غير صحيح، ففيه في أصحاب أبي الحسن الرضائين: محمّد أبو المنذر بن محمّد بن محمّد بن أورمة القمّى، ولست أجد هناك محمّد بن أورمة أو أورمة أصلاً.

وبالجملة الحسين بن الحسن بن أبان يروي عن الحسين بن سعيد الأهوازي كتبه ورواياته كلّها، وهو ثقة ثبت، صحيح الحديث، إلاّ فيما يرويه عن محمّد بن أورمة، فإنّ في ذلك تفصيلاً.

وكإستتناء ما ينفرد بروايته محمّد بن عيسى العبيدي من روايات يونس بسن عبدالرحمٰن وكتبه عند من يبني ذلك على تضعيف محمّد بن عيسيٰ .

وكما يستثنيٰ من أحاديث سليم مصغّراً بن قيس الهلالي ما يروي عنه من كتابه

⁽١) رجال الشيخ الطوسي ص ٤٤٨ برقم: ٦٣٦٢.

⁽٢) الفهرست ص ٤٠٧ برقم: ٦٢١ .

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٣٩٧ برقم: ١٦٠٢.

⁽٤) رجال الشيخ ص ٣٦٧ برقم: ٥٤٦٣ وفيه: أورمة .

المشهور الموضوع المنسوب إليه، يقال: وضعه عليه أبان بن أبي عياش، وذلك كثير ليس مقامنا هذا حيّر استقصائه .

فكذلك ربما يستثنى من رواية الضعيف أو المغموز الخارجة عن دائر الصحّة، وحريم التعويل، ما يرويه عن ثقة ثبت صحيح الحديث جدّاً، أو يأخذه من أصله الصحيح، أو كتابه المعوّل عليه، أو يورده في كتاب له محكوم عليه بالصحّة، وإن كان هو في نفسه ضعيفاً مطعوناً في دينه وأمانته، أو في حديثه وروايته.

وهذا أيضاً في تضاعيف أبواب الرجال غير يسير عند المتتبّع.

فمن ذلك: أحمد بن هلال العبرتائي بإهمال العين قبل الباء الموحّدة بعدها راء ثمّ التاء المثنّاة من فوق وبالمدّنسبة إلىٰ عبرتا قرية بناحية اسكاف بني جنيد، مرميّ بالغلوّ، مطعون بما روي فيه من الذمّ عن سيّدنا أبيمحمّد العسكري على اللهِ .

وقد قال ابن الغضائري: أرى التوقّف في حديثه، إلاّ فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة، وعن محمّد بن أبيعمير من نوادر الحكمة، وقدسمع هذين الكتابين منه جلّ أصحابنا، واعتمدوه فيهما (١).

> وكذلك قال النجاشي: صالح الرواية، يعرف منها وينكر ^(۲). وفي فهرست الشيخ: وقد روى أكثر أصول أصحابنا ^(٣).

قلت: ومن هناك ما قد اعتمد أكثر كبراء الأصحاب وعظمائهم، كالشيخ في النهاية والمبسوط، وابن إدريس في السرائر، والمحقّق في كـتبه، وشـيخنا فـي

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٣٢٠ عنه .

⁽۲) رجال النجاشي ص ۸۳.

⁽٣) الفهرست ص ٨٣ برقم: ١٠٧.

الذكرى، والمحقّق في شرح القواعد، على مدلول ما رواه الحلبي عن أبي عبدالله الله المحلبي عن أبي عبدالله الله كلّ ما لا تجوز الصلاة فيه وحده، فلا بأس بالصلاة فيه، مثل التكّة الأبريسم والقلنسوة والخفّ والزنار يكون في السراويل، ويصلّي فيه. وهو المعتمد عليه عندى، مع أنّ في الطريق أحمد بن هلال هذا.

ومن ذلك: الحسين بن عبيدالله السعدى أبو عبدالله بن عبيدالله بن سهل ممّن طعن عليه ورمي بالغلوّ، والأصحاب يستصحّون أحاديثه في بعض كتبه .

كما قال النجاشي: له كتب صحيحة الحديث، منها التوحيد والايمان، وصفة المؤمن والمسلم، المقت والتوبيخ، الإمامة، النوادر، المزار، المتعة (١).

وكذلك طلحة بن زيد أبوالخزرج النهدي الشامي، من أصحاب الصادق للَِّلاً، قال الشيخ في الفهرست: وهو عامي المذهب، إلاّ أنّ كتابه معتمد (٢٠).

وقال النجاشي: له كتاب، يرويه جماعة يختلف برواياتهم ٣٠٠).

بل إنّ في غير واحد من الواقفية والزيدية ليسوا من عداد جماعة قد انعقد إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، ومع ذلك فإنّا نرى الأصحاب يركنون اليهم، ويعتمدون على روايتهم، وينزلون أحاديثهم منزلة الصحاح؛ لما قد لاح لهم من فقههم وثقتهم وجلالة أمرهم، وأمانتهم في الحديث.

فمنهم: علي بن محمّد بن علي بن عمر بن رباح بن قيس بن سالم أبوالقاسم النحوي، ويقال: أبوالحسن بن السوّاق، ويقال: القلاّ، يروي عنه علي بن همام،

⁽١) رجال النجاشي ص ٤٢ برقم: ٨٦.

⁽٢) الفهرست ص ٥٦ برقم: ٣٧٢.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٢٠٧ برقم: ٥٥٠.

علىٰ ما في الفهرست(١).

وفي باب «لم» من كتاب الرجال: روى عنه أبوهمام (٢).

قال النجاشي: كان ثقة في الحديث، واقفاً في المذهب، صحيح الرواية، ثبتاً. معتمداً علىٰ روايته، وله كتب^{(٣}).

وعمر بن رياح، روى عن أبي عبدالله الله الله الله العديث: عمر بن رباح لقلاً.

ومنهم: علي بن الحسن بن محمّد الطائي الجرمي أبو الحسن الكوفي المعروف بالطاطري، سمّي بذلك لبيعه ثياباً يقال له: الطاطرية، كان فقيهاً ثقة في حديثه، وكان من وجوه الواقفة وشيوخهم، وهو أستاد حسن بن محمّد بن سماعة الصيرفي الحضرمي الثقة الكثير الحديث، من شيوخ الواقفة وفقها نهم، كان يعاند في الوقف و يتعصّب، وكان يتعلّم منه مذهب الوقف، ولا يروي عنه شيئاً.

وكان علي أيضاً شديد العناد في مذهبه، صعب العصبية على من خالفه من الإمامية، ومع ذلك فقد شاع بين الأصحاب الوثوق برواياته، والتعويل على كتابه في الأوقات، وكتابه في القبلة، وغيرهما من كتبه المعدودة، ويقال: إلى قريب من ثلاثين كتاباً؛ لما فيها من الروايات الموثوق بطرقها، أو لكون تلك الكتب لثقات أصحابنا، وهو رواها عنهم.

قال الشيخ في الفهر ست: له كتب في نصرة مذهبه، وله كتب في الفقه، رواها عن

⁽١) الفهرست ص ٢٨٢ برقم: ٤١٥.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٤٣٢ برقم: ٦٢١٦.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٢٥٩ ــ ٢٦٠ برقم: ٦٧٩.

٤٦.....مرآة المراد

الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم، فلأجل ذلك ذكرناها (١١).

ومنهم: الشيخ الثقة الراوية الناقد الحافظ القدوة الكبير، المعروف بابن عـقدة أحمد بن محمّد بن سعيد بن عبدالرحمٰن أبوالعبّاس السبيعي الهمداني الكوفي .

قال الشيخ في الفهرست وفي باب «لم» من كتاب الرجال: جليل القدر، عظيم المنزلة، أمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يـذكر، وكـان زيـدياً جارودياً، وعلى ذلك مات، إلاّ أنّه روى جميع كتب أصحابنا، وصنّف لهم، وذكر أصولهم.

وإنّما ذكرناه في جملة أصحابنا لكثرة رواياته عنهم، وخلطته بهم، وتصنيفه لهم، وتصنيفه لهم، وخلطته بهم، وتصنيفه لهم، وكان حفظة، سمعت جماعة يحكون أنّه قال: أحفظ مائة وعشرين ألف حديث المناه الله عنه التلعكبري من شيوخنا وغيره (٢٠).

وقال النجاشي: رجل جليل في أصحاب الحديث، مشهور بالحفظ والحكايات، يختلف عنه في الحفظ والعظمة، وكان كوفياً زيدياً جارودياً، وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم، ومداخلته إيّاهم، وعظم محلّه، وثقته وأمانته (٢).

ومنهم: ابنه، ذكره الشيخ في كتاب الرجال، فقال: محمّد بن أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة الهمداني، يكنّيٰ أبا نعيم، جليل القدر، عظيم الحفظ، روىٰ عنه

⁽١) الفهرست ص ۲۷۲ برقم: ٣٩١.

⁽٢) الفهرست ص ٦٨ برقم: ٨٦، رجال الشيخ ص ٤٠٩ برقم: ٥٩٤٩.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٩٤ برقم: ٢٣٣.

التلعكبري، وسمع منه في حياة أبيه، وكان يروي عن حميد (١)(١).

القصل الثامن

في بيان حال الكشي والنجاشي

قال السيد السابق الذكر الله: واعلمن أنّ أباعمرو محمّد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي شيخنا المتقدّم الثقة الثبت، العالم البصير بالرجال والأخبار، صاحب أبي النضر محمّد بن مسعود العياشي السلمي السمر قندي، وكثيراً من وجوه شيوخنا وعلمائنا كانوا من كش البلد المعروف على مراحل من سمر قند.

قال الفاضل البارع المهندّس البيرجندي في كتابه المعمول في مساحة الأرض وبلدان الأقاليم: كش بفتح الكاف و تشديد الشين المعجمة من بلاد ماوراء النهر، بلد عظيم ثلاثة فراسخ في ثلاثة فراسخ، والنسبة إليه كشي .

وأمّا ما في القاموس: الكُش بالضمّ الذي يلقح به النخل، وكَش بـالفتح قـرية بجرجان^(٣).

فعلى تقدير الصحّة، فليست هذه النسبة إليها ولا في المعروفين من العلماء من يعدّ من أهلها، وكشانية بكاف مضمومة وشين معجمة مخفّقة بمعدها ألف ونون مكسورة بعدهامخفّقة مثنّاة من تحت ثمّ هاء، بلدة بنواحي سمرقند، منها زمرة من أهل العلم، والنسبة إليها كشاني بضمّ الكاف و تخفيف الشين .

ثم اعلمنّ أنّ أباالعبّاس النجاشي شيخنا الثقة الفاضل الجليل القدر السند،

⁽١) رجال الشيخ ص ٤٤٣ برقم: ٦٣١٧.

⁽٢) الرواشح السماوية ص ١٠٧ _ ١١١ الراشحة ٣٤.

⁽٣) القاموس المحيط ٢: ٢٨٦.

المعتمد عليه، المعروف، صاحب كتاب الرجال أحمد بن علي بن أحمد بن العبّاس بن محمّد بن عبدالله بن إبراهيم بن محمّد بن عبدالله بن النجاشي الذي ولي الأهواز. وكتب إلى مولانا أبي عبدالله على الله وكتب مولانا إليه رسالة عبدالله ابن النجاشي المعروفة، ولم ير لأبي عبدالله النجاشي غيرها.

النجش بفتحتين وبالسكون أيضاً أن تستام السلعة بأزيد من ثمنها وأنت لا تريد شرائها ليراك الآخر فيقع فيه، وكذلك في النكاح وغيره، وأصله من نجش الصيد، وهو إثارته.

والصواب النجاشي بتخفيف الجيم والياء جميعاً .

قال في المغرب: والنجاشي ملك الحبشة بتخفيف الياء سماعاً من الثقات، وهو اختيار الفارابي، وعن صاحب التكملة بالتشديد، وعن الغوري كلتا اللغتين .

وأمّا تشديد الجيم، فخطأ، ثمّ قال: واسمه أصحمة، والسين تصحيف.

وقال صاحب القاموس: أصحمة بن بحر ملك الحبشة النجاشي أسلم على عهد النبي ﷺ (١) .

وفي النهاية الأثيرية: وفي الحديث ذكر النجاشي في غير موضع، وهو اسم ملك الحبشة وغيره، والياء مشدّدة، وقيل: الصواب تخفيفها (٢⁾.

وفي القاموس: تخفيفها أفصح، وتكسر نونها، أو هو أفصح^{(٣)(٤)}.

⁽١) القاموس المحيط ٤: ١٣٨.

⁽٢) النهاية لابن الأثير ٥، ٢٢.

⁽٣) القاموس المحيط ٢: ٢٨٩.

⁽٤) الرواشح السماوية ص ٧٦_٧٧ الراشحة ٢٠.

القصل التاسع

في بيان معنى التخريج والتخرّج في اصطلاح أهل الرجال

قال السيد النبيل الداماد الله في الروائس في الرائسحة الشلاثون: التخريج والتخرّج في اصطلاح فن الرجال هو أن يكون الشيخ أخير شيوخ التلميذ والذي التلمّذ عليه ميزان استواء الأمر، وميقات بلوغ النصاب في الكمال، فإذا تممّ الاستكمال بالتلمّذ عليه، قيل: إنّه خرجه، وهو تخرّج عليه.

كما يقال: أبوعمر و الكشي صحب العياشي و أخذ عنه، و تخرّج عليه، وأحمد ابن محمّد بن عمران بن موسى أبو الحسن المعروف بابن الجندي اُستاد أبي العبّاس النجاشي خرّجه وألحقه بالشيوخ في زمانه .

وفي اصطلاح المحدّثين: تخريج متن الحديث نقل موضع الحاجة منه فقط، أخذاً من تخريج الراعية المرتع، وهو أن تأكل بعضه وتترك بعضاً منه، ومن قولهم عام فيه تخريج، أي: خصب وجدب، ويقابله الاخراج وهو نقله بتمامه.

و تخريج الحديث بتمامه سنداً ومتناً من الأُصول والكتب، هـو أن يستخرج منهما المتفق عليه بينها، أو الأصحّ طريقاً، والأجدى متناً، أو الأهمّ الأوفق للغرض في كلّ باب.

ويقابله الاخراج، وهو النقل منهاكيف اتَّفق.

وفي علمي الأصول والفقه يقال: التخريج، ويعنى استخراج شيء من مذاق الأحوال الأدلة والمدارك وغوامضها بالنظر التعقبي بعد النظر الاقتضابي، واستنباط حكم جزئي بخصوصه خفيّ من دليل بعينه من الأدلة كتاب أوسنة مثلاً، غير منسحب الحكم على ذلك الجزئي في ظاهر الأمر، وجليل النظر بتدقيق النظر الفحصي منه، ليستبين اندراج هذا الجزئي في موضوعه، وهذا معنى قولهم تعدية

۰۵.....مرآة المراد

الحكم من المنطوق إلى المسكوت عنه من غير أن يكون قياساً.

ويقابله الاخراج، وهو مطلق تبيين أحوال الأدلة والمدارك، وإن لم تكن هي من الغوامض بمطلق النظر الصحيح، وإن كان على سبيل الاقتضاب لا على سبيل التعقّب، ومطلق استنباط الفرع من الأصل بالفعل، وإن لم يكن من الخفيات بمطلق انفاق الروية من سبيل القوانين المقرّرة العلمية، وإن لم يكن بتدقيق الفحص البالغ، وبذل أقصى المجهود بالنظر الأوفى السابغ.

وليعلم أنَّ تخريج متن الحديث إنَّما يجوز فيما لا يرتبط بعضه ببعض، بحيث يكون الجميع في قوّة كلام واحد، وأمّا ما هو كذلك فلا يجوز تخريجه، وذلك كأن يكون المتروك قيداً للمنقول، أو استثناءً منه مثلاً، كقوله يَلِيُّةُ «من قال لا إله إلاّ الله محمّد رسول الله، فقد حصّن ماله ودمه إلاّ بحقّه وحسابه» (١١).

الفصل العاشر

في بيان تعارض قول النجاشي والشيخ وترجيح النجاشي

النجاشي المعروف في الرجال هو أحمد بن علي صاحب رجال فهرست النجاشي المعروف، وهو يكتّى بأبي العبّاس عند جماعة من أهل الرجال، وبأبي الحسين عند أخرى، وليس صاحب الكتاب هو أحمد بن العبّاس الذي هو اسم الجدّ، والاختلاف في الكنى لا يوجب اختلاف الاسم، كما هو ظاهر لا يخفى. وبالجملة أحمد بن علي صاحب الكتاب من الموثّقين المعتمدين، وكان له أجداد كثيرة تبلغ إلى تسعة وعشرين، كما يظهر من عباراته في ترجمته و ترجمة إبراهيم بن أبي بكر.

⁽١) الرواشح السماوية ص ٩٩ ـ ١٠٠ الراشحة ٣٠.

فصاحب الكتاب هو أحمد بن علي بن أحمد بن العبّاس بن محمّد بن عبدالله ابن إبراهيم بن محمّد بن عبدالله بن النجاشي بن عثيم بن سمعان بن هبيرة بن مساحق بن بجير بن عمير بن أسامة بن نصر بن قعين بن الحارث بن تعلية بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن اليسع بن إلياس بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان، وذكر جميعهم في ترجمته (۱) إلاً عمير .

وذكره في ترجمة إبراهيم بن أبيبكر (٢).

وكون صاحب الكتاب هو أحمد بن علي، ممّا يظهر من تـصريحات العـلماء والفضلاء الواردين عليه من متأخّري متأخّريهم، ولاسيّما الفحول منهم، كما يظهر بعد المراجعة إلى كتب العلاّمة من الايضاح والخلاصة، ورجال السيد السـند ﴿ وَمَا صدر من النجاشي نفسه في التراجم المدوّنة في كتابه .

وبالجملة صرّح به وبتوثيقه جمّ غفير، وغير واحد من أعاظم العلماء، منهم العلاّمة في الخلاصة وفي غير واحد من كتبه، وابن داود، والسيد الداماد في الرواشح، والعلاّمة المجلسي في الوجيزة والبحار، وصاحب كتاب أمل الآمل، والفاضل الشيخ سليمان في كتاب قبس المصباح، وعلي بن طاووس، والفاضل جمال الدين شيخ العلاّمة، كما حكىٰ عنه صاحب المعالم في التحرير الطاووسي، والسيد السنديّة، والمحقّق في المعتبر والنكت، والشهيد الثاني، إلىٰ غير ذلك من الأجلاء العظام ذوى الأفهام القمقام، وجميعهم صرّحواباسمه وتوثيقه.

إذا عرفت هذا. فاعلم أنّ كلامي النجاشي والشيخ حيثما تعارضا في الجسرح

⁽١) رجال النجاشي ص ١٠١ برقم: ٢٥٣.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٢١ برقم: ٣٠.

والتعديل في اسم من الأسماء رجالاً ونساءً، وكنىً وألقاباً، فالأوّل مقدّم على الثاني، وفاقاً لتصريح جماعة من الأصحاب، وله شواهد شتّى، ذكرها الفاضل الحاج آقا محمّد لسماعيل الفاضل الكرباسي الله في كتابه في الرجال (١١)، وهو حسن الترتيب جدّاً، حاكياً عن السيد السند بحرالعلوم في كتابه، ونحن نذكرها بتمامها لما فيها من فوائد جمّة:

منها: أنّ تصنيف كتابي الشيخ من الفهرست والرجال اللذين كانا من أجلّ ما صنّف في هذا العلم، وأجمع ما علم في هذا الفنّ، ولم يكن من تقدّم من أصحابنا على الشيخ ما بدا فيهما جمعاً واستيفاءً جرحاً وتعديلاً، قد لحظهما النجاشي حال تصنيفه، وقد اطلع على ما فيهما من السهو والنسيان، وطغيان القلم وغيرها، فجرح في كثير من الموارد التي عدل فيها الشيخ هذه، وعدل في كثير من المواضع التي جرح فيها، فلابد وأن يكون أحسن وأتقن من الأولين، وكلّ ما أطلق فيه بعض الأصحاب كان المراد به هو هذا الشيخ هذه.

وقد صرّح به في ترجمة محمّد بن علي بن بابويه، من أنّ له كتباً، وعـدّ مـنها كتاب دعائم الاسلام في معرفة الحـلال والحـرام، وهـو فـي فـهرست الشييخ الطوسي ، وقد ذكر له ترجمة في بيان حاله، ووثقه وأثنىٰ عليه فيها، وذكر فيها هذين الكتابين مع سائر كتبه (٢).

ومنها: أنّ الشيخ الله كان له كثرة المشاغل، وكثرة فنون العلم وشعبه، وكثرة التصانيف في الفقه والكلام والتفسير وغيرها، لابد وأن يكثر منه السهو والنسيان؛

⁽١) هو كتاب مختلف المقال في علم الرجال _مخطوط .

⁽۲) رجال النجاشي ص ٤٠٣ برقم: ١٠٦٨ .

لكونها في هذا الحالكالطبيعة الثانية للإنسان، بخلاف النجاشي، فإنّ أمره وعلمه ينحصر بهذا الفنّ، فلابدّ وأن يكون كتابه فيه أضبط وأتقن من غيره، وهو ظاهر لا يخفيٰ .

ومنها: أنّ اتقان هذا العلم واستحكامه متوقّف على العلم بالأنساب والآتار، وأخبار القبائل والأمصار، وهذا ممّا علم للنجاشي دون غيره، كما يظهر بعد المراجعة إلى تصنيف كتابه من ذكر أولاد الرجال وإخوته وأجداده، وبيان أحوالاتهم وتنازعاتهم.

ومنها: أنّ أكثر رواة الأخبار كانوا من أهل الكوفة ونواحيها القريبة، والنجاشي كان من أهل الكوفة أيضاً ومن وجوههم، ومن بيت معروف مرجوع إليهم، ومن كان حاله كذلك كان أخبر بأحوال أهله وبلده، وفي المثل «أهل البيت أدرى بما في البيت، وأهل مكّة أدرى بشعابها» فلابدّ أن يكون كتاب مثل ذلك أضبط وأتقن ممن لم يكن كذلك، كما هو الظاهر.

ومنها: أنّ النجاشي أدرك صحبة الشيخ الجليل العارف بهذا الفنّ الخبير بهذا السأن الغضائري المعروف، المكنّى بأبي الحسين، المسمّى بأحمد بن الحسين بن عبيدالله، وكان خصّيصاً به، وشاركه وقرأ عليه، وأخذ منه، ونقل عنه ما سمعه أو وجده بخطّه، كما علم من ترجمته، واطّلع أيضاً على كتبه وأخباره، ولم يتّفق ذلك للشيخ هن كما يظهر من العبارة التي قال في أوّل فهرسته.

ومنها: أنّ النجاشي كما يظهر من طريقته كان مدار أمره في السند على اختيار ما هو علوّ الاسناد غالباً، وتقليل الوسائط مهما أمكن، كما هو دأب المحدّثين، وخصوصاً المتقدّمين منهم، وليس ذلك إلاّ من جهة الضبط، فثبت بـه مـا هـو المطلوب، ولا يخفى أنّ هذا هو الأنسب في عدم روايته متن هو في طبقته مـن

العلماء الأعاظم المشهورين، كالسيّد المرتضى ﴿ أبي يعلى محمّد بن الحسن بن حمزة الجعفري، وأبي يعلى سلار بن عبدالعزيز الديلمي، وغيرهم، قيل: ولعلّه الوجه في تركه الرواية عن أكثر رجال الشيخ الذين اختصّ بهم اكتفاءً بالرواية من مشايخهم، أو من هو أعلىٰ سندأ منهم .

ومنها: أنَّ النجاشي أدرك ثلاثون شيخاً بل أزيد، وكان كلُّ واحد منهم فريداً في زمانه، والشيخ أدرك ثلاثةعشر شيخاً، وكان ستّة منهم من المشايخ التي أدركهم النجاشي أيضاً، ومعلوم أنَّ المشايخ العارفين بالحديث والرجال كلَّما كانت كثيرة كانت موجبة لمزيدة الخبرة بلا ريب وشبهة ، وهذا العلم منوط بالسماع، ولمراجعة الشيوخ الكثيرين مدخل عظيم في كثرة الاطّلاع، فلابدّ وأن يكون كتاب النجاشي الذي كان حاله لك من هذه الجهة أتقن وأضبط من الشيخ الذي لم يكن حاله كذلك.

ثمّ لا يخفيٰ عليك أنّ أكثر تلك الشواهد جارية في وجه ترجيح قول النجاشي على الكشي والغضائري وغيرهما أيضاً، كما لا يحفي على من أتـقن النـظر. واستحكم التدبّر والتفكّر.

وأمّا الشيوخ الذين أدركهم النجاشي، فها أنا أذكر جمّاً غـفيراً مـنهم حــرصاً لتكثير الفائدة:

فمنهم: من هو أشهرهم وأفضلهم محمّد بن محمّد بن النعمان الملقّب بـ«المفيد» المكنّىٰ بأبي عبدالله، وهو المراد بقوله «شيخنا أبو عبدالله» وقوله «محمّد بن محمّد ابن محمّد بن نعمان» ومحمّد على الاطلاق، وله ترجمة في الكتاب(``)، وأمره في

⁽١) رجال النجاشي ص ٣٩٩ برقم: ١٠٦٧.

الجلالة والثقة معروف ظاهر معلوم .

ومنهم: محمّد بن علي بن يعقوب بن لسحاق بن أبي قرّة بضمّ القاف وتشديد الراء المهملة القناني بالقاف المضمومة والنون المخفّقة قبل الألف وبعدها، المكتّى بأبي الفرج الكاتب، وله فيه ترجمة (١١)، ووثقه فيها، وأثنى عليه، وذكر أنّ له كتباً أجازه وأخبره بجميعها، وروى عنه في التراجم كثيراً، وأبو الفرج الذي روى عنه النجاشي بأخبرنا وحدّثنا ونحو ذلك، فهو هذا الرجل.

وأمّا أبوالفرج محمّد بن أبيعمران موسى بـن عـلي بـن عـبدربّه القـزويني الكاتب، فقد ذكر له ترجمة، ووثّقه فيها، ولكنّه قال: رأيت هذا الشيخ ولم يتّفق لي سماع شيء منه (٢).

ولا ينافي ذلك ما في ترجمة أحمد بن محمّد بن جعفر الصولي بضمّ الصاد المهملة وسكون الواو: له كتاب أخبار فاطمة الله الله كان يرويه أبوالفرج بن موسى ابن على القزويني (٣).

وما في ترجمة سليمان بن سفيان المسترق بتشديد القاف بعد الراء المهملة المكسورة، وهو المنشد: وإنّما سمّي المسترق؛ لأنّه كان يسترق الناس بشعر السيد (٤). أي: يرق على أفئدتهم، ولذاكان يسمّى المنشد، من قوله: قال أبو الفرج محمّد بن موسى بن على القزويني، حدّثنا إسماعيل بن على الدعبلي، فإنّه محمول

⁽۱) رجال النجاشي ص ۳۹۸ برقم: ۱۰٦٦.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٣٩٧ برقم: ١٠٦٢ .

⁽٣) رجال النجاشي ص ٨٤ برقم: ٢٠٢.

⁽٤) رجال الناشي ص ١٨٤ برقم: ٤٨٥.

على النقل من كتبه.

ومنهم: محمّد بن علي بن شاذان القزويني، المكنّىٰ بأبي عبدالله، وهو من شيوخ إجازته، وروىٰ عنه كثيراً، وهو يروي غالباً عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، وعلي بن حاتم، وعبّر عنه بعبارات مختلفة، مرّة بمحمّد بن علي بن شاذان، ومرّة بمحمّد بن علي القزويني، ومرّة بأبي عبدالله بن الشاذان القزويني، ومراراً بأبي عبدالله بن الشاذان القزويني، ومراراً بأبي عبدالله بن شاذان .

ومنهم: محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان القمّي، وهو ممّا سمّاه ونسبه وعظّمه، الشيخ المتكلّم القاضي أبوالفتح محمّد بن علي الكراجكي في كتاب كنز الفوائد، وليس له ترجمة، ولكن ذكر لأبيه ترجمة، وقال فيها: أبو العبّاس الفامي بالفاء والميم بعد الألف، كما في نسخة عندي، ونسخة حكيت عن ابن طاووس والايضاح، وفي نسخ للخلاصة وكتاب ابن داود: القاضي شيخنا الفقيه حسن المعرفة، صنّف كتابين لم يصنّف غيرهما، كتاب زاد المسافر، وكتاب الأمالي، أخبرنا بهما ابنه أبو الحسن (١).

ومنهم: محمّد بن عثمان المعروف بابن أحمد وابن عبدالله وابن حسن، الملقّب بالنصيبي الواسطي، المكتّىٰ بأبي الحسين، وكان النجاشي قرنه بذكر واحد من هذه الأجداد أعلى الله تعالىٰ مقامهم، والكلّ واحد .

ومنهم:محمّد بن جعفر الذي لقّبه مرّة بالأديب، ومرّة بالمؤدّب، ومرّة بالنحوي، ومرّة بالتميمي، وكنّاه بأبي الحسن .

ومنهم: محمّد بن جعفر بن محمّد بن محمّد، المكنّىٰ بأبي الفتح الهمداني الرادعي

⁽١) رجال النجاشي ص ٨٤ ــ ٨٥ برقم: ٢٠٤.

المعروف، كان وجيهاً في النحو واللغة ببغداد، حسن الحفظ، صحيح الراوية فيما نعلمه، وكان يتعاطى الكلام، وكان أبوالحسن السمسمي أحمد غمائه، له كتب ذكرها، ولم يذكر الطريق إليها، وهو غير من مرّ، كما يشهد عليه اختلاف الكنية وغيرها، وحكم بالتغاير بعض الأجلاء.

ومنهم: أحمد بن علي بن العبّاس بن نوح السيرافي في المشهور، وهـو مـن أعرف المشايخ وأفضلهم، ويستند عليه النجاشي وغيره في أحوال الرجال، وله ترجمة في الكتاب، وقال فيها: إنّه كان ثقة في حديثه، متقناً لما يرويه، فقيهاً بصيراً بالحديث والرواية، وهو أستادنا وشيخنا ومن استفدنا منه (١).

وحكى الشيخ عنه في الفهرست مذاهب فاسدة في الأصول، مثل القول بالرؤية وغيرها، وقال: إنّه كان بالبصرة، ولم يتفق لي لقاؤه، وكانت كتبه في المسودة، ولم يوجد منها شيء، أخبرنا عنه بجميع روايا ته جماعة (٢).

ووجدت لبعضهم أشياء في بيان الجماعة أنّهم أبو الحسن الخيّاط، وأبو الحسين الكوفي، وأبوطاهر الخشّاب، فـقيل: ولعـلّ المراد بأبـيالحسـين الكـوفي هـو النجاشي، فإنّه من مشايخ الشيخ، كما صرّح به العلاّمة في رسالة الإجازة.

ومنهم: أحمد بن محمّد بن عمران بن موسىٰ، المعروف بابن الجندي، وله في الكتاب ترجمة، وقال فيها: اُستادنا ألحقنا بالشيوخ في زمانه، وذكر له كتباً^(٣).

وعبّر عنه بعبارات مختلفة، مرّة يقول: أحمد بن محمّد بن عمران، ومرّة أحمد

⁽١) رجال النجاشي ص ٨٦ برقم: ٢٠٩.

⁽٢) الفهرست ص ٨٧ برقم: ١١٧ .

⁽٣) رجال النجاشي ص ٨٥برقم: ٢٠٦.

بن محمّد بن الجندي، ومرّة أبوالحسن بن الجندي، ومرّة أحمد بن محمّد بن الجرّاح، ومرّة أبوالحسن أحمد بن محمّد بن موسى الجرّاح المعروف بابن الجندي.

ومنهم: أحمد بن عبدالواحد بن أحمد البزّاز، المكنّىٰ بأبي عبدالله، المعروف بابن عبدون، المعروف بابن الحاشر، وله ترجمة في الكتاب، وقال: إنّه شيخنا، له كتب، وقال: أخبرنا بسائرها(١١).

وهو أيضاً أحد مشايخ الشيخ، كما ذكره في كتابيه، وروى عـنه فــي كــتابي الأخبار كثيراً.

ومنهم: أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري، الذي هـو صاحب كـتاب الرجال المعروف، الدائر على الألسنة، الشايع نقل التضعيف والتوثيق عنه، وروى عنه في تراجم كثيرة، كما يظهر بعد المراجعة .

ومنهم: أحمد بن محمّد بن عبدالله الجعفي، وروىٰ عنه في تراجم كثيرة، إلاّ أنّ جدّه تارة يصغّر، وتارة يكبّر، وكنيته أبو عبدالله .

ومنهم: أحمد بن محمّد بن هارون، روىٰ عنه أيضاً في تراجم كثيرة، وروىٰ هو عن أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة الحافظ المشهور .

ومنهم: أحمد بن محمّد الأهوازي المعروف بابن الصلت، كما يظهر من ترجمة برية العباد^(۲).

⁽١) رجال النجاشي ص ٨٧ برقم: ٢١١.

⁽۲) رجال النجاشي ص ١١٣ برقم: ٢٩٢.

ومنهم: أحمد بن محمّد بن يحيى، كما يظهر من ترجمة سندي بن الربيع (١)، ولكنّه لابدّ وأن يكون سهواً منه، فإنّه لا يروي عنه إلاّبواسطة بمعض مشايخه، والظاهر كما قيل: إنّ السند هكذا أحمد عن أحمد، والمراد بالأوّل أحمد بن نوح، فأسقطه النسّاخ لتوهّم التكرار.

ومنهم: علي بن أحمد بن العبّاس النجاشي، الذي هو والدالنجاشي، وروىٰ عنه عن أبيه في علي بن عبيدالله بن علي، وروىٰ عنه عن محمّد بن علي بن بابويه في تراجم، كما يظهر بعد المراجعة .

ومنهم: علي بن أحمد بن أبي جيد القمّي، وعبّر عنه بعبارات مختلفة، مرّة بعلي ابن أحمد بن محمّد بن طاهر الأشعري القمّي، ومرّة بأبي الحسن علي بن أحمد بن محمّد بن طاهر الأشعري، ومرّة بعلي بن أحمد القمّي، ومرّة بأبي الحسين القمّي، ومرّة بعلي بن أحمد، ومرّة بأبي الحسين بن أبي جيد، وروى عنه كثيراً، وقد أكثر عن الشيخ في المشيخة والفهرست، وهو يروي عن محمّد بن الحسن بن الوليد، وأحمد بن يحيى العطّار.

ومنهم: علي بن شبل بن أسد، المكنّىٰ بأبي القاسم، وروىٰ عنه الشيخ أيـضاً. ولقّبه بالوكيل، وكنّاه بأبي شبل .

ومنهم: علي بن محمّد بن يوسف، الملقّب بالقاضي، والمكنّى بأبي الحسين . ومنهم: الحسن بن أحمد بن محمّد بن هيثم، وذكر له ترجمة وقال فيها: إنّه ثقة،

من وجوه أصحابنا، جاور في آخر عمره بالكوفة، ورأيته بها^(٢).

⁽١) رجال النجاشي ص ١٨٧ برقم: ٤٩٦.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٦٥ برقم: ١٥١.

ومنهم: الحسين بن عبيدالله بن إبراهيم الغضائري، وهو شيخ جليل، يكنّى أبي عبدالله، وله في الكتاب ترجمة، وكلّما أطلق الحسين ينصرف إليه، وليس هذا صاحب الكتاب المعروف، كما بيّنا سابقاً.

ومنهم: الحسين بن جعفر بن محمّد المخزومي الخزّاز، المعروف بابن الخمري، المكتّى بأبي عبدالله، وليس له ترجمة، ولكن قال في ترجمة الحسين بن أحمد بن المغيرة: له كتاب عمل السلطان، أجازنا روايته أبو عبدالله ابن الخمري الشيخ الصالح في مشهد مولانا أميرالمؤمنين الله سنة أربعمائة عنه (١).

ومنهم: الحسين بن أحمد بن موسى بن هدية، المكنّىٰ بأبي عبدالله، وليس له ترجمة، وروىٰ عنه بعبارات.

ومنهم: إبراهيم بن مخلد بن جعفر، الملقّب بالقاضي، المكتّى بأبي إسحاق، وقال في ترجمة محمّد بن الحسن بن أبيسارة: قال أبو إسحاق الطبري (٢⁾. والظاهر أنّه القاضي أبو إسحاق المذكور .

ومنهم: أسد بن إبراهيم بن كليب السلمي الحراني، المكنّى بأبي الحسن . ومنهم: سلامة بن الذكاء الموصلي، المكنّى بأبي الخير .

ومنهم: العبّاس بن عمر بن العبّاس بن محمّد بن عبدالملك بن أبيمروان الكلوزاني الفارسي الكاتب، روى عنه في تراجم، وأكثر روايات هذا الشيخ عن على بن بابويه .

ومنهم: عبدالسلام بن الحسين بن محمّد بن عبدالله البـصري الأديب، وروى ا

⁽١) رجال النجاشي ص ٦٨ برقم: ١٦٥.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٣٢٤ برقم: ٨٨٣.

تعارض قول النجاشي والشيخ......

عنه في تراجم.

ومنهم: عبدالله بن محمّد بن عبدالله بن الدعلجي الحذّاء، الفقيه العارف، وتعلّم النجاشي المواريث عنده.

ومنهم: عثمان بن أحمد الواسطي، والظاهر أنّه من شيوخه أيضاً، حيث قرنه بالدعلجي المذكور في ترجمة علي بن علي بن رزين بن عثمان بن عبدالرحمن ابن عبدالله بن بذيل بن ورقاء الخزاعي، الذي كان أخي دعبل، قال: قال عثمان بن أحمد الواسطى، وأبومحمد عبدالله بن محمّد الدعلجي (١١).

ولكن يمكن أن يقال: إنّ قوله «قال» ليس صريحاً في اللقاء، ويقول ذلك كثيراً في من لم يلقه، كابن الجنيد، وابن عقدة، وغيرهما، ولكنّه لو تمّ يسري في تاليه، كما لا يخفئ.

ومنهم: عثمان بن حاتم بن المنتاب التغلبي، كما يظهر من ترجمة سعدان بن مسلم، حيث قال فيها: قال أستادنا عثمان بن حاتم بن المنتاب التغلبي، قال محمّد بن عبدة: سعدان بن مسلم الزهري من بني زهرة بن كلاب، عربي أعقب، والله أعلم (٢).

وفي ترجمة الحسين بن أبيالعلاء الخفّاف^(٣)، قرنه بابن عقدة، وحكا عنهما جميعاً، واتّحاد ذلك مع الواسطى بعيد جدّاً.

ومنهم: هارون بن موسى التلعكبري، المكنّىٰ بأبيمحمّد، وهمو من الشميوخ

⁽١) رجال النجاشي ص ٢٧٦ _ ٢٧٧ برقم: ٧٢٧.

⁽٢) رجال النجاشي ص ١٩٣ برقم: ٥١٥.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٥٢ برقم: ١١٧.

٦٢......٠٠٠ مرآة المراد

الثقات الجليلة، وكان لأبيه مكاتبة إلى أبي محمّد الحسن بن علي العسكري كله، وتلمّذ النجاشي عنده في داره مع ابنه أبي جعفر، والناس يقرأون عليه (١١). وحكى عنه عن محمّد بن همام بدو اسلام أبيه وعمّه سهيل، وكان سنّه في ذلك الوقت ثلاث عشر سنة، ومن تلك الجهة كانت رواياته عنه قليلة، وبالواسطة كثيرة.

ومنهم: أبو الحسين بن محمّد بن أبي سعيد، كما يظهر من ترجمة وهيب بن خالد البصري (٢). واستظهر بعض الفحول أنّه أبو الحسن أحمد بن محمّد بن علي الكوفي الذي روئ عنه المرتضي، وهو عن الكليني، كما يظهر عن الفهرست.

قال الشيخ في الفهرست في طريقه إلى الكليني ﴿: وأخبرنا الأجلّ المرتضى، عن أبي الحسين أحمد بن علي بن سعيد الكوفي، عن محمّد بن يعقوب (٣).

وقال النجاشي: كنت أتردد إلى المسجد المعروف بمسجد اللؤلؤي، وهو مسجد نفطويه النحوي، أقرأ القرآن على صاحب المسجد، وجماعة من أصحابنا يقرأون كتاب الكافي على أبي الحسين أحمد بن أحمد الكوفي الكاتب، حدّثكم محمّد بن يعقوب الكليني (٤). ونقل علينا، وأحمد من أجداد أحمد بن محمّد بس محمّد ينسب إليها تارة، وإلى أبيه أخرى .

فهؤلاء رجال النجاشي ومشايخه الذين روئ عنهم في كتابه، وذكرهم في الطريق إلى أصحاب الأصول والكتب، وقد عرفت أنّهم ثلاثون وأزيد، وأصحاب

⁽١) رجال النجاشي ص ٤٣٩ برقم: ١١٨٤.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٤٣١ برقم: ١١٥٨.

⁽٣) الفهرست ص ٣٩٥.

⁽٤) رجال النجاشي ص ٣٧٧ برقم: ١٠٢٦.

التراجم منهم في الكتاب تسعة: التلعكبري، والمفيد، وابن نوح، وأبوالفرج، وابن الهيثم العجلي، وابن الجندي، والحسين بن عبيدالله، وابن عبدون، والدعلجي.

ووثق الخمسة الأوّل منهم صريحاً، ومدح الباقين وعظمهم، ولم يذكر لسائر شيوخه ترجمة منفردة، والسبب فيه أنّه لا تصنيف لهم، أو أنّه لم يمقف عملىٰ تصنيفهم، وقد وضع كتابه لذكر المصنّفين من أصحابنا، وتفصيل مصنّفاتهم.

وروايته عن هؤلاء المشايخ العظام كانت مختلفة، فمنهم من كانت كثيرة غاية الكثرة، كالمفيد، وابن نوح، وابن الجندي، وابن عبدون، والحسين بسن عبيدالله، وأبوالفرج بن أبي جيد، وابن شاذان، وأحمد بن محمّد بن هارون، ومحمّد بن جعفر الأديب، والقاضى أبو عبدالله الجعفى .

والستة الأوّل رووا عن كثير من المشايخ، والسابع روى عن محمّد بن الحسن ابن الوليد، والثامن عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، وعلي بن حاتم، والباقين عن أحمد بن سعيد بن عقدة الحافظ، ودونهم في الكثرة القاضي أبو الحسين النصيبي، وأبو الحسين الكلوزاني، والرواية عن غيرهم يسيرة.

والكلّ من الإمامية، ولا خلاف فيه بين الطائفة، إلاَّ في الأهوازي المعروف بابن الصلت، وهو مردد بين كونه من رجال العامّة أو رجال الخاصّة، كأحمد بن محمّد بن هارون، ومحمّد بن جعفر الأديب، والقاضي أبي عبدالله الجعفي، ولكن الكلّ وخصوصاً الثلاثة نظراً إلى روايتهم كتب أصحابنا المشحونة بفضائح القوم، يبعد أن يكونوا من العامّة.

ويقرب كونهم من رجال الزيدية الجارودية تلمّذهم عند ابن عقدة المشهور بالزيدية الجارودية، ولكن في الكتاب شواهد تشهد على أنّ الكلّ منّا دون غيرنا. هذا، ولا يخفي عليك أنّ هؤلاء الأساتيد والمشايخ الأجلّة العظام ليسوا من مشايخ الشيخ الله الله منهم كما عرفت، وهم: المفيد، والحسين بن عبيدالله، وأحمد بن عبدون، وابن أبي جيد، وأحمد بن محمد بن موسى بن الصلت الأهوازي، وعلى بن شبل بن أسد.

وله السيد المرتضى المدال المسيدة الله المرتضى السيد المرتضى السيد المرتضى المريف أبو الحسن بن قاسم المحمدي، وأحمد بن إبراهيم القزويني، والحسين ابن إبراهيم، وجعفر بن الحسين بن حسكة القمي، ومحمد بن سليمان الحمراني، وأبوطالب بن غرور.

ولا ريب أنّه من كان أساتيده بأضعاف ذلك. كان اعتبار قوله أقوى وأتقن ممّن كان له ثلاث عشر شيخاً .

فثبت من جميع ما مرّ أنّ النجاشي أضبط وأتقن من الشيخ، بل ومن الكشي؛ لجريان كثير من الشواهد المذكورة فيه أيضاً، مضافاً إلى ما صرّح به النجاشي من أنّ في رجال الكشي أغلاطاً كثيرة .

بقي هنا أمور يعجبني التنبيه عليها :

الأوّل: أنّ النجاشي كان مصاحباً للشيخين الثقتين أبي الحسين أحمد بن محمّد ابن طرخان، وأبي الحسن الأبلي علي بن محمّد بن شيران، وذكر لهما ترجمة في كتابه.

وقال في أوّلهما: صحيح السماع، وكان صديقنا، قـتله إنسان يـعرف بـابن أبي العبّاس بزعم أنّه علوي، لا أنّه أنكر عليه نكرة رحمه الله، وله كـتاب إيـمان أبي طالب (١١).

⁽١) رجال النجاشي ص ٨٧ برقم: ٢١٠.

وقال في ثانيهما: كان أصله من كازرون، سكن أبوه الأبُلة، شيخ من أصحابنا، ثقة، صدوق، له كتاب الأشربة وذكر ما حلّل وما حرّم، مات سنة عشر وأربعمائة رحمه الله، كنّا نجتمع معه عندأ حمد بن الحسين (١١) .

الثاني: أنّه بقي من القدماء الأعيان جمعاً كثيراً من العلماء الذين كانوا من أجلّة الزمان، منهم أبوالفرج القزويني الكاتب محمّد بن أبي عمران موسى بن علي بن عبدويه الثقة، وكان صحيح الرواية، واضح الطريقة، حيث قال: رأيت هذا الشيخ ولم يتّفق لي سماع شيء منه (٢).

ومنهم: أبومحمّد عبدالله بن الحسين بن محمّد بن يعقوب الفارسي، الذي كان شيخاً، ومن وجوه أصحابنا ومحدّثيهم وثقاتهم، حيث قال: رأيته ولم أسمع منه، له كتاب أنس الوحيد (٣).

الثالث: أنّه رأى أباالحسن محمّد بن علي الشجاعي يقرأ عليه كتاب الغيبة لمحمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني (٤٠). وأباالحسن البغدادي السوراني، وأباالحسن على بن حمّاد شاعر أهل البيت.

الرابع: أنّه عاصر من الشيوخ الأجلّة أباالقاسم الحسين بن علي بن الحسين بن علي الرزين المغربي، والشيخ أباالحسن علي بن عبدالرحمٰن بن عيسى بن عروة الكاتب، ولكن لم يروعنه ولاعمّن تقدّمه في الطرق إلى أصحاب الكتب، والظاهر

⁽١) رجال النجاشي ص ٢٦٩ برقم: ٧٠٥.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٣٩٧ برقم: ١٠٦٢.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٢٣٠ برقم: ٦١٠.

⁽٤) رجال النجاشي ص ٣٨٣ برقم: ١٠٤٣.

٦٦......٦٦

أنّه لعدم السماع أيضاً.

وكذا أنّه لقي من الشيوخ الأعاظم أبامحمّد الحسن بن أحمد بن القاسم بن محمّد العلوي الشريف النقيب، وجميع ما ذكرنا غير خفي على من له أدنى تتبّع (١).

القصل الحادىعشر

في بيان الفرق بين المشيخة والمشيخة والشيخة

قال السيد السند النبيل الداماد في في الرواشح في راشحة العشرون: السواد الأعظم من الناس يغلّطون، فلا يفرّقون بين المشيخة والمشيخة، ولا بين الشيخة والشيخة، ولا بين شيخان وشيخان، ويضمّون كاف الكشي، ويشدّدون النجاشي. فاعلمنّ أنّ المشيخة بإسكان الشين بين الميم والياء المفتوحتين جمع الشيخ، كالشيوخ والأشياخ والمشايخ على الأشهر عن الأكثر.

قال المطرّزي في كتابه المغرب والمعرب: إنّها اسم للجمع، والمشايخ جمعها. وأمّا المشيخة بفتح الميم وكسر الشين، فاسم المكان من الشيخ والشيخوخة، كالمسيحة من السياحة، والسيح والسيحان، والمتيهة من التيهة والتيهان، ومعناها عند أصحاب هذا الفنّ المسندة، أي: محلّ ذكر الأشياخ والأسانيد، فالمشيخة موضع ذكر المشيخة.

وكذلك الشيخة بكسر الشين وسكون الياء وفتحها لفظة جمع، معناها الهرمي الصوفي (٢) الذين أسنّوا وحطمهم الكبر،كغلمة بكسر الغينالمعجمة وسكون اللام، وعودة بكسر العين المهملة وفتح الواو في جمعي غلام وعود.

⁽١) راجع: رجال السيد بحرالعلوم ٢: ٤٦_٤٩.

⁽٢) في الرواشح: الضعفي.

وأمّا الشيخة بفتح الشين وسكون الياء، فكلمة تأنيث للمرأة، كالشيخ للرجل، كما العود للمسنّ من الابل، والعودة للناقة المسنّة .

وكذلك الشيخان بالكسر جمع شيخ وشيخان بالفتح اسم موضع .

قال ابن الأثير في نهايته: فيه أي في الحديث ذكر «شيخان قريش» هو جمع شيخ، كضيف وضيفان، وفي حديث أحد ذكر شيخان بفتح الشين موضع بالمدينة عسكر به رسول الله على الله خرج إلى أحد وبه عرض الناس (١١).

قلت: فأمّا صاحب القاموس، فكانّه قد أخطأ فيما قال: شيخان لقب مصعب بن عبدالله المحدّث، وموضع بالمدينة معسكره ﷺ يوم أُحد (٢٠) .

فإنّ الموضع شيخان بتسكين الياء بعد الشين المفتوحة، واللقب شيّخان بتشديدها مفتوحة، وهو فيعلان من شاخ يشيخ، كما تيّهان أيضاً بـتشديد اليـاء وفتحها بعد التاء المفتوحة فيعلان من تاه يتيه معناه الحيور .

قال في المغرب: وبه سمّي والد أبي الهيثم مالك بن التيّهان، وهو من الصحابة، وكما أنّ الهيّبان بفتح الهاء والياء المشدّدة فيعلان من الهيبة الخوف^(٣).

الفصل الثانىعشر

في بيان أنّ تصحيح العالم المزكّى هل هو تعديل أم لا

هل حكم العالم المزكّي، كالعلاّمة والمحقّق وشيخنا الشهيد وغيرهم، في كتبهم الاستدلالية بصحّة حديث مثلاً، في قوّة التزكية والتعديل لكلّ من رواتــه عــلي

⁽١) النهاية لابن الأثير ٢: ٥١٧.

⁽٢) القاموس المحيط ١: ٢٦٣.

⁽٣) الرواشح السماوية ص ٧٤ ــ ٧٦ الراشحة ٢٠.

التنصيص والتعيين، وفي حكم الشهادة الصحيح التعويل عليها في باب أيّ من الرواة بخصوصه أم لا؟ وجهان .

حكم جماعة من الأجلاء، منهم السيد الداماد ﴿ بالعدم، وكذلك في التحسين والتوثيق والتضعيف، معلّلاً بأنّه يمكن أن يكون بناءً على ما ترجّح عندهم في أمر كلّ من الرواة من سبيل الاجتهاد، فلا يكون حكمهم حجّة على مجتهد آخر، لنسلّم إذا كان بعض الرواة غير مذكور في كتب الرجال، أو مذكوراً غير معلوم حاله، ولا هوبمختلف في أمره، لم يكن على البعد من الحقّ أن يعتبر ذلك الحكم من تلقائهم شهادة معتبرة في حقّه (١).

والحق الذي لا محيص عنه هو أنّ كلامهم إن أفاد الظنّ المعتبر فهو حجّة، سواء كان في التوثيق والتصحيح والتضعيف وغير ذلك، إذا لم يكن في المقام ظنّ أقوى منه، وإلاّ لتعيّن العمل عليه، لقبح ترجيح المرجوح على الراجح عقلاً، وعلى حجّية الظنّ في الرجال ادّعى ثلاثة من الأجلاّ الاجلاء، ولا دخل له في النزاع المشهور من الظنون المطلقة والخاصّة، وقد بيّنا ذلك في كتابنا المسمّى باللواسع بأبلغ تفصيل وأتمّ بيان، والحمد لله .

الفصل الثالث عشر في بيان ألفاظ التوثيق والمدح والتضعيف

قال السيد و الرواشح: ألفاظ التوثيق والمدح: ثقة، ثبت بالتحريك، أي: حجّة، عدل، صدوق، عين، وجه، متقن، حافظ، ضابط، فقيه، صحيح الحديث، نقي الحديث، يحتجّ بحديثه، ثمّ شيخ، جليل، مقدّم، صالح الحديث، مشكور، خيّر،

⁽١) الرواشح السماوية ص ٥٨ الراشحة ١١.

بعض مصطلحات أهل الرجال ١٩

فاضل، خاصّ، ممدوح، زاهد، عالم، صالح، قريب الأمر، لابأس به، مسكون إلىٰ روايته، والثبت والصحيح الحديث أقواها في التوثيق .

وألفاظ الجرح والذمّ:ضعيف، كذوب، وضّاع، كذّاب، غال، عامي، واه لاشيء، متهم، مجهول، مضطرب الحديث، منكرة نسبته (١)، متروك الحديث، مرتفع القول، مهمل غير مسكون إلى روايته، ليس بذاك، وأنصّها على التوهين: الكذوب، الوضّاع (٢).

المرآة الأوّل في بيان بعض مصطلحات أهل الرجال في التوثيق والتوهين وغيرهما

ورتّبت لك المرآة علىٰ مقدّمة، وثلاث فصول، وخاتمة، سائلاً من الله العصمة والتوفيق، وهو خير رفيق .

مقدّمة

اصطلح المتأخّرون للخبر باعتبار السند أقساماً خمسة: الصحيح، والموتّق، والحسن، والقوي، والضعيف.

أمّا الصحيح، فهو على اصطلاحهم ما كان جميع سلسلة سنده إماميين ممدوحين بالتوثيق والتعديل، مع اتّصال السند إلى المعصوم ﷺ، واعتبار شيء آخر زيادة على ما ذكرنا، كما اعتبره جمهور العامّة من عدم كونه معلّلاً ولا شاذاً ضعيف، فإنّه إن كان ذلك في الاعتبار، فلاكلام لنا فيه كما لا يخفى، وإن كان في

⁽١) في الرواشح: النية .

⁽٢) الرواشح السماوية ص ٦٠ الراشحة ١٢.

٧٠.....مرآة المراد

التسمية، فلامشاحّة في الاصطلاح.

وينقسم الصحيح عند جماعة إلى أقسام ثلاثة: أعلى، وأوسط، وأدنى .

فالأعلى: ما كان اتّصاف الجميع بما ذكر بالعلم، أو بشهادة عـدلين، أو فـي البعض بالأوّل، وفي الآخر بالثاني .

والأوسط: ما كان اتصاف الجميع بما ذكرنا بالظنون الخاصة المعتبرة المعتمدة عليها التي قامت الأدلة القاطعة على حجّيتها، كقول العدل المفيد للظنّ المعتمد، إن كان حجّيته من باب الوصف دون التعبّد، أو كان اتصاف البعض به بأحد الطرق المذكورة في الأعلى، والبعض الآخر بالظنون المذكورة.

والأدنى: ما كان اتصاف الجميع بما ذكر بالظنون الاجتهادية، أو كان اتصاف البعض بأحد الطرق المذكورة في الأعلى والأوسط، والبعض الآخر بما ذكر من الظنون الاجتهادية.

ومن الواضح اختلاف القوّة والضعف باختلاف المراتب المنزبورة وغيرها، فعلى هذا يمكن تشبيه الأدنى من نوع بنوع أعلى منه، فتشبه الأدنى هنا^(۱) بأعلى منه، مع اتّحاد النوع، فيقال: الصحيح الأوسط كالصحيح الأعلى، والأدنى كالصحيح الأوسط أو الأعلى، ولم أقف (^{۲)} على من نصّ عليه، ولا على من استعمله، ولا ريب في إمكانه، فلا بأس به لو فعل لاختلاف المراتب مثلاً في الصحيح الأدنى باختلاف الظنون الاجتهادية قوّة وضعفاً.

⁽١) أي: في الصحيح .

⁽٢) إلا لبعض من المتأخّرين في كتابه المسمّى بتوضيح المقال في عملم الرجال «منه» توضيح المقال ص ٢٤٥.

خصوصاً حيث اختص التوفيق بالظنّ المزبور بواحد من سلسلة السند، وكان من أقوى الظنون، فربما يقوى هذا الأدنى على الأوسط حيث كان توثيق غير الموثّق بالظنّ المزبور بما في الصحيح الأعلىٰ إلىٰ غير ذلك.

خصوصاً إذا انضم إلى ذلك بعض القرائن الخارجية الموجبة للقوّة والضعف، وهذا يتمّ عند التعارض.

ومن ذلك ظهر انقسام الموتّق والحسن والضعيف أيضاً بهذه الأقسام الشلاثة. كما لا يخفيٰ على المتأمّل المتدرّب .

أمّا الموثّق، فالمراد به عندهم ما كان جميع سلسلة سنده ممدوحين بالتوثيق الأعمّ الشامل للمقيّد بالجوارح، مع كون الجميع أو البعض من غير الإمامية، مع اشتراط الاتصال السابق، فإنّه معتبر في الجميع عدا الضعيف، وله أيضاً أقسام ثلاثة باعتبار ثبوت التوثيق أعلى وأوسط وأدنى.

وأمّا الحسن، فالمراد به عندهم ما كان جميع سلسلة سنده إماميين ممدوحين بما لم يبلغ حدّ الوثاقة مطلقا، فإن بلغ حدّها ففي البعض خاصّة، وله أيضاً أقسام تعرف ممّا مرّ .

وأمّا القوي، فالمراد به عندهم بمعناه الأعمّ ما يدخل فيه جميع ما خرج عن الأقسام الثلاثة المزبورة، ولم يدخل في الضعيف، وله أقسام :

منها: ما كان جميع سلسلة سنده إماميين لم ينصّ في أحدهم بمدح ولا ذمّ،كما قيل (١) ذلك في نوح بن درّاج، وأحمد بن محمّد بن جعفر الحميري، وغيرهما، فإنّهما مسكوت عنهما مدحاً وذمّاً. وإن كان في كون الأوّل كذلك نظر، وينبغي

⁽١) هو المحقّق القتي ١٠٠٠ .

تقييد ذلك بما إذا لم يستفد أحد الأمرين من المدح أو الذمّ ثابتاً فيهم من أمور أخر، كالظنون الاجتهادية، وإلاّ كان مرّة من أقسام الصحيح، وأخرى من الحسن، وثالثة من الضعيف، وكأنّ هذا مراد من لم يقيّده به .

ومنها: ما اتّصف بعض رجال سنده بما في الموتّق، مع كونه من غير الإمامية. ومن عداه بما في الحسن، وهذا الذي اختلف في إلحاقه بأحدهما .

ومنشأ الاختلاف الاختلاف في كون الموثّق أقوى من الحسن أو بالعكس، فكلّ يلحقه بالأضعف لتركّب السند معهما، والسند يتبع أخسّ رجاله، كالنتيجة يتبع أخسّ مقدّمتيها، والأرجح إلحاقه بالحسن وفاقاً لبعضهم، حيث إنّ عمدة أسباب الاعتبار تدور مدار الظنّ بالصدور.

ومنها: ما كان جميع سنده من غير الإمامي، لكن مدح الجميع بما لم يبلغ حدّ الوثاقة .

ومنها: ما تركّب سنده من إمامي موثّق، وغير إمامي ممدوح .

ومنها: ما تركّب منهما، لكن مع مدح الجميع بما دون الوثاقة .

ومنها: ما كان الجميع من غير الإمامي، لكن مع توثيق بعض ومدح آخرين، وينقسم إلى أقسام القوي مع الخمسة الباقية، كأن يكون بعض السند من الإماميين المسكوت عن أحوالهم، وبعضه من سائر الأقسام، وينقسم ذلك أيضاً إلى الأعلى والأوسط والأدنى بتقريب ما مرّ.

وأمًا الضعيف، فالمراد به ما لم يدخل في أحد الأقسام السابقة، بجرح جميع سلسلة سنده بالجوارح، أو بهما معاً، أو جرح البعض بأحد الأمرين، وجرح البعض الآخر بالأمر الآخر، أو مع جرح بعض بالأمر الآخر وبعض آخر بهما معاً، وهكذا، سواء

كان الجرح من جهة التنصيص عليه، أو الاجتهاد، أو من جهة أصالة عدم أسباب المدح والاعتبار، سواء جعلنا الأصل الفسق والجرح، أو قلنا لا أصل في البين.

ولا فرق في صور اختصاص الجرح بالبعض، بين كون الباقي أو بعض الباقي من أحد أقسام القوي، أو الحسن، أو الموتّق، أو الصحيح؛ لما مرّ من تبعية السند لأخسّ رجاله، كالنتيجة لأخسّ مقدّمتيها.

وربما يجعل من أقسام الضعيف ما انتفى فيه شرط الاتصال وشرط الضبط بغلبة السهو والنسيان عليه، بل بتساوي الأمرين، معلّلاً بأنّ شرط الضبط وكذا الاتصال معتبر في جميع الأقسام السابقة، واقتصارهم على ذكره في الصحيح لا يوجب الاختصاص، وبملاحظة عموم بعض أدلّة ثبوته يندفع توهم الاختصاص بالصحيح، ولا بأس بذلك، لاسيما إذا كان حجّية الأخبار باعتبار التعبّد، كما لا بخفر (١).

ثمّ اعلم أنّ ألفاظ المدح على أقسام:

منها: ما يستفاد منه صدح الراوي، وحســن حــاله مـطابقة، وحســن روايــته بالالتزام،كعدل، وثقة، وخيّر، وديّن، ونحوها .

ومنها: ما بالعكس، كصحيح الحديث، وصدوق، وشيخ الإجازة عند بعض، وأجمع على تصحيح ما يصحّ عنه على بعض معانيه، كماسياً تي إن شاء الله تعالى، وكلّ منها: إمّا يبلغ المدح المستفاد منه حدّ التوثيق، أم لا.

ثمّ كلّ منها: إمّا يكون فيه ما يدلّ على الاعتقاد الحقّ أو خلافه. أم لا. وهذه اثناعشر قسماً.

⁽١) راجع: توضيح المقال ص ٢٤٥ ـ ٢٤٩.

ثمّ إنّ ما ذكروا من ألفاظ المدح منها ما له دخل في قوّة المتن فقط، كفقيه، ورئيس العلماء، وفهيم، وحافظ، وله ذهن وقّاد، وطبع نقّاد، أو في قوّة السند، كقوله خيّر، وصالح، أو يكون له دخل في قوّتها معاً، كأكثر الألفاظ، أو ما لا دخل له فيهما معاً اصطلاحاً، كقارىء ومنشىء وشاعر، وما يصير الحديث بسببه حسناً أو قوياً هو الثانى والثالث.

وأمّا الأوّل، فيعتبر في مقام الترجيح والتقوية بعد كون الحديث معتبراً، ولا يصير الحديث بسببه متّصفاً بالحسن والقوّة بالمعنى المصطلح .

وأمّا الرابع، فكذلك؛ إذ لا دخل له بالحديث أصلاً. نعم ربما يضمّ إلى التوثيق، وذكر أسباب الحسن والقوّة إظهار لزيادة الكمال، فهو من المكملات، وكذا قوله أديب وعارف باللغة أو النحو، وإن كان إلحاقها بالأوّل ليس بعيداً، بل هو المعيّن، وإن قيل بإلحاقها إلى الثاني، إلاّ أنّه كما ترئ.

الفصل الأوّل

في ذكر الألفاظ المتداولة عندهم التي يستفاد منها المدح مطلقا سواء استفيد منها التوثيق بالمعنى الأخصّ، أو الأعمّ مطابقة أو إلزاماً، أم لا بحيث، كان مفادها حسن الراوي حسناً معتبراً في اعتبار السند، كما ذكرنا.

قولهم فلان عدل ضابط إمامي:

فمنها: قولهم «فلان عدل ضابط إمامي» وهذا لاخلاف ظاهراً، كما عن البعض في إفادته التوثيق المرتب عليه الصحيح بالإصطلاح المتأخّر، وإن أمكن استشكاله إذا كان القائل من غيرنا، كابن عقدة، وابن فضّال، إلاّ أنّه ضعيف؛ لظهور الإمامي في الإثنى عشري، سواء كان القائل منهم أم لا.

قولهم عدل:

ومنها: الاقتصار على قولهم «عدل» وهذا يفيد المدح البالغ حدّ التوثيق بالمعنى الأخص، فيمكن التمسّك في إثبات كون الراوي إمامياً بهذا اللفظ، وذلك لأنّ ذلك اللفظ ظاهر عند الاطلاق فيما ذكر؛ للإنصراف المطلق إلى الفرد الكامل، ولأنّ القائل إذا شهد به، فظاهره بيان أنّه ممّن يتر تبّ على قوله ما يتر تبّ على قول البيتة إذا انضمّ إلى مثله، وعلى الشاهد الواحد مع عدمه، بل يفهم منه أنّه ممّن يثبت له جميع آثار العدالة، خصوصاً في علم الرجال الموضوع لتشخيص من يؤخذ بقوله ولو مع فقد قرائن أخر للاعتبار، ولعلّه لذا يكتفى بخصوص الأوّل في التزكية في مقام المرافعات، بل التقليد أيضاً.

مضافاً الى ما صرّح بعضهم، بل جماعة من فحول الفنّ: إنّ المتقدّمين من علماء الرجال، لاسيما النجاشي وابن شهر آشوب والشيخ، قد علم من ديدنهم وطريقتهم أنّهم إذا ذكروا أحداً من الرواة من غير قدح وإشارة على مخالفة في المذهب، أنّه إمامي قطعاً، لاسيما إذا صرّحوا بقولهم «عدل» وسيأتي الإشارة إلى بعض عبائر القوم في ذلك المقام.

مع أنّ قولهم «ثقة» يدلّ على كونه إمامياًكما سيأتي، مع عدم ظهوره فيه ظهوراً تامّاً، كما في عدل، فهذا أولى لما عرفت من الأظهرية .

قولهم ثقة :

ومنها: قولهم «ثقة» ولا ريب في إفادته المدح البالغ حدّ التوثيق بالمعنى الأعمّ؛ لما هو صريح اللفظ، وإنّما الاشكال في إفادته التوثيق بالمعنى الأخصّ، بمعنى إفادته إمامية الراوي أيضاً. أم لا الظاهر الراجح في النظر.

نعم وفاقاً لجماعة معتضداً بفهم المشهور على ما ادّعي، وذلك لأنّ الظاهر منه

٧٦....٠٠٠ مرآة المراد

عند الاطلاق هو كونه إمامياً أيضاً، كما يفيد الاعتماد والائتمان، وهما ظاهران في الإمامية، كما قيل في ظهورهما في الضبط أيضاً، ولأنّ الظاهر منه التشيّع، والظاهر من الشيعة حسن العقيدة، ولأنّ معنى ثقة عدل ثبت (١)، فكما أنّ ممّا دلّ ظاهر فيهم، فكذا ثقة، ولأنّ المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل.

مضافاً إلى ما يستفاد من كلمات بعضهم من الاتّفاق عليه .

كما في منتهى المقال لأبي علي الله على الله ويق (٢) المتعارفة المسلّمة أنّه إذا قال عدل إمامي - النجاشي كان أو غيره - ثقة، الحكم بمجرّده بكونه عدلاً إمامياً. كما هو ظاهر (٢). انتهى .

ومثل ذلك أو عينه نقل بعض من الفوائد الرجالية للبهبهاني اللهبهاني المراعية

وقد حكم بعض (٥) من الفحول عن جماعة من المحقّقين (٦) أنه إذا قال النجاشي: ثقة، ولم يتعرّض لفساد المذهب، فظاهره أنّه عدل إمامي؛ لأنّ ديدنه التعرّض للفساد، فعدمه ظاهر في عدم ظفره، وهو ظاهر في عدمه؛ لبعد وجوده مع عدم ظفره؛ لشدّة بذل جهده، وزيادة معرفته (٧). انتهى .

 ⁽١) قولهم «ثبت» يرادف الضابط، كما يظهر من بعض المحقّقين، حيث قال: الضبط يرادف الثبت وضعاً أو استعمالاً أو ارادة «منه».

⁽٢) في الأصل: الرواية .

⁽٣) منتهي المقال في أحوال الرجال لأبي على ١: ٤٣.

⁽٤) الفوائد الرجالية للوحيد البهبهاني ص ١٨ الفائدة الثانية .

⁽٥) هو العلاّمة الشيخ أبوعلى الحائري.

⁽٦) هو العلاّمة المحقّق الشيخ محمّد حفيد الشهيد الثاني .

⁽٧) منتهى المقال ١: ٤٣ عنه.

أقول: وهذا من المشهورات بينهم، ذكره كلّ من رأيت من مصنّفي علم الرجال متقدّماً ومتأخّراً، لاسيّما المتأخّرين من بعد زمن السيد الداماد ، بل لا اختصاص لذكره بالكتب الرجالية؛ إذ قد يرى المتتبّع ذكره في كتبهم الفقهية أيضاً في مقام البحث في سند الخبر، كما لا يخفي .

فيظهر من ذلك أنّ ذلك كان اصطلاحاً للنجاشي، وديدناً وطريقة له، بل الظاهر عدم اختصاصه به ﴿ كما عرفت من عدّ بعضهم ذلك من المسلّميات، وذلك لأجل أنّ تلك الكتب موضوعة لذكر رجال الشيعة على ما قيل.

وقد حكي عن الحاوي أنّه قال: إعلم أنّ إطلاق الأصحاب لذكر الرجل يقتضي كونه إمامياً، فلا يحتاج إلى التقييد بكونه من أصحابنا، ولو صرّح كان تصريحاً بما علم من العادة (١). انتهىٰ.

وذلك يفيد كونه ديدناً وطريقة لجميعهم.

ولابأس بذكر ما ذكره أبوعلي شي منتهى المقال، حيث قال: أقول: من يذكره الشيخ في الفهرست من غير قدح وإشارة إلى مخالفة في المذهب، ينبغي القطع بكونه إمامياً عنده شيء لانه فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنفين منهم، كما صرّح بذلك نفسه في الفهرست (٢)، ومثله القول في النجاشي شيء لانه ألفه لذكر سلف الإمامية ومصنفاتهم، كما صرّح به في أوّله (٣)، فلاحظ.

وصرّح السيد الدامادالله في الرواشح: بأنّ عدم ذكر النجاشي كون الرجل عامياً

⁽١) حاوي الأقوال ١: ١٠٧، منتهى المقال ١: ٨٣عنه.

⁽٢) الفهرست ص ٢.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٣.

٧٧.....٧/

في ترجمته يدلّ علىٰ عدم كونه عامياً عنده (١).

ويظهر ذلك من كلام المحقّق الشيخ محمّد في ترجمة عبدالسلام الهروي .

وكذا الكلام في رجال ابن شهر آشوب؛ لأنّ معالم العلماء في فهرست كـتب الشيعة وأسماء المصنّفين منهم قديماً وحديثاً، بل يقوى في الظنّ عدم اختصاص ذلك بمن ذكر، كما صرّح به في الحاوي (٢). انتهىٰ.

وقد ذكر العبارة التي نقلنا من الحاوي مع زيادة قوله: نعم ربما يقع نادراً خلاف ذلك، والحمل علىٰ ما ذكرنا عند الاطلاق مع عدم الصارف متعيّن^(٣).

ونقل بعض من أشياخنا (٤) أنّ السيد الداماد قال في الرواشح السماوية في الراشحة السابعة عشر: بأنّ النجاشي قد علم من ديدنه أنّ الراوي لو كان له رواية من أحد الأثمّة لذكره: إمّا في ترجمته، أو في ترجمة رجل آخر غيره، فمهما أهل القول فيه، فذلك آية أنّ الرجل عنده من طبقة من لم يرو عنهم على وكذلك كلّ من فيه مطعن وغميزة، فإنّه يلتزم ايراد ذلك ألبتّة: إمّا في ترجمته، أو في ترجمة غيره، فلو اقتصر على مجرّد ترجمة الرجل وذكره من دون إرداف ذلك بمدح ولا ذمّ أصلاً، كان ذلك آية أنّ الرجل سالم عنده من كلّ مطعن ومغمز.

فالشيخ تقي الدين الحسن بن داود حيث انّه يعلم هذا الاصطلاح، فكلّما رأى ترجمة رجل في كتاب النجاشي خالية عن نسبته إليهم ﷺ بالرواية عن أحد منهم

⁽١) الرواشح السماوية ص ٦٧، الراشحة السابعة عشر.

⁽٢) منتهى المقال ١: ٨٣.

⁽٣) منتهى المقال ١: ٨٣ ـ ٨٤ عن الحاوى ص ٦.

⁽٤) هو العلامة الشيخ محمّد الخراساني الرجالي «منه».

أورده في كتابه، وقال: «لم جش» وكلّما رأى ذكر رجل في كتاب النجاشي مجرّداً عن ايراد غمز فيه، أورده في قسم الممدوحين من كتابه، مقتصراً على ذكره، أو قائلاً «جش» ممدوح.

والقاصرون عن تعرّف الأساليب والاصطلاحات كلّما رأوا ذلك في كـتابه، اعترضوا عليه أنّ النجاشي لم يقل «لم» ولم يأت بمدح ولا ذمّ، بل ذكر الرجـل وسكت عن الزائد على أصل ذكره.

فإذن قد استبان لك أنَّ من يذكره النجاشي من غير ذمّ ومدح يكون سليماً عنده من الطعن في مذهبه، ومن القدح في روايته، فيكون بحسب ذلك طريق الحديث من جهته قوياً، لا حسناً ولا مو تُقاً، وكذلك من اقتصر الحسن بن داود على مجرّد ذكره في قسم الممدوحين من غير مدح وقدح، يكون الطريق بحسبه قوياً (١) انتهى كلام السيد لله .

وذكر قبل نقل تلك العبارة عن السيد، أنّه قال الفاضل الخواجوئي في ترجمة الحسين بن أبي العلاء: إنّ كتاب ابن داود هذا ليس ممّا يصلح للاعتماد عليه، كما صرّح به مولانا الفاضل عبدالله التستري في بعض حواشيه على أوائل التهذيب، حيث قال: ولا نعتمد على ما ذكره ابن داود من توثيق الحسين بن الحسن بن أبان في باب محمّد بن أورمة؛ لأنّ كتاب ابن داود ممّا لم أجده صالحاً الاعتماد؛ لما ظفرنا عليه من الخلل الكثير في النقل عن المتقدّمين.

ثمّ قال: ويؤيّده أنّ هذا الاختلاف غير مذكور لا في الكشي، ولا في النجاشي، ولا في رجال ابن الغضائري، ولا في الفهرست، ولو كان فيه اختلاف لتعرّض له

⁽١) الرواشح السماوية ص ٦٧ _ ٦٨.

۸۰ مرآة المراد

هؤلاء الأئمّة العارفون بأحوال الرجال(١).

وبهذا اختار العلاّمة المجلسي ﴿ في ملاذ الأخيار .

أقول: وفي كلامهم نظر؛ إذ السيد الداماد قد صرّح إلى آخر ما ذكرنا من عبارة السيد الله المنتقدة وديدناً لجميع المتقدّمين من السيد الله المنتقدة وديدناً لجميع المتقدّمين من الشيخ والنجاشي وابن شهر آشوب وابن الغضائري وابن داود. فعدم تعرّضهم لذكر المذهب دال على كون الرجل إمامياً، وذلك: إمّا لأجل أنّ كتبهم موضوعة لذكر رجال الشيعة ومصنّفاتهم، كما ذكره السيد الداماد الله وقدسلف، أو لغير ذلك.

وممّا ذكرنا يظهر أنّ بمجرّد اقتصارهم في ترجمة شخص بذكره فقط، لا يوجب كون الرجل مجهول الحال ومسكوتاً، حتّى يعدّ الخبر بواسطته ضعيفاً، بل يكون الخبر على هذا قوياً.

وعدّشيخنا (۲^{۲)} المشار إليه الخبر لأجل ذلك حسناً. غير حسن، بل غير صحيح، كما لا يخفىٰ على المتدرّب بالأقسام المذكورة للقوي، فظهر أنّ قولهم «ثـقة» له دلالة علىٰ كون الرجل إمامياً بطريق أولىٰ، كما لا يخفىٰ.

قولهم لابأس به:

ومنها: قولهم «لا بأس به» واختلفوا في إفادته التوثيق، أو مطلق المدح، أو لا هذا ولا ذاك. فقيل: معناه لا بأس به مطلقا بنفسه وبروايته، وقيل: بنفسه، وقـيل: روايته .

والأرجح في النظر هو الأوّل إن ذكر بدون التقييد، وفاقاً لبعض المـتبحّرين.

⁽١) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٩٤.

⁽٢) هو العلاّمة الشيخ محمّد الخراساني في كتابه مختلف الأقوال «منه».

وذلك لأنّ البأس على ما ذكره أهل اللغة بمعنى العذاب، فظاهر هذا اللفظ نفي العذاب، أي:استحقاقه، ومن لاعذاب له ولااستحقاق لا يكون إلاّ عدلاً، والأصل عدم النقل، وعدم تحقّق الحقيقة العرفية لهذا أيضاً عندهم.

بل نقول: إنّ على فرض تحقق الحقيقة العرفية أيضاً، فليست إلا نفي البأس من جميع الوجوه، والشاهد عليه أنّهم يقيدون ذلك في حقّ بعض الرجال بقولهم «بنفسه أو بروايته» كما في ترجمة إبراهيم بن محمّد بن فارس: إنّه لا بأس به في نفسه، وغير ذلك، فذكرهم إيّاه مطلقا بلا تقييد وبقيد، شاهد عظيم ودليل متين على إرادتهم منه ما ذكرنا.

ويؤيّده قولهم «فلان ثقة لا بأس به» فإنّ لفظة «الثقة» على ما ذكرنا أي: عدل ضابط إمامي، فلو كان المراد بقولهم «لابأس به» أي: بنفسه فقط، أو بروايته فقط، يكون في ذكره صفة بعدصفة إشعاراً بالتنافي .

وبالجملة معناه العرفي عدم الضير في روايته، كما يستعمل ذلك في العرف كثيراً غاية الكثرة، وقد ذكرنا في كتابنا المسمّى بمعراج الوصول ما يـؤيّد ذلك، فإفادته المدح المعتدّبه بحيث لا يضرّ وجوده في السند في اعتبار السند ممّا لا شبهة فيه.

وربما أفرط من قال بعدم إفادته المدح أيضاً. ويؤيّده ما مرّ من أنّه لو كان في الراوي طعن وغمز اعتقاداً وجوارحاً لذكروه، فاقتصارهم على قـولهم «لا بأس به» دالّ علىٰ عدم البأس مطلقا .

قال البهبهاني، الله على ما نقل عنه: إنَّ الأوفق بالعبارة والأظهر أنَّه لا

٨٢ مرآة المراد

بأس به بوجه من الوجوه ^(١). انتهى . .

قال أبوعلي في منتهى المقال بعد ذكره نظير تلك العبارة: ولعلّه لذا قيل بإفادته التوثيق، واستقرّ به المصنّف في الوسيط، ويؤمىء إليه ما في ترجمة محمّد بن فارس (٢)، وترجمة بشّار بن يسار، ويؤيّده قولهم «ثقة لا بأس به» والمشهور إفادته المدح (٣). انتهىٰ.

وكيف كان فعدم القدح في الرواية من جهة الراوي الذي قيل في حقّه ذلك. ممّا لا إشكال فيه، ولاشبهة يعتريه .

قال بعض المحققين (٤٤): وحيث إنّ النظر إلى العرف، فالذي يظهر لنا منه أنّه لا يقدح في السند من جهته، أي: يعمل به، وهذا يلازم كونه ممدوحاً مدحاً معتدّاً به، بل ثقة في الرواية، بل مطلقا (٥) انتهى .

وهذا حميد في غاية الجودة لا غبار عليه، هذا إن ذكر مطلقا. وأمّا المقيّد، فالعمل على ما يستفاد منه عند التقييد .

قولهم عين:

ومنها: قولهم «عين» ومعناه على ما فهمت من استعمالاتهم هو الاستعارة من

⁽١) فوائد الوحيد البهبهاني ص ٣١ ـ ٣٢.

⁽٢) في المنتهى: إبراهيم بن محمّد بن فارس.

⁽٣) منتهى المقال ١: ٦٣.

⁽٤) صاحب توضيح المقال «منه» هو توضيح المقال في عــلم الرجــال، للــمحقّق العلاّمة الملاّ علي الكني المتوفّى سنة (١٣٠٦) هــ.

⁽٥) توضيح المقال ص ٢٠٣.

العين، بمعنى البصر، كما يقال ذلك في العرف كثيراً، بأنّ فلاناً من بين أشخاص تلك الطائفة عينهم، فمعناه على هذا يكون إنّ فلاناً عين الرواة .

فعلىٰ هذا لا ريب في إفادته المدح المعتدّبه، بل التوثيق والتعديل أيضاً، بل في نظري أنه أقوىٰ من قولهم «ثقة وعدل» وغيرهما من الألفاظ الصريحة في المدّعيٰ.

ويؤيّده قولهم إنّ فلاناً عين من عيون أصحابنا، أو عين من أعيانهم، إذ لا ينبغي الريب في إفادته ما ذكرنا .

وكذا قولهم عين من عيون الطائفة، أو هذه الطائفة.

ونقل أبوعلي المقال استدلاله عن ميرزا محمّد الاسترابادي صاحب منهج المقال استدلاله على كونه توثيقاً، وكذا نقل عن المحقّق الداماد في الحسين بن أبي العلاء إفادته التوثيق (١).

وقيل: إنّ معناه استعارته بمعنى الميزان باعتبار صدقه.

قال صاحب توضيح المقال: إنّه حكى (٢) في التعليقة في ترجمة حسن بن زياد عن جدّه أنّه قال: «عين» توثيق؛ لأنّ الظاهر استعارته بمعنى الميزان باعتبار صدقه، كما كان الصادق على يسمّى أبالصباح بالميزان؛ لصدقة (٣). انتهى .

وكيف كان المعنى، فالظاهر منه التوثيق، لاسيّما إذا قيد بقولهم من عيون أصحابنا، أو من أعيانهم، أو من أعيان الطائفة.

⁽١) منتهى المقال ١: ٦٤.

⁽٢) أي: البهبهاني رالله .

⁽٣) توضيح المقال ص ٢٠٢.

٨٤.....مرآة المراد

قولهم وجه:

ومنها: قولهم «وجه» ومعناه على ما ذكره بعض المحقّقين أنّه كالوجه في توجّة الأشخاص وميل الناس إليه، ولذا استعاروا الوجه له، ونقل عن البهبهاني الشيخة في التعليقة أنّ قولهم «وجه» توثيق؛ لأنّ دأب علمائنا السابقين في نقل الأخبار كان عدم النقل إلاّ عمّن كان في غاية الثقة، ولم يكن يومئذ مال ولا جاه حتى يتوجّهوا اليهم بها، بخلاف اليوم، ولذا يحكمون بصحّة خبره (١) انتهى .

وهذا متين غاية المتانة، والاعتبار أيضاً يشهد بـذلك، فكـون الراوي وجـهاً لتوجّه الناس إليه شاهد على الوثاقة. نعم مجرّد التوجّه لا يفيد ذلك، لما هو الغالب في أنّ منشأ توجّه الناس وهو المال والجاه وإن كـان فـاسقاً، إلاّ أنّ مـا ذكره البهبهاني على وصدور ذلك اللفظ من نحرير العلماء وأكملهم وأفضلهم، أعظم شاهد على عدم كون التوجّه لما ذكر، بل إنّما هو لكونه ملجأً للرواة والسائلين، ويؤيّد قولهم «وجه من وجوه أصحابنا» كما لا يخفى .

ومن ذلك ظهر أنّ اللازم البناء على أنّ قولهم «أوجه من فلان، أو أصدق، أو أورع، أو أعدل» ونحو ذلك، يفيد الوثاقة إذا كان المفضّل عليه وجهاً أو صدوقاً وغير ذلك، بل يستفاد من الشلاثة الأخيرة الوثاقة والورع والعدالة مطلقا؛ لاعتبارها في الصيغة المذكورة بإضافة كونها أشدّ وأظهر.

قولهم فلان شيخ الطائفة :

ومنها: قولهم «فلان شيخ الطائفة» والظاهر منه إفادته التوثيق بالمعنى الأخصّ؛ إذ لاشبهة في أنّ المراد من الطائفة هو الطائفة الإمامية لا غير، وشيخهم علىٰ أيّ

⁽١) تعليقة الوحيد البهبهاني ص ٩٧.

معنى يكون لا يكون إلا عادلاً إمامياً. بل يستفاد منه الأفضلية، وكذا قولهم «من أجلاء الطائفة أو معتمدها».

قال أبوعلي: في إشارتها إلى الوثاقة ظاهرة، مضافاً إلى الجلالة، بل أولىٰ من الوكالة، وشيخية الإجازة، وغيرهما، ممّا حكموا بشهادته على الوثاقة (١).

سيما بعد ملاحظة أنّ كثيراً من الطائفة ثقات فقهاء فحول أجلّة. وبالجملة كيف يرضى منصف بأن يكون شيخ الطائفة في أمثال المقامات فاسقاً .

قولهم فلان من مشايخ الإجازة:

ومنها: قولهم «فلان من مشايخ الإجازة» أي: من المجيزين، والأرجح إفادته التوثيق بالمعنى الأخصّ، سيّما إذا كان المستجيز ممّن يطعن في الرواية عن المجاهيل والضعفاء وغير الموثقين، فدلالة استجازته على الوثاقة في غاية الظهور، وكذا إذا كان المجيز من المشاهير، وهذا يؤيّده في الجملة، ولا تفاوت بين كونه من المشاهير وغيرهم إلا في الأقوائية، كما لا يخفى على المتدبّر. فالفرق بين المشاهير وغيرهم بكون الأوّل من الثقات دون الثاني، لعلّه ليس بشيء.

قال البهبهاني ﴿: المتعارف عدّه من أسباب الحسن، وربما يظهر مـن جـدّي دلالته على الوثاقة، وكذا المصنّف ^(٢) في ترجمة الحسن بن علي بن زياد ^(٣).

وقال المحقّق البحراني الشيخ سليمان، : مشايخ الإجازة في أعلى درجات

⁽١) منتهى المقال ١: ١٠٧ ـ ١٠٨.

⁽٢) أي: الميرزا محمّد الاسترابادي.

⁽٣) منهج المقال ص ١٠٣.

٨٦......مرآة العراد

الوثاقة والجلالة (١⁾.

قال المحقّق الشيخ محمّد: عادة المصنّفين عدم توثيق الشيوخ (٢).

وسيجيء في ترجمة محمّد بن لسماعيل النيشابوري عن الشهيد الثاني الله أنّ مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص على تزكيتهم (٣).

وعن المعراج: إنّ التعديل بهذه الجهة طريقة كثير من المتأخّرين ^(٤). انتهىٰ.

وبالجملة إفادته المدح البالغ حد التوثيق ممّا لا ريب فيه، ويؤيّده الاعتبار والأغلبية؛ إذ الغالب من المشايخ للإجازة كونهم من العدول الثقات المعتمد عليهم من الإمامية التي لا طعن ولا غمز فيهم أصلاً، ويظهر ذلك للمتبّع في أحوال من صدر هذا اللفظ في حقّه عنهم .

ومنها: قولهم «فلان صحيح الحديث» ولا ريب في إفادته مدح الراوي في روايته مدحاً كاملاً، بل يفيد مدحه في نفسه أيضاً؛ إذ لا يخفى أنّ صحّة حديثه والاعتماد على رواياته أعظم المدوح له، إلاّ أنّ الاشكال في إفادته التوثيق والتعديل بالمعنى الأخصّ أو الأعمّ.

وقد اختلفوا في إفادته ذلك، فعن بعضهم نعم، وعن فحول المحقّقين لا، ونسب ذلك إلى الأكثر أيضاً.

وكيف كان فالأرجح هو الأخير، وإن كان تلك العبارة صادرة من القدماء؛ إذ لا

⁽١) معراج أهل الكمال ص ٦٤ المطبوع بتحقيقي .

⁽٢) منتهى المقال ١: ٨٥ عنه .

⁽٣) الرعاية في علم الدراية ص ١٩٢.

⁽٤) معراج أهل الكمال ص ١٢٦.

ملازمة بين الصحيح عندهم والعدالة والوثاقة خصوصاً أو عموماً، فإنّ الصحيح عند القدماء على ما صرّح به جماعة هو الخبر المعتمد عليه، ويوثقون بكونه من المعصوم، ويأتمنون به، سواء كان ذلك الركون والاعتماد الوثوق من أجل عدالة الرواة ووثاقتهم، أم ثبت لهم القطع أو الظنّ بالصدور من الامارات الخارجية المفيدة لهما، فصار معتمداً عليه عندهم، فغاية ما يفيد العبارة المذكورة هو كونه من المعتمدين والرواية بواسطته معتمدة عليها ومؤتمنة إليها.

نعم يمكن أن يدّعىٰ أنَّ الغالب في إطلاقهم الصحيح هو ماكان الوثاقة والاعتماد باعتبار ثبوت العدالة، ولكن الغلبة لم تصل إلى حدّ يفيد الظنّ مع إطلاقهم بما يعتمدون عليه أيضاً، وقد صرّح بذلك جماعة من المحقّقين.

قال أبوعلي في منتهى المقال نقلاً عن البهبهاني في: صحيح الحديث عند القدماء هو ما وثقوا بكونه من المعصوم في أعمّ من أن يكون الراوي ثقة، أو لامارة أخر يقطعون أو يظنّون بها صدوره عنهم في العلّ اشتراطهم العدالة لأجل أخذ الراوي من الراوي من دون حاجة إلى الثبت، وتحصيل امارات تورث لهم الوثوق المعتمد به، كما أنّه عند المتأخّرين أيضاً كذلك، وما قيل من أنّ الصحيح عندهم قطعى الصدور بينا فساده في الرسالة (١٠). انتهى .

قال صاحب توضيح المقال: والذي يظهر لي أنّ قولهم «صحيح الحديث» في عبائر القدماء أضعف من قولهم «ثقة في الحديث» وذلك لما حكاه غير واحد منهم في الفوائد أنّ المراد به عند القدماء، إلى آخر ما نقلناه عن منتهى المقال.

ثمّ قال: قلت: قد صرّح بذلك كثير منهم، خصوصاً من تأخّر عنه، وظاهر أنّهم

⁽١) منتهى المقال ١: ٥٨ ـ ٥٩ .

۸۸.....مرآة المراد

أرادوا به الجمع بين اشتراطهم العدالة في الراوي، سواء اعتبرت بالمعنى الأعمّ أو الأخصّ، وبين ركونهم إلى كثير من روايات غير العدل(١١). انتهىٰ .

ومن جميع ذلك بان فساد ما يتوهّم من التنافي بين اشتراطهم العدالة في الراوي، وبين الركون والاعتماد إلى روايات غير العدول.

وحاصله أنّ اشتراطهم العدالة إنّما هو مع قطع النظر عن التثبّت وظهور الحال من القرائن والامارات، والعلامات الخارجة مفيدة للظنّ بالصدور أو القطع، كـما هو صريح كلام المحقّق أبوعلى على ما ذكرنا.

ومن ذلك ظهر ما هو المقصد للقول الأوّل، فإنّ منشاؤه صدور تلك العبارة من القدماء، وهم يشترطون في الراوي العدالة، فهذه العبارة لمّا كانت صادرة منهم، فتدلّ على العدالة والوثاقة، وقد عرفت فساده.

مضافاً إلى عدم اختصاصه بالقدماء؛ اذ المتأخّر ون أيضاً يشترطون العدالة في الراوي، فاشتراط العدالة إنّما هو بناءً على ما ذكرنا .

وما ذكره الفاضلان المشار إليهما، وقد صرّح البهبهاني على ما نقل أبوعلي في منتهى المقال: إنَّ بين صحيحهم والمعمول به عندهم لعلّه عموم من وجه؛ لأنَّ ما وتُقوا بكونه عنهم الله الموافق للتقية صحيح غير معمول به عندهم، وببالي التصريح بذلك في أواخر الكافي .

وما رواه العامّة مثلاً عن علي الله غير صحيح عندهم، ويكون معمولاً به كذلك؛ لما نقل عن الشيخ في العدّة من أنّ رواية المخالفين عـن الأسمّة الله إن عارضتها رواية الموثوق بها وجب طرحها، وإن وافقها وجب العمل بها، وإن لم

⁽١) توضيح المقال ص ١٩٩ _ ٢٠٠.

يكن ما يوافقها ولا ما يخالفها ولا يعرف لها قول فيها وجب أيضاً العمل بها؛ لما روي عن الصادق ﷺ: إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فسيما رووا عـنّا، فانظروا إلىٰ ما رووه عن على ﷺ، فاعملوا به .

ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، وغياث بن كلوب، ونوح بن درّاج، والسكوني، وغيرهم من العامّة عن أثمّتنا الله الله ولم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه (١).

والمتأخّرون أيضاً بين صحيحهم والمعمول به عندهم العموم من وجه، وبين صحيحهم وصحيح القدماء المطلق، كما أثبتناه في الرسالة ^(٢). إلى آخر ما قاله ﷺ. وبالجملة العبارة المشهورة المذكورة لا تفيد غير المدح المعتمد رواية وراوياً. قولهم ثقة في الحديث:

ومنها قولهم «ثقة في الحديث» ولاشبهة في إفادته مدحاً بالغاً حــدّ الوثــاقة بالمعنى الأعمّ لا الأخصّ، ولا دلالة فيه على الإمامية .

نعم قولهم «ثقة» فقط فيه دلالة على التعديل الأخصّ بالتقريب التي ذكرنا، إلاّ أنّ التقييد بقولهم «في الحديث» يصرفه عن ظاهره ظاهراً، كما يشهد بـــه التأمّــل الصحيح، فيكون الخبر باعتبار ذلك الراوى معتمداً عليه، ومؤتمناً به.

فما ذكره صاحب توضيح المقال: من أنّه لا ينبغي التأمّل في استفادة الإمامية منه علىٰ حدّ استفادتها من اطلاق الثقة ما لم يصرّح بالخلاف(٣). ليس علىٰ ما

⁽١) عدّة الأُصول ١: ٣٧٩.

⁽٢) منتهى المقال ١: ٦٠. ورسالة الأخبار والاجتهاد للوحيد البهبهاني ص ٦٢.

⁽٣) توضيح المقال ص ١٩٠.

٩٠.....مرآة المراد

بنبغي.

وظاهر كلام البهبهاني الله في فوائده الرجالية على ما نقل عنه هو ما اخترناه، وربما توهم أنّ اشتراطهم العدالة في رواة الحديث يشير إلى إفادته هذا اللفظ العدالة بالمعنى الأخص، وأنت خبير بما فيه؛ إذ التي وقع الاتفاق على اشتراطها هي بالمعنى الأعم، ولذا يعملون بالروايات التي هي من الرواة الفاسدة العقيدة، كما لا يخفي .

قولهم من أولياء أميرالمؤمنين إلا:

ومنها: قولهم «من أولياء أميرالمؤمنين ﷺ» ولا ريب في إفادته المدح، وكونه من الإمامية، دون الوثاقة والعدالة .

قولهم خاصي:

ومنها: قولهم «خاصّي» والظاهر من معناه إفادته كونه من الإسامية، مقابل قولهم «عامي» لأنّه من خواصّ الأثمّة ﷺ، كما توهّم بعض من المتبحّرين .

وهو في غاية الجودة. فهو المتعيّن من معناه، ولا يفيد المدح، واللايق أن نذكر ذلك في الفصل الثالث لما هو المناسب له .

⁽١) منتهى المقال ١: ٨٤.

الألفاظ المتداولة في المدح مطلقا

قولهم كان وكيلاً لأحد الأئمة ﷺ :

ومنها: قولهم «كان وكيلاً لأحد الأثمّة الله الأرجح في النظر إفادته التوثيق بالمعنى الأخصّ؛ لأنّ الوكالة لهم، والمباشرة لأمورهم، والتصرّف في أموال الفقراء والمساكين والأيتام والمؤلّفة قلوبهم لا يكون إلاّ للمؤلّفة قلوبهم، والغالب هو ذلك.

ولا يضرّه المخالفة في توكيلهم من المخالفين في بعض الأحيان؛ لاحتمال مصلحة خفية كامنة فيه لا يعلمها غير هم الله في التخلف في بعض الأحيان لا يصدم الغالب، ولا يرفع الظنّ الحاصل من الغلبة، بل ولا يضعّفه أيضاً؛ لكونه في جنبه كالعدم، كما لا يخفي .

مع أنّ أمثال بعض الأحيان منصوص بخصوصه، ومعلوم ومعدود ومحصور، فلا يصدم بالقاعدة الكلّية المستفادة من الاعتبار الصحيح، مع احتمال المصلحة في خلافه .

قال بعض مشايخنا في كتابه المسمّى بمختلف الأقوال: والحقّ أنّه يفيد التوثيق؛ لأنّهم ﷺ لا يسلّطون على الصدقات وحقوق الفقراء إلاّ من كان أميناً في الدين والدنيا .

لا يقال: عثمان بن عيسى وزياد القندي وغيرهما كانوا من الواقفية، ومع ذلك كانوا من الوكلاء .

لأنّا نقول: يحتمل أن يكون هؤلاء الوكلاء ثقات، ثمّ طرأ عليهم الفسق، ولم يكن الإمام ﷺ عالماً به، وبذلك صرّح السيد الأستادﷺ. انتهي .

وممّا ذكرنا يظهر جواب الإيراد بأحسن وجه وأتمّ بيان، وفي جوابه الله عنه الموع. مناقشة . ٩٢.....٩٢

قولهم كثير السماع:

ومنها: قولهم «كثير السماع» وهو يفيد المدح المعتبر، وإن لم يبلغ حدّ التو ثيق لا أخصاً ولا أعماً؛ إذ ذلك يشير إلى كثرة مجالسته مع الإمام على، وحضوره في مجلسه على، ودرك فيض صحبته وخدمته، ومقتضى الطبيعة الانسانية التخلق بأخلاق الجليس، والتحلّي بأوصافه، والتخلّي عن الرذائل؛ إذ هذا مقتضى الفطرة السليمة، والجبلة المستقيمة، فطرة الله التي فطر الناس عليها.

والتخلّف في بعض الصحابي من الخباثة الساطنية لا يسوحب همدم الغالب، وتخريب ما يقتضيه الفطرة والخلقة الأصلية، ذلك بماكسبت أيديهم، وما الله بظلام للعبيد.

فهو يفيد المدح، ولا أجترىء بـالقول بـإفادته التـوثيق، وليس كـذلك كـثير الرواية،كما يأتي إن شاء الله تعالى في الفصل الثالث .

قولهم معتمد الكتاب:

ومنها: قولهم «معتمد الكتاب» وكذلك قولهم «فلان معوّل عليه» أو «كتابه معوّل عليه» فإنها يفيد المدح البالغ حدّ الوثاقة بالمعنى الأعمّ، على ما ترجح في نظري. أمّا الثاني، فظاهر، وأمّا الثالث والأوّل، فلما في كون الكتاب معتمداً عليه ومعوّلاً عليه من الإشارة إلى الاعتماد بصاحبه في هذا الخصوص، فيفيد الاعتماد في الرواية أيضاً، وهو المطلوب.

قولهم فلان مقبول الرواية :

ومنها: قولهم «فلان مقبول الرواية» ولاشبهة في إفادته المدح المعتمد عـليه صريحاً. فلا قدح في السند من جهته، ويكفي في اعتبار الخبر .

رضيلتهم ورحملتهم:

ومنها: رضيلتهم ورحملتهم، فإنّ ذلك يفيد المدح لا أزيد .

قال بعض مشايخنا: الحقّ أنّهما يفيدان الوثاقة؛ لما صرّح به السيد الداماد في الرواشح في بيان حال عبدالعظيم المدفون بالري في مسجد الشجرة: إنّ رضيلة الصدوق لعبدالعظيم المدفون بالري أعلى منزله من صريح الوثاقة (١). ولا فرق بينهما في دلالتهما على الوثاقة، صرّح بذلك السيد الأستاد. انتهى .

نعم يتفاوت ذلك في أداء اللفظ وطريقة القول بذلك، وانضمام شيء آخر إليه، كما هو الظاهر في العرفيات، وإلا بمجرّد قوله «رضي الله عنه» و «رحمه الله» لا يدلّ على الوثاقة، ولولا صدورهما من الرجل الجليل، لقلت بعدم إفادتهما المدح أيضاً، كما لا يخفى على المنصف.

قولهم فقيه من فقهائنا:

ومنها: قولهم «فقيه من فقهائنا» والأرجح إفادته كون الرجل إمامياً ممدوحاً بالمدح المعتبر المعتمد؛ لإشعار الإضافة، والمتبادر من اللفظ.

قال البهبهاني الله عنه الله عنه الله الله الوثاقة ، وقريب منه قولهم «فقيه» (٢٠) انتهىٰ .

وهو حقّ في إفادته الإمامية والممدوحية دون الزائــد، كــإفادة قــولهم «مــن أصحابنا» كونه من الإمامية .

⁽١) الرواشح السماوية ص ٥٠ ـ ٥١.

⁽٢) التعليقة للوحيد البهبهاني ص ١٠.

٩٤.....مرآة المراد

قولهم سليم الجنبة:

ومنها: قولهم «سليم الجنبة» قيل: معناه سليم الأحاديث، وسليم الطريقة، وعلى أيّ من المعنيين يفيد المدح المعتبر في الرواية، ولا يضرّ وجوده في سلسلة السند. قولهم فلان ممّا اعتمد القمّيون عليه:

ومنها: قولهم «فلان ممّا اعتمد القمّيون عليه» سيما رئيسهم أحمد بن محمّد بن عيسى، وابن الوليد، وقد أخرج الأوّل أحمد بن محمّد بن خالد البرقي من قم لأجل روايته عن الضعفاء، ثمّ ندم بعد موته وشيّع جنازته حافياً مكشوف الرأس، كما نقل عنه، بل كان ديدن جميعهم عدم الاعتماد على من كان فيه توهّم ضعف من جهة خفية، وإخراجه من قم .

وكذا اعتماد ابن الغضائري أيضاً لما هو المعروف من أنّه كان سريع الجرح، وقد جرح من الرواة كثيراً بأقلّ قليل من التوهّم الموجب لخلاف المروءة، كما عن الأوّل أيضاً، ولذا لا يعتمد الأكثر على جرحه اعتماداً شافياً، كما لا يخفى على المتتبّع، فإنّ اعتمادهم يدلّ على المدح البالغ حدّ الوثاقة بالمعنى الأعمّ.

قال بعض مشايخنا في مختلف الأقوال: إنّه يفيد التوثيق؛ لأنّهم أخرجوا الراوي بمجرّد توهّم الريب، كما في حكاية إخراج أحمد بن محمّد بن عيسى أحمد البرقي، وكذا حكاية الصلف وعلي بن محمّد بن شيرة، فاعتمادهم عليه يكشف عن كونه ثقة عندهم، كما لا يخفي على الماهر في الفنّ. انتهى .

ويترجّح في نظري إفادته التوثيق بالمعنى الأخصّ أيـضاً؛ لمـا ذكـره بـعض الفحول من أنهم ينسبون الراوي بمجرّد توهّم اعتقاد الرفـعة زائـدة عـن القـدر المعلوم في الأثمّة على الفلق، فاعتمادهم يدلّ على كونه من الإمامية أيضاً . ولا بأس بذكر ما ذكره البهبهاني الله عيث يعطى القانون على المتأمّل .

قال: فائدة لا يخفى أن كثيراً من القدماء سيّما القمّيين وابن الغضائري كانت لهم إعتقادات خاصّة في الائمّة الله بحسب اجتهاداتهم، لا يجوّزون التعدّي عنها، ويسمّون التعدّي غلوّاً وارتفاعاً، حتّى أنّهم جعلوا مثل نفي السهو عن النبي لله الله غلواً، بل ربما جعلوا التفويض المختلف فيه اليهم الله أو نقل خوارق العادات عنهم، أو الإغراق في جلالتهم، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً أو مور ثاللتهمة.

وذلك لأنّ الغلاة كانوا مختفين في الشيعة، ومخلوطين بهم، مدلّسين أنفسهم عليهم، فبأدنى شبهة كانوا يتهمون الرجل بالغلوّ والارتفاع، وربماكان منشأ رميهم بذلك وجدان رواية ظاهرة فيه منهم، أو ادّعاء أرباب ذلك القول كونه منهم، أو روايتهم عنهم، وربماكان المنشأ روايتهم المناكير، إلى غير ذلك.

وبالجملة الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية، فربما كان شيء عند بعضهم فاسداً، أو كفراً، أو غلوّاً، وعند آخرين عدمه، بـل مـمّا يـجب الاعتقاد به، فينبغي التأمّل في جرحهم بأمثال الأمور المذكورة (١). انتهى .

ومتاجعله الله منشأ لذلك، يظهر فساد جعل تلك التوهمات والرمي موجباً لقدح أمثال أحمد بن محمّد بن عيسى، وابن الغضائري، وغيرهما، كما لا يخفيٰ عملي المتأمّل المتدبّر.

ونقل بعض مشايخنا عن البهبهاني الله قال: إنّ الغلاة كانوا ثمانية وعشرون فرقاً، ومنهم السبائية، قال عبدالله بن سبأ لعلي الله أنت الإله حقاً. فنفاه علي الله من المدائن، وكان ابن سبأ المذكور يقول: إنّ علياً لم يمت، وإنّما قتل ابن ملجم

⁽١) منتهى المقال ١: ٧٧عن التعليقة ص ٨.

٩٦....٠٩٦

شيطاناً وعلي في السحاب والرعد لفرطه، وانّه بعد هذا ينزل إلى الأرض ويملأها عدلاً، وهؤلاء يقولون عند سماع الرعد: عليك السلام يا أميرالمؤمنين. فافهم المقام.

قولهم انّه من آل نعيم الأزدي :

ومنها: قولهم «انّه من آل نعيم الأزدي» لما قيل من أنّ النجاشي صرّح في ترجمة بكر بن محمّد أنّ أبومحمّد وجه في هذه الطائفة من بيت جليل بالكوفة من آل نعيم (١).

وعلى هذا يفيد المدح المعتمد المعتبر البالغ حدّ الوثاقة، فكلّ من كان منهم فكذلك؛ لأنّ قولهم «آل نعيم بيت جليل بالكوفة» دالّ عليه، ونظيره في استعمالات العرفية كثير.

نعم الاقتصار على قوله «بيت» فقط فيه نوع خفاء في الدلالة على ما قلنا، فإن معناه في الفارسية «خانواده» ولكن وصفه بالجليل يخرجه عن هذا الخفاء، وعلى إفادة التوثيق صرّح بعض مشايخنا في مختلف الأقوال، وذكره البهبهاني الشهيمة الألفاظ الدالة على المدح.

قولهم إن فلاناً من آل أبي الجهم :

ومنها: قولهم «إنّ فلاناً من آلَ أبيالجهم» فإنّ الأرجح في النظر إفادة التوثيق، بل بمعناه الأخصّ أيضاً، لما صرّح النجاشي كما حكي عنه بأنّهم بيت كبير وبيت جليل، وفي حقّ بعضهم ثقة من أصحابنا (٢).

⁽١) رجال النجاشي ص ١٠٨ برقم: ٢٧٣.

⁽٢) راجع: رجال النجاشي ص ١٧٩ برقم: ٤٧٢ و ص ٤١٨ برقم: ١١١٨.

قال بعض مشايخنا بعد اختياره ما اخترناه من دلالته على الوثاقة بالأخص: كما في منذر بن محمّد بن منذر، وسعيد بن أبي الجهم، من تصريح النجاشي في ترجمة الثاني، حيث قال: و آل أبي الجهم بيت كبير بالكوفة (١).

وكذا في ترجمة الأوّل، حيث قال بعد ذكر الاسم: ثقة من أصحابنا من بيت جليل (٢). انتهى .

وذكره البهبهاني على في التعليقة في جملة ألفاظ المدح .

قولهم إنَّ فلاناً من آل أبيشعبة :

ومنها: قولهم «إنَّ فلاناً من آلَ أبيشعبة» والأرجح دلالته على الوثاقة بالمعنى الأخصّ؛ لأنَّ النجاشي صرّح في حقّهم بالألفاظ الصريحة فيما قلنا .

قال بعض مشا يخنا: إنّ النجاشي صرّح في ترجمة عبيدالله بن علي بن أبي شعبة الحلبي: من أنّ آل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور في أصحابنا، روى جدّهم أبو شعبة عن الحسن والحسين بين وكانوا جميعهم ثقات مرجوعاً إلى ما يقولون، وكان عبيدالله كبيرهم ووجههم، وصنّف الكتاب المنسوب إليه، وعرضه على الصادق المنه وصحّحه واستحسنه، وقال عند قراءته: ليس لهؤلاء في الفقه منله، وهو أوّل كتاب صنّفه الشيعة (٣). انتهى .

وبعد ذا لا ينبغي الريب في إفادته ماذكرنا .

وذكره البهبهاني الله أيضاً في التعليقة في جملة ألفاظ المدح.

⁽١) رجال النجاشي ص ١٧٩ برقم: ٤٧٢.

⁽٢) رجال النجاشي ص ١٨ ٤ برقم: ١١١٨.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٢٣٠ ــ ٢٣١ برقم: ٦١٢.

٩٠.....٩٠ المراد

قولهم فلان ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه:

ومنها: قولهم «فلان متن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، أو علىٰ تصديقه» والأخير صريح في المدح البالغ حدّ الاعتماد والاعتبار .

وأمّا الأوّل، فقيل: إنّ أوّل من صدر عنه هذه العبارة هـو الكشيي ، وليست موجودة في كلام معاصريه والمتقدّمين عليه، والمتأخّرين عنه إلى زمان العلاّمة أو ما قاربه، وقد يوجد ذكر هذا في كلام النجاشي فقط من المتقدّمين، وذلك بعنوان النقل عن الكشى، ذكره أبوعلى ، في منتهى المقال (١).

وقال البهبهاني الله في الفوائد الرجالية: إنّ مدّعي الاجماع الكشي عن مشايخه. انتهيز.

وكيف كان اختلفوا في معناها علىٰ أقوال:

أحدها: كون معناها أجمعت العصابة على أنّ فلاناً صحيح الحديث، فيكون معناها موافقاً ومرادفاً لقولهم «فلان صحيح الحديث» وقد تقدّم، فلا يدلّ إلاّ على كونه معتمداً عليه في الحديث، ولا يدلّ على وثاقته بالمعنى الأخصّ أو الأعمة، أي: على العدالة الجامعة مع صحّة العقيدة، أو على الصادقة على من كان عادلاً بجوارحه. وحكاه أبوعلي عن أستاده صاحب الرياض، وعن بعض أفاضل عصره، مصرّحاً بأن ليس لهما ثالث (٢).

قال الله في منتهى المقال: والسيد الأستاد _بعد حكمه بذلك، وسلوكه في كثير من مصنّفاته ذلك _بالغ في الانكار، وقال: بل المراد دعوى الاجماع على صدق

⁽١) منتهى المقال ١: ٥٧ ـ ٥٨ .

⁽٢) منتهى المقال ١: ٥٦.

الجماعة، وصحّة ما ترويه، إذا لم يكن في السند من يتوقّف فيه، فإذا قال أحمد الجماعة: حدّثني فلان، يكون الاجماع منعقداً على صدق دعواه، وإذا كان فلان ضعيفاً أو غير معروف، لا يجديه ذلك نفعاً.

وقد ذهب إلىٰ ما ذهب إليه بعض أفاضل العصر، وليس لهما شالث، وسمائر أساتيذنا ومشايخنا علىٰ ما ذهب إليه الأستاذ العلاّمة، وهو البهبهاني .

وادّعى السيد الأستاد أنّه لم يعثر في الكتب الفقهية من أوّل كتاب الطهارة إلى آخر كتاب الديات على عمل فقيه من فقها ثنا بخبر ضعيف محتجّاً: بأنّ في سنده أحد الجماعة وهو إليه صحيح (١). انتهى .

وثانيها: أنّه يفيد توثيق خصوص من قيل ذلك في حقّه، ولم يصرّح القائل بأنّ المراد من التوثيق هل هو بمعناه الأعمّ أو الأخصّ؟ والظاهر هو الأوّل؛ لوضوح فساد الأخير، أسند هذا القول في الفوائد الرجالية إلى قائل غير معلوم.

قال صاحب توضيح المقال: وفي الفصول حكاية إسناده إلى الأكثر عن قائل، واختاره بعض أفاضل عصرنا في رسالته المسمّاة بلبّ اللباب، وادّعى إجماع العصابة عليه (٢). انتهىٰ.

وثالثها: أنّه يفيد توثيق الراوي الذي روى عنه من قيل تلك العبارة في حقّه. أسنده في الفوائد إلى توهّم بعض .

قال في توضيح المقال: ولا ريب أنّ مراد القائل توثيق المقول في حقّه أيضاً. ولذا قال في الفصول بعد الحكاية المزبورة مشيراً إلىٰ هذا القول: وربما قيل بأنّها

⁽١) منتهى المقال ١: ٥٥ ـ ٥٦.

⁽٢) توضيح المقال ص ١٩١.

١٠٠....مرآة المراد

تدلُّ على وثاقة الرجال الذين بعده أيضاً (١).

ورابعها: أنّ المراد تصحيح روايته، بحيث لو صحّت من أوّل السند إليه عدّت صحيحة من غير اعتبار ملاحظة أحواله وأحوال من يروي عنه إلى المعصوم ﷺ، فيكون المراد من الموصول هو الرواية، كما هو الظاهر، فمعنى العبارة أنّ العصابة حكمو ابالاتفاق بصحّة الرواية التي صحّت كونها عن فلان، فإن كانت صحيحة إلى هذا الشخص، فحكمو ابصحّة تمام الرواية .

اختاره البهبهاني في الفوائد الرجالية (٢)، وأبوعلي في منتهى المقال (٦)، وصاحب توضيح المقال (٤)، وهو المنقول عن العلاّمة، والحسن بن داود، والشهيد الثاني (٥)، والمحقق الداماد (٦)، والفاضلان المجلسيان (٧)، والفاضل الخراساني، وشيخنا البهائي (٨)، والفاضل محمّد أمين الكاظمي، والسيد عبدالله التستري، وادّعي جماعة عليه الشهرة، وبعضهم الاجماع، وعن المجلسي أنّه نسبه إلى

⁽١) توضيح المقال ص ١٩١، الفصول الغروية ص ٣٠٣.

⁽٢) فوائد الرجال للوحيد البهبهاني ص ٢٩.

⁽٣) منتهى المقال ١: ٥٤.

⁽٤) توضيح المقال ص ١٩١.

⁽٥) مسالك الافهام للشهيد الثاني ٢: ٣٥٨.

⁽٦) الرواشح السماوية ص ٤٧.

⁽٧) روضة المتقين للمجلسي الأوّل ١٤: ١٩، وكتاب الأربعين للمجلسي الشاني ص ٥١٢.

⁽۸) مشرق الشمسين ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

جماعة من المحقّقين (١).

وما يظهر لي بعد التأمّل في كلمات الأطراف، والتتبّع في مواقع استعمالاتهم وفاقاً للمشهور، هو القول الرابع، بمعنى أنّ العبارة دالّة على صحّة الرواية مطابقة، وعلى مدح هؤلاء الذين قيل في حقّهم ذلك بالالتزام، مدحاً بالغاً حدّ الوثاقة في الحديث لامطلقا، ولا إشعار فيه بوثاقة من بعدهم من الرواة، ولا بمدحهم أيضاً، وإن لم يبعد استفادة الأخير منه، نظراً إلى بعض من دليل الاعتبار، ولكن لا يمكن الاعتماد عليه، ولا الوثوق بمجرّد ذلك، كما لا يخفى .

بخلاف دلالته بالالتزام على وثاقة هؤلاء الأشخاص؛ إذ دلالته واضحة غاية الوضوح، بل لا يبعد ادّعاء مطابقية الدلالة، كيف لا؟ وصحّة روايته عـين كـونه معتمداً عليه في الحديث والرواية، موثّقاً ومعتمداً عليه فيه .

فحاصل معنى العبارة حكما أشرنا هو أنّ العصابة قد اتّفقت على الحكم بصحة الرواية التي صحّت كونها عنهم، والظاهر المتبادر من العبارة هو هذا المعنى، وادّعاء خلاف ذلك إنكار للظهور، فهذا اللفظ مثل الألفاظ الأخر الصادرة عنهم، فكما أنّها تكفي فيما أفادته من الوثاقة والعدالة أعمّاً وأخصًا وغيرها، فكذا هذا اللفظ.

والقول بأنّ هذا ليس إجماعاً حقيقياً، فلا يعتبر في المقام. ليس في محلّه، فإنّ ادّعاء اجماع الكشي يشير إلى أنّه محقّق عنده، فيكون صحّة روايتهم محققة عنده، فحكم بها، فهذا أيضاً يكون بمنزلة الألفاظ الأخرى في كفايتها في حجّية مفادها، هذا مع قطع النظر عن الاجماع ومنقوليته وإفادته ظنّاً آخر.

⁽١) راجع: منتهى المقال ١: ٥٥ ـ ٥٥.

مع أنّ المحقّق الداماد ظاهر كلامه الاجماع على ذلك، وقد نقل عنه في منتهى المقال أنّه قال: هؤلاء على اعتبار الأقوال المختلفة في تعيينهم أحد وعشرون، بل اثنان وعشرون رجلاً، مراسيلهم ومرافيعهم ومقاطيعهم ومسانيدهم إلى ما يسمّون من غير المعروفين معدودة عند الأصحاب من الصحاح، من غير اكتراث منهم على عدم صدق حدّ الصحيح على ما قد علمته عليها (١٠) انتهى .

ونسبه البهبهاني إلى المشهور في الفوائد الرجالية .

وعن صاحب الوافي النسبة إلى المتأخّرين (٢). وعن مشرق الشمسين ^(٣) اختياره.

وعن محمّدأمين الكاظمي: المراد بهذه العبارة أنّه إذا صحّ السند إلى رجل، فالحديث صحيح ولا ينظر إلى من بعده، ولا يسأل عنه، ومن هنا صحّح العلاّمة وابن داود والبهائي والسيد محمّد رواية أبان بن عـثمان، مـع أنّـه نـاووسي إلى آخره (٤).

وعن الشهيد في نكت الارشاد في كتاب البيع بعد ذكر رواية عن الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع الشامي، هكذا: وقد قال الكشي: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن الحسن بن محبوب. قلت: في هذا

⁽١) منتهى المقال ١: ٥٤ عن الرواشح السماوية ص ٤٧.

⁽۲) الوافي ۱: ۲۷.

⁽٣) مشرق الشمسين ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

⁽٤) منتهى المقال ١: ٥٤ عنه.

التوثيق لأبي الربيع الشامي (١). انتهي .

قال في منتهى المقال: إنّ الشهيد الثاني وصف في المسالك في بحث الارتداد خبراً فيه الحسن بن محبوب عن غير واحد بالصحّة (٢٠). وما ذلك إلاّ لذلك، كما صرّح في موضع آخر منه، ونقله في مشرق الشمسين (٣) وغيره، وذهب إلى ما قلناه العلاّمة المجلسي (٤) على ما نقل ونسبه إلى جماعة من المحقّقين، منهم والده المقدّس التقي (٥).

واستدلَّ في الفوائد النجفية على صحّة خبر ضعيف بأنَّ في سنده عبدالله بـن المغيرة، وهو متن أجمعت العصابة، والطريق إليه صحيح (١٦) انتهىٰ.

ومن جميع ذلك ظهر لك فساد ما نقلنا عن السيد صاحب الرياض من أنه لم يعثر في الكتب الفقهية من أوّل كتاب الطهارة إلى الديات عمل فقيه عليه، ووجهه هو أنّه قدسمعت ادّعاء الاجماع على كون ذلك ديدناً وطريقة لجسميعهم، ومع الغضّ عن ذلك، فكيف يمكن إنكار خصوصيات المقامات التي قد أعددناها وحصرناها، وقد عمل عليه المحقّقين والفحول من العلماء، فالانكار غير واقع في محلّة.

⁽١) منتهى المقال ١: ٥٥ ـ ٥٥ عنه.

⁽٢) مسالك الأفهام ٢: ٣٥٨.

⁽٣) مشرق الشمسين ص ٢٧٠.

⁽٤) كتاب الأربعين للعلامة المجلسي ص ٥١٢.

⁽٥) روضة المتّقين ١٤: ١٩.

⁽٦) منتهى المقال ١: ٥٥.

وقال أبوعلي ﴿ في منتهى المقال بعد اختياره ما اخترناه: لكن هذا الإجماع لم يثبت وجوب اتباعه، كالذي بالمعنى المصطلح؛ لكونه مجرّد وفاق، ولعلَّ ذلك هو الداعي للسيد الأستاد وموافقيه لحمل الكلام المزبور على خلاف معناه المعروف المشهور (١). انتهىٰ.

وأنت بعد الإحاطة بما ذكرنا تعرف وجه فساد ذلك، فإن ذلك لا يقصر عن الألفاظ الأخر، فبأي دليل يتمسّكون في إثبات مفادها بها، وليس في محلّ البحث، والقائل هنا هو القائل هناك، فأين التفرقة والتغاير، وليس إلا محض التحكم البارد.

ولقد أجاد صاحب توضيح المقال، حيث قال: وحيث إنّ البناء على الركون إلى الاجماع المزبور: إمّا تعبّداً، أو للبناء على اعتبار الظنّ في الطريق، أو على اعتباره في نفس الأحكام، بناءً على قاعدة الانسداد، المقرّرة في أحدهما، أو في خصوص الرجال المسلّمة فيه، كما عرفت، ولا شكّ في إفادته الظنّ، وجب علينا البناء على ما يظهر من اللفظ المزبور؛ لكونه حينتذ كغيره من الألفاظ التي هي حجّة، أو من أجزائها.

والذي يظهر لنا من اللفظ المزبور ما فهمه المشهور، ومنه يظهر أنّه لو كان في الظهور المزبور في نفسه قصور، فهو بفهم المشهور مجبور ^(٢). انتهيٰ .

وبعد جميع ذلك لم يبق لك ريب إن شاء الله فيما ذكرناه واخترناه.

وأمّا القول الأوّل، فمنشأه ما نقل عن السيدة من أنّه لم يعثر في الكتب الفقهية

⁽١) منتهى المقال ١: ٥٨.

⁽٢) توضيح المقال ص ١٩٣.

الألفاظ المتداولة في المدح مطلقا.............

من أوّل الطهارة إلىٰ آخر ما قاله؛، وقد نقلناه عنه. ودفعه واضح ممّا عرفت.

قال في توضيح المقال بعد نقل تلك العبارة: قلت: قد عثرنا على ذلك في عدّة مواضع، خصوصاً في كلمات متأخّري المتأخّرين، منها بحث جماعة المختلف (١) فيما لو تبيّن فسق الإمام، وبيع نكت الإرشاد (٢)، وبحث الارتداد من المسالك (٣)، إلى أخره.

وأمّا القول الثاني، فلعلّ القائل به نظره إلى استبعاد إجماعهم على روايات غير الثقة مع اختلافات مشاربهم، بل رميهم كثيراً من الثقات بالضعف وفساد العقيدة، لاسيّما القمّيين منهم، خصوصاً بعد استثناء مثل الصدوق وشيخه روايات جماعة عن أخرى، كرواية محمّد بن عيسى من كتب يونس، ورواية محمّد بن أحمد بن يحيى عن محمّد بن يحيى المعاذي، أو عن أبي عبدالله الرازي، وغير ذلك، خصوصاً حيث أجمعوا على صحّة ما رواه، بل جميع ما يرويه، كما هو مفاد هيئة المضارع، ولم أعثر لهم على دليل سوى ذلك.

وفيه أمّا أوّلاً، فبمنع استفادة ذلك من تلك العبارة، ولا دلالة فيها على ذلك أصلاً بشيء من الدلالات. نعم فيها دلالة على الوثاقة في الحديث، وهو غير مدّعاه، وإن كان مراده ذلك فمرحباً بالوفاق، وقد بيّنا دلالتها عليه، ولا أقلّ من الإلتزام، وأمّا على مدّعاه فلا.

⁽١) مختلف الشيعة ٢: ٤٩٧.

⁽٢) غاية المراد في شرح نكت الارشاد ٢: ٤١.

⁽٣) مسالك الأفهام ٢: ٥٨.

⁽٤) توضيح المقال ص ١٩٥.

١٠٦....مرآة المراد

وثانياً: أنَّ علىٰ فرض تسليم إفادتها الظنّ المعتبر بمدَّعاه، فهو معارض بظهور عبائر المشهور، بل صراحتها في نفي ذلك، مع أنَّ الظاهر خلافه، كما استظهرنا إن كان المانع أيضاً مستظهراً، إلاَّ أنّه خلاف حكم الوجدان .

وأمّا ثالثاً. فبأنّ هذا استدلال بالأعمّ: لإمكان أن يكون منشأه الإجماع وقوفهم على نهاية دقّته في نقل الرواية بحيث لا يروي إلاّ ما علم أو ظنّ بصحّته، مع معرفته بعيوب الرواية والرواة، وهذا لا يستلزم وثاقته في نفسه، غاية الأمر كونه ثقة في نقل الحديث خاصّة، وهو غير مدّعي المستدلً.

وبالجملة لا دلالة لتلك العبارة زيادة على الموتّقية في نقل الحديث على ما بيّنا، والمنكر مكابر، ومدّعي الزائدمتحكّم.

وأمّا القول الثالث، فلعلّ منشؤه أنّ صحّة السند لا يكون إلاّ بوثاقة كلّ من فيه إلى آخر السند، كما عليه اصطلاح المتأخّر في الصحيح، فقد أخذ بظاهر الإجماع المفيد لصحّة الرواية عمّن قيل في حقّه تلك العبارة إلى آخر السند، وبظاهر اصطلاح المتأخّرين المقتضى لحمل الصحّة على عدالة الراوي.

وفيه أنّ اللفظ المزبور قد عرفت أنّه صدر من الكشي، ومن غيره من المتقدّمين، والواجب حمل ألفاظهم على مصطلحهم، وقد عرفت سابقاً أنّ اصطلاحهم في الصحّة إنّما هو كون الرواية معتبرة موثوقاً بصدورها عن المعصوم، سواء اتّصف جميع سلسلة السند بالصفات المعتبرة في الصحّة عند المتأخّرين أم لا، بل كان الاعتماد والوثوق لاستفادته من القرائن الخارجية، فالمجمع عليه هو الصحّة بهذا المعنى لا باصطلاح المتأخّرين، وهو الذي عليه المشهور، وصرّح به الكاظمي، ويظهر من عبائرتهم التي منها عبارة المحقّق الداماد وقد تقدّمت.

هذا هو الكلام في مفاد تلك العبارة .

وأمًا عدد الأشخاص الذين قيل فيهم ذلك، فاختلف عبائرهم في نقل ذلك الاجماع عن الكشي عن الكشي عن الكشي عليه، وبعضهم ذكر شخصاً، ونقل الاجماع عن الكشي عليه، وبعضهم ذكر بدل هذا الشخص شخص آخر، ونقل الاجماع في حقّه.

وعددهم أصلاً وبدلاً اثنان وعشرون رجلاً: زرارة، ومعروف بن خربوذ، وبريد ابن معاوية العجلي، وأبوبصير الأسدي، وأبوبصير المرادي وهو ليث البختري، والفضيل بن يسار، ومحمّد بن مسلم، وجميل بن درّاج، وعبدالله بن مسكان، وعبدالله بن بكير، وحمّاد بن عيسى، وأبان بن عثمان، ويونس بن عبدالرحمن، وصفوان بن يحيى، وابن أبي عمير، وعبدالله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، وفضالة بن أيّوب، والحسن بن علي بن فضال، وعثمان بن عيسى، وحمّاد بن عثمان.

وذكر أبوعلي المقال ثمانية عشر أصلاً وثلاثة عشر بدلاً، وهم: أبوبصير المرادي، والحسن بن علي بن فضّال، وعثمان بن عيسى، قال: وذكر بعضهم بدل الأسدي أبوبصير المرادي، وبدل حسن بن محبوب حسن بن علي بن فضّال، وذكر بعضهم بدله عثمان بن عيسى (١١). انتهى .

ولم يذكر المنصلات على المنطلقا لا أصلاً ولا بدلاً، وذكر بعضهم الأسدي بدل المرادي، والحسن بن علي بن فضّال بدل ابن محبوب، ولم يذكر بعضهم فضالة أصلاً، بل ذكره بدلاً عن ابن فضّال، وذكر بعضهم بدل فضالة عثمان بن عيسى .

وعن بحرالعلوم، ذكر ثمانية عشر أصلاً، وقد نظمه في عشر أبيات علىٰ مـا نسب إليه، وهي هذه :

⁽١) منتهى المقال ١: ٥٣.

يصبح عن جماعة فليعلما أربسعة وخسسة وتسعة أربسعة مسنهم مسن الأوتباد شم مسحد وليث يما فتى وهو الذي ما بيننا معروف رتبتهم أدنى من الأوائيل والعسبدلان ثمم حمادان ويسونس عمليهما الرضوان كذاك عميدالله ثمم أحمد وشد قول من به خالفنا

قد أجمع الكلّ على تصحيح ما وهسم ألوانسجابة ورفعة فالستّة الأولى من الأمجاد زرارة كذا بسريد قد أتى كذا الفضائل والستّة الوسطى أولوا الفضائل جسميل الجسميل مسع أبان والستّة الأخرى وهم صفوان ثمّ ابن محبوب كذا محمد ومسا ذكرناه الأصحة عندنا

ويظهر من بعض مشايخنا أنّهم ثلاث وعشرون، بإضافة حمدان النهدي بــما ذكر .

قال الله في كتابه المسمّى بمختلف الأقوال: أقول: والذي عثرنا عليه في كتاب ابن داود نقلاً عن الكشي أنه قال: إنّ العصابة أجمعت على تصحيح ما يصحّ عنه، أي: عن حمدان النهدي (١٦).

والسيد الداماد الله وإن صرّح بأنّ كتاب الكشي ساذج ولسانه ساكت عن ادّعاء هذا الاجماع في حقه أيضاً، لكن يمكن أن يقال: إنّ ابن داود قد ظفر بهذا الادّعاء في أصل الكتاب الذي هو كتاب أبي عمر و الكشي في معرفة الرجال، والشيخ لم يورده في اختياره الذي هو المعروف في هذا الزمان من كتاب الكشي .

⁽١) رجال ابن داود ص برقم: ٥١٤.

والحقّ أنّ أهل الاجماع ثلاث وعشرون نفراً؛ إذ قد عرفت أنّ حمدان أيضاً من جملة الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، فالقول بأنّه ستّة عشر أو ثمانية عشر ليس في محلّه (١١). انتهى .

ولمّاكان المناط في ذلك هو إفادة الظنّ،فالاجماع المنقول يكفي في ذلك، فإنّ بعض الأصحاب نقل ذلك الاجماع في بعض وبعضه في آخر، فيمكن الاعــتماد عليه في جميعهم،كما هو قضيّة ما مرّ منّا من الأدلّة .

ثمّ إنّ جعلهم في ثلاثة طبقات كما نقل جعل جلّ ذلك كذلك عن الكشي أيضاً. هو تفاوت كلّ طبقة عن الطبقة الأُخرى بعدها في الاعتماد والوثوق، كما يـفهم ذلك من الأبيات التي ذكرنا من بحرالعلوم ﴿ أَنَّ رَبْتِهِم أَدْنَىٰ من الأوائل.

ويظهر من بعضهم أنّ وجه جعل هؤلاء في ثلاثة طبقات إنّما هو باعتبار روايتهم عن الإمام، فالذين رووا عن الإمام السابق، فهو في مرتبة الأولى، وهكذا، مثل أنّ رجال مرتبة الأولى مشتركون بين الرواية عن الصادق والباقر عليه فيكونون في المرتبة الأولى، وهكذا المرتبتين الأخيرتين .

وتنظّر في ذلك بعض (٢) من فحول الأواخر، معلّلاً بعدم الاختصاص، ف إنّ بعض من هو في المرتبة الثانية هو في المرتبة الثالثة أيضاً، وكذا الثالثة، ثمّ ذكسر رواية كلّ واحد منهم من إمامه في عصره بالتفصيل التامّ.

وقال في آخره: فعلىٰ هذا ينبغي جعلهم سبع طبقات:

الأولىٰ من أصحاب الباقر والصادق ﷺ، وهم: معروف بن خرّبوذ، وبريد بن

⁽١) مختلف الأقوال _مخطوط.

⁽٢) هو العلامة السيد محمّدباقر الرشتي .

١١٠....مرآة المراد

معاوية، وفضيل بن يسار .

والثانية: من أصحاب الباقر ﷺ (١٦)، وهو عبدالله بن بكير .

والثالثة: من أصحاب الباقر والصادق والكاظم ﷺ، وهم: زرارة، وأبـوبصير الأسدي، ومحمّد بن مسلم .

والرابعة: من أصحاب الصادق والكاظم الله الهم: جميل بن درّاج، وأبان بن عثمان، وعبدالله بن مسكان .

والخامسة: من أصحاب الصادق والكاظم والرضاهي، وهم: حمّاد بن عيسي، وحمّاد بن عثمان، وابن أبي عمير .

والسادسة: من أصحاب الكاظم والرضائيً، وهم: يونس بن عبدالرحمن. وعبدالله بن المغيرة، والحسن بن محبوب .

والسابعة: من أصحاب الكاظم والرضا والجوادﷺ، وهما: صفوان بن يحيي، والبزنطي^(٢). انتهيٰ .

وفي هذا الجعل أيضاً نظر، ووجهه عدم اختصاص بعض من خصه ببعض الأثمة به المجاهدة الرئمة المجاهدة الرئمة المجاهدة الرئمة المجاهدة الم

⁽١) في الرسائل: الصادق للله .

⁽٢) الرسائل الرجالية للعلاّمة الشفتي ص ٥٠ ـ ٥١.

أنَّهما قالا: إنَّ رسول الله ﷺ أمر أن يؤخذ من كلَّ بدنة بضعة. الحديث (١).

ومنه يظهر أنّ عدّه الله صفوان بن يحيى من أصحاب الأسمة الشلاقة الكاظم والرضا والجواد الله وكنذا عده جميل بن درّاج من أصحاب الصادق والكاظم الله ليس في محلّه؛ لما قد عرفت من الحديث المذكور أنّهما يرويان عن الباقر والصادق الله في محلّه بما ذكره غير صحيح .

وكذا في عدّه حمّاد بن عيسىٰ من أصحاب الكاظم والرضايي تأمّل، فإنّ حمّاد بن عيسىٰ كما يروي عن الصادق والكاظم والرضائي، كذا يروي عسن مولانا الباقري؛ وليقف المتتبّع في الأخبار عليه.

وبالجملة الظاهر أنّ جعل الكشي هؤلاء ثلاثة طبقات ليس لأجل رواياتهم من إمام خاص، كما ذكره السيد المزبور شن المن الم المن هو لأجل تفاوتهم في كونهم معتمدين موثقين، حتى ورد في خصوص بعضهم النصّ الجلي من الإمام للله كما في حق زرارة بلافلارست أحاديث أبي (٢) إلى غير ذلك .

ويشهد بذلك بعض عباتر القوم أيضاً، وكذا توثيق علماء الرجال، فإنّ من لاحظ كتب الرجال يظهر له وجه قوّة ما قلناه من الوجه.

والكلام في المقام كثير، إلا أنّ هذا المختصر لا يليق بالاطناب؛ لما فيه من مخالفة الوضع، وأسباب المدح ليس مقصوراً على ما ذكرنا، وقد ذكرنا جملة من الألفاظ الخفية المراد.

وذكر كثير منها البهبهاني ﴿ في الفوائد الرجالية، من أراد الاطَّلاع فليقف عليه.

⁽١) تهذيب الأحكام ٥: ٢٢٣ ح ٩١.

⁽٢) إختيار معرفة الرجال ١: ٣٤٨ برقم: ٢١٧.

الفصل الثاني في ذكر أسباب الذمّ

والألفاظ المتداولة المستعملة عندهم في مقام الذمّ، سواء بلغ حدّ الجرح أم لا. وسواء استفيد منه فساد العقيدة أم لا، وسواء استفيد منه الفسق وعدم العدالة أم لا: قولهم فاسق:

فمنها: فاسق، أو فاسق بجوارحه، أو كان يشرب الخمر، ونحو ذلك، أو كذّاب ووضّاع، أو خبيث، ومتعصّب، أو متهم، ومتروك، وساقط، أو ليس بشيء، وكلّ ذلك يدلّ على عدم الاعتماد والوثوق والركون عليه، ويعدّ الخبر بواسطته من الضعاف الغير المعتبر والمعتمد، كما لا يخفى .

ولا دلالة في شيء منها على فساد العقيدة بشيء من الدلالات، بل غايتها الدلالة على الفسق وسلب العدالة، وهو أعمّ من فساد العقيدة، وإن كان يستظهر من بعضها ويستشمّ رائحة فساد العقيدة، إلا أنّه ليس بذلك الظهور المعتبر، وفي بعضها دلالة صريحة على تعلق الذمّ بخبره أيضاً، كما في كذّاب ووضّاع.

وبالجملة يختلف الجميع في القوّة والضعف، فلابدٌ من الملاحظة حال التعارض.

قولهم ضعيف:

ومنها: ضعيف، ولاشبهة في إفادته سقوط الرواية عن الاعتبار، وضعفها بحيث لا يجوز الاعتماد عليه، نعم ليس كأكثر ما سبق، فيرجّح عند التعارض، ولا دلالة فيه أيضاً علىٰ فساد العقيدة أصلاً.

وأمّا القدح في نفس الرجل بسببه، فالظاهر أنّه كذلك؛ لما هو المتبادر من ذلك اللفظ عند الاطلاق، فهذا عند الاطلاق وعدم القيد يفيد القدح في نـفس الرجـل الألفاظ المتداولة في مقام الذمّ

أيضاً، وإن كانت الدلالة من الالتزامية أيضاً؛ إذ من المستبعد قول ذلك في حقّ من لا قدح في نفسه أصلاً، وكان عادلاً معتمداً، مع أنّ القائلين بهذا من الأجلاء الأزكياء الأطياب خبيرون بقوله تعالى ﴿ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق﴾ (١).

فما في الفوائد: من أنّا لا نرى الأكثر يفهمون منه القدح في نفس الرجل، ويحكمون بسببه، ولا يخلو من ضعف، لما سنذكر في سهل بن زياد، وأحمد بن محمّد بن خالد، وغير هما(٢).

ليس في محلّه؛ لما ذكرنا، ولما ذكره صاحب توضيح المقال: من أنّ الظاهر أنّ اليه نظر الأكثر في استفادة قدح الرجل منه. فما في الفوائد من عدم دلالته على القدح لا يخلو من بحث؛ إذ غاية الأمر وجود قرينة وتصريح بالخلاف حتّى من المضعّف، وهذا لا ينافي إفادته عند الاطلاق لما ذكرنا، مع أنّا لاحظنا ما أشار إليه من التراجم، فلم نقف فيها على ما ينافي مفاد الإطلاق المزبور، فلاحظ وتأمّل (٢٠) وهذا جيّد غاية الجودة.

قولهم ضعيف في الحديث:

ومنها: ضعيف في الحديث، ومضطرب الحديث، ومختلط الحديث، وليس بنقي الحديث، وينكر حديثه، وغمز عليه في حديثه، ومنكر الحديث، وأمثال ذلك.

ولا ريب أيضاً في إفادتها عدم الاعتماد علىٰ أحاديثه أصلاً، فيكون الحديث

⁽١) سورة الحجرات: ١١.

⁽٢) الفوائد الرجالية للوحيد البهبهاني ص ٣٧.

⁽٣) توضيح المقال ص ٢١٠.

ضعيفاً بواسطته، ويشكل الاعتماد عليه والتعويل إليه، ولا يستفاد منها القدح في نفس الرجل، فإن القيد بالتقييدات المذكورة يدفعه، وقد ذكرنا أنَّ ضعيف لو كان مطلقاً يفيد ذلك، والتقييد قرينة أخرى عليه، كما لا يخفى على من له ذوق سليم، وطبع مستقيم .

نعم يشكل بمجرّد ذلك عدّ الخبر من الضعيف باصطلاح المتأخّرين، لما عرفت من عدم إفادتها القدح والذمّ في نفس الرجل، إلاّ أنّه يمكن أن يقال: يستفاد منها ضعفه في الحديث، وهو ذمّ في الحديث، فيكفى في عدّه من الضعاف، فتأمّل.

ونقل البهبهاني في الفوائد عن جدّه أوّل المجلسيين أنّ الغالب في إطلاقاتهم أنّه ضعيف في الحديث، أي: يروي عن كلّ أحد (١).

وعلىٰ هذا القوي دلالته على الذمّ في نفسه أيضاً. وبالجملة يشكــل مـع ذلك خروج الخبر المشتمل على الراوي الكذّاب من الضعاف، فتأمّل .

قولهم مخلّط ومختلط:

ومنها: مخلّط، ومختلط. قال أبوعلي في منتهى المقال: إنّ بعض أجلاً العصر (٢) قال: إنّه ظاهر في فساد العقيدة. وفيه نظر؛ بل الظاهر أنّ المراد بأمثال هذين اللفظين من لا يبالي عمّن يروي وممّن يأخذ، يجمع بين الغثّ والسمين، والعاطل والثمين، وليس هذا طعناً في الرجل.

ولوكان المرادفاسد العقيدة، كيف يقول سديد الدين محمو دالحمصي ـعلي ما

⁽١) راجع: روضة المتّقين ١٤: ٥٥.

⁽٢) وهو العلاّمة الورع المقدّس السيد محسن الأعرجي البغدادي النجفي في كتابه عدّة الرجال ص ٣١ و ٥١.

في الفهرست : إنّ ابن إدريس مخلّط (١). وكيف يقول الشيخ في باب «لم يرو عنهم ﷺ»: إنّ علي بن أحمد العقيقي مخلّط (٢). مع عدم تأمّل من أحد في كونه إماياً. وكيف يقول النجاشي في محمّد بن جعفر بن أحمد بن بطّة: إنّه مخلّط. مع اعترافه بكونه كبير المنزلة بقم، كثير الأدب والعلم والفضل، قال: كان يتساهل في الحديث، ويعلّق الأسانيد بالإجازات. وفي فهرست ما رواه غلط كثير، قال ابن الوليد: كان ضعيفاً مخلّطاً فيما يسنده، فتدبّر (٣).

وقوله في جابر بن يزيد: إنّه كان في نفسه مختلطاً (٤) يؤيّد ما قلناه؛ لأنّ الكلمة إذا كانت تدلّ بنفسها على ذلك لما زاد قبلها كلمة «بنفسه» هذا، مع أنّ تشيّع الرجل في الظهور كالنور على الطور .

وفي ترجمة محمّد بن وهبان الديبلي: ثقة من أصحابنا، واضح الرواية، قليل التخليط ^(٥). فلاحظ وتدبّر، فإنّه ينادي بما قلناه، وصريح فيما فهمناه .

وفي ترجمةمحمّد بن أورمة في النجاشي: كتبه صحاح، إلاَكتاباً ينسب إليه من ترجمة تفسير الباطن، فإنّه مختلط ^(٦). ونحوه في الفهرست^(٧).

⁽١) فهرست منتجب الدين ص ١٧٣ برقم: ٤٢١.

⁽٢) رجال الشيخ الطوسي ص ٤٨٦.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٣٧٢ برقم: ١٠١٩.

⁽٤) رجال النجاشي ص ١٢٨ برقم: ٣٣٢.

⁽٥) رجال النجاشي ص ٣٩٦برقم: ١٠٦٠.

⁽٦) رجال النجاشي ص ٣٢٩ برقم: ٨٩١.

⁽۷) الفهرست ص ۱٤٣ برقم: ٦٢٠.

١١٦....١١٦. مرآة المراد

فان قلت: الأصل ما قلناه إلى أن يظهر الخلاف، فلا خلاف.

قلت: اقلب تصب؛ لأنّ الكلمتين المذكورتين مأخوذتان من الخلط، وهمو الخبط، أي: المزج، والأصل بقاؤهما على معناهما الأصلي إلى أن تتحقّق حقيقة ثابتة، فتدبّر (١) انتهى .

واختار صاحب توضيح المقال أنّهما دالآن على فساد العقيدة، نـظراً إلى أنّـه المستفادمنهما في عرفهم .

وقال في مقام الإيراد على ما نقلنا من أبي علي الله المتشهد على مختاره بما لا يشهد له: إذ غايته إطلاق ذلك على غير فاسد العقيدة، ولا مجال لإنكاره، وأين هذا من ظهور الإطلاق؟ كما أنّ كون المبدأ الخلط الذي هو المزج لا يقتضي ما ذكره، فإنّ استعمال التخليط في فساد العقيدة أمر عرفي لا ينكر.

ولا ينافيه كون أصل وضع اللغة على خلافه، مع أنّه لامخالفة؛ إذ فساد العقيدة ربما يكون بتخليط صحيحها بسقيمها، بل الغالب في المر تدّين عن الدين أو المذهب كذلك؛ لبعد الرجوع عن جميع العقائد، وبالجملة المرجع ظهور اللفظ في نفسه، ثمّ ملاحظة الخارج (٢). انتهى .

وما يترجّح في نظري القاصر أنّ هذين اللفظين يفيدان الذمّ والقدح في نفس الرجل، فلا يصحّ الاعتماد على أخباره ورواياته؛ إذ مع التخليط وعدم المبالات ممّن يروي ويأخذكيف يمكن الوثوق بإخباراته ؟

فهذا قدح عظيم في الرجل، ولكن لا دلالة فيهما على فساد العقيدة، كما اختاره

⁽١) منتهى المقال ١: ١٢٠ ـ ١٢٢.

⁽٢) توضيح المقال ص ٢١٢.

أبوعلي ١ ، وهو المتبادر عرفاً أيضاً من هذين اللفظين .

وادّعاء ظهور خلاف ذلك منهما، كما عن الثاني (١^{١)}، ظاهر الخـلاف، وبـيّن الاعتساف.

وادّعاء عدم دلالة تلك الشهادات عليه، كما ترى؛ إذ أيّ مناقشة فيها، وأيّ احتمال يحتمل الحمل عليه إلاّ خصوص المقام، ووجود القرينة والتقييد في بعضها، وهذا لا يضرّ في الاستشهاد بها، كما لا يخفى، مع أنّ هذه الاحتمالات إنّما تصرّ إذا كان المطلق ظاهراً فيما ادّعاه، وقد عرفت خلافه.

فإذن الأظهر هو مختار أبي علي، وإن كان في قبوله «وليس هذا طعناً في الرجل» نظر؛ كيف؟ وأيّ طعن زائد على ذلك، خصوصاً بين الرواة وأهل الرجال، إلاّ أن يكون مراده عدم الدلالة على فساد العقيدة، وهو كما ترى.

قولهم ليس بذاك:

ومنها: قولهم «ليس بذاك» واختار بعضهم صريحاً، كالبهبهاني ﴿ في الفوائـد، ويشعر كلام أبيعلي أنّ في هذا اللفظ نوع إشعار إلىٰ نوع مدح .

قال الأوّل في الفوائد: قولهم «ليس بذاك» عند خالي الله من أسباب الذم، ولا يخلط من تأمّل؛ لاحتمال أن يراد ليس بحيث يوثق به وثوقاً تامّاً، وإن كان فيه نوع وثوق، كقولهم «ليس بذاك الثقة» ولعلّ هذا هو الظاهر، فيشعر إلى نوع مدح (٢) ... إلى آخره.

قال الثاني في منتهى المقال ـ بعد نقل عبارة الأوّل ـ أقول: يأتي في أحمد بن

⁽١) أي: صاحب توضيح المقال .

⁽٢) الفوائد الرجالية للوحيد البهبهاني ص ٤٣.

١١٨.....مرآة المراد

علي أبوالعبّاس الرازي ما يشعر بكون المراد من قولهم «ليس بذاك» ليس بـذاك الثقة» (١).

واختار صاحب توضيح المقال دلالته على الذمّ، قال بعد نقل عبارة الفوائد: قلت: فأيّ منافاة لاحتمال خلاف الظاهر في الظهور، ثمّ ترجّي ظهور الخلاف، فإن كان مجرّد الترجّي، فلاكلام، وإلاّ فالظاهر خلافه؛ لظهور النفي المزبور في النفى المعتبر من الوثوق والاعتماد.

نعم لو قيّده بالثقة بقوله «ليس بذاك الثقة» كان كما ذكره، وهو واضح، ومنه قولهم «ليس حديثه بذلك النقي» لأنه أضعف في ذمّ الحديث عن ليس بنقي الحديث، وأمّا القدح في العدالة بهما فلا فيهما (٢).

أقول: عدم دلالته على القدح في العدالة وفساد العقيدة واضح، وفي دلالتمه على الذمّ كما اختاره الأوّل، توقّف وتردّد.

وليس ما ذكره البهبهاني الله مجرّد احتمال، كما أورد نحو ذلك عليه في توضيح المقال، بل هو احتمال قويّ لما هو المتعارف في العرف والعادة من استعمال ذلك اللفظ، ويقصدون منه غالباً ذلك المعنى، إلاّ أنّ في المقام ليس فيه ظهور يصلح للاعتماد والحجّية، فالتوقّف أولئ.

قولهم كاتب الخليفة:

ومنها: كاتب الخليفة، أو الوالي، أو من عمّاله، أو كان عاملاً من قبل فلان، ونحو

⁽١) منتهى المقال ١: ١١٥.

⁽٢) توضيح المقال ص ٢١٣.

ذلك، ويستفاد منها القدح والذمّ، بل ربما يشعر بفساد العقيدة أيضاً؛ إذ الغالب من وكلائهم وكتّابهم وولاتهم وعمّالهم كانوا مقدوحاً ومجروحاً وفاسد العقيدة، واتّفاق خلاف ذلك في بعض الأحيان والأعيان غير مضرّ، فإنّ المناط والمعتبر هو الظنّ، ولا يخفى حصوله من الغلبة في المقام، وهو يكفى .

وعن العلاَمة الله الله الله الله الله الله الله عنها في ترجمة حذيفة، حيث الله قيل في حقّه: إنّه كان والياً من قبل بني أميّة، فقال العلاّمة: يبعد انفكاكه عن القبيم (١).

ويؤيّد ذلك ما رووه في أحمد بن عبدالله الكرخي أنّه كان كاتب إسحاق بسن إبراهيم، فتاب وأقبل على تصنيف الكتب، إلاّ أنّ المروي عنه: إمّا غير معلوم، أو طاهر بن محمّد بن على بن بلال.

وعن الفوائد أنّه قال: لم نر من المشهور التأمّل من هذه الجهة، كما في يعقوب ابن يزيد، وحذيفة بن منصور، وغيرهما، قال: ولعلّه لعدم مقاومتهما التوثيق المنصوص، أو المدح المنافي، باحتمال كونهما بإذنهم، أو تقية، حفظاً لأنفسهم، أو غيرهم، أو باعتقادهم الإباحة، أو غير ذلك من الوجوه الصحيحة (٢).

قال في توضيح المقال قلت: نعم ولكنّه لا ينافي ظهور الإطلاق فيما مرّ. وهو الله أيس في مقام دفعه (٣).

قول الراوي عن جعفر وأمثاله :

ومنها: أنَّ يروي الراوي عن الأَتُمَّة ﴿ عَلَىٰ وَجِهَ يَظْهَرُ مِنْهُ أَخَذُهُم ﴿ اللَّهُ مِنْ الْأَمْةُ ﴿ وَاهَ لَا

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٦٠ برقم: ٢.

⁽٢) الفوائد الرجالية للوحيد البهبهاني ص ٦٢.

⁽٣) توضيح المقال ص ٢١٣.

حججاً، كأن يقول: عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن علي الله أو عن الرسول الله في توضيح المقال ناسباً إلى الفوائد أيضاً، وقال: فإنه مظنة عدم كونه من ذكره في توضيح المقال ناسباً إلى الفوائد أيضاً، وقال: فإنه مظنة عدم كونه من الشيعة، إلا أن يظهر من القرائن كونه منهم، مثل أن يكون ما رواه موافقاً لمذهب السيعة، ومخالفاً لمذهب العامة، أو غيرهم، أو أن يكثر الرواية عنهم الله غاية الإكتار، أو أن يكون غالب رواياته مفتى بها عند الأصحاب، بل يرجّحونها على ما رواه الشيعة، أو تصحيح مضمونها على ما عند المخالفين، أو ترويجه فيهم، سيما المستضعفين وغير الناصبين منهم، أو تأليفاً لقلوبهم، واستعطافاً لهم إلى التشيّع، أو غير ذلك، وقد نصّ على كلّ ذلك في الفوائد (١).

قولهم فلان كان من الطيارة:

ومنها: قولهم «فلان كان من الطيارة وأهل الارتفاع» ذكره في الفوائسد، ولا ريب في إفادته الذمّ .

قال في توضيح المقال: وهنا جملة أمور يستفاد منها القدح مذكورة في محالها، ككون الراوي في الرأي أو الرواية موافقاً في الغالب للعامّة، وكإكثار المذمومين – خصوصاً أرباب المذاهب الفاسدة ـ الرواية عنه على وجه يظهر كونه منهم ونحو ذلك (٢).

أسباب فساد العقيدة:

ولا بأس بالإشارة إلىٰ أسباب فساد العقيدة لتتميم الفائدة، ولنقتصر بذكر بعض

⁽١) الفوائد الرجالية للوحيد البهبهاني ص ٦٠_٦١.

⁽٢) توضيح المقال ص ٢١٤.

الألفاظ المتداولة في مقام الذمّ

أرباب المذاهب الفاسدة على التفصيل الذي ذكره في توضيح المقال:

الإسماعيلية:

منهم: الإسماعيلية، وهم القائلون بإمامة الأثمّة الله إلى مولانا الصادق الله، ثمّ الله السماعيل (١٠).

ومنهم: البترية، ففي التعليقة: البترية بضمّ الباء وقيل: بكسرها، منسوبون إلى كثير النوئ؛ لأنّه كان أبتر اليد، وقيل: إلى المغيرة بن سعيد.

البترية:

والبترية والسليمانية والصالحية من الزيدية يقولون بإمامة الشيخين، واختلفوا في غيرهما .

وأمّا الجارودية، فلا يعتقدون إمامتهما .

وفي بعض الكتب: إنّهم لا يعتقدون إمامتهما، لكن حيث رضي علي ﷺ بهما ولم ينازعهما، أجريا مجرى الأثمّة في وجوب الطاعة .

وعن الاختيار: هم أصحاب كثير النوى، والحسن بن صالح بن حي، وسالم بن أبي حفصة، والحكم بن عتيبة (٢)، وسلمة بن كهيل، وأبي المقدام ثابت الحدّاد، وهم الذين دعوا إلى ولاية علي ﷺ، ثمّ خلطوهم بولاية أبي بكر وعمر، ويثبتون لهما إمامتهما، ويبغضون (٣) عثمان وطلحة والزبير وعائشة، ويرون الخروج مع بطون

⁽١) توضيح المقال ص ٢١٤.

⁽٢) في الاختيار: عيينة .

⁽٣) في الاختيار: وينتقصون.

١٢٢....٠٠٠٠ مرآة المراد

علي بن أبي طالب الله ويثبتون لكلّ من خرج منهم عند خروجه الإمامة (١١). البزيعية:

ومنهم: البزيعية. فعن تاريخ أبي زيد البلخي: إنّهم أصحاب بزيع الحائك، أقرّوا بنبوّته، وزعموا أنّ الاُتمَةﷺ كلّهم أنبياء، وأنّهم لا يموتون، ولكنّهم يرفعون .

وزعم بزيع أنّه صعد إلى السماء، وأنّ الله مسح على رأسه ومجّ في فيه، فإنّ الحكمة تثبت في صدره.

وفي التعليقة: إنّهم فرقة من الخطّابية يقولون: الإمام بعد أبي الخطّاب بزيع، وانّ كلّ مؤمن يوحى إليه، وإنّ الإنسان إذا بلغ الكمال لا يقال له: مات بل رفع إلى الملكوت، وادّعو امعاينة أمواتهم بكرة وعشية .

وكان أبوالخطّاب يزعم أنّ الأثمّة أنبياء، ثمّ آلهة، والآلهة نور من النبوّة ونور من النبوّة ونور من الامامة، ولا يخلو العالم من هذه الأنوار، وأنّ الصادق على هو الله، وليس هو المحسوس الذي يرونه، بل إنّه لمّا نزل إلى العالم لبس هذه الصورة الإسانية؛ لئلاّ ينفر منه، ثمّ تمادى الكفر به، إلى أن قال: إنّ الله تعالى انفصل من الصادق على وحلّ فيه، وانّه أكمل من الله تعالى (٢).

البيانية:

ومنهم: البيانية، فعن التاريخ المزبور: إنَّهم أقرُّوا بنبوَّة بيان، وهو رجل من سواد

 ⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٤٩٩ برقم: ٤٢٢، التعليقة للوحيد البهبهاني ص ٤١٠. توضيح المقال ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

⁽٢) التعليقة للوحيد البهبهاني ص ٤٠٤، توضيح المقال ص ٢١٥.

الألفاظ المتداولة في مقام الذمّ

الكوفة، تأوّل قول الله تعالى عزّوجل ﴿هذا بيان للناس﴾(١) أنّه هو، وكان يقول بالتناسخ والرجعة، فقتله خالد بن عبدالله القسري(٢).

الجارودية :

ومنهم: الجارودية، ويقال لهم: السرحوبية أيضاً؛ لنسبتهم إلى أبي الجارود زياد بن المنذر السرحوب، وهم القائلون بالنصّ على علي الله وكفر الثلاثة، وكلّ من أنكره، وتقدّم ذكرهم في البترية، نصّ على ذلك في التعليقة (٣).

وفي مجمع البحرين: هم فرقة من الشيعة ينسبون إلى الزيدية وليسوا منهم، نسبوا إلى رئيس لهم من أهل خراسان، يقال له: أبوالجارود زياد بن المنذر.

وعن بعض الأفاضل: أنّهم فرقتان: زيدية وهم شيعة، وفرقة بـترية، وهـم لا يجعلون الإمامة لعلي الله بالنص، بـل عـندهم هـي شـوري، ويـجوّزون تـقديم المفضول على الفاضل (٤).

الحرورية :

ومنهم: الحرورية، هم الذين تبرّؤوا من علي ﷺ، وشهدوا عليه بالكفر لعنهم الله، نسبة إلى حروراء موضع بقرب الكوفة، كان أوّل مجمعهم فيه، كذا في منتهى المقال (٥٠).

⁽١) سورة آل عمران: ١٣٨.

⁽٢) توضيح المقال ص ٢١٦.

⁽٣) التعليقة للوحيد البهبهاني ص ٤١٠، توضيح المقال ص ٢١٦.

⁽٤) مجمع البحرين ٣: ٢٤، توضيح المقال ص ٢١٦.

⁽٥) منتهى المقال ٧: ٣٦١ برقم: ٤١٥١.

١٢٤.....مرآة المراد

وأمّا الخطّابية، فـقد قـدّمناهم فـي البـزيعية والسـرحـوبية فـي الجـارودية والسليمانية في البترية (١).

السمطية:

ومنهم: السمطية. في التعليقية: هم القائلون بإمامة محمد بن جعفر الملقب بديباجة دون أخيه موسى المسلطة وعبدالله، نسبوا إلى رئيس لهم، يقال له: يحيى بن أبى السمط (٢٠).

العلياوية:

ومنهم: العلياوية. عن الاختيار: إنّهم يقولون: إنّ علياً الله ربّ، وظهر بالعلوية الهاشمية، وأظهر أنّه عبده، وأظهر وليّه من عنده ورسوله بالمحمّدية، ووافق أصحاب أبي الخطّاب في أربعة أشخاص: علي وفاطمة والحسن والحسين الله وإنّ معنى الأشخاص الثلاثة: فاطمة والحسن والحسين الله تلبيس، والحقيقة شخص علي الله ذكر أول هذه الأشخاص في الإمامة، وأنكر واشخص محمّد الله وزعموا أنّ محمّداً عبد علي، وعلياً الله هو ربّ، وأقاموا محمّداً على ما أقامت المخمّسة سلمان، وجعلوا رسولاً لمحمّد الله فوافقوهم في الإباحات والتعطيل والتناسخ.

والعلياوية تسميها المخمّسة عليائية، وزعموا أنّ بشّاراً العشيري لمّا أنكر ربوبية محمّد ﷺ وجعلها في علي ﷺ، وجعل محمّداً ﷺ عبد علي ﷺ، وأنكر رسالة سلمان، مسخ على صورة طير، يقال له: عليا، يكون في البحر، فلذلك

⁽١) توضيح المقال ص ٢١٦.

⁽٢) التعليقة للوحيد البهبهاني ص ٤١٠، توضيح المقال ص ٢١٦.

سمّوهم العليائية .

وفي ترجمة محمّد بن بشير: وزعمت هذه الفرقة والمخمّسة والعلياوية وأصحاب أبي الخطّاب أن كلّ من انتسب إلى أنّه من آل محمّد ﷺ، فهو مبطل في نفسه، مفتر على الله كاذب، وأنّهم الذين قال الله تعالى فيهم إنّهم يهود ونصارى في قوله ﴿وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحبّاؤه قل فلم يعذّبكم بذنوبكم بل أنتم بشر ممّن خلق ﴾ (١).

محمّد في مذهب الخطّابية، وعلي في مذهب العلياوية، فهم ممّن خلق هذان، كاذبون فيما ادّعوا من النسب؛ إذ كان محمّد ﷺ عندهم وعلي ﷺ هو ربّ لا يلد ولا يولد، ولم يستولد، الله جلّ وتعالى عمّا يصفون وممّا يقولون علوّاً كبيراً (٢٠). كذا رأيت في منتهى المقال في مبحث الألقاب.

المخمسة:

ومنهم: المخمّسة. في التعليقة: إنّهم فرقة من الغلاة، يقولون: إنّ الخمسة سلمان وأباذرّ والمقداد وعمّاراً وعمرو بن أمية الضمري هم الموكّلون بمصالح العالم من قبل الربّ.

> قال في منتهى المقال: إنّ الربّ عندهم علي ليُّ اللهِ (^{٣)}. قلت: يلاحظ ما مرّ في العلياوية ^(٤).

⁽١) سورة المائدة: ١٨.

⁽٢) إختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٦ برقم: ٩٠٧، توضيح المقال ص ٢١٧.

⁽٣) منتهى المقال ٧: ٤٣٨ برقم: ٤٤٠٩.

⁽٤) توضيح المقال ص ٢١٩.

١٢٦.....مرآة المراد

المرجئة:

ومنهم: المرجئة. في التعليقة: إنّهم المعتقدون بأنّ مع الإيمان لا تضرّ المعصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، سمّوا بذلك لاعتقادهم أنّ الله تعالى أرجأ تعذيبهم، أي: أخّره عنهم.

وعن أبي قتيبة: هم الذين يقولون: الإيمان قول بلاعمل .

وفي الاختيار (١): المرجىء يقول: من لم يصلّ ولم يصم ولم يغتسل من جنابة وهدم الكعبة ونكح أمّه، فهو علىٰ إيمان جبر ئيل وميكائيل.

وقيل: هم الذين يقولون: كلِّ الأفعال من الله تعالى .

وربما فسر المرجىء بالأشعري، وربما يطلق على أهل السنّة لتأخيرهم علياً الله عن الثلاثة (٢٠) .

المغيرية:

ومنهم: المغيرية، وهم كما في التعليقة: أتباع المغيرة بن سعيد، قالوا: إنّ الله تعالى جسم على صورة رجل من نور، على رأسه تاج من نور، وقلبه منبع الحكمة. وربما يظهر من التراجم كونهم من الغلاة، وبعضهم نسبوهم إليهم (٢٠).

القدرية:

ومنهم: القدرية، وهم كما في التعليقة: منسوبون إلى القدر، قــائلون: إنّ كــلّ أفعالهم مخلوقة لهم، وليس لله فيها قضاء ولا قدر. و في الحديث: لا يدخل الجنّة

⁽١) في التوضيح: الأخبار .

⁽٢) التعليقة للوحيد البهبهاني ص ٤١١، توضيح المقال ص ٢٢٠.

⁽٣) التعليقة للوحيد البهبهاني ص ٤١٠. توضيح المقال ص ٢٢٠.

قدري (١). وهم الذين يقولون لا يكون ما شاء الله، ويكون ما يشاء إبليس. وربما فسّر القدري بالمعتزلي (٢). انتهيٰ .

وروى الكشي في ترجمة عبدالله بن عبّاس حديثاً طويلاً فيه: إنّ القدريّة هم الذين ضاهؤوا النصاري في دينهم، فقالوا: لا قدر... الخبر^(٣).

قلت: حيث إنّ التفسير المزبور مأخوذ من الخبر، ومن حكاية الناقل المعتبر، فاللازم التزام السكوت، وإلاّ فتسمية منكر شيء بما أنكره كما ترى، بل كان المناسب حينئذ تسميتنا بالقدري، لكن كيف مع الذمّ (٤).

الكيسانية :

ومنهم: الكيسانية، وهم القائلون بالإمامة إلى الحسين على ثم محمد ابن الحنفية، وأنّه حيّ غاب في جبل رضوى، وربما يجتمعون في ليالي الجمعة في الجبل، ويشتغلون بالعبادة على ما سمعت، وهم أصحاب المختار بن أبي عبيدة، ويقال: إنّ لقبه كان كيسان، وببالي أنّ منشأه أنّه كان في حجر علي على وهو طفل، فقال له: ياكيّس ياكيّس. كذا في التعليقة (٥).

وذكر الكشي في ترجمة المختار: إنّ الكيسانية هم المختارية، وكان لقبه كيسان. ولقّب بكيسان لصاحب شرطته المكنّى أباعمرة وكان اسمه كيسان. وقيل:

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٥٧ ح ٨٢١.

⁽٢) التعليقة للوحيد البهبهاني ص ٤١١.

⁽٣) إختيار معرفة الرجال ١: ٢٧٧ برقم: ١٠٦.

⁽٤) توضيح المقال ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

⁽٥) التعليقة للوحيد البهبهاني ص ٤١٠.

١٢٨.....مرآة المراد

إنّه سمّي كيسان بكيسان مولىٰ علي بن أبي طالب اللهِ ، وهو الذي حمله على الطلب بدم الحسين اللهُ ، ودلّه على قتلته، وكان صاحب سرّه والغالب علىٰ أمره (١١) .

النصيرية :

ومنهم: النصيرية. في التعليقة: إنّهم من الغلاة من أصحاب محمّد بـن نـصير الفهري لعنه الله، كان يقول: الربّ هو علي بن محمّد العسكري ﷺ، وهو نبي من قبله، وأباح المحارم، وأحلّ نكاح الرجال (٢٠).

قلت: عن الكشي: إنّ فرقة قالوا بنبوّة محمّد بن نصير الفهري النميري^(٣). وعن الغضائري: إليه تنسب النصيرية.

وعن الخلاصة: منه بدء النصيرية، وإليه ينسبون (٤).

ثمّ لا يخفيٰ أنّ المعروف الآن عند الشيعة عوامّهم وأكثر خــواصّـهم لاســيما شعرائهم، إطلاق النصيري علي من قال بربوبية علىﷺ.

وفي بعض الكتب حكاية قستله الله للرئيسهم، أو جمع منهم، شم إحساؤهم لير تدعوا عن ذلك، فما نفعهم حتى فعل بهم ذلك مراراً، بل أحرقهم، ثم أحساهم فأصرّوا وزادوا في العقيدة المزبورة، قائلين: إنّا اعتقدنا بربوبيتك قبل أن نرى منك إحياء، فكيف وقد رأيناه. إلاّ أنّ الكتاب العزبور لم يثبت اعتباره، وإن كان مسنداً إلى ثاني المجلسيين، وهو كتاب تذكرة الأثمة، فلاحظ.

⁽١) إختيار معرفة الرجال ١: ٣٤٢ برقم: ٢٠٤.

⁽٢) التعليقة للوحيد البهبهاني ص ٤١٠.

⁽٣) إختيار معرفة الرجال ٢: ٨٠٥ برقم: ١٠٠٠.

⁽٤) خلاصة الأقوال ص ٢٥٧ برقم: ٦١.

الألفاظ المتداولة في مقام الذمّ

وقد اعترف بمعروفية الإطلاق الثاني في منتهى المقال (١١). الفطحية:

ومنهم: الفطحية. في منتهى المقال: إنّهم يعتقدون إمامة الأثمّة الاثني عشر الملكم مع عبدالله الأفطح، ويدخلونه بين الصادق والكاظم الله قال: وعن الشهيد في ذلك (٢) بين الكاظم والرضائي (٣). فتأمّل (٤). انتهى .

وعن الاختيار: إنّهم القائلون بإمامة عبدالله بن جعفر بن محمّد، وسمّوا بذلك لأنّه قيل: إنّه كان أفطح الرأس، وقال بعضهم: إنّه كان أفطح الرجلين، وقال بعضهم: إنّهم نسبوا إلى رئيس لهم يقال له: عبدالله بن فطيح من أهل الكوفة .

والذين قالوا بإمامته عامّة مشايخ العصابة وفقهاؤنا قالوا بهذه المقالة، فدخلت عليهم الشبهة؛ لما روي عنهم هي أنهم قالوا: الإمامة في الأكبر من ولد الإمام إذا مضى إمام، ثمّ منهم من رجع عن القول بإمامته لمّا امتحنه بمسائل من الحلال والحرام لم يكن عنده جواب، ولما ظهر منه من الاشياء التي لا ينبغي أن يظهر من الإمام.

ثم إنّ عبدالله مات بعد أبيه بسبعين يوماً، فرجعوا الباقون إلاّ شذاذاً منهم عن القول بإمامته إلى القول بإمامة أبي الحسن موسى الله ورجعوا إلى الخبر الذي روي أنّ الإمامة لا يكون بعد الحسن والحسين الله في الأخوين، وبقي شذاذ منهم

⁽١) منتهى المقال ٧: ٤٥٠ برقم: ٤٤٤٦، توضيح المقال ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

⁽٢) كذا في الأصل، والصحيح: المسالك.

⁽٣) مسالك الأفهام ٧: ٦٠.

⁽٤) منتهى المقال ٧: ٤٢٣.

١٣٠....٠٠٠ مرآة المراد

على القول بإمامته، وبعد أن مات قالوا بإمامة أبي الحسن موسى الله (١٠). انتهى . ومقتضى ماسمعت صدراً وذيلاً ماسمعته من المنتهى، لا ما ذكره الشهيد (٢٠). الناو وسية :

ومنهم: الناووسية، وهم القائلون بالإمامة إلى الصادق الله الواقفون عليه، وقالوا: إنّه حيّ لن يموت حتّى يظهر ويظهر أمره، وهو القائم المهدى الله على الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه ا

وفي الملل والنحل: زعموا أنّ علياً ﷺ مات، وستشقّ الأرض عنه قبل يوم القيامة، فيملاً الأرض عدلاً. قيل: نسبوا إلى رجل يقال له: ناووس. وقيل: إلى قرية تسمّىٰ بذلك (٣). كذا في التعليقة (٤).

وذكر الكشي في ترجمة عنبسة: إنّما سمّيت الناووسية برئيس لهم، يـقال له: فلان بن فلان الناووس^(٥).

وقلت: وهذا ربما يؤيّد ما حكى عن قائل^(٦).

الواقفية:

ومنهم: الواقفية. فعن الاختيار: إنّه حدّثه محمّد بن الحسن البرائي، قال: حدّثني أبوعلي الفارسي، قال: حدّثني أبوالقاسم الحسين بن محمّد بن عمر بن

⁽١) إختيار معرفة الرجال ٢: ٥٢٤ ـ ٥٢٥ برقم: ٤٧٢.

⁽٢) توضيح المقال ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

⁽٣) الملل والنحل ١: ١٤٨.

⁽٤) التعليقة للوحيد البهبهاني ص ٤١٠.

⁽٥) إختيار معرفة الرجال ٢: ٦٥٩ برقم: ٦٧٦.

⁽٦) توضيح المقال ص ٢٢٢.

يزيد، عن عمّه، قال: كان بدء الواقفة أنّه كان اجتمع شلاثون ألف دينار عند الأشاعثة، زكاة أموالهم وماكان يجب عليهم فيها، فحملوها إلى وكيلين لموسى على الكوفة، أحدهما حيان السراج، و آخر كان معه، وكان موسى على الحبس، فاتّخذا بذلك دوراً، وعقدا العقود، واشتريا الغلات.

فلمّا مات موسى ﷺ، وانتهى الخبر إليهما، أنكرا موته، وأذاعا في الشيعة أنّه لا يموت؛ لأنّه هو القائم، فاعتمدت إليهما طائفة من الشيعة، وانتشر قولهما في الناس، حتّى كان عند موتهما أوصيا بدفع المال إلى ورثة موسى ﷺ، واستبان للشيعة أنّما قالا ذلك حرصاً على المال (١).

وفي الفوائد: ربما يطلق الواقفي على من وقف على غير الكاظم الله من وقف الله على غير الكاظم الله من وقف الأثمة الله أن يحيى بن القاسم، لكن الإطلاق ينصرف إلى من وقف على الكاظم الله ولا ينصرف إلى غيرهم إلا بالقرينة، ولعل من جملتها عدم دركه للكاظم الله وموته قبله أو في زمانه الله .

ثمّ حكىٰ عن جدّه ﴿ أنّهم صنفان: صنف منهم وقفوا عليه في زمانه؛ لشبهة حصلت لهم ممّا ورد عنه وعن أبيه أنه صاحب الأمر، ولم يفهموا أنّ كلّ واحد منهم ﴿ صاحب الأمر، يعني: أمر الإمامة، ومنهم: سماعة بن مهران، لما نقل أنّه مات في زمانه ﴿ قال: وغير معلوم كفر هذا الشخص؛ لأنّه عرف إمام زمانه، ولم يجب عليه معرفة الإمام الذي بعده. نعم لوسمع أنّ الإمام بعده فلان ولم يعتقد صار كافراً.

ثمّ أيّد كلام جدّه بأنّ الشيعة في فرط حبّهم دولة الأثمّة ﷺ، وشـدّة تـمنّيهم

⁽١) إختيار معرفة الرجال ٢: ٧٦٠ برقم: ٨٧١.

١٣٢....٠٠٠٠ مرآة المراد

إيّاها، ونحو ذلك ممّا ذكره، كانوا دائماً مشتاقين إلى دولة قــائم آل مــحمّد اللِّيّة، وهم اللَّهُ يسلّون خاطرهم، حتّى قيل: إنّ الشيعة تربى بالأماني (١١).

قلت: فقد ظهر من ذلك أن منشأ الوقف ليس خصوص ما مرّ عن الاختيار، كما أنه ظهر منه أنّه لا يبادر إلى قدح الرجل بمجرّد إسناد الوقف إليه خصوصاً، فقد ذكر في الفوائد أيضاً أنّ جمعاً منهم رووا أنّ الاثمّة اثناعشر (٢).

أقول: ومن الأخبار في حدوث الوقف بعد الصادق على ما رواه بعض مشايخنا عن الكشي في رجاله، عن علي بن جعفر، قال: جاء رجل إلى أخي على فقال له: جعلت فداك من صاحب هذا الأمر؟ فقال: أما انّهم يفتنون بعد موتي، فيقولون: هو القائم، وما القائم إلاّ بعد سنين (٣).

وما رواه أيضاً عن ابن يعقوب، قال: كنت عندالصادق الله إذ دخل موسى الله فجلس، فقال أبو عبدالله الله على الله عنه أنّ الله عزّوجل يضل به قوماً من شيعتنا، فاعلم أنّهم لا خلاق لهم في الآخرة، ولا يكلّمهم الله يوم القيامة، ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم.

قلت: جعلت فداك قد أرغبت قلبي عن هؤلاء، قال: يضلّ به قوماً من شيعتنا بعد موته جزعاً عليه، فيقولون: لم يمت، وينكرون الأثمّة من بعده، ويدعون الشيعة إلى ضلالتهم، وفي ذلك إبطال حقوقنا، وهدم دين الله، يابن أبي يعفور فالله ورسوله

⁽١) الفوائد للوحيد البهبهاني ص ٤٠ ـ ٤١.

⁽٢) الفوائد للوحيد البهبهاني ص ٤٢.

⁽٣) إختيار معرفة الرجال ٢: ٧٦٠ برقم: ٨٧٠.

منهم بريء ونحن براء^(١).

وما رواه أيضاً عن علي بن محمّد، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسين، عن محمّد بن جمهور، عن أحمد بن محمّد، قال: أحد القوم عثمان بسن عيسى، وكان يكون بمصر، وكان عنده مال كثير وستّ جوار، فبعث إليه أبوالحسن الله فيهنّ وفي المال، وكتب إليه: إنّ أبي قد مات، وقد اقتسمنا ميراثه، وقد صحّت الأخبار بموته، واحتج عليه، قال: فكتب إليه: إن لم يكن أبوك مات فليس من ذلك شيء، وإن كان قد مات على ما تحكي، فلم يأمرني بدفع شيء إليك، وقد اعتقت الجواري (٢).

وما رواه أيضاً والصدوق في العيون وشيخ الطائفة في كتاب الغيبة: عن يونس ابن عبدالرحمٰن، قال: مات أبوالحسن الله وليس من قوّامه أحد إلا وعنده المال الكثير، فكان ذلك سبب وقفهم وجحودهم لموته، وكان عند زياد القندي (٣) سبعون ألف دينار، وعند على بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار،

قال: فلمّا رأيت ذلك، وتبيّن لي الحقّ، وعرفت من أمر أبي الحسن الرضا إلى ما عرفت، تكلّمت ودعوت الناس إليه، فبعثا وقالا لي: ما يدعوك إلى هذا؟ إن كنت تريد المال، فنحن نعينك، وضمنًا لك عشرة ألف دينار، وقالا لي: كفّ، فأسيت وقلت لهما: إنّا روينا عن الصادقين الله أنهم قالوا: إذا ظهرت البدع، فعلى العالم أن يظهر علمه، وإن لم يفعل يسلب نور الإيمان. وما كنت لأدع الجهاد في الله

⁽١) إختيار معرفة الرجال ٢: ٧٦٢ برقم: ٨٨١.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٦٠ برقم: ١١٢٠ .

⁽٣) هو زياد بن مروان القندي الأنباري أبوالفضل «منه» .

١٣٤.....مرآة المراد

عزّوجلّ علىٰ كلّ حال، فناصباني وأظهرا لي العداوة (١٦).

قال بعض مشايخنا في مختلف الأقوال: إنّ المعنى الاصطلاحي للواقفة هو مختصّ عن وقف على مولانا الكاظم على فهو كسائر الألفاظ المنقولة التي إذا صدرت من الناقل أو المخاطب يعرفه يكون ظاهراً في المعنى المصطلح عليه، واستعماله في غيره بمعونة القرائن لا ينافي ظهوره فيه عند التجرّد عنها، مضافاً إلى ما ذكرنا أنّ المنكرين لإمامة موسى على لا يطلق عليهم الواقفي، بل كما يظهر من بعض الأجلة أنّ هؤلاء الجماعة ناووسية.

ونقل قبل ذلك عن الكشي أنّه قال: إنّ يحيى بن القاسم الحدَّاء أزدي واقفي، كما يظهر ذلك من رواية علي بن محمّد أبي القاسم، حيث قال ﷺ: إنّ عمّك كان ملتوياً عن الرضاﷺ، إلى أن قال الكشى: واسم عمّه القاسم الحدَّاء (٢٠).

ويحيى بن أبي القاسم مات بعد الصادق الله بسنتين، وذلك ينافي الوقف؛ لأنَّ الوقف إنّما تجدّد بعده.

وذكر الأخبار التي ذكرناها شاهدة على مدّعاه، وبالجملة الحكم بالقدح بمجرّد نسبة الراوي إلى الواقفية، وكذا الناووسية، وكذا الفطحية، في محلّ الإشكال .

ومن أجل ذلك استشكل بعضهم في الحكم بقدح يحيى بـن القـاسم، مـع أنّ بعضهم نسبه إلى الواقفية .

قال البهبهاني الله الفوائد: إنَّ الشيعة لفرط حبَّهم وترجَّسهم لدولة قــائم آل البهبهاني الله الله الم

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٨٦ برقم: ٩٤٦، عيون أخبار الرضـــا ١: ١١٢ ح ٢. كتاب الغيبة للشيخ الطوسي ص ٦٤ ح ٦٦.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٣ برقم: ٩٠٣.

محمد الله كثيراً ما كانوا يسألون عنه، أي: عن الائمة عن ظهور القائم الله فربما كانوا يقولون: فلان أي الإمام الآتي، وما كانوا يقهرون مرادهم من القائم مصلحة لهم، وتسلية لخواطرهم، حتى قالوا الله النسيعة تربّى بالأماني، وربما كانوا يشيرون الله الى مرادهم، وهم لفرط ميلهم وزيادة حرصهم لا يتفطّنون، ولعلّ عنبسه وأشباهه كانواكذلك .

وسنذكر في سماعة ويحيى بن القاسم وغيرهما أنّهم رووا أنّ الأَثمّة اثناعشر. ويمكن أن يكون نسبة الوقف لأمثالهم لادّعاء الواقفة كونهم منهم؛ لكثر تهم مسن الرواية عنهم، أو لروايتهم عنهم ما يوهم الوقف .

وممّا ذكر ظهر حال الناووسية أيضاً. ولعلّ الفطحية أيضاً كذلك. انتهىٰ كــــلامه أعـلـى الله مقامه .

وهو جيّد غاية الجودة، وقد عرفت كلام جدّه أيضاً آنفاً، فالإنصاف أنّ الحكم بالقدح مشكل مع ذلك الاحتمال القوي في حقّهم، لاسيما في يحيى بن القاسم الأزدي، وقد عرفت كلام الكشي في حقّه، فالفقيه لابدّ له أن لا يطلق عنانه بحيث إذا رأى عن أحد نسبة الراوي إلى الوقف والناووسي أو غير هما حكم بالقدح، بل له أن يفتّش ويتصفّح غاية التصفّح، ويستعمل القرائن والامارات التي ذكره في الفوائد بما نقلناه من عبارته، فإن ظنّ بعد ذلك، فالقدح غير مضرّ، كما لا يخفىٰ.

المفوضة:

ومنهم: المفوّضة. في التعليقة: هم القائلون بأنّ الله تـعالىٰ خــلق مـحمّداً ﷺ،

١٣٦.....٠٠٠٠ مرآة المراد

وفوّض إليه أمر العالم، فهو الخلاّق للدنيا وما فيها. وقيل: فوّض ذلك إلى علي الله الله على الله وربما يقولون بالتفويض إلى سائر الأثمّة الله الله على التراجم كونهم من الغلاة، وبعضهم نسبوهم إليهم (١)، كذا في توضيح المقال (٢).

وقد ذكر البهبهاني الله في الفوائد له معان سبعة :

أحدها: ماسمعت .

والثاني: تفويض الخلق والرزق إليهم، قال: ولعلَّه راجع إلى الأوّل، وورد فساده عن الصادق والرضا عليها .

والثالث: تفويض تقسيم الأرزاق، ولعلَّه ممَّا يطلق عليه .

والرابع: تفويض الأحكام والأفعال، بأن يثبت ما رآه حسناً، ويردّ ما رآه قبيحاً، فيجيز الله تعالى إثباته وردّه، مثل إطعام الجدّ السدس، وإضافة الركعتين في الرباعيات، والواحدة في المغرب، والنوافل أربعاً وثلاثين، وتحريم كلّ مسكر عند تحريم الخمر، إلى غير ذلك.

قال: وهذا محلّ إشكال عندهم؛ لمنافاته ظاهر ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحي ﴾ (٣) وغير ذلك، لكن الكليني الله عنه والأخبار الكثيرة واردة فيه. ووجّه بأنّها ثبتت من الوحي، إلاّ أنّ الوحي تابع ومجيز، فتأمّل.

والخامس: تفويض الإرادة. بأن يريد شيئاً لحسنه. ولا يسريد شسيئاً لقبحه. كإرادته تفيير القبلة. فأوحى الله تعالى إليه بما أراد .

⁽١) التعليقة للوحيد البهبهاني ص ٤١٠.

⁽٢) توضيح المقال ص ٢٢٠.

⁽٣) سورة النجم: ٣.

الألفاظ المتداولة في مقام الذمّ١٣٧

والسادس: تفويض القول بما هو أصلح له وللخلق وإن كان الحكم الأصلي خلافه، كما في صورة التقية .

والسابع: تفويض أمر الخلق، بمعنى أنّه أوجب عليهم طاعته في كلّ ما يأمر وينهى، سواء علموا وجه الصحّة أم لا، ولو كان بحسب ظاهر نظرهم عدم الصحّة، بل الواجب عليهم القبول على وجه التسليم.

قال: وبعد الإحاطة بما ذكرنا هنا وما ذكر سابقاً عليه، يظهر أنّ القدح بمجرّد رميهم إلى التفويض أيضاً لا يخلو عن إشكال (١١).

قال في توضيح المقال بعد ذكر تلك العبارة: قلت: نعم، ولكن الذي يظهر في إطلاق المفوّضة أنّ المراد منها من قال بأحد الوجهين الأوّلين، خصوصاً والغالب أنهم يذكرون ذلك في مقام الذمّ، واختصاص الرجل باعتقاد مخصوص، ولا اختصاص للإعتقاد بأكثر المعاني المزبورة ببعض طوائف الشيعة (٢).

وهذا جيد، فالإطلاق يوجب القدح، إلا أن ينفيه بالقرائن الخارجية، وليس ذلك مثل نسبة الوقف والفطحية، كما لا يخفى، ولكن أكثر إطلاقات التفويض إنّما هو مقابل الجبر، وهو مذهب المعتزلة، وهم يستقلّون العباد في أفعالهم، وحكموا بنفى مدخلية إرادة الله ومشيئته فيها أصلاً.

قال في توضيح المقال: ثمّ الظاهر من جملة إطلاقات التفويض والمفوّضة تفويض أفعال العباد إليهم، بحيث لا يكون لله تعالى مدخل فيه، في مقابل الجبر الذي عليه الأشاعرة، كما أنّ المعتزلة على الأوّل، وأصحابنا على أمر ثالث، وهو

⁽١) الفوائد للوحيد البهبهاني ص ٤٠.

⁽٢) توضيح المقال ص ٢٢٠ ـ ٢٢٢.

١٣٨.....مرآة المراد

ما بين الأمرين؛ لما وصل إليهم عن الأثمة الله بطريق الاستفاضة والتواتر أنّه لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين، فإن كان بعض الأصحاب من الرواة وغيرهم على طريقة المعتزلة في هذه المسألة الكلامية، فهو حينئذ من المفوّضة، ويكون مذموماً موجباً للقدر (١).

الفصل الثالث

في ذكر ألفاظ مستعملة عند أهل الرجال لا تفيد مدحاً و لا قدحاً ولو أفادت أحدهما فممّا لا يعتنى به: إمّا لضعف الإفادة، أو المفاد (٢).

قولهم مولىٰ فلان :

فمنها: لفظ «المولى» فكثيراً ما يقولون: إنّه مولى فلان. ومرّة: إنّه مـولى بـنـي فلان، وأخرى: مولى آل فلان. وقد يقطعونه عن الإضافة، فيقولون: مولى. وربما يقولون: إنّه مولى فلان، ثمّ مولى فلان .

فمن الأوّل: إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيئ أبولسحاق مولى أسلم بن قـصي، وأحمد بن الحسن بن علي بن محمّد بن فضّال، وعمر بن أيمن مولى عكرمة بن ربعي.

ومن الثاني: أحمد بن الحسن بن لسماعيل بن شعيب بن ميثم التمّار أبو عبدالله مولى بني أسد، وإبراهيم بن عبدالحميد الأسدي مولاهم، وإسراهيم بسن عربي الأسدى مولاهم.

⁽١) توضيح المقال ص ٢٢٢.

⁽٢) وفي الإشارة إلى العدّات للكتب الثلاثة، وذكر بـعض مـن الاشــتراك الخـطّي والكتبي «منه».

ألفاظ لا تفيد مدحاً ولا قدحاًالعام الماط لا تفيد مدحاً ولا قدحاً

ومن الثالث: إبراهيم بن سليمان بن أبي واحة المزني مولى آل طلحة بسن عبيدالله، وإبراهيم بن محمّد مولى قريش .

ومن الرابع: أحمد بن رياح بن أبينصر السكوني مولى، وأيوب بن الحرّ الجعفي مولى، وإبراهيم بن أبيمحمود الخراساني مولى، وأحمد بن أبيبشر السرّاج كوفي مولى.

ومن الخامس: ثعلبة بن ميمون مولى بني أسد ثمّ مولى سلامة، وصفوان بـن مهران بن المغيرة الأسدي مولاهم ثمّ مولى بني كاهل، والحسن بن موسى بن سالم مولى بني أسد ثمّ بني والبة. إلى غير ذلك من المواضع المذكورة في محلّه (١).

وبالجملة له في اللغة معان كثيرة .

كما عن القاموس: المولى المالك، والعبد، والمعتق، والصاحب، والقريب، كابن العمّ ونحوه، والجار، والحليف، والابن، والعمّ، والنزيل، والشريك، وابن الأخت، والرلي، والراب، والناصر، والمنعم، والمنعم عليه، والمحبّ، والتابع، والصهر (٢).

وأمّا في اصطلاح أهل الرجال، فعن الشهيد الثاني _كما عن الفوائد _: إنّه يطلق على غير العربي الخالص، وعلى المعتق، وعلى الحليف، والأكثر في هذا الباب إرادة المعنى الأوّل (٣).

وعن الفوائد: إنّ الظاهر أنّه كذلك، إلاّ أنّه يمكن أن يكون المراد منه الننزيل أيضاً، كما قاله جدّي في مولى الجعفي، فعلى هذا لا يحمل على معنى إلاّ بالقرينة،

⁽١) راجع: توضيح المقال ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

⁽٢) القاموس المحيط ٤: ٢٠١.

⁽٣) الرعاية ص ٣٩٢.

١٤.....مرآة العراد

ومع انتفائها فالراجح لعلّه الأوّل لما ذكر ^(١).

وفي عوائد الفاضل النراقي نقلاً عن الشهيد الثاني في شرح الدراية: إنّ من جملة معانيه الملازم للشخص، فإنّه يقال لمن يلازم غيره: إنّه مولاه بالملازمة، كما قيل في مقسم مولى ابن عبّاس للزومه إيّاه. ومنها: المولى بالإسلام، فمن أسلم على يد آخر كان مولاه يعنى بالاسلام (٢).

فصار المحصّل أنّه يحتمل في اصطلاحهم معان ستّة: الحليف، والمعتق، والنزيل، وغير العربي الخالص، والملازم، والمولىٰ بالاسلام. والأخيرين قليل كثيراً في استعمالهم، مع احتمال أن يكون المراد من أوّلهما في بعض العبائر هو التعبير به عن الحليف.

فإن أضيف إلى شخص واحد، فيحتمل كونه بمعنى الحليف والمعتق والمعتق، وكذا الملازم. وإن أضيف إلى القبيلة، كما ذكرنا أوّلاً من الإضافة إلى الآل وبني فلان، فالمراد هو النزيل. وإن ذكر بدون الإضافة، فالمراد هو غير العربي الخالص (٢).

وكيف كان فلا يفيد ذلك اللفظ مدحاً ولا قدحاً بأيّ معنىً كان. نعم لو أضيف إلى أحد من المعصومين أفاد المدح في الجملة، على ما صرّح صاحب توضيح المقال (٤)، كما أنّه لو أضيف إلى أعدائهم يفيد ذمّاً في الجملة على بعض من معانيه،

⁽١) الفوائد للوحيد البهبهاني ص ٤٤.

⁽٢) عوائد الأيّام للمحقّق النراقي ص ٨٠٧ ـ ٨٠٨.

 ⁽٣) وقد صرّح بذلك بعض مشايخنا في كتابه المسمّىٰ بمختلف الأقوال «منه» .

⁽٤) توضيح المقال ص ٢٢٨.

الفاظ لا تفيد مدحاً ولا قدحاً

إلاَّ أنَّهما ممّا لا يعتنيٰ به، ولا يوجب مجرّد ذلك عدّ الخبر من الحسن، كما قدسبق. وإن كان يفيد في مقام التراجيح، وقدسبق منّا مثله، فليتبصّر .

قولهم غلام:

ومنها: الغلام، فكثيراً ما يقع استعماله في الرجال، فيقال: إنّ فلاناً من غـلمان فلان، وهو في اللغة بمعنى الذكر أوّل ما يبلغ، كما نصّ عليه البعض.

وأمّا في اصطلاح أهل الرجال، فهو بمعنى التلميذ، ذكره في توضيح المقال^(١) واستظهره، ونقله عن مجمع البيان^(٢) أيضاً .

وفي منتهى المقال لأبي علي الله على ترجمة بكر بن محمّد بن حبيب: يجيى على الفلام بمعنى المتأدّب، أي: التلميذ، في عبائر القوم أكثر كثير أ^(٣). ثمّ أمر بملاحظة جملة من التراجم.

وأمّا الغلام بمعنى العبدكما توهمه بعضهم، فهو من خلط اللغتين العربية والعجمية، وإلاّ فقد صرّح صاحب توضيح المقال: بأنّي لم أقف فيما عندي من كتب اللغة على هذا المعنى له حتّى في مثل القاموس (٤٠).

فصار المحصّل أنّه في اصطلاح أهل الرجال بمعنى التلميذ، فعلى هذا لا يفيد مدحاً، إلاّ أن يكون الشيخ المضاف إليه من المعتمدين الموتّقين، فيفيد مدحاً في الجملة، إلاّ أنّه ممّا لا يعتنى به في غير مقام التراجيح.

⁽١) توضيح المقال ص ٢٢٩.

⁽٢) مجمع البيان ٣: ٥٠٤.

⁽٣) منتهى المقال ٢: ١٧٢ برقم: ٤٨٢.

⁽٤) توضيح المقال ص ٢٢٩.

١٤٢.....مرآة العراد

قولهم قريب الأمر:

ومنها: قولهم «قريب الأمر» والمراد منه: إمّا أنّه قريب العهد بالتشيّع، أو يقرب أمر قبول روايته، أو قريب المذهب إلينا، صرّح بالثلاثة في توضيح المقال (١) وبالأوّلين بعض مشايخنا، وكيف كان فلا يفيد مدحاً يوجب عدّ الخبر من الحسان، وإفادة مطلق المدح ممّا لا يسمن ولا يغني من جوع.

قال في توضيح المقال: إنّه لا يفيد مدحاً معتبراً، وإن أخذه أهل الدراية مدحاً. فعلّهم أرادو امطلقة (^{۲)} . انتهيٰ .

قولهم مضطلع الرواية :

ومنها: قولهم «مضطلع الرواية» والمراد أنّه قوي، أو عال عليها، ذكره في الفوائد من أسباب المدح والقرّة، وهو مشكل. نعم هو أقوى في إفادة المدح من غيره ممّا ذكر، فيفيد في مقام التراجيح، ولعلّ مراده الله أيضاً هو ذلك، فعلى هذا لا يوجب ذلك عدّ الخبر من الحسان بمجرّد ذلك، وصرّح بما اختارنا في توضيح المقال (٣).

قولهم فلان اسند عنه:

ومنها: قولهم «فلان اسند عنه» قال في منتهى المقال: لم أعثر على هذه الكلمة إلاّ في كلام الشيخ، وما ربما يوجد في الخلاصة، فإنّما أخذه من رجال الشيخ، والشيخ، إنّما ذكرها في رجاله دون فهرسته، وفي أصحاب الصادق، الله دون

⁽١) توضيح المقال ص ٢٣٨.

⁽٢) توضيح المقال ص ٢٣٨.

⁽٣) توضيح المقال ص ٢٢٨.

غيره، إلا أصحاب الباقر الله ندرة غاية الندرة (١).

واختلفت الأفهام في قراءتها :

فمنهم: من قرأها بصيغة المجهول، ونسبه إلى الأكثر، وعلىٰ هذا فقيل: إنّ معناه حينئذ سمع منه الحديث .

قال في الفوائد: ولعلّ المراد على سبيل الاستناد والاعتماد، وإلاّ فكثير مستن سمع عنه ليس ممّن أسند عنه. وقيل: إنّ معناه حينئذ روى عنه الشيوخ واعتمدوا عليه، ونقله في الفوائد عن جدّه أوّل المجلسيين (٢).

قال في منتهى المقال بعد ذكر المعنى الأوّل ما يشعر بردّه: وهو قـوله: وفـي ترجمة محمّد بن عبدالملك الأنصاري: أسند عنه، ضعيف، فتأمّل (٣).

ومن هذا يظهر أنّ هذا ليس معنىٰ تلك اللفظة؛ لتخلّفه في الموضع الذي أشار إليه﴿، وعلىٰ كلا المعنيين يفيد المدح المعتبر .

أمّا الأوّل، فظاهر .

وأمّا الثاني، فلما عن السيّد الداماد في الراوشح: إنّه قد صار من الأُصول الممهدة عندهم أنّ رواية الشيخ الثبت الثقة عـمّن لا يعلم حاله إمارة صحّة الحديث، وآية ثقة الرجل، نقله عنه بعض مشايخنا.

وبالجملة إن ثبت كون معناهما هو المذكورين، فلا إشكال في إفادتهما المدح المعتمد، بحيث يوجب عدّ الخبر من الحسان بواسطته، ولكن إثباته دونه خرط

⁽١) منتهى المقال ١: ٧٢.

⁽٢) الفوائد للوحيد البهبهاني ص ٣١.

⁽٣) منتهى المقال ١: ٧٣.

القتاد .

ومنهم: من قرأه بصيغة المعلوم، كالمحقّق الشيخ محمّد، والفاضل عبدالله التستري، والمحقّق الداماد، ذكرهم في منتهى المقال.

قال في منتهى المقال: وينافيه قول الشيخ في جابر بن يزيد: اسند عنه، روى عنهما (٢). وقوله في محمّد بن إسحاق بن يسار: اسند عنه، يكنّى أبابكر، صاحب المغاري، من سبي عين التمر، وهو أوّل سبي دخل المدينة، وقيل: كنيته أبو عبدالله، روى عنهما (٣).

وعن المحقّق الداماد أنّه قال في الرواشح ما ملخصه: إنّ الصحابي على مصطلح الشيخ في رجاله على معان، منها: أصحاب الرواية عن الإمام بالسماع منه. ومنها: بإسناد عنه، بمعنى أنّه روى الخبر عن أصحابه الموثوق بهم، وأخذ عن أصولهم المعتمد عليها.

فمعنىٰ اسند عنه: أنّه لم يسمع منه، بل سمع من أصحابه الموثّقين، وأخذ عنهم وعن أُصولهم المعتمد عليها .

وبالجملة قد أورد الشيخ في أصحاب الصادق الله جماعة جمّة إنّما روايـتهم

⁽١) منتهى المقال ١: ٧٥.

⁽٢) رجال الشيخ الطوسي ص ٣٠٠ برقم: ٣١٧.

⁽٣) منتهى المقال ١: ٧٤.

عنه بالسماع من أصحابه الموثوق بهم والأخذ من أصولهم المعمول عليها، ذكر كلاً منهم، وقال: اسند عنه (١).

وعلىٰ هذا أيضاً يفيد المدح المعتمد .

وقال في منتهى المقال بعد ذكر هذا الكلام: وردّ بأنّ جماعة ممّن قبلت فيه روواعنه مشافهة (٢٠).

وأمّا ما نقله عن بعض سادة عصره وولد أستاده، فمعناه على ما قالوا هو أنّ المراد من تلك اللفظة أنّ الراوي أسند عنه، أي: عن الإمام، ولم يسند عن غيره من الرواة، نقل عن بعض سادة عصره أنّه قال: كما تتبّعت ولم أجد رواية أحد من هؤلاء عن غيره الله الأأحمد بن عائذ، فإنّه صحب أبا خديجة وأخذ عنه، كما نصّ عليه النجاشي (٣)، والأمر فيه سهل، فكأنّه مستثنى لظهوره.

قال في منتهى المقال: وفيه أيضاً تأمّل، فإنّ غير واحد ممّن قيل فيه ذلك سوى أحمد بن عائذ رووا عن غيره ﷺ أيضاً، منهم محمّد بسن مسلم، والحارث بسن المغيرة، وبسّام بن عبدالله الصيرفي .

قال: وربما يقال: إنّ الكلمة أسند بالمعلوم، والضمير للراوي، إلاّ أنّ فاعل أسند ابن عقدة؛ لأنّ الشيخ الله أنّ ابن عقدة ذكر أصحاب الصادق الله ابن عقدة ذكر أصحاب الصادق الله وبلغ في ذلك الغاية، قال الله وإنّي ذاكر ما ذكره، وأورد من بعد ذلك ما لم يذكره. فيكون المراد أخبر عنه ابن عقدة، وليس بذلك البعيد .

⁽١) الرواشح السماوية ص ٦٣ _ ٦٥ الراشحة الرابعة عشر.

⁽٢) منتهى المقال ١: ٧٥.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٦٨ برقم: ٢٤٦.

وربما يظهر منه وجه عدم وجوده إلا في كلام الشيخ، وسبب ذكر الشيخ ذلك في رجاله دون الفهرست، وفي أصحاب الصادق على الله دون غيره، بل و ثمرة قوله الله ذكر ما ذكره ابن عقدة، ثمّ أورد ما لم يذكره، فتأمل جدّاً (١).

ومن جميع ما ذكرنا ظهر أنّ بناءً على القراءة بصيغة المجهول، فله معنيين: سمع عنه الحديث على سبيل الاعتماد، وروى عنه الشيوخ.

وعلى القراءة بصيغة المعلوم، فله احتمالات أربعة: الأوّل: ما اختاره الشيخ محمّد، وعبدالله التستري. والثاني: ما اختاره المحقّق الداماد، والشالث: ما اختاره بعض السادة. والرابع: ما نفي عنه البعد في منتهى المقال.

وترجيح أحدها يحتاج إلى مرجّح، ولا مرجّح عندي لأحد الاحتمالات، مع تنافي بعضها مع بعض، كما في مختار المحقّق الداماد وبعض السادة، فإنّهما في الطرف المقابل، فلا يفيد مدحاً ولا قدحاً؛ لتساوي الاحتمالات جميعاً، ولا مرجّح، فيجب التوقّف، فيكون ذلك اللفظ عندي بمنزلة المجمل، فلا يمكن الاعتماد عليه لاجمال المفاد.

نعم لو كانت الاحتمالات منحصرة في غير مختار منتهى المقال، يمكن القول بإفادته المدح المعتبر على جميع التقادير، إلا أنّ الاحتمال المذكور فيه يدفع الاستناد إليه؛ لعدم إفادته شيئاً بناءً عليه، كما لا يخفى، فتأمّل في المقام.

قولهم كثير الرواية:

ومنها: قولهم «كثير الرواية» قال في الفوائد: وهو موجبللعمل بروايته مع عدم الطعن عند الشهيد، ونشير إليه في الحكم بن مسكين، وفي علي بن الحسين

⁽١) منتهى المقال ١: ٧٦.

السعدابادي، عن جدّي أنّ الظاهر أنّه لكثرة الرواية عدّ جماعة روايته من الحسان، وقريب من ذلك في الحسن بن زياد الصيقلي، وعن خالي في إبراهيم بن هاشم: إنّه من شواهد الوثاقة. وعن العلاّمة فيه: إنّه من أسباب قبول الرواية، ويظهر من كثير من التراجم كونه من أسباب المدح والقوّة، وأولى منه كونه كثير السماع، كما يظهر من التراجم ويذكر في أحمد بن عبدالواحد (١٠). انتهى .

وعندي فيه توقّف. أمّا الوثاقة، فلا يفيدها قطعاً بلاشبهة .

وأمّا المدح المعتبر بحيث يعدّ الخبر بواسطته من الحسان، فمشكل؛ إذكثرة الرواية إنكانت من غير الإمام بحيث لم يسمع منه الله ولم يلقه، فلا يفيد ذلك؛ لعدم دلالة ذلك على المدح الكذائي أصلاً. وإن كانت من الإمام الله فهو داخل في كثير السماع، وحينئذ يفيد المدح المعتبر، كما أسلفنا ذلك في الفصل الأوّل.

ومن هنا ظهر فساد ما ذكره الفاضل الخراساني بأنّ المدح المستفاد من قولهم «فلان كثير الرواية» أبلغ وأقوى من قولهم «كثير السماع» وقدّمنا ذلك في الفصل الأوّل، فراجعه و تأمّل فيه .

والمستند في إفادة قولهم «كثير الرواية» المدح الصحيح المروي في رجال الكشي: عن حمدويه بن نصير، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن سنان، عن حذيفة بن منصور، عن أبي عبدالله الله الله الدال الرجال منا على قدر رواياتهم عنا (٢).

ولكن الظاهر من هذا الحديث أنَّ كلمة «منّا» في موضع الحال، والمعنى:

⁽١) منتهى المقال ١: ٨٦_٨٧ عن التعليقة ص ٣٧_٣٨.

⁽٢) إختيار معرفة الرجال ١: ٣ ـ ٥ برقم: ١.

اعرفوا منازل الرجال حال كونهم من موالينا وشيعتنا، ويظهر من ذلك أنَّ كـثرة الرواية إنّما يكون دليلاً على المدح والجلالة إذا كان الراوي عن الشيعة، فلا يدلّ عليه فيما إذا كان الراوي فطحياً أو واقفياً مثلاً، وكـان كـثير الروايـة، وإن كـان المروي بطريق آخر خال عن لفظ «منّا» إلاّ أنّ المطلق يحمل على المقيّد، وهذا المعنى قد ذكر ه بعض مشايخنا .

قولهم فلان كثير التصنيف:

ومنها: قولهم «فلان كثير التصنيف» ولا يكاد يفهم منه المدح المعتبر، بحيث يعدّ الخبر لأجله من الحسان، كما لا يخفى على المتأمّل بالعيان، فإنّ كثرة التصنيف لا مدخلية لها بذلك .

نعم يفيد مدحاً مطلقاً في نفس الراوي، وهو لا يفيد في المقام، وسيأتي إن شاء الله تعالى في قولهم «له كتاب» أنّ بعضهم جعله مدحاً للراوي، فكثرة التصنيف أولى وأبلغ منه، نظراً إلى ما استند إليه في إثبات دعواه.

قال بعض مشايخنا: ولا شكّ في إفادته المدح.

وفيه ما عرفت. إن كان المراد المدح المطلق، فلابأس.

قولهم جيّد التصنيف:

ومنها: قولهم «جيّد التصنيف» وهو أيضاً كسابقه يفيد المدح المطلق، ولا يفيد المدح المعتبر في المقام .

قولهم فلان بصير بالحديث والرواية :

ومنها: قولهم «فلان بصير بالحديث والرواية» وما يترجّح في نظري إفادته المدح المعتبر في قوّة المتن، ولا يوجب ذلك عدّ الخبر من الحسان؛ إذ البصارة بالحديث لا تفيد إلا ذلك، كما لا يخفى. ألفاظ لا تفيد مدحاً ولا قدحاًالفاظ لا تفيد مدحاً ولا قدحاً

وقيل: بإفادته المدح بمعنى الأخصّ (١)، وهو مختار بعض مشايخنا، وهو كما رئ.

قولهم فلان له كتاب:

ومنها: قولهم «فلان له كتاب» ولا يفيد إلاّ مدحاً غير معتبر في الرواية؛ إذ لا دلالة فيه على الاعتبار أصلاً لأعمّيته، وهو المنقول عن الفاضل النيشابوري.

وهو مختار الفوائد أيضاً، قال: والظاهر أنّ كون الرجل ذا أصل يفيد حسناً لا الحسن الاصطلاحي، وكذا كونه كثير التصنيف، أو جيّد التصنيف، وأمثال ذلك، بل كونه ذاكتاب أيضاً يشير إلى حسن ما، ولعلّ مرادهم ذلك ممّا ذكروا(٢).

وهذا هو مختار أبوعلي أيضاً في منتهى المقال، قال: لا يكاد يفهم حسن من قولهم «له كتاب أو أصل» أصلاً، وإفادة الحسن لابالمعنى المصطلح لا يجدي في المقام نفعاً (٣).

وعن الفاضل الخواجوئي الله المدح المستفاد منه أبلغ من كونه ذا أصل؛ لأنّ الأوّل ما يتضمّن العلوّ في العلم مع تعب صاحبه واجتهاده في الدين، وتقضّي عمره في تحصيل ما يعنيه ويجب عليه، ويعتبر في الدنيا والآخرة، بخلاف الثاني، فإنّ الأصل على ما يظهر من كلامهم هو مجمع عبارات الحجج الله من غير أن يكون معها اجتهاد واستنباط، فصاحب الكتاب وهو المشتهر على ما ذكر من استدلالات واستنباطات شرعاً وعقلاً أعلى رتبة من صاحب الأصل. انتهى.

⁽١) أي: إفادته كون الراوي إمامياً مطلقا «منه».

⁽٢) الفوائد للوحيد البهبهاني ص ٣٥_٣٦.

⁽٣) منتهى المقال ١: ٦٦.

١٥٠.....مرآة المراد

وأنت خبير بأن علو الرتبة وغيره لامدخلية له في المدح المعتبر في المقام، وكذا التعب والاجتهاد، غاية ما في الباب إفادته المدح المطلق، وهو لا يجدي في المقام، كما قد عرفت من تصريح صاحب منتهى المقال في، وعلى مختارنا قال صاحب توضيح المقال أيضاً (١).

قولهم له أصل:

ومنها: قولهم «له أصل» والفرق بين الكتاب والأصل والنوادر، هو أنّ الكتاب في اصطلاحهم مستعمل في معناه المعروف بين أهل العرف، كما يقال في العرف: إنّ هذا الكتاب لفلان العالم، أي: من مصنفاته، فالكتاب ماصنفه الرجل من اجتهاد وأخذ من الأصول المعتمدة المعتبرة.

وأمّا الأصل، فهو ماكان محض كلام المعصوم الله ، بمعنىٰ أنّه مجمع ما سمع من المعصوم، أو من راوية من دون زيادة ولا اجتهاد، بل جمع لأجل الحفظ وعدم السهو والنسيان وعدم الاندراس، وغير ذلك .

كما نقل في الفوائد عن ابن شهر آشوب: إنّ الإمامية صنّفوا من عهد أميرالمؤمنين الله إلى زمان العسكري الله أربعمائة كتاب تسمّى الأصول (٢).

قال في منتهى المقال بعد ذكر تلك العبارة عن الفوائد: لا يخفى أنّ مصنّفاتهم أزيد من الأصول، فلابدّ من وجه لتسمية بعضها أصولاً دون بعض، فـقيل: إنّ الأصل ماكان مجرّد كلام المعصوم ﷺ، والكتاب ما فيه كلام مصنّفه أيضاً، وأيّد

⁽١) توضيح المقال ص ٢٣٦.

⁽٢) معالم العلماء ص ٣.

الفاظ لا تفيد مدحاً ولا قدحاًا ١٥١

ذلك بقول الشيخ في زكريا بن يحيى الواسطي: له كتاب الفضائل، وله أصل^(١). وفي التأييد نظر، إلاّ أنّ ما ذكره لا يخلو عن قرب وظهور^(٢).

قال في توضيح المقال: المعروف في ألسنة العلماء بـل كـتبهم أنّ الأُصول الأربعمائة جمعت في عهد مولانا الصادق اللهِ، أو في عهد الصادقين على الله المادة على المادة الم

ويظهر ذلك من الفاضل الخواجوئي الله فإنّه قال: وأمّا الأصل، فهو على ما يظهر من عباراتهم هو مجمع عبارات الحجج الله من غير أن يكون معها اجتهاد واستنباط الخ.

وأمّا النوادر، فالظاهر أنّه ما اجتمع فيه أحاديث لا تنضبط في باب لقلّته أو وحدته، ومن هذا قولهم في الكتب المتداولة «نوادر الصلاة والزكاة» وغير ذلك. كذا في منتهى المقال أيضاً (³⁾.

قال الفاضل النراقي في العوائد: وأمّا النوادر، فهو ما اجتمع فيه أحاديث متفرّقة لا تنضبط في باب؛ لقلّة ما يمكن جمعه في باب واحد، بأن يكون واحداً أو متعدّداً لكن يكون قليلاً جدّاً الخ .

وعلىٰ ما ذكرنا يكون بينهما تبايناً باعتبار معناها المعروف المتداول عندهم، وإن كان يطلق أحدها على الآخر مجازاً؛ إذ إطلاق المجازي لا يوجب أن يكون بينها عامًا مطلقاً، أو من وجه، كما لا يخفىٰ على المتأمّل المتدبّر في النسب، فإنّ

⁽١) الفهرست للشيخ ص ٧٥ برقم: ٣١٤.

⁽٢) منتهى المقال ١: ٦٩.

⁽٣) توضيح المقال ص ٢٢٩.

⁽٤) منتهى المقال ١: ٧٠.

١٥٢.....مرآة المراد

النسبة معتبرة بين المعنى الحقيقي لهذا اللفظ، ومعنى الحقيقي للفظ آخر .

ومنه يظهر ما ذكره في الفوائد بأنّ بينها عامّاً مطلقا. قال التخاب مستعمل عندهم في معناه المعروف، وهو أعمّ مطلق من الأصل والنوادر، فإنّه يطلق على الأصل كثيراً، منه ما يأتي في ترجمة أحمد بن محمّد بن عمار، وأحمد بن ميثيم، ولسحاق بن جرير، والحسين بن أبي العلاء، وبشّار بن يسار، وبشر بن مسلمة، والحسن بن رباط، وغيرهم.

وربما يطلق في مقابل الأصل، كما في ترجمة هشام بن الحكم، ومعاوية بن الحكيم، وغيرهما. وربما يطلق على النوادر، وهو أيضاً كثير، منه قولهم «له كتاب النوادر» وفي أحمد بن الحسين بن عمر ما يدلّ عليه، وكذا يطلق النوادر في مقابل الكتاب، كما في ترجمة ابن أبي عمير.

وأمّا المصنّف، فالظاهر أنّه أيضاً أعمّ منهما، فإنّه يطلق عليهما، كما يظهر من ترجمة أحمد بن ميثم، ويطلق بإزاء الأصل، كما في هشام بن الحكم، وديباجة الفهرست.

وأمّا النسبة بين الأصل والنوادر، فالأصل أنّ النوادر غير الأصل، وربما يعدّ من الاُصول،كما يظهر من ترجمة جرير بن عبدالله وغيره (١١) الخ .

وأنت خبير بأنّ مجرّد الإطلاق لا يدلّ على الحقيقة، بل الظاهر إطلاق أحدهما على الآخر إنّما هو بعنوان المجاز وبمعونة القرينة، فإنّ ما ذكرنا هو الظاهر من إطلاقاتهم، ومتداول بينهم في محاوراتهم واستعمالاتهم .

وكذا إضافة الكتاب إلى النوادر في قولهم «له كتاب النوادر» لا يمدل عملي

⁽١) منتهى المقال ١: ٦٧ ــ ٦٨ عن الفوائد للوحيد البهبهاني .

ألفاظ لا تفيد مدحاً ولا قدحاًا ١٥٣

إطلاقه عليه حقيقة، بل الإضافة دليل المجاز، كما لا يخفى .

وكذا المصنّف على ما هو المتعارف في الاستعمالات العرفية هـو المرادف للكتاب، وليس أعمّاً منه، كما يقال: إنّ لفلان مصنّفات كثيرة .

ويظهر مختارنا من منتهى المقال أيضاً، قال: ويقرب في نظري أنّ الأصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنّفه الأحاديث التي رواها عن المعصوم على أو عن الراوي، والكتاب والمصنّف لو كان فيهما حديث معتمد لكان مأخوذاً من الأصول غالباً. وقيّدنا بالغالب: لأنّه ربما كان بعض الروايات يصل معنعناً، ولا يؤخذ من أصل، وبوجود مثل هذا فيه لا يصير أصلاً، فتدبّر (١). انتهى.

وقيل في وجه الفرق: إنّ الكتاب ما كان مبوّباً ومفصّلاً، والأصل مجمع أخبار وآثار. وردّبأنّ كثيراً من الأصل مبوّبة (٢).

وبعد ما ذكرنا من كون المعنى المذكور لها متداولاً ومتعارفاً بين أهل العرف، لا يبقىٰ لك ريب في فساد ذلك ودفعه .

ونقل في الفوائد عن بعض سادة مشايخه: إنّ الأصل في اصطلاح المحدّثين من أصحابنا بمعنى الكتاب المعتمد للنقل، لم ينتزع من كتاب آخر .

فعلى هذا يعتبر في صدق الأصل كونه معتمداً وغير منتزع من كتاب آخر، وهو قريب من مختارنا أو عينه، فإنّا وإن لم نصرّح بكونه معتمداً إلاّ أنّه لازم له، فإنّ بعد اعتبار كون الأصل مجمع كلام المعصوم يلزمه الاعتبار والاعتماد، كما لا يخفى. وأمّا إفادته المدح أو التوثيق، فقيل بالأوّل، وهو مختار بعض مشا يخنا طاب

⁽١) منتهى المقال ١: ٧٠.

⁽٢) منتهى المقال ١: ٦٩ ـ ٧٠.

٥١ ١٠....مرآة المراد

ثراه، وقيل بالثاني، وهو المنقول عن الفاضل النيشابوري.

وما يترجّح في النظر عدم إفادته المدح المعتبر، بحيث يعدّ بواسطته الخبر من الحسان، وفاقاً للمحقّق البهبهاني هُ (١٦)، وأبي علي في منتهى المقال (٢)، ولصاحب توضيح المقال (٣)، وذلك لعدم الدلالة فيه أصلاً على المدح المصطلح.

نعم فيه دلالة على المدح المطلق؛ لوضوح أنه ليس ممّا يفيد الذمّ، كوضوح أنّ الإكثار منه ومن إثبات كتاب أو كتب أو أصل ونحوه لشخص في مقام المدح والقدح ليس عبثاً.

فالظاهر إرادتهم منه الإشارة إلى مدح فيه، بل هو أولى من المولى، فيستفاد منه نوع مدح متفاوت المراتب بتفاوت القرائن والتعبيرات، مثل أن يقال: له كتاب أو أصل جيداً، ورواه جماعة أو فلان وهو لا يروي الضعاف، وكالشهادة بأنّه صحيح.

كما نقل عن النجاشي في الحسن بن علي بن النعمان: له كتاب نو ادر، صحيح، كثير الفوائد (٤٤).

> وفي الحسن بن راشد: له كتاب نوادر، حسن، كثير العلم (٥). وعن الشيخ في حفص بن غياث: عامي المذهب، له كتاب معتمد ^(٦).

⁽١) الفوائد للوحيد البهبهاني ص ٣٥_٣٦.

⁽٢) منتهى المقال ١: ٦٦.

⁽٣) توضيح المقال ص ٢٣٧.

⁽٤) رجال النجاشي ص٠٤ برقم: ٨١.

⁽٥) رجال النجاشي ص ٣٨ برقم: ٧٦.

⁽٦) الفهرست للشيخ الطوسي ص ٦١ برقم: ٢٤٢.

وبالجملة إفادته الحسن والمدح المطلق ممّا لا يعتريه شكّ. ونسب في توضيح المقال (١) إلى أبي علي بأنّه لا يفيد مدحاً أصلاً، وعبارته وإن كان أوّلها مشعراً بما نسب إليه، إلاّ أنّ الظاهر من كلامه أخيراً نفي الحسن والمدح المصطلح لا مطلقا، قال: لا يكاد يفهم حسن من قولهم له كتاب أو أصل أصلاً، وإفادة الحسن لا بالمعنى المصطلح ممّا لا يجدي في المقام نفعاً (١).

وهو الظاهر من كلام البهبهاني، حيث قال: عند خالي بل وجدّي علىٰ ما هو ببالي كون الرجل ذا أصل من أسباب الحسن .

وعندي فيه تأمّل؛ لأنّ كثيراً من أصحاب الأصول كانوا ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة، على ما صرّح به في أوّل الفهرست. وأيضاً الحسن بن صالح بن حيّ متروك العمل بما يختصّ بروايته، على ما صرّح به في التهذيب، مع أنّه ذا أصل. وكذلك على بن أبي حمزة البطائني، مع أنّه ذكر فيه ما ذكر.

إلى أن قال: والظاهر كون الرجل ذا أصل يفيد حسناً لا الحسن الاصطلاحي، وكذا كونه كثير التصنيف، أو جيد التصنيف، وأمثال ذلك، بل كونه ذا كتاب أيضاً يشير إلى حسن مًا، ولعلَّ مرادهم ذلك ممّا ذكروا، وسيجيء عن السلغة (٣) في الحسن بن أيوب ان كون الرجل ذا أصل يستفاد منه الحسن، فلاحظ (٤).

⁽١) توضيح المقال ص ٢٣٦.

⁽٢) منتهى المقال ١: ٦٦.

⁽٣) بلغة المحدّثين ص ٣٤٤.

⁽٤) الفوائد للوحيد البهبهاني ص ٣٥.

قال في منتهى المقال بعد ذكر تلك العبارة: وتأمّله في ذلك لانتحال كثير من أصحاب الأصول المذاهب الفاسدة، لعلّه ليس بمكانه؛ لأنّ ذلك لا ينافي الحسن بالمعنى الأعمّ، كما سيعترف به عند ذكر وجه الحكم بصحّة حديث ابن الوليد، وأحمد بن محمّد بن يحيئ، وسائر مشايخ الإجازة، فالأولى أن يقال: لأنّ كثيراً منهم فيهم مطاعن وذموم، إلاّ أن يكون مراد خاله العلاّمة المجلسي المعنى الأخص، فتأمّل (١).

وإيراده الله عليه في محلّه، والاستثناء ليس في محلّه ظاهراً، ف إنّ الظاهر أنّ مرادهما الحسن بالمعنى الأعمّ لا الأخصّ.

وبالجملة مقتضى الانصاف هو ما ذكرنا من إفادته المدح المطلق، والقول بعدم إفادته ذلك أيضاً ضعيف، وعندي أنه لاقائل به أصلاً، ونسبة ذلك إلى أبي علي الله قد عرفت ما فيه؛ لأنّ مراده الله أيضاً هو ما ذكرنا من نفي المدح المعتبر، لا نسفي المدح المطلق، والقول بإفادته التوثيق ضعيف، كما لا يخفي .

ذكر عدّات الكليني والشيخ

ولا بأس بالإشارة إلى ذكر العدّات للكليني في الكافي، والشيخ في التهذيب والاستبصار، لتكثير الفائدة في هذا الفصل، وإن كان خارجاً عن الموضوع.

ونقول: إنَّ ما يظهر من بعضهم، كصاحب توضيح المقال^(٢)، وبعض مشايخنا، وعن العلاَمة من قبلهما في الخلاصة ^(٣): إنَّ الكليني قد يروي بواسطة العدَّة عن

⁽١) منتهى المقال ١: ٦٦.

⁽٢) توضيح المقال ص ١١٢.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٢٧١ الفائدة الثالثة .

عدّات الكليني والشيخ ١٥٧

أحمد بن محمّد بن عيسى، وقد يروي بواسطتها عن أحمد بن محمّد بـن خـالد البرقي، وقد يروي بواسطتها عن سهل بن زياد. وعدّة الأوّل خـمسة أشـخاص، والثاني أربعة، والثالث أيضاً أربعة .

وهم على ما حكى صاحب توضيح المقال عن العلاّمة في الخلاصة: إنّ الكليني قال: كلّما أقول في كتاب الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد ابن عيسى. فالمراد بهم محمّد بن يحيى العطّار، وعلي بن موسى الكمنداني، وداود ابن كورة، وأحمد بن إدريس، وعلى بن إبراهيم بن هاشم.

وكلّما قلت في كتابي المشار إليه: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بـن خالد، فهم علي بن إبراهيم بن هاشم، وعلي بن محمّد بن عبدالله بن أذينة، وأحمد ابن عبدالله بن أمية، وعلى بن الحسن .

وكلّما ذكرت في كتابي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، فهم علي بن محمّد بن علاّن، ومحمّد بن عبدالله، ومحمّد بن الحسن، ومحمّد بن عقيل الكليني (١).

واقتصر في توضيح المقال على ذكر تلك العبارة من دون قيل ولا قال، ويظهر ذلك من بعض مشايخنا في كتابه المسمّى بمختلف الأقوال، وصرّح بالتفصيل المذكور في تلك العبارة من دون إشكال.

وقد يعبّر الكليني في كتابه المشار إليه بلفظ «جماعة» والظاهر منهم أيـضاً أشخاص العدّة، كما صرّح به في توضيح المقال، ومختلف الأقوال .

قال في الأوّل: وربما يعبّر في أوّل السندبلفظ «جماعة» وقد أكثر منه في كتاب

⁽١) توضيح المقال ص ١١٢.

۸۵۸.....مرآة المراد

الصلاة عن أحمد بن محمّد مطلقا، أو مقيّداً بابن عيسى، بل قيل: إنّه أكثر من أن يحصى .

والظاهر أنّ المراد بهما هو المراد من العدّة، فأشخاصها أشخاص العدّة على ما مرّ، سواء كانت عن ابن عيسى، أو البرقي، أوسهل، وإن كان الأكثر عن الأوّل، ولو بحمل الاطلاق عليه، كما ذكر في محلّه، ولعلّه لذا لم يبيّنهم لا هو ولا غيره فيما وصل إلينا، وإنّما اختلاف التعبير للتفنّن فيه، أو غير ذلك (١٠). انتهى .

وبذلك صرّح بعض مشايخنا في كتابه المشار إليه (٢)، إلا أنه قال: إنّ روايته إن كانت بواسطتها عن أحمد بن محمّد بن عيسى، فلا شكّ أنّ المراد بالجماعة هم العدّة المذكورة، وكذلك الحال في أحمد بن محمّد بن خالد، وسهل بن زياد. وأمّا إذا كانت عن غيرهم، فيكون مبهماً، لكن تقبل الرواية لولم يكن فيها عيب من وجه آخر لما ذكرناه الخ.

ثمّ اعلم أنّ المستفاد من العبارة التي نقلناه عن العلاّمة حاكياً عن الكليني، هو التحصار من يروي عنه بواسطة العدّة في الثلاثة المذكورين، كانحصار أشخاصها في من ذكر، ولكن الظاهر خلافه؛ إذ قد يظهر رواية الكليني الشهو السطة العدّة عن الثلاثة المذكورة كثيراً، بحيث لا يخفى على المتتبّع قليلاً.

لأنّ ما يظهر من التتبّع أنّ روايته بواسطة العدّة من خمسة أشخاص أخر أيضاً. وهم: جعفر بن محمّد،كما في باب النهي عن الإسم في أصول الكافي^(٣).

⁽١) توضيح المقال ص ١١٤.

⁽٢) هو كتاب مختلف الأقوال _مخطوط .

⁽٣) أصول الكافي ١: ٣٣٣ - ٣.

عدّات الكليني والشيخعدّات الكليني والشيخ

وسعد بن عبدالله، في باب الغيبة (١١)، وهو بعد الباب السابق.

والحسين بن حسن بن يزيد، في باب أنّه ليس شيء من الحقّ في أيدي الناس إلاّ ما خرج من عند الاثمّة اللجّ (٢).

وعلي بن إبراهيم، على ما حكي من ثلاث نسخ من الكافي في باب البطيخ من كتاب الصيد والذبائح والأطعمة (^{٣)}، وليس في بعض النسخ، بل روايته عنه بـلا واسطة، كما هو المعهود المتكرّر، فيمكن أن يكون من زيادات النسّاخ، وإن كان بعيداً.

وصالح بن أبيحمّاد،كما في أواسط روضة الكافي⁽¹⁾.

ذكر الأربعة الأولىٰ في توضيح المقال^(٥)، وبعض مشايخنا أيــضاً. والأخــير مختصّ بالأخير، ولم أقف في كتاب آخر غيره .

وكذا ذكر العدّة في أواسط السند أيضاً، كما في باب من اضطرّ إلى الخمر للدواء من كتاب الأشربة، حيث قال: علي بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن عدّة من أصحابنا (1⁾.

قال في توضيح المقال بعد ذكر ما ذكرنا: ولم أقف على تصريح من الكليني ولا

⁽١) أصول الكافي ١: ٣٤١ ح ٢٣ و ح ٢٥

⁽٢) أصول الكافي ١: ٤٠٠ ح ٦.

⁽٣) فروع الكافي ٦: ٣٦١ ح ١ و ح ٣.

⁽٤) روضة الكافي ٨: ٢٥٥ ح ٣٦٣.

⁽٥) توضيح المقال ص ١١٣.

⁽٦) أُصول الكافي ١: ٤١٣ ـ ٤١٤ ح ٩.

من غيره على أشخاص ما ذكر من العدّة، فيحتمل كونهم ما مرّ في إحدى الثلاث السابقة، وأن يكونوا غيرهم، أو مجتمعين منهم ومن غيرهم، فتقف الرواية مع عدم التعيين. ولعلّه أمكن التعيين بتتبّع أسانيد ما في الكافي أو أحوال الرجال، خصوصاً في المشتركات، ولعلّ الله تعالى يوفّقنا عليه بعد ذلك (١).

قال بعض مشايخنا: ولا يخفى أنَّ هذه العدّة المذكورة وإن كانت مبهمة غير معلومين، لكن لا يبعد قبول الحديث لولم يكن فيه عيب من وجه آخر؛ لوضوح أنَّ اتّفاق الجماعة المذكورة على الكذب بعيد، لاسيما بعد كون ثقة الاسلام راويـاً عنهم.

وهو كلام متين؛ إذ قد بيّنا سابقاً أنّ المحقّق الداماد من صرّح بأنّه قد صارت من الأصول الممهّدة أنّ رواية الثقة الثبت عن رجل لا يعلم حاله أمارة صحّة الحديث، وآية ثقة الرجل. هذا مع اعتماد الكليني الله عليهم، مع ما ذكر في أوّل كتابه من أنّه يجمع فيه ما هو الحجّة بينه وبين ربّه.

وبالجملة لا إشكال في اعتبار الحديث من هذه الجهة، ولا يتوقّف فيه أيضاً. كيف وممّا جعل الراوي ممدوحاً لأجله رواية الشخص الجليل عنه، واعتماد الثقة عليه، كما لا يخفي .

وقد نظم العدّات الثلاثة المذكورة أوّلاً السيد السند بحرالعـلوم، في سبعة أبيات بالطريق الذي نقلنا عن العلاّمة من عبارة الكليني، قال؛ :

العدد خمسة أشخاص بهم تمّ السند ــطّار ثــمّ ابـن ادريس فـهم أخـيار

⁽١) توضيح المقال ص ١١٣ _ ١١٤.

عدّات الكليني والشيخ ١٦١

وهولاء عدة ابن عيسى من كان فيه الأمر غير سهل كذا عملي بعد مع محمد عملي بسن الحسن وأحمد وابن إبراهيم واسمه عملي ثمّ ابن كورة كذا ابس موسى وإنّ عــدة التــي عـن سـهل ابن عقيل وابن عون الأســدي وعــدة البـرقي وهــو أحــمد وبعد ذيــن ابــن أذيـنة عــلي

هذا هو الكلام في عدّات الكافي فروعاً وأُصولاً.

وأمّا عدّات الاستبصار والتهذيب للشيخ الطوسي، فهي: إمّا في أوائل السند، أو في أواسطه. والأخير على قسمين؛ لأنّه إمّا أن يروي بواسطتها عن محمّد بن يعقوب الكليني، أو عن غيره، فهذه ثلاثة أقسام .

أمّا الأخير، فقد اعترفت ثلاثة من الأجلّة بعدم الاطّلاع عـليّه، ولا بـتصريح البعض ولا إشارة إليه،كما في توضيح المقال ناقلاً عن بعض أجلاً، عصره (١٦).

وكذا بعض مشايخنا في مختلف الأقوال، قال: كما رواه في باب صلاة الكسوف من زيادات التهذيب: عن علي بن محبوب، عن عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن عبدالحميد، عن علي بن الفضل الواسطي، قال: كتبت إلى الرضا الله الكسف الشمس ... الحديث (٢).

وأمّا الأوّل، فقد قال بعض مشايخنا: إنّه قد يروي عن العدّة أيضاً. لكـن فـي صدر السند وهو متكرّر .

من ذلك: ما ذكره في الفهرست في ترجمة إبراهيم بن أبيمحمود، قال: له

⁽١) توضيح المقال ص ١١٥.

⁽۲) تهذیب الأحكام ۳: ۲۹۱ ح ٥.

١٦٢....٠٩٠

مسائل، أخبر نا بها عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه الخ^(١).

والمراد بهم على ما يظهر منه في ترجمة شيخنا الصدوق الله الشيخ المفيد، والحسين بن عبيدالله، وأبو الحسين جعفر بن محمّد بن حسكة القمّي، وأبو زكريا محمّد بن سليمان الحمراني. الخ .

ومنه يظهر أنّ المراد من العدّة المذكورة في أوّل السند من الشيخ، هم الأربعة المذكورة إذا روى عنهم عن شيخنا الصدوق، .

وأمّا الثاني، فقد نقل في توضيح المقال، عن بعض أجلاّء عصره: الظاهر أنّ المراد من العدّة هنا على ما يظهر من شيخ الطائفة في الفهرست في ترجمة محمّد ابن يعقوب: أبوغالب أحمد بن محمّد الزراري، وأبوالقاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، وغير هما ممّا ذكره فيه .

حيث قال في جملة طرقه إلى ثقة الإسلام، ما هذا لفظه: أخبرنا الحسين بن عبيدالله قراءة عليه أكثر كتاب الكافي، عن جماعة، منهم: أبو غالب أحمد بن محمد الزراري، وأبوالقاسم جعفر بن محمد بن قولويه، وأبوعبدالله أحمد بن إسراهيم الصيمري المعروف بابن أبيرافع، وأبومحمد هارون بن موسى التلعكبري، وأبوالمفضّل محمد بن عبدالله بن المطلب الشيباني، كلهم عن محمد بن يعقوب، وقد صرّح به في باب وجوب الترتيب في الأعضاء الأربعة في الوضوء من الاستبصار (٢).

⁽١) الفهرست ص ١٩ برقم: ١٥.

⁽٢) توضيح المقال ص ١٢٦.

وبمثله قال بعض مشايخنا، ثمّ قال: هؤلاء الجماعة كلّهم ثقات، إلاّ محمّد بن عبدالله بن المطّلب، فإنّ شيخ الطائفة في الفهرست نقل ضعفه عن جماعة من أصحابنا (١) الكنّه غير مضرّ فيما نحن فيه، كما لا يخفى الخ.

فظهر أنّهم خمسة أشخاص لا زائداً ولا ناقصاً. وقد نظمت الأوّل والثاني في سبعة أبيات. وهي هذه :

سط السند كذا والاستبصار وهو مستند ن يعقوب خمسة أعيانٍ وغير معيوب وأحمد بن إبراهيم الصيمر وسى ابنا كذا أبوالمفضّل الشيبانا ديبٍ وشبهةٍ سوى مفضّلا الأسناد إن كان بالشيخ الصدوق اسناد الحسين جعفراً والحمراني العينين

وعدة التهذيب في أواسط السند إن كان راوياً عن ابن يعقوب أحسمد بن مسحمد وجعفر كنذاك هارون لموسى ابنا وهسؤلاء كلّهم عدلٍ بلا والعسدة في أوّل الأستناد أربيعة المسفيد والحسين أمرية أمرية أمرية المسفيد والحسين

وأمّا ذكر كيفية أحوال الأشخاص التي في العدّات، فممّا لا يليق بـذلك المختصر، مع عدم فائدة في التعرّض؛ لكفاية رواية الشيخ والكليني عـنهم فـي اعتبارهم.

وكذا الكلام إن كانوا أشخاص تلك العدّات في أواسط السند، ف إنّ اعتماد الكليني الله والشيخ على من روى عن العدّات دليل على اعتبار الراوي وجلالة قدره، ورواية جليل القدر عن أشخاص العدّات يوجب الاعتبار والاعتماد، ولا إشكال فيه في نظر المتأمّل الدقيق صاحب التدبّر والتحقيق، ويأتي الكلام فيهم في

⁽١) الفهرست ص ٤٠١ برقم: ٦١١.

١٦٤.....مرآة المراد

المرآة الثالث.

الاشتراك الخطّي والكتبي من أسماء الرواة

ولا بأس بالإشارة إلى بعض من الاشتراك الخطّي والكتبي من أسماء الرواة. وإن كان ذكره استطراداً. إلاّ أنّ الحرص علىٰ تكثير الفائدة يوقفنا فيه .

قال في توضيح المقال نقلاً عن الشهيد الثاني في الدراية في القسم المؤتلف والمختلف من أقسام الحديث: إنّ معرفته من مهمّات هذا الفنّ، حبتّىٰ أنّ أشدّ التصحيف ما يقع في الأسماء؛ لأنّه شيء لا مدخلية للقياس، ولا قبله شيء يدلّ عليه ولا بعده، بخلاف التصحيف الواقع في المتن.

وهذا النوع منتشر جداً، لا يضبط تفصيلاً إلا بالحفظ، مثاله جرير (١) وحريز، الأوّل بالجيم (٢) بن عبدالله البجلي الأوّل بالجيم والذاني والثاني حريز بن عبدالله السجستاني، يروي عن الصادق الله فياسم أبيهما واحد، واسمهما مؤتلف، والمائز بينهما الطبقة كما ذكرنا.

ومثل بريد ويزيد، الأوّل بالباء والراء والثاني بالياء المثنّاة من تحت والزاي، وكلّ منهما يطلق على جماعة، والمائز قد يكون من جهة الآباء، فإنّ بريد بالباء الموحّدة _ ابن معاوية العجلي، وهو يسروي عن الباقر والصادق الله وأكثر الإطلاقات محمولة (٤) عليه. وبريد _أيضاً بالباء _ الأسلمي صحابي، فيتميّز عن

⁽١) في الأصل: حرير.

⁽٢) في الأصل: بالحاء.

⁽٣) في الأصل: حرير .

⁽٤) في الأصل: محمول .

الأوّل بالطبقة .

وأمّا يزيد بالمثنّاة من تحت، فمنه يزيد بن إسحاق، وما رأيته مطلقاً. فالأب واللقب مميّزان. ويزيد أبو خالد القمّاط يتميّز بالكنية، وإن شارك الأوّل في الرواية عن الصادق الله (وهوُلاء كلّهم ثقات، وليس لنا بريد بالموحّدة في باب الضعفاء. ولنا يزيد متعدّد، ولكن يتميّز بالطبقة والأب وغيرهما، مثل يزيد بن خليفة) (١١) ويزيد بن سليط، وكلاهما من أصحاب الكاظم الله .

ومثل بنان وبيان، الأوّل بالنون بعد الباء، والثاني بالياء المثنّاة بعدها. فالأوّل غير منسوب، ولكنّه بضمّ الباء ضعيف، لعنه الصادق ﷺ. والثاني بفتحها الجرزي، كان خيّراً فاضلاً، فمع الاشتباه توقف الرواية .

ومثل حنان وحيّان، الأوّل بالنون، والثاني بالياء. فالأوّل حنان بن سدير من أصحاب الكاظم ﷺ، واقفي. والثاني حيّان السرّاج، كيساني غير منسوب إلى أب. وحيّان العنزي روى عن أبي عبدالله ﷺ ثقة .

ومثل بشّار ويسار، بالباء الموحّدة والشين المعجمة المشدّدة، أو بالياء المثنّاة من تحت والسين المهملة المخفّقة. الأوّل بشّار بن يسار الضبيعي أخو سعيد بسن يسار. والثاني أبوهما.

ومثل خثيم وخيثم، كلاهما بالخاء المعجمة، إلاّ أنّ أحدهما بضمّها وتقديم الثاء المثلّثة ثمّ الياء المثلّة من تحت، والآخر بفتحها ثمّ المثنّاة ثـمّ المثلّة. فالأوّل أبو الربيع بن خثيم، أحد الزهّاد الثمانية. والثاني أبوسعيد بن خيثم الهلالي التابعي، وهو ضعيف.

⁽١) ما بين الهلالين من المصدر والتوضيح وساقط من الأصل.

ومثل أحمد بن ميثم، بالياء المثنّاة ثمّ الثاء المثلّثة أو التاء المثنّاة. الأوّل ابن الفضل بن دكين، والثاني مطلق، ذكره العلاّمة في الإيضاح (١)، وأمثال ذلك كثيرة. وقد يحصل الائتلاف والاختلاف في النسبة والصنعة، وغيرهما، كالهمداني والهمذاني. الأوّل بسكون الميم والدال المهملة نسبةً إلى همدان قبيلة. والثاني بفتح الميم والذال المعجمة اسم بلد.

فمن الأوّل محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ومحمّد بن الأصبغ، وسندي بن عيسى، ومحمّد بن الرواة إلى هذا عيسى، ومحفوظ بن نصر، وخلق كثير، بل هم أكثر المنسوبين من الرواة إلى هذا الاسم؛ لأنّها قبيلة صالحة مختصّة بنا من عهد أمير المؤمنين على ومنها: الحارث الهمداني صاحبه.

ومن الثاني محمّد بن علي الهمذاني، ومحمّد بن موسى، ومحمّد بن علي بـن إبراهيم وكيل الناحية، وابنه القاسم، وأبوه علي، وجدّه إبراهـيم، وإبـراهـيم بـن محمّد، وعلي بن مسيّب، وعلي بن الحسين الهمذاني، كلّهم بالذال المعجمة.

ومثل الخرّاز والخزّاز. الأوّل براءمهملة وزاي. والثاني بزائين معجمتين.

فالأوّل لجماعة، منهم: إبراهيم بن عيسىٰ أبو أيّوب، وإبراهيم بن زياد على ما ذكره ابن داود (٢).

ومن الثاني محمّد بن يحيى، ومحمّد بن الوليد، وعلي بن فضيل، وإبراهيم بن سليمان، وأحمد بن النضر، وعمر و بن عثمان، وعبدالكريم بن هلال الجعفي .

ومثل الحنّاط والخيّاط. الأوّل بالحاءالمهملة والنون. والثانيبالمعجمة والياء

⁽١) إيضاح الاشتباه ص ١٠٥ برقم: ٧٠.

⁽٢) رجال ابن داود ص ٣١ برقم: ١٩.

تواريخ مواليد النبي ﷺ والأنقة ليلينا ووفاتهم

المثنّاة من تحت. والأوّل يطلق على جماعة، منهم: أبو ولاّد الثقة الجليل، ومحمّد ابن مروان، والحسن بن عطية، وعمر بن خالد.

ومن الثاني علي بن أبي صالح بزرج بالباء الموحّدة المضمومة والزاي المضمومة والراي المضمومة والراي المضمومة والراء الساكنة والجيم على ما ذكره بعضهم، والأصحّ أنّه بالحاء والنون كالأول (١).

وإنّما نقلناه بطوله؛ لاشتماله على كثير من أنواع الاشتراك الخطّي وأمثلتها، ومع ذلك فهو أنموذج هذا الباب، والغرض الإشارة إلى طريق الخلل حستّى يستحفّظ بمعرفته عن الخطأ والزلل، والله العاصم (٢).

خاتمة

في بيان تواريخ مواليد النبي الله والأئمة الله ووفاتهم

فإنّ الناظر في علم الرجال لابدّ له من عرفانه، لاسيما في تمييز المشتركات، إن كان التمييز بوجوه أخر منتفياً .

فنقول: أمّا النبي على التهذيب: إنّه ولدبمكة يوم السابع عشر من شهر ربيع الأوّل، في عام الفيل، وصدع بالرسالة في يوم السابع والعشرين من شهر رجب، ولم أربعون سنة، وقبض بالمدينة مسموماً يوم الاثنين لليتين بقيتا من صفر سنة عشر من الهجرة، وهو ابن ثلاث وستّين سنة (٣). انتهىٰ .

⁽١) الرعاية للشهيد الثاني ص ٣٧٦ ـ ٣٨٣.

⁽٢) توضيح المقال ص ١٠٩ ـ ١١٢.

⁽٣) تهذيب الأحكام ٦: ٢.

١٦٨.....مرآة المراد

قال في منتهي المقال: وهذا هو المشهور (١).

وعن الكافي: إنّه ولد لاثني عشر ليلة مضت من شهر ربيع الأوّل، وانّ أمّه حملت به في أيّام التشريق، وانّه قبض لاثني عشر ليلة مضين من ربيع الأوّل يوم الاثنين، وتوفّي أبوه بالمدينة عند أخواله وهو ابن شهرين، وماتت أمّه وهو ابن أربع سنين، ومات عبدالمطّلب وله نحو من ثمان سنين.

وتزوّج خديجة وهو ابن تسع وعشرين سنة، وولد له منها قبل مبعثه: القاسم، ورقية، وزينب، وأمّ كلثوم. وولد له بعد المبعث: الطيّب، والطاهر، وفاطمة على وروي أنّه لم يولد له على بعد المبعث إلاّ فاطمة على النه المبعث أضاً (٢).

قال في منتهى المقال: إنّ قوله «حملت به أمّه في أيّام التشريق» يرد عليه إشكال مشهور، وهو أنّ أقلّ مدّة الحمل ستّة أشهر، وأكثره لا يزيد على السنة عند علمائنا، والقول بأنّه على ولد في ربيع الأوّل مع كون حمل أمّه به في أيّام التشريق، يقتضي أن يكون على الله الله لمّ ثلاثة أشهر، أو سنة وثلاثة أشهر.

وأجيب عنه بوجوه، أجودها بأنّ المراد من أيّام التشريق غير الأيّام المعروفة بهذا الإسم؛ لأنّ هذه التسمية حدثت بعد الإسلام، وكان للعرب أيّام كانت تجتمع فيها بمني، وتسمّيها أيّام التشريق غير هذه الأيّام .

وقيل: إنَّهم إذا فاتهم ذوالحجَّة عوَّضوا بدله شهراً، وسمَّوا الثلاثة أيَّام بعد عاشره

⁽١) منتهى المقال ١: ١١.

⁽٢) أصول الكافي ١: ٣٦٤.

آيّام التشريق، وهو النسيء المنهي عنه ^(۱). أيّا أن المرور النسيء المنهي عنه ^(۱).

وأمّا أميرالمؤمنين على فكانت ولادته كما في التهذيب، وعن إرشاد المفيد الله المؤددية: بمكّة في البيت الحرام، يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من رجب، سنة ثلاثين من عام الفيل (٢٠).

وكانت وفاته بالكوفة ليلة الجمعة .

وعن الكافي: ليلة الأحد لتسع ليال بقين من شهر رمضان، سنة أربـعين مـن الهجرة، ولد幾 حينئذ ثلاث وستّون سنة (٣).

وأمّا أبومحمّد الحسنﷺ، فعن التهذيب: كانت ولادته في شهر رمضان، سنة اثنين من الهجرة (٤٠) .

وعن الإرشاد: ليلة النصف منه سنة ثلاث^(٥).

وقبض ﷺ بالمدينة مسموماً، سنة تسع وأربعين من الهجرة، وله سبع وأربعون سنة (٦).

وفي الإرشاد: قبض سنة خمسين، وله ثمانية وأربعون سنة (٧).

⁽١) منتهى المقال ١: ١٢.

⁽٢) تهذيب الأحكام ٦: ١٩، الإرشاد ١: ٥.

 ⁽۳) أصول الكافى ١: ٣٧٦، التهذيب ٦: ١٩، الارشاد ١: ٩.

⁽٤) تهذيب الأحكام ٦: ٣٩.

⁽٥) الإرشاد ٢: ٥.

⁽٦) تهذيب الأحكام ٦: ٣٩.

⁽٧) الإرشاد ٢: ١٥.

وعن العلاّمة المجلسي ﴿: إنّ وفا ته ﷺ كانت في آخر صفر، قال: وقيل: السابع، وقيل: الثامن والعشرون (١٦).

وأمّا أبو عبدالله الحسين الله فعن التهذيب: كانت ولادته بالمدينة، في آخر شهر ربيع الآخر، سنة ثلاث من الهجرة. وقبض قتيلاً بالعراق يوم الجمعة، وقيل: يوم الاثنين، وقيل: يوم السبت، العاشر من المحرّم قبل الزوال، سنة إحدى وستين من الهجرة، وله ثمان وخمسون سنة (٢).

وعن الكافي: وله تسع ^(٣) وخمسون سنة ^(٤).

وعن الإرشاد: كانت ولادته لخمس ليال خلون من شعبان، سنة أربع من الهجرة. وذكر في سنّه الله وسنة وفاته كما مرّ (٥). فتأمّل .

وأمّا سيد العابدين علي بن الحسين الله في التهذيب والإرشاد: كان مولده بالمدينة، سنة ثمان وثلاثين من الهجرة. وقبض بالمدينة سنة خمس و تسعين، وله سبع و خمسون سنة (٦).

وقال العلاّمة المجلسي ﴿: كانت وفاته في الثامن عشر من المحرّم (٧).

⁽١) بحار الأنوار ٤٤: ١٣٤ _ ١٣٥.

⁽٢) تهذيب الأحكام ٦: ٤١_٤١.

⁽٣) في الكافي: سبع .

⁽٤) أصول الكافي ١: ٣٨٥.

⁽٥) الارشاد ٢: ٢٧ و ١٣٣.

⁽٦) تهذيب الأحكام ٦: ٧٧، الإرشاد ٢: ١٣٧.

⁽٧) بحار الأنوار ٤٦: ١٥٤.

تواريخ مواليد النبي ﷺ والأنتة لمهلاً ووفاتهم

وقال الشيخ: في الخامس والعشرين منه (١).

وقال ابن شهر آشوب: في الحادي عشر، أو الثاني عشر ^(٢).

وأمّا أبوجعفر الباقر على فعن التهذيب والإرشاد: كان مولده بالمدينة، سنة سبع وخمسون سنة "" وخمسين من الهجرة. وقبض بهاسنة أربع عشر وماثة، وله سبع وخمسون سنة (") وقال العلاّمة المجلسي الله كانت وفاته في سابع ذي الحجّة (٤).

وعن كشف الغمّة: عن الجنابذي: إنَّ وفاته كانت سنة سبع عشر ومائة، وهو ابن ثمان وسبعين سنة، قال: وقال غيره: سنة ثمان عشر ومائة، وقال أبونعيم الفضل بن دكين: سنة أربع عشر ومائة (٥).

وأمّا أبو عبدالله جعفر بن محمّد بين العند الكتابين المذكورين: إنّه بين ولد بالمدينة، سنة ثلاث وثمانين. ومضى في شوّال سنة ثمان وأربعين ومائة، وله خمس وستون سنة. وأمّه أمّ فروة بنت القاسم بن محمّد النجيب بن أبي بكر (٦) .

وعن الكافي: وأمّها أسماء بنت عبدالرحمٰن بن أبيبكر ^(٧).

وعن العلاّمة المجلسي﴾: وكانت وفاته في شهر شوّال، وقيل: الخامس عشر

⁽١) مصباح المتهجّد ص ٧٨٧.

⁽٢) مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ٤: ١٧٥.

⁽٣) تهذيب الأحكام ٦: ٧٧، الإرشاد ٢: ١٥٨.

⁽٤) بحار الأنوار ٤٦: ٢١٧ - ١٩.

⁽٥) كشف الغمّة ٢: ١٢٠، بحار الأنوار ٤٦: ٢١٨ ح ٢٠.

⁽٦) تهذيب الأحكام ٦: ٧٨، الإرشاد ٢: ١٧٩ ــ ١٨٠ .

⁽٧) أصول الكافي ١: ٣٩٣.

١٧٢......مرآة المراد

من شهر رجب^(۱).

وعن كشف الغمّة: في سنة ثمان وثمانين، وجعله الأظهر ^(٢).

وأمّا أبوالحسن موسى على الإرشاد: ولدسنة ثمان وعشرين ومائة (٣). وزاد في التهذيب: بالأبواء (٤).

وعن الكافي: قيل: إنّه ولدسنة تسع وعشرين ومائة (٥٠).

وعن الإرشاد: قبض ببغداد في حبس سندي بن شاهك لعنه الله، لستّ خلون من رجب،سنة ثلاث وثمانين ومائة، وله خمس وخمسون سنة (٦) .

وزاد في التهذيب: قتلاً بالسمّ. وفيه: لستّ بـقين مـن رجب (٧). والكـافي كالإرشاد (٨).

وقال العلاّمة المجلسي الله: في أواخر رجب (٩).

وأمًا أبوالحسن الثاني ﷺ، فعن الكتابين: ولدبـالمدينة سـنة ثـمان وأربـعين ومائة. وقبض بطوس من أرض خـراسـان،سـنة ثـلاث ومـائتين، وله خــمس

⁽۱) بحار الأنوار ٤٧: ١ ح ١.

⁽۲) بعد (۱۰ توار ۱۹۱۰ ع ۲)(۲) کشف الغمّة ۲: ۱۹۱۱ .

⁽¹⁾

⁽٣) الإرشاد ٢: ٢١٥.

⁽٤) تهذیب الأحکام ٦: ٨١.

⁽٥) أصول الكافي ١: ٣٩٧.

⁽٦) الإرشاد ٢: ٢١٥.

⁽٧) تهذيب الأحكام ٦: ٨١.

⁽٨) أُصول الكافي ١: ٣٩٧.

⁽٩) بحار الأنوار ٤٨: ٢٠٦.

تواريخ مواليد النبي ﷺ والأنمة للك ووفاتهم

وخمسون سنة. وزاد في الارشاد: في صفر ^(١).

وكذا قال العلامة المجلسي الله، قال: وقيل: في الرابع عشر منه (٢).

وقال الكفعمي: في السابع عشر ^(٣).

وقيل: في أواخره. وقيل: في الحاديعشر من ذيالقعدة. وقيل: في الخامس والعشرين منه، وقيل: في السابع من شهر رمضان. وقيل: في أوّله⁽²⁾.

وقال الصدوق ﴿: في الحادي والعشرين منه (٥). انتهي .

وقيل: في جمادي الأوّل، كما في أحمد بن عامر ^(٦).

وعن العيون:سمعت جماعة من أهل المدينة أنّه الله ولدبالمدينة يوم الخميس الإحدى عشرة ليلة خلت من ربيع الأوّل، سنة ثلاث وخمسين ومائة (٧).

وعن كمال الدين بن طلحة: في حادي عشر ذي الحجّة من السنة المذكورة (^(^)). وأمّا أبو جعفر الثاني ﷺ، فعن الكتابين: كان مولده بالمدينة، في شهر رمضان، لسنة خمس و تسعين ومائة. وقبض ﷺ ببغداد، سنة عشرين ومائتين، وله خمس

⁽١) تهذيب الأحكام ٦: ٨٣، الإرشاد ٢: ٢٤٧.

⁽٢) بحار الأنوار ٤٩: ٢٩٣.

⁽٣) المصباح للكفعمي ٢: ١٩٨ و ٢١٨.

⁽٤) راجع: إعلام الورئ للطبرسي ص ٣٥٤، والبحار ٤٩: ٢٩٣.

⁽٥)عيون أخبار الرضائج ٤: ١٩.

⁽٦) رجال النجاشي ص ١٠٠ برقم: ٢٥٠.

⁽٧) عيون أخبار الرضا الله ١٠ ١٨.

⁽٨) كشف الغمّة ٢: ٢٥٩.

١٧٤......مرآة العراد

وعشرون سنة في ذيالقعدة ^(١).

وقال العلامة المجلسي الله : وقيل: في الحادي عشر منه. وقيل: في ذي الحجّة (٢).

ونقل في كشف الغمّة من طريق المخالفين: في آخره، وفي الخامس منه أيضاً. قال: وقيل: إنّ مولده في عاشر شهر رجب^(٣).

وعن المصباح: قال ابن عياش: خرج على يد الشيخ الكبير أبي القاسم رضي الله عنه: اللهم إنّي أسألك بالمولودين في رجب، محمّد بن علي الثاني، وابنه علي ابن محمّد المنتجب. الدعاء (٤).

وأمّا أبوالحسن الثالث الله فعن الكتابين: إنّه الله ولد بالمدينة، للنصف من ذي الحجّة، سنة اثني عشر وما تتين. وتوفّي بسرّمن رأى، في رجب سنة أربع وخمسين وما تتين، وله أحد وأربعون سنة وأشهر. وعن التهذيب: وسبعة أشهر (٥)

وعن الكافي: روي أنّه ﷺ ولد في رجب سنة أربع عشر ومائتين. ومضى لأربع بقين من جمادي الآخر. وروي أنّه ﷺ قبض في رجب^(٦).

⁽١) تهذيب الأحكام ٦: ٩٠، الإرشاد ٢: ٢٧٣.

⁽۲) بحار الأتوار ٥٠: ١١ و ١٥.

⁽٣) كشف الغمّة ٢: ٣٤٥ _ ٣٤٥.

⁽٤) مصباح المتهجّد ص ٨٠٥.

⁽٥) تهذيب الأحكام ٦: ٩٢، الإرشاد ٢: ٢٩٧.

⁽٦) أصول الكافي ١: ٤١٦.

وعن العلاّمة المجلسي الله الله عنه عنه عنه الم الله الله عنه الله وعن العلاّمة المجلسي الله عنه الله والمسروالية الله المنسوب المالية (٢٠) . وفي رواية الله الماليع والعشرين منه (٣) .

وأمّا أبومحمّد الحسن العسكري الله فعن الكتابين: إنّه ولد بالمدينة، في ربيع الآخر، سنة اثنتين وثلاثين ومائتين. وقبض بسرّمن رأى لثمان خلون من ربيع الأوّل، سنة ستّين ومائتين، وله ثمانية وعشرين سنة (٤).

وعن كشف الغمّة: كان مولده سنة احدىٰ وثلاثين ومائتين (٥٠).

وأمّا الحجّة المنتظر صاحب العصر، اللّهمّ عجّل فرجه وفرجنا بحقّه على في الإرشاد: كان مولده ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، وكان سنّه على يوم وفاة أبيه خمس سنين (٦).

وعن كشف الغمّة: إنّ مولده في ثالث عشر من شهر رمضان، من سـنة ثـمان وخمسين ومائتين(٧) .

وكانت مدّة غيبته الصغرى أربعاً وسبعين سنة، وأوّل غيبته الكبرى سنة ثمان

⁽١) بحار الأنوار ٥٠: ١١٧ ح ٩.

⁽٢) بحار الأنوار ٥٠: ١١٥ ح ٣.

⁽٣) بحار الأنوار ٥٠: ١١٤ ح ٢.

⁽٤) تهذيب الأحكام ٦: ٩٢، الإرشاد ٢: ٣١٣.

⁽٥) كشف الغمّة ٢: ٤٠٢.

⁽٦) الإرشاد ٢: ٣٣٩.

⁽٧) كشف الغمّة ٢: ٤٣٧.

١٧٦.....مرآة المراد

وعشرين وثلاثمائة، سنة وفاة علي بن محمّد السمري الله، ويقال: سنة تسع وعشرين وثلاثمائة (١).

ذكر جماعة رأوا القائم الله أو وقفوا على معجزته

ولابأس بالإشارة إلى جماعة رأوا القائم ﷺ، أو وقفوا على معجزته .

نقل في منتهى المقال: عن إكمال الدين. قال: حدّثنا محمّد بن محمّد الخزاعي، قال: حدّثنا أبوعلي الأسدي، عن أبيه محمّد بن عبدالله الكوفي أنّه ذكر عدد من التهي إليه ممّن وقف على معجزات القائم الله في الدين الوكلاء:

ببغداد: العمري، وابنه، وحاجز، والبلالي، والعطَّار .

ومن الكوفة: العاصمي .

ومن أهل الأهواز:محمّد بن إبراهيم بن مهزيار .

ومن أهل قم: أحمد بن إسحاق .

ومن أهل همدان:محمّد بن صالح .

ومن أهل الري: الشامي^(٢)، والأسدي يعني نفسه .

ومن أهل آذربايجان: القاسم بن العلاء .

ومن أهل نيشابور:محمّد بن شاذان النعيمي .

ومن غير الوكلاء :

من أهل بغداد: أبوالقاسم بن أبي حالس (٣)، وأبو عبدالله الكندي، وأبو عبدالله

⁽١) منتهى المقال ١: ١١ ـ ٢٠.

⁽٢) في الإكمال: البسامي.

⁽٣) في المصدر: أبي حليس.

الجنيدي بن الجنيد، وهارون القرّار، والنيلي (١)، وأبو القاسم بن دبيس، وأبو عبدالله ابن فرّوخ، ومسرور الطبّاخ مولى أبي الحسن الله ، وأحمد ومحمّد إبنا أبي الحسن الله ، وإسحاق الكاتب من بني نوبخت، وصاحب الفداء (٢)، وصاحب الصرة المختومة .

ومن أهل همدان: محمّد بن كشمر د، وجعفر بن حمدان، ومحمّد بن هارون بن عمران .

ومن الدينور: حسن بن هارون، وأحمد ابن أخيه، وأبو الحسن.

ومن أصفهان: ابن بادشاله .

ومن الصيمرة: (زيدان.

ومن قم: الحسن بن النضر ، ومحمّد بن محمّد، وعلي بن محمّد بــن إســحاق، وأبوه، والحسن بن يعقوب .

ومن أهل الري: القاسم بن موسىٰ، وابنه، وأبومحمّد بن هارون، و)^(٣) صاحب الحصاة، وعلى بن محمّد، ومحمّد بن محمّد الكليني، وأبوجعفر الرفّاء .

ومن أهل قزوين: مرداس، وعلي بن أحمد .

ومن قاين ^(٤): رجلان .

ومن شهر زور: ابن الخال.

⁽١) في الأصل: النبلي.

 ⁽٢) في المصدر: وصاحب النواء.

⁽٣) ما بين الهلالين ساقط من الأصل.

⁽٤) في الأصل: وقائز .

١٧٨.....مرآة المراد

ومن فارس: المجروح .

ومن مرو: صاحب الألف دينار، وصاحب المال والرقعة البيضاء، وأبو ثابت. .

ومن نيسابور:محمّد بن شعيب بن صالح .

ومن اليمن: الفضل بس يريد، والحسس ابنه، والجعفري، وابس العجمي، والشمشاطي .

ومن مصر: صاحب المولودين، وصاحب المال بمكّة، وأبورجاء.

ومن نصيبين: أبومحمّد بن الوجنا .

ومن أهل الأهواز:الخصيبي (١).

كنى الأئمة وألقابهم هيا

وأمّاكني الأئمّة وألقابهم اللهم على ما تقرّر عند أهل الرجال، ونقله في منتهى المقال، عن مولانا عناية الله في رجاله (٢):

أبوإبراهيم: للكاظم الله .

وأبوإسحاق: للصادق الله ، كما في إبراهيم بن عبدالحميد .

وأبوجعفر: للباقر والجواد ﷺ، لكن أكثر المطلق والمقيّد بـالأوّل هــو الأوّل، وبالثاني هو الثاني .

وأبوالحسن: لعلي، وعلي بن الحسين، والكاظم، والرضا، والهادي اللها، وقلَّ ما يراد الأوَّل، والأكثر في الإطلاق: الكاظم الله ، وقد يراد منه الرضا الله ، والمسقيّد بالأوَّل هو الكاظم الله ، وبالثاني الرضائلة ، وبالثالث الهادي الله ، ويختصّ المطلق

⁽١) كمال الدين للشيخ الصدوق ص ٤٤٢ ح ١٦، منتهى المقال ١: ٢١ ـ ٢٣.

⁽٢) مجمع الرجال للقهبائي ٧: ١٩٢ المقدّمة الرابعة .

بأحدهم اللله بالقرينة .

وأبوالحسن (١): لعلى ﷺ .

وأبو عبدالله: للحسين، والصادق بيله الكن العراد في كتب الأخبار الشاني، كالعالم والشيخ، كما في إبراهيم بن عبدة (٢)، وابن المكرمة، كما في معروف بن خرّبوذ، وكذا الفقيه والعبد الصالح، وقد يراد بهما وبالعالم الكاظم الله .

وأبوالقاسم: للنبي ﷺ، والقائم ﷺ، وأكثر إطلاقه على الثاني .

والصاحب، وصاحب الدار، وصاحب الزمان، والغريم، والقائم، والمهدي، والهادي هو القائم ﷺ .

والرجل: الهادي ﷺ، كما في فارس بن حاتم، وإبراهيم بن محمّد الهـمدانـي. وكذلك الماضى، كما في إبراهيم بن عبدة، وكذا صاحب العسكر .

وصاحب الناحية: الهادي، أو الزكي، أو الصاحب الله على الم

والمراد بالأصل الإمام،كما في أبيحامد المراغي .

قال في منتهى المقال أقول: في الأكثر يراد بالعالم، والشيخ، والفقيه، والعبد الصالح: الكاظم على نهاية شدّة التقية في زمانه الله وخوف الشيعة من تسميته وذكره بألقابه الشريفة، وكناه المعروفة .

وقوله الله الله والشيخ، كما في إبراهيم بن عبدة» سهو من قلمه، فإنّ ذلك مذكور في ترجمة إبراهيم بن عبدالحميد .

هذا وقد يعبّر عن الهادي ﷺ بالصادق،كما في أحد التهذيبين على ما هو ببالي

⁽١) كذا في الأصل، وفي المصدر: أبوالحسنين، وفي المنتهيّ: أبوالحسين .

⁽٢) في المجمع: عبدالحميد .

۱۸۰.....مرآة المراد

فائدة

جرح بعض الرواة المشهورين لأجل الحسد وغيره

ربما يكون ذكر الجرح في بعض الرواة المشهورين وغيرهم لأجل الحسد والعداوة، فلابد لمن أراد استعلام حال الراوي من عدم الاقتصار في الجرح بمجرّد ورود جرحه من واحد من أهل الرجال، بل لابد من الاستفصار والتأمّل في موارد أخر أيضاً حتى يستعلم حاله بطريق معتبر.

وقد رأينا أمثال ذلك في حقّ ابن بابويه محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي في بعض الكتب المعتبرة، ناقلاً عن بعض، مع أنّ جلالة قدره، وعلوّ شأنــه ورتبته، ممّا لا يدانيه ريب، ولا يعتريه عيب .

كيف؟ وقدكان افتخر بتولّده بدعاء صاحب العصر عجّل الله فرجه، حيث كاتب أبوه على في يد بعض من السفراء (٢٦) إلى الصاحب الله ، وسأل عنه الله الولد، فكاتب الله ؛ إنّا قد دعوناك، وسترزق ولدين خيّرين، وهما محمّد وأخوه (٤٠).

وفضله وفقهه وشأنه وجلالته، وعلوّ رتبته، وسموّ قدره، أكثر من أن يحيط

⁽١) تهذيب الأحكام ٤: ٦٣ برقم: ١٦٩، الاستبصار ٢: ٣٨ برقم: ١١٨.

⁽٢) منتهى المقال ١: ٢٥ ـ ٢٧.

⁽٣) وهو أبوالقاسم حسين بن روح .

⁽٤) وهو الحسين المكنّى بأبي عبدالله .

جرح بعض الرواة المشهورين لأجل الحسد.....

بتحريره قلم، وبيانه رقم، وقد ذكر المجلسي الله أنّه صنّف نحواً من ثلاثمائة كتاب. وانتشر أخبار أهل البيت به، ومع ذلك فقد جرحه بعض من قدماء المتقدّمين .

وكذا ما رأيت في شرح مشيخة المجلسي الله في ترجمة الفـضل بـن شـاذان، حيث نقل عن الخلاصة نقلاً عن الكشي أنّه ممدوح من الأتمّة، ثمّ ذكر ما ينافي مدحه .

ثمّ قال المجلسي الله : وهذا الشيخ أجلّ من أن يعيّر عليه، فإنّه رئيس طائفتنا رضي الله عنه، والظاهر أنّ ذمّه لشهرته كزرارة، مع أنّ الشهرة يلزمها أمثال هذه للحسد.

فإنّه ذكر العامّة أنّ البخاري لمّا صنّف صحيحه في كش جاء إلى سمرقند، فازدحم عليه المحدّثون أكثر من مائة ألف محدّث، وكان يحدّثهم على المنبر، فحسده مشايخ سمرقند، واحتالوا لدفعه، بأن سمعوا أنّ البخاري يروي حدوث القرآن، وكان أكثر هم أشاعرة، فسأله واحد منهم ما يقول شيخنا في القرآن قديم أو حادث؟ فقراً ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربّهم محدث إلاّ استمعوه ﴾(١).

فلمّا سمعوا ذلك منه، قال علماء سمرقند: هذا كفر، فرموه بالحجارة والنعال، فأخذه محبّوه وأخرجوه منها خفية، فجاء إلى بخارا، واجتمع عليه أكثر من سمرقند، وفعلوا به ما فعلوا به فيها، ثمّ جاء إلى نيسابور في أيّام الفضل بن شاذان، فاجتمع عليه من المحدّثين قريباً من ثلاثمائة ألف محدّث، ثمّ فعلوا به ما فعلوا فيهما.

ثمّ جاء إلى بغداد، واجتمع عليه المحدّثون، وسألوا منه مائة حديث، وحذف

⁽١) سورة الأنبياء: ٢.

كلّ واحد منهم حرفاً، أو بدّلوا الفاء بالواو وبالعكس، أو نقلوا بالمعنى، أو علّقوا أسناد خبر إلى آخر وأمثالها، وسألوه عنها، فأجاب الجميع بانّي لا أعرفه، ثمّ ابتدأ بالأوّل فالأوّل، وقال: أمّا حديثك فأعرفه هكذا، وقرأه من الحفظ صحيحاً حتّى أتى على آخرها، فأجمعوا عليه أنّه ثقة حافظ ليس أحفظ منه، واعتبر واكتابه واشتهر.

ولا يستبعد ذلك من أصحابنا أيضاً. فكيف وكان بين أظهرهم، وكانت العامّة معادين له في الدين، والخاصّة للدنيا والاعتبار والاشتهار والجلالة .

فإيّاك أيّها الأخ الأعزّ أن لا تسبق بمجرّد رؤية قدح في أحــد إلى جــرحــه، والحكم بعدم اعتبار رواياته، وعدم صحّتها، وعليك بالاقتصاد في ذلك، فإنّ الأمر أرفع ممّا ذكرنا.

وقد عرفت من كلام المجلسي ﴿ وجود القدح في حقّ زرارة أيضاً، مع ما المتهر من حاله، وجلالة قدره، وعلق رتبته، بحيث قال المعصوم الله في حقّه: لولا زرارة لاندرست أحاديث أبي (١).

لاسيما لا اعتبار بجرح مثل ابن الغضائري، وهو أحمد بن الحسين بن عبيدالله ابن إبراهيم الغضائري، فإنّ المجلسي الله قال في شرح المشيخة في ترجمته: إنّه لم يذكر أصحابنا فيه مدحاً ولا ذمّاً، ولكن لمّا كان العلاّمة الله يدخل عليه الشكّ من جرحه، يتوهّم أنّه ثقة، وليس بذلك؛ لأنّ هذا المعنىٰ من لوازم البشرية أنّه يدخل على النفس بعض الشكّ من قول الفاسق.

ثمَّ قال في كثير من الموارد: إنَّه لم يكن له قوَّة التمييز، وقد كتب جزءٌ في ذكر

⁽١) إختيار معرفة الرجال ١: ٣٤٨ برقم: ٢١٧.

الضعفاء، ولذا يقدّم العلاّمة توثيق الشيخ والنجاشي على جرحه، مع أنّ العلاّمة وغيره ذكر في الكتب الأصولية أنّ الجرح مقدّم على التعديل، وحاله في كونه سريع الجرح مشهور بين العلماء، لاسيما إذاكان الجرح بلفظ الفلوّ وما يرادفه، كما لا يخفى على المتدرّب في الفنّ.

وأيضاً عليك بالاقتصاد في الحكم بجهالة حال الراوي، وكونه مـهملاً؛ إذ قـد يكون شخص مذكوراً بعنوان وغير مذكور بعنوان آخر .

قال البهبهاني الله على التعليقة في المقدّمة الخامسة: يا أخي لا تبادر بأن تقول الرجل مجهول، أو مهمل، ولا تقلّد، بل لاحظ الفوائد بالنحو الذي ذكرت.

وربما وجدت الرجل في السند مذكوراً اسمه مكبّراً، وفي الرجال مصغّراً، فلولم تجد سالم مثلاً، فانظر إلى سليم، وكذا سلمان، وأقسامه كثيرة فيضلاً عن الأشخاص.

وربما وجدته مذكوراً فيه بالإسم، وفي الرجال باللقب مثلاً، وبالعكس.

وربما وجدته فيه منسوباً إلى أبيه بذكر اسم الأب، وفي الرجال بذكر كنيته مثلاً. وبالعكس .

وربما يظهر اسم الرجل من ملاحظة باب الكني مثلاً.

وربما يذكر في موضع بالسين، وفي موضع بالصاد، كـحسين وحـصين، مـنه الحصين بن المحارق .

وربما يذكر في موضع هاشم، وفي موضع آخر هشام،كماسنشير إليه في هشام ابن المثنّى .

وربما يذكر في موضع ابن فلان، وفي موضع ابن أبي فلان بزيادة أو نقصان، نشير إليه ما سيجيء في يحيى بن علاء، وخالد بن بكّار. إلى آخر مــا ذكــره، ١٨٤.....مرآة المراد

فالأمر أرفع،فتبصر .

حجّية مراسيل ابن أبىعمير

واعلم أنّ سبب سكون الأصحاب في مراسيل ابن أبي عمير، وسبب الإرسال في أحاديثه، إنّما هو أنّ بعد غلبة الدول الخارجية عليه استأصل كتبه المجموعة، وضيعت برأسها، فحدّث من الحفظ، واكتفى في غير ما يكون في حفظه إلى ما حدّثه في السابق.

قال في شرح المشيخة في ترجمة محمّد بن أبي عمير: زياد بن عيسى أبو أحمد الأزدي، بغدادي الأصل والمقام، لقي أباالحسن موسى على وسمع منه أحاديث، كنّاه في بعضها، فقال: يا أباأحمد، وروى عن الرضا على القدر، عظيم المنزلة عندنا وعند المخالفين، الجاحظ يحكي عنه في كتبه، وقال: كان وجهاً من وجوه الرافضة، وكان حبس في أيّام الرشيد، فقيل: ليلي القضاء، وقيل: إنّه ولي بعد ذلك، وقيل: بل ليدل على مواضع الشيعة وأصحاب موسى بن جعفر على .

وروي أنّه ضرب أسواطاً بلغت منه، فكاد أن يقرّ لعظم الألم، فسمع محمّد بن يونس بن عبدالرحمٰن وهو يقول: اتّق الله يا محمّد بن أبيعمير، فصبر، ففرّج الله عنه .

وروي أنّه حبسه المأمون حتّي ولي قضاء بعض البلاد، وقيل: إنّ أخته دفنت كتبه في حال استتارها وكونه في الحبس أربع سنين، فهلكت الكتب، وقيل: بـل تركتها في غرفة، فسال عليها المطر فهلكت، فحدّث من حفظه وممّا كان سلف له في أيدي الناس.

فلهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله، وقد صنّف كتباً كثيرة، روىٰ عنه عبدالله بن عامر، ومحمّد بن الحسين، وابن نهيك، وإبراهيم بن هاشم، ومات سـنة سـبع وجه حجّية الجارح والمعدّل......

عشرة ومائتين «جش».

كان من أو ثق الناس عندالخاصة والعامة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم، وذكر الجاحظ أنه كان أوحد زمانه في الأشياء كلها، وأدرك من الأتمة المسلامة البابراهيم موسى بن جعفر المسلامة أي كثيراً، ويروي عن أبي الحسن الرضا والجواد المسلامة، وله مصنفات كثيرة، ذكر ابن بطّة أنّ له أربعاً وتسعين كتاباً (ست» (١).

ومن هذا يعلم تضييع جلّ الأحاديث وخلطها وتخريبها، وعدم وجود النصّ في بعض المسائل، وإلاّ فقد بيّنوا جميعها حتّى الأرش في الخدش .

فائدة جميلة

وجه حجّية الجارح والمعدّل

قال السيد الدامادة: قول الجارح والمعدّل من الأصحاب بالجرح أو التعديل إذا كان من باب النقل والشهادة كان حجّة شرعية عند المجتهد، وإذا كان من سبيل الاجتهاد، فلا يجوز للمجتهد التعويل عليه، وإلا رجع الأمر إلى التقليد، بل يجب عليه أيضاً أن يجتهد في ذلك ويستحصله من طرقه، ويأخذه من مأخذه .

وما عليه الاعتماد في هذا الباب ممّا بين أيدينا من كتب الرجال: كتاب أبي عمر و الكشي، وكتاب الرجال للشيخ، والفهرست له، وكتاب أبي العبّاس النجاشي، وكتاب السيد جمال الدين أحمد بن طاووس.

وأمّا كتاب الخلاصة للعلاّمة، فما فيه على سبيل الاستنباط والترجيح مممّا

⁽١) روضة المتّقين ١٤: ٢٣١ _ ٢٣٢.

رجّحه برأيه، وانساق إليه اجتهاده، فليس لمجتهد آخر أن يحتجّ به، ويتَكل عليه. ويتّخذه مأخذاً ومدركاً، وما فيه علىٰ سنّة الشهادة، أو سنن النقل، فلا ريب أنّه في حاقّ السبيل، وعليه التعويل.

وكذلك يعتمد في الردّ والقبول على ما في كتاب الحسن بن داود من النقل والشهادة ما لم يستبين خلافه، أو التباس الأمر عليه، وما لم يعارضه فيما شهد به معارض.

فأمّا ابن الغضائري، فمسارع إلى الجرح حرداً، ومبادر إلى التضعيف شططاً، ولصاحب كتاب الأربعين عن الأربعين من الأربعين للشيخ السعيد منتجب الدين موفق الاسلام حجّة النقلة أمين المشايخ، خادم حديث رسول الله على وأوصيائه الطاهرين الحسين بن بابويه الطاهرين الحسين بن بابويه فهرست علماء الشيعة الإمامية ومصنفاتهم من عصر شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي الله إلى زمنه مستند إليه، معتمد عليه، أرويه بسندي عن شيخنا الشهيد أبى عبدالله محمّد بن مكّى نور الله تعالى رمسه، بسنده عنه (١١).

ضابطة جليلة

ولما استند بعض الأعاظم من الفضلاء المتبحّرين في علم الرجال في تـوثيق بعض من الرجال بما اشتمل عليه خطبة كتاب الفهرست للشيخ الطوسي ، كما في حقّ ابن الغضائري، فبالحري أن ننقل موضع الحاجة من خطبته، حتّىٰ كان ذلك معيناً علىٰ ما قصدنا تحريره في المرآة الثاني، وهذه عبارته :

وبعد، فإنِّي لمَّا رأيت جماعة من أصحابنا من شيوخ طائفتنا من أصحاب

⁽١) الرواشح السماوية ص ٥٨ _ ٥٩ .

التصانيف (۱)، عملوا فهرست كتاب أصحابنا، وما صنّفوه من التصانيف، ورووه من الأصول، ولم أجد منهم أحداً استوفى ذلك، ولا ذكر أكثره، بل كلّ منهم كان غرضه أن يذكر ما اختصّ بروايته، وأحاطت به خزانته من الكتب.

ولم يتعرّض أحد منهم لاستيفاء جميعه، إلا ما كان قصده أبوالحسين أحمد بن الحسين بن عبيدالله الله على كتابين: أحدهما ذكر فيه المصنّفات، والآخر ذكر فيه الأصول، واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه، غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا، واخترم هو الله وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب على ما حكى بعضهم عنهم (٢). إلى هناكلامه رفع في العليب مقامه.

ثمّ إنّي لمّا كنت قليل البضاعة، ومهين القدرة والاستطاعة، ولم يكن لي في تحرير هذا المرآة كتباً وافية، ومصنّفاتاً شافية في هذا العلم، فلذا صار جلّ ما اشتمل عليه هذا المرآة منقولاً من بعض كتب القوم نقلاً عن الأجلاء، ومع ذلك جاء بحمد الله تعالى مشتملاً على الأصول والقواعد، والحمد لله على ما أنعم علينا.

المرآة الثاني

في تحقيق الحال في بعض الرجال الواقعين في الاسناد

الذين كثر القيل والقال من العلماء الأعلام في كيفية حالهم، وهذا من المهمّات للفقيه؛ إذ ربما يوقع الفقيه بسببه في الخلط والاشتباه، وعند ذلك يخرب الاستنباط، ويضيع الأحكام، وفيه فصول:

⁽١) في الفهرست: الحديث.

⁽٢) الفهرست ص ٢.

١٨٨....٠٨٠..٠٠٠ مرآة المراد

الفصل الأوّل في تحقيق الكلام في أبان بن عثمان

وقد وثقه جماعة من علماء الأعلام، وحكموا بصحّة عـقيدته، وحكم ابـن الفضّال بفساد عقيدته، ويظهر من فخر المحقّقين أيضاً الميل إليه، ويلوح من ابن داود ومن المحقّق أيضاً، ومن الشهيد في شرح الارشاد.

ويظهر من العلاّمة أقوال ثلاثة في حقّه:

الأوّل: تضعيفه، وعدم قبول روايته، وهو الذي حكىٰ عـنه فـخر المـحقّقين، وسيأتي.

والثاني: قبولها مع الحكم بفساد عقيدته، وهو الذي بنى عليه في الخلاصة في ترجمته، وفي آخره في تصحيح طريق الصدوق إلى أبي مريم الأتصاري، قال: وعن أبي مريم الأتصاري صحيح، وإن كان في طريقه أبان بن عثمان، وهو فطحي، لكن الكشي قال: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، فيكون حديثه حيننذ موثّقاً.

والثالث: الحكم بصحّة حديثه، كما تقدّم، فيكون ذلك مبنياً على صحّة عقيدته ووثاقته .

والحقّ هو التوثيق، وصحّة عقيدته، فيعدّ الخبر بواسطته من الصحاح إن لم يكن فيه قدح وعيب من غير جهته، وهذا هو مختار جماعة من فحول المحقّقين من المتأخّرين، كالمولى الأردبيلي، والسيد السند صاحب المدارك على ما حكي عنه، وشيخنا البهائي، وغيرهم من الأجلاء، واختاره بعض مشايخ مشايخنا، بل هذا هو المشهور بين العلماء، كما لا يخفى على المتتبّع.

ولنذكر ما يدلُّ على قدحه، وما يدلُّ على مدحه:

تحقيق الكلام في أبان بن عثمان.............

فنقول: أمَّا ما يدلُّ علىٰ قدحه، فهو أمور:

الأوّل: ما حكاه الكشي عن ابن فضّال، قال: محمّد بن مسعود، قال: حــدّثني علي بن الحسن، قال: كان أبان من أهل البصرة، وكان مولىٰ بجيلة، وكان يسكن الكوفة، وكان من الناووسية (١٠).

وحكي عن فخر المحقّقين عن والده العلاّمة، قال: سألت والدي عـن أبـان، فقال: الأقرب عندي عدم قبول روايته؛ لقـوله تـعالىٰ ﴿إِن جـاءكم فـاسق بـنبأ فتبيّنوا﴾^(٢) ولا فسق أعظم من عدم الإيمان (٣).

واعترض عليه أوّلاً: بعدم تسليم صدق الفسق في حقّه، إذ هو خروج عن طاعة الله مع اعتقاده أنّه خروج، ولاشبهة أنّ من يحصل مثل هذه مذهباً إنّما يعدّ من أعظم الطاعات .

وفيه ما لا يخفى: لكونه مخالفاً لإجماع المسلمين على خلافه؛ لإطباق العامّة والخاصّة على تعذيب الكفّار بمخالفة الأصول، وما ذكره مخالف للضرورة، فإنّ كلّ ذي مذهب إنّما يصير إليه لاعتقاده حقّيتة، بل انحصار الحقّ فيه، فعلى هذا يلزم القول بإصابة كلّ ذي مذهب فاسد بالحقّ لاعتقاده حقّيته، فيلزم انتفاء اللوم والعتاب في المسائل الاعتقادية مع عدم إصابته للواقع، ولو كان في حقّ من أنكر الأوهية والرسالة، وهذا ممّا لا يكاد يتفرّه به أحد.

وثانياً: بأنَّ فساد العقيدة لو كان موجباً لعدم قبول الخبر والروايــة لا يــمكن

⁽١) إختيار معرفة الرجال ٢: ٦٤٠ برقم: ٦٦٠.

⁽٢) سورة الحجرات: ٦.

⁽٣) منتهى المقال ١: ١٤١.

١٩٠.....مرآة المراد

الحكم بناووسية أبان؛ إذ مخبره وهو علي بن الحسن فطحي، والمفروض أنّها مقبولة من علي بن الحسن، فلا يكون فساد العقيدة موجباً لانتفاء القبول، فعلى هذا القول كما يقبل قول أبان وخبره أيضاً؛ لانتفاء التفرقة بينهما .

وفيه أنّ ذلك إنّما يتوجّه إذا انحصر الخارج في ابن فضّال، وليس كذلك، لما عرفت من قول العلاّمة؛ إنّه لا فسق أعظم من عدم الإيمان .

وقال في الخلاصة: الأقرب عندي قبول روايته، وإن كان مذهبه فاسداً (١٠). وقال الفاضل الحسن بن داود في رجاله: وذكر أصحابنا أنّه كان ناووسياً (٢). وقال المحقّق في المعتبر في تعيين غسل مخرج البول بالماء: وفي سند هذه الرواية أبان بن عثمان، وهو ضعيف (٣).

وقال أيضاً في أوصاف المستحقّين للزكاة: إنّ في أبان بن عثمان ضعفاً (٤).

فالتحقيق في الجواب: هو أنّ الظاهر أنّ كلّ ذلك مستند إلى قول ابن فضّال، وما يظهر من ابن داود من نسبة ذلك إلى الأصحاب، ففيه ما لا يخفى؛ لعدم مطابقته للواقع.

والثاني: الصحيح المروي في رجال الكشي: عن إبراهيم بن أبي البلاد، قال: كنت أقود أبي، فقد كان كفّ بصره، حتّىٰ صرنا إلىٰ حلقة فيها أبان الأحمر، فقال

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٢١ ـ ٢٢ برقم: ٣.

⁽۲) رجال ابن داود ص ۱۲.

⁽٣) المعتبر ١: ١٢٥.

⁽٤) المعتبر ٢: ٥٨٠.

تحقيق الكلام في أبان بن عثمان...........

وجه الدلالة على القدح: إنّ الضمير في «قال» يعود إلى إبراهيم، وفي «ويحه» إلى أبان، ويكون إبراهيم قال ذلك مخاطباً إلى أهل الحلقة: منكم الكذّابين، أي: من أهل الكوفة. ويكون المراد من الكذّابين أرباب المذاهب الفاسدة من الفلاة والناووسية، ومن المكذّبين الخوارج والمنحرفين عن الأثمّة المِيَّة ، فيكون ذلك من إبراهيم إشارة إلى أنّ أبان من الأوّل، فهو قدح عظيم منه فيه .

والجواب عنه أمّا أوّلاً: فلأنّ الكذّاب لا يستلزم أن يكون فاسد العقيدة .

وأمّا ثانياً: فهو أنّ الضمير في «قال» كما يحتمل أن يكون إلى إبراهيم، وفي «ويحه» إلى أبان، كذا يحتمل العكس، بأن يكون في الأوّل إلى أبان، وفي الثاني إلى أبراهيم، فإذا قام الاحتمال بطل الاستدلال، مضافاً إلى أنه يمكن أن يمقال: الظاهر من سياقه الثاني، بل ربما يكون تعيّنه، إذ الحاكي هو إبراهيم، فلو كان القائل ذلك ينبغي أن يقول قلت .

إن قلت: إنّ هذا الاحتمال لا يناسبه النقل من إبراهيم؛ لسعد حكاية الرجل مذمّته.

قلنا: كلمة «ويح» كما يقال في مقام المذمّة، يقال في مقام الترحّم، فليكن ما نحن فيه من الثاني، فيكون المراد إظهار التأسّف في كون إبراهيم وتوقّفه في جملة الكذّابين، فتأمّل (٢).

⁽١) إختيار معرفة الرجال ٢: ٦٤٠ برقم: ٦٥٩.

⁽٢) راجع: الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٣٤ _ ٣٥.

١٩٢....٠٩٠ المراد

وبالجملة دلالة هذا الحديث على القدح فيه خاصّة ممّا يشكل الاعتماد عليها . والثالث: ما ذكره العلاّمة في الخلاصة والمنتهى من الحكم بفطحية أبان في الأوّل. وواقفيته في الثاني .

قال في أواخر الخلاصة: وطريق الصدوق إلى أبي مريم الأنصاري صحيح، وإن كان فيه أبان بن عثمان، وهو فطحي (١).

وكذا في باب الحلق والتقصير من المنتهي (٢).

ووافقه الشهيد الثاني في شرحه على الدراية، حيث قال ما هذا لفظه: ونـقلوا الاجماع على تصحيح ما يصحّ عن أبان بن عثمان مع كـونه فـطحياً^(٣). انـتهىٰ كلامه.

وقال المحقّق في المعتبر في مسألة وجوب غسل موضع البول بالماء: وفي سند هذه الرواية أبان بن عثمان، وهو ضعيف، غير أنّها مقبولة بين الأصحاب .

والجواب عنه: الظاهر أنّ ذلك من باب المسامحة، والظاهر القريب من القطع كما يظهر للمتأمّل في الرجال أنّ المرجع في ذلك قول ابن فضّال .

فإطلاق الواقفي عليه حينئذ: إمّا لأجل أنّ هذا اللفظ يطلق نادراً على الناووسية وهذا منه، أو من باب التسامح، بناءً على أنّ الكلّ مشترك في فساد العقيدة، فلا يهمّه التعيين، أو لم يراجع حين الكتابة، فاكتفى بما في نظره حال الكتابة، فعبّر تارة بالفطحي، وأخرى بالواقفي، والدليل عليه هو أنّه لم يذكر في الخلاصة في

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٢٧٧.

⁽٢) منتهى المطلب ٢: ٧٦٣ الطبع الحجري.

⁽٣) الرعاية في علم الدراية ص ٨٠.

ترجمته إلاً حكاية ناووسيته (١).

وأمّا ما يدلّ على مدحه وقبول روايته، فهو أيضاً من وجوه :

الأوّل: أنّ ابن أبي عمير مع جلالة قدره وعلوّ رتبته، جعل أبان بن عثمان من جملة مشايخنا.

كما يظهر ممّا ذكر هشيخنا الصدوق في باب الأربعة من الخصال، وفي المجلس الثاني من أماليه، قال: حدّثنا الحسين البن محمّد بن عامر، عن عمّه عبدالله بن عامر، عن محمّد بين أبي عمير، قال: حدّثني جماعة من مشايخنا، منهم أبان بن عثمان، وهشام بن سالم، ومحمّد بن حمران، عن الصادق المُنْجُ، قال: عجبت لمن فزع من أربع كيف لا يفزع إلى أربع: عجبت لمن خاف العدوّكيف لا يفزع إلى قوله «حسبنا الله ونعم الوكيل» إلى آخره (٢).

ولا يخفى أنّ في قوله «من مشايخنا» وجوهاً من الدلالة على مدح هذا الرجل؛ لكونه من مشايخ مثل ابن أبي عمير، وإضافة المشايخ إلى ضمير المتكلّم مع الغير المستفاد منه كونه من الشيعة، بل من مشايخهم، وتقديمه في الذكر على مثل هشام ابن سالم الثقة الجليل القدر (٣).

والثاني: ما ذكره النجاشي والشيخ في الفهرست، من أنَّ أبان بن عثمان أصله

⁽١) الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٣٦.

⁽٢) الخصال للشيخ الصدوق ص ٢١٨ برقم: ٤٣، الأمالي للشيخ الصدوق ص ٥.

⁽٣) الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٣٧.

١٩٤.....٩١.

كوفي، وكان يسكنها تارة، والبصرة أخرى، وقد أخذ عنه أهلها (١١). ودلالته على المدح ممّا لا يخفي على المتأمّل المتدبّر.

والثالث: توثيق جماعة كثيرة وجمّ غفير من الأجلّة، كالمولى الأردبيلي، والسيد السند صاحب المدارك، وشيخنا البهائي، وغيرهم من أهل البصيرة بالفنّ.

قال المولى المحقّق الأردبيلي في شرح الارشاد في مباحث ما يصحّ السجود عليه: أبان بن عثمان ثقة، ولا يضرّ القول بأنّه ناووسى؛ لعدم الثبوت (٢).

ولا يخفى حصول الظنّ القوي من توثيقهم وتعديلهم، ويضعّف القول الآخر ما سمعت أنّ للعلاّمة في حقّه أقوال ثلاثة، وهو يعطي اضطراب حاله عنده من دون تحقيق وتدقيق، ومنه يظهر ما قلنا إنّ مرجع قول القادحين إلى قول ابن فضّال.

وحكم في المدارك بصحّة الحديث، مع اشتمال سنده على أبان الذي كـــلامنا أكثر من أن تحصيٰ .

ومنه: ما في مباحث صلاة العيدين، قال: ويؤيده صحيحة زرارة عن أحدهما على قال: إنّما صلاة العيدين على المقيم، ولا صلاة إلا بإمام (٢). وفي سنده أبان وهو ابن عثمان.

ووثّقه أيضاً المحدّث القاشاني في المجلّد الثاني من المفاتيح في فواتح كتاب المطاعم والمشرب، في مفتاح ذكر فيه حرمة الطاووس، فقال: للمحلّلين ما في

⁽۱) رجال النجاشي ص ١٣، الفهرست ص ١٨.

⁽٢) مجمع الفائدة والبرهان ٢: ١١٤.

⁽٣) مدارك الأحكام ٤: ٩٧.

طريقه أبان المشترك الظاهر كونه الناووسي الثقة (١١).

الرابع: دعوى الكشي إجماع العصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ عنه، وكــذا عــليٰ تصديق جماعة، منهم أبان بن عثمان الأحمر .

وقد سبق منّا في المرآة الأوّل تحقيق هذا الاجماع، واخترنا أنّ تلك العبارة تدلّ على صحّة الحديث مطابقة، وعلى مدح الرجال مدحاً بالغا حدّ الوثاقة في الحديث بالالتزام.

واختار بعض مشايخ مشايخنا دلالته على الوثاقة، بل على أعلى مراتبها (٢). والتحقيق هو ما تقدّم، ولا نعيد الكلام هنا.

وتحقيق المقام هو أنّه قد تحقّق في شأن هذا الرجل، وهو أبان بن عثمان كلّ من الوجوه القادحة والمادحة، لكن الوجوه القادحة غير صالحة لمعارضة الوجوه المادحة.

أمّا الثاني والثالث منها، فلما قدّمناه فيهما .

وأمّا الأوّل، فيمكن الجواب بما ذكره المولى الأردبيلي في كتاب الكفالة من شرحه على الارشاد في شرح قول العلاّمة " «ولو قال إن لم أحضره كان عليّ كذا» حيث قال: وفي الكشي الذي عندي قيل: كان قادسياً، أي: من القادسية، ثمّ قال: وكانّه تصحيف (٣). انتهى .

فمع اختلاف النسخ لا يمكن رفع اليدعمًا يقتضيه ظواهر الوجوه المادحة .

⁽١) مفاتيح الشرائع ٢: ١٨٦ المطبوع بتحقيقي .

⁽٢) الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٤٧.

⁽٣) مجمع الفائدة والبرهان ٩: ٣٢٣.

وعلى فرض التسليم والتصحيف في تلك النسخة كما هو الظاهر، نقول: إنّ قول ابن فضّال الفطحي لا يصلح لمعارضة قول ابن أبي عمير، وقول الكشي العدل.

بن قلت: إن ذلك إنّما هو إذا كان التعارض بينهما من تعارض النصّين، أو الظاهرين، بل هو من تعارض النصّين، أو عقيدته، وقول ابن فضّال نصّ في فساد عقيدته، وقول ابن أبي عمير والكشي ظاهر في عدمه، ومحمّد بن مسعود العياشي مع اعترافه بفطحية عبدالله بن بكير وابن فضّال، صرّح بأنّهما من فقهاء أصحابنا، فليكن كلام ابن أبي عمير في أبان أنّه من مشايخنا من هذا القبيل، وكذلك حكاية الاجماع من الكشي .

قلنا: وإن كان ممكناً في نفسه، لكن في المقام مستبعد إرادة هذا المعنى جداً؛ إذ تقديمه على مثل هشام بن سالم الثقة الجليل القدر، يـؤكّد إرادة الظهور من مشايخنا.

وأيضاً أنّا نقطع بأنّ المراد من مشايخنا بالإضافة إلىٰ هشام بن سالم هو المعنى الخاصّ، وهو مؤيّد آخر لإرادة هذا المعنىٰ بالنسبة إلىٰ أبان .

وبالجملة أنّ الظنّ الحاصل من قول ابن أبي عمير المحكي في كتابين من الكتب المعتبرة للصدوق بطريق صحيح بصحّة عقيدة أبان وجلالة قدره، أقوى من الظنّ الحاصل بفساد عقيدته من قول ابن فضّال المحكي عنه في رجال الكشي، الذي حكم جمع من فحول الأعلام، كالنجاشي والعلاّمة وغير هما، بأنّ فيه أغلاطاً كثيرة المطابق للوجدان.

وبالجملة الترجيح لجانب المدح باعتبار المادح، والحاكي عنه والمحكي فيه، فإنّ المادح ابن أبي عمير، والوثوق به أقوى من الوثوق إلى ابن فضّال الفطحي، والحاكي عنه من غير واسطة عبدالله بن عامر مع واسطة الصدوق، والتعويل عليه أقوى من التعويل على الكشي الحاكي عن ابن فضّال .

مضافاً إلى أنّ دعواه الاجماع ربما يؤمى، إلى عدم قبول ذلك، والمحكي فيه، وهو الأمالي والخصال، الوثوق بهما أكثر من الوثوق برجال الكشي الذي صرّح جماعة من الفحول بأنّ فيه أغلاطاً كثيراً.

مضافاً إلى أنّ الظاهر من قوله «إنّه كان من الناووسية» إنّه كان وعدل عنه، وإن كان ذلك بعيداً من سياق الكلام المحكى عن ابن فضّال .

وممّا يدلّ على صحّة عقيدته، وانتفاء كونه من الناووسية: روايته عن زرارة، عن أبي جعفر الله أنّ الأثمّة اثناعشر، ففي باب ما جاء في الاثني عشر من أصول الكافي: عن الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الوشّاء، عن أبان، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر الله يقول: نحن اثناعشر إماماً منهم حسن وحسين، ثمّ الاثمّة من ولد الحسين الله (١).

إن قلت: إنَّ الجارح ليس بمنحصر في ابن فضّال؛ لقول العلاَّمة في الخلاصة: والأقوىٰ عندي قبول روايته، وإن كان فاسد المذهب^(٢).

قلنا: قد ذكرنا أنّ المرجع فيه قول ابن فضّال، والدليل عليه أنّه حكى في الخلاصة كلام الكشي المشتمل على حكم ابن فضّال بناووسيته أوّلاً، ثمّ ذكر ذلك من غير فاصلة، ومنه يظهر أنّه المأخوذ منه، مضافاً إلى أنّه معارض بما ذكره في آخر الخلاصة من تصحيحه طريق الصدوق إلى العلاء بن سيّابة (٣)، وفيه أبان بن

⁽١) أصول الكافي ١: ٥٣٣ ح ١٦.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٢٢.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٢٨٠.

١٩٨.....مرآة المراد

عثمان.

وذكر المولى المحقّق الأردبيلي في شرح الإرشاد في مباحث ما يصحّ السجود عليه: إنّ المصنّف _أي: العلاّمة _كثيراً ما يسمّى الخبر الواقع فيه بالصحيح (١).

ومن هنا تلخّص أنّ للعلاّمة في هذا الرجل أقوال ثلاثة أشرنا، ويؤيّد المختار اضطراب أقوال العلاّمة في اضطرابية حال هذا الرجل، وهذا أيضاً يضعّف القدح الوارد فيه .

وكذا يؤيد المختار أقوى تأييد عدم تعرّض النجاشي وشيخ الطائفة في كتبهما الرجالية الموضوعة لبيان أحوال الرجال إلى فساد عقيدته أصلاً، وهو أمارة ظاهرة على عدم تسليمهما ذلك، كما لا يخفى، وكذا ابن الغضائري مع شهرته في الحرر (٢).

وكيف كان فلاشبهة في الاعتماد على روايته، والاعتناء بشأن أحاديثه، وإن لم نقل بصحّة عقيدته، إن أغمضنا النظر عن جميع ما ذكرنا، وإلا فقد أثبتنا بالبراهين الساطعة صحّة عقيدته أيضاً، وما يلزم لنا إثبات اعتبار أحاديثه، وهو ممّا لاشبهة فعه أصلاً.

الفصل الثاني في تحقيق حال عمر بن يزيد

وهو من المهمّات، ونقول: إنّ الذي يتحصّل من ملاحظة جميع ما فـي كـتب الرجال أنّ في هذا الإسم خمسة عنوانات :

⁽١) مجمع الفائدة والبرهان ٢: ١١٤.

⁽٢) الرسائل الرجالية للسيد الشفتى ص ٥٤ ـ ٥٧ .

تحقیق حال عمر بن یزید

عمر بن يزيد الثقفي، ذكره الشيخ في رجاله ^(١). وعمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل، ذكره النجاشي ^(٢). وعمر بن يزيد الصيقل الكوفي، ذكره الشيخ في رجاله ^(٣). وعمر بن يزيد بيّاع السابري، ذكره الشيخ ^(٤) والكشي ^(٥). وعمر بن محمّد بن يزيد، ذكره النجاشي ^(٦)، والخلاصة ^(٧).

لكن الظاهر أنَّ عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل وعمر بن يزيد الصيقل واحد، ذكر جدَّه في أحد العنوانين دون الآخر، وذلك لأنَّ النجاشي لم يمذكره إلاَّ في عنوان واحد، وكذا الشيخ في رجاله، والتفاوت بينهما هو أنَّ النجاشي ذكر اسم جدّه أيضاً دون الشيخ، وقيده بالكوفي، ولو كانا رجلين لذكراهما في عنوانين، كما لا يخفي .

وأمّا عمر بن يزيد بيّاع السابري، وعمر بن محمّد بن يزيد، فهو أيضاً كذلك؛ لأنّ النجاشي والخلاصة لم يذكرا إلاّ عمر بن محمّد بن يزيد، وذكرا أنّه بيّاع السابري كوفي، والشيخ في رجاله لم يذكر عمر بن محمّد بن يزيد، بل ذكر عمر بن يزيد،

⁽١) رجال الشيخ الطوسي ص ٢٥٣.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٢٨٦.

⁽٣) رجال الشيخ الطوسي ص ٢٥٣.

⁽٤) رجال الشيخ الطوسي ص ٢٥٢.

⁽٥) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٢٣.

⁽٦) رجال النجاشي ص ٢٨٣.

⁽٧) خلاصة الأقوال ص ١١٩.

۲۰۰.....مرآة المراد

وقال: إنه بيًاع السابري كوفي، وكذلك الحال في الكشي، ولو كانا مغايرين لذكروهما في عنوانين، كما لا يخفي على المطّلع بديدن أصحاب الرجال.

ويرشد إليه أنّ النجاشي والعلاّمة ذكرا بيّاع السابري في ترجمة عمر بن محمّد ابن يزيد، وكذا ذكرا الكوفي، وقد عرفت أنّ الشيخ ذكرهما في ترجمة عمر بـن يزيد.

وأيضاً ذكر العلاّمة في الخلاصة في ترجمة عمر بن محمّد بن يزيد أنّه أثـنيٰ عليه الصادق اللهِ شفاهاً .

والظاهر أنّه إشارة إلى ما ذكره الكشي في ترجمة عمر بن يزيد، حيث قال: قال لي أبو عبدالله الله: يابن يزيد أنت والله منّا أهل البيت، قلت: جعلت فداك من آل محمّد؟ قال: اي والله من أنفسهم، قلت: من أنفسهم؟ قال: اي والله من أنفسهم، أما تقرأ كتاب الله عزّوجل ﴿إنّ أولى الناس بإبراهيم للذين اتّبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين﴾ (١).

فيكون عمر بن محمّد بن يزيد على ما في النجاشي والخلاصة، وعمر بن يزيد بيّاع السابري على ما في الكشي ورجال الشيخ واحداً، والظاهر أنّه ممّا لا ينبغي التأمّل فيه .

وأمّا عمر بن يزيد الثقفي، وعمر بن يزيد بيّاع السابري، أو عمر بن محمّد بن يزيد، فالظاهر أنّهما واحد أيضاً؛ لعدم ذكرهما الكشي والنجاشي والعـلاّمة فـي عنوانين، ولوكانا متغايرين لذكر وهما كذلك، ولأنّ الكشي أورد ثقيف في ترجمة

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٢٣ برقم: ٦٠٥.

تحقیق حال عمر بن یزید

بيًاع السابري، حيث قال: ما روي في عمر بن يزيد بياع السابري مولىٰ ثقيف^(١).

وأوضح منه في الدلالة عليه كلام النجاشي، حيث قال: عمر بن محمّد بن يزيد أبو الأسود بيّاع السابري مولىٰ ثقيف كوفي (٢٠) .

ومثله العلاّمة في الخلاصة^(٣).

فالظاهر من هؤلاء الأماجد العظام أنّ بيّاع السابري والثقفي شخص واحــد، وهو الظاهر من شيخ الطائفة أيضاً في الفهرست^(٤)؛ لأنّه لم يذكر فيه إلاّ عنوانــاً واحداً.

وبالجملة لم يوجد ما يدل على تعدّدهما، إلا أن شيخ الطائفة ذكرهما في رجاله في عنوانين منفصلين، حيث قال أوّلاً: عمر بن يزيد بياع السابري كوفي (٥). ثمّ قال بفاصلة عنوانات: عمر بن يزيد الثقفي مولاهم البزّاز الكوفي (٦).

لكن الأمر فيه سهل؛ لأنّ ذكر شخص واحد في رجال الشيخ في عنوانين غير عزيز، فالظاهر أنّهما واحد.

فقد تحقّق بما تقرّر أنّ عمر بن يزيد الثقفي، وعمر بن يزيد بيّاع السابري، وعمر ابن محمّد بن يزيد واحد. وكذلك الحال في عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل، وعمر

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٢٣.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٢٨٣.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ١١٩.

⁽٤) الفهرست للشيخ الطوسي ص ١١٣.

⁽٥) رجال الشيخ ص ٢٥٢.

⁽٦) رجال الشيخ ص ٢٥٣.

٢٠٢.....مرآة المراد

ابن يزيد الصيقل.

بقي الكلام في عمر بن يزيد بيّاع السابري، وعمر بن يزيد الصيقل .

فنقول: الظاهر من العلاّمة أنّهما واحد؛ لأنّه لم يذكر هذا الإسم إلاّ في عنوان واحد، وكذا الحال في الكشي والشيخ في الفهرست لما ذكر.

وهو الذي يتوهم من كلام النجاشي في ترجمة أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل، حيث قال: جدّه عمر بن يزيد بيّاع السابري، روىٰ عن أبي عبدالله وأبى الحسن عليه (١). انتهىٰ .

وبمثله صنع العلاّمة في الخلاصة ^(٢).

والظاهر أنّه الباعث في عدم ذكر عمر بن يزيد متعدّداً في بابه، كما علمت، وهذا مبني على أنّه جعل الصيقل في كلام النجاشي صفة لعمر بن يزيد، فيكون عمر بن يزيد الصيقل، وعمر بن يزيد بيّاع السابري واحداً، ولهذا لم يذكر في باب عمر «عمر بن يزيد» إلاّ في عنوان واحد، والظاهر أنّه ليس كذلك، بل هو صفة لأحمد. وعبار النجاشي هكذا: أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل أبوجعفر،

ولا يبعد أن يقال: إنّ الاتيان بقوله «جدّه» للتنبيه علىٰ أنّ الصيقل ليس وصفاً لعمر بن يزيد؛ لما فعله فيما بعد ذلك في باب العين من ذكرهما فسي عـنوانـين،

كوفي ثقة، من أصحابنا، جدَّه عمر بن يزيد بيّاع السابري، روىٰ عن أبي عبدالله

وأبى الحسن النبي (٣).

⁽۱) رجال النجاشي ص ۸۳.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ١٩.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٨٣.

وتوثيق أحدهما دون الآخر، والحكم بأنَّ عمر بن يزيد بيّاع السابري من أصحاب الصادق والكاظم بيُّك، وعمر بن يزيد الصيقل من أصحاب الصادق عُبُّة، المستلزم للتغاير بينهما .

وبالجملة جميع ذلك قرينة علىٰ أنّ الصيقل فيما نحن فيه صفة لأحمد لا لعمر ابن يزيد، والظاهر أنّ ذلك بعد التأمّل التامّ ممّا لا ينبغي الشكّ فيه .

فنقول: إنَّ عمر بن يزيد بيَّاع السابري مغاير لعمر بـن يـزيد الصـيقل، فـهما متعدَّدان لوجوه:

منها: ذكر النجاشي والشيخ لهما في عنوانين متغايرين، لاسيما الأوّل، حيث ذكر أوّلاً عمر بن محمّد بن يزيد بيّاع السابري، ثمّ ذكر بعد ذلك بفاصلة عنوانات عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل، وهو دليل على تعدّدهما، لاسيما بعد ما علم من حال النجاشي من إتقان أمره في أمثال هذه الأمور،كما لا يخفى على المتتبّع في رجاله.

ومنها: أنّ النجاشي صرّح في ترجمة عمر بن محمّد بن يزيد بيّاع السابري بأنّه روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن بيّه ، وذكر في ترجمة عمر بن يزيد بن ذبيان أنّه روى عن أبي عبدالله على العمّد ممّا لا يخفى على أحد. وهكذا فعل شيخ الطائفة ، فإنّه ذكر في أصحاب مولانا الصادق الله عمر بن يزيد بيّاع السابري، وعمر بن يزيد الصيقل، ولم يذكر في أصحاب مولانا الكاظم الله إلاّ الله إلى المؤوّل .

ومنها: أنّه أورد ما يظهر منه أنّ الراوي عن الأوّل محمّد بن عذافر، ومحمّد بن عبدالحميد، وعن الثاني محمّد بن زياد .

ومنها: أنَّه صرّح بتوثيق الأوّل دون الثاني، بل لم يذكر فيه ما يدلُّ على مدحه

الاً قوله «له كتاب» وكذا الشيخ في رجاله، فإنّه وثّق عمر بن يزيد بيّاع السابري في أصحاب مولانا الكاظم الله، دون عمر بن يزيد الصيقل .

وبالجملة أنّ دلالة الوجوه المذكورة على التعدّد ممّا لا يخفى على أحد، ولم يوجد ما يعارض ذلك إلا كلام النجاشي في ترجمة أحمد بن الحسين، وقد تقدّم، وعدم ذكر العلاّمة إلاّ في عنوان واحد، وكذا الكشي وشيخ الطائفة في الفهرست، لكن شيء من ذلك غير صالح للمعارضة.

أمًا الأوّل والثاني، فقد عرفت الحال فيهما .

وأمّا الثالث، فلأنّ من تأمّل في رجاله يعلم أنّه ليس من عادته استقصاء جميع الرواة.

وأمّا الرابع، فلأنّه معارض بما يظهر منه في رجاله، كما علمت، بـل هـو فـي الدلالة على التعدّد أقوى من دلالة كلامه في الفهرست على الوحدة، فالحقّ أنّهما متعدّدان.

ومن جميع ما ذكر ظهر لك أنّ المسمّىٰ بهذا الإسم عند التحقيق رجلان، فعلىٰ هذا ما صدر من الفاضل المروّج المجلسي شفي الوجيزة، حيث قال: عـمر بـن يزيد بيّاع السابري ثقة. وهو عمر بن محمّد بن يزيد، والباقون مجاهيل (١٦).

ليس على ما ينبغي؛ لما عرفت من أنّ المسمّى بهذا الإسم شخصان لاغير .

بقي الكلام في حال هذين الشخصين، فنقول: أمّا عمر بن يزيد بيّاع السابري فهو ثقة، وثّقه النجاشي والشيخ والعلاّمة .

⁽١) رجال العلاَّمة المجلسي ص ٢٧٠.

وأمّا ابن يزيد الصيقل، فقد حكى ابن داود (١٦) عن النجاشي توثيقه، لكنّه غير مطابق للواقع؛ لعدم وجوده في كتابه، ولهذا ترىٰ أنّه لم يحكه عنه غـيره، بـل لم يذكروا له مدحاً، إلاّ ما قاله النجاشي وغيره من أنّ له كتاباً .

ويحتمل أن يكون الوجه في حكايته عن النجاشي توثيقه، حمل كلامه على أنهما واحد، لما ذكره في ترجمة أحمد بن الحسين المذكور، لكنك قد عرفت الجواب عنه.

فنقول: إنّ هذا الإسم مشترك بين الثقة والممدوح فيما إذا كانت الرواية عن مولانا الصادق الله .

ويحمل على أنّه الثقة حينئذ فيما إذا كان الراوي عنه محمّد بن عذافر، كما يظهر من الكشي والنجاشي، أو محمّد بن عبدالحميد، كما يظهر من النجاشي، أو ابنه الحسين، كما يظهر من الفهرست، وكذلك الحال فيما إذا كانت الرواية عن مولانا الكاظم الله الما عرفت ممّا سلف.

وعلى الممدوح فيما إذا كان الراوي عن ممحمّد بمن زيماد، كما يطهر ممن النجاشي.

وممّا يميّز كون الراوي عمر بن يزيد بيّاع السابري، ما ذكر بعض الأقاضل الذي صنّف في المشتركات، حيث قال، ويعرف أنّه ابن يزيد بيّاع السابري الثقة برواية الحسين بن عمر بن يزيد، ومحمّد بن عذافر، وعلي الصير في، ومحمّد بن يونس، والحسن بن عطيّه، والحسن بن السري، وربعي بن عبدالله، وعمر بن أذينة، وحريز، وهشام بن الحكم، ودرست بن أبي منصور، وحمّاد بن عثمان، ومحمّد بن

⁽۱) رجال ابن داود ص ۲٦۱ ـ ۲٦۲.

أبي *عمير، وصفوان بن يحيي، وأبان بن عثمان، ومعاو*ية بن عمّار، والحسن بــن محبوب، ومعاوية بن وهب^(١). انتهي كلامه .

وكذا ممّا يميّزه كون الراوي عنه محمّد بن عبّاس، كما ذكره الشيخ الصدوق في مشيخة الفقيه، قال: وماكان فيه عن عمر بن يزيد، فقد رويته عن أبي، عن عبدالله ابن جعفر الحميري، عن محمّد بن عبدالجبّار، عن محمّد بن إسماعيل، عن محمّد ابن عبّاس، عن عمر بن يزيد (٢). انتهىٰ .

وكذا ممّا يميّزه كون الراوي عنه علي بن أيّوب، كما في الاستبصار في باب كراهية مبالغة المضطر، حيث قال: فأمّا ما رواه محمّد بن أحمد بن يحيى. عن محمّد بن سليمان، عن علي بن أيّوب، عن عمر بن يزيد بياع السابري (٣). انتهىٰ.

فظهر من جميع ما ذكر أنّ الراوي عنه واحد وعشرين رجلاً، منهم ما ذكره في المشتركات، ومنه محمّد بن عبّاس كما في مشيخة الفقيه، ومنه علي بن أيّوب كما في الاستبصار، ومنه محمّد بن عبدالحميدكما مرّ من النجاشي .

فعلىٰ هذا التحقيق بان فساد ما أورده بعض (٤) مشايخ مشايخنا علىٰ صاحب المدارك، حيث حكم التمييز . المدارك، حيث حكم التمييز .

قال بعد ذكر جملة من المميّزات غير كلام صاحب المشتركات: فعلى هذا ما صدر من صاحب المدارك وجماعة من الحكم بصحّة الحديث فيما لم يوجد فيه

⁽١) هداية المحدّثين للكاظمي ص ٢٢١ المطبوع بتحقيقي.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٥.

⁽٣) الاستبصار ٣: ٧٢ - ٢.

⁽٤) هو العلاّمة السيد الشفتي في رجاله .

تحقیق حال عمر بن یزید

شيء من المميّزات المذكورة، فليس على ما ينبغي.

ومن ذلك: الحديث المروي في باب العمل في ليلة الجمعة ويومها من زيادات التهذيب، عن ربعي، عن عمر بن يزيد، عن أبي عبدالله على قال: إذا كانواسبعة يوم الجمعة، فليصلّوا في جماعة (١).

والظاهر أنّ الوجه في ذلك الالتفات إلى ما بناه العلاّمة من الاتّحاد بينهما، أو كلام النجاشي الموهم لذلك، وهو فاسد .

ويمكن أن يكون الوجه في ذلك الجمود بما صدر عن ابن داود من حكـاية التوثيق عن النجاشي من دون مراجعة إلىٰ كتابه، وهو أيضاً فاسد .

إلاَّ أن يقال: عمر بن يزيد المطلق ينصرف إلى بيّاع السابري، وربما يمكن أن يقال في وجه ذلك: إنّ بيّاع السابري أكثر رواية، فينصرف الاطلاق إليه ^(٢). انتهى كلامه أعلى الله مقامه .

وهذا الكلام والإيراد بمعزل من التفحّص والتحقيق؛ إذ قد عرفت من كـلام صاحب المشتركات أنّه ذكر من جملة الرواة عن السابري ربعي بـن عـبدالله، فيكون الحديث صحيحاً لكون الراوي فيه هو الربعي، فـما تـصدّىٰ مـن وجـوه التأويل ممّا لا ينبغي التصدّي إليها، وقد عرفت أنّ السابري ثقة عدل.

ويمكن التمسّك في إثبات وثاقة عمر بن يزيد السابري، مضافاً إلى ما مرّ بالصحيح المروي في كتاب الشهادات من الكافي والتهذيب: عن حمّاد بن عثمان، عن عمر بن يزيد، قال: قلت لأبى عبدالله ﷺ؛ الرجل يشهدني على الشهادة،

⁽١) تهذيب الأحكام ٣: ٢٤٥ ح ٤٦.

⁽٢) الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٥٤٣.

۲۰۸.....مرآة المراد

فأعر ف خطّي وخاتمي، ولا أذكر من الباقي قليلاً ولاكثيراً، قال: فقال لي: إذاكان صاحبك ثقة ومعك رجل ثقة فاشهد له (١٠) .

وهو مروي في باب الاحتياط في إقامة الشهادة من الفقيه أيضاً (٢).

وجه الدلالة: هو أنّ قوله الله «ومعك رجل ثقة» يدلّ على أنّ عمر بن يزيد كان ثقة عنده الله الوضوح اعتبار العدالة في كلّ من الشاهدين. ولهذا ذهب بعض الأصحاب إلى جواز التعويل على شهادة عدل تكون شهادته مستندة إلى خطّه إذا كان عدل، ويكون المدّعى أيضاً عادلاً (٣).

وفيه تأمّل لا يخفي على المتأمّل.

الفصل الثالث

في تحقيق الحال في محمّد بن خالد البرقي

الذي عدَّه شيخ الطائفة في رجال ساداتنا الكاظم والرضا والجواد ﷺ (٤٠).

فنقول: اختلفت مقالة العلماء الأعلام فيه:

فقال النجاشي: إنّه كان ضعيفاً في الحديث (٥).

وابن الغضائري علىٰ ما حكاه العلاّمة وغيره عنه: إنّ حديثه يعرف وينكر، وانَّه

⁽١) فروع الكافي ٧: ٣٨٢ - ١، تهذيب الأحكام ٦: ٢٥٨ ـ ٢٥٩ - ٨٦.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٣: ٧٢.

⁽٣) راجع: الرسائل الرجالية للسيد الشفتى ص ٥٣٧ _ ٥٤٥.

⁽٤) رجال الشيخ ص ٣٤٣ و ٣٦٣ و ٣٧٧

⁽٥) رجال النجاشي ص ٣٣٥.

تحقيق الحال في محمّد بن خالد البرقي

يروي عن الضعفاء كثيراً، ويعتمد المراسيل ^(١). -

إلى أن قال: لأنّا نقول: هذان الخبران لم يعمل بهما أحد من علمائنا، فكانا مدفوعين. وأيضاً فهما معارضان للأحاديث المستقدّمة، وأييضاً الحديث الأوّل رواية محمّد بن خالد، تارة عن الصادق الله وتارة عن أبي البختري، وذلك يوجب تطرّق التهمة فيه، وأيضاً أنّ محمّد بن خالد ضعيف في الحديث (٢)، انتهى .

وقال شيخنا الشهيد الثاني في مبحث توارث الزوجين بالعقد المنقطع، ما هذا لفظه: وأمّا رواية سعيد بن يسار، فهو أجود ما في الباب دليلاً، ولكن في طريقها البرقي مطلقا، وهو مشترك بين ثلاثة:محمّد بن خالد، وأخوه الحسن، وابنه أحمد، والكلّ ثقات على قول الشيخ أبي جعفر الطوسي، ولكن النجاشي ضعّف محمّداً، وقال الغضائري: حديثه يعرف وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل. وإذا تعارض الجرح والتعديل، فالجرح مقدّم، وظاهر حال النجاشي أنّه أضبط الجماعة، وأعرفهم بحال الرجال (٣).

هذا غاية ما يمكن أن يورد في جرح هذا الرجل وضعفه .

وأمّا ما يذكر في مقابله، فكثير؛ لأن شيخ الطائفة وثّقه في رجاله في أصحاب

⁽١) خلاصة الأقوال ص ١٣٩.

⁽٢) منتهى المطلب ١: ٣٥٠.

⁽٣) المسالك ٧: ٤٦٧.

۲۱۰.....۲۱۰ المراد

مولانا الرضائية، حيث قال: محمّد بن سليمان الديلمي بصري ضعيف، محمّد بن الفضل الأزدي، محمّد بن خالد البرقي ثقة، هـؤلاء من أصحاب أبي الحسن موسى يائية (١).

وقال العلامة في الخلاصة: محمد بن خالد بن عبدالرحمن بن محمد بن علي البرقى أبو عبدالله، مولى أبيموسى الأشعري، من أصحاب الرضائي ققة، وقال ابن الغضائري: إنّ حديثه يعرف وينكر، ويروي عن الضعفاء كثيراً، ويعتمد المراسيل. وقال النجاشي: إنّه ضعيف الحديث. والاعتماد على قول الشيخ أبي جعفر الطوسى من تعديله (٢٠).

وذكره ابن داود تارة في باب الممدوحين ووثّقه، وأخرى في باب المجر وحين وسكت عنه ^(۲۲) .

ووثّقه العلاّمة المجلسي الله في الوجيزة، قال: محمّد بن خالد البرقي ثقة (٤).

وشيخنا الصدوق روىٰ عنه مترضّياً في باب اللقطة من الفقيه، حيث قال: روىٰ أبو عبدالله محمّد بن خالد البرقى رضى الله عنه، عن وهب بن وهب^(٥).

قال المولى المحقق الأردبيلي في مباحث الزكاة في جواز إخراج القيمة، ما هذا لفظه: وأمّا دليل الجواز فيما جوّزه من غير الأنعام، فهو صحيحة أحمد بن

⁽١) رجال الشيخ ص ٣٦٣.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ١٣٩.

⁽٣) رجال ابن داود ص ٣٠٩ و ٥٠٣.

⁽٤) رجال العلاّمة المجلسي ص ٣٠٠.

⁽٥) من لا يحضره الفقيه ٣: ٢٩١.

تحقيق الحال في محمّد بن خالد البرقي٢١١

محمّد، عن البرقي، وكأنّه محمّد بن خالد البرقي الثقة (١١).

ثم أقول: إنّ الترجيح لقول الموثقين؛ لصراحة قولهم في ذلك، بخلاف قول الجارحين. أمّا قول النجاشي، فلوضوح الفرق بين قولك «فلان ضعيف» و «ضعيف في الحديث» ولعلّ المراد منه أنّه ضعيف في الحديث؛ لرواية الحديث عن الضعفاء، فالحكم بالضعف إنّما للحديث لالنفس الرجل.

وقال المولى التقي المجلسي: الغالب في إطلاقاتهم أنّه ضعيف في الحديث، أي: يروى عن كلّ أحد (٢).

فقولهم «ضعيف في الحديث» ليس صريحاً لنفس الرجل، مضافاً إلى ما في كلام النجاشي من مدح هذا الرجل، حيث قال: وكان محمّد ضعيفاً في الحديث، وكان أديباً حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب، وله كتب.

وأمّا كلام ابن الغضائري، فلظهور أنّ قوله «حديثه يعرف ويسنكر» ليس دالاً علىٰ تفسيق الراوي، وكذا في قوله «يروي عن الضعفاء» فإنّ المضرّ العمل برواية الضعيف لا الرواية عنه، وقد تقدّم عدم دلالة هذا الكلام على الضعف في نفس الراوي.

مضافاً إلى أنّه يمكن أن يقال: إنّ الرواية عن الضعيف يمكن أن يكون لكون روايته مقرونة بقرائن صحّة الصدور، وكذلك العمل برواية الضعيف، فلا يمكن أن يجعل العمل برواية الضعيف في نفسه موجباً للقدح فضلاً عن الرواية عنه، ومنه يظهر الحال في الاعتماد على المراسيل.

⁽١) مجمع الفائدة والبرهان ٤: ١٢٤ ـ ١٢٥.

⁽٢) روضة المتّقين ١٤: ٥٥.

وممًا ذكر يظهر الوجه في قول العلاّمة «والاعتماد على قول الشيخ أبي جعفر الطوسي» مع أنّ مقتضى ما قرّره في كتبه الأصولية تقديم قول الجارح على قول المعدّل.

وأمّا الجواب عمّا ذكره العلاّمة في المنتهى، فهو أنّ الظاهر أنّ ما ذكره مأخوذ من كلام النجاشي، وكفاك في ردّه ما ذكره في الخلاصة من ترجيح قول الشيخ على قوله، مضافاً إلى أنّه كثيراً مّا صحّح الحديث في كتبه الفقهية ومحمّد بن خالد في سنده.

ومن ذلك: ما في المختلف في مسألة الصلاة في جلد الخزّ، بعد أن حكى القول بالمنع عن ابن إدريس، قال: والأقرب عندي الجواز؛ لما رواه سعد بن سعد في الصحيح عن الرضا على آخر ما ذكره (١١).

والحديث مروي في الكافي والتهذيب^(٢)، وفيها محمّد بن خالد .

وأيضاً أنّه في آخر الخلاصة صحّح عدّة من طرق الصدوق، وفيها محمّد بسن خالد:

منها: طريقه إلىٰ لٍسماعيل بن رباح، قال: وعن بكر بن محمّد الأزدي صحيح، وكذا عن لٍسماعيل بن رباح (الكوفي^(٣).

قال شيخنا الصدوق: وماكان فيه عن لٍسماعيل بن رباح)^(٤) فقد رويته عــن

⁽١) مختلف الشيعة ٢: ٧٧.

⁽٢) فروع الكافي ٦: ٤٥٢ - ٧، تهذيب الأحكام ٢: ٣٧٢ - ٧٩.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٢٧٨.

⁽٤) ما بين الهلالين ساقط من الأصل.

تحقيق الحال في محمّد بن خالد البرقي

محمّد بن على ماجيلويه رضي الله عنه، عن أبيه، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير، عن إسماعيل بن رباح (١١).

ومنها: طريقه إلى الحارث بن المغيرة النصري، حيث قال: وعن خالد بن نجيح الجوان صحيح، وكذا عن الحسن بن السرى، وكذا عن الحارث بن المغيرة النصر ي^(۲).

قال شيخنا الصدوق: وما كان فيه عن الحارث بن المغيرة النصري، فقد رويته عن محمّد بن على ماجيلويه رضي الله عنه، عن أبيه، عن أحمد بن أبي عبدالله. عن أبيه، عن يونس بن عبدالرحمٰن، ومحمّد بن أبي عمير، جميعاً عن الحارث بن المغير ة النصري^(٣).

ومنها: طريقه إلى حكم بن حكيم، حيث قال: وعن محمّد بن على الحلبي صحيح، وكذا عن عبدالله بن أبي يعفور، وكذا عن الحكم بن حكيم (٤).

قال شيخنا الصدوق: وما كان فيه عن حكم بن حكيم ابن أخي خــلاّد، فــقد رويته عن أبي ومحمّد بن الحسن، عن سمعد بسن عسبدالله، وعسبدالله بسن جمعفر الحميري، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير، عن حکم بن حکیم ^(٥).

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٢.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٢٧٨.

⁽٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥٥٥. (٤) خلاصة الأقوال ص ٢٧٧.

⁽٥) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٨ ٤.

وأمّا رواية محمّد بن خالد عن مولانا الصادق الله فإنّ الظاهر أنّه من إسقاط الكتّاب، بأن يكون الراوي عنه الله أباالبختري، فأسقط في البين، ويمويّده عمدم ذكره الشيخ في رجاله في أصحابه .

وأمّا ما ذكره الشهيد الثاني، فهو مأخوذ من كلام النجاشي وابن الغضائري،كما يظهر من كلامه هناك .

وحيث قد عرفت حاله ظهر لك حاله، مضافاً إلى معارضته بما حكي عنه في حاشيته على الخلاصة، حيث قال: الظاهر أنّ النجاشي لا يقتضي الطعن فيه نفسه، بل في من يروي عنه، ويؤيّد ذلك كلام ابن الغضائري، وحينئذ فالأرجح قبول قوله؛ لتوثيق الشيخ له، وخلوّه عن المعارض. انتهي .

فالظاهر أنَّه ثقة، فحديثه معدود من الصحاح، وهـو مـختار المـحقَّقين مـن

⁽١) تهذيب الأحكام ٣: ٢٩١، الاستبصار ١: ٤٥٢.

المتأخّرين أيضاً، فعلى المنصف الإنصاف والتخلّص من طريق الاعتساف (١). الفصل الرامع

في تحقيق الحال في سهل بن زياد الآدمي أبي سعيد الرازي

أقول: الذي يدلّ علىٰ قدحه أمور:

منها: ما ذكره الكشي في رجاله، قال: قال علي بن محمّد القتيبي: سمعت الفضل ابن شاذان يقول في أبي الخير: وهو صالح بن أسلمة أبي حمّاد الرازي كما كنّي، وقال علي: كان أبومحمّد الفضل ير تضيه ويمدحه، ولا ير تضي أباسعيد الآدمي، ويقول: هو أحمق (٢).

ومنها: ما حكاه العلاَمة في الخلاصة عن ابن الغضائري من أنّه قال في سهل بن زياد: إنّه كان ضعيفاً جدّاً، فاسد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن محمّد بن عيسى أخرجه من قم، وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه، ويروي المراسيل، ويعتمد المجاهيل (٣).

وفيه دلالة من وجوه عديدة على المذمّة، كما لا يخفيٰ علىٰ ذي فطنة .

ومنها: ما ذكره النجاشي، حيث قال: سهل بن زياد أبوسعيد الآدمي الرازي، كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه، قال: وكان أحمد بن محمّد بن عيسى يشهد عليه بالغلة والكذب، وأخرجه من قم إلى الري (٤).

⁽١) راجع: الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٦٠١ ـ ٦٠٨.

⁽٢) إختيار معرفة الرجال ٢: ٨٣٧ برقم: ١٠٦٨.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٢٢٩.

⁽٤) رجال النجاشي ص ١٨٥.

٢١٦......مرآة المراد

ومنها: ما ذكره شيخ الطائفة في الفهرست، قال: سهل بن زياد الآدمي الرازي يكنّى أباسعيد، ضعيف (١).

ومنها: ذكر العلاَّمة وابن داود إيّاه في الباب الثاني من كتابهما الذي عقداه في بيان الضعفاء والمجروحين ^(٢).

ومنها: عدم تعرّض العلاّمة في آخر الخلاصة إلى بيان حال طريق الشيخ إلى سهل، مع تصريحه بأنّه لا يتعرّض حال الطريق إلى من يردّ روايته ويترك قوله؛ إذ اللازم من هذا الكلام أنّه كذلك عنده، كما لا يخفى .

ومنها: ما ذكره الشهيد الثاني في كتاب الفرائض من المسالك في شرح الشرائع: وقال الشيخ الله إن دفع إلى الحاضرين وكفلوا به جاز، ما هذا كلامه: إسحاق بن عمّار فطحي بغير خلاف لكنّه ثقة، فالقول الذي أشار إليه إن كان من جهة مذهبه وأنّه مردود، فلا خلاف فيه، وإن كان من حيث إنّ المخالف للحقّ هل يقبل خبره: إمّا من كونه ثقة، أو مطلقا، فالكلام آت في غيره من الرواة المخالفين للحقّ، كسهل وغيره، والشيخ الله كثيراً ما يعتمد ذلك، ولا يلتفت إلى فساد العقيدة، وإن لم ينصّ على توثيقه، فالقول على هذا الوجه مشترك بينه وبين غيره (٣). إلى آخر ما ذكره. هذه هي الوجوه التي تدلّ على قدح هذا الرجل.

وأمّا ما يدلّ على مدّحه، فوجوه أيضاً:

منها: أنَّ شيخ الطائفة ذكره في رجاله في أصحاب موالينا الجـواد والهـادي

⁽۱) الفهرست ص ۸۰.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٢٢٩، رجال ابن داود ص ٤٦٠.

⁽٣) مسالك الأفهام ٢: ٣٤٣ الطبع الحجري.

والعسكري ﷺ، وو تقه في الثاني، وإن لم يتعرّض لمدحه ولا قدحه في الأوّل والثالث، فقال: سهل بن زياد الآدمي يكنّى أباسعيد ثقة رازي (١).

ومنها: ما ذكره النجاشي، حيث قال في ترجمته: وقد كاتب أبامحمد العسكري الله على يدمحمد بن عبدالحميد العطّار، للنصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين، ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح، وأحمد بن الحسين ، له كتاب التوحيد، رواه أبوالحسن العبّاس بن أحمد بن الفضل بن محمد الهاشمي، عن أبيه، عن أبي سعيد الآدمي، وله كتاب النوادر، أخبرنا محمد ابن محمد، قال: حدّثنا علي بن محمد، عن محمد بن يعقوب، قال: حدّثنا علي بن محمد، عن محمد، عن معلى بن زياد، ورواه عنه جماعة (١).

ولا يخفيٰ أنَّ فيه دلالة علىٰ مدحه من وجوه :

منها: كونه ممن كاتب أبامحمد العسكري الله السيما على يد محمد بن عبد الحميد، الذي وتقه النجاشي والعلامة، فقالا: إنه كان ثقة من أصحابنا الكوفيين (٣). بناءً على ما نبّه بعض مشايخ مشايخنا في مباحث القراءة من مطالع الأنوار، من كون التوثيق له لا لوالده (٤).

ومنها: كونه صاحب كتاب التوحيد وغيره .

ومنها: إطباق جماعة من فحول المحدّثين على الرواية من كتابه، لاسيما مثل

⁽۱) رجال الشيخ ص ٣٧٥ و ٣٨٧ و ٣٩٩.

⁽۲) رجال النجاشي ص ۱۸۵ .

⁽٣) رجال النجاشي ص ٣٣٩، خلاصة الأقوال ص ١٥٤.

⁽٤) الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٤٥٩.

شيخنا المفيد؛ إذ الظاهر أنّه المراد من قول النجاشي «أخبرنا محمّد بن محمّد» وشيخه ابن قولويه الذي هو الدراد من جعفر بن محمّد في كلامه، وهو الذي قال النجاشي والعلاّمة في حقّه كلّ ما يوصف به الناس من جميل وثقة وفقه فهو فوقه (١).

ومنها: روايته عن ثلاثة من أئمّتنا الطاهرين الله كما علمت ممّا حكيناه عن رجال شيخ الطائفة .

وحكى الكشي في رجاله عن نصر بن الصباح أنّه قال: إنَّ سهل بن زياد الرازي أباسعيد الآدمي يروي عن أبي جعفر أو أبي الحسن وأبي محمّد الله (٢٠). ودلالتم على المدح لا تكاد تخفي على أحد .

ومنها: كونه كثير الرواية، وجعله بعض الأجلّة موجباً لمدحه غاية المدح، نظراً إلى ما ورد من النصوص من العترة الطاهرة، على أنّ منزلة الرجمال عملى قمدر روايتهم عنهم هي (٣). وعندي فيه إشكال، وقد تقدّم فارجعه إن شئت .

ومنها: إكثار المشايخ العظام في الرواية عنه، لاسيّما ثقة الاسلام في الكافي أصولاً وفروعاً، ومنه يظهر أنّه معوّل عليه عندهم .

كيف؟ وقد قال المحقّق الداماد: وقد صار من الأُصول الممهّدة عندهم أنَّ رواية الثقة الثبت عن رجل لم يعلم حاله امارة صحّة الحديث، و آية ثقة الرجل .

قال الفاضل البهبهاني ﴿: لم نجد من أحد من المشايخ القدماء تأمَّلاً في حديث

⁽١) رجال النجاشي ص ١٢٣، خلاصة الأقوال ص ٣١.

⁽٢) إختيار معرفة الرجال ٢: ٨٣٧ برقم: ١٠٦٩.

⁽٣) إختيار معرفة الرجال ١: ٣ ــ ٦ ــ ١ و ح ٣، أصول الكافي ١: ٥٠ ـ ٩٣.

بسبب سهل، حتى أنّ الشيخ مع أنّه كثيراً ما تأمّل في أحاديث جماعة بسببهم لم يتّفق له في كتبه مرّة ذلك في حديث بسببه، بل وفي خصوص الحديث الذي هو واقع في سنده ربما يطعن بل ويتكلّف في الطعن من غير جهته، ولا يتأمّل فيه أصلاً.

إلى أن قال: إنّ المفيد ﴿ في رسالته في الردّ على الصدوق ذكر حديثاً دالاً على مطلوب الصدوق، سنده محمّد بن يحيى، عن سهل بن زياد الآدمي، عن محمّد بن إسماعيل، عن بعض أصحابه، عن الصادق الله عن عليه بوجوه كثيرة، وبذل جهده في الاتيان بها، وتشبّث في قدحه بما أمكنه وقدر عليه، ولم يقدح في سنده إلاً من جهة الإرسال (١٠).

بقى الكلام في الجواب عمًا تقدّم من الوجوه القادحة المذكورة .

فنقول: أمّا حكاية غلوّه وفساد مذهبه، فكفاك في هذا الباب ما رواه شيخنا الصدوق في التوحيد في الصحيح: عنسهل بن زياد، قال: كتبت إلى أبي محمّد للله قد اختلف يا سيّدي أصحابنا في التوحيد، منهم من يقول: هو جسم، ومنهم من يقول: هو صورة، فإن رأيت ياسيّدي أن تعلمني من ذلك ما أقف عليه ولا أجوزه، فكنت متطوّلاً على عبدك، فوقّع بخطّه: سألت عن التوحيد، وهذا عنكم معزول، الله تعالى واحد أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد (٢).

إعلم أنّ الغلاة على ما صرّح به في المواقف ثمانية عشر فرق، وعدّ منهم السبائية، ثمّ قال: قال عبدالله بن سبأ لعلي الله : أنت الإله حقّاً، فنفاه علي الله إلى

⁽١) التعليقة على منهج المقال ص ١٧٧ و ٣٨٢.

⁽۲) التوحيد للشيخ الصدوق ص ١٠١ ـ ١٠٢ ح ١٤.

٢٢٠.....مرآة المراد

المدائن.

وقال في المواقف: إنّ ابن سبأ المذكور كان يقول: إنّ علياً ﷺ لم يمت ولم يقتل، وإنّما قتل ابن ملجم شيطاناً وعلي في السحاب، والرعد والبرق سوطه، وأنّه ينزل بعد هذا إلى الأرض ويملؤها قسطاً وعدلاً، وهؤلاء يقولون عند سماع الرعد: عليك السلام يا أميرالمؤمنين. وقد نقلنا هذا سابقاً عن البهبهاني ﴿ .

والذي نقل من ظاهر الشهرستاني أنّ الغلاة هم الذين أفرطوا في تعظيم الإمام على أبيطالب وأولاده الأثمّة اللِّلمُ، حتّىٰ شبّهوهم بالله تعالىٰ ^(٢).

وهذا المعنى هو المعروف، وقد تقدّم منّا ما ينفعك في المقام، وقد ذكر ناكلاماً من الفاضل البهبهاني في بيان قولهم «فلان ممّن اعتمد القمّيون عليه» وقوله في اعلم أنّ الظاهر من القدماء سيّما القمّيون منهم وابن الغضائري كانوا يسعتقدون للأمّة الله منزلة خاصة من الرفعة والجلالة. إلى أن قال: وكانوا يسعدّون التسعدي عنها ارتفاعاً وغلواً على حسب معتقدهم (٣). إلى أخر ما نقلنا عنه في .

فنسبة الغلق إلى سهل وأضرابه من هذا القبيل، والنجاشي وغيره ذكروا في ترجمته أنّ له كتاب التوحيد، ومعلوم أنّ تصنيف كتاب التوحيد الذي يذكر فيه مثل الصحيح المذكور ونحوه، ينافى المصير إلى مذهب الغلق بالمعنى المردود.

⁽١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٧٤.

⁽٢) الملل والنحل ١: ١٧٣.

⁽٣) التعليقة على منهج المقال للوحيد البهبهاني ص ٨.

والظاهر من الكلام المذكور من النجاشي عدم تسليم تلك النسبة، حيث نسبها إلى ابن عيسى، قال: وكان أحمد بن محمد بن عيسى، يشهد عليه بالغلق والكذب. وأمّا ابن الغضائري، فلا يبعد أن يكون الداعي لحكمه بأنّه كان ضعيفاً جدّاً فاسد الرواية والمذهب، كلام ابن عيسى، مضافاً إلى ما عرفت من كلام المحقّق البهبهاني من عادته، والظاهر أنّ كلاهما هو الباعث لذكر العلاّمة وابن داود إيّاه في باب المجروحين.

وبالجملة لا اعتماد بجرح مثل ابن الغضائري وأغلب القمّيين عندنا، وإن اعتبرنا توثيقه، والفرق واضح .

ونعم ما قال أبوعلي في منتهى المقال (١): ولو حكمنا بالطعن لطعن ابن الغضائري لماسلم جليل من الطعن. وصرّح بذلك في أكثر موارد من كتبه به .

وأمّاكلام النجاشي، أي: قوله «كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد فيه» فالظاهر أنّه غير دالّ على قدح نفس الرجل، بل الظاهر أنّ المراد منه أنّه ضعيف في الحديث لروايته عن الضعفاء، ويؤيّده قوله «غير معتمد فيه» إذ المراد منه أنّه غير معتمد في خصوص الحديث، وإلاّ كان المناسب أن يقول: غير معتمد عليه، فعلى هذا لا منافاة بين قول النجاشي والتوثيق الذي صدر من شيخ الطائفة.

نعم إِنَّ توثيقه معارض بتضعيفه الذي ذكره في رجاله، ولم يظهر المتقدّم منهما والمتأخّر، والتعارض يوجب التساقط، ولذلك لا يمكن المصير إلى الحكم بموثّقية حديثه، بناءً على أنَّ التعارض بينه وبين ما ذكره ابن الغضائري من تعارض العموم والخصوص مطلقا؛ لأنَّ لفظة «ثقة» ظاهرة في كون الرجل: إمامياً عادلاً ضابطاً،

⁽١) في ترجمة سليم بن قيس الهلالي، حيث ضعّفه ابن الفضائري «منه».

٢٢٢......مرآة المراد

فعند التعارض بالتصريح على فساد العقيدة يحمل على أنّ المراد الموتُقية، هـذا على تقدير فساد العقيدة، وقد عرفت الحال في ذلك.

وأمّا ما حكي عن الفضل بن شاذان، فلأنّ دلالة عدم الارتضاء على القدح غير ظاهرة. وأمّا الحكم بالأحمقية، فلأنّ المعهود إطلاق هذا اللفظ في مقام التنبيه على البلادة لا الفسق، أو فساد العقيدة، كما لا يخفيٰ علىٰ ذي فطنة ودراية .

قال بعض مشايخ مشايخنا: والانصاف بعد ملاحظة إطباق أثمّة الرجال على المقالات المذكورة، واشتهار الحكم بالضعف بين الأجلّة، يشكل التعلّق بحديثه عند انتفاء المؤيّد الخارجي. وأمّا معه فلا يبعد التعويل على مضمونه. نعم يرجّح قوله عند المعارضة بالضعيف الذي لم يثبت في حقّه مثل الأمور المذكورة كلاً أو بعضاً، كما يتّفق في كثير من الأوقات (١). انتهى .

ولكن الانصاف أنّ هذا الانصاف ليس في محلّه، كما لا يخفي على المنصف المتدبّر اللبيب .

وفي رواية سهل عن علي بن مهزيار إشكال؛ لأنّ الذي يظهر ممّا رواه شيخنا الصدوق في كمال الدين أنّه كان في غيبة مولانا الصاحب ﷺ في مـدّة طـويلة،

⁽١) الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٤٦٦.

⁽٢) تهذيب الأحكام ٣: ٢٦٦ ح ٧٥.

حيث قال: حدّ ثنا أبوالحسين علي بن موسى بن أحمد بن إبراهيم بن محمّد بن عبدالله بن موسى بن أبيطالب، عبدالله بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبيطالب، قال: وجدت في كتاب أبي رضي الله عنه، حدّ ثنا محمّد بن أحمد الطوال، عن أبيه، عن الحسن بن علي الطبري، عن أبي جعفر محمّد بن الحسن بن علي بن علي بن مهزيار (١٠).

قال:سمعت أبي يقول:سمعت جدّي علي مهزيار يقول:كنت نائماً في مرقدي، إذ رأيت فيما يرى النائم قائلاً يقول لي: حجّ فإنّك تلقىٰ صاحب زمانك .

قال علي بن مهزيار: فانتبهت فرحاً مسروراً، فما زلت في الصلاة حتّى انفجر عمود الصبح، وفرغت من صلاتي، وخرجت أسأل عن الحاجّ، فوجدت رفقة يريد الخروج، فبادرت مع أوّل من خرج، فما زلت كذلك حستّىٰ خسرجوا وخسرجت بخروجهم أريد الكوفة .

فلمّا وافيتها نزلت عن راحلتي، وسلّمت متاعي إلى ثقات إخواني، وخرجت أسأل عن آل أبي محمّد على الله فما زلت كذلك ولم أجد أثراً، ولاسمعت خبراً، وخرجت مع أوّل من خرج أريد المدينة، فلمّا دخلتها لم أتمالك أن نزلت عن راحلتي، وسلّمت رحلي إلى ثقات إخواني، وخرجت أسأل عن الخبر، وأقفو الأثر، فلا خبراً سمعت، ولا أثراً وجدت.

فلم أزل كذلك إلى أن نفر الناس إلى مكّة، وخرجت مع من خرج حتّى وافيت مكّة، ونزلت فاستو ثقت من رحلي، وخرجت أسأل عن آل أبي محمد الله فلم أسمع خبراً. ولا وجدت أثراً.

⁽١) كذا في الرسائل، وفي كمال الدين: علي بن إبراهيم بن مهزيار .

فما زلت بين الأياس والرجاء متفكّراً في أمري، وعاتباً على نفسي، وقد جنّ الليل، وأردت (١) أن يخلو وجه الكعبة لأطوف بها، وأسأل الله أن يعرّفني أسلي فيها، فبينا أنا كذلك وقد خلالي وجه الكعبة، إذ قمت إلى الطواف، فإذا أنا بفتى مليح الوجه، طبّب الريحة، متزر ببردة، ومتشح بأخرى، وقد عطف بردائه على عاتقه، فحرّكته (٢)، فالتفت إليّ، فقال: ممّن الرجل؟ فقلت: من الأهواز، فقال: أتعرف بها ابن الخضيب؟ فقلت: رحمه الله دعي فأجاب، فقال: رحمه الله فلقد كان بالنهار صائماً، وبالليل قائماً، وللقرآن تالياً، ولنا موالياً.

قال: أتعرف بها علي بن مهزيار؟ فقلت: أنا علي بن مهزيار، فقال: أهلاً وسهلاً بك يا أباالحسن، أتعرف الصريحين؟ قلت: نعم، قال: ومن هما؟ فقلت: محمّد وموسى، قال: وما فعلت العلامة بينك وبين أبي محمّد للله ققلت: معي، فقال: أخرجها إليّ، فأخرجت إليه خاتماً حسناً على فصّة محمّد وعلي، فلمّا رآه بكى ملياً، وأقبل يبكي بكاء طويلاً، وهو يقول: رحمك الله يا أبامحمّد، فلقد كنت إماماً عادلاً إبن أنمّة وأبا إمام، أسكنك الله الفردوس الأعلى مع آبائك.

ثمّ قال لي: يا أباالحسن صر إلى رحلك، وكن على أهبة السفر، حتّى إذا ذهب بالثلث من الليل وبقى الثلثان، فالحق بنا، فإنّك ترى مناك.

قال ابن مهزيار: فانصرفت إلى رحلي أطيل الفكر حتّى إذا هجم الوقت، فقمت إلى رحلي فأصلحته، وقدّمت راحلتي وحملتها، وصرت في متنها حـتّى لحقت الشعب، فإذا أنا بالفتى هناك يقول: أهلاً وسهلاً بك يا أباالحسن، طوبى لك فقد أذن

⁽١) في الكمال: الليل فقلت أرقب إلى .

⁽٢) في الكمال: فرعته .

لك، فسار وسرت يسيره، حتّى جاز بي عرفات ومنى، وصرت في أسفل ذروة جبل الطائف، فقال: يا أباالحسن أنزل وخذ في أهبة الصلاة، فنزل ونزلت حتّى إذا فرغ من صلاته وفرغت.

ثمّ قال لي: خذ في صلاة الفجر، فأوجز، فأوجزت فيها، وسلّم وعفّر وجهه بالتراب، ثمّ ركب وأمرني بالركوب، فركبت، ثمّ سار وسرت يسيره حتى علا الدروة، فقال: ألمح هل ترى شيئاً؟ فلمحت فرأيت بقعة نزهة كثيرة العشب والكلاء، فقال لي: هل ترى في أعلاها شيئاً؟ فلمحت فإذا أنا بكثيب من رمل فوقه بيت من شعر يتوقّد نوراً، فقال لي: هل رأيت شيئاً؟ فقلت: أرى كذا وكذا، فقال لي: يابن مهزيار طب نفساً وقر عيناً، فإنّ هناك أمل كلّ مؤمّل.

ثمّ قال لي: انطلق بها، فسار وسرت حتى صار في أسفل الذروة، ثمّ قال لي: أنزل، فهاهنا يذلّ كلّ صعب، فنزل ونزلت، حتى قال: يابن مهزيار خلّ عن زمام الراحلة، فقلت: على من أخلفها وليس هاهنا أحد؟ فقال لي: إنّ هذا حرم لا يدخله إلاّ ولي، ولا يخرج منه إلاّ ولي، فخلّيت عن الراحلة وسار وسرت معه، فلمّا دنا من الخباء سبقني، وقال لي: قف هناك إلى أن يؤذن ذلك، فما كان إلاّ هنيئة، فخرج إلى وهو يقول: طوبي لك فقد أعطيت سؤلك.

قال: فدخلت عليه، وهو جالس على نمط عليه نطع أدم أحمر، متكى، على مسورة أدم، فسلّمت عليه، فرد على السلام، ولمحته، فرأيت وجهه مثل فلقة قمر، لا بالخرق ولا بالنزق، ولا بالطويل الشامخ، ولا بالقصير اللاصق، ممدود القامة، صلت الجبين، أزج الحاجبين، أدعج العينين، أقنى الأنف، سهل الخدّين، على خدّه الأنم، خال.

فلمّا أن بصرت به حار عقلي في نعته وصفته، فقال لي: يابن مهزيار كيف خلّفت إخوانك بالعراق؟ قلت: في ضنك عيش وهناة، قد تواترت عليهم سيوف بني الشيصبان، فقال: قاتلهم الله فأنّىٰ يؤفكون، كأنّى بالقوم وقد قتلوا في ديارهم، وأخذهم أمر ربّهم ليلاً ونهاراً، فقلت: متىٰ يكون ذلك يابن رسول الله ؟

فقال: إذا حيل بينكم وبين سبيل الكوفة بأقوام لا خلاق لهم، والله ورسوله منهم براء، وظهرت الحمرة في السماء ثلاثاً، فيها أعمدة كأعمدة اللجين، تتلألؤ نوراً، ويخرج الشروسي من أرمينية و آذربايجان يريدون الجبل الأسود، الممتلاحم بالجبل الأحمر لزيق جبل طالقان، ويكون بينه وبين المروزي وقعة صلبانية، يشبب فيها الصغير، ويهرم منها الكبير، ويظهر القتل بينهما.

فعندها توقّعوا خروجه إلى الزوراء، فلا يلبث فيها حتّى يوافـي مـاهان، ثـمّ يوافي وسط العراق، فيقيم بها سنة أو دونها، ثمّ يخرج إلى كوفان، فيكون بـينهم وقعة من النجف إلى الحيرة إلى الغري، وقعة شديدة تذهل منها العقول.

فعندها يكون بوار الفئتين، وعلى الله حصاد الباقين، ثمّ تلا بسم الله الرحمن الرحمة الرحمة وأتاها أمرنا ليلاً ونهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس، (١٠).

فقلت: سيّدي يابن رسول الله ما الأمر؟ قال: يجيىء أمر الله وجنوده، قلت: سيدي يابن رسول الله حان الوقت؟ قال: واقتربت الساعة وانشق القمر. الحديث (٢).

ولا يخفيٰ أنَّ الظاهر من تلك الحكاية بل صريحها أنَّ على بن مهزيار كان في

⁽۱) سورة يونس: ۲٤.

⁽٢) كمال الدين ص ٤٦٥ ــ ٤٧٠.

غيبة مولانا الصاحب عليه آلاف التحية والشرف.

ولا يخفى ما فيه؛ إذ تصنيف الكافي من ثقة الإسلام في الغيبة الصغرى، وهو لا يروي عن سهل بن زياد الراوي عن علي مهزيار إلا بواسطة، كما يروي عن العدّة أو غيره عنه، فعلى الحكاية المذكورة يلزم أن يكون علي بن مهزيار معاصراً لثقة الإسلام، بل متأخّراً عنه، وهو قطعي الفساد، وكيف مع أنّه لا يروي عنه إلا بواسطتين أو أكثر.

وأيضاً أنّه قد عدّ علي بن مهزيار في الرجال من أصحاب مولانا الرضا والجواد والهادي الله الله (١).

وأورد شيخ الطائفة في كتاب الغيبة، عن الحسن بن شمّون، قال: قرأت هـذه الرسالة عن على بن مهزيار عن أبي جعفر الثاني ﷺ بخطّه :

بسم الله الرحمن الرحيم، يا علي أحسن الله جزاك، وأسكنك جنّته، ومنعك من الخزي في الدنيا والآخرة، وحشرك الله معنا، يا علي قد بلوتك وخبر تك في النصيحة والطاعة والخدمة، والتوقير والقيام بما يجب عليك، فلو قلت إنّي لم أر مثلك لرجوت أن أكون صادقاً، فجزاك الله جنّات الفردوس نزلاً، فما خفي علي مقامك، ولا خدمتك في الحرّ والبرد، في الليل والنهار، فأسأل الله إذا جمع الخلائق للقيامة أن يحبوك برحمة تغتبط بها، إنّه سميع الدعاء (٢).

ولم يعدّوه من أصحاب مولانا العسكري للله فضلاً من بقائه إلى زمان الغيبة . بل ربما يمكن أن يقال: إنّ الظاهر من الحكاية المذكورة أنّها في الغيبة الكبري.

⁽۱) رجال الشيخ ص ٣٦٠ و ٣٧٦ و ٣٨٨.

⁽٢) كتاب الغيبة للشيخ الطوسي ص ٣٤٩.

٢٢٨......٨٢٠

والصواب أن يقال وفاقاً لبعض الأجلّة من مشايخ مشايخنا: إنّ علي بن مهزيار هنا، وإن كان الظاهر منه أنّه من باب النسبة إلى الأب، والاستبعاد مبني عليه، لكن الظاهر أنّه ليس كذلك، بل هو نسبة إلى الجدّ، والمراد علي بن إبراهيم بن مهزيار، فالمذكور في السند هو ابن أخ لعلي بن مهزيار المعروف، لا أنّه نفسه، كما يوهمه ظاهر الكلام.

والدليل عليه كلام شيخ الطائفة في كتاب الغيبة، حيث قال: أخبرنا جماعة، عن التلعكبري، عن أحمد بن علي الرازي، عن علي بن الحسين، عن رجل ذكر أنّه من أهل قزوين لم يذكر اسمه، عن حبيب بن محمّد بن يونس بن شاذان الصنعاني، قال: دخلت على علي بن إبراهيم بن مهزيار الأهوازي، فسألته عن آل أبي محمّد الله .

فقال: يا أخي لقد سألت عن أمر عظيم، حججت عشرين سنة حجة كاملة كي (١) أطلب أعيان الإمام، فلم أجد إلى ذلك سبيلاً، فبينا أناليلة نائم في مرقدي، إذ رأيت قائلاً يقول: يا علي بن إبراهيم قد أذن الله لك في الحجّ، فلم أعقل ليلتي حتّى أصبحت، فأنا متفكّر في أمري، أرقب الموسم ليلي ونهاري.

فلمّا كان وقت الموسم أصلحت أمري، وخرجت متوجّها نحو المدينة، فما زلت كذلك حتّى دخلت يشرب، فسألت عن آل أبي محمّد الله أنه أجدله أثراً، ولا سمعت له خبراً، فأقمت مفكّراً في أمري، حتّى خرجت من المدينة أريد مكّة، فدخلت الجحفة وأقمت بها يوماً، وخرجت منها متوجهاً نحو الغدير، وهو على أربعة أميال من الجحفة، فلمّا أن دخلت المسجد صلّيت وعفّرت، واجتهدت في

⁽١)كلاً _خ ل.

الدعاء، وابتهلت إلى الله لهم، وخرجت أريد عسفان، فما زلت كذلك حتّىٰ دخلت مكّة، فأقمت بها أيّاماً أطوف بالبيت وأعتكف.

فبينا أنا ليلة في الطواف، إذا أنا بفتى حسن الوجه، طيّب الرائحة، يتبختر في مشيه، طائف حول البيت، فحنّ قلبي به، فقمت نحوه فحككته، فقال لي: من أين الرجل؟ فقلت: من أهل العراق، فقال لي: من أيّ العراق؟ قلت: من الأهواز، فقال لي: أتعرف بها الخصيب؟ فقلت: رحمه الله دعى فأجاب.

فقال: رحمه الله، فما كان أطول ليلته، وأكثر تبتّله، وأغزر دمعه، أفتعرف على ابن إبراهيم بن المازيار؟ فقلت: أنا علي بن إبراهيم، فقال: حيّاك الله أباالحسن، ما فعلت بالعلامة التي بينك وبين أبي محمّد الحسن بن علي الله فقلت: معي، قال: أخرجها، فأدخلت يدي في جيبي فاستخرج تها، فلمّا أن رآها لم يتمالك أن تغرغرت عيناه، وبكي منتحباً حتى بلّ أطماره.

ثمّ قال: أذن لك الآن, أذن لك الآن يابن المازيار، صر إلى رحلك وكن على أهبة من أمرك، حتّىٰ إذا لبس الليل جلبابه، وغمر الناس ظلامه، سـر إلى شـعب بنىعامر، فإنّك ستلقانى هناك، فصرت إلىٰ منزلى .

فلمّا أن أحسست بالوقت أصلحت رحلي، وقدمت راحلتي، وعمكتها شديداً، وحملت وصبرت في متنه، وأقبلت مجداً في السير، حتّى إذا وردت الشعب، فإذا أنا بالفتى قائم ينادي: يا أباالحسن إليّ، فلمّا قربت بدأني بالسلام، وقال: سر بنا يا أخ، فما زال يحدّثني وأحدّثه حتّى تخرقنا جبال عرفات، وسرنا إلى جبال منى، وانفجر الفجر الأوّل ونحن قد توسّطنا جبال الطائف.

فلمّا أن كان هناك أمرني بالنزول، وقال لي: أنزل فصلّ صلاة الليل، وأمرني بالوتر، فأوترت، وكانت فائدة منه، ثمّ أمرني بالسجود والتعقيب، ثـمّ فـرغ مـن صلاته، وركب وأمرني بالركوب، وسار وسرت معه حتّى علا ذروة الطائف، فقال: هل ترى شيئاً؟ قلت: نعم أرى كثيب رمل عليه بيت شعر يتوقّد البيت نوراً.

فلمًا أن رأيته طابت نفسي، فقال لي: هناك الأمل والرجاء، ثمّ قال: سر بنا يا أخ، فسرت وسرت بمسيره إلى أن انحدر من الذروة وصار في أسفله .

ثمّ قال: أنزل، فهاهنا يذلّ كلّ صعب، ويخضع كلّ جبّار، ثمّ قال: خل عن زمام الناقة، فقلت: فعلى من أخلفها؟ فقال: حرم القائم لا يدخله إلاّ مؤمن، ولا يخرج منه إلاّ مؤمن، فخلّيت عن زمام راحلتي، وسار وسرت معه، إلى أن دنا من باب الخباء، فسبقنى بالدخول، فأمرنى أن أقف حتّى يخرج إلىّ .

ثمّ قال لي: أدخل هنّأك السلامة، فدخلت، فإذا أنا به جالس قد اتّسح بردة، وانّزر بأخرى، وقد كسر بردته على عاتقه، وهو كأقحوانة أرجوان، قد تكاثف عليها الندى، وأصابها ألم الهوى، وإذا هو كغصن بان، أو قضيب ريحان، سمح سخي تقي نقي، ليس بالطويل الشامخ، ولا بالقصير اللازق، بل مربوع القامة، مدوّر الهامة، صلت الجبين، أزجّ الحاجبين، أقنى الأنف، سهل الخدّين، على خدّه الأيمن خال كأنّه فتاة مسك على رضراضة عنبر.

فلمّا أن رأيته بدرته بالسلام، فردّ عليّ أحسن ما سلّمت عليه، وشافهني وسألني عن أهل العراق، فقلت: سيدي قد ألبسوا جلباب المذلّة، وهم بين القـوم أذلاء، فقال لي: يابن المازيار لتملكونهم كما ملكوكم وهم يومئذ أذلاً.

فقلت: سيدي لقد بعد الوطن، وطال المطلب، فقال: يابن المازيار أبي أبومحمد يلي عهد إلي أن لا أجاور قوماً غضب الله عليهم ولعنهم ولهم الخزي في الدنيا والآخرة ولم عذاب أليم، وأمرني أن لاأسكن من الجبال إلا وعرها، ومن البلاد إلا قفرها، والله مولاكم أظهر التقية، فوكلها بي، وأنا في التقية إلى يوم يؤذن

لي فأخرج.

فقلت: يا سيدي متىٰ يكون هذا الأمر؟ فقال: إذا حيل بينكم وبين سبيل الكعبة، واجتمع الشمس والقمر، واستدار بهما الكواكب والنجوم .

فقلت: متىٰ يابن رسول الله؟ فقال لي: في سنة كذا وكذا يخرج دابّة الأرض من بين الصفا والمروة معه عصا موسىٰ وخاتم سليمان، يسوق الناس إلى المحشر .

قال: فأقمت عنده أيّاماً، وأذن لي بالخروج بعد أن استقصيت لنفسي، وخرجت نحو منزلي، والله لقد سرت من مكّة إلى الكوفة ومعي غلام يخدمني، فــلم أر إلاّ خيراً، وصلّى الله على محمّد و آله وسلّم تسليماً (١).

ثمّ لا يخفى أن شيخنا الراوندي رواه في أوّل الكلام عن علي بن مهزيار أيضاً على ما نقله عنه بعض الأجلّة، حيث قال في الخرائج: ومنها ما روي عن علي مهزيار (٢)، قال: حججت عشرين حجّة أطلب به عيان الإمام. إلى آخر ما ذكر ه (٣).

لكن يظهر في أثناء الحديث أنّ المراد علي بن إبراهيم بن مهزيار .

ثمّ إنّ ما اشتهر عليه الحديث على النحو المروي في إكمال الدين من قوله «أتعرف الصريحين؟ قلت: معمد وموسى » لا يخفى ما فيه؛ إذ الظاهر من الحديث الصحيح المروي في ذلك الكتاب قبل الحديث المذكور أنّ المراد بهما مولانا الصاحب على وأخوه .

⁽١) كتاب الغيبة للشيخ الطوسي ص ٢٦٣ ـ ٢٦٧.

⁽٢) في الخرائج: علي بن إبراهيم بن مهزيار .

⁽٣) الخرائج والجرائح ٢: ٧٨٥ ـ ٧٨٨.

حيث روى شيخنا الصدوق هناك عن محمّد بن موسى المتوكّل ، قال: حدّ ثنا عبدالله بن جعفر الحميري، عن إبراهيم بن مهزيار، قال: قدمت مدينة الرسول ﷺ، فبحثت عن أخبار آل أبي محمّد الحسن بن علي ﷺ، فلم أقع على شيء منها، فرحلت منها إلى مكّة مستبحثاً عن ذلك.

فبينا أنا في الطواف إذ ترآى لي فتى أسمر اللون، رائع الحسن، جميل المخيلة، يطيل التوسّم فيّ، فعدلت إليه مؤمّلاً منه عرفان ما قصدت له، فلمّا قربت منه سلّمت فأحسن الإجابة.

ثمّ قال: من أيّ البلاد أنت؟ قلت: رجل من أهل العراق، قال: من أيّ العراق؟ قلت: من الأهواز، قال: مرحباً بلقائك، هل تعرف بها جعفر بن حمدان الحصيني؟ قلت: دعي فأجاب، قال: رحمة الله عليه ما كان أطول ليله، وأجزل نيله، فهل تعرف إبراهيم بن مهزيار؟ قلت: أنا إبراهيم بن مهزيار.

فعانقني ملياً، ثمّ قال: مرحباً بك يا أبالسحاق، ما فعلت العلامة التي وشبجت بينك وبين أبي محمد يهيد فقلت: لعلك تريد الخاتم الذي آثرني الله به من الطيّب أبي محمد الحسن بن علي عليه فقال: ما أردت سواه، فأخرجته إليه، فلمّا نظر إليه استعبر وقبّله، ثمّ قرأ كتابته، فكانت «يا الله يا محمّد يا على».

قال: وأيم الله إنّي لاعرف الضوء بجبين محمّد وموسى ابني الحسن بن علي، ثمّ إنّي لرسولهما إليك، قاصداً لإنبائنك أمرهما، فإن أحببت لقاءهما والاكتحال بالتبرّك بهما، فارتحل معى إلى الطائف، وليكن ذلك في خفية من رحالك واكتتام. قال إبراهيم: فشخصت معه إلى الطائف أتخلّل رملة فرملة، حتّى أخذ في بعض مخارج الفلاة، فبدت لنا خيمة شعر قد أشرقت على أكمة رمل، يتلألؤ تلك البقاع منها تلؤلؤاً، فبدرني إلى الإذن، ودخل فسلّما عليهما، وأعلمهما بمكاني، فخرج على أحدهما وهو الأكبر سنّاً «م ح م د» بن الحسن علي اللي آخر ما ذكره (١).

ولا يخفى ما فيه؛ إذ المعروف بين علماء الشيعة أنّه ليس لمولانا أبـيمحمّد الحسن ﷺ ولد غير مولانا الصاحب عليه آلاف التحية والشرف^(٢).

هذا ما بلغ إليه فكري وتتبّعي، وفاقاً لمن تتبّع من أفاضل الأجلّة، وعليك بالتأمّل في حلّ الإشكال، وفّقنا الله وإيّاك الكريم المنّان المتعال.

الغصل الخامس

فى تحقيق حال محمّد بن إسماعيل

الذي يروي عنه الثقة الجليل محمّد بن يعقوب النبيل الراوي عن الفضل بسن شاذان، الذي فاق أقرانه بمدح جميل، و تعيّنه، ودفع القال والقيل .

واعلم أنّه قدشاع وذاع رواية ثقة الإسلام عن محمّد بن إسماعيل. عن الفضل ابن شاذان غاية الشيوع والذيوع، فبالحري أن نصرف زمام الكلام إلى تـعيينه وتشخيصه: إذ هو صار معركة الآراء، ومطرح أنظار العلماء.

فنقول: قد اختلفوا في ذلك على أقوال:

الأوّل: ما هو المحكي عن جماعة من الأعلام، من أنّه ابن بزيع، وهو مــمّا لا شبهة في فساده؛ لأنّ الكشي ذكر أنّ محمّد بن لسماعيل بــن بــزيع مــن رجــال

⁽١) كمال الدين ص ١٤٤٦_٤٤.

⁽٢) راجع: الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٤٥٥ ـ ٤٧٦.

٢٣٤.....مرآة المراد

أبي الحسن موسىٰ لللهِ ، وأدرك أباجعفر الثاني لللهِ (١).

ولا يخفىٰ أنّ الظاهر من هذا الكلام أنّ وفاة ابن بزيع في زمان أبيجعفر الثاني اللهِ وبالجملة أنّه ما أدرك بعده، لاسيما في مثل هذا الكلام، حيث لم يذكر اسم مولانا الرضائليّة، فيعلم منه أنّ مراده التنبيه عملىٰ آخر من أدرك من الائمة اللهُ.

وربما يمكن تأييده مع تأمّل فيه، بما رواه الكشي في موضع آخر من رجاله، عن علي بن مهزيار، عن محمّد بن علي بن مهزيار، عن محمّد بن لمساعيل بن بزيع، قال: سألت أباجعفر الله أن يأمر لي بقميص من قميصه أعدّه لكفني، فبعث به إليّ، قال: فقلت له: كيف أصنع به جعلت فداك؟ قال: إنزع إزاره (٢٠).

إن قيل: لا نسلّم كون المفهوم من هذا الكلام ما ذكر؛ لأنّ الكشي في موضع آخر من رجاله ذكر أنّ محمّد بن إسماعيل المذكور أدرك موسى بن جعفر ﷺ؛ إذ لو سلّم ذلك لزم أن يكون مراده أنّه لم يدرك غير مولانا الكاظم ﷺ، وقد عرفت فساده.

قلنا: يمكن الجواب عنه من وجهين، ذكرهما بعض (٣) مشايخ مشايخنا :

الأوّل: أنّ المدّعيٰ أنّ المفهوم الظاهر من هذا الكلام هو ما أشرنا إليه، والواجب حمله عليه عند انتفاء القرينة علىٰ خلافه، وهي في مورد النقض موجودة، فلا

⁽١) إختيار معرفة الرجال ٢: ٨٣٦.

⁽٢) إختيار معرفة الرجال ٢: ٥١٤ برقم: ٤٥٠.

⁽٣) هو العلامة السيد الشفتي في رسالته .

يجوز إرادة ذلك المعنى منه. لكن صرف اللفظ عن ظاهره في موضع بمعونة قرينة لا يوجب صرفه عنه فيما انتفت فيه .

والثاني: وهو الحقّ أنّ الكلام المذكور قد يقال بالنسبة إلى ما بعد المفعول، وقد يؤتى بالنسبة إلى ما قبله، وما نحن فيه من القسم الأوّل، ومورد النقض من الثاني، كما لا يخفى فلا تغفل.

إذا علمت ذلك فاعلم أنّ وفاة ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكليني الله أن الله المنه تسع وعشرين وثلاثمائة، كما حكاه جماعة عن النجاشي (١)، أو في سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، كما هو المحكي عن شيخ الطائفة (٢)، ووفاة مولانا أبي جعفر الثاني الجواد الله على ما ذكروا في سنة عشرين ومائتين، وقد ذكرنا سابقاً أيضاً في تاريخ الأثمّة الله ، ولا يخفى أنّ التفاوت بين التاريخين مائة وثمان أو تسع سنة، ومع ذلك كيف يكون روايته عنه (٢) من غير واسطة .

وإن كنت في ريب من ذلك، فاستمع لما أنبهك عليه، فاعلم أنَّ ولادة ثقة الاسلام وإن لم أعثر في كلمات علمائنا الأعلام على التنبيه على هذا المرام، لكن المشهور المصرّح به في كلام جماعة من الفحول أنّه صنّف كتاب الكافي في مدّة عشرين سنة.

ولا يخفيٰ على المتتبّع في كتابه أنّه قد روىٰ عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل

⁽۱) رجال النجاشي ص ۳۷۷.

⁽٢) الفهرست ص ١٣٦.

 ⁽٣) أي: رواية ثقة الاسلام عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع الذي مات في عـصر
 مولانا الجواد الله «منه».

٢٣٦......مرآة المراد

ابن شاذان من بدايته إلى نهايته، فلو كان هو ابن بزيع، يلزم أن يكون تـصنيف مجموع الكافي قبل وفاة مولانا الجوادكي، وهو ممّا يقطع بفساده بوجوه:

والثاني: أنّه لوكان كذلك، لكان لكتاب الكافي مزيّة لا يوجد في غيره، وفضيلة لا يتحقّق فيما عداه، فكان اللازم تنبيه أهل الرجال عليه، كما لا يخفي على المتتبّع أنّ ديدنهم التنبيه على أدون من ذلك .

والثالث: أنّه بناءً عليه يلزم أن يكون عمر ثقة الاسلام زائداً عن مائة وثلاثين سنة؛ لما تقدّم من أنّ التفاوت بين وفاة مولانا الجواد الله ووفاته الله وتسع أو ثمان سنة، والمفروض أنّ تصنيف مجموع الكافي في عشرين سنة في حياته الله ومعلوم أنّ الشخص في أوائل سنّه غير قابل للتصنيف، بل لابدّ من مضيّ زمان طويل حتى يكون قابلاً للتصنيف والتدوين، وهما ممّا لا خفاء فيه.

والرابع: أنّ اللازم من ذلك أن يكون ثقة الاسلام مدركاً لزمان أربعة من الاثمّة هيئة، وهو معلوم الفساد، وبين البطلان؛ إذ لو كان كذلك يكون لا محالة متشرّفاً بلقاء بعضهم، ومستنوراً بأنوار جمالهم، ومستشرقاً بإشراقات جلالهم، ويكون لغاية جهده في ضبط الروايات آخذاً من بعضهم لولم يأخذ من جميعهم، وقلّة الوسائط عند المحدّثين أمر مرغوب، وعلوّ الاسناد عندهم شيء محبوب، وكيف؟ مع انتفاء الواسطة بالمرّة وأخذ الأحاديث والعلوم من ينابيع الحكمة.

وليس الأمر كذلك. أمّا بالنسبة إلى الثاني، فلأنّ تتبّع الأحاديث الواصلة إلينا بواسطته يرفع الحجاب عن ذلك. وأمّا بالنسبة إلى الأوّل، فلأنّه لوكان الأمر كذلك تحقيق حال محمّد بن إسماعيل ٢٣٧

لنبّه أرباب الرجال عليه، وأومىء أرباب التصانيف إليه، والمعلوم خلافه .

والظاهر بل المقطوع به عدم دركه بالنسبة إلى غير مولانا الصاحب على المناهر بالمناهر بالمناهر بالمناهر بالمناهد با

وبالجملة احتمال دركه لزمان مولانا الجواد الله وأخذ الحديث من ابن بزيع في ذلك الآن ممّا يقطع بفساده، ويعلم انتفاؤه، وإنّما تصدّينا لبطلانه سدّاً للإحتمال وإبرازاً لشناعة المقال.

وأمّا بقاء ابن بزيع إلى زمانه، أي: بعد زمان الأَمَمّة ﷺ بناءٌ على ما تقدّم من عدم دركه زمانهم ﷺ، فهو أيضاً كذلك لوجوه :

أمّا الأوّل، فلما تقدّم من أنّ الظاهر من كلام الكشي أنّه ما أدرك بعد مسولانا الجوادﷺ.

وأمّا الثاني، فلأنّه لوكان الأمر كذلك لكان مدركاً لستّة من الأثمّة هي ولوكان كذلك لنبّه أرباب الرجال عليه؛ لأنّ ذلك مزيّة ما فاز بها أحد من الرواة، وفضيلة لم ينل بها واحد من الأشراف، مع أنّ ديدنهم التنبيه على أمثاله، ثمّ كيف جاز من مثل الكشي أن يقول: محمّد بن إسماعيل من رجال أبي الحسن موسى الله وأدرك أباجعفر الثاني لله .

وأمّا الثالث. فلأنّ الكشي وغيره من أهل الرجال ذكروا أنّ الفضل بن شاذان

يروي عن جماعة كثيرة، وعدّوا من جملتهم محمّد بن إسماعيل بن بزيع (١)، وقد عرفت أنّ الكلام في محمّد بن إسماعيل الذي في أوّل سند الكافي الراوي عن الفضل بن شاذان، فليس ذلك ابن بزيع؛ لما عرفت من أنّ الفضل يروي عنه لا أنه يروي عنه؛ إذ مقتضى رواية الفضل عنه أن يكون متأخّراً عنه، وهو متقدّماً عليه في الطبقة، ومقتضى روايته عنه على ما هو المفروض تقدّمه عليه و تأخّره عنه فيها، فيلزم أن يكون تارة متقدّماً عليه في الطبقة، وأخرى متأخّراً عنه فيها، وهو فاسد. وعلى تقدير الاغماض عنه نقول؛ لاشبهة أنّ رواية الفضل عن ابن بزيع بالنسبة إلى رواية محمّد بن إسماعيل في أوّل سند الكافي عنه ممّا يندرج في عداد الندرة، وهو بالنسبة إلى ذلك في غاية الشيوع والكثرة، فهو أولى بتنبيه أهل الرجال عليه من عكسه، فالاقتصار على الأوّل مع ذلك لا وجه له.

لا يقال: إنّ الأوّل لمّاكان نادراً يمكن أن يتحقّق فيه الخفاء والغفلة. وأمّا الثاني، فلشيوعه يؤمن فيه عن ذلك، ولهذا خصّوا الأوّل بالتنبيه دون الثاني؛ إذ الشهرة والكثرة فيه أغنت عن ذلك.

لأنَّا نقول: هذا لا وجه له .

أمّا أوّلاً. فلأنّ الكثرة لو كانت بحيث يرفع الجهالة أمكن أن يستند عدم تنبيههم عليه إلىٰ تلك المقالة، لكنّه ليس كذلك، كما لا يخفيٰ .

وأمّا ثانياً، فلأنّ رواية ابن بزيع عن الفضل بن شاذان مستبعد جدّاً، بل لا يبعد دعوى الامتناع فيه دون عكسه، فاللازم على أرباب الرجال أن ينبّهوا عليه لرفع الاستبعاد، فهو أولى بالتنبيه من عكسه .

⁽١) إختيار معرفة الرجال ٢: ٨٢١.

وأمّا ثالثاً، فلأنّ عادة أهل الرجال استقرّت على أن ينبّهوا أنّ فـــلاناً راوٍ عــن فلان، سواء كانت روايته عنه شائعة أم لا، فالاعتذار لعدم التنبيه بالاشتهار ممّا لا وجه له .

وأمّا الرابع، فلما عرفت من أنّ الكلام في محمّد بن لمسماعيل الذي يروي عن الفضل، وهو لا يمكن أن يكون ابن بزيع، لما عرفت من أنّ الظاهر من الكشي أنّه مات في حياة مولانا الجواد على الفضل بن شاذان مات في حياة مولانا العسكري على العسكري العسكري العسكري العسكري الله العسكري ال

على ما ذكره الكشي في ترجمة الفضل، حاكياً عن سعد بن جناح أنّه قال: سمعت محمّد بن إبراهيم الورّاق السمر قندي يقول: خرجت إلى الحبّ، فأردت أن أمرّ على رجل كان من أصحابنا معروف بالصدق والصلاح والورع والخير، يقال له: البورق البوشنجاني قرية من قرى هرات _ وفي بعض النسخ: التوشيخاني _ وأزوره وأحدث به عهدي، وأتيته فجرى ذكر الفضل بن شاذان، فقال البورق: كان الفضل به بطن شديد العلّة، ويختلف في الليلة مائة إلى مائة وخمسين مرّة.

فقال بورق: خرجت حاجّاً، فأتيت محمّد بن عيسى العبيدي، فرأيـته شـيخاً فاضلاً في أنفه اعوجاج وهو القني، ومعه عدّة رأيتهم مغتمّين محز ونين، فقلت لهم: ما لكم؟ فقالوا: إنّ أبامحمّد على قد حبس .

قال بورق: فحججت ورجعت، ثمّ أتيت محمّد بن عيسىٰ ووجدته قد انـجلىٰ عنه ماكنت رأيت به، فقلت: ما الخبر؟ فقال: قد خلّي عنه .

قال بورق: فخرجت إلى سرّمن رأى ومعي كتاب يوم وليلة، فـدخلت عـلىٰ أبيمحمّدﷺ وأريته ذلك الكتاب، فقلت له: جعلت فداك انّي رأيت أن تنظر فيه، فلمّا نظر فيه وتصفّحه ورقة ورقة، قال: هذا صحيح ينبغي أن يعمل به، فقلت له: الفضل بن شاذان شديد العلّة، ويقولون: إنّه من دعو تك بموجد تك عليه؛ لما ذكر وا عنه أنّه قال: وصي إبراهيم خير من وصي محمّد ﷺ، ولم يقل جعلت فداك هكذا كذبوا عليه، فقال: نعم كذبوا عليه، رحم الله الفضل، قال بورق: فرجعت فوجدت الفضل قد مات في الأيّام التي قال أبومحمّد ﷺ: رحم الله الفضل (١). انتهىٰ.

فظهر من ذلك أنَّ وفاة الفضل في أيّام مولانا العسكري ﴿ وقد عرفت من ظاهر كلام الكشي أنَّ وفاة ابن بزيع في حياة مولانا الجواد ﷺ، فلا يكون الذي يروى عن الفضل هو ذلك، كما لا يخفىٰ.

وأمّا الخامس، فلأنّ ثقة الاسلام لم يدرك الفضل، ولم يروعنه من غير واسطة، فعدم دركه لابن بزيع وروايته عنه أولى؛ لما عرفت من أنّه ممّن يروي عنه الفضل. وأمّا السادس، فلأنّ ثقة الاسلام يروي في أصول الكافي وفروعه عن ابن بزيع بواسطتين، وروايته عنه على هذا الوجه أكثر من أن تمصى، وكتب الأصول والفروع من كتابه مشحونة من ذلك، بل قد يروي عنه بثلاث وسائط.

من ذلك: ما أورده في باب ما نصّ الله عزّوجلّ ورسوله على الأَثمَة لِيَّةِ مـن كتاب التوحيد، حيث قال: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن محمّد بن جمهور، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع (٢).

ومن ذلك: ما أورده في باب الركوع من كتاب الصلاة: عن الحسين بن محمّد، عن عبدالله بن عامر، عن علي بن مهزيار، عن محمّد بن لسماعيل بن بزيع ^(٣).

⁽١) إختيار معرفة الرجال ٢: ٨١٨_٨١٨ برقم: ١٠٢٣.

⁽٢) أصول الكافي ١: ٢٩١.

⁽٣) فروع الكافي ٣: ٣٢٠ ح ٥.

فابن بزيع بالنسبة إليه: إمّا في الطبقة الرابعة، أو الثالثة، ومع ذلك فكيف يمكن أن يكون واقعاً في الطبقة الأولىٰ.

وأمّا السابع، فلأنّ ثقة الاسلام في غالب الموارد التي يروي عن ابن بزيع بواسطتين أو أكثر، صرّح باسمه واسم أبيه وجدّه، هكذا: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع. مثلاً، وروايته عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان في غاية الكثرة في الأصول والفروع، ولم يصرّح في موضع منه باسم أبيه .

ولاشبهة أنّ وقوع محمّد بن إسماعيل بن بزيع في أوّل سنده على فرض الإمكان كان غريباً في الغاية، فكان اللازم التصريح باسم أبيه لرفع الجهالة، حذراً عن الإغراء بالجهل، وعدم التصريح في موضع من أوّل السند مع التصريح في غيره، قرينة ظاهرة على أنّه ليس ذلك، فالقول بأنّه محمّد بن إسماعيل بن بـزيع ضعيف في الغاية، وفاسد بلاشبهة.

قال الفاضل الحسن بن داود في أوّل تنبيهات آخر رجاله: إذا وردت رواية عن محمّد بن يعقوب عن محمّد بن إسماعيل بلاواسطة، ففي صحّتها قول؛ لأنّ في لقائه له إشكالاً، فتقف الرواية لجهالة الواسطة بينهما، وإن كان مرضيين معظّمه (١).

أقول: إن كان منشأ الإشكال حمل محمّد بن إسماعيل على بن بزيع، فالإشكال في اللقاء ممّا لا شبهة فيه، بل يمكن بمعونة جميع ما ذكر دعوى اندراجه تحت الامتناع، لكن لا شبهة في فساد حمله عليه لما علمت.

⁽۱) رجال ابن داود ص ٥٥٥.

وإن لم يكن المنشأ ذلك، فالإشكال في اللقاء ممّا لا وجه له؛ لأنّ الكلام قد عرفت في محمّد بن لسماعيل الذي عن الفضل، وقد علمت أنّ وفاة الفضل كان في حياة مولانا العسكري الله وذكر الكشي في موضع من رجاله أنّ وفاته كان قبل شهرين من وفاة مولانا العسكري الله ووفاته الله في سنة ستّين ومائتين، وقد مرّ أنّ وفاة ثقة الإسلام: إمّا في سنة تسع وعشرين و ثلاثمائة، أو في سنة ثمان وعشرين و ثلاثمائة، أو في سنة ثمان وعشرين و ثلاثمائة، على اختلاف القولين، فيكون التفاوت بين الوفاتين ثمانا أو تسعاً وستين سنة، فمحمّد بن لسماعيل الذي يروي عنه ثقة الإسلام وهو عن الفضل، مقتضى الرواية عنه من غير واسطة أن يكون في ظرف تلك المدّة، فما وجه الإشكال في لقائه إيّاء ؟

نعم لولم يكن مراده رواية محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل، بل عن محمّد بن إسماعيل عمّن كان في طبقة ابن بزيع، كمعاوية بن عمّار، على ما حمله عليه بعض الأفاضل، يكون الأمر كما ذكره من الإشكال في صحّة الرواية لجهالة الواسطة، لكن الشأن في ثبوت مثل هذه الرواية عن ثقة الاسلام، ولم يحضرني الآن ذلك، مع أنّ ديدنه في كتاب الكافي أن يأتي بمجميع سلسلة السند بينه وبين المعصوم، ولا يحذف من أوّل السند أحداً، اللّهم إلاّ أن يكون المراد في غير الكافي، ولم يكن دأبه هناك مثل ذلك.

ثمّ إنّي بعد أن عثرت على هذا القول وغيره ممّا يأتي في محمّد بن إسماعيل الذي كلامنا فيه في بعض حواشي الاستبصار، قبل أن أظفر بكلام أحد من العلماء يدلّ على قدحها و تقويتها، أجهدت نفسي في تحقيقها و تشخيص الحال فيها، فظهر لي بمعونة الفيّاض المطلق من الامارات الرجالية وغيرها، ضعف القول المذكور على النهج الذي ذكرت.

ثمّ بعد ذلك عثرت على كلام العالم الربّاني والفاضل الذي ليس له ثاني شيخنا البهائي الله المتدلّ على بطلان القول المذكور ببعض الوجوه المتقدّمة. مع ايراد المناقشة في ذلك، فلا بأس بالإشارة إليها ودفعها، تكميلاً للغرض، وتحقيقاً للمقصد.

فأقول: منها المناقشة في الاستدلال بقول الكشي أنّه أدرك أباجعفر الثاني الله على عدم إدراكه لمن بعده من الأثمّة الله على على عدم إدراكه لمن بعده من الأثمّة الله على عدم إدراك الزمان قط . في ذلك، ولو سلّم فلعلّ المراد بالإدراك الرؤية لا إدراك الزمان فقط .

ومنها: المناقشة بالاستدلال بعدم تنبّه أهل الرجال على إدراك محمّد بن لسماعيل بن بزيع لستة من الأثمّة الله على عدم بقائه إلى زمان ثقة الإسلام، بأنّ المزيّة العظمى رؤية الأثمّة الله والرواية عنهم بلا واسطة، لا مجرّد المعاصرة لهم من دون رؤية ولا رواية، فيجوز أن يكون ابن بزيع عاصر باقي الائمة الله يرهم (١).

ويمكن الجواب: أمّا عن الأوّل، فلأنّا لم ندّع نصّية العبارة ولم نكن محتاجين إليه أيضاً؛ إذ الظهور كاف في أمثال المقام، وما ذكره بعد التسليم من احتمال كون المراد الرؤية لا إدراك الزمان فقط، نقول: سلّمنا ذلك، لكنّا نقول: احتمال دركم لزمان باقي الائمة عليه وعدم تشرّفه برؤيتهم، وانتفاء تبرّكه بلقائهم مطلقا، مستبعد جداً في مثل ذلك الثقة.

فالحاصل أنّ عدم رؤيته لباقي الأثمّة ﷺ: إمّا لعدم بقائه إلى زمانهم، أو لعدم تشرّفه بلقائهم، والثاني مستبعد جدّاً، فتعيّن الأوّل، وهو المطلوب.

⁽١) مشرق الشمسين ص ٧٠ ـ ٧١.

وأمّا عن الثاني، فقد ظهر ممّا ذكر، فلا حاجة إلى الذكر. وبالجملة لاشبهة في ضعف القول المذكور وفساده .

ويمكن الجواب: أمّا عن الاوّل، فبأنّ غاية ما يلزم منه احتمال كونه البرمكي، وبه يرفع استحالة كونه ذلك، ولا يلزم من رفع الاستحالة التعيين؛ لجواز أن يكون معه في تلك الطبقة من يشاركه في الإسم المذكور، كما هو الواقع على ماستقف عليه، ومع ذلك لا يحصل العلم بل ولا الظهور بأنّه ذلك.

نعم لمّا كان الكلام في محمّد بن لسماعيل الذي يروي عن الفضل وفي صدر سند الكافي، فلو كان الذي ينتهى إليه سند الصدوق بو اسطتين راوياً عن الفضل، أو كانت الواسطة الثانية ثقة الاسلام، لكان للظهور وجه، على أنّ اللازم اجتماع الأمرين، فلا يكفى أحدهما لاسيما الثاني.

وأمّا عن الثاني، فبعدم الدليل على لزوم اشتراك المعاصرين في ذلك، لجواز أن يكون أحدهما مدركاً لواحد، لتقدّم عهده في الجملة، أو لشيء آخر، فيروي تارة

⁽١) مشرق الشمسين ص ٧٦ ـ٧٧.

من غير واسطة. وتارة معها، بخلاف الآخر، فإنّه لعدم إدراكه إيّاه لا يروي إلاّ مع الواسطة .

سلّمنا لكنّه لا يتعيّن أن يكون محمّد بن لسماعيل الذي يروي عن الفضل هو كذلك. نعم إنّما يلزم ذلك لولم يكن في تلك الطبقة من يشارك البرمكي في الإسم المذكور، وهو ممنوع لما يأتي، فتأمّل.

ثمّ إنّ التمسّك بمثل هذا الدليل على عدم كونه البرمكي أولى من التمسّك بـ هـ الكونه إيّاه.

بيانه: إنَّ ثقة الاسلام لا يروي عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل إلا من غير واسطة، فعلى تقدير تسليم لزوم اشتراك المعاصرين في الحكم، نقول: إنَّ الكشي لكونه معاصراً لثقة الاسلام، لابد أن يكون هذا الشخص متن يروي عن الكشي من غير واسطة فقط، كما هو الواقع على ما ستقف عليه، فتأمّل، فلا يكون ذلك الشخص البرمكي؛ لعدم اختصاص رواية الكشي عنه بغير واسطة.

وأمّا عن الثالث، فلأنّ محمّد بن جعفر الأسدي المذكور هو الذي يروي عن ثقة الاسلام عن محمّد بن لسماعيل البرمكي بواسطته، فيبعد الرواية عنه من غير واسطة، سيما عند كون وفاة الأسدي المذكور قبل وفاة ثقة الاسلام بتلك المدّة المذكورة، كما لا يخفى على المتأمّل حال الوسائط والطبقات، فالتمسّك بوفاة الأسدي قبل وفاة ثقة الاسلام بتلك المدّة لعدم روايته عن البرمكي من غير واسطة أولى من التمسّك به لروايته عنه بدونها.

ثمّ الحكم بأنّ وفاته قبل وفاة الكليني بقريب من ستّة عشر، لعلّ وجهه أنّ وفاة الأسدي _على ما هو المنقول عن شيخ الطائفة والنجاشي _في اثنتي عشرة وثلاثمائة، ووفاة الكليني في ثمان وعشرين وثلاثمائة، ولم يعلم في أيّ وقت من ٢٤٦.....مرآة المراد

السنة لا في الأوّل ولا في الثاني، فيحتمل أن يكون التفاوت بين الوفاتين أزيد من ستّ عشر سنة، ويحتمل أن يكون أقلّ من ذلك، ويحتمل أن يكون هو ذلك من غير زيادة ولا نقصان، ولمّا كان الأخير مستبعداً، حكم بقريب من ستّ عشر سنة ليشمل حالتي الأوّل والأزيد.

ثمّ إنّ هذا إنّما يصحّ إذا كان وفاة الكليني في ثمان وعشرين. وأمّا إذا كان في تسع وعشرين، كما هو القول الآخر على ما تقدّم، فالتفاوت بسين الوفساتين يكون سبع عشر سنة أو قريباً منها.

وأيضاً يتوجّه على الجميع نظير ما قدّمناه في إبطال القول الأوّل.

تقريره: إنَّ ثقة الاسلام يروي عن محمّد بن إسماعيل بواسطة الأسدي المتقدّم، يقيّده بالبرمكي تارة، كما في باب حدوث العالم من كتاب التوحيد، حيث قال: حدَّ ثنى محمّد بن جعفر الأسدي، عن محمّد بن إسماعيل البرمكي الن

وفي بابالحركة والانتقال منه، حيث قال:محمّد بن أبي عبدالله، عن محمّد بن لسماعيل البرمكي^(٢). وغيرهما .

ويطلقه أخرى، وفيما إذا ورد في صدر السندكأن يقول: محمد بن إسماعيل عن الفضل. لم يقيده مطلقا، مع كثرته جداً، فيظنّ من ذلك ظناً متآخماً بالعلم أنّه غيره، بل لا يبعد دعوى العلم في ذلك؛ إذ لو كان ذلك لكان تقييده به هنا أنسب؛ لأنّ وقوع البرمكي في صدر سنده أبعد بحسب الطبقة، على ما ظهر لك ممّا أسلفناه.

⁽١) أصول الكافي ١: ٧٨ ح ٣.

⁽٢) أُصول الكافي ١: ١٢٥ ح ١.

ومعلوم أنّ التقييد إنّما هو لرفع الاشتباه، فكلّما كان الأشتباه فيه أشدّ وأقوى، كان التصدّي لرفعه أهمّ وأولى، وعدم التقييد بذلك في موضع من صدر السند مع ما عرفت من بعد وقوعه فيه، والتقييد في غيره مع عدم البعد، ليس إلاّ لأجل أنّه غير ذلك، وهو المطلوب.

وأيضاً أنَّ محمّد بن إسماعيل البرمكي على ما يظهر من النجاشي عند ترجمة عبدالله بن داهر أنه لقي أصحاب الصادق الله ميث قال: عبدالله بن داهر بن يحيى الأحمري ضعيف، له كتاب، يرويه عن أبي عبدالله الله قال الحسن بن أحمد بن محمّد بن الهيثم العجلي: حدّثنا أبي، عن أحمد بن يحيى بن زكريا، عن محمّد بن إسماعيل البرمكي عنه به (١٠). انتهى .

فيبعد بقاؤه إلى زمان الكليني الله فهذا القول أيضاً ضعيف.

فالحق الحقيق الذي ليس عنه محيص: إنّه محمّد بن لمسماعيل النيشابوري، المكتّى بأبي الحسن. وفي بعض نسخ الرجال الغير المعوّل عليه «أبو الحسين» وفاقاً لجمع عظيم وجمّ غفير من متأخّري المتأخّرين، وبعض مشايخ مشايخنا، وذلك لوجوه:

الأوّل: أنّه أحد مشايخ الكليني، كها صرّح به سيّد المتقدّمين الفاضل الداماد رهن (٢)، فيظنّ أنّه الذي يروي عنه .

والثاني: أنّه تلميذ الفضل بن شاذان، كما نصّ عليه السيد المذكور، والمحدّث القاساني، فيغلب في الظنّ أنّه ذلك، سيما كثرة روايته عنه .

⁽١) رجال النجاشي ص ٢٢٨.

⁽٢) الرواشح السماوية ص ٧٠.

والثالث: أنّ الكشي المعاصر لثقة الاسلام يروي عن محمّد بن إسماعيل المذكور بلا واسطة، فيظهر منه أنّ الذي يروي عنه ثقة الاسلام كذلك ينبغي أن يكون هو ذلك.

والرابع: أنّه يذكر أحوال الفضل بن شاذان، فيظنّ منه أنّه الذي يروي عنه كذلك.
ويظهر الثالث والرابع ممّا ذكره الكشي في ترجمة الفضل، حيث قال: ذكر
أبو الحسن محمّد بن إسماعيل البندقي النيسابوري أنّ الفضل بن شاذان بن الخليل
نفاه عبدالله بن طاهر عن نيسابور، بعد أن دعا به واستعلم كتبه. إلى آخر ما
ذكر ه (١١).

مضافاً في الأوّل إلى ما ذكره في موضع من رجاله، حيث قال: محمّد بن إسماعيل، قال: حذّ ثني الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبدالحميد، عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبدالله الله التناس إلاّ ثلاثة: أبوذر، وسلمان، ومقداد، قال: فقال: فأين أبوساسان أبو عبدالله، وابن عمرة الأنصاري.

وقال بعد ذلك: محمّد بن إسماعيل، قال: حدّثني الفضل بن شاذان عن ابن أبى عمير إلى آخر ما ذكره (٢٠).

الخامس: أنَّه نيسابوري مثل الفضل، بخلاف ابن بزيع والبرمكي .

وبالجملة أنّ هذا القول سالم من المناقشات السالفة، ومعتضد بالمؤيّدات المذكورة، فلابدّ من القول به، ولا يرد عليه شيء لا بحسب الطبقة ولا في غيرها. إلاّ ما يظهر من بعض نسخ الكافي في بعض المواضع من أنّه لم يقع في صدر

⁽١) إختيار معرفة الرجال ٢: ٨١٨.

⁽٢) إختيار معرفة الرجال ١: ٣٨ - ١٧ و ١٨.

السند، بل يروي عنه مع الواسطة، كما وقع في باب الصروف من كتاب المعيشة، حيث قال: علي بن إبراهيم، عن أبيه، وعن (١) محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان (٢).

حيث إن ظاهره أنّه روى عنه بواسطة علي بن إبراهيم، لكن لاشبهة في أنّه من أغاليط الناقلين، وأكاذيب الناسخين، بل الصواب علي بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان. ووقوعه في الكافي على هذا النهج بلغ في الكثرة حدّاً ينسدّ معها احتمال الشبهة، ويحسم طريق الشكّ والريبة، كما لا يخفى على من لاحظه في مباحث قليلة فضلاً عن كثيرة.

وبالجملة الظاهر بل لا يبعد دعوى القطع في أنّ محمّد بن لسماعيل المذكور هو من تقدّمت إليه الإشارة، لكن ينبغي التعرّض في أنّ الحديث بسببه يندرج تحت أيّ قسم من الأقسام المعروفة؛ إذ لم يوصف ذلك في كتب الرجال بالوثاقة.

فنقول: الظاهر أنّ الحديث الذي هو في سنده يعدّ من الصحاح، لولم يكن فيه عيب من وجه آخر، فيكون ثقة لوجوه :

الأوّل: تصحيح العلاّمة وابن داود _قدّس الله روحهما _طريق الشيخ إلى الفضل بن شاذان وهو فيه .

قال العلاَمة في الفائدة الثامنة من الفوائد المذكورة في آخر الخلاصة: طريق الشيخ الطوسي إلى محمّد بن يعقوب صحيح. إلىٰ أن قال: وكذا عن الفـضل بـن

⁽١) حرف «عن» غير موجود في الكافي.

⁽٢) فروع الكافي ٥: ٢٤٧.

۲۵۰.....مرآة المراد

شاذان^(۱).

وقال الفاضل الحسن بن داود في بعض الفوائد المذكورة في آخر كتابه: إن ّكلاً من الشيخ أبي جعفر محمد من الشيخ أبي جعفر محمد ابن بابويه روى عن رجال لم يلقهم، لكن بينه وبينهم رجال، فمنهم الشقات المستقيمون مذهباً، فذلك السند صحيح.

إلى أن قال: أمّا الصحيح ممّا يتعلّق بالشيخ أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي أن قال: والمعرّد بن يعقوب، إلى أن قال: وعن الفضل بن شاذان (٢٦). انتهى .

وذلك حكم منهما على الاجمال بوثاقة محمّد بن إسماعيل أيضاً.

وذلك لأنّ للشيخ إلى الفضل بن شاذان طرقاً، على ما يظهر من مشيخته في الاستبصار والتهذيب، حيث قال: وما ذكرته عن الفضل بن شاذان، فقد رويته عن السيخ المفيد أبي عبدالله، والحسين بن عبيدالله، وأحمد بن عبدون، كلّهم عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي الحسيني الطبري، عن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري، عن الفضل بن شاذان، قال: وروى أبومحمد الحسن بن حمزة، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن الفضل بن شاذان .

وقال أيضاً: وأخبرني الشريف أبومحمّد بن الحسن بن أحمد بن القاسم العلوي المحمّدي، عن أبي عبدالله محمّد بن أحمد الصفواني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الفضل بن شاذان .

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٢٧٦.

⁽۲) رجال ابن داود ص ۵۵۷ ـ ۵۵۸ .

وقال أيضاً: ومن جملة ما ذكرته عن الفضل بن شاذان: ما رويته بهذه الأسانيد، عن محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان (١).

وفي الطريق الأوّل: ابن قتيبة، وحديثه معدود من الحسان. وفي الثاني والثالث والرابع: إبراهيم بن هاشم، وهو أيضاً كذلك، ولم يبق إلاّ أن يكون الصحّة باعتبار الطريق الذي فيه محمّد بن إسماعيل، وهو في قوّة توثيقه من هذين الفاضلين.

ولا يخفىٰ عليك أنّ هذا التصحيح من ابن داود ينافي ما تقدّم منه من أنّه إذا وردت رواية عن محمّد بن يعقوب بلاواسطة، ففي صحّتها قول الخ. إلاّ أن يجعل هذا قرينة على الحمل المتقدّم لكلامه، وهو أنّ مراده رواية محمّد بن يعقوب عن محمّد بن إسماعيل لا عن الفضل بن شاذان، بل عمّن هو في طبقة ابن بزيع .

والثاني: أنّ محمّد بن إسماعيل المذكور من مشايخ الإجازة، كما صرّح به جماعة من المحقّقين، كالفاضل المدقّق الداماد، والعلاّمة المجلسي، وغيرهما، ولا يحتاج في الحكم بعدالة المشايخ إلى تنصيص بالوثاقة: إذ الظاهر منهم العدالة، لاسيما بالنسبة إلى من كان من مشايخ مثل ثقة الاسلام، كما فيما نحن فيه .

وقال شيخنا الشهيد الثاني: إنّ مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص، لما اشتهر في كلّ عصر من ثقتهم وورعهم، ومضمون كلام السيد الداماد ﴿ .

والثالث: إطباق العلماء على ما حكاه بعض الأجلّة على تصحيح الحديث الذي يروي ثقة الاسلام عن محمّد بن إسماعيل .

وقد استدلَّ بعض علماء الرجال على وثاقة بعض الرجال الغير الموثوق فمي

⁽١) تهذيب الأحكام ١٠: ٤٧ ـ ٥٠، الاستبصار ٤: ٣١٥.

٢٥٢.....مرآة المراد

كتب الرجال بحكم العلامة في بعض كتبه الفقهية بصحة الحديث الذي هو في سنده فيما إذا كثر بحيث لم يحتمل الغفلة، فكيف فيما إذا أتّنفق العلماء على صحة الحديث، كما علمت من بعض الأجلّة، ومن تتبّع كتب الأصحاب يظهر صحّة الدعوى.

ومتن اطلّعت عليه من القاضين بصحة حديثه: العلاّمة في المختلف (١)، والمنتهى (٢)، والتذكرة (٣)، والفاضل المقداد في التنقيح (٤)، والشهيد في الذكرى (٥)، والمحقّق الثاني في جامع المقاصد (٦)، والمحقّق الثاني في الروض (٧)، والروضة (٨)، والمقدّس الأردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان (٩).

وإن أردت أن تطلّع على صدق المقال، فأدلّك على موضع، فانظر في جميع الكتب المذكورة في مسألة جواز الاجتزاء بالتسبيحات الأربع مرّة واحدة، حتّى يظهر لك ذلك.

وممّن حكم بصحّة حديثه مضافاً إلى من مرّ: صاحب المدارك والفاضل

⁽١) مختلف الشيعة ٢: ١٤٧.

⁽٢) منتهى المطلب ١: ٢٧٥ الطبع الحجرى.

۱۱۶ سهی اعتدب ۱۱۰۱ اعباع الحجري

⁽٣) تذكرة الفقهاء ٣: ١٤٥.

⁽٤) التنقيح الرائع ١: ٢٠٥.

⁽٥) ذكري الشيعة ص ١٨٨.

⁽٦) جامع المقاصد ٢: ٢٥٦.

⁽٧) روض الجنان ص ٢٦١.

⁽٨) شرح اللمعة ١: ٢٥٨.

⁽٩) مجمع الفائدة والبرهان ٢: ٢٠٧.

المجلسي في المدارك (١) والبحار (٢) في مباحث الركوع في الدعاء الذي بعد الانتصاب منه، حيث حكما كغير هما بصحّة الحديث الذي دلَّ علىٰ أنَّ وظيفة المأموم حينئذ التحميد.

والرابع: أنّ محمّد بن إسماعيل المذكور وإن لم ينصّ عليه في كـتب الرجـال بالتوثيق، لكن ذكر مدحاً يبلغ حدّه .

قال سيّد المدقّقين الداماد: إنّه الفاضل الجليل القدر (٣).

وقال المحدّث القاساني: إنّه أبو الحسن المتكلّم الفاضل المتقدّم البارع، تلميذ الفضل بن شاذن الخصّيص به (٤) .

وقال شيخ الطائفة في رجاله في باب «لم»:محمّد بن لسماعيل يكنّى أباالحسن _وفي بعض النسخ: أباالحسين _نيسابوري يدعى بندفر (٥٠) .

أقول: «بند» بفتح الباء الموحدة وسكون النون، قال في القاموس: العلم الكبير (٦٦). وفرّ القوم بالفاء المضمومة كما فيه أيضاً والراء المشدّدة، أي: خيارهم. وهذا إمّا بالإضافة، كما هو الظاهر، فيكون معناه علم كبير لخيار القوم، أو بالتوصيف، أي: هو العلم الكبير الذي من خيارهم.

⁽١) مدارك الأحكام ٣: ٣٩٨.

⁽٢) بحار الأنوار ٨٥: ١١٣.

⁽٣) الرواشح السماوية ص ٧٢.

⁽٤) الوافي ١: ١٩.

⁽٥) رجال الشيخ الطوسي ص ٤٤٠.

⁽٦) القاموس المحيط ١: ٢٧٩.

٢٥٤.....مرآة المراد

قال في القاموس: فرّ القوم وفرّ بهم بضمهما، أي: من خيارهم ووجههم (١). والظاهر أنّ هذا المدح يبلغ حدّ الوثاقة لولم ينصّ عليه، على أنّه كفاك في جلالة قدره وعظم منزلته، إكثار ثقة الاسلام في الرواية عنه، مع عدم تقييده بما يميّزه عن غيره، وهذا يدلّ على غاية تعويله عليه، ونهاية شهر ته في ذلك الأوان، حيث لم يفتقر إلى ما به يحصل البيان، مع أنّ ضبط رواة الحديث وأسانيده إنّما هو الاختبار حال الحديث بالامتياز بين رواته.

ولذا استمرّت عادتهم باقتران الرواة بما يميّز بعضهم من بعض، إلاَّ في من بلغ الاشتهار حدًا يغني عمّا به الامتياز، فحينذ يذكرونه من غير اهتمام بذكر الفيود والأنساب تعويلاً على الاشتهار، فهذا القدر يكفي للوثوق والاعتماد بهذا الرجل، فضلاً عن الأمور المذكورة (٢٠).

والحمد لله ربّ العالمين على غاية ما استدرج إليه فكرنا، ومنتهى ما وصل إليه نظرنا بلا تعب كثير، وجهد غفير، ولله الحمد على ذلك عدد ما أحاط بـ عـلمه، ولكن كان ذلك من المهمّات؛ إذ كم وقع للفقهاء الأجلاء خلط في المسائل لعدم تحقيق الحال.

القصل السادس

في ارشاد الخبير البصير إلى تحقيق الحال في أبي بصير

فاعلم وفقك الله أنه قد غمز جماعة من متأخّري الأصحاب في الحديث، لاشتمال سنده على أبي بصير .

⁽١) القاموس المحيط ١: ١٠٩.

⁽٢) راجع: الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٥٧٩ ـ ٥٩٨.

منهم: شيخنا الشهيد الثاني، قال في كتاب النكاح من المسالك، بعد أن أورد الحديث المشتمل سنده على أبي بصير، ما هذا لفظه: وفي صحّتها عندي نظر من وجهين: أحدهما: أنّ أبابصير الذي يروي عن الصادق الله مشترك بين اثنين: ليث ابن البختري المرادي، وهو المشهور بالثقة، ويحيى بن القاسم الأسدي، وهو واقفي ضعيف مخلّط. وكلاهما يطلق عليهما هذه الكنية، ويكنّيان بأبي محمّد. وربما قيل: بأنّ الأوّل أسدي أيضاً، وكلاهما يروي عن أبي عبدالله الله في فعند الإطلاق يحتمل كونه كلاً منهما. إلى آخر ما ذكره (١١).

وقال في كتاب الفرائض منه في شرح «أن لا يكون هناك وارث أصلاً» ما هذا لفظه: والمستند مع الاجماع الأخبار، كصحيحة أبي بصير، إلى أن قال: وله أن يطعن في صحّة الأخبار السابقة وإن كثرت؛ لأنّ محمّد بن قيس وأبابصير مشتركان بين الثقة والضعيف، كما بيّناه مراراً (٢).

ومنهم: المولى المحقّق الأردبيلي، وستقف إن شاء الله على بعض عباراته في هذا الباب .

ومنهم: الفاضل السيد السند صاحب المدارك في مواضع متكثّرة:

⁽١) المسالك ٨: ٥٠.

⁽٢) مسالك الأفهام ٢: ٣١٧ الطبع الحجري.

⁽٣) تهذيب الأحكام ٢: ٢١٨، مدارك الأحكام ٣: ٢٦٧.

ومنها: ما ذكره في مبحث صلاة الميت بعد أن عنون كلام المحقّق «والزوج أولى بالمرأة من عصباتها وإن قربوا» (١). إلى غير ذلك .

أقول: إنّ الحكم بالاشتراك بين الثقة والضعيف: إمّا لكون هذه الكنية كنية لليث البختري، ويحيى بن القاسم الأسدي، وعبدالله بن محمّد الأسدي، ويوسف بن الحارث. والأوّلان ثقتان دون الأخيرين، بل في رجال الشيخ: إنّ يوسف بن الحارث بترى (٢).

أو للبناء على اتحاد يحيى بن القاسم الأسدي، ويحيى بن القاسم الحدّاء، الذي حكم شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الكاظم الله بموقفه (٣٠). فيكون أبوبصير مشتركاً بين ليث البختري الثقة مثلاً، ويحيى بن القاسم الحدّاء الواقفي .

قال المولى المحقّق الأردبيلي في مسألة أولوية الزوج مشيراً إلى ضعف السند، بأنّ فيه علي بن أبي حمزة، وهو مشترك، وكذا أبوبصير، قال: بل الظاهر أنه البطائني، وأبوبصير هو يحيى بن أبي القاسم؛ لأنّ البطائني قائده، وهما واقفيان (٤٠).

وقال في مباحث بيع الصرف، في سند حديث اشتمل على أبي بصير، ما هذا كلامه: والطريق إلى أبي بصير صحيح، ولكنّه يحيى بن أبي القاسم المكفوف الواقفي، بقرينة نقل يعقوب بن شعيب العقرقوفي عنه (٥). انتهى .

⁽١) تهذيب الأحكام ٣: ٢٠٥، مدارك الأحكام ٤: ١٥٨.

⁽۲) رجال الشيخ ص ۱۵۰ .

⁽٣) رجال الشيخ ص ٣٤٦.

⁽٤) مجمع الفائدة والبرهان ٢: ٤٥٨.

⁽٥) مجمع الفائدة والبرهان ٨: ٣١١.

أو لكونه كنية ليحيى بن القاسم الحذّاء أيضاً، وقد عرفت الحكم بوقفه . ولكن التحقيق عدم تمامية شيء منها .

أمّا الأوّل، فلأنّ هذه الكنية في الأوّلين أشهر، كما اعترف به جماعة من المحقّقين، فالاطلاق ينصرف إليهما، مضافاً إلى أنّ الأخيرين قد عدّهما شيخ الطائفة في رجاله من أصحاب مولانا الباقر علي (١)، ولم يذكرهما في أصحاب مولانا الصادق على الشتراك إنّما يقدح فيما إذا كانت الرواية عنه على لا عن الصادق والكاظم على .

وفيه تأمّل؛ إذ الظاهر من رجال الشيخ وإن كان ما ذكر، لكن الذي يظهر من الكشي خلافه؛ لأنّه أورد رواية عبدالله بن محمّد الأسدي عن أبي عبدالله الله عبث روى عن طاهر بن عيسى، قال: حدّثني جعفر بن أحمد الشجاعي (عن محمّد بن الحسين) (٢٠) عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن عبدالله بن وضّاح، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبدالله الله عن مسألة في القرآن، فغضب وقال: أنا رجل تحضرني قريشي وغيرهم، وإنّما تسألني عن القرآن، فلم أزل أطلب إليه وأتضرع حتّى رضى، وكان عنده رجل من أهل المدينة مقبل عليه .

فقعدت عند باب البيت على بقي وحزني، إذ دخل بشير الدهّان، فسلّم وجلس عندي، فقال لي: سله من الإمام بعده؟ فقال: لو رأيتني ممّا قد خرجت من هيئة لم تقل لي سله، فقطع أبو عبدالله على حديثه مع الرجل، ثمّ أقبل، فقال: يا أبامحمّد ليس لكم أن تدخلوا علينا في أمرنا، وإنّما عليكم أن تسمعوا وتطيعوا إذا

⁽١) رجال الشيخ ص ١٤٤ و ١٤٩.

⁽٢) الزيادة من رجال الكشي.

۲۰۸.....مرآة العراد

أمرتم^(۱).

ثم إنّه وإن لم يصرّح في السند بأنّه عبدالله بن محمّد الأسدي، لكن ذكره في ترجمته دليل علىٰ أنّ مراده من أبي بصير ذلك، لكنّه غير مضرّ فيما نحن بصدده؛ لكون رواية عبدالله بن محمّد عن مولانا الصادق الله على فرض التسليم نادرة، فلا ينصرف الاطلاق إليه .

وأمّا الثاني، فهو الذي بني الأمر عليه العلاّمة، فصار موجباً لتوهّم الجماعة .

قال في الخلاصة: يحيى بن القاسم الحدّاء بالحاء المهملة من أصحاب الكاظم الخلاصة وكان يكنّى أبابصير بالباء المنقطة تحتها نقطة والياء بعد الصاد. وقيل: إنّه أبومحمد، اختلف قول علمائنا فيه، والشيخ الطوسي الله قال: إنّه واقفي، وروى الكشي ما يتضمّن ذلك، قال: وأبوبصير يحيى بن القاسم الحدّاء الأزدي هذا يكنّى أبامحمّد، قال محمّد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن فضّال عن أبي بصير هذا هل كان متهماً بالغلو؟ فقال: أمّا الغلو فلا، ولكن كان مخلّطاً.

وقال النجاشي: يحيى بن القاسم أبوبصير الأسدي، وقيل: أبومحمّد، ثقة وجيه، روى عن أبي القاسم، واسم أبي القاسم أبي القاسم أبي القاسم أبي القاسم أبي الحاق، وروى عن أبي الحسن موسى ﷺ، ومات أبوبصير سنة خمسين ومائة. إلى أن قال: والذي أراه العمل بروايته، وإن كان مذهبه فاسد أ ٢٠ .

والعجب من ابن داود، حيث انّه تارة بنيٰ عــلى الاتّـحاد، وأورده فــي بــاب المجروحين، مع حكايته التوثيق من النجاشي، قال: يحيى بن أبيالقاسم أبوبصير

⁽١) إختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٩ برقم: ٢٩٩.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٢٦٤.

الأسدي، وقيل: أبومحمّد الحذّاء «جنع ق م جش قر ق كش» واقفي «جش» ثقة وجيه «فض» أمّا الغلوّ فلا، ولكن كان مخلّطاً، واسم أبي القاسم إسحاق (١). انتهىٰ. وفيه مؤاخذة من وجوه:

منها: أنَّ شيخ الطائفة في رجاله، كما عدَّ يحيىٰ من أصحاب مولانا الصادق (٢) والكاظم الله (٣)، عدَّه من أصحاب مولانا الباقر الله (٤)، فالاقتصار بقوله «جخ ق م» ليس في محلّه.

إن قيل: يمكن أن يكون الوجه هو أنّ المعنون من أصحاب مولانا الباقر ﷺ يحيى بن أبي القاسم .

قلنا: إنَّ الأمر في أصحاب مولانا الكاظم اللهِ أيضاً كذلك.

ومنها: أنّ ما ذكره من التقييد بالحدّاء، حيث قال: وقيل: أبومحمّد الحدّاء. مخالف للواقع، قال في «جش»: يحيى بن القاسم أبوبصير الأسدي، وقيل: أبومحمّد ثقة (٥).

وقال شيخ الطائفة في الرجال في أصحاب مولانا الصادق ﷺ؛ يحيى بن القاسم أبومحمّد يعرف بأبي صير الأسدي (٦٦).

⁽۱) رجال ابن داود ص ٥٢٦ و ص ٣٧١.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٣٢١.

⁽٣) رجال الشيخ ص ٣٤٦.

⁽٤) رجال الشيخ ص ١٤٩.

⁽٥) رجال النجاشي ص ٤٤١.

⁽٦) رجال الشيخ ص ٣٢١.

٢٦٠.....مرآة المراد

وقال الكشي: وأبوبصير هذا يحيى بن القاسم، يكنّى أبامحمّد (١١).

ومنها: أنّ ما حكاه عن الكشي من أنّه حكم بوقف يحيى بن القاسم أبي بصير الأسدي مخالف للواقع أيضاً، فإنّ الموجود فيه: حمدويه، عن بعض أشياخه يحيى ابن القاسم الحدّاء الأزدى واقفى (٢). وأين ذلك ممّا حكاه عنه .

ومنها: أنّ ما ذكره من قوله «واسم أبي القاسم إسحاق» لا وجه لذكره هنا أصلاً. كما لا يخفي .

وأخرى بنى على التعدّد، وأورده في باب الممدوحين، قال: يحيى بن أبي القاسم يكنّى أبابصير مكفوف، واسم أبي القاسم إسحاق «قر م جخ» (٣). ثمّ قال: يحيى بن القاسم «لم كش» كوفي ثقة، قليل الحديث (٤).

وهو أيضاً منظور فيه.

أمًّا أُولًا. فلأنّ ما حكاه عن «جخ» في أصحاب مولانا الباقر الله وإن كان مطابق أولًا لما فيه، لكن ما حكاه عنه في أصحاب مولانا الكاظم الله غير مطابق إذ ليس فيه «واسم أبي القاسم إسحاق» إلا أن يكون المراد المجموع من حيث المجموع، لكنّه غير ملائم لما هو دأب أرباب الرجال، كما لا يخفى على المطّلع . وأمّا ثانياً، فلأنّ ما ذكره ثانياً من قوله «يحيى بن القاسم لم كش» ممّا لا أصل له؛ لأنّ هذا الإسم قد عنون في رجال شيخ الطائفة في موضعين: في أحدهما

⁽١) إختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٣.

⁽٢) إختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٢.

⁽٣) رجال ابن داود ص ٣٧١.

⁽٤) رجال ابن داود ص ٣٧٦.

يحيى بن أبي القاسم يكنّىٰ أبابصير، وفي الآخر يحيى بن القاسم الحدّاء (١٠).

فنقول: إنّ يحيى بن القاسم الحذّاء: إمّا متّحد مع يحيى بن أبي القاسم الذي يكنّى بأبي بصير، أو مغايراً. وعلى التقديرين لا وجه لما ذكره.

أمّا على الأوّل، فظاهر.

وأمّا على الثاني، فلأنّ يحيى بن القاسم الحذّاء على ما ذكر ه شيخ الطائفة يكون من أصحاب سيّدنا الباقر والكاظم الله المحكم بأنّه «لم» غير صحيح، ويحيى بن القاسم الذي يكون مغايراً لهما لم يذكر في شيء من كتب الرجال.

ثمّ إنّ ما ذكره عن الكشي مخالف للواقع، سواء كان المراد منه ما كان مذكوراً قبل العلاّمة أو بعده، فلاحظ نسخه حتّى ينكشف لك الحال .

ثمَّ الموقع للذاهبين إلى الاتَّحاد أمور :

منها: كلام النجاشي^(٢)، حيث لم يعنون هذا الإسم في رجاله إلاّ فسي عـنوان واحد، فلو كانا متعدّدين لم يقتصر علىٰ عنوان واحد.

ومنها: كلام شيخ الطائفة في الفهرست (٢)؛ لاقتصاره مثل النجاشي على عنوان واحد.

ومنها: كلامه في رجاله في أصحاب مولانا الصادق الله: الكونه أيضاً كما ذكر. ومنها: تغيير العلامة كلامه في الخلاصة، على ما علمت متاسلف.

وأمّا ما يقتضي التعدّد، فأمور أيضاً:

⁽١) رجال الشيخ ص ١٤٩ و ٣٤٦.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٤٤١.

⁽٣) الفهرست ص ١٧٨ .

منها: كلام شيخ الطائفة في رجاله في أصحاب مولانا الباقر الله التله أتمى المنها: كلام شيخ الطائفة في رجاله في أصحاب مولانا الباقر الميالقاسم يكتى أبابصير مكفوف، واسم أبي القاسم إسحاق، ثمّ قال بلا فصل: يحيى بن أبي القاسم الحدّاء (١٠).

ومنها: كلامه فيه في أصحاب مولانا الكاظم الله قال: يحيى بن القاسم الحدَّاء واقفي، ويحيى بن أبي القاسم يكنَّىٰ أبابصير (٢). ودلالته على التعدَّد أقوىٰ من السابق؛ لتخلّل يوسف بينهما، والحكم بالوقف في الأوّل دون الثاني .

تنبيه: إعلم أنّ ذكر «أبي» في السابق في يحيى بن القاسم الحذّاء من غير موقعه كإسقاطه عن يحيى بن أبي القاسم أبي بصير في أصحاب مولانا الصادق الله عن يحيى بن القاسم أبومحمد يعرف بأبي بصير الأسدي مولاهم كوفي تابعي، مات سنة خمسين ومائة بعد أبي عبدالله الله النهي .

وذلك لأنّ الظاهر أنّ يحيى بن القاسم الذي ذكره هنا هو الذي ذكره في أصحاب مولانا الباقر على الله وكلامه هناك صريح في أنّ والد يحيى اسمه إسحاق، وكنيته أبوالقاسم، فلا يكون اسمه القاسم، ومنه يظهر اسقاط «أبي» في أصحاب مولانا الصادق على كما في الفهرست (٤).

ومنها: أنَّ يحيى بن القاسم أو ابن أبي القاسم أبابصير مات في سنة خمسين

⁽١) رجال الشيخ ص ١٤٩.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٣٤٦.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٣٢١.

⁽٤) الفهرست ص ۱۷۸ .

ومائة، كماسمعت التصريح به في كلام شيخ الطائفة، وبه صرّح النجاشي أيضاً، وقد صرّح ثقة الاسلام في أصول الكافي والعلاّمة في التحرير بأنّه قبض مولانا موسى ابن جعفر عليه في سنة ثلاث وثمانين ومائة (١)، فيكون ممات أبي بصير الأسدي قبل وفاته لله بثلاث وثلاثين سنة، فوفاته في حياته لله والوقف إنّما حدث بعد مماته لله . كما يظهر ذلك من عدة أمور:

منها: ما رواه الكشي في أوائل الجزء السادس من رجاله: عن علي بن جعفر، قال: جاء رجل إلىٰ أخي ﷺ، فقال له: جعلت فداك من صاحب هذا الأمر؟ فقال: أما أنّهم يفتنون بعد موتى، فيقولون: هو القائم، وما القائم إلاّ بعد سنين (٢).

ومنها: ما رواه هناك أيضاً عن ابن أبي يعفور، قال: كنت عند الصادق الله الله وحلى الموسى الله الله الله عبدالله الله الله الله عند البي يعفور هذا خير ولدي وأحبهم إليّ، غير أنّ الله عزوجلّ يضلّ به قوماً من شيعتنا، فاعلم أنّهم لا خلاق لهم في الآخرة، ولا يكلّمهم الله يوم القيامة، ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم. قلت: جعلت فداك قد أرغبت قلبي عن هؤلاء، قال: يضلّ بهم قوماً من شيعتنا بعد مو ته جزعاً عليه، فيقولون: لم يمت، وينكرون الأثمّة من بعده، ويدعون الشيعة إلى ضلالتهم، وفي ذلك إبطال حقوقنا، وهدم دين الله، يابن أبي يعفور الله ورسوله منهم بريء ونحن منهم براء (٢٣).

ومنها: ما أورده في ذلك المقام أيضاً: عن أبي القاسم الحسين بن محمّد، عن

⁽١) أصول الكافي ١: ٤٧٦.

⁽٢) إختيار معرفة الرجال ٢: ٧٦٠ برقم: ٨٧٠.

⁽٣) إختيار معرفة الرجال ٢: ٧٦٢ برقم: ٨٨١.

عمر بن يزيد، عن عمّه أنّه قال: كان بدء الواقفة أنّه كان اجتمع ثلاثون ألف دينار عند الأشاعثة زكاة أموالهم وما كان يجب عليهم فيها، فحملوه إلى وكيلين لموسى المؤلفة بأحدهما حيّان السراج، والآخر كان معه، وكان موسى المؤلفة في الحبس، فا تُخذا بذلك دوراً، وعقدا العقود، واشتريا الغلاّت، فلمّا مات موسى الله وانتهى الخبر إليهما أنكرا موته، وأذاعا في الشيعة أنّه لا يموت لأنّه هو القائم، فاعتمدت عليه طائفة من الشيعة، وانتشر قولهما في الناس، حتّى كان عند موتهما أوصيا بدفع المال إلى ورثة موسى الله واستبان للشيعة أنّهما قالا ذلك حرصاً على المال (١).

ومنها: ما أورده الكشي في ترجمة يونس بن عبدالرحمن، وشيخنا الصدوق في الباب العاشر من العيون، وشيخ الطائفة في كتاب الغيبة: عمن يمونس بن عبدالرحمن، قال: مات أبو الحسن الله وليس من قوّامه أحد إلا وعنده المال الكثير، فكان ذلك سبب وقفهم وجحودهم لموته، وكان عند زياد القندي سبعون ألف دينار، وعند على بن حمزة ثلاثون ألف دينار.

قال: ولمّا رأيت ذلّك وتبيّن لي الحقّ، وعرفت من أمر أبي الحسن الرضا على ما عرفت، تكلّمت ودعوت الناس إليه، فبعثا إليّ وقالا لي: ما يدعوك إلى هذا؟ إن كنت تريد المال فنحن نعينك، وضمنًا لك عشرة ألف دينار، وقالا لي: كفّ فأبيت، وقلت لهما: إنّا روّينا عن الصادقين على أنهم قالوا: إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه، وإن لم يفعل سلب نور الإيمان، وماكنت لأدع الجهالة في أمر الله على

⁽١) إختيار معرفة الرجال ٢: ٧٦٠ برقم: ٨٧١.

كلّ حال، فناصباني وأظهرا لي العداوة (١).

ومنها: ما أورده في الباب المذكور: عن ربيع بن عبدالرحمٰن، قال: كان والله موسى بن جعفر الله المتوسمين، يعلم من يقف عليه بعد موته، ويجحد الإمام بعد إمامته، وكان يكظم غيظه عليهم، ولا يبدي لهم ما يعرفه منهم، فسمي الكاظم لذلك (٢).

إذا سمعت ذلك نقول: إنّ المستفاد ممّا ذكر أنّ الوقف إنّما حدث بعد ممات مولانا الكاظم هِن كلام الكشي وشيخ مولانا الكاظم هِن ملا يمكن الحكم باتّحاد من حكم بوقفه في كلام الكشي وشيخ الطائفة مع من مات قبل مماته هِن بثلاث وثلاثين سنة، أعني: أبابصير الأسدي، كما عرفت التصريح به في كلام شيخ الطائفة أيضاً.

وحكي عن فوائد شيخنا البهائي أنّه قال: وما في الكشي من نسبة الوقف إلىٰ أبي بصير ينبغي أن يعدّ من جملة الأغلاط؛ لمو ته في حياة الكاظم ﷺ، والوقف إنّما تجدّد بعده (٣).

وما ذكره من تجدّد الوقف بعد مماته الله وإن كان مدلولاً عليه بما ذكر ، لكن ما عزّاه إلى الكشي من نسبة الوقف إلى أبي بصير غير مطابق لما فيه ، لما ستقف عليه ، والداعي له اعتقاد الاتّحاد بين يحيى بن القاسم الحدّاء والأسدي، والظاهر أنّهما متغايران؛ لما علمت، مضافاً إلى ما يأتي .

⁽١) إختيار معرفة الرجال ٢: ٧٨٦ برقم: ٩٤٦، عيون أخبار الرضا لللل ١١٣ - ١٠ عا. كتاب الغيبة ص ٦٤.

⁽٢) عيون أخبار الرضا ﷺ ١: ١١٢ ح ١.

⁽٣) راجع: التعليقة على منهج المقال ص ٣٧١ عنه.

٢٦٦......٢٦٦

ثمّ نقول: إنّ المدلول عليه بما ذكر وإن كان حدوث الوقف بعد مماته عليه. لكن هنا وجوه من الكلام :

قال شيخنا الصدوق في كمال الدين واتمام النعمة: وأمّا الواقفة على موسى الله فسبيلهم سبيل الواقف على أبي عبدالله الله في ونحن لم نشاهد موت أحد من السلف، وإنّما صحّ عندنا بالخبر، فإن وقف واقف على بعضهم سألناه الفصل بينه وبين من وقف على سائر هم (١).

وقال فيما بعد ذلك أيضاً: إنّا علمنا أنّ موسى الله مات، كما علمنا أنّ جعفراً الله مات، وإنّ الشكّ في موت الآخر، وإنّه قد وقف على جعفر الله قوم أنكرت قول الواقفة على موسى الله عليهم، وكذلك أنكرت قول الواقفة على موسى الله عليهم، وكذلك أنكرت قول الواقفة على أميرالمؤمنين الله (٢).

والثاني: لاشبهة في أنّ تصرّف الوكلاء على النحو المذكور خيانة على الإمام المعصوم على الدين، ودعوتهم إلى المعصوم على الدين، ودعوتهم إلى الباطل حرصاً على المال، وهو من أعظم المعاصي وأكبر الكبائر، ومن كان هذا حاله كيف يصدر التوكيل إليهم منه على الله منه المعلى الصدقات وحقوق

⁽١) كمال الدين ص ١٠٥.

⁽٢) كمال الدين ص ١١٤.

الفقراء إلاّ من كان أميناً في الدين والدنيا .

والثالث: أنّ ما ذكره ربيع بن عبدالرحمن من الحلف بالله على أنّه الله كان يعلم من يجحد الأثمّة بعده، لكنّه يكظم غيظه عليهم فسمّي الكاظم لذلك، لا ينبغي أن يصدر ممّن يتأمّل في الأحوال، ويرجع إلى الوجدان؛ لوضوح أنّ كظم الغيظ في مقام مشاهدة ارتكاب المفاسد والمعاصي والاقدام بالمقابح والمناهي ليس من الأمور المرجوحة والمبغوضة.

ويمكن الجواب عن الأوّل: بأنّ هذا اللفظ له معنى لغوي واصطلاحي، والمعنى اللغوي لا اختصاص له بواحد من الأَثمَة على، بل يعمّ الجميع، وعليه يحمل قول شيخنا الصدوق «وأمّا الواقفة على موسى على، فسبيلهم سبيل الواقفة على أميرالمؤمنين على».

والكلام في المعنى الاصطلاحي، وهو مختص بمن وقف على مولانا الكاظم الله في المعنى الاصطلاحي، وهو مختص بمن الناقل أو المخاطب يعرفه، يكون ظاهراً في المعنى المصطلح عليه، واستعماله في غيره بمعونة القرائن لا ينافى ظهوره فيه عند التجرّد عنها، وهو ظاهر.

وعن الثاني: بأنّه ما المانع أن يكونوا هؤلاء الوكلاء ثقات ثمّ طرأ عليهم الفسق؟ ولم يكن على عالماً بطريان الفسق عليهم فيما بعد، وهذا ممّا أجاب به بـعض (١) الأجلّة .

وعلى فرض الاغماض عنه نقول: إنّ المحذور تسليط الفاسق على أموال الفقراء والصدقات. وأمّا توكيله في أخذهما فيما إذا كان الموكّل متولّياً للـصرف

⁽١) هو العلاَّمة المحقِّق السيد الشفتي في رجاله .

۲٦٨.....مرآة المراد

علىٰ أهلها، أو يكون هو المباشر لكن باطلاع الموكّل، فلا مانع عنه، فيمكن أن يكون الأمر فيما نحن فيه كذلك، ثمّ اتّفق له ﷺ الحبس وطال مدّته ولم يتمكّن من ذلك، ولا مانع من عدم علمه ﷺ على التقديرين لعدم إرادته علمه.

وقد روى ثقة الاسلام في أصول الكافي في الصحيح: عن صفوان، عن ابن مسكان، عن بدر بن الوليد، عن أبي الربيع الشامي، عن أبي عبدالله يربيع الشامي، عن أبي عبدالله يربيع الشامي، عن أبي عبدالله يربيع الإمام إذا أراد أن يعلم أعلم (١).

وروىٰ فيه أيضاً عن أبي عبيدة المدائني، عن أبي عبدالله على، قال: إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً أعلمه الله ذلك (٢).

وأمّا النصوص الدالّة علىٰ أنّ عند الأُمْمّة الله الله علم ما كان وما يكون، فينبغي حملها علىٰ ما إذا أرادوا أن يعلموا يعلموا .

وأمّا الثالث، فهو حقّ لكنّه غير مضرّ فيما نحن بصدده .

فنقول: إنّ قوله «يقف بعد موته» قدر مشترك بينه وبين غيره، فينبغي أن يقبل. وأمّا الوجه المذكور في كلامه من قوله «لكنّه يكظم غيضه» فمر دود، لكنّه غير مضرّ، كما عرفت .

ومنها: أنّ الذي يظهر ممّا رواه الكشي بقاء يحيى بن القاسم الحدّاء إلى زمان الرضائي، حيث روى عن علي بن محمّد بن القاسم الحدّاء الكوفي، قال: خرجت من المدينة، فلمّا جزت حيطانها مقبلاً نحو العراق، إذا أنا برجل على بغل أشهب يعترض الطريق، فقلت لبعض من كان معي: من هذا؟ فقالوا: هذا ابن الرضائية.

⁽١) أصول الكافي ١: ٢٥٨ ح ٢.

⁽٢) أصول الكافي ١: ٢٥٨ ح ٣.

قال: فقصدت قصده، فلمّا رآني أريده وقف لي، فانتهيت إليه لأسلّم عليه، فمدّ يده إليّ، فسلّمت عليه وقبّلتها، فقال: من أنت؟ فقلت: بعض مواليك جعلت فداك، أنامحمّد بن علي بن القاسم الحدّاء، فقال: أما إنّ عمّك كان ملتوياً على الرضائيّ، قال: قلت: جعلت فداك رجع عن ذلك، فقال: إن كان رجع فلا بأس.

قال الكشي بعد ايراده: وأسم عمّه القاسم (١) الحدَّاء (٢).

توضيح: «كان ملتوياً على الرضائيني» هكذا رأينا العبارة في عدّة نسخ من الكشي. وفي منهج المقال ناقلاً عنه «متلؤناً» (٣).

ومثله أورده المولى التقي المجلسي في شرحه على مشيخة الفقيه (٤). وعلى الأوّل يحتمل وجوهاً:

منها: أن يكون ذلك بالتاء المنقّطة فوقها نقطتان، ويكون ذلك من التوى يلتوي، أي: اسم فاعل، ويكون «على» بمعنى «عن» كما قالوه في قول الشاعر :

إذا رضيت على بني قشير لعمر الله أعجبني رضاها

⁽١) في الكشى المطبوع: يحيى بن القاسم.

⁽٢) إختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٣ برقم: ٩٠٣.

⁽٣) منهج المقال ص ٣٧٢.

⁽٤) روضة المتّقين ١٤: ٣٠٥.

⁽٥) سورة المنافقون: ٥.

۲۷۰.....٠٠٠٠ ۲۷۰

ومنها: أن يكون الأمركما ذكر، لكن يكون كلمة «على» على ظاهرها، والمعنى: كان عمّك بعد ممات مولانا الكاظم الله مؤثراً له على الرضائية.

قال في الصحاح: لويته عليه، أي: آثر ته عليه (١١).

ومنها: أن يكون ذلك بالباء الموحدة ثمّ النون في الآخر، أي: كان ملبوناً، أي: يظهر من السفه، ويكون «على» للتعليل بمعنى اللام، كما في قوله تعالى ﴿ولتكبّروا الله على ما هداكم﴾ (٢) أي: لهدايته إيّاكم، ويكون الكلام على حذف المضاف، والمعنى: إنّ عمّك كان يظهر منه السفاهة الإنكار الرضائية .

قال في الصحاح: قوم ملبوبون إذا ظهر منهم سفه (٣).

ومنها: أن يكون ذلك بالباء الموحّدة في الآخر أيضاً من لبّ يلبّ، ومنه لبّيك، أي: أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة، والمعنى فيما نحن فيه: إنّ عمّك كان مطاعاً ومقصوداً على الضرر على الرضائين .

ومنها: أن يكون ذلك بالتاءالمنقَطة فوقها نقطتان فيهما، من لتَّ يلتَّ .

قال في الصحاح: لتّ الشيء يلتّه إذا شدّه وأو ثقه (٤).

والمعنى: إنَّ عمَّك كان محكماً وثابتاً على إنكار الرضايج.

وأكثر تلك الوجوه ذكره بعض ^(٥)مشايخ مشايخنا في هذا العلم .

⁽١) صحاح اللغة للجوهري ٦: ٢٤٨٦.

⁽٢) سورة البقرة: ١٨٥.

⁽٣) صحاح اللغة ٦: ٢١٩٢.

⁽٤) صحاح اللغة ١: ٢٦٤.

⁽٥) هو العلاّمة المحقّق السيد الشفتي في رجاله ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

وعلى الثاني يكون من باب التفعّل، أي: كان متلوّناً على الرضا لِيَجْلِا .

لكن لا يبعد أن يقال: إنّه من تصرّف صاحب المنهج؛ لاتّفاق نسخ الكشي على ما رأيناه على الأوّل، والظاهر أنّ ما حكاه المولى التقي المجلسي اتّكال عليه .

وعلى أيّ حال نقول: إنّ الظاهر منه لاسيما بعد ملاحظة قوله «جعلت فداك رجع عن ذلك» إنّ عمّه كان في أيّام إمامة مولانا الرضائي، وعمّه يحيى بن القاسم الحدّاء.

واحتمال أن يكون له عمّ آخر غيره يكون هو المراد من الحديث. مدفوع؛ لذكره الكشي في ترجمة يحيى بن القاسم، فلا وجه للحكم بكونه متحداً مع من مات في حياة مولانا الكاظم الله أي: قبل مماته بثلاث وثلاثين سنة، كما لا يخفن.

إن قلت: إنّ الأمر وإن كان ذلك، لكنّه ليس مغايراً للوجه المذكور قبله؛ لكونهما في المآل راجعاً إلى أنّ يحيى بن القاسم الحذّاء كان بعد ممات مولانا الكاظم على القلنا: إنّ الأوّل مبناه الحكم بالوقف في كلام الكشي وشيخ الطائفة، بناءً على ما دلّ على أنّ الوقف حدث بعد مماته على أنّ الوقف حدث بعد مماته على أنّ الوقف حدث بعد مماته على الم

والثاني: اتّكال على ظهور الحديث، ودلالته على أنّه كان في زمن الرضاييج من غير التفات إلى حدوث الوقف بعده، وعدمه، فهما متغايران .

تنبيه: اعلم أنَّه فيما حكيناه عن الكشي مؤاخذة من وجهين :

أحدهما: أنّ الحاكي عن مولانا الجواد الله رجل واحد، فإسمه: إمّا علي بن محمّد بن القاسم، أو محمّد بن علي بن القاسم. وعلى الأوّل لم يكن قوله «أنامحمّد ابن علي بن القاسم» صحيحاً، كما أنّه على الثاني لم يكن قوله في الأوّل «علي بن محمّد بن القاسم» صحيحاً.

والحاصل أنّه رجل واحد. فلسمه: إمّا علي فالثاني سهو. أو محمّد فالأوّل سهو. كما لا يخفيٰ .

والثاني قوله «واسم عمّه القاسم الحدّاء» إذ الصواب أن يقال: اسم عمّه يحيى ابن القاسم الحدّاء. ونعم ما قال النجاشي والعلاّمة وغير هما: إنّ في رجال الكشي أغلاطاً كثير ة (١٦).

ومنها: العنوان في كلام الكشي وما ذكره بعده، وهو هذا: في يحيى بن أبي القاسم أبي بعض أشياخه: يحيى ابن القاسم العذّاء، حمدويه، ذكر بعض أشياخه: يحيى ابن القاسم الحذّاء الأزدي واقفي (٢). انتهى .

وهذه العبارة تقتضي المغايرة من وجوه :

الأوّل: تكرّر الذكر دليل على تعدّد المسمّى، كما لا يخفي .

والثاني: ظاهر العطف مغايرة المعطوف للمعطوف عليه .

والثالث: ذكر الأب في الأوّل بالكنية، وفي الثاني بالإسم، فيكون ابن أبيالقاسم مغايراً لابن القاسم، وإن كان اسمهما واحداً.

والرابع: ذكر أبىبصير في الأوّل دون الثاني .

والخامس: وضع الظاهر مقام المضمر في قوله «حمدويه، ذكر عن بمعض أشياخه يحيى بن القاسم الحدّاء واقفي» إذ المناسب أن يقول: إنّه واقفي .

والظاهر أنّ العدول عن مقتضى الظاهر إلى خلافه لئلاّ يتوهّم خلاف المراد؛ لاحتمال عود الضمير إلى يحيى بن أبي القاسم المذكور أوّلاً، فمقتضى الكلام

⁽۱) رجال النجاشي ص ۳۷۲.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٢.

تعدّدهما، وإنّ الحكم بالوقف إنّما هو في حقّ يحيى بن القاسم الحذّاء الأزدي، لا يحيى بن أبي القاسم أبي بصير الأسدي، كما لا يخفيٰ على المتأمّل .

وأمّا ما حكاه العلاّمة عن الكشي، حيث قال بعد أن عنون يحيى بن القاسم الحدّاء، ما هذا لفظه: اختلف قول علمائنا فيه، والشيخ الطوسي في قال: إنّه واقفي. وروى الكشي ما يتضمّن ذلك، قال: وأبوبصير يحيى بن القاسم الحدّاء الأزدي هذا يكتّى أبامحمّد، قال محمّد بن مسعود: سألت علي بن الحسس بن فضّال عن أبي بصير هذا هل كان متهماً بالغلوج؟ فقال: أما بالغلو فلا ولكن كان مخلّطاً (١).

فغير مطابق لكلامه، بل غيره تغييراً مخلاً، وإن شئت أن تطلع على حقيقة الحال، فاستمع لما أتلو عليك .

فنقول: قال الكشي بعد أن أورد الحديث المذكور عن علي بن محمّد بن القاسم، ما هذا لفظه: واسم عمّه القاسم (^{۲)} الحذّاء، وأبو بصير هذا يحيى بن القاسم أبامحمّد، قال محمّد بن مسعود: سألت ... إلىٰ آخر ما حكاه عنه ^(۳).

وليس في هذا الكلام إطلاق أبي بصير على يحيى بن القاسم الحدّاء الأزدي، ولا أنّه يكنّى أبامحمّد، وإنّما الداعي له على هذا التعبير بناؤه على الاتّحاد، فجعل المشار إليه لاسم الإشارة في كلامه يحيى بن القاسم الحدّاء المذكور في العنوان، أو المذكور في جنبه، بناءً على أنّ النسخة الموجودة عنده _ رفع الله قدره _ كانت على ما استصوبناه أوّلاً.

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٢٦٤.

⁽٢) في الكشي المطبوع: يحيى بن القاسم.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٣.

بل لمّاكان هو المراد في الواقع، جعله المشار إليه، وإن كانت العبارة مغلوطة، لكنّه ليس كذلك، بل المشار إليه هو يحيى بن القاسم أبي يصير المذكور في العنوان أوّلاً، والقرينة عليه قوله «وأبوبصير هذا» إذ لم يذكر أبوبصير إلاّ في العنوان، ومقصوده التنبيه على أنّ يحيى بن أبي القاسم كما يكتّى بأبي بصير على ما ذكره في العنوان، يكتّى بأبي محمّد أيضاً، ولم يطلق أبابصير فيما قيل على الحدّاء، حتّى يجعل هذا الكلام إشارة إليه.

وإن شئت الأوضح من ذلك نقول: إنّه قد ذكر هذا المطلب فيما سلف من رجاله أيضاً، حيث قال: محمّد بن مسعود، قال: سألت علي بن الحسن بن فعضّال عن أبي بصير، فقال: كان اسمه يحيى بن أبي القاسم، فقال: أبو بصير كان يكنّى أبامحمّد، وكان مولى لبني أسد، وكان مكفوفاً، فسألته هل يتّهم بالغلوّ؟ فقال: أمّا الغلوّ فلم يتّهم به ولكن كان مخلّطاً (١).

فظهر من ذلك ظهوراً بيّناً أنّ مقصوده التنبيه على أنّ هاتين الكنيتين ليحيى بن أبي القاسم الأسدي، وقد صرّح فيما نحن فيه بأنّ الحذّاء أزدي، فكيف يحمل علىٰ أنّهما له وأنّهما واحد ؟

وممّا يؤيّد المرام كلام شيخ الطائفة في رجاله في أصحاب مولانا الصادق لللهذي. قال: يحيى بن القاسم أبومحمّد يعرف بأبي بصير الأسدي (٢). فهما كنيتان للأسدي. وممّا ذكر ظهر ظهوراً بيّناً أنّ يحيى بن أبي القاسم أبابصير الأسدي مغاير ليحيى ابن القاسم الحذّاء الأزدي، وتوهّم الاتّحاد ليس في محلّه.

⁽١) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٤ ـ ٤٠٥ برقم: ٢٩٦.

⁽۲) رجال الشيخ ص ۳۲۱.

بقى الكلام هنا في مطلبين:

أحدهما: في بيان حالهما. وأنّ حديثهما يندرج تحت أيّ قسم من الأقسام المعروفة .

فنقول: أمّا يحيى بن القاسم الحدّاء فضعيف؛ للحكم بوقفه من شيخ الطائفة (١)، كحكاية الكشي عن حمدويه الذي هو من مشايخه عن بعض أشياخه (٢). من غير أن يوجد ما يصلح أن يتمسّك به في مقام المعارضة .

وأمّا يحيى بن أبيالقاسم أبوبصير الأسدي، فالظاهر أنّه ثقة لوجوه :

منها: الصحيح المروي في الكشي: عن ابن أبي عمير، عن شعيب العقرقوفي، قال: قلت لأبي عبدالله الله الله الله والله الله عن الشيء عمّن نسأل؟ قال: عليك بالأسدي، يعني أبابصير (٣).

ويؤيده ما رواه الكشي: عن شعيب العقرقوفي، عن أبي بصير، قال: دخلت على أبي عبدالله على فقال لي: حضرت علماء عند موته؟ قال: قلت: نعم وأخبرني أنك ضمنت له الجنّة، وسألني أن أذكّرك ذلك، قال: صدقت، قال: فبكيت، شمّ قلت: جعلت فداك فمالي ألست كبير السنّ الضعيف، الضرير البصر المنقطع إليكم، فاضمنها لي، قال: قد فعلت، قال: قلت: إضمنها على آبائك وسمّيتهم واحداً واحداً، قال: قد فعلت، قال: قلت: فاضمنها لي على رسول الله على قال: قد فعلت،

⁽١) رجال الشيخ ص ٣٤٦.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٢.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٠ برقم: ٢٩١.

٣٧٣......مرآة المراد

قلت: فاضمنها لي على الله، فأطرق ثمّ قال: قد فعلت (١١).

وحكي عن بعض العلماء أنّه قال بعد أن ذكر الصحيح المذكور عن شعيب العقرقوفي عن الصادق الله من أبي بصير العقرقوفي عن الصادق الله من أبي القاسم، كما يفهم من اطلاق الرواية المتقدّمة، فإنّه عبدالله بن محمّد لا يحيى بن أبي القاسم، كما يفهم من اطلاق الرواية المتقدّمة، فإنّه يظهر من أمر الإمام الله إبّاه فيها بأن يأخذ من أبي بصير الأسدي أنّه لا يروي إلا عمّن أمره الإمام الله بالأخذ عنه، وهو عبدالله بن محمّد الأسدي، كما لا يخفى .

وهذه قرينة جلية علىٰ أنّ كلّ موضع وقع فيه شعيب عن أبي بصير مطلقا، فهو عبدالله بن محمّد لا غير، وإن كان شعيب هذا ابن اُخت يحيى بن أبي القاسم، فإنّ شعيباً هذا أمنن من أن يروي عن يحيىٰ هذا، وأوثق منه وأجلّ, كما لا يخفيٰ .

مع أنّ الظاهر من التتبّع الصادق أنّ شعيباً في مرتبة يحيى وطبقته يروي عمّن يروي عمّن يروي عمّن يروي عنه، ويروي عنه، فإنّ علي بن أبي حمزة البطائني قائد يحيى هذا يروي عنه شعيب العقرقوفي، كما لا يخفى (١٠). انتهى .

وحاصل استدلاله علىٰ أنّ أبابصير الذي يروي عنه شعيب هو عبدالله بن محمّد الأسدي، لا يحيي بن أبي القاسم، يرجع إلىٰ ثلاثة وجوه :

الأوّل: أنّ المراد بالأسدي الذي صدر الأمر منه الله الله شعيب بأخذ المسائل عنه هو عبدالله بن محمد الأسدي، فينبغي أن لا يروي إلاّ عمّن أمره الإمام الله بالأخذ عنه.

⁽١) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٠ برقم: ٢٨٩.

⁽٢) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

ومنه يظهر أنّ المراد من أبي بصير في كلّ موضع وقع فيه شعيب عن أبي بصير هو عبدالله بن محمّد لا يحيى بن أبي القاسم، وهو مبني على أنّ المراد بالأسدي في الحديث هو عبدالله بن محمّد، وهو أوّل الكلام، بل الظاهر أنّه غير صحيح .

أمّا أوّلاً، فلأنّ الأسدي عبدالله بن محمّد لم يذكر في الرجال إلاّ مجهولاً، فلو كان المراد من الأسدي ذلك لوتّقوه؛ لوضوح استفادة التوثيق من الحديث مع صحّة سنده.

وأمّا ثانياً، فلأنّ الكشي قد عنون في كتابه عبدالله بن محمّد الأسدي بهذه العبارة: في أبي بصير عبدالله بن محمّد الأسدي، طاهر بن عيسى، قال: حدّثني جعفر بن أحمد بن الحسن الميثمي، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن عبدالله بن وضّاح، عن أبي بصير ... إلى آخر ما تقدّم (١).

واقتصر بذلك وأورد الصحيح المذكور قبل هذا العنوان. ومنه يظهر أنّه مع قرب عهده اعتقد أنّ الأسدي في الحديث غير عبدالله بن محمّد، وإلاّ أورده في ترجمته محمله فيه عليه في غير موقعه .

وأمّا ثالثاً، فلأنّك قد علمت ممّا سلف أنّ شيخ الطائفة قد أورد عبدالله بن محمّد الأسدي في أصحاب مولانا الأسدي في أصحاب مولانا الصادق الله أن أن الباقر الله المادق الله أكثر من أن الصادق الله أكثر من أن تحصى، فلاحظ مباحث قليلة من التهذيب وغيره، فضلاً عن الكثرة، فلوكان المراد من ألبي بصير في كلّما وقع فيه المراد من ألبي بصير في كلّما وقع فيه

⁽١) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٩ برقم: ٢٩٩.

⁽٢) رجال الشيخ ص ١٤٠.

۲۷۸.....مرآة المراد

شعيب عن أبي بصير ذلك، لما كاد يختفي عن مثل شيخ الطائفة، فتأمّل.

ثمّ على تقدير الإغماض عنه نقول: إنّ الملازمة ممنوعة، كما لا يخفى؛ لوضوح أنّ غاية ما يلزم من ذلك أنّ اللازم عليه هو السؤال عن الأسدي حين الحاجة، ولا يلزم منه أن لا يروي عن غيره مطلقا، كما لا يخفى .

والثاني: أنّ شعيب أوثق وأجلّ من يحيى بن أبيالقاسم، وأمتن من أن يروي عنه، فلا يكون المراد من أبي بصير الذي يروي عنه ذلك .

وهو أيضاً مقدوح .

أمّا أوّلاً، فلأنّه مشترك الورود؛ لما عرفت من أنّ عبدالله بن محمّد الأسدي لم يوثّقه أحد من علماء الرجال، بل لم يذكره النجاشي أصلاً، إلاّ أن يقال: إنّ مراده عبدالله بن محمّد الحجّال الأسدي، الذي قال النجاشي والعلاّمة في الخلاصة في حقّه: ثقة ثقة ثبت (١).

لكنّه غير صحيح؛ لأنّ هذا الرجل من أصحاب مولانا الرضا الله ، كما ذكره شيخ الطائفة في رجاله (٢)، وشعيب من أصحاب مولانا الصادق والكاظم الله ، فلا يكون الذي روى عنه شعيب ذلك ، كما لا يخفى .

وأيضاً أنَّ عبدالله بن محمّد المذكور يروي عن شعيب بواسطة، كما في سند الحديث السابق المشتمل على ضمان مولانا الصادق الله لأبي بصير الجنّة، كما قال الكشي: محمّد بن مسعود، قال: حدّثني أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل، وعبدالله بن محمّد الأسدي، عن ابن أبى عمير، عن شعيب العقرقوفي، عن

⁽١) رجال النجاشي ص ٢٢٦، خلاصة الأقوال ص ١٠٥.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٣٦٠.

أبيبصير ^(١).

والكلام إنّما هو في أبي بصير الذي يروي عنه شعيب، فكيف يمكن لعاقل تجويز أن يكون المراد به من يروي عن شعيب بواسطة ؟

وأيضاً أنّ عبدالله بن محمّد المذكور وإن كان أسدياً، لكنّه لم يكن بأبي بصير ، بل في النجاشي والخلاصة: إنّه أبو محمّد. وقد فسّر الأسدي المأمور بأخذ المسائل عنه في ذيل الحديث المذكور بأبي بصير هكذا: عليك بالأسدي، يعني أبابصير. فاحتمال كون الأسدى في الحديث عبدالله بن محمّد المذكور بيّن الفساد.

وأمّا ثانياً، فلأنّ الظاهر أنّ ما ذكره مبني على اتّحاد يحيى بـن أبـيالقـاسم الأسدي، ويحيى بن القاسم الحدّاء الأزدي؛ لما عرفت من الحكم بالوقف، وقـد تحقّق ممّا أسلفنا فساده، فحينئذ ما الدليل على كون شعيب أو ثق وأجلّ من يحيى ابن أبي القاسم الذي هو خاله المكنّى بأبي بصير مع ما عرفت من النجاشي أنّه قال في حقّه: إنّه ثقة وجيه (٢٠).

وعلىٰ فرض الاغماض والتسليم رواية الأوثق عن الثقة بل عن غير الثقة أكثر من أن تحصىٰ .

والثالث: أنّ التتبّع الصادق يشهد أنّشعيباً في مرتبة يحيىٰ وطبقته، يروي عمّن يروي عنه ... إلىٰ آخر ما سلف .

وهو أيضاً منظور فيه؛ لما علمت ممّا سلف أنّ يحيى بن أبي القاسم يروي عن مولانا الباقر ﷺ وأصحابه، وشعيب ليس من أصحابه، فلا يصحّ الحكم بأنّه يروي

⁽١) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٠ برقم: ٢٨٩.

⁽۲) رجال النجاشي ص ٤٤١.

۲۸۰.....٠٨٠...مرآة العراد

عمّن يروي عنه، ورواية كلّ منهما عن مولانا الصادق الله وإن كانت ثابتة. لكنّها لو كانت مانعة يتوجّه الايراد في حكمه بأنّه عبدالله بن محمّد الأسدي؛ لما عرفت من روايته عن مولانا الصادق الله أيضاً. فالأوجه المذكورة بأسرها فاسدة.

والحقّ أن يقال: إنّ المراد بالأسدي المأمور بأخذ المسائل عنه حين الحاجة في الصحيح المذكور المفسّر في ذيله بأبي صير هو يحيى بن أبي القاسم؛ لما عرفت من فساد حمله علىٰ عبدالله بن محمّد الأسدي .

واحتمال كون المراد به يوسف بن الحارث غير قائم؛ لأنّه وإن كان مكنّى بأبي بصير، لكنّه لم يقل أحد فيما أعلم أنّه أسدي، مضافاً إلى ما عرفت من حكم شيخ الطائفة أنّه بتري (١١). فمن كان هذا حاله لا يكون ممّن أمر المعصوم الله بأخذ المسائل عنه، على أنّ بقاءه إلى زمان مولانا الصادق الله غير معلوم، وإنّما ذكره شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الباقر الله .

ومن هنا استبان فساد احتمال كون المراد به ليث بن البختري الثقة؛ لأنّه وإن كان يكنّىٰ بأبي،صير، لكنّه ليس,بأسدي .

والحاصل أنّ أبابصير على ما يظهر من تتبّع كتب الرجال كنية لهؤلاء الأربعة المذكورين. ولمّا علم ممّا ذكر فساد احتمال إرادة الثلاثة تعيّن أن يكون المراد هو الرابع، وهو المطلوب.

ويزيدك بياناً الرواية المذكورة المشتملة على ضمان مولانا الصادق الله الجنة. فإنّ الراوي فيها شعيب عن أبي بصير عنه على ويظهر من قوله فيها «الضرير البصر» أنّه أبو بصير المكفوف. والظاهر أنّ المكفوف هو يحيى بن أبي القاسم. وأمّا غيره

⁽١) رجال الشيخ ص ١٥٠ .

من الأربعة المذكورين، فلم يثبت مكفوفيته، وهو ممّا يزيدك قوّة في فساد القول المذكور أنّ شعيباً لا يروي عن يحيى بن أبى القاسم، كما لا يخفى .

ومتا ذكر في هذا المقام ظهر ظهوراً بيّناً أنّ المراد بالأسدي في الصحيح السالف هو يحيى بن أبي القاسم أبوبصير الأسدي، ويستفاد منه وثاقته بل جلالته، وكمال تدرّبه في الأحكام الشرعية، كما لا يخفى على ذي فطنة ودراية، وهو من أحد الأوجه التي يتمسّك بها في إثبات وثاقته.

وقال العلاّمة المجلسيﷺ: إنّه ثقة على الأظهر، وفيه كلام^(٢). انتهىٰ. وستقف علىٰ ما فيه .

وقال الفاضل الخراساني في الذخيرة: أمّا أبوبصير، فاشتبه حاله على كثير من أصحابنا المتأخّرين، فزعموا اشتراكه بين الثقة الإمامي وغيره، واستضعفوا أخباره على كثرتها، والراجح عندي أنّ رواياته صحيحة إذا لم يكن في الطريق قادح من غير جهته (٢).

وقال الفاضل المحقّق البهبهاني ١٠ والظاهر عندي التغاير، وعدم كون الأسدي

⁽۱) رجال النجاشي ص ٤٤١.

⁽٢) رجال العلاّمة المجلسي ص ٣٤٠.

⁽٣) الذخيرة ص ٢.

۲۸۲.....مرآة المراد

واقفياً، بلكونه ثقة وجهاً (١).

ومنها: ما ذكره الكشي، قال: أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأوّلين من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله على إنقادوا إليهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأوّلين ستة: زرارة، ومعروف بن خرّبوذ، وبريد، وأبوبصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمّد بن مسلم الطائفي، قالوا: وأفقه الستّة زرارة، وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي: أبوبصير المرادي (٢).

وقد سبق منّا تحقيق دلالة هذا الكلام على صحّته ووثاقته في الحديث، والاختلاف الذي يظهر من قوله «وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي» غير مضرّ بالعرام.

وممّا يدلّ على مدحه أيضاً ما تقدّم من الحديث المشتمل على ضمان مولانا الصادق ﷺ له الجنّة (٣).

وما رواه الكشي بسند لا يخلو عن اعتبار عن مثنى الحنّاط، عن أبسي بصير، قال: دخلت على أبي بعضير، قال: دخلت على أبي جعفر الله المنتقدرون أن تحيوا الموتى وتبرأوا الأكسمه والأبرص؟ فقال لي: بإذن الله، ثمّ قال: أدن منّي، فمسح على وجهي وعلى عيني، فأبصرت السماء والأرض والبيوت، فقال لي: أتحبّ أن تكون كذا ولك ما للناس وعليك ما عليهم يوم القيامة، أم تعود كما كنت ولك الجنّة الخالص؟ قلت: أعود كما

⁽١) التعليقة على منهج المقال ص ٣٧١.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٥٠٧ برقم: ٤٣١.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٠ برقم: ٢٨٩.

کنت، فمسح علیٰ عینی فعدت^(۱).

والظاهر أنّ أبابصير فيه هو يحيى بن أبي القاسم المذكور؛ لأنّه مكفوف، وعدم ثبوت مكفوفية غيره، كما نبّهنا عليه فيما سلف، وإن ادّعى بعض العلماء مكفوفية المرادي، بل وغيره أيضاً.

ومتا يؤيّد أنّ المراد من أبي بصير في الحديث هو يحيى المذكور، ما حكاه العلاّمة في الخلاصة: عن علي بن أحمد العقيقي أنّه قال: يحيى بن القاسم الأسدي مولاهم، ولد مكفوفاً، رأى الدنيا مرّتين، مسح أبو عبدالله الله على عينيه، فقال: أنظر ما ترى؟ قال: أرى كوّة في البيت وقد أرانيها أبوك من قبلك (٢). بناءً على أنّ الظاهر أنّه إشارة إلى ما اشتمل الحديث المذكور عليه، فيكون المراد من أبي بصير فيه هو يحيى.

وممّا يدلّ على مدحه أيضاً، ما رواه الكشي في ترجمة على بن أبيحمزة الثمالي في الصحيح، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن أبيحمزة، وهو قائد أبي عبدالله الله فقال: ما فعل أبي عبدالله الله فقال: ما فعل أبوحمزة الثمالي؟ فقلت: خلّفته عليلاً، قال: إذا رجعت إليه فاقرأه منّي السلام واعلمه أنّه يموت في شهر كذا ويوم كذا، قال أبوبصير قلت: جعلت فداك والله لقد كان فيه أنس وكان لكم شيعة، قال: صدقت ما عندنا خير لكم من شيعتكم معكم الحديث (٣).

⁽١) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٨ ـ ٤٠٩ برقم: ٢٩٨.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٢٦٤.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٤٥٨ برقم: ٣٥٦.

٢٨٤......٨٤

ومتا يدلّ عليه أيضاً ما رواه ثقة الاسلام في باب أنّه من عرف إمامه لم يضرّه تقدّم هذا الأمر وتأخّره: عن علي بن أبيحمزة، عن أبيبصير، قال: قلت لأبيعبدالله عليه بعدالله عليه بعدالله عليه بعدالله عليه بعدالله عليه بعدالله عنه لانتظاره (١).

بناءً على أنّ الظاهر أنّ مراده ﷺ من قوله «وأنت ممّن تريد الدنيا» انّك تطلب الفرج الدنيوي، وإنّما الفرج هو الفرج الأخروي وقد حصل لك؛ لأنّك ممّن عرفت هذا الأمر، ومن عرف هذا الأمر الخ.

ثمّ إنّ السند في هذه الروايات وإن انتهىٰ إلىٰ أبي بصير، لكنّه لا يقدح الدلالة على المدح .

وهذه هي الأوجه التي تدلّ على مدح هذا الرجل ووثاقته وجلالته، لكن هنا أمور يتوهّم منها الدلالة على مذمّته :

منها: ما أورده الكشي في ترجمته، حيث قال: وجدت في بعض روايات الواقفة: علي بن إسماعيل بن يزيد، قلت: شهدنا محمّد بن عمران البارقي في منزل علي بن أبي حمزة وعنده أبوبصير، قال محمّد بن عمران: سمعت أبا عبدالله الله يقول: منّا ثمانية محدّثون تاسعهم القائم، فقام أبوبصير فقبّل رأسه، وقال: سمعته من أبي جعفر الله منذ أربعين سنة، فقال له أبوبصير: سمعته من أبي جعفر الله وإنّي كنت خماسياً سامعاً بهذا، قال: أسكت يا صبى ليز دادوا إيماناً مع إيمانهم (٢٠).

ومنها: الحسن المروي هناك عن محمّد بن الحسن الواسطي، ومحمّد بـن

⁽١) أصول الكافي ١: ٣٧١ ح ٣.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٢.

يونس، قالا: حدّثنا الحسن بن قياما الصيرفي، قال: حججت في سنة تـلاث وتسعين ومائة، وسألت أباالحسن الرضائي، فقلت: جعلت فداك ما فعل أبوك؟ فقال: مضى كما مضى آباؤه، قلت: وكيف أصنع بحديث حدّثني به يعقوب بن شعيب، عن أبي بصير، أنّ أبا عبدالله الله قال: إن جاءكم من يخبركم أنّ ابني هـذا مات وكفّن ودفن وقبّر ونفضوا أيديهم من تراب قبره، فلا تصدّقوا به؟ قال: كذب أبوبصير، ليس هكذا حدّثه، إنّما قال: إن جاءكم عن صاحب هذا الأمر (١).

ومنها: الموتق المروي في أواخر كتاب النكاح من التهذيب والاستبصار: عن شعيب العقرقوفي، قال: سألت أباالحسن الله عن رجل تزوّج امرأة لها زوج ولم يعلم، قال: ترجم المرأة وليس على الرجل شيء إذا لم يعلم، قال: فذكرت ذلك لأبي بصير، قال: فقال لي: والله لقد قال جعفر: ترجم المرأة ويجلّد الرجل الحدّ، وقال بيديه على صدره يحكّه: ما أظنّ صاحبنا تكامل علمه (٢).

توضيح: الباء في قوله «بيديه» متعلّق بقوله «يحكّه» ويكون قوله «ما أظـنّ صاحبنا» إلى آخره مقول القول.

والدليل عليه الرواية على ما في الكشي، حيث روى عن حمدان، عن معاوية، عن شعيب العقر قوفي، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبدالله عن امرأة تزوّجت ولها زوج، فظهر عليها، قال: ترجم المرأة، ويضرب الرجل مائة سوط؛ لأنّه لم يسأل، قال شعيب: فدخلت على أبي الحسن على أبي أله لم زوج، قال: ترجم المرأة ولا شيء على الرجل، فلقيت أبا بصير، فقلت له: إنّي

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٣ برقم: ٩٠٢.

⁽٢) تهذيب الأحكام ٧: ٤٨٧ ح ١٦٥، الاستبصار ٣: ١٨٩ ح ٤.

٢٨٦.....مرآة المراد

سألت أباالحسن الله عن المرأة التي تزوّجت ولها زوج، قال: ترجم المرأة ولا شيء على الرجل، قال: فمسح على صدره، وقال: ما أظنّ صاحبنا تناهى حكمه بعد (١).

ويمكن الجواب عن الأوّل: بأنّ الظاهر أنّ المراد من قوله على «منّا ثمانية» إلى آخره، الأثمّة الذين ينتهي نسبهم إلى مولانا أبي عبدالله الحسين على وحينئذ يكون المراد من قوله على «تاسعهم القائم» مولانا الصاحب على، وهو بهذا المعنى صريح في فساد القول بالوقف، فكيف يتمسّك به في إثباته ؟

ونعم ما قال شيخنا الكشي، حيث قال بعد ايراده: يعنى القائم الله ، ولم يقل ابني هذا (٢٠). وممّا يؤيّد هذا المعنى أمور:

ومنها الصحيح المروي في الباب المذكور عن أبي بصير، عن أبي جعفر الله قال:

⁽١) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠١ برقم: ٢٩٢.

⁽۲) اختيار معرفة الرجال ۲: ۷۷۲ ـ ۷۷۳.

⁽٣) أصول الكافي ١: ٥٣٥ ـ ٥٣٥ ح ٢٠، عيون أخبار الرضا على ١: ٥٦ ح ٢٠.

يكون تسعة أئمّة بعد الحسين بن على الله المعهم قائمهم (١١).

ومنها: قوله ﷺ في الرواية المذكورة «منّا» وقوله ﷺ فيها «محدّثون» بناءً علىٰ ماستقف عليه .

ولعلّ الذاهبين إلى الوقف حملوا الرواية على أنّ المراد من الثمانية الرسول ﷺ وفاطمة ﷺ إلى مولانا الكاظم ﷺ، ويأباه قوله ﷺ «محدّثون» بناءً على ما ورد في تفسير المحدّث.

ففي الصحيح المروي في باب الفرق بين الرسول والنبي والمحدّث من أصول الكافي: عن الأحول، قال سألت أباجعفر الله عن الرسول والنبي والمحدّث، قال: الرسول الذي يأتيه جبرئيل قبلاً فيراه ويكلّمه، فهذا الرسول .

وأمّا النبي، فهو الذي يرى في منامه، نحو رؤيا إبراهيم على، ونحو ماكان رأى رسول الله على من أسباب النبوّة قبل الوحي حتّى أتاه جبر ئيل على من عند الله تعالى بالرسالة. وكان محمّد على حين جمع له النبوّة وجاءته الرسالة من عند الله تعالى يجيئه بها جبر ئيل على ويكلّمه بها قبلاً، ومن الأنبياء من جمع له النبوّة، ويرى في منامه ويأتيه الروح ويكلّمه ويحدّثه من غير أن يكون يرى في اليقظة.

وأمّا المحدّث، فهو الذي يحدّث، فيسمع ولا يعاين ولا يرىٰ في منامه (٢٠). هذا مع ما في سند الرواية المذكورة من الضعف ممّا لا يخفيٰ .

وعن الثاني بعد الاغماض عمّا في السند لأجل الحسن بن قياما، بالمنع مـن كون أبي يصير فيه يحيى بن أبي القاسم؛ لانتفاء الدليل عليه. ورواية شـعيب بـن

⁽١) أصول الكافي ١: ٥٣٣ ح ١٥.

⁽٢) أصول الكافي ١: ١٧٦ ح ٣.

يعقوب العقرقوفي وإن كانت قرينة عليه على التحقيق، لكن الراوي في الحديث يعقوب بن شعيب، وكونه أسدياً مثله لا يصلح لذلك، كما لا يخفى، مضافاً إلى أنّ عبدالله بن محمّد المذكور سابقاً أيضاً كذلك، كما علمت.

وعلى فرض التسليم نقول: إنّ دلالته على القدح مبنيّة على أن يكون كذب في قوله الله و المسليم من الثلاثي المجرّد. وهو ممنوع؛ لاحتمال أن يكون من التكذيب مبنياً للمفعول، ويكون الضمير في «حدّثه» إلى أبي، صير، والضمير المنصوب إلى الراوى عنه.

وعلىٰ فرض التسليم نقول: إنَّ ذلك غير صالح لمعارضة الوجموه الممذكورة الدالَّة علىٰ مدحه، كما لا يخفىٰ .

وعن الثالث: بأنّه ليس الداعي على حمل أبي يصير فيه على الذي كلامنا فيه إلاّ رواية شعيب العقر قوفي، بناءً علىٰ أنّه ابن اُخته، علىٰ ما صرّح به في كلام النجاشي والخلاصة، لكنّها إنّما تصلح إذا لم يوجد ما هو أقوىٰ منه، وقد وجد فيما نحن فيه.

وقد صرّح فيما رواه الكشي بأنّ أبابصير فيه هو المرادي، حيث روى عن علي ابن محمّد، عن محمّد بن الحسن، عن صفوان، عن شعيب بن يعقوب العقرقوفي، قال: سألت أباالحسن عن رجل تزوّج امرأة ولها زوج ولم يعلم، قال: ترجم المرأة، وليس على الرجل شيء إذا لم يعلم، فذكرت ذلك لأبي بصير المرادي، قال: قال لي والله جعفر: ترجم المرأة، ويجلّد الرجل الحدّ، وقال بيده على صدره يحكّها: أظنّ صاحبنا ما تكامل علمه (١).

ثمّ وجه دلالته على القدح غير معلوم، إلاّ من جهة حمل الصاحب في قوله على

⁽١) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٢ برقم: ٢٩٣.

ومع أنّ الاختلاف في هذا الحديث ممّا يوجب الوهن في هذا الحديث، فانظر إلى ما رواه شيخ الطائفة في التهذيبين (١) بعد ما أورد الموثقة المذكورة، وكذا ما رواه شيخ الطائفة في كتاب الحدود من التهذيب والاستبصار $(^{\Upsilon})$, وكذا ما رواه في الفقيه $(^{\Pi})$, وكذا ما رواه في كتاب النكاح من التهذيب والاستبصار $(^{3})$, وكذا في موضع من رجال الكشي $(^{6})$.

إلى غير ذلك من المقامات المختلفة، فإنها مختلفة غاية الاختلاف في رواية أصل الحديث، وهذا ممّا يوجب الوهن فيه، لاسيما في مقابلة الصحيح المروي في رجال الكشي عن جميل بن درّاج، قال:سمعت أبا عبدالله على يقول: بشر المخبتين بالجنّة: بريد بن معاوية العجلي، وأبوبصير ليث بن البختري المرادي، ومحمّد بن مسلم، وزرارة، أربعة نجباء أمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوّة واندرست (٦).

فلا يمكن التعويل عليه في الحكم بقدح هذا الثقة الجليل، مضافاً إلى ما عرفت

⁽١) تهذيب الأحكام ٧: ٤٨٧، الاستبصار ٣: ١٩٠.

⁽۲) تهذیب الاحکام ۱۰: ۲۵ ح ۷٦، الاستبصار ٤: ۲۰۹ ح ۲.

⁽٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٥ برقم: ٤٩٩٤.

⁽٤) تهذيب الأحكام ١٠: ٢١ ح ٦٢، الاستبصار ٤: ٢٠٩ ح ١.

⁽٥) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٢.

⁽٦) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٩٨ برقم: ٢٨٦.

ممّانتهنا عليه. وعلى فرض الإغماض عنه يمكن أن يكون ذلك محمولاً عليه ممّن عانده، وكيف ماكان لا ينبغي التأمّل في وثاقة الرجل وجلالته.

ومتا يتوهم منه الدلالة على القدح أيضاً ما رواه الكشي أيضاً عن محمّد بن مسعود، عن جبرئيل بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن حسّاد الناسب، قال: جلس أبوبصير على باب أبي عبدالله الله ليطلب الإذن، فلم يؤذن له، فقال: لو كان معنا طبق لأذن، فجاء كلب فشغر في وجه أبي بصير، قال: أف أف ما هذا؟ قال جليسه: هذا كلب شغر في وجهك (١).

ومنها: الصحيح المروي فيه أيضاً: عن حمّاد بن عيسى، عن الحسين بن مختار، عن أبي بصير، قال: كنت أقرأ امرأة كنت أعلّمها القرآن، قال: فمازحتها بشيء، قال: فقدمت على أبي جعفر على قال: قال: قال: قلت بيدي هكذا وغطّى وجهه، فقال: لا تعودن إليها (٢).

والجواب عن الأوّل: بمنع كون أبي بصير فيه هو الذي كلامنا فيه؛ لانتفاء الدليل علمه .

وعلى تقدير التسليم، كما يؤمى اليه قوله «ما هذا» وإخبار جليسه بأنه كلب، لإشعاره بأنه كان أعمى، وعدم معلومية كون غيره كذلك، نقول: من أين ثبت أنّ ذلك في حقّ الإمام؟ لاحتمال أن يكون بالإضافة إلى الخادم المستحفظ بالباب، فإذا قام الاحتمال بطل الاستدلال.

ويؤيّد الثاني قوله «ليطلب الإذن» وهو يؤمىء إلىٰ أنّ المراد من قـوله «فـلم

⁽١) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٧ برقم: ٢٩٧.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٤ برقم: ٢٩٥.

يؤذن له» لم يؤذن في طلب الإذن، ففعل الكلب حينئذ إنّما هو لسوء الأدب الذي قد صدر منه بالنسبة إلى من تعلّق به الله فلا يمكن التمسّك به في مقام المعارضة. سيما بعد ما في سنده؛ لعدم ثبوت التوثيق في حقّ جبر ثيل.

وعن الثاني أيضاً بما ذكرنا أوّلاً؛ لانتفاء ما يدلّ على أنّ أبابصير فيه هو الأسدي الذي كلامنا فيه، بل إيراد الكشي ذلك في ترجمة المرادي يرشد إلى أنّ اعتقاده أنّه هو، كما لا يخفى. ويؤيّده بل يمكن أن يقال: يدلّ عليه قوله «وغطّى وجهه» لعدم إمكان مشاهدة تغطية الوجه للمكفوف.

وعلى فرض الإغماض عنه نقول: ما الدليل على أنّه كان ممّا أوجب الفسق؟ فيمكن أن يكون من الصغائر، وليس فيه ما يدلّ على أنّه كان على وجه الاستمرار والإصرار، بل يمكن منع كونه من الصغائر أيضاً؛ لانتفاء الدليل عليه، وتنغطية الوجه منه على المكن أن يكون الوجه فيه لئلا يحصل له ولأمثاله الجرأة في الإقدام بأمثال هذه الأمور التي ربما يكون موقعة في العصيان.

ثمّ إنّه ينبغي ختم المقام بتنبيه أمور:

الأوّل: أنك قد عرفت أنّ هذه الكنية مشتركة بين الأربعة المذكورة، أي: ليث المرادي، ويحيى بن أبي القاسم أو ابن القاسم الأسدي، ويحيى بن أبي القاسم أو ابن القاسم الأسدي، ويحدالله بن محمّد الأسدي. وقد نبّهنا أنّ الإطلاق ينصرف إلى الأوّلين، فالحمل على الأخيرين إنّما هو عند الاقتران بالقرينة .

وإنّما الكلام هنا فيما يميّز أحد الأوّلين، ويرجّح الحمل عليه، وإن كان كلاهما ثقتان، لكن قد يفتقر إلى التمييز في مقام تعرّض الأدلّة .

فنقول: أمّا المرجّح للحمل على الأسدي، فأمور:

منها: رواية شعيب العقرقوفي عنه، بناءً على ما عرفت ممّا سلف أنّـه مأمـور

۲۹۲......مرآة المراد

بالسؤال عن الأسدي عندالحاجة .

قال البهبهاني الله والعقرقوفي ابن أخت يحيى الأسدي، فهو قرينة كون أبي بصير يحيى، والمحقّقون حكموا بكونه قرينة عليه مهما وجد (١).

ومنها: رواية علي بن حمزة، بناءً عملي أنَّه قمائده، وللمتصريح بسيحيي بسن أبي القاسم في بعض الأخبار .

روىٰ شيخنا الصدوق في الباب السادس من العيون: عن علي بن أبيحمزة. عن يحيى بن أبيالقاسم، عن الصادق ﷺ^(٢).

ومنها: رواية عاصم بن حميد عنه، كما في باب صلاة العيدين من زيادات التهذيب، حيث روى فيه عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله للله قال: إذا أردت الشخوص في يوم العيد، فانفجر الصبح وأنت بالبلد، فلا تخرج حتى تشهد ذلك العيد (٣).

والظاهر أنّ أبابصير فيه هو يحيى بن أبي القاسم؛ لكون الحديث مروياً في الفقيه (٤) أيضاً، والراوي في سنده عن أبي بصير علي بن أبي حمزة، وقد عرفت أنّه ممّا يرجّح حمل أبي بصير عليه، فإذا وجدت رواية عاصم بن حميد (عن أبي بصير في غير هذا الموضع، تكون ذلك مرجّحاً لحمل أبي بصير عليه أيضاً لما ذكر) (٥).

⁽١) التعليقة على منهج المقال ص ٣٧٢.

⁽٢)عيون أخبار الرضا ﷺ ١: ٥٩.

⁽٣) تهذيب الأحكام ٣: ٢٨٦ ح ٩.

⁽٤) من لا يحضره الفقيه ١: ٥١٠ ـ ٥١١.

⁽٥) ما بين الهلالين ساقط من الأصل.

وأوضح من ذلك: ما في باب المواقيت من التهذيب والاستبصار، حيث روى فيهما بإسناده إلى الحسين بن سعيد، عن النضر، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير المكفوف، قال: سألت أبا عبدالله عن الصائم متى يحرم عليه الطعام؟ فقال: إذا كان الفجر كالقبطية البيضاء. الحديث (١).

فعلى هذا إذا وجدت رواية عاصم بن حميد عن أبي بصير مطلقا، يحمل على أنّه يحيى بن أبي القاسم المكفوف. وفيه تأمّل ستقف وجهه .

ومنها: رواية الحسين بن أبي العلاء عنه؛ لما صرّح به شيخ الطائفة في الفهرست من أنّه يروى عنه (٢).

ومنها: رواية الحسن بن علي بن أبيحمزة عنه، لما صرّح به النجاشي من أنّه يروي عنه ^(٣).

ومنها: رواية منصور بن حازم عنه، وقد روئ ثقة الإسلام في باب من طلق ثلاثاً على طهر بشهود من كتاب طلاق الكافي، عن منصور بن حازم، عن أبي يصير الأسدي (٤).

والتقييد بالأسدي يأبئ عن الحمل على المرادي، وعدم رواية عبدالله بن محمد الأسدي المكتّى بأبي بصير أيضاً عن مولانا الصادق على أو ندرة روايته عنه على ما علمت متا سلف، يأبى عن الحمل عليه أيضاً، فيكون المراد به يحيى بن

⁽١) تهذيب الأحكام ٢: ٣٩ - ٧٣، الاستبصار ١: ٢٧٦ - ١٣.

⁽٢) الفهرست ص ١٧٨.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٤٤١.

⁽٤) فروع الكافي ٦: ٧١ ح ٣.

٢٩٤......مرآة المراد

أبيالقاسم، وهو المطلوب.

ومنها: رواية المعلّى بن عثمان؛ لما في باب الثوب يصيبه الدم من الكافي، عن المعلّى بن عثمان (١٦) عن أبي بصير، قال: دخلت على أبي جعفر ﷺ وهو يـصلّي، فقال لي قائدي: إنّ في ثوبه دماً، فلمّا انصر ف قلت له: إنّ قائدي أخبرني أنّ بثوبك دماً، فقال لي: إنّ بي دماميل ولست أغسل ثوبي حتّى تبرأ (٢).

والمحتاج إلى القائد هو المكفوف، أي: يحيى بن أبي القاسم، فإذا وردت رواية معلّى بن عثمان عن أبي بصير مطلقا، يصير ذلك مرجّحاً لحمله عليه .

ومنها: رواية مثنّى الحنّاط عنه؛ لما أوردنا عن الكشي أنّه روى عن مثنّى الحنّاط، عن أبي بصير، قال: دخلت على أبي جعفر الله قلت: تـقدرون أن تـحيوا الموتى. إلى آخره (٣). وقد نبّهنا هناك على أنّ المراد بأبي بصير فيه هو يحيى بن أبى القاسم لا غير، فليلاحظ.

ومنها: رواية عبدالله بن وضّاح عنه؛ لما في النجاشي، حيث قال: عبدالله بن وضّاح أبومحمّد، كوفي ثقة من الموالي، صاحب أبابصير يحيى بن القاسم كثيراً، وعرف به، له كتب يعرف، منها كتاب الصلاة، أكثره عن أبي بصير (٤). انتهىٰ.

وهذا الكلام يرجّح حمل أبي يصير فيما إذا روى عبدالله بن وضّاح عنه عــلين يحيى بن أبي القاسم .

⁽١) في الكافي: أبيعثمان .

⁽٢) فروع الكافي ٣: ٥٨ ح ١.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٨ برقم: ٢٩٨.

⁽٤) رجال النجاشي ص ٢١٥.

تحقيق الحال في أبي بصير

وأمّا ما يرجّح الحمل على المرادي، فأمور أيضاً:

منها: الرواية عن مولانا الكاظم ﷺ. فإذا رأينا رواية أبي بصير بعنوان الاطلاق عنهﷺ. فحمله على المرادي أولئ من الحمل علىٰ غيره .

توضيح الحال في هذا المرام يستدعى أن يقال: إنّ الظاهر ممّا ذكره ثقة الاسلام وغيره أنّ مدّة إمامته الله خمس وثلاثون سنة؛ إذ المصرّح به في أصول الكافي (١) وغيره أنّه قبض مولانا الصادق الله في سنة شمان وأربعين ومائة، وقبض مولانا الكاظم الله في سنة ثلاث وثمانين ومائة، فيكون مدّة إمامته الله خمساً وثلاثين سنة، وقد علمت ممّا أوردناه عن شيخ الطائفة والنجاشي أنّ يحيى ابن أبي القاسم مات في سنة خمسين ومائة، فلم يدرك من أيّام إمامته الله النين.

وأما المرادي، فمقتضى ما حكاه ثقة الاسلام عنه أنه أدرك أيّام إمامته بأسرها، حيث روى عن ابن مسكان، عن أبي بصير، قال: قبض موسى بن جعفر على وهو ابن أربع وخمسين سنة في عام ثلاث وثمانين وماثة، وعاش بعد جعفر على خمساً وثلاثين سنة (٢). وأبو بصير فيه هو المرادي، فظهر وجهه ممّا سلف، مضافاً إلى ما ستقف عليه.

فنقول: إنّ رواية أبي بصير عن مولانا الكاظم الله الله علم أنّها في السنة الأولى، أو الثانية، أو بعدهما، أو لا هذا ولا ذاك، وأبو بصير في القسم الثالث، أي: في ثلاث وثلاثين سنة ليس إلاّ المرادي، وفي الأوّل والثاني يحتمله ويحيى بن أبي القاسم،

⁽١) أصول الكافي ١: ٤٧٢ و ٤٧٦.

⁽٢) أصول الكافي ١: ٤٨٦ ح ٩.

٢٩٦......٨٠٠٠ مرآة المراد

والقسم الرابع يحتمل كونه في السنة الأولى والثانية، كما يحتمل بعدهما. وعملى الأوّل يتحقّق الاشتراك، بخلافه على الثاني. ولمّا كان المظنون إلحاق المشتبه بالأغلب، يكون الراجح حمل أبي بصير فيه على المرادي، وهو المطلوب.

والحاصل أنّ هنا زمانين: أحدهما يقوم فيه احتمال الاشتراك. بخلاف الآخر. ولمّا كان الزمان الذي فيه احتمال الاشتراك أقلّ ممّا لم يكن كذلك بكثير، يكون حمل المشتبه علىٰ غيره أرجح وأولىٰ .

فالمتحصّل من جميع ما ذكر أنّ حمل أبي بصير المطلق على المرادي فيما إذا كانت الرواية عن مولانا الكاظم ﷺ أولىٰ من حمله على يحيى بن أبي القاسم، وهو المطلوب.

ومنها: رواية الحسين بن مختار عنه، فإنها مرجّحة للحمل على المرادي أيضاً. لما عرفت من أنّ الظاهر أنّ أبابصير في الحديث السالف الدالّ على أنّه كان معلّماً للمرأة القرآن هو المرادي، لذكره الكشي في ترجمته، ولإخباره عن تغطيته اللهرفة عنه، والراوي عنه هناك الحسين بن مختار، فإذا وردت روايته عنه بعنوان الاطلاق، يكون حمله عليه أولى .

كما في باب فضل يوم الجمعة وليلتها من صلاة الكافي، حيث روى عن حمّاد ابن عيسي، عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر الله (١).

وكذا في طهارة التهذيب، حيث روى في شرح كلام المقنعة «ولا يمسّ اسماً من أسماء الله تعالى مكتوباً في لوح أو قرطاس أو فضّ، أو غير ذلك» عن حمّاد ابن عيسى، عن الحسين بن مختار، عن أبي يصير، قال: سألت عن أبا عبدالله الله

⁽١) فروع الكافي ٣: ٤١٣ ح ١.

عمن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء، قال: لابأس ولا يمس الكتاب (١).
ومنها: رواية المفضّل بن صالح عنه: للتصريح به في جملة من النصوص، فقد
روى ثقة الاسلام في باب صلاة العيدين من الكافي، عن المفضّل بن صالح، عن
ليث المرادي، عن أبي عبدالله على قال: قيل لرسول الله على يوم فطر أو يوم أضحى:
لو صلّيت في مسجدك، فقال: إنّي لأحبّ أن أبرز إلى آفاق السماء (٢).

ولما في النجاشي من أنّه يروي عنه ^(٣).

ومنها: رواية عبدالكريم بن عمر و الخثعمي، فإنّها مرجّحة لحمل أبي بصير المطلق الذي يروي عنه على ليث المرادي؛ للتصريح به في طريق الصدوق إلى عبدالكريم بن عتبة، فقد عبدالكريم بن عتبة، فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، عن عبدالكريم بن عمر و الخثعمي، عن ليث المرادي، عن عبدالكريم بن عتبة الهاشمي (٤).

ومنها: روايته عن عبدالكريم بن عتبة الهاشمي، لما عرفت .

ومنها: رواية عبدالله بن مسكان، وهي في كتب الأخبار أكثر من أن تحصى، وقد صرّح في عدّة مواضع بليث المرادي، وهو قرينة على حمل مطلقه عليه.

فعلىٰ هذا يكون أبوبصير الوارد في سند ما اشتمل علىٰ تاريخ وفــاة مــولانا

⁽١) تهذيب الأحكام ١: ١٢٧ ح ٢٤.

⁽٢) فروع الكافي ٣: ٤٦٠ ح ٤.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٣٢١.

⁽٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥٩.

الحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمّد بن علي الباقر وجعفر بن محمّد الصادق وموسى بن جعفر الكاظم الله المرادي؛ لكون الراوي عنه في جميع تلك المواضع عبدالله بن مسكان، مضافاً إلى أنّه في الآخر لا يحتمل بحسب الظاهر غير ليث.

أمًا يحيى بن أبيالقاسم، فلما عرفت من أنّه مات قبل وفاة مولانا موسى بن جعفر ﷺ بثلاث وثلاثين سنة .

وأمّا يوسف بن الحارث، وعبدالله بن محمّد، فلما عرفت من أنّ شيخ الطائفة لم يذكرهما إلاّ في أصحاب مولانا الباقر ﷺ، فتأمّل .

وفي باب مولد الحسين بن علي الله منه: عن سعد وأحمد بن محمّد جميعاً، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله الله قبض الحسين بن علي الله بوم عاشوراء، وهو ابن سبع وخمسين سنة (٢).

وفي باب مولد علي بن الحسين المُثِيِّ منه: عن سعد بن عبدالله، وعبدالله بن جعفر

⁽١) أصول الكافي ١: ٤٦١_٤٦٢ ح ٢.

⁽٢) أصول الكافي ١: ٤٦٣ ح ١.

تحقيق الحال في أبي بصير

الحميري، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله الله الله الله الله الله الله علي بن الحسين الله الله وهو ابن سبع وخمسين سنة، في عام خمس وتسعين سنة، عاش بعد الحسين الله خمساً وثلاثين سنة (١١).

وفسي باب مولد أبي جعفر محمد بن علي بي بالسند المذكور، عن أبي عبدالله بي بالسند المذكور، عن أبي عبدالله بي قال: قبض محمد بن علي الباقر بي وهو ابن سبع وخمسين، في عام أربع عشرة ومائة، عاش بعد علي بن الحسين بي تسع عشر سنة وشهرين (٢٠). وفي باب مولد أبي عبدالله جعفر بن محمد بي بالسند المذكور أيضاً، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، قال: قبض أبو عبدالله جعفر بن محمد بي وهو ابن خمس وستين سنة، في عام ثمان وأربعين ومائة، وعاش بعد أبي جعفر بي أبي الم وثلاثين ... (٣)

وفي باب مولد أبي الحسن موسى الله بالسند المذكور أيضاً، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، قال: قبض موسى بن جعفر الله وهو ابن أربع وخمسين سنة، في عام ثلاثين وثمانين ومائة، وعاش بعد جعفر الله خمساً وثلاثين سنة (٤).

ولا إشكال في شيء من ذلك إلاّ في الأخير، بناءً علىٰ ما في النجاشي من أنّ

⁽١) أصول الكافي ١: ٤٦٨ ح ٦.

⁽٢) أصول الكافي ١: ٤٧٢ ح ٦.

⁽٣) أصول الكافي ١: ٤٧٥ ح ٧.

⁽٤) أُصول الكافي ١: ٤٨٦ ح ٩.

٣٠٠.....مرآة المراد

عبدالله بن مسكان مات في أيّام أبي الحسن الله قبل الحادثة (١)؛ لوضوح أنّ موته في أيّامه الله لا يجتمع مع نقله تاريخ وفاته الله، كما لا يخفيٰ.

إلاّ أن يقال: إنّ أباالحسن على هو مولانا الرضا على، ويكون المراد بالحادثة خروجه من المدينة إلى خراسان بأمر مأمون والتماسه، وهو مع بـعده نـظراً إلىٰ سوق كلامه وعدم روايته عن مولانا الرضائي ممّا لامفرّ عنه .

إلاّ أن يقال: إنّ عبدالله بن مسكان هنا غير ابن مسكان المعروف، أو يقال: إنّه وقع في المقام في غير موقعه .

والأوّل ممّا يدفع بالتتبّع في كتب الرجال، كما أنّ الثاني يدفع بملاحظة جميع المواضع المذكورة ممّا اشتمل على تاريخ وفاة موالينا وأنـمّننا وساداتنا المذكورين هي كما لايخفي .

والثاني: أنّك قد عرفت أنّ المرادي والأسدي كلاهما من العدول والشقات. وإنّما الكلام في هذا المقام في أنّ أيّاً منهما أوثق من الآخر ليرجع إليه في مقام الحاجة ؟

فنقول: قد عرفت أنَّ لكلَّ منهما وجوهاً مادحة وقادحة .

أمّا الأسدي، فالوجوه المادحة له ما عرفته من قوله ﷺ في الصحيح «عـليك بالأسدي» والتوثيق الصادر من النجاشي وغيره، وقول الكشي: إنّه ممّن أجمعت العصابة على تصديقهم، وانقادوا إليهم بالفقه. والروايات السالفة.

وأمّا الوجوه المادحة للمرادي، فمنها: الصحيح المروي في رجال الكشي، عن جميل بن درّاج، قال: سمعت أبا عبدالله على يقول: بشّر المخبتين بالجنّة: بريد بن

⁽۱) رجال النجاشي ص ۲۱۵.

معاوية العجلي، وأبوبصير ليث بن البختري المرادي، ومحمّد بن مسلم، وزرارة، أربعة نجباء أمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندرست (١).

ومنها: ما رواه الكشي: عن محمّد بن قولويه، عن سعد بن عبدالله، عن محمّد بن عبدالله المسمعي، عن علي بن أسباط، عن محمّد بن سنان، عن داود بن سرحان، قال: سمعت أبا عبدالله الله يقول: إنّي لأحدّث الرجل بالحديث، وأنهاه عن الجدال والمراء في دين الله، وأنهاه عن القياس، فيخرج من عندي ويتأوّل حديثي على غير تأويله، إنّي أمرت قوماً أن يتكلّموا ونهيت قوماً، فكلّ تأوّل لنفسه، يريد المعصية لله ولرسوله، فلوسمعوا وأطاعوا لأودعتهم ما أودع أبي إلى أصحابه.

إنّ أصحاب أبي كانوا زيناً أحياء وأمواتاً، أعني: زرارة، ومحمّد بن مسلم، ومنهم ليث المرادي، وبريد العجلي، هؤلاء القوّامون بالقسط، وهؤلاء السابقون السابقون أولئك المقرّبون (٢).

وليس في هذا السند ما يوجب ضعف الحديث، وسلب التعويل عليه، إلا محمّد ابن عبدالله المسمعي، ومحمّد بن سنان، ويمكن أن يصار إلى أنّهما لا يوجبانه.

أمّا الأوّل، فلأنّ رواية محمّد بن أحمد بن يحيىٰ عنه مع عدم استثنائه فيمن استثني دليل الاعتماد عليه، ويؤيّده رواية سعد بن عبدالله مع جلالة قدره عنه .

وأمًا الثاني، فكفاك في هذا الباب ما ذكره شيخنا المفيد الله في ارشاده، حيث قال: فصل في من روى النصّ على الرضائي بالإمامة من أبيه، والإشارة إليه منه

⁽١) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٩٨ برقم: ٢٨٦.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٩٨ ـ ٣٩٩ برقم: ٢٨٧.

بذلك، من خاصّته و ثقاته، وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته: داود بين كشير الرقي، ومحمّد بن لسحاق بن عمّار، وعلي بن يقطين، ونعيم القابوسي، والحسين ابن المختار، وزياد بن مروان، والمخزومي، وداود بن سليمان، ونصر بن قابوس، وداود بن زربي، ويزيد بن سليط، ومحمّد بن سنان (١١). انتهيٰ .

ولا يخفى دلالة هذا الكلام على أنّ كلّ واحد من هؤلاء المذكورين من خاصة مولانا الرضا هؤلاء وهيعته وأهل الورع والعلم والفقه، ومنهم محمّد بن سنان. تنبيه: اعلم أنّ في كلام النجاشي في داود بن سرحان المذكور في سند الحديث مسامحة، حيث قال: داود بن سرحان العطّار، كوفي ثقة، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن هي ، ذكره ابن نوح ، روى عنه هذا الكتاب جماعات من أصحابنا. إلى آخر ما ذكره (٢). إذ لم يذكر في كلامه لفظ «الكتاب» حتّى يجعل قوله «هذا الكتاب» إشارة إليه .

والظاهر أنّ منظوره كان التعبير هكذا: وله كتاب، روى عنه هذا الكتاب جماعات من أصحابنا. وسقط ذلك عن قلمه وعبّر بما مرّ.

والظاهر أنّ الجماعة المذكورين في كلامه هم الذين صرّح بهم في كلام شيخ الطائفة.

قال في الفهرست: داود بن سرحان، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن البحسن بن متيّل، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، وابن أبي نجران، عن داود بن سرحان، ورواه حميد بن زياد،

⁽١) الارشاد ٢: ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

⁽٢) رجال النجاشي ص ١٥٩.

عن ابن نهيك، عن داود ين سرحان (١⁾. انتهيٰ .

فالجماعة المذكورون هم: البزنطي، وابن أبي نجران، وعبيدالله بن أحمد بـن نهيك، الذي وتقه النجاشي، فقال: إنّه الشيخ الصدوق ثقة (٢).

ثمّ لا يخفىٰ أنّ الكشي أور د الحديث المذكور في ترجمة بريد بن معاوية أيضاً. وزاد بعد قوله «هؤلاء القرّامون بالقسط»: هؤلاء القوّالون بالقسط .

ومنها: ما رواه في ترجمة بريد أيضاً: عن جميل بن درّاج، قال: سمعت أباعبدالله على الله عن الله عن الله عن أباعبدالله عن أوتاد الأرض وأعلام الدين أربعة: محمّد بن مسلم، وبريد بن معاوية، وليث بن البختري المرادي، وزرارة بن أعين (٣).

وفي سنده الحسين بن الحسن بن بندار القمّي، ومحمّد بن عبدالله المسمعي . أمّا محمّد بن عبدالله، فقد عرفت الحال فيه .

وأمّا الحسين، فهو مجهول الحال .

ومنها: الصحيح المروي في رجاله أيضاً في ترجمة زرارة، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن سلمان بن خالد الأقطع، قال: سمعت أبا عبدالله الله يقول: ما أحد أحيا ذكرنا وأحاديث أبي إلا : زرارة، وأبوبصير ليث المرادي، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاوية العجلي، ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا، هؤلاء حفاظ الدين، وأمناء أبي على حلال الله وحرامه، وهم السابقون إلينا في الدنيا،

⁽۱) الفهرست ص ۸۸ ـ ۸۹.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٢٣٢.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٥٠٧ برقم: ٤٣٢.

والسابقون إلينا في الآخرة ^(١).

ومنها: ما رواه أيضاً في تلك الترجمة: عن أبي عبيدة الحدّاء، قال: سمعت أباعبدالله الله يقول: زرارة، وأبوبصير، ومحمّد بن مسلم، وبريد، من الذين قال الله تعالى: ﴿والسابقون السابقون ﴿ أُولئك المقرّبون﴾ (٢٦).

وأبوبصير فيه وإن كان مطلقا، لكن الظاهر من غيره من الأخبار المذكورة أنّ المرادبه ليث المرادي.

ومنها: ما رواه في أوائل كتابه: عن أسباط بن سالم، قال: قال أبوالحسن موسى ابن جعفر عليه اذا كان يوم القيامة نادئ مناد: أين حيواري محمد بين عبدالله رسول الله الله الله الله ينقضوا العهد ومضوا عليه؟ فيقوم سلمان والمقداد وأبوذرً.

إلى أن قال ﷺ: ثمّ ينادي المنادي: أين حواري محمّد بن علي، وحواري جعفر ابن محمّد؟ فيقوم عبدالله بن شريك العامري، وزرارة بن أعين، وبريد بن معاوية العجلي، ومحمّد بن مسلم، وأبوبصير ليث بن البختري المرادي، وعبدالله بن أبي يعفور، وعامر بن عبدالله بن خزاعة، وحجر بن زائدة، وحمران بن أعين (٣).

والانصاف أنَّ المدح المستفاد من هذه النصوص المذكورة ممّا لا يتصوّر فوقه مدح، ولا يتعقّل أعلى منه ثناء، سيما من قوله الله في الصحيحين «أمناء الله على حلاله وحرامه» الخ «وما أحد أحيا ذكرنا» إلى قوله «هؤلاء حفّاظ الدين» وقوله «أوتاد الأرض» الخ .

⁽١) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٤٨ برقم: ٢١٩.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٤٨ برقم: ٢١٨.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠ ــ ٤٥ برقم: ٢٠ .

والحاصل أنّ المدح المستفاد من هذه النصوص أقوى بمراتب ممّا يستفاد من الوجوه المادحة للأسدي، فيكون المرادي أوثق وأعدل.

والثالث: الظاهر أنّ أبابصير المكفوف هو يحيى بن أبيالقاسم، وأمّا غيره سواء كان ليئاً أو غيره، فلم يثبت مكفوفيته، كما نبّهنا عليه فيما سلف .

لكن الذي يظهر من المولى التقي المجلسي المكوفية المرادي أيضاً، حيث قال بعد أن أورد الحديث السالف المشتمل على أن مولانا الصادق الشخص الجنة لأبي بصير المكفوف، ما هذا لفظه: وهذا الخبر يحتملهما (١). أي: المرادي والأسدى.

وبعد أن أورد الحديث المتقدّم من المثنّىٰ عن أبـيبصير، المشــتمل عــلىٰ أنّ مولانا الباقرﷺ مسح علىٰ عينه فأبصر، ما هذا لفظه: وهذا يحتملهما ^(٢).

وذكر أيضاً بعد أن أورد الحكاية التي حكاه العلاّمة عن العقيقي: أنّ الظاهر أنّه كان الأسدي، ويمكن أن يكون المرادي أيضاً أبصر ^(٣).

وقال أيضاً في ذكر جمل مناهي النبي على بعد ذكر صحيحة شعيب المستملة على حكم من تزوّج امرأة لها زوج عن مولانا الكاظم الله وتوهم أبي بصير أنّ حكمه الله كان مخالفاً لما رواه عن مولانا الصادق الله حتى قال: ما أظنّ صاحبنا تكامل علمه، ما هذا لفظه: والظاهر هذا الأعمى لم يفهم كلام الصادق الله واشتبه

⁽١) روضة المتّقين ١٤: ٣٠٩.

⁽٢) روضة المتّقين ١٤: ٣١٠.

⁽٣) روضة المتّقين ١٤: ٣١٠.

٣٠٦.....مرآة المراد

عليه^(١).

وقال في شرحه على المشيخة بعد التصريح بأنّ الأسدي والمرادي سواء في المدح والذمّ، ما هذا كلامه: لأنّه وإن كان في المرادي الخبر الصحيح، فللأسدي أيضاً الخبر الصحيح بقوله عليك بالأسدي» وفي الاجماع أيضاً سواء، بل للأسدي أظهر، وقد عرفت حال الوقف، ولو قيل به فللمرادي أيضاً كالوقف بقوله «لم يتكامل علمه» (٢) انتهى .

وهو صريح على أنّ القائل بذلك هو المرادي، فيكون هو المشار إليه بـقوله «والظاهر أنّ هذا الأعمى» الخ، فمقتضاه أن يكون المرادي عنده مكفوفاً أيضاً.

ويمكن أن يكون الوجه فيه شيئان :

أحدهما: ملاحظة كلام الكشي، حيث إنّه عنون المقال بأبي بصير ليث المرادي، فذكر في ترجمته الحديثان المذكوران المشتمل أحدهما على ضمان مولانا الصادق الله الجنّة، والآخر على مسح مولانا الباقر الله عينيه، ويظهر منه أنّ الكشى اعتقد أنّ أبابصير فيهما هو المرادى.

والثاني: ما في باب مواقيت التهذيب والاستبصار، حيث روى بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن النضر، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير المكفوف، قال: سألت أبا عبدالله عن الصائم متى يحرم عليه الطعام؟ فقال: إذا كان الفجر كالقبطية البيضاء الحديث (٢).

⁽١) روضة المتّقين ١٠: ١٣.

⁽٢) روضة المتّقين ١٤: ٣١١.

⁽٣) تهذيب الأحكام ٢: ٣٩، الاستبصار ١: ٢٧٦.

مع ما صرّح به في كتاب الصوم من الفقيه في باب الوقت الذي يحرم فيه الأكل والشرب على الصائم، قال: روى عاصم بن حميد، عن أبي بصير ليث المرادي، قال: سألت أباعبدالله على الصائم وتحلّ الصلاة صلاة الفجر؟ فقال لى: إذا اعترض الفجر وكان كالقبطية البيضاء (١).

وهو نصّ علىٰ أنّ السائل فيه أبوبصير ليث المرادي، والتقييدبالمكفوف كما في التهذيبين يرشد إلىٰ مكفوفيته، فيكون المرادي مكفوفاً أيضاً.

ومنه يلوح القدح في بعض المطالب السالفة؛ إذ حينتذ لا يكون عاصم بن حميد من مميّزات أبي بصير يحيي بن أبي القاسم، كما لا يخفيٰ .

ويمكن الجواب عن الحديثين.

أمّا عن حديث المسح، فبما نبّهنا عليه، من أنّ المذكور في الخلاصة حاكياً عن العقيقي يرشد إلى أنّ المراد به يحيى بن أبي القاسم، وهو أقوى في الدلالة على المرام من إيراده الكشى في ترجمة المرادي، كما لا يخفىٰ على المتأمّل.

وما ذكره المولى التقي المجلسي بعد رواية العقيقي، حيث قال: ويسمكن أن يكون المرادي الخ .

إن أراد أنَّ المذكور في كلام العقيقي يحتمل المرادي، فهو ممّا لا ينبغي صدوره عن مثله؛ إذ ما فيه لا يحتمله أصلاً للتصريح بالأسدي، حيث قال: يحيى بن القاسم الأسدي مولاهم ولد مكفوفاً، رأى الدنيا مرّتين، مسح أبوعبدالله على عينيه، وقال: أنظر ما ترىّ؟ قال: أرى كوّة في البيت وقد أرانيها أبوك من قبلك (٢).

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٣٠.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٢٦٤.

.٣٠/ ٣٠...مرآة المراد

وإن لم يكن مراده ذلك، فلا وجه لذكره في ذلك المقام.

وأيضاً أنّ قوله «الظاهر أنّه كان الأسدي» ليس في محلّه؛ لما عرفت من كون الكلام صريحاً في ذلك، فحمل أبي بصير في حديث المسح على الأسدي أولىٰ .

وأمّا عن الحديث المشتمل على الضمان، فكذلك؛ لأنّ الراوي فيه عن أبي بصير شعيب، وقد عرفت أنّه من مشخصات يحيى بن أبي القاسم ومميزاته، وسمعت من كلام المحقّق البهبهاني الله المحقّقين جعلوه قرينة عليه مهما وجد، وحكاية ايراد الكشى في عنوان العرادي غير صالحة للمعارضة .

ومنه يظهر الخلل في دعوى الظهور في اعتقاد الكشي، وإلاّ لاكتفىٰ بما ذكره في الترجمة السابقة، أي: ترجمة المرادي .

وأيضاً أنّه قيّد أبابصير هناك، قال: في أبيبصير ليث بن البختري المرادي (٢٠). وأطلق هناكما عرفت، وهو يؤيّد أنّ أبابصير المطلق في كـلامه لا يـنصرف إلى المرادي، بل إلى يحيى بن أبي القاسم.

وأمّا ثانياً. فلأنّه صرّح في العنوان هناك بالمرادي، لكن لم يقتصر فيما يذكره في ذلك المقام بأحوال المرادي، بل ذكر أحوال يحيى بن أبي القاسم أيضاً، حيث قال: محمّد بن مسعود، قال: سألت على بن الحسن بن فضّال، عن أبي بصير، فقال:

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٤٥٢.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٩٦.

كان اسمه يحيى بن أبي القاسم، فقال: أبو بصير كان يكنّى أبامحمّد، وكان مولى لبني أسد، وكان مكفوفاً الخ (١).

وأورد الحديث السالف، وهو قوله ﷺ «عليك بالأسدي» في تلك الترجمة أيضاً، فالظهور المستند إلى الاقتران بشعيب يبقى سالماً عمّا يصلح للمعارضة .

وأمّا الصحيح المروي في باب المواقيت من التهذيبين، فيمكن الجواب عـنه أيضاً: بأنّ الحديث مروى في الأصول الأربعة .

أمّا في الفقيه والتهذيبين، فقد عرفته .

وأمّا في الكافي، ففي كتاب الصوم في باب الفجر ما هو؟ ومتى يحرم الأكل؟ فقد رواه في الباب، عن العدّة، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم، عن عاصم ابن حميد، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبدالله الله قال: متى يحرم الطعام والشراب على الصائم وتحلّ الصلاة صلاة الفجر؟ فقال: إذا اعترض الفجر وكان كالقطبية البيضاء، فثم يحرم الطعام ويحلّ الصيام وتحلّ الصلاة صلاة الفجر، قلت: فلسنا في وقت إلى أن يطلع شعاع الشمس؟ فقال: هيهات أين تذهب؟! تلك صلاة الصبيان (٢).

والإطلاق في الكافي، والتقييد بليث المرادي في الفقيه، وبالمكفوف في التهذيبين، يرشد إلى أنّه كان في الأصل مطلقاً، فيكون التقييد حينئذ من باب الاجتهاد في الألفاظ المشتركة، حيث اعتقد شيخنا الصدوق أنّه ليث قيّده بذلك، وكذا الحال في شيخ الطائفة.

⁽١) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٥_٤٠٥.

⁽٢) فروع الكافي ٤: ٩٩ ح ٥.

ولا يبعد أن يكون أراد بذلك الردّ على ما في الفقيه، حيث إنّه قيد أبابصير بليث المرادي، ولم يكن هذا صحيحاً عنده: إمّا لكون عاصم بن حميد من مميّزات يحيى بن أبي القاسم على ما عرفت، أو لغيره قيّده بالمكفوف للتنبيه على عدم صحة ما في الفقيه.

وما كان بهذه المثابهة لا يمكن أن يتمسّك به في إثبات المرام، لاسيما بعد ما كان الظاهر من كلمات علماء الرجال وغيرهم خلافه، فلاحظ كلام شيخ الطائفة في الرجال والفهرست، والنجاشي والعلاّمة وغيرهم.

ثمّ بعد ذلك عثرت بما يدلّ صريحاً على أنّ المرادي كان أعمى، وهو ما أورده في منهج المقال في ترجمة زرارة، عن فضيل الرسّان، قال: قلت لأبي عبدالله الله الذي رارة عن أنّه أخذ عنك الاستطاعة، قال: قال لهم: عفر أكيف أصنع بهم، وهذا المرادي بين يديّ وقد أريته وهو أعمى بين السماء والأرض، فشكّ وأضمر أنّي ساحراً الحديث (١).

ولك أن تقول: إنَّ دلالته وإن كانت مسلَّمة، لكن لضعف سنده لا ينبغي التعويل عليه .

تنبيه:

اعلم أنّ الجمع بين كلامي المولى التقي المجلسي في الموضعين المذكورين، وإن اقتضى الحكم بمكفوفية المرادي، لكن الظاهر أنّه مبني على الغفلة عمّا ذكره، وبنى الأمر عليه في شرح باب جمل مناهي النبي ﷺ.

وإن أردت أن ينكشف لك حقيقة الحال، فاستمع لما أتلو عليك من كلامه في

⁽١) منهج المقال ص ١٤٦، اختيار معرفة الرجال ١: ٣٦٢ برقم: ٢٣٥.

الموضع المذكور وغيره .

وقال في شرحه على المشيخة، بعد أن أورد رواية علي بن محمّد بن القاسم الحذّاء الكوفي السالفة، ما هذا كلامه: فظهر من هذا الخبر أنّ يحيى بن القاسم الحدّاء غير أبي بصير؛ لأنّ أبابصير لم يبق إلى زمان الرضائي ، بل مات بعد الصادق الخ بسنتين، كما تقدّم من التاريخ، وكان شهادة الكاظم الخ في سنة ثلاث وثمانين ومائة، وكان موته قبل حصول الوقف بثلاث وثلاثين سنة، وإن احتمل أن يكون الوقف على الكاظم الخ في عبدالله الحي عبدالله المحدد الم

لكنّهما بعيدان؛ لأنّه لم يتعارف لفظ الوقف إلاّ على الكاظم الله بلسمّي الواقف على أبي عبدالله الله بالناووسية، ويقال: إنّه ناووسي، والوقف في زمانه الله وإن حصل، لكنّه حصل حين حبسه الله لا قبل الحبس (٢٠). انتهىٰ .

وهذان الكلامان إنّما هما في شخص واحد، وهو يحيى بن أبي القاسم لا المرادي؛ لأنّه مات قبل شهادته على بثلاث وثلاثين سنة، ونسبة الوقف أو توهم الناووسية إنّما هي فيه لا في المرادي، كما لا يخفى .

⁽١) روضة المتّقين ١٠: ١٣ ـ ١٤.

⁽٢) روضة المتّقين ١٤: ٣٠٥.

فمن هنا ظهر ظهوراً بيّناً أنّ مراده من الأعمىٰ فـي قـوله «والظـاهر أنّ هـذا الأعمىٰ لم يفهم مراد الصادق ﷺ» هو يحيى بن أبي القاسم.

وما ذكره بقوله في شرح المشيخة بعد الحكم بأنّ المرادي والأسدي سواء في المدح والذمّ؛ لأنّه وإن كان في المرادي إلى قوله «فللمرادي أيضاً كالوقف، لقوله لم يتكامل علمه».

مبني على الغفلة، أو العدول عمّا ذكره في السابق؛ لأنّ المراد من الأعمى في قوله «والظاهر أنّ هذا الأعمى» الخ، هو المرادي، حتّى يلزم من الجمع بين كلاميه الحكم بمكفوفية المرادي، كما عرفت. نعم انّ قوله «يحتملهما» في الموضعين المذكورين يقتضى ذلك، لكنّك قد عرفت ما فيه .

وممّا ينافي نسبة المكفوفية إلى المرادي، ما رواه شيخ الطائفة في باب صلاة الأموات من زيادات التهذيب: عن محمّد بن يزيد، عن أبي بصير، قال: كنت عند أبي عبدالله على الجنائز، فقال: خمس أبي عبدالله على الجنائز، فقال له: أربع صلوات، تكبيرات، ثمّ دخل آخر، فسأله عن الصلاة على الجنائز، فقال له: أربع صلوات، فقال الأوّل: جعلت فداك سألتك فقلت خمساً، وسألك هذا فقلت أربعاً، فقال: إنّك سألتنى عن التكبير، وسألنى هذا عن الصلاة .

ثمّ قال: إنّها خمس تكبيرات بينهنّ أربع صلوات، ثمّ بسط كفّه، فـقال: إنّـهنّ خمس تكبيرت بينهنّ أربع صلوات (١٠) .

ولا يخفى أنّ الظاهر من سياقه أنّ أبابصير فيه كان بصيراً، لاسيما من قوله «ثمّ بسط كفّه»كما لا يخفى، ولا يمكن حمله على الأسدي لثبوت مكفوفيته، ولا على

⁽١) تهذيب الأحكام ٧: ١٢٥ ح ٢.

غير المرادي؛ لما علم فيما سلف، فيكون أبوبصير فيه هو المرادي، فـلا يكـون مكفوفاً.

ومن ذلك أيضاً ما رواه في باب المرأة تموت ولا تترك إلا زوجها من كتاب المواريث من الكافي: عن يحيى الحلبي، عن أيّوب بن الحرّ، عن أبي بصير، قال: كنت عند أبي عبدالله الله المجامعة، فنظرنا فيها، ف إذا فيها امرأة هلكت وتركت زوجها لا وارث لها غيره، له المال كلّه (١).

وجه المنافاة ظاهر؛ لوضوح أنّ قوله «فنظرنا فيها» يدلّ علىٰ أنّه كان بصيراً. فلا يمكن حمله على الأسدي، لما علم سيما بعد ما في الخلاصة من أنّه ولد مكفوفاً. ولا علىٰ غير المرادي لما سلف، فيكون هو المرادي، فلا يكون مكفوفاً.

والرابع: في التنبيه علىٰ ما بيّناه فيما سلف ممّا أوقع في الاتّحاد غير تامّ.

أمًا حكاية وحدة العنوان في كلام شيخ الطائفة في الفهرست، فلاَنه إنّما يستقيم التمسّك بها في المقام إذا كانت عادته فيه استقصاء جميع الرجال، وليس الأمر كذلك، بل المقصود فيه إيراد المصنّفين منهم وتعداد تصانيفهم، فلاحظ ما ذكره في أوّل الفهرست حتّى يتبيّن لك الحال.

فنقول: إنَّ عدم تعرَّضه ليحيى بن القاسم الحذَّاء في الفهرست؛ لعدم كونه من هذا القبيل، لا لكونه متّحداً مع الأُسدي، كما لا يخفيٰ. وهو وإن ذكر فيه من لم يكن كذلك، كسلمان الفارسي، وسنسن الشيباني، لكنّه غير مضرّ فيما نحن بصدده، كما لا يخفيٰ على المتأمّل. ومنه يظهر الحال في كلام النجاشي.

وأمّا شيخ الطائفة في الرجال، فالظهور المستند إليه في أصحاب مـولانا

⁽١) فروع الكافي ٧: ١٢٥ ح ٢.

٣١٤.....مرآة المراد

الصادق على معارض بما هو أقوى منه في أصحاب مولانا الباقر والكاظم على . كما نتهنا عليه، فالتعدّد ممّا لا محيص عنه .

تنبيه :

اعلم أنَّ القائلين بالاتَّحاد افترقوا علىٰ حزبين :

فمنهم: من حكم بضعفه ووقفه، كالعلاّمة، والمولى المحقّق الأردبيلي، وصاحب المدارك، وغيرهم، وقد سمعت كلامهم .

ومنهم من أنكر الوقف وذهب إلى الوثاقة، كالعلاّمة المجلسي في الوجيزة، قال فيه: يحيى بن القاسم أبوبصير الأسدي، ثقة على الأظهر، وفيه كلام (١١).

والظاهر أنّ الكلام المحكي عن شيخنا البهائي ناظر إلى ذلك، وما في الكشي من نسبة الوقف إلى أبي بصير يسنبغي أن يمعدّ من الأغلاط؛ لموته فسي حسياة الكاظم الله الوقف إنّما تجدّد بعده .

والظاهر أنّ كلام العلاّمة المجلسي ﴿ «وفيه كلام» إشارة إليه. لكنّك قد عرفت ما فيه من أنّ نسبة الوقف إلى أبي بصير من الكشي مخالفة للواقع، وانّها مبنية على اعتقاد الاتّحاد بين يحيى بن القاسم الأسدي ويحيى بن القاسم الحدد أء، ونسبة الوقف إنّما هي إلى الثاني لا الأوّل، والاتّحاد وهم نشأ من قلّة التأمّل.

وقد فصّلنا الحال، وأزلنا الحجاب، بإعانة الله الموفّق المتعال، وله الحمد دائماً في كلّ آن وحال، وصلاته على أكمل خليقته، وأشرف البريّة، وعترته الأماجد الأطهار، ما غسق الليل وأشرق النهار (٢).

⁽١) رجال العلاّمة المجلسي ص ٣٤٠.

⁽٢) راجع: الرسائل الرجالية للمحقّق السيد الشفتي ص ١٢٩ ـ ١٨٦.

القصل السابع

في تحقيق الحال في إبراهيم بن هاشم

فنقول: تحقيق الحال في المقام يستدعي بسط المقال في مبحثين:

المبحث الأول

في حاله وأنّ الحديث بسببه يندرج تحت أيّ قسم من الأقسام المعروفة

فنقول: إنّ المصرّح به في كلمات جماعة من الأعلام أنّ حديثه معدود من الحسان؛ لانتفاء التزكية في حقّه من علماء الرجال، والقدر الثابت منهم لا يقتضي الأالحسن .

وحكى المولى التقي المجلسي عن جماعة من أصحابنا أنّهم يعدّون حديثه من الصحاح (١) واختاره سيّد المدققين الفاضل الشهير بالداماد (٢) ، مع التأكيد والمبالغة والإصرار، وستقف على عين ما صدر منه في إثبات المرام، وهذا القول هو المختار، فهو مظنون العدالة، والمقتضى لهذا الظنّ أمور:

منها: ما ذكره شيخ الطائفة في الفهرست، والنجاشي في رجاله، والعلاّمة في الخلاصة، من أنَّ أصحابنا يقولون: إنّه أوّل من نشر حديث الكوفيين بقم^(٣).

قال في الفهرست: إبراهيم بن هاشم أبوإسحاق القمّي، أصله من الكوفة، وانتقل

⁽١) روضة المتّقين ١٤: ٢٣.

⁽٢) الرواشح السماوية ص ٤٨.

⁽٣) الفهرست ص ٧، رجال النجاشي ص ١٦، خلاصة الأقوال ص ٤٠.

٣١٦.....مرآة المراد

إلى قم، وأصحابنا يقولون ... إلى آخره (١١).

بناءً على أنّ نشر الأحاديث في بلد من شخص الظاهر في تلقّي أهلها بالقبول، لا يتأتّى إلاّ في حقّ من اشتهر بالعلم والورع، وكان مسمّن عليه غاية الوشوق والتعويل، لاسيما في مثل قم التي كان أهلها معروفون بما كانوا عليهم، وأخرج رئيسهم أحمد بن محمّد بن عيسى البرقي عنها؛ لكونه يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ومن كان هذا حاله لا يقبل إلاّ ممّن عليه غاية الوثوق والاعتماد، ونها ية الفضيلة والكمال، وقد مرّ الكلام في هذا في أوّل الكتاب.

ومنها: التوثيق الذي صدر من شيخنا الشهيد الثاني الله في كتاب النكاح من المسالك في شرح عبارة الشرائع «لا يثبت بهذا العقد ميراث» حيث قال مشيراً إلى سند بعض الأخبار: إنّ فيه من الثقات (٢) إبراهيم بن هاشم القمّي، وهو جليل القدر، كثير العلم والرواية، لكن لم ينصّوا على توثيقه مع المدح الحسن فيه (٣).

ومنها: أنّ العلاّمة صحّح طريق الصدوق إلىٰ جملة من الرواة، منهم: عامر بن نعيم، قال: وعن عامر بن نعيم القمّي صحيح ^(٤).

ومنهم: كردويه، قال: وعن كردويه الهمداني صحيح (٥).

ومنهم: ياسر الخادم، قال: وعن على بن يـقطين صـحيح، وكـذا عـن يـاسر

⁽١) الفهرست ص ٤.

⁽٢) في المسالك: من غير الثقات.

⁽٣) مسالك الأفهام ٧: ٢٦٩.

⁽٤) خلاصة الأقوال ص ٢٧٨.

⁽٥) خلاصة الأقوال ص ٢٧٧.

والسند في جميع الموارد الثلاثة مشتمل على إبراهيم بن هاشم، والحكم بصحّة الطريق من مثل العلاّمة حكم بوثاقة كلّ من في السند، فيكون ذلك في قوّة الحكم بوثاقة إبراهيم بن هاشم، وهو المطلوب .

وأيضاً أنّه في مباحث صلاة العيدين في المنتهى في مقام الاستدلال على أنّ وجوبها متوقّف على ظهور الإمام على صحّح الحديث الذي هو في سنده (٢).

وأيضاً أنّه في مباحث الهبة في المختلف والتذكرة صحّح الحديث الذي هو في سنده (٣).

ومنها: تصحيح الشهيد في الدروس في الهبة الحديث الذي هو في سنده، حيث قال: وفي صحيح الحلبي عن الصادق على: إذا كانت الهبة قائمة، فله أن يرجع، وإلا فليس له (٤).

ومنها: تصحيح صاحب المدارك السند الذي هو فيه في مبحث صلاة العيدين (٥) كما عرفت من المنتهيٰ .

ومنها: تصحيح الشهيد في كتاب الأيمان من غاية المراد بعد الحكم بأنّـ لا يمين للعبد مع مالكه، قال: وهو مستفاد من أحاديث، منها: صحيحة منصور بـن

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٢٧٨.

⁽٢) منتهى المطلب ١: ٣٤٢ الطبع الحجري.

⁽٣) مختلف الشيعة ٦: ٢٧٤، تذكرة الفقهاء ١: ١ ٣٤ الطبع الحجري.

⁽٤) الدروس الشرعية ٢: ٢٨٨.

⁽٥) مدارك الأحكام ٤: ٩٣.

ومنها: أنّ المصرّح به في كلام جماعة منهم المولى التقي المجلسي الله عن من مشايخ الله من مشايخ الله عن مشايخ الأجازة (٣).

والمحكي عن شيخنا الشهيد الثاني الله الله الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص على التركية (٤).

وحكى الفاضل البهبهاني الله عن المعراج وهو شرح على الفهرست للمحقّق المدقّق الشيخ سليمان البحراني: إنّ مشايخ الإجازة لا يستبغي أن يسرتاب في عدالتهم.

وعنه أيضاً في موضع آخر: إنَّ مشايخ الإجازة في أعلى درجات الوثاقة والجلالة^(٥).

⁽١) غاية المراد ص ٢٤٣.

⁽۲) فروع الكافي ٧: ٤٤٠ - ٦.

⁽٣) روضة المتّقين ١٤: ٢٣.

⁽٤) التعليقة على منهج المقال للوحيد البهبهاني ص ٩ عنه.

⁽٥) التعليقة على منهج المقال للوحيد البهبهاني ص ٩.

وقال المحقّق في الرجال مولانا محمّد بن علي الاسترابادي في رجاله الكبير في ترجمة الحسن بن علي بن زياد الوشّاء، بعد أن حكى عن أحمد بن محمّد بن عيسى أنّه قال: خرجت إلى الكوفة في طلب الحديث، فلقيت بها الحسن بن علي الوشّاء، فسألته أن يخرج إليّ كتاب العلاء بن رزين، وأبان بن عثمان، فأخرجهما إليّ، فقلت له: أحبّ أن تجيزهما، فقال لي: رحمك الله وما عجلتك إذهب فاكتبهما واسمع من بعد، فقلت: لا آمن الحدثان، فقال: لو علمت أنّ هذا الحديث يكون فيه هذا الطلب لاستكثرت منه، فإنّي أدركت في هذا المسجد تسعمائة شيخ كلّ يقول: حدّثني جعفر بن محمّد (١٦). ما هذا كلامه: وربما استفيد توثيقه (٢) من استجازة أحمد بن عيسى (٢). انتهى .

وكذا ما عن المحقّق السيد الداماد، حيث حكم بذلك.

ومنها: التوثيق الذي صدر من سيد المدققين الفاضل الشهير بالداماد، قال: والصحيح الصريح عندي أنّ الطريق من جهته صحيح، فأمره أجلّ، وحاله أعظم من أن يتعدّل ويتوثق بمعدّل وموثق غيره، بل غيره يتعدل ويتوثق بتعديله وتوثيقه إيّاه، كيف وأعاظم أشياخنا الفخام، كرئيس المحدّثين، والصدوق، والمفيد، وشيخ الطائفة، ونظرائهم ومن في طبقتهم ودرجتهم ورتبتهم ومرتبتهم من الأقدمين والأحدثين، فشأنهم أجلّ، وخطبهم أكبر من أن يظنّ بأحد منهم أنّه قد حاج إلى تنصيص ناصّ، وتوثيق موثق، وهو شيخ الشيوخ، وقطب الأشياخ، ووتد الأوتاد،

⁽١) رجال النجاشي ص ٣٩ ـ ٤٠.

⁽٢) أي: الحسن بن علي الوشّاء.

⁽٣) منهج المقال ص ١٠٣.

٣٢......٣٢...مرآة المراد

وسند الأسناد، فهو أحقّ وأجدر بأن يستثنىٰ عن ذلك (١). انتهيٰ.

فكما يعوّل على التوثيقات الصادرة من شيخ الطائفة والنجاشي والعلاّمة وغيرهم، فليعوّل على التوثيق الذي صدر ممّن تأخّر عنهم أيضاً؛ للاشتراك بينهم في عدم درك الموثقين، وظاهر أنّ بعد العهد لا يمنع اعتقاد الوثاقة بعد أن ادّعى العادل حصوله.

والحاصل أنّه يحصل الظنّ القوي بوثاقة الرجل بعد ملاحظة الأوجه المذكورة، والخاهر أنّ هذا القدر ممّا يكتفىٰ به في إثبات المرام؛ لادّعاء جمع من الأجلّة الاجماع والاتفاق على حجّية الظنون الرجالية، ولا دخل لها بالظنّ المطلق والظنّ الخاصّ، وهذا ليس محلّه، وقد حقّقناه في رسالة علىٰ حدة .

وممّا يؤيّد المرام ما ذكره ولده الثقة الجليل علي بن إبراهيم في أوائل تفسيره، حيث وثّقه في جملة الذين وثّقهم، قال: ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهى إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم وأوجب ولايتهم. إلى آخر ما ذكره (٢٠).

وهذا الكلام منه يدل على توثيق الرجال الذين روى عنهم في كتابه، ومنهم والده، بل هو الذي أكثر الرواية عنه فيه .

وانّما ذكرناه بعنوان التأييد دون بيان الحجّة والدليل؛ لأنّ مقتضى ظاهر هذا الكلام وإن كان ذلك، لكن في كتابه قرينة على عدم إرادته؛ لوضوح أنّه كثيراً ما يروي فيه عن الرجال الذين لم يثبت وثاقتهم، أو ثبت خلافها.

⁽١) الرواشح السماوية ص ٤٨.

⁽٢) تفسير على بن إبراهيم القمّى ١: ٤.

تحقيق الحال في إبراهيم بن هاشم٣٢١

فها أنا أورد عدّة مواضع للاطّلاع على حقيقة الحال:

وفي سنده القاسم بن محمّد، وسليمان بن داود، الذي قال ابن الغضائري في حقّه: إنّه ضعيف جدّاً لا يلتفت إليه، يوضع كثيراً على المهمّات (٣).

ومنها: ما رواه بعده في تفسير قوله تعالىٰ ﴿فمن الناس من يقول ربّنا آتنا في الدنيا وما له في الآخرة من خلاق﴾ قال: حدّثني أبي، عن سليمان بن داود المنقري، عن سفيان بن عبسة (٥)، عن أبي عبدالله المنقري، عن سفيان بن عبسة مجهول.

⁽١) سورة البقرة: ١٨٦.

⁽٢) تفسير القمّى ١: ٦٧.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٢٢٥.

⁽٤) سورة البقرة: ٢٠٠.

⁽٥) في التفسير: عيينة.

⁽٦) تفسير القمّى ١: ٧٠.

٣٢٢......مرآة المراد

ومنها: ما رواه في تفسير آية ﴿الطلاق مرّتان﴾ (١) حيث قال: حدّثني أبي، عن لسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن عبدالله بن مسكان، عن أبـي عـبدالله الله (٢) ولسماعيل بن مرّار مجهول .

ومنها: ما رواه في تفسير قوله تعالى ﴿لا تضارَ والدة بولدها﴾ (٢) قال: حدّثني أبي، عن محمّد بن محمّد بن الفضيل (٤)، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله الم

فإنّ محمّد بن محمّد بن الفضيل غير مذكور في كتب الرجال، ومحمّد بن الفضيل وإن كان مذكوراً لكنّه غير موتّق، بل ضعّفه المحقّق في نكت النهاية في مسألة الانفاق على المتوفّى عنها زوجها، حيث قال: وأمّا ايجاب الانفاق عليها من نصيب الوالد، فإنّ شيخ الطائفة ﴿ عوّل فيه على ما روي عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله ﴿ قال: الحبلى المتوفّى عنها زوجها ينفق عليها من مال ولدها الذي في بطنها. والشيخ ﴿ يدّعي على ذلك الاجماع .

قال: والذي أعتمده أنّه لانفقة لها؛ لما رواه الحلبي عن أبي عبدالله على الله وزرارة ابن أعين وأبولُسامة عنه على الحامل المتوفّى عنها زوجها هل لها نفقة؟ فقال:

⁽١) سورة البقرة: ٢٢٩.

⁽٢) تفسير القمّى ١: ٧٤.

⁽٣) سورة البقرة: ٢٣٣.

⁽٤) في التفسير: محمّد بن الفضيل .

⁽٥) تفسير القمّى ١: ٧٦.

تحقيق الحال في إبراهيم بن هاشم٣٢٣

لا. والرواية التي استند إليها الشيخ ﴿ رواية محمّد بن الفضيل، وهو ضعيف (١٠).

وما رواه هناك أيضاً عن أبيه، عن لٍسحاق بن الهيثم، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة^(٣٣). ولٍسحاق بن الهيثم مجهول .

ومنها: ما رواه في تفسير قوله تعالى ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾ (٤) قال: حدثني أبي، عن السكوني، عن مالك بن مغيرة، عن حمّاد بن سلمة، عن جذعان، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة، أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ قال: ما من غريم ذهب بغريمه إلى وال من ولاة المسلمين، واستبان للوالي عسرته، إلا برىء هذا المعسر من دينه، فصار دينه على وال المسلمين فيما يدينه من أموال المسلمين (٥). فإنّ رجال السند من السكوني إلى آخره غير موثقة، بل أكرها مجاهيل أو ضعيف.

ومنها: ما ذكره في سورة آل عمران في تفسير قوله تعالىٰ ﴿إِنِّي أَخْلُقَ لَكُمْ مِنْ

⁽١) نكت النهاية ٢: ٩٠، وفي آخره: وهو واقفي.

⁽٢) تفسير القمّى ١: ٨٥.

⁽٣) تفسير القمّى ١: ٨٥.

⁽٤) سورة البقرة: ٢٨٠.

⁽٥) تفسير القتى ١: ٩٤.

تنبيه: اعلم الظاهر من كتب الرجال أنّ زياد بن المنذر هو المكنّى بأبي الجارود، من أصحاب مولانا الباقر والصادق الله ، فقوله «عن زياد بن المنذر عن أبي الجارود» ليس على ما ينبغي، والمناسب زياد بن المنذر أبي الجارود.

ثمّ إنّ هذه عدّة من المواضع التي حكيناها عمّا أورده في تفسير سورة البقرة وقليل من سورة آل عمران.فكيف ما أورده في جميع تفسيره .

فمن جميع ما ذكر يظهر أنّ مراده ممّا ذكره من قوله «ثقاتنا» ليس المعنى الذي يجدي فيما نحن فيه، فلا يمكن التمسّك به في إثبات الوثاقة التي يتوقّف عليها الحكم بصحّة الحديث على اصطلاح المتأخّرين، وغير ذلك من الموارد المتكثّرة التي يطّلع عليها المتتبّع.

لكن كثرة روايته وشدّة تعويل ابنه مع جلالة قدره يؤمى، إلى التعويل عليه ووثاقته، وكذا رواية جماعة من الأجلّة عنه، كسعد بن عبدالله، ومحمّد بن الحسن الصفّار، ومحمّد بن يحيى العطّار، على ما يظهر من مشيخة الصدوق، فلا ينبغي

⁽١) سورة آل عمران: ٤٩.

⁽٢) تفسير القمّى ١٠٢١.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٢٤٩.

⁽٤) خلاصة الأقوال ص ٢٢٣.

التأمّل في ذلك .

المبحث الثاني فيما ينبغي التنبيه عليه في المقام

وهو أمور :

الأوّل: عدّ شيخ الطائفة في رجاله إبراهيم بن هاشم من أصحاب مولانا الرضايليّة، فقال: إبراهيم بن هاشم القمّي تلميذ يونس بن عبد الرحمن (١٠). انتهى . وقال في الفهرست في ترجمته: أصله الكوفي، وانتقل إلى قم، وأصحابنا يقولون: إنّه أوّل من نشر أحاديث الكوفيين بقم، وذكروا أنّه لقى الرضايليّة (٢٠).

والظاهر من هذا الكلام أنّه لم يثبت ذلك عـنده، ويـمكن أن يكـون الرجـال متأخّراً عنه في التصنيف، واطّلع علىٰ ما لم يطّلع عليه حال تصنيف الفهرست.

أو يجمع بينهما، فيقال: إنّ المراد من أصحاب الرواية، سواء كانت بطريق المشافهة أو المكاتبة، فيكون شخص من أصحابه الله بهذا المعنى لا يستلزم اللقاء. قال النجاشي في ترجمته ما هذا كلامه: قال أبوعمر و الكشي: تلميذ يونس بن عبدالرحمٰن، من أصحاب الرضا الله هذا قول الكشي. وفيه نظر (٢). انتهى .

أقول: إنّ ما عزّاه إلى الكشي لم أجده في اختيار الشيخ، وكيف ما كان إنّ الكلام المذكور اشتمل على مطلبين: أحدهما أنّه تلميذ يونس بن عبدالرحمن. والثانى: أنّه من أصحاب مولانا الرضائية، بناءً على أنّ الظاهر من المجرور في

⁽١) رجال الشيخ ص ٣٥٣.

⁽٢) الفهرست ص ٤.

⁽٣) رجال النجاشي ص ١٦.

كلامه ليس قيداً ليونس بن عبدالرحمن؛ لما ذكره النجاشي في ترجمته من أنّه رأى جعفر بن محمّد عليه بين الصفا والمروة ولم يرو عنه، وروى عن أبي الحسن موسى والرضاعيه (١).

فلو كان قيداً له ينبغي أن يقول: من أصحاب أبي الحسن موسى والرضاييه. مضافاً إلى أنّ الظاهر من سياق النجاشي أنّه في ترجمة إبراهيم بن هاشم، ومقتضاه أن يكون ما يذكر فيها من أحواله .

فعلىٰ هذا نقول: إنّ النظر في كلامه: إمّا في المطلب الأوّل، أو الثاني، أو فيهما معاً. وعلى الأوّل يمكن أن يقال في بيانه أمران :

الأوّل: أنّ الحكم بكونه تلميذ يونس بن عبدالرحمن ينافي ما ذكر وا من نشره أخبار الكوفيين بقم؛ لكون يونس مطعوناً عند القمّيين، كما يظهر ممّا ذكره شيخ الطائفة في رجاله في أصحاب مولانا الكاظم للله في ترجمة يونس، قال: ضعّفه القمّيون (٢٠).

وفي أصحاب مولانا الرضائين: طعن عليه القميون (٣). وظاهر أنّ مطعونية الأستاد عند أهل قم لا يلائم قبول الأحاديث من تلميذه، المستفاد من قولهم «إنّه أوّل من نشر أحاديث الكوفيين بقم».

والثاني: أنّ الظاهر من التتبّع في الكافي وغيره أنّه يسروي عسن يسونس بسن عبدالرحمٰن بواسطة، ومقتضىٰ كونه من تلامذته كون روايته من غيرها .

⁽١) رجال النجاشي ص ٤٤٦.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٣٤٦.

⁽٣) رجال الشيخ ص ٣٦٨.

فها أنا أدلُّك على عدَّة مواضع لتكون على بصيرة :

منها: ما في باب أدنى الحيض من كتاب طهارة الكافي (١١).

ومنها: ما في باب استبراء الحائض منه ^(۲).

ومنها: ما في باب المرأة التي ترى الدم وهي جنب، قال: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي عبدالله عن أبيه، عن أبي عبدالله عن أبي عبداً أ.

ومنها: ما في باب إخراج روح المؤمن والكافر منه ^(٤).

ومنها: ما في غسل الميت^(٥).

ومنها: ما في باب تخليط الميت من الكافي^(٦).

ومنها: ما في باب السنّة في حمل الجنازة من الكافي (٧).

ومنها: ما في باب آخر من الكافي في حفظ المال من كتاب المعيشة ^(٨).

وبالجملة إنّ رواية إبراهيم بن هاشم عن يونس مع الواسطة كثيرة، ويدلّك على ذلك ملاحظة طريق شيخنا الصدوق وشيخ الطائفة إلى يونس، وإن لم يـذكر

⁽١) فروع الكافي ٣: ٧٦ ح ٥.

⁽٢) فروع الكافي ٣: ٨٠ ح ١ .

⁽٣) فروع الكافي ٣: ٨٣ ح ٣.

⁽٤) فروع الكافي ٣: ١٣٥ ح ١ .

⁽٥) فروع الكافي ٣: ١٤١ ح ٥.

⁽٦) فروع الكافي ٣: ١٤٣ ح ١ .

⁽٧) فروع الكافي ٣: ١٦٨ ح ١ .

⁽٨) فروع الكافي ٥: ١٣٣ ح ٤.

الصدوق طريقه إلى يونس في المشيخة، ولكن طريقه إليه يظهر ممّا ذكره شيخ الطائفة في الفهرست في ترجمة يونس بن عبدالرحفن (١).

ومقتضى كون إبراهيم بن هاشم من تلامذة يونس بن عبدالرحمن أن يسروي عنه من غير واسطة، وهي منتفية في الموارد المذكورة ونحوها، بل لم يحضرني حال التحرير روايته عنه من غير واسطة، ومقتضى كون الرواية عنه أن يكون من غير واسطة، ومقتضى كون الرواية معها عدم صحة الدعوى .

ويؤيّده أنّ علياً ابنه إن روى عن محمّد بن عيسى، يروي عن يونس في الغالب بواسطة، وقد يكون بواسطتين. وإن روى عن أبيه، يروي عنه بواسطتين. ومنه يظهر القدح في دعوى التلميذية .

وهذا الوجه هو الأولى من السابق. ويؤيدَه أنّ النجاشي لم يذكر في ترجمة يونس بن عبدالرحمٰن طعن القمّيين عليه .

وعلى الثاني يكون وجه النظر منع كون إبراهيم بن هاشم من أصحابه، على ما يظهر ممّا ذكره في ترجمة محمّد بن علي بن إبراهيم الهمداني، قال: محمّد بن علي ابن إبراهيم بن محمّد الهمداني، روى عن أبيه، عن جدّه، عن الرضائي . وروى إبراهيم بن محمّد الهمداني، عن الرضائي (٢).

فإنّ الرواية عن الإمام بواسطة وإن لم تناف الرواية عنه بلا واسطة، كما في حمّاد بن عيسى، فإنّه عدّ من أصحاب مولانا الصادق والكاظم والرضاهي، ومقتضاه كونه راوياً عن مولانا الصادق على من عير واسطة، كما هو الواقع.

⁽١) الفهرست ص ١٨١.

⁽۲) رجال النجاشي ص ٣٤٤.

ففي كتاب الحجّ من الكافي: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن أبيه عن حمّاد بن عيسى، عن أبي عبدالله على الله يكن له أن يخرج حتى يقضى الحجّ (١).

وفي باب السنة في المهور من كتاب النكاح منه: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن أبي عبدالله الله الله عنه عنه أبي عبدالله الله الله على أكثر من اثنتي عشر رسول الله على أكثر من اثنتي عشر أوقية ونش. والأوقية: أربعون، والنش: عشرون درهما (٢).

ومع ذلك كثيراً مّا يروي عنه بواسطتين، لكن الظاهر من سياق كـلامه فـي الترجمة المذكورة عدم اعتقاد رواية إبراهيم بن هاشم عنه من غير واسطة .

ويويده أنّه قد يتفق روايته عنه يليّ بثلاث وسائط، كما في النوادر في المهر من نكاح الكافي، حيث روى عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن علي بن الحكم (٢)، عن علي بن أبي حمزة، قال: قلت لأبي الحسن الرضا الليّ إلىٰ آخره (٤).

الثاني: قال شيخنا الشهيد الثاني ﴿ في حاشية الخلاصة: ذكر الشيخ الطوسي ﴿ الله عَلَمُ اللَّهِ عَلَى الطوسي ﴿ اللّ في أحاديث الخمس أنّه _أي: إبراهيم بن هاشم _أدرك أباجعفر اللهِ ، وذكر له معه

⁽١) فروع الكافي ٤: ١٤١ ح ١.

⁽٢) فروع الكافي ٥: ٣٧٦ ح ٥.

⁽٣) قوله «عن علي بن الحكم» غير موجود في الكافي المطبوع.

⁽٤) فروع الكافي ٥: ٣٨١ - ٧.

خطاباً في الخمس (١). انتهىٰ.

قوله «إنّه أدرك» مفعول لقوله «ذكر» ومدلوله أنّ شيخ الطائفة قال: إنّ إبراهيم ابن هاشم أدرك أباجعفر الثاني على أي: الجواد الله الديخة، كما لا يسخفى، وسقتضاه أن يكون وفاته في أيّامه الله التصريحه في رجاله بأنّه من أصحاب مولانا الرضا على الذى عزّاه إليه لم أعثر في كلامه.

ولا يبعد أن يقال: إنّ ذلك مسامحة في التعبير، والمقصود أنّ شيخ الطائفة أورد في أحاديث الخمس ما يدلّ على أنّه أدرك أباجعفر ﷺ، وحينئذ لا دلالة لهذا الكلام على أنّ مماته كان في أيّامهﷺ.

والحديث المذكور رواه ثقة الإسلام في أواخر باب الفيء والأنفال من أصول الكافي: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، قال: كنت عند أبي جعفر الله إذ دخل عليه صالح بن محمّد بن سهل، وكان يتولّى له الوقف بقم، فقال: يا سيّدي اجعلني من عشرة آلاف في حلّ فإنّي أنفقتها، فقال له: أنت في حلّ، فلمّا خرج صالح، قال أبو جعفر الله: أحدهم يثب على أموال حقّ آل محمّد وأيتامهم ومساكينهم وفقرائهم وأبناء سبيلهم، فيأخذه ثمّ يجيء فيقول: اجعلني في حلّ، أتراه ظنّ أني أقول لا أفعل، والله ليسألنهم الله تعالى يوم القيامة عن ذلك سؤالاً حثيثاً (٢).

ورواه شيخ الطائفة في كتاب الخمس من التهذيب (٣).

والظاهر أنّ قوله «وذكر له معه خطاباً في الخمس» إشارة إلى قوله على «أتوه»

⁽١) رسائل الشهيد الثاني ٢: ٧.

⁽٢) أصول الكافي ١: ٥٤٨.

⁽٣) تهذيب الأحكام ٤: ١٤٠ - ١٩.

الثالث: قال شيخنا الصدوق في مشيخة الفقيه: وماكمان فيه من وصية

أميرالمؤمنين المن البنه محمد ابن الحنفية، فقد رويته عن أبي، عن علي بن إبراهيم ابن هاشم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله الله ويغلط أكثر الناس في هذا الأسناد، فيجعلون مكان «حمّاد بن عيسى» «حمّاد بن عثمان»

ا عز اهاس مي عدا او صدق چيمون مادن سخت د بن عيسى « دروي عنه ^(۱) . و إبراهيم لم يلق حمّاد بن عثمان، و إنّما لقى حمّاد بن عيسىٰ وروىٰ عنه ^(۱) .

ووافقه على ذلك العلاّمة، فقال في الفائدة التاسعة من الفوائد التي أوردها في أواخر الخلاصة: قد يغلّط جماعة في الاسناد من إبراهيم بن هاشم إلى حمّاد بن عيسى، فيتوهّمونه حمّاد بن عثمان، وهو غلط، فإنّ إبراهيم بن هاشم لم يلق حمّاد ابن عشمان، بل حمّاد بن عيسى (٢).

والفاضل الحسن بن داود، قال في جملة من التنبيهات الذي ذكرها في أواخر رجاله: إذا ورد عليك الاسناد من إبراهيم بن هاشم إلى حمّاد، فلا يتوهّم أنّه ابن عثمان، فإنّ إبراهيم لم يلق ابن عثمان، بل ابن عيسى (٢٠).

وفيما ذكروه تأمّل، كما تأمّل فيه بعض مشايخ مشايخنا أيضاً، وذلك لعدم الاستبعاد في رواية إبراهيم بن هاشم عن حمّاد بن عثمان؛ لكون حمّاد هذا من أصحاب موالينا الصادق والكاظم والرضائيًّ، ومات في عصر مولانا الرضائيًّ؛

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥١٣.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٢٨١.

⁽٣) رجال ابن داود ص ٥٥٦ .

إذ مماته على ما في الكشي في سنة تسعين ومائة (١)، وانتقال الروح المقدّس لمولانا الكاظم على إلى أعلى غرفات الجنان على ما في الكافي وغيره في شهر رجب في سنة ثلاث وثمانين ومائة (٢).

فقد أدرك حمّاد بن عثمان من أيّام مولانا الرضا الله سنين، وقد عرفت أنّ شيخ الطائفة ذكر إبراهيم بن هاشم في أصحابه الله الله ، فهو مع حمّاد في طبقة واحدة في الجملة، فلا استبعاد في روايته عنه .

كما أنّ حمّاد بن عيسىٰ أيضاً من أصحاب موالينا الأسمّة الشلاتة عليه وقد سمعت أنّ روايته عن مولانا الصادق عليه من غير واسطة ، وغاية ما هنا أنّه مات في أيّام مولانا الجواد على وأدرك من أيّامه على خمساً أو ستّ سنين .

قال النجاشي: إنّه مات في سنة تسع، وقيل: ثمان ومائتين (٣).

وانتقال الروح المقدّس لمولانا الرضائي إلى أعلى غرفات الجنان على ما في الكافي وغيره في سنة ثلاث ومائين (٤). وهذا لا يقتضي تعين رواية إبراهيم ابن هاشم عن ابن عيسى، واستحالة روايته عن ابن عثمان، كما لا يخفى.

علىٰ أنّا نقول: إنّ روايته عنه موجود في سند الأخبار،كما ستقف عليه إن شاء الله تعالىٰ، فلا وجه لإنكاره .

والحاصل أنَّ المقتضي للقول برواية إبراهيم بن هاشم عن حمَّاد بـن عـيسيٰ

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٧٠ برقم: ٦٩٤.

⁽٢) أصول الكافي ١: ٤٧٦.

⁽٣) رجال النجاشي ص ١٤٣.

⁽٤) أصول الكافي ١: ٤٨٦.

تحقيق الحال في إبراهيم بن هاشمتحقيق الحال في إبراهيم بن هاشم

موجود، والمانع عنه مفقود، فتعيّن القول به .

أمّا الأوّل، فلأنّا وجدنا عدّة مواضع من الكافي روايته عنه من غير واسطة.كما سيجيء إن شاء تعالىٰ .

وأمّا الثاني، فلما عرفت من اتّحادهما في الطبقة .

تحقيق الحال يستدعي أن يقال: إنّ التصفّح التامّ في أسانيد الكافي يشهد علىٰ أنّ رواية ثقة الاسلام فيما يناسب المرام علىٰ أنحاء :

منها: روايته عن حمّاد بواسطتين، مع التصريح بأنّه ابن عيسيٰ .

ومنها:كذلك مع التصريح بأنَّه ابن عثمان .

ومنها:كذلك أيضاً لكن مع اطلاق حمّاد من غير أن ينسبه إلىٰ عيسىٰ أو عثمان. ومنها: روايته عنه بثلاث وسائط، مع التصريح بأنّه ابن عثمان .

ومنها: روايته عنه كذلك، لكن مع الاطلاق.

ومنها: مثلهما، لكن مع التصريح بأنَّه ابن عيسي .

أمّا الأوّل، فلكثر ته أغنت عن الافتقار إلى البيان.

وأمّا الثاني، فمنه في باب تحنيط الميت من طهارة الكافي (١).

ومنه ما في باب من يحلّ أن يأخذ من الزكاة ومن لا يحلّ له ومن له المال القليل من كتاب زكاة الكافي ^(٢) .

ومنه ما في باب الوصية من كتاب الحجّ منه عن حريز (٣).

⁽١) فروع الكافي ٣: ١٤٤ ح ٥.

⁽٢) فروع الكافي ٣: ٥٦٣ ح ١٣.

⁽٣) فروع الكافي ٤: ٢٨٦.

وأمّا الثالث، فكثير أيضاً, لكن الظاهر أنّ الاطلاق في هذا المقام ينصرف إلى ابن عيسى؛ لظهور أولوية إلحاق المشتبه بالأغلب.

وأمّا الرابع، فكثير جدّاً.

وكذا الخامس، لكن الظاهر انصراف الاطلاق في هذا المقام إلى ابن عثمان لما ذكروا.

وأمّا السادس، فالذي يحضرني الآن موضعان :

أحدهما: في باب من تواليٰ عليه رمضانان من كتاب صوم الكافي (١).

والثاني: ما في كتاب المعيشة من الكافي في باب آخر منه في حفظ المال وكراهة الإضاعة (٢⁾.

والحاصل أنّ المطلق ينصرف إلى ابن عيسى إن كان في الطبقة الثالثة بالإضافة إلى ثقة الإسلام، وإلى ابن عثمان إن كان في الطبقة الرابعة. وأمّا مع التصريح، فالأمر ظاهر.

واللازم ممّا ذكره شيخنا الصدوق ومن وافقه، الحكم بإرسال الحديث فيما إذا كانت الرواية عن حمّاد بواسطتين، وتكون الواسطة الثانية إبراهيم بن هاشم مع التصريح بابن عثمان، أو الحكم بالتصحيف لتصريحهم بأنّ إبراهيم بن هاشم لم يلق حمّاد بن عثمان.

ولعلّ الداعي لذلك ملاحظة الكافي، بناءً علىٰ أنّ ثقة الاسلام يروي عن حمّاد ابن عيسىٰ بواسطتين، وفي الغالب هما علي بن إبراهيم وأبوه، وعن حـمّاد بـن

⁽١) فروع الكافي ٣: ١١٩ ح ١.

⁽٢) فروع الكافي ٤: ٢٩٩ ح ١ .

عثمان بثلاث وسائط. ومنه يتوهم أنّ إبراهيم بن هاشم لم يلق حمّاد بن عثمان، لكنّه جمود على الاقتصار بما يظهر في غالب الأحوال، وقد عرفت التفصيل في المقال، فاحتمال الإرسال مع إمكان الملاقاة بمعزل عن الاعتبار، ومقتضى الحال. إن قلت: هنا مواضع أخر فيها إبراهيم بن هاشم، عن حمّاد بن عثمان من غير

إن قلب: هنا مواضع احر فيها إبراهيم بن هاسم، عن حماد بن عنمان من عيا واسطة :

منها: ما في باب تعجيل الزكاة و تأخيرها من كتاب زكاة التهذيب، قال: محمّد ابن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عثمان، عن حريز، عن أبي بصير، عن أبي جعفر على قال: إن أخرج الرجل الزكاة الحديث (١).

ومنها: ما في باب أواخر الخروج إلى الصفا من حجّ التهذيب: عن محمّد بـن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عثمان، عن الحـلبي، قـال: قلت لأبى عبدالله ﷺ: جعلت فداك إلىٰ آخر الحديث (٢).

قلنا: إنّ سند النصوص المذكورة وإن كان في التهذيب كذلك، لكنّها لمّا كانت مرويّة عن الكافي، فلابدّ من الرجوع إليه .

فنقول: إنّ الحديث الأوّل قد رواه ثقة الاسلام في باب الزكاة تبعث من بلد إلى

⁽١) تهذيب الأحكام ٤: ٤٧ ح ١٤.

⁽٢) تهذيب الأحكام ٥: ١٦٢ ح ٦٨.

⁽٣) تهذيب الأحكام ٥: ٩٣ ح ١١٤.

بلد (١). والمذكور فيه حمّاد بن عيسى، لا حمّاد بن عثمان، فما في التهذيب مع نقله عن الكافي غير مطابق لما فيه .

وكذا الحديث الثاني، فإنّه رواه في باب المتمتّع ينسي أن يقصر: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، قال: سألت أباعبدالله الله في فإنّ المروي عنه لإبراهيم بن هاشم فيه ابن أبي عمير لاحمّاد بن عثمان، كما هو محلّ الكلام، وهو غريب، وحمّاد فيه مطلق، وإن كان الظاهر أنّه ابن عثمان على ما يظهر ممّا سلف، لكن لا دخل له فيما نحن فيه، كما لا يخفى .

وأمّا الثالث، فإنّ نسخ الكافي فيه مختلفة، ففي بعضها (٢) وإن كان الأمر كما حكاه شيخ الطائفة، لكن الآخر ليس كذلك، بل المروي عنه لإبراهيم بن هاشم فيه ابن أبي عمير، كما في الثاني، فلا يمكن التعويل عليه في إثبات المرام.

ومن هذه الاختلافات وأمثالها يظهر أنّ التعويل على النقل لا يخلو من شوب الاشكال.

الرابع: قد عرفت أنَّ شيخ الطائفة عدّ إبراهيم بن هاشم من أصحاب مـولانا الرضائيَّة، ويظهر من الحديث السالف أنَّه أدرك أباجعفر الثاني ﷺ.

لكن قال سيّد المدقّقين الفاضل الشهير بالداماد: ربما وردت في الكافي رواية إبراهيم بن هاشم عن الصادق على من غير واسطة، قال: وفي كتابي الأخبار التهذيب والاستبصار: محمّد بن يعقوب، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، قال: سألت

⁽١) فروع الكافي ٣: ٥٥٣ - ٢.

⁽٢) فروع الكافي ٤: ٣٣٦ - ٦.

فبعض من عاصرناه ممّن قد فاز بسعادة الشهادة في دين الله قد استبعد ذلك أشد الاستبعاد، وقال فيما له حواشي على التهذيب: الظاهر أنّ هذا مرسل، فإن إبراهيم بن هاشم ذكروا أنّه لقي الرضائي، وهو تلميذ يونس بن عبد الرحف، ويونس من أصحاب الكاظم والرضائي، وسيأتي أنّه روى إبراهيم بن هاشم، قال: كنت عند أبي جعفر الثاني لله، فراويته عن أبي عبد الله لله بغير واسطة لا تخلو من بعد.

ونحن نقول: الارسال في الرواية بلفظ السؤال، حيث يقول الراوي: سألته عن كذا فقال كذا، ساقط عن درجة الاحتمال، وإنّما يكون من المحتمل لوكان عن أبيه عن أبي عبدالله ﷺ .

فما استبعده ليس من البعد في شيء، أليس أبو عبدالله الله قد توفّي في سمنة ثمان وأربعين ومائة، وهي بعينها سنة ولادة مولانا الرضائي ، وقبض أبوالحسن الرضائي بطوس سنة ثلاث ومائتين، ومولانا الجوادي إذ ذاك في تسع سنين من العمر، فيمكن أن يكون لإبراهيم بن هاشم إذ يروي عن مولانا الصادق عشرون سنة من العمر، ثمّ يكون قد بقي إلى زمن الجوادي ، فلقيه وروى عنه من غير بعاد (١٢). انتهى كلام السيد الداماد ،

أقول: إنّ هذا الفاضل الربّاني الذي ليس له ثاني وإن بلغ أقصى مراتب الدقّة والفطانة، لكن الحقّ في المقام مع من فاز بشرافة الشهادة؛ إذ المعهود فـي كـتب

⁽١) تهذيب الأحكام ٤: ١٣٥ ح ١، والسند فيه ليس كما ذكره الماتن.

⁽٢) الرواشح السماوية ص ٤٩ ــ ٥٠ .

الأحاديث رواية إبراهيم بن هاشم عن مولانا الصادق الله بواسطتين أو بثلاث وسائط، فلا يحضرني روايته عنه بواسطة واحدة فضلاً من غير واسطة، فما ذكره ليس مأنوساً في سند الأخبار، ولا معهوداً بمسلك رواة الآثار، كما لا يخفى على أولى الخبرة والأبصار.

مضافاً إلى أنّ ما ذكره لو كان مطابقاً للواقع، لكان إبراهيم بن هاشم مدركاً لأربعة من الأثمّة الطاهرين الله ولا كان الأمر كذلك نبّه علماء الرجال عليه، وأورده شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الصادق لله أيضاً، وأيضاً لو كان الأمر كذلك لأكثر الرواية عن مولانا الكاظم الله وعلى فرض غمض العين عن الاكثار، فلا أقل من الرواية عنه في بعض الأحيان .

والصواب في الجواب أن يقال: إنّ شيخ الطائفة ﴿ وإن أورد في باب الأنفال من التهذيب سند الحديث كما ذكره، حيث قال: قال الشيخ ﴿ وإذا أسلم الذي سقطت عنه الجزية، سواء كان إسلامه قبل حلول أجل الجزية أو بعده، إلى أن قال: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، قال: سألت أبا عبدالله الله عن صدقات أهل الذمة إلى آخره (١).

لكنّه أورد قبل ذلك في باب الجزية هذا الحديث بهذا السند، قال: وعنه _أي: محمّد بن يعقوب _عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز، عن محمّد ابن مسلم، قال: سألت أبا عبدالله على عن صدقات أهل الذمّة وما يـؤخذ من جزيتهم من ثمن خـمورهم ولحم خـنازيرهم وميتهم، قـال: عـليهم الجـزية

⁽١) تهذيب الأحكام ٤: ١٣٥، والسند فيه ليس كذلك.

وجميع نسخ التهذيب في الباب المذكور ممّا عثرنا عليها مطبقة على هذا النحو. ومنه يظهر إسقاط الأسام الثلاثة في الباب المذكور: إمّا من سهو القلم، أو التعويل على ما ذكره قبل ذلك لوحدة السند والحديث.

على أنّ نسخ التهذيب في الموضع المذكور مختلفة، وقد لاحظت حال الكتابة أربعة نسخ منه، ففي نسختين منه وإن كان الأمر فيهما كما ذكر من إسقاط «حمّاد، عن حريز، عن محمّد بن مسلم» وكون السائل إبراهيم بن هاشم ظاهراً، لكن في الأخير تين يكون الأمر فيهما كما في الموضع الأوّل، لكن علّم فوق الأسام الثلاثة علامة النسخة.

علىٰ أنَّ الحديث في الموضعين مروي عن الكافي، فلابدُّ من الرجوع إليه.

فنقول: إنّه مروي فيه في باب صدقة أهل الجزية هكذا: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حمريز، عن محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا عبدالله الله الحديث (٢).

ومنه يحصل الجزم بإسقاط الأسام الثلاثة في الموضع المذكور من التهذيب، فلا يصحّ التعويل عليه .

والعجب من السيد الداماد الله لل يراجع الكافي، مع كون ما وقع في الموضع المذكور من التهذيب مخالفاً لما هو المعهود في سند الأخبار .

ومنه يظهر أنَّ الاتَّكال على النقل لاسيما في مثل المقام بمعزل عن الاعتبار.

⁽١) تهذيب الأحكام ٤: ١١٣ _ ١١٤ ح ٢.

⁽٢) فروع الكافي ٣: ٥٦٨ ح ٥.

۰ ۳٤.....مرآة العراد

ولله الحمد والشكر في كلّ حال، وهو المرجع في المبدء والمآل، وهـو القـادر المتعال .

الخامس: ما ذكرنا من تصحيح العلاّمة والشهيد الله طريق الصدوق في بعض الأسناد مع وجود إبراهيم بن هاشم فيه، لا يوجب الاعتماد عليه في الحكم بالتوثيق، بل لا يحصل الظنّ منه أصلاً، وذلك لوجهين:

الأوّل: أنّه لو كان مراد العلاّمة من تصحيح الطريق في الموارد المذكورة التوثيق والتعديل، لوثقه في ترجمته ولم يفعل، بل الظاهر ممّا ذكره فيها عدم اعتقاده وثاقته، حيث قال: ولم أقف لأحد من أصحابنا على قول في القدح فيه، ولا على تعديله بالتنصيص، والروايات عنه كثيرة، والأرجح قبول قوله (١١).

وهذا وإن أمكن دفعه باحتمال تجدّد الرأي وانحرافه في الآخر عمّا كان عليه في الأوّل، لكنّه قبل أن يلاحظ عمّا نبّهنا عليه فيما يأتي، وأمّا بعدها فلا، فلاحظ مع التأمّل التامّ حتّىٰ ينكشف لك سرّ الكلام .

والثاني: أنّه كما صحّح الطرق في الموارد المذكورة مع اشتمالها علىٰ إبراهيم ابن هاشم، كذا حسّن كثيراً من طرقه المشتملة عليه ^(٢) .

كطريقه إلى إدريس بن زيد (٣)، وعلي بن بلال (٤)، وعلي بن ريّان (٥)، ومحمّد

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٤ ـ ٥.

⁽٢) راجع: خلاصة الأقوال ص ٢٧٧ _ ٢٨١.

⁽٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٨٩ و ٥٢٧.

⁽٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٤.

⁽٥) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥١.

تحقيق الحال في إبراهيم بن هاشم٣٤١

ابن النعمان (۱)، ومرازم بن حكيم (۲)، ويحيى بن أبي عمران (۳)، وهاشم الحنّاط (2)، وإبراهيم بن محمّد الهمداني (۵)، وأبي عبدالله الخراساني (۱)، وبكير ابن أعين (۷)، وأبي جرير بن إدريس (۸)، وجعفر بن محمّد بن يونس (۱)، والحسن ابن الجهم (۱۰)، والحسين بن محمّد القمّي (۱۱)، كما في تلخيص الأقوال، ونقد الرجال .

وحمدان الديواني (١٢)، وذريح المحاربي (١٣)، وريّان بن الصلت (١٤).

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٨ _ ٤٢٩.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٦٣.

⁽٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥٥٠.

⁽٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٩.

⁽٥) من لا يحضره الفقيه ٤: ٧٩.

⁽٦) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥٠٨.

⁽V) من لا يحضره الفقيه ٤: ١ ٤٤.

⁽٨) من لا يحضره الفقيه ٤: ٧١ ٤.

⁽٩) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٩.

⁽١٠) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٣.

⁽۱۰) من د يخصره العقيد ١٠)

⁽١١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥١١.

⁽١٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥١٢.

⁽١٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥١٠.

⁽١٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٢.

وسليمان بن خالد (۱) وسماعة بن مهران (۲) وسهل بن اليسع ($^{(1)}$) وصفوان بن يحيى $^{(2)}$ وعاصم بن حميد ($^{(0)}$) وعبدالله بن الجندب ($^{(1)}$) وعاصم بن فضل الواسطي ($^{(1)}$) ومحمّد بن القيس ($^{(1)}$) ومعمّر بن خلّد ($^{(1)}$) ومنذر بن جعفر ($^{(1)}$) وموسى بن عمر بن بزيع ($^{(1)}$) وهشام بن إبراهيم ($^{(1)}$) ويحيى بن حمّان الأزرق ($^{(1)}$).

وهذه هي واحد وثلاثين موضعاً من طرق الصدوق، وقد حسّن العلاّمة الطريق إليهم، ورجال الطرق في الأغلب ممّا لا ينبغي التأمّل لأحـد فـي وثـاقتهم عـدا

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٩.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٧.

⁽٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٦٢.

⁽٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٦.

⁽٥) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧٧.

⁽٦) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥٨.

⁽٧) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٦٠.

⁽٨) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧٤.

⁽٩) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٨٦.

⁽١٠) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧٢.

⁽١١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٩٩٩.

⁽١٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٨.

⁽١٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥٦.

⁽١٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥٠٧.

إبراهيم بن هاشم، فلا يكون الداعي للحكم بالحسن إلاَّ هو .

وأمّا في غير الأغلب، أي: فيما إذا كان شيخنا الصدوق راوياً عن محمّد بـن علي ماجيلويه، فإنّه وإن أمكن أن يكون الحكم بالحسن لأجـله، لكـن الظـاهر خلافه، بل التحسين من جهة إبراهيم بن هاشم أيضاً؛ لأنّه لمّا علم في الغالب أنّ ذلك إنّما هو لأجله، فهو يرجّح أن يكون الأمر في غيره كذلك.

مضافاً إلى أنّه الله صحّح جملة من طرقه، وفيه محمّد بن علي ماجيلويه، كطريقه إلى إسماعيل الجعفي، وإسماعيل بن رياح، وحارث بن المفيرة، ومعاوية بسن وهب، ومنصور بن حازم (١١).

والحاصل أنَّ التحسين الذي صدر منه في عشرين موضعاً من الموارد المذكورة، تعين بالقطع أن يكون ذلك لأجل إبراهيم بن هاشم، ومنه يظهر أنّ الأمر في الباقي وهو أحد عشر موضعاً أيضاً كذلك.

وبالجملة الشخص الذي صدر الحكم بحسن السند لأجله من شخص لا يمكن أن يصدر الحكم بصحّته لأجله من ذلك الشخص، كما لا يخفى على من أحاط خبراً بالاصطلاح، فإذا رأينا ذلك في كلامه، فلابدّ من ارتكاب أحد أمور:

إمّا أن يقال: إنّ ذلك من باب تبدّل الرأي وتغيّر الحال، وهو غير صحيح؛ لمنافاته لنظم كلامه؛ لأنّه صحّح طريقه أوّلاً إلى كردويه وفيه إبراهيم بن هاشم، ثمّ حسّن طريقه إلى محمّد بن النعمان، والريّان بن الصلت، والحسن بن الجهم، وعلي ابن بلال، وغيرهم.

ثمّ صحّح طريقه إلى عامر بن نعيم، ثمّ حسّن الطريق إلى صفوان بن يحيى من

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٢٧٧ ــ ٢٨١.

غير فصل، ثمّ إلى موسى بن عمر بن بزيع، وإلى جعفر بن محمّد بن يونس، وهاشم الحنّاط، ويحيى بن أبي عمران وغيرهم، ثمّ صحّح إلى ياسر، ثمّ حسّن كثيراً من الطرق المذكورة، وعلى فرض التسليم، يكون المعتبر هو الأخير، فلا يجدي في إثبات المرام.

وإمّا أن يقال: إنّه من باب التجوّز بأحد اللفظين عن الآخر، أو من باب الذهول والغفلة، أو من سهو القلم والزلّة .

والأوّل أيضاً غير مناسب، كما لا يخفى وجهه، وعلى تقديره لا يجدي في المقام؛ لعدم معلومية التجوّز فيه والمتجوّز له، فيتعيّن الثاني أو الثالث. وعلى أيّهما كان لا يمكن التمسّك به لإثبات المرام؛ لعدم حصول الظنّ منه على المرام، لاسيما بعد ملاحظة أكثرية الحكم بالحسن من الحكم بالصحّة، كما عرفت ممّا سبق، فحيننذ لا يوجب الاعتماد عليه.

وكذا الكلام في حقّ الشهيد أيضاً؛ إذ كثيراً مّا حسّن الطريق على وجود إبراهيم ابن هاشم، فتنبّه يرشدك الله إلىٰ طريق الصواب، وإليه المرجع والمآب(١).

الغصل الثامن

فى تحقيق الحال فى إسحاق بن عمّار

فنقول: إنّ إسحاق بن عمّار في كتب الأخبار شايع، وقداشتبه الأمر فيه على العلماء الأعلام، فمنهم: من ذهب إلىٰ أنّه واحد، ومنهم: من ذهب إلىٰ أنّه متعدّد.

وتنقيح المرام يستدعي أن يقال بالتحقيق التامّ: إنّ القائلين بأنّه واحد، ويظهر ذلك من جماعة كثيرة وجمّ غفير :

⁽١) راجع: الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٦١ ـ ١٢٦.

منهم: شيخنا الصدوق، فإنّه روى في الفقيه، عن لسحاق بن عمّار كثيراً، كما في كتاب الحجّ من الفقيه^(۱)، وفي باب ما يجوز الإحسرام فسيه ومــا لا يــجوز مــن الفقيه^(۲)، إلى غير ذلك من المواضع التي لا تحصيٰ .

ولم يذكر في المشيخة إلا طريقاً واحداً إلى لمسحاق بن عمّار، فقال في أواثل المشيخة: وما كان فيه عن لمسحاق بن عمّار، فقد رويته عن أبي، عن عبدالله بن جعفر الحميري الخ^(٣).

ومنه يظهر أنّه اعتقد أنّ إسحاق بن عمّار الراوي عن الإمامين الذي عنون به الكلام واحد، سواء روى عنهما بلاواسطة، أو مع الواسطة .

والظاهر منه أنّه ليس بإسحاق بن عمّار بن موسى الساباطي؛ إذ لو كان ذلك قيّده به، كما صنع في عمّار، حيث قال: ما كان في هذا الكتاب عن عمّار بن موسى الساباطي الخ (٤) فهو إسحاق بن عمّار بن حيّان، سيما بعد ماستقف عليه من عدم وجود إسحاق بن عمّار بن موسى الساباطي .

ومنهم: الشيخ الضابط النجاشي، قال: إسحاق بن عمّار بن حيّان مولى بني تغلب، أبو يعقوب الصيرفي، شيخ من أصحابنا ثقة، وإخوته يونس ويوسف وقيس وإسماعيل، وهو في بيت كبير من الشيعة، وابنا أخيه علي بن إسماعيل، وبشر بن

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٢: ٢١٨ برقم: ٢٢١٥.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٢: ٣٥٧ برقم: ٢٦٩٢.

⁽٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٣٤.

⁽٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٢.

لسماعيل، كانا من وجوه من يروي الحديث إلى آخر ما قال(١١).

وحيث ما لم يذكر في الرجال إلاّ الشخص المذكور، فالظاهر منه أنّه اعتقد أنّ لسحاق بن عمّار في أسانيد الأخبار ليس إلاّ ذلك، إذ لو لم يكن معتقداً لذلك، بل اعتقد التعدّد لذكره أيضاً. فتأمّل.

ومنهم: شيخ الطائفة، قال في الفهرست: لسحاق بن عمّار الساباطي، له أصل، وكان فطحياً إلاّ أنّه ثقة، وأصله معتمد عليه النم^(٢).

ولمّا لم يذكر في ذلك الكتاب غير ذلك، يظهر منه اعتقاده أنّه واحد، وإلاّ لذكره في عنوانين متعدّدين، كما هو ديدنهم وطريقهم .

وقال في الرجال في أصحاب مولانا الصادق ﷺ: لِسحاق بن عمّار الصيرفي الكوفي^(٣).

وفي باب أصحاب مولانا الكاظم الله إلى إسحاق بن عمّار ثقة، له كتاب (٤).

ومنهم: السيد الجليل أحمد بن طاووس، ولعلّه أوّل من نزّل كــلام النــجاشي والشيخ في الفهرست علىٰ شخص واحد، ويظهر من كــلماته أنّـه اعــتقد اتّـحاد اسحاق بن عمّار الساباطي مع لٍسحاق بن عمّار بن حيّان (٥).

ومنهم: المحقَّق، فإنَّه قال في الشرائع في مسألة ميراث المفقود: وفــي روايـــة

⁽۱) رجال النجاشي ص ۷۱.

⁽۲) الفهر ست ص ۱۵ .

⁽٣) رجال الشيخ ص ١٦٢.

⁽٤) رجال الشيخ ص ٣٣١.

⁽٥) التحرير الطاووسي ص ٤٠ ـ ٤١.

تحقيق حال إسحاق بن عمّار ٢٤٧

لسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله على النج. وفي لسحاق قول، وفي طريقها سهل بن زياد، وهو ضعيف النه (١) .

والظاهر من كلماته أنّه اعتقد أنّ إسحاق بن عمّار ليس إلاّ واحداً. والظاهر أنّ القول الذي أشار إليه هو الحكم بالفطحية الذي صدر من شيخ الطائفة، ومعلوم أنّ ذلك في حقّ إسحاق بن عمّار الساباطي .

ثمّ الظاهر من قوله «وفي إسحاق قول» أنّه لم يكن معتقداً بثبوت ذلك القول فيه، وهو الظاهر منه في كتاب إحياء الأموات من النافع^(٢).

ومنهم: الحسن بن أبي طالب صاحب كشف الرموز، قال في كتاب الطلاق في شرح عبارة النافع: «يصحّ أن يطلّق ثانية في الطهر الذي طلّق فيه» ما هذا لفظه: لا يصحّ تكرار الطلاق مع الوطىء على طهر واحد، إلى أن أورد رواية، ثـمّ قـال: ضعيف مطعون، وإسحاق مقدوح الخ (٣).

ومنهم: العلاّمة، فإنّه نزّل في الخلاصة كلام النجاشي والشيخ في الفهرست على شخص واحد، وذكره في القسم الثاني، فقال: لسحاق بن عمّار بن حيّان مولى بني تغلب أبو يعقوب الصيرفي، كان شيخاً من أصحابنا ثقة، روى عن الصادق والكاظم عليه المرافع وكان فطحياً، ثمّ نقل ما في النجاشي والفهرست (٤).

ولا يخفيٰ أنَّ بناء كلامه علىٰ أنَّ المعنون في النجاشي والفهرست واحد، فـلا

⁽١) شرائع الاسلام ٤: ٤٩.

⁽٢) المختصر النافع ص ٢٦٢.

⁽٣) كشف الرموز ٢: ٢١٨.

⁽٤) خلاصة الأقوال ص ٢٠٠.

يكون إسحاق بن عمّار إلاّ وهو فطحي.

ومنهم: ابن داود، قال في القسم الأوّل من رجاله: لسحاق بن عمّار بن حيّان مولى بني تغلب (١).

ومنهم: شيخنا الشهيد، فإنّه قال في أواخر شرح الإرشاد: وصالح كـذّاب، وإسحاق فيه قول، فلذلك أوردت بصيغة الرواية (٢⁾.

ومنهم: شيخنا ابن فهد، قال في المهذّب البارع في مسألة ميراث المفقود: وفي لسحاق قول آخر (^(٣).

ومنهم: صاحب التنقيح، قال في المسألة المذكورة: مع أنَّ إسحاق قـيل: إنَّــه فطحي (٤) .

ومنهم: شيخنا الشهيد الثاني، قال في أواخر الروضة عند البحث عن دية ضرب العجان: ونسبه إلى الرواية؛ لأنّ إسحاق بن عمّار فطحي، وإن كان ثقة (٥).

وقال أيضاً عند البحث عن دية سلس البول: لكن في الطريق لمسحاق، وهمو فطحي^(٦).

⁽۱) رجال ابن داود ص ۵۲.

⁽۲) روض الجنان ص ۳۸۰.

⁽٣) المهذّب البارع ٤: ٤١٩ ـ ٤٢٠.

⁽٤) التنقيح الرائع ٤: ٢٠٦.

⁽٥) شرح اللمعة ١٠: ٢٥٢.

⁽٦) شرح اللمعة ١٠: ٢٦٦.

تحقيق حال إسحاق بن عمّار

وفي المسالك أيضاً في المسألتين المذكور تين (١).

وقال أيضاً عند البحث عمّا يثبت به الاحصان ما يعطى ذلك (٢).

ومنهم: المولى المحقّق الأردبيلي، فإنّه أيضاً بني على الاتّحاد.

قال في مجمع الفائدة في شرح عبارة الارشاد: وتبطل بالإخلال بركن ^(٣). وقال أيضاً في مباحث الشكّ ^(٤).

وقال أيضاً في مباحث الحجّ في مسألة وجوب الكفّارة بالاستمناء في حــقّ (٥٠) . المحرم (م

ومن جميع المواضع المذكورة يظهر أنّ بناؤه ﴿ على الاتّحاد .

ومنهم: صاحب المدارك، قال في كتاب الحبّع عند التكلّم في تروك الاحرام في شرح عبارة «ولو ذبحه كان ميتة حراماً» ما هذا لفظه: وأمّا الثانية، فبأنّ من جملة رجالها الحسن بن موسى الخشّاب، وهو غير موثّق ولا ممدوح بمدح يعتدّ به، ولسحاق بن عمّار وهو فطحي (١٦).

وقال في كتاب النذر من شرحه على النافع: وفي سنده قصور، فإنّ راويها وهو إسحاق بن عمّار قيل: إنّه فطحي .

⁽١) المسالك ٢: ٤٠٥ _ ٥٠٥ الطبع الحجري.

⁽Y) المسالك Y: 3Y3.

⁽٣) مجمع الفائدة والبرهان ٣: ٨٣.

⁽٤) مجمع الفائدة والبرهان ٣: ١٧٨.

⁽٥) مجمع الفائدة والبرهان ٧: ١٢.

⁽٦) مدارك الأحكام ٧: ٣٠٦.

ومنهم: شيخنا الشيخ سليمان البحراني، قال في المعراج: والذي يتخلّص مـن كلامهم أنّه فطحي ثقة (١).

ومنهم: العلاّمة المجلسي، فإنّه لم يعنون في الوجيزة إلاّ عنواناً واحداً، فقال: إسحاق بن عمّار موثّق (٢).

ومنهم: بعض من أجلاً مشايخ مشايخنا في رسالة منفردة في هذا الباب: هذه كلمات من حضرني من القائلين بالاتحاد، لكن جهة القول بالوحدة فيهم مختلفة؛ إذ مقتضى كلام النجاشي أنّ إسحاق بن عمّار ليس إلاً واحداً، وهو إسحاق بن عمّار بن حيّان أبو يعقوب الصيرفي التغلبي، ومقتضى كلام شيخ الطائفة في الفهرست أنّه واحد، لكنّه إسحاق بن عمّار الساباطي، ومقتضى كلام العلامة وغيره ممّن ذكر أنّ إسحاق بن عمّار هو إسحاق بن عمّار الساباطي الفطحي، فدقّق النظر في كلماتهم حمّى ينكشف لك سرّ المقال (٣).

وأمّا القائلين بالتعدّد، فمنهم شيخنا البهائي همّ، قال في مشرق الشمسين: وقد يكون الرجل متعدّداً، فيظنّ أنّه واحد، كما اتّفق للعلاّمة في إسحاق بن عمّار، فإنّه مشترك بين اثنين: أحدهما من أصحابنا، والآخر فطحي، كما يظهر للمتأمّل (٤٠).

ومنهم: الشيخ حسن بن محمّد الدمستاني البحريني في انتخاب الجيد، وهـو مصنّفه المعمول لتنقيد أسانيد تهذيب الحديث، حيث قال في تنقيدسند منه مذكور

⁽١) معراج أهل الكمال ص ٢١٨.

⁽٢) رجال العلاّمة المجلسي ص ١٥٨.

⁽٣) الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

⁽٤) مشرق الشمسين ص ٩٥.

في باب الأحداث الموجبة للطهارة: والسند موتّق باشتراك لمسحاق بن عمّار بين ابن حيّان الثقة، وابن موسى الساباطي، والحكم باتّحادهما وهم .

ومنهم: المحقّق الاسترابادي، فإنّه بعد بنائه على الاتّحاد في رجاله الكبير والوسيط عدل عنه، وصار إلى القول بالتعدّد، حيث قال في حاشية المتوسّط: الظاهر من التتبّع أنّ إسحاق بن عمّار اثنان: ابن عمّار بن حيّان الكوفي، وهو المذكور في النجاشي، وابن عمّار بن موسى الساباطي، وهو المذكور في الفهرست، وأنّ الثاني فطحى دون الأوّل.

ومنهم: المولى التقي المجلسي في شرحه على المشيخة عند شرح طريقه إلى لسحاق بن عمّار: والظاهر أنّهما رجلان، ولمّا أشكل التميز بينهما فهو في حكم الموثّق (١).

ومنهم: المحدّث القاساني، فإنّه عبّر بمثل ما عبّر به شيخنا البهائي اللهامي اللهائي الهائي الهائي اللهائي اللهائ

ومنهم: الفاضل الخراساني في الذخيرة في شرح «ويبطل بـالإخلال بـركن» قال: وفي الصحيح عن إسحاق بن عمّار الثقة المشترك بين الفطحي وغيره.

ومنهم: مولانا المحقّق الماهر البهبهاني في التعليقة، قال: الفطحي كما في الفهرست هو إسحاق بن عمّار بن موسى الساباطي، وهو غير ابن حيّان (٣).

ومنهم: السيد السند في رياض المسائل، في مسألة ميراث المفقود، قال: مع اعتبار سند الرواية، بعد التعدّد بالموتّقية بإسحاق بن عمّار المشترك بين الموتّق

⁽١) روضة المتّقين ١٤: ٥١.

⁽۲) الوافي ۱: ۲۱.

⁽٣) التعليقة على منهج المقال ص ٥٢.

والثقة^(١).

ومنهم: الشيخ المتبحّر البحريني فـي الدرر النـجفية، مـع ادّعــائه أنّ القــائل بالوحدة أكثر من غيره .

ومنهم: الفاضل النبيل الجليل إسماعيل الخواجوئي في رجاله ^(٢).

ثمّ إنّ تحقيق المقال يقتضي أن يقال: إنّ ما كان داعياً لشيخ الطائفة على القول بأنّ إسحاق بن عمّار هو إسحاق بن موسى الساباطي، هو ما رواه في التهذيب: عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، عن إسحاق بن عمّار، قال: سمعت أبا عبدالله على يقول: كان موسى بن عمران على إذا صلّى لم ينفتل حتّى يلصق خدّه الأيمن بالأرض وخدّه الأيسر بالأرض، قال: وقال إسحاق: رأيت من آبائي من يصنع ذلك، قال محمّد بن سنان: يعنى موسى في الحجر في جوف الليل (٣).

فنقول: إنّ لِسحاق بن عمّار في هذا المقام روىٰ عن مولانا الصادق ﷺ، ثم قال لِسحاق: هكذا رأيت من آبائي إلىٰ آخره. أي: بعض آبائي .

ومحمّد بن سنان الذي هو الراوي عنه في هذا المقام أخبر بأنّ مراده من بعض آبائه موسى، وهو جدّ لسحاق، ولسحاق بن عمّار في المقام، هو لسحاق بن عمّار بن موسى الساباطي، ولمّا لم يكن لسحاق بن عمّار إلاّ رجلاً واحداً في الأسانيد، فإذا علم أنّ المراد منه في هذا المقام هو ابن عمّار بن موسى الساباطي، يكون هو المراد منه حيثما وقع، وهو المطلوب.

⁽١) رياض المسائل ٢: ٣٧٣ الطبع الحجرى.

⁽٢) الفوائد الرجالية للعلاَمة الخواجوئي ص ٦٩.

⁽٣) تهذيب الأحكام ٢: ١٠٩ _ ١١٠ ح ١٨٢.

ولذا قال المحقّق القاساني في الوافي، بعد أن ذكر الحديث: بيان، قال محمّد بن سنان: وقال لمحاق، يعني لمسحاق، يعني لمساباطي جدّ لمحاق (١٠). انتهى .

فنقول: إنّ ما حكيناه عن المحقّق الأسترابادي من قوله «الظاهر من التتبّع» إلى آخر، إن كان وجهه ملاحظة ذلك وما يوردمفصّلاً، فله وجه في بادىء الرأي، وإلا فلا وجه له، إلا إذا كان مراده التأمّل في كلام النجاشي والشيخ في الفهرست.

إذا علم ذلك، فنقول: الظاهر أنّ ما ذكر في المقام هو الداعي لشيخ الطائفة على القول بأنّ إسحاق بن عمّار هو إسحاق بن عمّار الساباطي، فالظاهر من شيخ الطائفة أنّه اعتقد أنّ إسحاق بن عمّار واحد، وأنّه إسحاق بن عمّار بن موسى الساباطي، وهو عُمَّة وإن أصاب في التوحيد، لكن أخطأ في التشخيص والتعيين.

أمّا الأوّل من أكثرية القائلين بالتوحيد، وهو يوجب الظنّ القوي به، لاسيما بعد ملاحظة كونهم خبيرين بصيرين عالمين بالرجال والاسناد كلّهم نحرير محقّق ومدقّق متتبّع في علمهم الذي له مدخلية بما نحن فيه، مضافاً إلى ما يظهر بعد التأمّل والتتبّع التامّ في الأخبار والأسناد من عدم وجود إسحاق الساباطي، وكون ابن حيّان كثير الرواية عن الصادق والكاظم الله عنظن ظنّاً قوياً قريباً بالعلم اتحاده، وسيأتي ما يوجب قوّة الظنّ إن شاء الله تعالى .

وأمّا الثاني، فلما ستقف مـن أنّ لمِسحاق بـن عــمّار الراوي الكـثير الراويــة وسديدها. هو ابن عمّار بن حيّان الصيرفي .

وأمّا لسحاق بن عمّار بن موسى الساباطي، فلا وجود له أصلاً فمي أسمانيد

⁽١) الوافي ٨: ٨١٨ ـ ٨١٩.

الأخبار، وإنّما الموجود عمّار الساباطي لا إسحاق.

وأمّا الداعي المسطور، فهو على النحو المذكور في التهذيب وإن لم يحتمل غير ما ذكر، لكن وقع فيه تصرّف بزيادة «من آبائي» ويمكن أن يكون الداعي لتلك الزيادة _كما نبّه به بعض مشايخ مشايخنا _حمل موسى فيه على موسى الساباطي، وهو غير صحيح، بل المرادمنه هو مولانا وسيدنا موسى بن جعفر عينه وهذا هو الذي ينبغي أن يذكر في مقابلة قول مولانا الصادق على حاكياً عن فعل موسى بن عمران على .

وأما حكاية موسى الساباطي الذي ليس له ذكر في كتب الرجال ولا في الأسانيد إلا بتوسط ذكر ابنه، في مقابلة ما حكاه مولانا الصادق على عن موسى بن عمران الله مما لا ينبغي أن يتخيّل فضلاً عن أن يذكر، بخلاف الحكاية عن مولانا الكاظم الله فإنّها موقعها، مضافاً إلى ما فيه من دفع توهم اختصاصه بشريعة موسى بن عمران الله .

وأمّا عدم التصريح بذكر اسمه الشريف، فلعلّه لعائق من ذلك، مع وجود القرينة الحالية المشخّصة للمراد، ولذا فسّر ه محمّد بن سنان بأنّ مراد لسحاق بن عمّار في قوله «رأيت من يصنع ذلك» هو موسى بن جعفر بينه المحاوة على المحتويح به في كلام شيخ الطائفة في الخلاف، والمحقّق في المعتبر، والعلاّمة في المنتهى والتذكرة ونها ية الإحكام، وصاحب المدارك.

قال في الخلاف بعد ذكر الحديث قال: وقال: رأيت من يصنع ذلك، قال ابسن سنان: يعني موسى بن جعفر ﷺ في الحجر في جوف الليل (١).

⁽١) الخلاف ١: ٤٣٧.

وقال في المعتبر بعد أن حكم باستحباب التعفير: ويؤيد ذلك ما رواه إسحاق بن عمّار، قال: سمعت أبا عبدالله على يقول: كان موسى بن عمران على إذا صلّى لم ينفتل حتى يلصق خدّه الأيمن بالأرض، وخدّه الأيسر بالأرض، قال إسحاق: رأيت من يصنع ذلك، قال محمّد بن سنان: يعني موسى بن جعفر على في الحجر في جوف الليل (١).

وفي المنتهىٰ ^(٢) مثل ما في المعتبر .

وفي التذكرة: يستحبّ فيها التعفير عند علمائنا، ولم يعتبره الجمهور، إلى أن قال: وقال إسحاق بن عمران الله قال: وقال إسحاق بن عمران الله يقول: كان موسى بن عمران الله إذا صلّى لم ينفتل حتّى يلصق خدّه الأيمن بالأرض، وخدّه الأيسر بالأرض، قال إسحاق: رأيت من يصنع ذلك، قال محمّد بن سنان: يعني موسى بن جعفر الله في الحجر في جوف الليل (٣).

وفي نهاية الإحكام: يستحبّ فيها التعفير؛ لأنّها وضعت للتذلّل والخشوع، والتعفير أبلغ فيه، قال محمّد بن سنان: رأيت موسى بن جعفر يلين يفعل ذلك في الحجر في جوف الليل (٤).

وفي المدارك: يستحبّ تعفير الخدّين؛ لما رواه الشيخ عن محمّد بن سنان، عن إسحاق بن عمّار، قال: سمعت أبا عبدالله على يقول: كان موسى بن عـمران الله إذا

⁽١) المعتبر ٢: ٢٧١.

⁽٢) منتهى المطلب ١: ٣٠٣ الطبع الحجرى.

⁽٣) التذكرة ٣: ٢٢٤.

⁽٤) نهاية الإحكام ١: ٤٩٨ المطبوع بتحقيقي.

٣٥٦......٠٠٠٠...مرآة المراد

صلّى لم ينفتل حتّى يلصق خدّه الأيمن بالأرض، وخدّه الأيسر بالأرض، قال لسحاق: رأيت من يصنع ذلك، قال محمّد بن سنان: يعني موسى بن جعفر بين في الحجر في جوف الليل (١).

ومن جميع ما ذكر تبيّن أنّ لفظة «من آبائي» لم تكن موجودة في كلام لسحاق، ولا هو من كلامه، وإنّما هي زيادة صدرت ممّن صدر، ولعلّ الداعي لتلك الزيادة هو حمل موسى في كلام لسحاق^(٢) على موسى الساباطي، كما نبّهنا عليه.

وعلى تقدير صدور اللفظ من إسحاق، يمكن أن يقال: إنَّه «أباهي» هكذا: رأيت من أباهي به ممّن يصنع ذلك، فصحّف إلى ما ترى .

والحاصل أنّ الظاهر من شيخ الطائفة أنّه اعتقد أنّ لسحاق بن عمّار في أسانيد الأخبار واحد، وأنّه ابن عمّار الساباطي، وأنّ له أصلاً معوّلاً عليه، وأنّه فطحي، وقد علمت الداعي للتشخيص وبطلانه.

وأمّا نسبة الأصل، فظاهرة؛ لكون لسحاق بن عمّار ذاكتاب، ويظهر من تصفّح الأخبار المروية عنه أنّ كتابه في غاية المتانة، بل لا يبعد أن يقال: إنّه من الأصول المعتبرة، وتصفّح الأخبار المروية عنه يرشد إليه، ولذا يطلق عليه لفظ الأصل.

وأمّا نسبة الفطحية إليه، فلعلّ وجهه ما ستقف عليه إن شاء الله تعالى من بعض الأخبار الآتية، وستطّلع إن شاء الله تعالىٰ علىٰ ما فيه .

ثمَّ إنَّ تهذيب المرام في تعيينه يوجب أن نطوِّل الكلام.

فنقول: الظاهر أنّه ابن عمّار بن حيّان، فكلّما كمان الراوي عن الصادق

⁽١) مدارك الأحكام ٣: ٤٢٤.

⁽٢) في الرجال: محمّد بن سنان .

تحقيق حال إسحاق بن عمّار

والكاظم ﷺ لمحاق بن عمّار، فهو ابن حيّان، وذلك لوجوه :

منها: ما رواه الكشي عن محمّد بن عيسى العبيدي، عن زياد القندي، قال: كان أبو عبدالله على إلى إسحاق بن عمّار، وإسماعيل بن عمّار، قال: وقد يجمعهما لأقوام (١). بناءً على أنّ الظاهر منه أنّ إسماعيل وإسحاق أخوان .

وقد دلّ الصحيح المروي في باب البرّ بالوالدين من أصول الكافي: عن محمّد ابن عيسى، عن علي بن الحكم، وعدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن لسماعيل بن مهران، جميعاً عن سيف بن عميرة، عن عبدالله بن مسكان، عن عمّار ابن حيّان، قال: خبّرت أبا عبدالله الله ببرّ ابني لسماعيل بي، فقال: لقد كنت أحبّه وقد ازددت له حبّاً (٢). على أنّ لسماعيل هو ابن عمّار بن حيّان، فيكون لسحاق أيضاً كذلك، وهو المطلوب.

ومنها: ما عرفت من التصريح في كلام النجاشي بكونه لسحاق بن عمّار بن حيّان، وانّ إخوته يونس ويـوسف وقـيس ولسماعيل، وابـنا أخـيه عـلي بـن لسماعيل، وبشر بن لسماعيل.

ومنها: ما يظهر من تتبع النصوص، فقد روى ثقة الإسلام في باب النهي عن الإشراف على قبر النبي على قال: عددة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد البرقي، عن جعفر بن المثنى الخطيب، قال: كنت بالمدينة وسقف المسجد الذي أشرف على القبر قد سقط، والفعلة يصعدون وينزلون ونحن جماعة، فقلت لأصحابنا: من منكم له موعد يدخل على أبي عبدالله الله اللهلة؟ فقال مهران بن أبي نضر: أنا، وقال

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٠٥ برقم: ٧٥٢.

⁽٢) أُصول الكافي ٢: ١٦١ ح ١٢.

لمساعيل بن عمّار الصيرفي: أنا، فقلنا لهما: سلاه عن الصعود لنشرف عملي قسر النبي ﷺ.

فلمّاكان من الغدلقيناهما، فاجتمعناجميعاً، فقال لسماعيل: قدساً لناه لكم عمّا ذكر تم، فقال: لا أحبّ لأحدمنكم أن يعلو فوقه، ولا آمنه أن يرى شيئاً يذهب منه بصره، أو يراه مع بعض أزواجه عَيْن (١).

وروى في باب النوادر من أواخر معيشة الكافي: عن سهل بن زياد، عن علي ابن بلال، عن الحسن بن بسّام الحمّال، قال: كنت عند إسحاق بن عمّار الصير في، فجاء رجل يطلب غلّة بدينار، وكان قد أغلق باب الحانوت وختم الكيس، فأعطاه غلّة بدينار، فقلت له: ويحك يا إسحاق ربما حملت لك من السفينة ألف ألف درهم، قال: فقال لي: ترى كان لي هذا، لكنّي، سمعت أبا عبدالله على يقول: من استقلّ قليل الرزق حرم كثيره، ثمّ التفت إليّ فقال: يا إسحاق لا تستقلّ قليل الرزق فـتحرم كثيره، ثمّ التفت إليّ فقال: يا إسحاق لا تستقلّ قليل الرزق فـتحرم

فنقول: وصف في الأوّل إسماعيل بن عمّار بالصيرفي، وهنا إسحاق بن عمّار بذلك، كما في نكاح التهذيب وغيره.

فقد علم ممّا ذكر أنّ إسحاق بن عمّار الراوي عن مولانا الصادق الله أنّه إسحاق ابن عمّار الصيرفي هو ابن عمّار الصيرفي، وقد علمت من كلام النجاشي أنّ إسحاق بن عمّار بن حيّان، مضافاً إلى ما علمت أنّ المصرّح به في كلام النجاشي أنّ إخوة إسحاق بن عمّار: يونس، ويوسف، وقيس، وإسماعيل، وقد أوردهم شيخ

⁽١) أُصول الكافي ١: ٤٥٢.

⁽۲) فروع الكافي ٥: ٣١٨ ح ٥٦ .

تحقيق حال إسحاق بن عمّار

الطائفة في الرجال، والعلاّمة في الخلاصة على نحو يرشد إلى حقيقة الحال .

قال شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الصادق للله: لٍسحاق بن عمّار الصيرفي الكوفي(١).

وفي هذا الباب: يونس بن عمّار الصيرفي التغلبي كوفي (٢).

وفيه أيضاً: لسماعيل بن عمّار الصيرفي الكوفي ^(٣).

وفي الخلاصة: يوسف بن عمّار بن حيّان ثقة ^(٤).

وفيه: قيس بن عمّار بن حيّان قريب الأمر^(٥).

ومنها: أنّك قدعلمت من كلام النجاشي عند ذكر طريقه إلى إسحاق بن عمّار بن حيّان: إنّ غياث بن كلوب روى عنه. فيظهر من ذلك أنّ إسحاق بن عـمّار الذي يروي عنه غياث بن كلوب هو إسحاق بن عمّار بن حيّان .

فها أنا آورد عدّة من مواضع التي روىٰ فيها غياث بن كلوب عن لٍسحاق بن عمّار الراوى عن مولانا الصادقﷺ .

ومن جملتها: ما في الباب السادس من بصائر الدرجات، قال: حدّثني الحسن ابن موسى الخشّاب، عن غياث بن كلوب، عن إسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن

⁽١) رجال الشيخ ص ١٦٢.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٣٢٤.

⁽٣) رجال الشيخ ص ١٦١.

⁽٤) خلاصة الأقوال ص ١٨٤.

⁽٥) خلاصة الأقوال ص ١٣٥.

أبيه المنظم (١).

> ومنها: ما في باب أدب الصائم من صوم الكافي^(٣). ومنها: ما في آخر كتاب المواريث من الكافي^(٤).

ومنها: ما في باب دهن الجلجلان من كتاب زيّ الكافي (٥).

ومنها: ما في باب الرجلين يدّعيان، فيقيم كلّ واحدمنهما البيّنة من كتاب قضاء الكافي (٦٦).

ومنها: ما في كتاب الطلاق من التهذيب، حيث روىٰ عن محمّد بن أحمد بن يحيىٰ، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن غياث بن كلوب، عن إسحاق بن عمّار الصيرفي، عن جعفر، عن أبيميني (٧).

ولا يخفيٰ أنَّ فيه مزيَّتان علىٰ أنَّ إسحاق بن عمّار هنا ابن حيّان: إحــداهــما

⁽١) بصائر الدرجات ص ١١ ح ٢.

⁽٢) فروع الكافي ٤: ٢٢ ح ١ .

⁽٣) فروع الكافي ٤: ٨٩ ح ١١.

⁽٤) فروع الكافي ٧: ١٧٣ ح ٢.

⁽٥) فروع الكافي ٦: ٥٢٤ ح ١.

⁽٦) فروع الكافي ٧: ٤١٩ ح ٢.

⁽V) تهذيب الأحكام ٨: ٥٣ ـ ٤٥ ح ٩٤.

تحقيق حال إسحاق بن عمّار

رواية غياث، والأخرى الوصف بالصيرفي، على ما علمت سابقاً .

ومنها: ما في باب فقه النكاح من زيادات التهذيب (١١).

ومنها: ما رواه في الباب المذكور من التهذيب^(٢).

في جميع ما ذكر من الأخبار كان هو راوياً عن أبي عبدالله الله : إمّابواسطة أبيه عن جعفر الله أو بلاواسطة، فظهر أنّه ممّن روى عن الصادق الله .

وكذا نقول: إنّ المراد من إسحاق هو ابن حيّان أينما وجد راوياً عن مولانا الصادق على المراد من إسحاق بن عمّار الصادق على الراوي عنه غياث بن كلوب؛ لعدم ظهور إسحاق بن عمّار في غيره في تلك الطبقة، على ما لا يخفى على المتتبّع، وأصالة عدمه، وعلى من يدّعى الثبوت ووجود غيره الإثبات.

وأمّاكلام شيخ الطائفة، فقد عرفت ما فيه، فإذا وجد في الأسانيد رواية لمسحاق ابن عمّار عنه الله الله الله ابن عمّار بن حيّان الثقة، ولو كان الراوي عنه غير غياث بن كلوب؛ إذ كثيراً ما يروي لمسحاق بن عمّار عن مولانا الصادق الله ويكون الراوى عنه غير غياث بن كلوب، وهو على أقسام:

الأوّل: أن يكون الراوي عنه صفوان الظاهر أنّه ابن يحييٰ، كما هو المصرّح به في عدّة مواضع :

فمن ذلك: ما في باب الظلم من كتاب الايمان والكفر من أُصول الكافي، قال: أبوعلي الأشعري، عن محمّد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن إسحاق بن عــمّار،

⁽١) تهذيب الأحكام ٧: ٤٦٤ - ٧٢.

⁽٢) تهذيب الأحكام ٧: ٤٦٧ ص ٨٠.

عن أبي عبدالله ﷺ ^(١).

ومنه: ما في باب صدقة الغنم من كتاب زكاة الكافي (٢).

ومنه: ما في باب النادر من كتاب زكاته ^(٣).

ومنه: ما في باب حجّ الصبيان من الكتاب (٤).

ومنه: ما في باب من بدأ بالسعى قبل الطواف من الكتاب^(٥).

ومنه: ما في باب كراهة الرهبانية وترك الباه من نكاح الكافي (٦).

ومنه: ما في باب غيرة النساء من الكتاب^(٧).

ومنه: ما في باب حقّ المرأة على الزوج من الكتاب^(٨).

ومنه: ما في باب مداراة الزوجة من الكتاب^(٩).

ومنه: ما في باب فضل الولد من كتاب العقيقة من الكافي (١٠).

⁽١) أصول الكافي ٢: ٣٣١_٣٣٢ ح٧.

⁽٢) فروع الكافي ٢: ٥٣٥ ـ ٥٣٦ ح ٤.

⁽٣) فروع الكافي ٢: ٥٥٣ ح ٢.

⁽٤) فروع الكافي ٤: ٢٨١.

⁽٥) فروع الكافي ٤: ٤٢١ ح ١ .

⁽٦) فروع الكافي ٥: ٥ ٤٩٦ ـ ٤٩٦ ح ٣.

⁽۷) فروع الکافی ۵: ۵۰۸ ح ٦.

⁽٨) فروع الكافي ٥: ٥١٠ ـ ٥١١ ح ١.

⁽٩) فروع الكافي ٥: ١٣ ٥ ح ١ .

⁽١٠) فروع الكافي ٦: ٣ ح ٥.

تحقيق حال إسحاق بن عمّار

ومنه: ما في باب ما يجب فيه التعزير من حدود الكافي (١٦).

فهذه احدى عشر موضعاً يكون الراوي فيها إسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق الله صفوان بن يحيى بسند واحد، بمعنى أنّ المصدّر في الراوية هو أبوعلي الأشعري في هذه المذكورات، وهنا مواضع يكون الراوي عن إسحاق الراوى عن أبى عبدالله الهند:

منها: ما في باب صلة الرحم من كتاب الايمان والكيفر من أصول الكافي المصدّر بعلي بن إبراهيم (٢).

ومنها: ما في باب المعانقة من الكتاب المذكور، المصدّر بعلي أيضاً (^{٣)}. ومنها: ما في باب النوادر من الكتاب كذلك ^(٤).

ومنها: ما في باب الرجل يستأجر الأرض أو الدار فيؤاجرها بأكثر ممًا استأجرها من معيشة الكافي،المصدّر بمحمّد بن يحييٰ (٥).

ومنها: ما في باب أنّ الأثمّة هم الذين ذكرهم الله يعرفون أهل الجنّة والنار من بصائر الدرجات، المصدّر بعلي بن إسماعيل (٦٦).

هذه هي المواضع التي قد روي فيها صفوان بن يحييٰ عن إسحاق بن عـمّار

⁽١) فروع الكافي ٧: ٢٤٠ - ١.

⁽٢) أصول الكافي ٢: ١٥٢ ـ ١٥٣ ح ١٧.

⁽٣) أصول الكافي ٢: ١٨٤ ح ٢.

⁽٤) فروع الكافي ٧: ٤٦١ ح ٦.

⁽٥) فروع الكافي ٥: ٢٧٣ - ١٧ .

⁽٦) بصائر الدرجات ص ٥٠٠ ح ١٧.

والثاني: أن يكون الراوي عن لسحاق الذي روى عن الصادق الله هو عبدالله ابن جبلة، وهو كثير أيضاً:

منه: ما في الخوف والرجاء من كتاب الإيمان والكفر من أُصول الكافي، المصدّربمحمّد بن يحييٰ (١)(٢).

ومنه: ما في باب المصافحة من الكتاب المذكور ، المصدّر بعدّة من أصحابنا عن سهل (٣) .

ومنه: ما في باب ما أخذ الله على المؤمن من النصر من الكتاب المذكور أيضاً. المصدّر بسهل^(٤).

ومنه أيضاً: ما في باب الشرك من الكتاب المذكور، المصدّر بعدّة من أصحابنا (٥). ومنه: ما في باب الأسوقة من مطاعم الكافي، المصدّر بعدّة من أصحابنا (٦).

ومنه: ما في كتاب العقل والجهل من أُصول الكافي، المصدّر بعلي بن إبراهيم (٧).

ومنه: ما في باب الفضل في نفقة الحجّ من كتاب حجّ الكافي، المصدّر بعلي

⁽١) الصحيح: الحسن.

ر) (۲) أصول الكافي ۲: ۲۷ ــ ۸۸ ح ۲ .

⁽٣) أصول الكافي ٢: ١٨٢ _ ١٨٣ ح ١٤.

⁽٤) أُصول الكافي ٢: ٢٥١ ح ١١.

⁽٥) أصول الكافي ٢: ٣٩٧ ح ٣.

⁽٦) فروع الكافي ٦: ٣٠٦ - ٦.

⁽٧) أُصول الكافي ١: ٢٤ ح ١٩.

تحقيق حال إسحاق بن عمّار

أيضاً (١)

ومنه: ما في باب الحدّ في اللواط من كتاب حدود الكافي، المـصدّر بـعلي

ومنه: ما في باب النوادر من كتاب صوم الكافي، المصدّر بسهل بن زياد^(٣). ومنه: ما في النذور من التهذيب، المصدّر بصفّارٌ (٤).

ومنه: ما في باب الطيب للمحرم من حجّ الكافي ، المصدّر بمحمّد بن يحييٰ ⁽⁰⁾. ومنه: ما في القمار من معيشة الكافي، المصدّر بعدّة من أصحابنا(٦). ومنه: ما في الباب المذكور، المصدّر بالحسين بن محمّد ^(٧).

ومنه: ما في باب من أمكن من نفسه من نكاح الكافي، المصدّر بالحسين ^(۸) ومنه: ما في أواخر باب النوادر من وصايا الكافي،المصدّر بمحمّد بن يحييٰ ⁽⁹⁾. وفي جميع ذلك المواضع روى إسحاق، عن أبي عبدالله الصادق عليه.

والثالث: أن يكون الراوي عن إسحاق بن عمّار الراوي عن مولانا الصادق ﷺ هو ابن أبيعمير، ونذكر منه مواضع:

⁽١) فروع الكافي ٤: ٢٨٠ ح ٥.

⁽٢) فروع الكافي ٧: ٢٠٠ ح ٩.

⁽٣) فروع الكافي ٤: ١٧٠ ح ٥.

⁽٤) تهذيب الأحكام ٨: ٣١٥_٣١٦ ح ٥١.

⁽٥) فروع الكافي ٤: ٣٥٥_٣٥٦ - ١٥.

⁽٦) فروع الكافي ٥: ١٢٣ ـ ١٢٤ ح ٨.

⁽۷) فروع الكافي ٥: ١٤٣ ح ٦.

⁽٨) فروع الكافي ٥: ١٥٥ م ١٠.

⁽٩) فروع الكافي ٧: ٦٤ _ ٦٥ ح ٢٧.

منها: ما في باب الحرز والعوذة من كتاب الدعاء من أصول الكافي، المصدّر بعلى بن إبراهيم (١).

ومنها: ما في باب فرض الزكاة من كتاب زكاة الكافي، المصدّر بعلي أيضاً (٢). ومنها: ما في حبّ النساء من أوّل كتاب نكاح الكافي، المصدّر بعلي أيضاً (٣). ومنها: ما في باب ما يلحق الميت بعد موته من كتاب وصايا الكافي، المصدّر بعلى أيضاً (٤).

وهذه أربعة مواضع قد روى فيها ابن أبي عمير بسند واحد عن إسحاق بن عمّار الراوي عن مولانا الصادق ﷺ .

والرابع: أن يكون الراوي عنه هو يونس بن عبدالرحمٰن، فهو أيضاً كثير :

منه: ما في باب الكبائر من كتاب الإيمان والكفر من أُصول الكافي، المصدّر بعلى بن إبراهيم ^(٥) .

ومنه: ما في باب صلاة الملاّحين والمكاري من صلاة الكافي، المصدّر بعلي أيضاً⁽¹).

⁽١) أصول الكافي ٢: ٥٧٠ ح ٦.

⁽٢) فروع الكافي ٣: ٥٠٢ - ١٧.

⁽٣) فروع الكافي ٥: ٣٢٠ ح ١.

⁽٤) فروع الكافي ٧: ٥٦ ح ٣.

⁽٥) أُصول الكافي ٢: ٢٨٤ ح ١٩.

⁽٦) فروع الكافي ٣: ٤٣٨ - ٩.

تحقيق حال إسحاق بن عمّار

ومنه: ما في باب فضل صوم شعبان من صوم الكافي، المصدّر بعلي أيضاً (١). وفي جميع تلك المواضع روى عنه يمونس بمن عبدالرحمين، وهمو عمن الصادق ﷺ.

والخامس: أن يكون الراوي عنه سيف بن عميرة :

منه: ما في الباب المائة والخمسين من البصائر، المصدّر بأحمد بن محمّد (٢). ومنه: ما في كتاب العقل والجهل من أصول الكافي، المصدّر بأحمد بن إدريس (٣).

ومنه: ما في باب الفطرة من صوم الكافي، المصدّر بمحمّد بن يحيين (٤).

ومنه: ما في باب الغريق والمصعوق من طهارة الكافي، المصدّر بـمحمّد بـن يحيى (٥). في جميعها روئ لٍسحاق عن الصادق ﷺ .

والسادس: أن يكون الراوي عنه حسن بن محبوب، وهي كثيرة :

منها: ما في باب صلة الرحم من كتاب الإيمان والكفر من أُصول الكافي، المصدّربمحمّد بن يحييٰ(٦).

ومنها: ما في باب الظلم من الكتاب المذكور، المصدّر بعدّة من أصحابنا(٧).

⁽١) فروع الكافي ٤: ٩٤ ح ١٢.

⁽٢) بصائر الدرجات ص ٤٣١ ح ٣.

⁽٣) أصول الكافي ١٦ ١٦ ح ٦.

⁽٤) فروع الكافي ٤: ١٧٢ ح ١٠.

⁽٥) فروع الكافي ٣: ٢٠٩ _ ٢١٠ ح ٢ .

⁽٦) أصول الكافي ٢: ١٥٧ ح ٣١.

⁽٧) أصول الكافي ٢: ٣٣٣ ح ١٤.

ومنها: ما في باب تفسير الذنوب من الكتاب، المصدّر بعلي بن إبراهيم (١). ومنها: ما في باب السجود من صلاة الكافي، المصدّر بأحمد بن إدريس (٢). ومنها: ما في باب الصرف من معيشة الكافي، المصدّر بعدّة من أصحابنا (٣). ومنها: ما في باب ما يجب فيه الحدّ في الشراب من حدود الكافي، المصدّر

ومنها: ما دي باب ما يجب فيه الحد في السراب من حدود الحالي. المستدر بعلي بن إبراهيم ⁽³⁾ .

ومنها: ما في باب أنّه لا حدّ لمن لا حدّ عليه من حدود الكافي، المصدّر بعلي أيضاً (٥).

ومنها: ما في باب ما يجب فيه الدية كاملة من ديات الكافي، المصدّر بـعلي أيضاً (١٦).

ومنها: ما في باب الشفتين من الكتاب المذكور، المصدّر بعلي ^(V).

وفي جميع تلك المواضع أيضاً روى إسحاق عن أبي عبدالله الصادق ﷺ.

والسابع: أن يكون الراوي عنه محمّد بن سنان، كما في بـاب التـفويض إلى رسول الله عَيْنِيَ من أصول الكافي المصدّر بمحمّد بن يحييٰ (^).

⁽١) أصول الكافي ٢: ٤٤٨ ح ٢.

⁽٢) فروع الكافي ٣: ٣٢٣ - ٩.

⁽٣) فروع الكافي ٥: ٢٤٥ ح ٢.

⁽٤) فروع الكافي ٧: ٢١٤ ح ١.

⁽٥) فروع الكافي ٧: ٢٥٣ ح ١.

⁽٦) فروع الكافي ٧: ٣١٣ - ١٢.

⁽٧) فروع الكافي ٧: ٣٣٣ ح ٤.

⁽٨) أصول الكافي ١: ٢٦٧ ح ٦.

وكما في باب الصلاة جماعة من صلاة الكافي، المصدّر بجماعة (١). وكما في التهذيب، المصدّر بأحمد بن محمّد بن عيسىٰ (٢).

وفي جميعها أيضاً روى إسحاق عن الصادق الله .

الثامن: أن يكون الراوي عن إسحاق بن عمّار حمّاد بن عثمان، كما في باب دخول المدينة من حجّ الكافي،المصدّر بعدّة من أصحابنا^(٣).

والتاسع: أن يكون الراوي عنه أبان بن عثمان، كـما فـي بـاب مسـح الرأس والقدمين من طهارة الكافي، المصدّر بعدّة من أصحابنا^(٤).

وكما في كتاب المكاسب من التهذيب، المصدّر بحسين بن سعيد (٥).

وكما في باب الديون وأحكامها من كتاب الديون من التهذيب عن الحسين بن سعىد^{(٦}) .

وفي جميعها أيضاً روى إسحاق عن الصادق ﷺ.

العاشر: أن يكون الراوي عنه الحسين بن أبيالعلاء، كـما فـي بــاب القــضايا والأحكام من التهذيب، المصدّر بمحمّد بن يحيىٰ (٧) .

⁽١) فروع الكافي ٣: ٣٧٢ ح ٤.

⁽٢) تهذيب الأحكام ٢: ١٠٩ ـ ١١٠ ح ١٨٢.

⁽٣) فروع الكافي ٤: ٥٥٢ ح ٥ .

⁽٤) فروع الكافي ٣: ٣٢ ح ١ .

⁽٥) تهذيب الأحكام ٦: ٣٤٥ - ٩٠.

⁽٦) تهذيب الأحكام ٦: ١٨٨ ح ٢٢.

⁽٧) تهذيب الأحكام ٦: ٣٠٣_ ٥٤ ح ٥٤.

ورواه في باب الصلح بين الناس أيضاً ^(١).

الحاديعشر: أن يكون الراوي عنه عبدالله بن المغيرة، كما في باب الوقت الذي متى أدركه الإنسان كان مدركاً للحجّ من حجّ الفقيه، المصدّر بعبدالله بن المغيرة (٢).

وكذا الكلام في لِسحاق بن عمّار الراوي عن مولانا موسى بن جعفر ﷺ، هو الراوي عن مولانا الصادقﷺ، فهو لِسحاق بن عمّار بن حيّان الثقة لوجوه :

منها: ما علمت من إطباق أثمّة الرجال علىٰ أنّ إسحاق بن عمّار منحصر في ابن عمّار بن حيّان، وابن عمّار بن موسى الساباطي، ولا ثالث .

فنقول: إنّ لسحاق بن عمّار بن موسى الساباطي لا وجود له أصلاً في أسناد الأخبار، ولا أثر له في الآثار، فلم يبق إلاّ لسحاق بن عمّار بن حيّان، فيحمل لسحاق بن عمّار أينما وجد عليه.

فإنّ عمّار الساباطي من مشاهير الرواة ومعارفها، وقد اختلف التعبير عنه إلى أربعة أنحاء: عمّار بن موسى الساباطي، وعمّار بن موسى، وعمّار، واستعماله على الأنحاء المذكورة ممّا لا يكاد يخفى على المتتبّع.

⁽۱) تهذيب الأحكام ٦: ٢٠٨ - ١٣.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٢: ٣٨٦ برقم: ٢٧٧٥ .

فانظر إلى باب كيفية الصلاة وصفتها من زيادات التهذيب (١١)، تجد إن شاء الله تعالى استعماله على الأنحاء الأربعة كثيراً.

فمع كون عمّار الساباطي من مشاهير الرواة ومعارفها، مع ذلك يقيّد تارة بإبن موسى الساباطي، وأخرى بالساباطي، ومرّة بابن موسى، والإطلاق قليل غاية القلّة، فلو كان له ابن يكون التقييد به أولى، ومع ذلك لم يوجد في شيء من الأسانيد تقييد لسحاق بن عمّار بشيء من القيود المذكورة.

وأيضاً لوكان لمسحاق إبناً لعمّار لِمَ لم يروعن والده ولو بعنوان الندرة؟ معكونه معه في الطبقة، فكيف يذيع رواية مصدّق بن صدقة عن عمّار ولم يروعنه ابنه في موضع؟ فيظهر أنّه مخالف للواقع، وقد علمت الداعي لذلك مع جوابه .

فإسحاق بن عمّار الراوي عن مولانا الصادق والكاظم الله لا يكون إلا إسحاق ابن عمّار بن حيّان؛ إذ المفروض انحصار ابن عمّار فيهما، فحيث علم أنّه ليس في الأسانيد لإسحاق بن عمّار بن موسى الساباطي وجود، تعيّن الحمل على أنّه لسحاق بن عمّار بن حيّان، فيكون هو الراوي عن الكاظم الله وهو المطلوب.

ومنها: ما يظهر ممّا رواه شيخنا الصدوق في باب العارية من الفقيه، قال: روي عن لمسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله وأبي إبراهيم عليه الخ (٢٠).

وجه الدلالة: هو أنّ المدلول عليه بـذلك كـون الراوي عـنهما ﷺ شـخص واحد ﷺ، وحيث ظهر ممّا سلف عدم وجود ابن موسى، فيحمل على ابن حيّان،

⁽۱) تهذیب الأحکام ۲: ۳۱۹ ح ۱۵۹ و ص ۲۹۳ ح ۳۳ و ص ۳۱۷ ح ۱۵۲ و ص ۲۹۷ ح ۵۱ و ص ۳۳۱ ح ۲۲۰ و ص ۲۹۸ ح ۵۷ و ص ۲۹۸ ح ۵۸.

⁽۲) من لا يحضره الفقيه ٣٢: ٣٠٢ ح ٤٠٨٣.

وبانضمام هذا ثبت المرام في كلِّ موضع آخر غير هذا الموضع .

وكذا يدلَّ عليه ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في باب من يجب عليه الهدي من حجَّ الكافي، المصدِّر بأبيعلي الأشعري^(١). فإنَّ في وسطه ما يـدلَ عـلى المرام.

ومنها: ما رواه ثقة الاسلام في باب ولادة الكاظم الله من الكافي، المصدّر بأحمد بن مهران، فإنّ الراوي فيه ابن حيّان، حيث قال: عن أحمد بن مهران، عن محمّد بن علي، عن سيف بن عميرة، عن إسحاق بن عمّار، قال: سمعت العبد الصالح ينعي إلى رجل نفسه، فقلت في نفسي: وإنّه ليعلم متى يموت الرجل من شيعته، فالتفت إليّ شبه الغضب، فقال: يا إسحاق قد كان رشيد الهجري يعلم علم المنايا والبلايا، والإمام أولى بعلم ذلك.

ثمّ قال: يا إسحاق اصنع ما أنت صانع، فإنّ عمرك قد فني، وانّك تسموت إلى سنتين، وإخوتك وأهل بيتك لا يلبثون إلاّ يسيراً حتّى تسفرق كلمتهم، ويخون بعضهم بعضاً، حتّى يشمت بهم عدوّهم، فكان هذا في نفسك، فقلت: فإنّي أستغفر الله بما عرض في صدري، فلم يثبت إسحاق بعد هذا المجلس إلاّ يسيراً حـتّى مات، فما أتى عليهم إلاّ قليل حتّى قام بنو عمّار بأموال الناس، فأفلسوا (٢٠).

وفي موضعين منها دلالة علىٰ أنّ إسحاق بن عمّار هو ابن عمّار بن حيّان:

أحدهما: قوله على «وإخوتك وأهل بيتك» لما نبّهنا عليه فيما سلف من أنّ الإخوة إنّما هم لابن عمّار بن حيّان لا ابن موسى الساباطي على فرض وجوده.

⁽١) فروع الكافي ٤: ٤٨٨ ح ٤.

⁽٢) أصول الكافي ١: ٤٨٤ - ٧.

تحقيق حال إسحاق بن عمّار

والثاني: قول سيف بن عميرة «حتّىٰ قام بنو عمّار».

ومنها: ملاحظة الرواة، فإنّ أكثر الرواة عن إسحاق بن عمّار الراوي عن مولانا الكاظم على هم الرواة عن إسحاق بن عمّار الراوي عن مولانا الصادق الله وقد علم أنّ الراوي عن مولانا الصادق الله هو ابن حميّان، فيكون هو الراوي عن الكاظم الله الروحة الرواة، بل وحدة السند، وهذا في مقامات:

الأوّل: فيما إذا كان الراوي عنه صفوان بن يحيى، فقد عرفت أنّه يروي عن ابن حيّان الراوي عن الله عن الله عن الله عن الصادق عن العنه عن الماطم عن الكاظم الله في مواضع كثيرة، وهو بعينه يروي عن الراوي عن الكاظم الله في الله في المقامين واحد:

كما في باب من يريد السفر أو يقدم من سفر متى يجب عليه التقصير والتمام من صلاة الكافي، المصدّر بأحمد بن إدريس (١).

وكما في باب الرجل يخلف عند أهله من النفقة ما يكون في مثله الزكاة من الكافي، المصدّر بأحمد أيضاً (^{۲)}.

وكما في باب من أحرم دون الوقت من حجّه، المصدّر بأبي علي الأشعري^(٣). وكما في باب صفة الإحرام من الكتاب، المصدّر بأبي علي أيضاً ³⁾. وكما في الباب أيضاً، المصدّر بأبي على^(٥).

⁽١) فروع الكافي ٣: ٤٣٤_ ٣٥ ح ٥.

⁽۲) فروع الكافي ٣: ٥٤٤ ح ١ .

⁽٣) فروع الكافي ٤: ٣٢٣ ح ٩.

⁽٤) فروع الكافي ٤: ٣٣٣ ح ٥.

⁽٥) فروع الكافي ٤: ٣٣٤ - ١٣.

وكما في باب المحرم يحتجم من الكتاب، المصدّر بأبي علي أيضاً ^(١). وكما في باب طواف العريض من الكتاب، المصدّر بأبي علي أيضاً ^(٢). وكما في باب ركعتي الطواف ووقتها من الكتاب، المصدّر بأبي علي أيضاً ^(٣). وكما في باب المتمتّع تعرض له الحاجة من الكتاب، المصدّر بأبي علي ^(٤). وكما في باب نادر من الكتاب، المصدّر بأبي علي ^(٥).

وكما في باب تقديم طواف الحجّ للمتمتّع من الكتاب، المصدّر بأبي علي أيضاً (^{7).} وكما في باب الخروج إلى المنى، المصدّر بأبي علي أيضاً ^(٧).

وكما في باب ليلة المز دلفة، المصدّر بأبي علي أيضاً^(^).

وكما في باب السعي في وادي محسّر من الكتاب، المصدّر بأبيعلي أيضاً (^{٩).} وكما في باب الزيارة والغسل فيها من الكتاب، المصدّر بأبيعلي ^(١٠).

⁽١) فروع الكافي ٤: ٣٦٠ ح ٣٦١ ح ٣.

⁽۲) فروع الكافي ٤: ٤٢٢ ح ٣.

⁽٣) فروع الكافي ٤: ٤٢٤ ح ٥.

⁽٤) فروع الكافي ٤: ٤٤٢ - ٢.

⁽٥) فروع الكافي ٤: ٤٥٠ ح ١.

⁽٦) فروع الكافي ٤: ٤٥٧ ح ١.

⁽٧) فروع الكافي ٤: ٤٦٠ م ١.

⁽٨) فروع الكافي ٤: ٧٠٠ ح ٥.

⁽٩) فروع الكافي ٤: ٧١١ ح ٥.

⁽۱۰) فروع الكافي ٤: ٥١١ ح ٢.

وكما في باب الرمي عن العليل، المصدّر بأبيعلي أيضاً (`). وكما في معيشة الكافي، المصدّر بأبي على ^(Y).

وكما في باب الصرف من الكتاب، المصدّر بأبي على (٣).

وكما في الباب أيضاً، المصدّر بأبي علي أيضاً (٤٠) . (٥)

وكما في الباب أيضاً، المصدّر بأبي علي ^(٥).

وكما في باب إجارة الأجير من الكتاب، المصدّر بأبي علي ^(١). وكما في باب ترك إطاعتهنّ من نكاح الكافي، المصدّر بأبي على ^(٧).

وكما في باب من طلّق بغير الكـتاب والسـنّة مـن طـلاق الكـافي، المـصدّر بأبىعلى (٨).

وكما في باب أنّ المراجعة لا تكون إلاّ بـالمواقـعة مـن الكـتاب، المـصدّر بأبيعلي (٩).

⁽١) فروع الكافي ٤: ٤٨٥ ح ٢.

⁽٢) فروع الكافي ٥: ٢٣٣ ح ٤.

⁽٣) فروع الكافي ٥: ٢٤٦ ح ٧.

⁽٤) فروع الكافي ٥: ٢٤٨ ح ١٤.

⁽٥) فروع الكافي ٥: ٢٤٨ ح ١٦.

⁽٦) فروع الكافي ٥: ٢٨٧ ح ١.

⁽۷) فروع الكافي ٥: ١٦٥ ح ١.

⁽٨) فروع الكافي ٦: ٦٠.

⁽٩) فروع الكافي ٦: ٧٤ ح ٤.

وكما في باب الظهار، المصدّر بأبي علي (١).

وكما في باب عدّة أمّهات الأولاد والرجل يعتق إحداهنّ، المصدّربأي علي ^(٢).

وكما في كتاب الحدود في باب ما يحصّن وما لا يحصّن المصدّر بأبي علي ^(٣). وكما في باب صفة حدّ الزاني من الكتاب المذكور، المصدّر بأبي على ^(٤).

وكما في باب صفة حدّ القاذف من الكتاب، المصدّر بأبي علي ^(٥).

وكعا في باب حدّ الصبيان في السرق، المصدّر بأبي علي (⁽⁷⁾.

وكما في باب حدّ القطع من السارق في الكتاب، المصدّر بأبي علي (^(٧).

وكما في باب المرأة التي تحرم على الرجل من نكاح الكافي، المصدّر بعلي بن إبراهيم (^^).

وكما في باب ما يلزم من الأيمان والنذور من الكافي، المصدّر بعلي أيضاً ^(٩). وكما في باب النذور من الكتاب، المصدّر بعلى ^(١٠).

⁽١) فروع الكافي ٦: ١٥٦ ح ١١.

⁽۲) فروع الكافي ٦: ١٧١ ح ٢.

⁽٣) فروع الكافي ٧: ١٧٨ ح ١ .

⁽٤) فروع الكافي ٧: ١٨٣ ح ٣.

⁽٥) فروع الكافي ٧: ٢١٣ - ٣.

⁽٦) فروع الكافي ٧: ٢٣٢ - ٣.

⁽۷) فروع الكافي ٧: ٢٢٤ ح ١٣.

⁽٨) فروع الكافي ٥: ٤٢٨ ــ ٤٢٩ ح ١٠.

⁽٩) فروع الكافي ٧: ٤٤١ ح ١١.

⁽۱۰) فروع الكافي ٧: ٤٥٥ - ٧.

تحقيق حال إسحاق بن عمّار

وكما في باب الرهن من معيشة الكافي، المصدّر بمحمّد بن يحييٰ (١).

وكما في باب الرجل يستأجر الأرض أو الدار من الكافي، المصدّر بـمحمّد أضاً (٢).

وكما في باب من أكل وشرب وهو شاك من كتاب صوم الكافي، المصدّر بمحمّد بن لسماعيل (٣).

وكما في باب المال الذي لا يحول عليه الحول من كتاب زكاة الكافي، المصدّر بمحمّد بن لسماعيل (¹⁾.

وكما في باب من يريد السفر أو يقدم من سفر متى يجب عليه التقصير أو التمام من صلاته، المصدّر بمحمّد بن لسماعيل (٥).

وفي جميع المواضع المذكورة يروي صفوان بن يحيىٰ عن لسحاق بن عمّار. وهو يروى عن الكاظم ﷺ .

الثاني: فيما إذا كان الراوي عنه عبدالله بن جبلة :

منه: ما في باب الرجل يتزوّج المرأة من نكاح الكافي، المصدّر بأبيعلي الأشعرى (٦).

⁽١) فروع الكافي ٥: ٢٣٥ ح ١٢.

⁽٢) فروع الكافي ٥: ٢٧٣ ح ٧.

⁽٣) فروع الكافي ٤: ٩٧ ح ٥ .

⁽٤) فروع الكافي ٣: ٥٢٤ - ١.

⁽٥) فروع الكافي ٣: ٤٣٤ ح ٥.

⁽٦) فروع الكافي ٥: ٣٦٢ ح ٣.

ومنه: ما في باب ميراث المفقود من مواريث الكافي، المصدر بحميد بن زياد (١١).

وفي الموضعين يروي عن الكاظم ﷺ أيضاً .

والثالث: فيما إذا كان الراوي عن إسحاق بن عمّار ابن أبي عمير :

منه: ما في باب حبس المهر إذا أخلفت من نكاح الكافي، المصدّر بعلي بـن إبراهيم، روى عن الكاظم الله (٢٠).

والرابع: فيما إذاكان الراوي عنه يونس بن عبدالرحمن:

كما في باب زكاة الذهب والفضّة من زكاة الكافي، المصدّر بعلي بن إبراهيم ^(٣). وكما في باب المال الذي لا يحول عليه الحول من كتاب زكاته، المصدّر بعلي أيضاً (٤).

وكما في باب أنّ العقيقة لا تجب على من لا يجد من كتاب عقيقة الكافي، المصدّر بعلى أيضاً (0).

وكما في باب الفطرة من كتاب صوم الكافي، المصدّر بعلي أيضاً (٦).

⁽١) فروع الكافي ٧: ١٥٥ ح ٨.

⁽٢) فروع الكافي ٥: ٤٦١ - ٤.

⁽٣) فروع الكافي ٣: ١٧ ٥ ح ٨.

⁽٤) فروع الكافي ٣: ٥٢٧ ح ٥.

⁽٥) فروع الكافي ٦: ٢٦ ح ٢.

⁽٦) فروع الكافي ٤: ١٧٤ ح ١٩.

تحقيق حال إسحاق بن عمّار

وكما في باب ميراث المفقود من مواريث الكافي، المصدّر بعلي أيضاً^(١). كما في باب صفة حدّ القاذف من حدود الكافي، المصدّر بعلي أيضاً^(٢).

ففي جميعها يروي إسحاق عن الكاظم لهـ.

الخامس: فيما إذاكان الراوي عنه سيف بن عميرة :

كما في باب صفة الإحرام من الكافي، المصدّر بأحمد عن على (٣).

وكما في باب الرجل يشتري الجارية الحامل من نكاح الكافي، المصدّر بمحمّد بن يحيي (٤).

وفيهما أيضاً يروي إسحاق عن الكاظم ﷺ .

والسادس: فيما إذاكان الراوي عنه حسن بن محبوب:

كما في باب أنّ الميت يزور أهله من طهارة الكافي، المصدّر بعدّة من أصحانا (٥).

وكما في باب الصرف من معيشة الكافي، المصدّر بأحمد بن محمّد (٦).

السابع: فيما إذا كان الراوي عنه محمّد بن سنان :

⁽١) فروع الكافي ٧: ١٥٤ ح ٥.

⁽۲) فروع الكافي ٧: ٢١٣ ح ٤.

⁽٣) فروع الكافي ٤: ٣٣٣ - ٩.

⁽٤) فروع الكافي ٥: ٤٨٧ ح ١ .

⁽٥) فروع الكافي ٣: ٢٣٠ - ٣.

⁽٦) فروع الكافي ٥: ٢٤٥ - ٢.

.٣٨٠.....مرآة المراد

كما في الباب المذكور، وهو أنّ الميت يزور أهله من طهارة الكافي (١١). وفيه أيضاً روىٰ لمسحاق عن الكاظم ﷺ.

الثامن: فيما إذا كان الراوي عنه حمّاد بن عثمان :

كما في باب الرهن من معيشة الكافي، المصدّر بعدّة من أصحابنا (٢).

وكما في باب من يكره لبنه من كتاب عقيقة الكافي، المصدّر بعدّة من أصحابنا (٣٠).

وفيهما أيضاً روى إسحاق عن الكاظم ﷺ .

التاسع: فيما إذاكان الراوي عنه أبان بن عثمان :

كما في باب بيع الواحد والاثنين من تجارة التهذيب، المصدّر بـحسين بـن سعد (٤) .

وكما في باب عقود البيع من الكتاب المذكور، المصدّر بحسين أيضاً^(٥).

فيهما أيضاً روى إسحاق عن الكاظم الله .

العاشر: فيما إذا كان الراوي عنه حسين بن أبي العلاء:

كما في هدية الغريم من كتاب معيشة الكافي، المصدّر بمحمّد بن يحيين (٦).

⁽۱) فروع الكافي ۳: ۲۳۱ ح ٥.

⁽٢) فروع الكافي ٥: ٢٣٤ ح ٩.

⁽٣) فروع الكافي ٦: ٤٣ ح ٦.

⁽٤) تهذيب الأحكام ٧: ١٠٧ ح ٦٥.

⁽٥) تهذيب الأحكام ٧: ٢٢ ح ٨.

⁽٦) فروع الكافي ٥: ١٠٣ ح ٣.

تحقيق حال إسحاق بن عمّار

فهذه عشرة كاملة يظهر منها أنّ إسحاق بن عمّار الراوي عن مولانا الكاظم 幾 هو الراوي عن مولانا الصادق 幾، بقرينة كون الرواة عنه عـن الصـادق 幾 هـم الراوة عنه عن الكاظم 幾.

وقد يكون رواية إسحاق عن الكاظم الله فيما إذا كان الراوي عنه حــمّاد بـن عيسي، وعبدالملك بن عتبة، وصباح الحدّاء، وابن رباط:

كما في باب الرجل يشتري المتاع فيكسد عليه من زكاة الكافي، المصدّر بعدّة من أصحابنا في الأوّل (١) .

وكما في باب أقلّ ما يعطى من الزكاة من زكاة الكافي، المصدّر بـمحمّد بـن يحيي في الثاني (٢).

. وكما في باب المحرم يواقع أهله من حجّ الكافي، المصدّر بعدّة في الثالث^(٣).

وكما في باب عدّة المطلّقة من طلاق الكافي، المصدّر بحميد بـن زيـاد فـي المودد (٤)

وكذا رواية إسحاق عن الصادق والكاظم المي الله واسطة واحدة أو واسطتين كثيرة غاية الكثرة، في جميعها إشعار بكون إسحاق بن عمّار بن حيّان، ونحيلها على وجدان المتتبّع؛ إذ فيما ذكرنا كاف إن شاء الله تعالى .

ثمّ إنّه قد يكون رواية إسحاق عن الباقر ﷺ :

⁽١) فروع الكافي ٣: ٥٢٩ ح ٦.

⁽٢) فروع الكافي ٣: ٥٤٨ - ٢.

⁽٣) فروع الكافي ٤: ٣٧٤ - ٦.

⁽٤) فروع الكافي ٦: ٩١ ح ٨.

كما في أواخر باب الحدّ في الفرية من التهذيب، المصدّر بعنه عن الحسن (١٠). كما في الباب المذكور بعد باب الاستدراج من كتاب الايسمان والكفر من الكافي، المصدر بمحمّد بن يحيئ (٢).

وكما في باب كراهة ردّ السائل من زكاة الكافي، المصدّر بعدّة (٣).

وكما في النوادر من كتاب فيضل القرآن من الكيافي، المنصدّر بأبيعلي الأشعري (٤).

وكما في باب الوقت الذي تبين فيه المطلّقة من كتاب طلاق الكافي، المصدّر بأبي على (٥).

وكما في الباب أيضاً، المصدّر بحميد بن زياد (٦).

وكما في الباب الثامن من البصائر ، المصدّر بيعقوب بن يزيد ^(٧) .

وفي جميع تلك المواضع يروي عن إسحاق عن الباقر الله الله الله واسطة. أو بواسطة واحدة، أو بثلاث وسائط. فتبيّن أنّ إسحاق يروي عن الأثمّة الثلاثة الباقر والصادق والكاظم الله الاقتصار بالأخيرين كما في النجاشي وغيره ليس بجيّد،

⁽۱) تهذیب الاحکام ۱۰: ۸۸ ح ۱۰۵.

⁽٢) أصول الكافي ٢: ٤٥٤ ح ٣.

⁽٣) فروع الكافي ٤: ١٥ ح ٣.

⁽٤) أصول الكافي ٢: ٦٢٨ ح ٤.

⁽٥) فروع الكافي ٦: ٨٧ ح ٤.

⁽٦) فروع الكافي ٦: ٨٨ ح ٨.

⁽۷) بصائر الدرجات ص ۱۳ ح ۱.

تحقيق حال إسحاق بن عمّار

إلا أن يقال: إنّه للغلبة .

والحاصل أنّه لا إشكال بعد ما ذكرنا من أنّ إسحاق إذا كان راوياً عن الأثمّة الثلاثة هو ابن حيّان، ولم نجد لابن موسى الساباطي عين وأثر في سند الأخبار والآثار عن الأثمّة الأطهار، ولا اختصاص به لنا، بل الحاكم به بعض الأجلّة من مشايخ الذي ليس له في الخبرة والبصيرة والتتبّع نظير ومثيل.

وفي جميع ما ذكرنا من المواضع يظهر ظهوراً بيّناً كون إسحاق هو ابن حيّان، وهو ثقة جليل القدر، عظيم المنزلة، ولم يقدح أحد فيه، وينظهر اتّنفاق علماء الرجال عليه، وإنّما القدح في ابن موسى الساباطي، وقد عرفت عدم وجوده.

ولا بأس بالإشارة إلى ما يتوهّم منه القدح في هذا الرجل، وهو أمور:

منها: الحكم بالفطحية، كما صدر من شيخ الطائفة، ووافقه العلاّمة وغيره، حتّى أنّك قد عرفت أنّ الشهيد الثاني نفي الخلاف في ذلك .

وكذا ما عرفت من كلام الأسترابادي، وشيخنا البهائي، والمولى التقي المجلسي، والمحقّق البهبهاني، والسيد السند صاحب الرياض، وكلمات هؤلاء العلماء الأوتادصريحة في أنّ الحكم بالفطحية إنّما هو في حقّ ابن عمّار بن موسى الساباطي لا في حقّ ابن عمّار بن حيّان الثقة .

وقد ظهر ظهوراً بيّناً أنّ ابن موسى الساباطي لا وجود له في أسانيد الأخبار، وأنّ الموجود فيها هو ابن حيّان، فالمحكوم بالفطحية غير موجود في الأسانيد، والموجود فيها غير محكوم بالفطحية، بل محكوم بالوثاقة، فلا إشكال.

وأمّا دعوىٰ نفي الخلاف، فعلىٰ فرض التسليم إنّما هي في حقّ ابـن مـوسى الساباطي، فأين ذلك من ابن حيّان، غاية ما في الباب أنّـه وقـع الاشــتباه فـي التشخيص، فحكم بفطحية الموجود في السند لتوهّم أنّه ابـن عــمّار بـن مـوسىمرآة المراد

الساباطي، وحيث ظهر لك فساده فلا التفات إليه .

ومنها: مااستفيد ممّا رواه ثقة الاقدام محمّد بن الحسن الصفّار في البصائر، إلى أن رفعه إلى إسحاق بن عمّار، قال: دخلت على أبي عبدالله الله أودّعه، فقال: أجلس شبه الغضب، ثمّ قال: يا إسحاق كأنك ترى أنا من هذا الخلق؟ أما علمت أنّ الإمام منّا بعد الإمام يسمع في بطن أمّه، فإذا وضعته أمّه كتب الله على عضده الأيمن ﴿وتمّت كلمة ربّك صدقاً وعدلاً لا مبدّل لكلماته وهو السميع العليم ﴾ فإذا أنشب وشبّ و ترعرع نصب له عمود من السماء إلى الأرض ينظر به إلى أعمال العباد (١).

ومنها: ما يظهر ممّا رواه في باب النوادر من كتاب حدود الكافي، قال: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى، عن لسحاق بن عمّار، قال: قلت لأبي عبدالله على: ربما ضربت الفلام في بعض ما يحرم، فقال: وكم تـضربه؟ فقلت: ربما ضربته مائة، فقال: مائة مائة؟! وعاد ذلك مرّتين، ثمّ قال: هذا حدّ الزنا

⁽١) بصائر الدرجات ص ٤٣٣ ح ٩.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٤١ ـ ٤٤١.

اتّق الله، فقلت: جعلت فداك وكم ينبغي لي أن أضربه؟ فقال: واحداً، فقلت: والله لو علم انّي ما أضربه إلاّ واحداً ما ترك لي شيئاً إلاّ أفسده، فقال: فاثنتين، فقلت: جعلت فداك هذا هو هلاكي إذن، قال: فلم أزل حتّىٰ بلغ خمسة، ثمّ غضب فقال: يا إسحاق إن كنت تدرى حدّ ما أجرم، فأقم الحدّ عليه، ولا تعدّ حدود الله (١١).

ومنها: ما رواه الكشي في رجاله: عن نصر بن الصباح، قال: حدّثني سجادة، قال: حدّثني محمّد بن وضاح، عن لمسحاق بن عمّار، قال: كنت عند أبي الحسن الشاحتي دخل عليه رجل من الشيعة، فقال له: يا فلان جدّد التسوية وأحدث عبادة، فإنّه لم يبق من عمرك إلا شهر، قال لمسحاق: فقلت في نفسي: واعجباه كأنّه يخبر نا أنّه يعلم آجال شيعته، أو قال: آجالنا.

قال: فالتفت إليّ مغضباً، وقال: يا إسحاق وما تنكر من ذلك؟ وقد كان الهجري مستضعفاً، وكان عنده علم المنايا، والإمام أولى بذلك من رشيد الهجري، يا إسحاق أما أنّه قد بقي من عمرك سنتان، أما أنّه يتشتّت أهل بيتك تشتّتاً قبيحاً، ويفلس عيالك أفلاساً شديداً " .

والجواب عن الرابع: إنَّ سياقه وإن كان دالاً على قدح الرجل، لكن في سنده سجادة، وهو الحسن بن علي بن أبي عثمان، وهو ضعيف جدًا، أورده شيخ الطائفة في الرجال في باب أصحاب مولانا الجواد والهادي الله الله و حكم في الأوّل

⁽١) فروع الكافي ٧: ٢٦٧ ح ٣٤.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٠٩برقم: ٧٦٨.

⁽٣) رجال الشيخ ص ٣٧٥ و ٣٨٥.

بغلوّه، بل الظاهر من النجاشي إطباق الأصحاب على تضعيفه (١١).

وبالغ الكشي في طعنه ولعنه، فقال: على السجادة لعنة الله ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين، فلقد كان من العليائية الذين يقعون في رسول الله ﷺ، وليس له من الاسلام نصيب (٢).

فالحديث المذكور لاشتمال سنده على سجادة غير معوّل عليه، مضافاً إلىٰ أنّ الذي يروي عنه وهو محمّد بن وضاح مهمل غير مذكور في الرجال .

علىٰ أنّا نقول: إنّ الحكاية رواها ثقة الاسلام في أُصول الكافي في باب مولد مولانا الكاظم ﷺ (٣)، وقدسبق ذكره، وهي على النحو المروي فيه غير ظاهرة في القدح.

وأمّا عن الثالث، فدلالته على القدح من وجهين: اعترافه بالتعدّي في التأديب عمّا قرّره الله تعالى، وإخباره بأنّه غضب إلى آخره، وكلاَّ منهما لا يدلَّ على القدح؛ إذ قوله «ربما ضربته مائة» كما يحتمل أن يكون المراد هو الإخبار بعدد ما صدر منه من الضرب، يحتمل أن يكون المراد منه إرادة إيقاع الضرب عليه بالعدد المذكور، وظهور قوله «ربما ضربته مائة» في المعنى الأوّل يعارضه قوله «وكسم تضربه» في المعنى الثانى.

وعلى تقدير الغمض عن ذلك، وتسليم أن يكون المراد هو المعنى الأوّل، نمنع ايجابه الفسق؛ لعدم معلومية كونه من الكبائر، وكونه بعنوان الإصرار غير معلوم،

⁽۱) رجال النجاشي ص ٦١.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٤١ برقم: ١٠٨٢.

⁽٣) أصول الكافي ١: ٤٨٤ - ٧.

مضافاً إلى ادّعاء ظهور قوله «ربما ضربته مائة» في خلافه، وانّه بعنوان الندرة.

وكذا التمسّك في القدح بغضبه الله المؤلف الناهر من سياق الكلام أنّ الداعي لذلك إصرار السائل في طلب نهاية ما يجوز له في مقام التأديب، كما هو المعهود عندمبالغة المستفتى في مقام الاستفتاء من المفتين.

وأمّا عن الثاني، فبأنّ الحديث المذكور مروي في الكافي ^(١)، وليس فيه الذيل المذكور في الفقيه، فعلىٰ ما في الكافي فالأمر ظاهر .

وأمّا على ما في الفقيه من قوله «قلت: من قال هذا؟ فغضب» إلى آخره، فنقول: إنّه غير مختصّ بإسحاق، بل نظير هذا السؤال صدر من زرارة، كما في الصحيح المروي في الكافي: عن زرارة، قال: قلت لأبي جعفر الله الله تخبرني من أين علمت أنّ المسح ببعض الرأس وبعض الرجل؟ فضحك، ثمّ قال: يا زرارة به قال رسول الله يهي وبه نزل الكتاب من الله تعالى الحديث (٢).

ولم يتأمّل أحد في جلالة قدره لمثل هذا السؤال. وغضبه عليه يمكن أن يكون لأجل كون المقام منافياً لا يراز مثل هذا السؤال، لا لاحتمال كون المقال العياذ بالله غير مطابق للواقع .

وعلى فرض التسليم يمكن أن يكون ذلك من باب المحظورات القلبية، والتشكيكات التى تتفق للإنسان، وأراد بقوله «من قال ذلك؟» دفعها، وغضبه الله لأجل أنه ماكان يليق من مثله ذلك، وإن لم يكن منافياً للعدالة، كما اتفق مثل ذلك بل فوقه في حقّ زرارة أيضاً، ولم نر أحداً قدحه لذلك .

⁽١) فروع الكافي ٥: ٥١٠ ـ ٥١١ ح ١ .

⁽٢) فروع الكافي ٣: ٣٠ - ٤.

وإن كان القدح فيه من بعض باعتبار آخر، فانظر إلى الصحيح المروي في باب ميراث الولد مع الأبوين من ميراث الكافي (١١)، وباب ميراث الوالديس من التهذيب، فإنّ فيهما حديث طويل لزرارة مع الإمام على وفيه مواضع أصرح وأقبح ممّا قال إسحاق. وبالجملة إنّ العدالة الثابتة لا ترفع بمثل هذه الأمور.

وأمّا عن الأوّل: فيظهر الحال فيه من التأمّل فيما ذكر .

وتوضيحه: إنّ الموهم فيه للقدح أمران: أحدهما قوله الله «أجلس» شبه المغضب، والثاني: قوله على «كأنك ترى أنا من هذا الخلق» وشيء منهما لا يصلح لذلك.

أمّا الأوّل، فلأنّ غاية ما يظهر منه أنّه الله شرّفه بالأمر بالجلوس حال كون حاله شبيهة بحال المغضب، وهو ليس بصريح في غضبه الله أخبر بأنّ حاله كانت شبيهة بحال المغضب.

وأما الثاني، فلوضوح اختلاف الناس في معرفة رتبة الإمام ﷺ، بل نقول: إنّه كان من أكاير الشيعة؛ لوضوح أنّ كلّ أحد ليس له قابلية الدخول على الإمام ﷺ للوداع، ولا متن شرّفه الإمام ﷺ بالأمر بالجلوس في خدمته.

والظاهر أنّ الحكاية كانت في المدينة، وإسحاق بن عمّار كان من أهل الكوفة، ومعلوم أنّ الوداع كان حين إنشاء السفر منها، ويظهر من ذلك أنّه من أكابر الشيعة ووجوههم، كما هو المدلول عليه بما ذكره النجاشي، حيث قال: وهو في بيت كبير من الشيعة (٢٠).

⁽١) فروع الكافي ٧: ٩٤ _ ٩٥ ح ٣.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٧١.

ويدل عليه أيضاً أمره بالجلوس في خدمته، وهو الظاهر من قوله على «كأنك ترى أنا من هذا الخلق» لوضوح أنَّ مثل هذا الكلام لا يلقى إلا إلى الخواص وأهل المعرفة، لا إلى العوام والسفلة، فالتمسك به في مقام القدح أيضاً غير صحيح، مضافاً إلى ما في سنده مما لا يخفى على الخبير.

ومن الأمور التي يتوهم منها قدح الرجل، ما هو المستفاد ممّا رواه ثقة الاسلام في باب الصناعات من معيشة الكافي: عن يحيى بن أبي العلاء، عن إسحاق بسن عمّار، قال: دخلت على أبي عبدالله على فخبّر ته أنّه ولد لى غلام.

إلى أن قال: قلت: جعلت فداك في أيّ الأعمال أضعه؟ قال: إذا عدلته عن خمسة أشياء فضعه حيث شئت: لا تسلمه صير فياً، فإنّ الصير في لا يسلم من الربا، ولا تسلمه بيّاع الأكفان، فإنّ صاحب الأكفان يسرّه الوباء إذاكان، ولا تسلمه بيّاع طعام، فإنّه لا يسلم من الاحتكار، ولا تسلمه جزّاراً، فأنّ الجزّار تسلب منه الرحمة، ولا تسلمه نخّاساً، فإنّ رسول الله ﷺ قال: شرّ الناس من باع الناس (١).

وجه الاستفادة: هو أنه ؛ نهن عن الصيرفية، وقد كان إسحاق بن عمّار صيرفياً، ولم يسمع أنه انتهئ عنه بعده .

والجواب عنه: أنّ النهي فيه تنزيهي لا تحريمي، ولذا عـدٌ هـذه الصنعة من الصنائع المكروهة لا المحرّمة، مضافاً إلى أنّه الله للمعالى بن عـمّار عـن الاشتغال بذلك، بل نهى عن تسليم ابنه بالصيرفي، وأين ذلك في النهي عن اشتغاله بذلك.

وتعليله على بأنّ الصير في لا يسلم من الربا، محمول على الأغلب، كما لا يخفي،

⁽١) فروع الكافي ٥: ١١٤ ح ٤.

وكيف مع أنّ الاشتغال بالصيرفية من الواجبات الكفائية، بل قد يكون عينياً. فيمكن أن يكون الأمر في لمسحاق بن عمّار كذلك، ويؤيّده أنّه على الله النهي إليه، فالأمور المذكورة لا تصلح أن يتمسّك بها في مقام القدح والزلّة.

بل المختار أنّ إسحاق بن عمّار بن حيّان من أجلّة الرواة وأكابرهم، فما ذكره النجاشي من أنّه شيخ من أصحابنا ثقة، إلى قوله «وهو في بيت كبير من الشيعة» مقرون بالصواب والصحّة، والتصفّح في الأخبار المتكثّرة المروية عنه يوصل إلى أنّه من أعاظم الرواة؛ لما فيها من كمال الدقّة والاتقان والسداد.

ويرشدك إليه إكثار الأعاظم الثقات في الرواية عنه، كصفوان بن يحيى، وحمّاد ابن عثمان، وحمّاد بن عيسى، وابن أبي عمير، والحسن بن محبوب، وأبان بن عثمان، ويونس بن عبدالرحمٰن، وعبدالله بن المغيرة، وغيرهم، فهو من أجلّة الرواة وأعاظمهم وثقاتهم.

ولا يبعد أن يكون كتابه من الأصول الأربعمائة، لما في الأخبار المتكثرة المروية عنه من المتانة والسداد السالمة من التهافت والخلل والاعوجاج والعناد. ومتا يرشدك إلى أنّ الرجل من أكابر الشيعة وخواصهم: ما رواه شيخنا الصدوق في كمال الدين في باب ذكر النصّ على القائم على اللوح الذي أهداه الله إلى رسول الله على عن أبي محمد الحسن بن حمزة، قال: حدّ ثنا أبوجعفر محمد ابن الحسين بن درست، عن جعفر بن محمد بن مالك، قال: حدّ ثنا محمد بن عمران الكوفي، عن عبد الرحمٰن بن أبي نجران، وصفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله الصادق على إلى المسحاق ألا أبشرك؟ قلت: بلى جعلت فداك عن أبي عبدالله أله .

فقال: وجدنا صحيفة بإملاء رسول الله ﷺ وخطُّ أميرالمؤمنينﷺ، فيها: بسم

الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من الله العزيز الحكيم، وذكر حديث اللوح، وقال في آخره: يا لسحاق هذا دين الملائكة والرسل، فصنه إلا عن أهله يصنك الله ويصلح بالك، ثمّ قال: من دان هذا أمن من عذاب الله تعالى (١١).

فقد علم ممّا نبّهنا عليه الوجه في حمل إسحاق بن عمّار في الاسناد على ابن عمّار بن موسى الساباطي، وفي الحكم بفطحيته .

قال بعض مشايخ مشايخنائ : إنّ تنزيل ما في رجال النجاشي والفهرست على شخص واحد غير صحيح، إلاّ أن يوجّه التنزيل، بأن يقال: إنّ إسحاق بن عمّار في أسانيد الأخبار ليس إلاّ إسحاق بن عمّار بن حيّان في نظر الشيخ أيضاً، لكن التقييد بالساباطي وقع سهو أبمجرّ دمناسبة عمّار: إمّا من شيخ الطائفة، أو من بعض النسّاخ، فسرى إلى جميع النسخ، إلاّ أنّ اللازم على المنزّل التنبيه عليه لو كان الوجه في تنزيله ذلك، مضافاً إلى أنّ الحكم بالفطحية حيننذ لم يظهر له وجه أصلاً، كما لا يخفى (٢). انتهى .

وأنت إذا تأمّلت المباحث السالفة، تبيّن لك أنّ ثمرة الخلاف في هذا المرام ثمرة عظيمة؛ إذ على المختار لا يكون الحديث باعتبار إسحاق بـن عـمّار إلاّ صحيحاً، وعلى ما ذهب إليه العلاّمة ومن شاركه لا يكون حديثه إلاّ موثّقاً.

وعلى القول بالتعدّد يكون صحيحاً تارة، وموثّقاً أخرى، وعند انتفاء القرينة على التشخيص والتعيين يحكم بالموثّقية، وهذه ثمرة عظيمة لا يمكن الفوز بها إلاّ بتأييد من الله الموفّق لما يشاء لمن يشاء؛ إذ الاشتباه الصادر من شيخ الطائفة

⁽١) كمال الدين ص ٣١٢.

⁽٢) الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٣٥٥.

الجاري في كلمات العلماء الساري، بل الراسخ في قلوبهم حتّى تحقّق إطباقهم عليه إلى القريب من زماننا هذا لا يمكن التوصّل إليه إلاّ بهداية من الكريم الوهّاب، فله الحمد حقّ حمده الذي جاز عن الإحاطة بالعدّ والحساب.

تنبيه: قد عرفت من كلام النجاشي أنّ إسحاق بن عمّار جدّه حيّان، قال: إسحاق بن عمّار بن حيّان مولىٰ بني تغلب أبويعقوب الصيرفي (١).

وهو مقتضى ما ذكره العلاَمة في الخلاصة في ترجمة أخويه يوسف وقيس بني عمّار، قال: يوسف بن عمّار بن حيّان ثقة (٢). وقيس بن عمّار بن حيّان قـريب الأمر (٢). وهو المدلول عليه بالسند السالف؛ إذ المذكور فيه عمّار بن حيّان .

فعلى هذا ما ذكره شيخنا الصدوق في المشيخة، حيث قال: وماكان فيه عن يونس بن عمّار، فقد رويته عن أبي في عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي الحسن يونس بن عمّار بن الفيض الصير في التغلبي الكوفي، وهو أخو لسحاق بن عمّار (٤) انتهى . فلعلّه من باب الاشتباه، أو لكون الفيض لقباً لحيّان، أو بالعكس .

ولا بأس أن نختم الكلام بما يناسب في الجملة في المرام، وهو أنك قد علمت من النجاشي أنّ لإسحاق أربعة إخوة: يونس، وإسماعيل، ويوسف، وقيس. وأنّ

⁽۱) رجال النجاشي ص ۷۱.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ١٨٤.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ١٣٥.

⁽٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٧٥.

تحقيق حال إسحاق بن عمّار

لإسماعيل ولدين: علي، وبشر، قال: إنّهما كانا من وجوه من روى الحديث^(١). ولإسحاق بن عمّار ابن اسمه محمّد.

فها أنا أورد في المقام ما حضرني من رواياتهم مع الدلالة على محالَها.

أمّا الرواية عن يونس بن عمّار بن حيّان عن مولانا الصادق الله فالذي يحضرني الآن عدّة مواضع:

منها: ما في باب الشكر من أصول الكافي، المصدّر بعنه (٢).

ومنها: ما في باب صلة الرحم من الكتاب، المصدّر بمحمّد بن يحيي (٣).

ومنها: ما في باب شدّة ابتلاء المؤمن من الكتاب، وباب الدعاء للعلل والأمراض من كتاب الدعاء من الكتاب. وفي باب السجود والتسبيح والدعاء في الفرائض من كتاب صلاته، المصدّر بمحمّد بن يحيئ (٤).

ومنها: ما في كتاب فضل القرآن من الكتاب، المصدّر بعلى بن إبراهيم (٥).

ومنها: ما في باب صفة وضوء النبي ﷺ من كتاب طمهارة الكافي، المصدّر بمحمّد بن الحسن (٦٦).

ومنها: ما في باب من حافظ على صلاته من صلاة الكافي، المصدّر بعلى بن

⁽۱) رجال النجاشي ص ۷۱.

⁽٢) أصول الكافي ٢: ٩٨ ح ٢٥.

⁽٣) أصول الكافي ٢: ١٥١ ح ٨.

⁽٤) أُصول الكافي ٢: ٢٥٩ ح ٣٠ و ٢: ٢٦٥ ح ٤ و ٣: ٣٢٦ ح ٢٠.

⁽٥) أصول الكافي ٢: ٦٠٢ ح ١٢.

⁽٦) فروع الكافي ٣: ٢٦ ح ٦.

إبراهيم (١).

ومنها: ما في باب عمل السلطان وجوائزهم من معيشة الكافي، المصدّر بعدّة من أصحابنا^(٢).

ومنها: ما في باب حقّ المرأة على الزوج من نكاح الكافي، المصدّر بعدّة من أصحابنا^(٣) .

ومنها: ما في باب ما يحلّ للملوك النظر من مولاته، المصدّر بمحمّد بن (٤). يحيى (٤).

ومنها: ما في روضة الكافي، المصدّر بمحمّد بن يحييٰ (٥).

ومنها: ما في باب صلاة الحاجة من الفقيه، المصدّر بيونس(٦).

اعلم أنّ شيخنا الصدوق\$ ذكر في المشيخة طريقه إلىٰ يونس بن عمّار كـما حكيناه عنه، ولم يحضرني رواية عنه في الفقيه إلاّ الموضع المذكور .

وأمّا عن إسماعيل بن عمّار، فعدّة مواضع أيضاً:

منها: ما في باب تاريخ تولّد النبي على قال: عدّة من أصحابنا الخ (٧).

ومنها: ما في باب قضاء حاجة المؤمن من كتاب الايمان والكفر من الأُصول.

⁽١) فروع الكافي ٣: ٢٦٨ - ٣.

⁽۲) فروع الكافي ٥: ١٠٩ ح ١٤.

⁽٣) فروع الكافي ٥: ٥١١ ح ٤.

⁽٤) فروع الكافي ٥: ٥٣١ ح ٤.

⁽٥) روضة الكافي ٨: ١٤٤ ح ١١٣.

⁽٦) من لا يحضره الفقيه ١: ٥٥٩ برقم: ١٥٤٦.

⁽٧) أصول الكافي ١: ٤٤٦ ح ٢٠.

ومنها: ما في باب النهي عن الإشراف على قبر النبي على المصدّر بعدّة (٢).

ولا يخفى عليك أنّ لمسماعيل هذا هو الذي قال في حقّه مولانا الصادق للله الخيف على المسادق الله على المسافة، ودلالته على كنت أحبّه وقد ازددت له حبّاً. على ما تقدّم في الصحيحة السالفة، ودلالته على كمال المدح ممّا لاخفاء فيه .

فقد علم ممّا ذكر رواية يونس بن عمّار ولسماعيل بن عمّار الأخوين لإسحاق ابن عمّار عن مولانا الصادق على الله .

وأمّا الأخوان الآخران أي: يوسف وقيس، فلم يحضرني روايتهما عنه الله عنه الله ولذلك أورد شيخ الطائفة الأوّلين في أصحاب مولانا الصادق الله فقال في الباب المذكور: إسحاق بن عمّار الصير في الكوفي (٣).

وفيه: يونس بن عمّار الصيرفي التغلبي كوفي (٤).

وفيه أيضاً: إسماعيل بن عمّار الصيرفي الكوفي (٥).

ولم يذكر يوسف ولا قيس، ولكن قد ذكرهما العلاّمة ﴿ في الخلاصة، كما نبهنا عليه، فقال: يوسف بن عمّار بن حيّان ثقة (٦٠). وقيس بن عمّار بن حيّان قسريب

⁽١) أصول الكافي ٢: ١٩٣ ح ٥.

⁽٢) أصول الكافي ١: ٤٥٢ - ١.

⁽٣) رجال الشيخ ص ١٦٢.

⁽٤) رجال الشيخ ص ٣٢٤.

⁽٥) رجال الشيخ ص ١٦١.

⁽٦) خلاصة الأقوال ص ١٨٤.

الأمر (١). انتهي .

ولم يحضرني مأخذ توثيقه. هذا هو الكلام في إخوته الأربعة المذكورة . وأمّا ابنه ـأي:محمّد بن لسحاق بن عمّار _فقد روى عن مولانا الكاظم ﷺ في

مواضع:

منها: ما في باب الإشارة والنصّ علىٰ أبي الحسن الرضائي من أصول الكافي، المصدّر بحسين بن محمّد (٢٠) .

ومنها: ما في آخر كتاب العشرة من أصول الكافي، المصدّر بعلي عن أبيه ^(٣). ومنها: ما في باب النسية من معيشة الكافي، المصدّر بمحمّد بن يحيئ ⁽¹⁾.

ومنها: ما في الباب المذكور من الكتاب المذكور، المصدّر بمحمّد بن يحيى (°). ومنها: ما في الباب المذكور من الكتاب المذكور، المصدّر بمحمّد بن إسحاق (٦). ومنها: ما في باب النوادر من الفقيه من نكاحه المصدّر بمحمّد بن إسحاق (٧). ومنها: ما في باب من أحلّ الله نكاحه من نكاح التهذيب، المصدّر بصفّار (۷). وروى محمّد بن إسحاق عن مولانا الرضائة أيضاً.

ففي باب النسية من الكتاب المذكور من الكافي، المصدّر بأبيعلي الأشعري

⁽١) خلاصة الأقوال ص ١٣٥.

⁽٢) أصول الكافي ١: ٣١٢ م ٤.

⁽٣) أصول الكافى ٢: ٦٧٤ ح ٥.

⁽٤) فروع الكافي ٥: ٢٠٥ ح ٩.

⁽٥) فروع الكافي ٥: ٢٠٥ ح ١١.

⁽٦) من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٦٩.

⁽٧) تهذیب الأحكام ٧: ٢٧٥ ح ٦.

تحقيق حال إسحاق بن عمّار

عن الحسن بن علي بن عبدالله، عن عمه محمّد بن عبدالله، عن محمّد بن إسحاق ابن عمّار، قال: قلت للرضا على الرجل يكون له المال، قد حلّ على صاحبه يبيعه لؤلؤة الحديث (١١).

وممًا ذكر تبيّن أنَّ محمّد بن إسحاق بن عمّار كما روى عن مولانا الكاظمﷺ روىٰ عن مولانا الرضاﷺ أيضاً. فما اقتصر عليه النجاشي مـن أنَّـه روىٰ عـن أبى الحسن موسىٰﷺ، فليس علىٰ ما ينبغى .

فما صدر من شيخ الطائفة في الرجال من ايراده في أصحاب مولانا الكاظم والرضاعيك، حيث قال في الأوّل: محمّد بن لسحاق (٢٠). وفي الثاني: محمّد بـن لمحاق ابن عمّار الصير في كوفي (٣). كان أولىٰ .

أقول: إنَّ محمَّد بن إسحاق بن عمَّار الصيرفي الكوفي، هو محمَّد بن إسحاق بن عمَّار بن حيّان التغلبي الصيرفي، كما يظهر من النجاشي .

حيث قال: محمّد بن إسحاق بن عمّار بن حيّان التغلبي الصيرفي، ثقة عين، روئ عن أبي الحسن موسى على اله له كتاب، كثير الرواية، أخبرنا أحمد بن عمرو بن الأهوازي، قال: حدّثنا أحمد بن عمرو بن كيسبة، قال: حدّثنا محمّد بن بكر بن جناح، قال: حدّثنا محمّد بن إسحاق بن عمّار بكتابه (1). انتهى .

⁽١) فروع الكافي ٥: ٢٠٥ ح ١٠.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٣٤٤.

⁽٣) رجال الشيخ ص ٣٦٥.

⁽٤) رجال النجاشي ص ٣٦١.

٣٩٨.....مرآة المراد

ولا يبعد أن يكون محمد بن إسحاق هذا هو المشار إليه بما اشتمل عليه ما رواه ثقة الاسلام في باب الصناعات من أوائل كتاب المعيشة: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن جعفر بن يحيى الخزاعي، عن أبيه، عن يحيى بن أبي العلاء، عن إسحاق بن عمّار، قال: دخلت على أبي عبدالله الله فخبر ته أنّه ولد لي غلام، فقال: ألاسميته محمداً، قال: قلت: قد فعلت، قال: فلا تضر ب محمداً، ولا تسبّه، قد جعله الله قرّة عين لك في حياتك، وخلف صدق من بعدك (١٠).

ثم إن العلامة حكى في الخلاصة عن ابن بابويه نسبة الوقف إلى محمد بن إسحاق، حيث قال: محمد بن إسحاق، حيث قال: محمد بن إسحاق بن عمّار بن حيّان التغلبي بالغين المعجمة والصير في، ثقة عين، روى عن أبي الحسن موسى الله قاله النجاشي، وقال أبوجعفر ابن بابويه: إنّه واقفى، وأنا في روايته من المتوقّفين (٢). انتهى .

ولكن فيه تأمّل.

أمّا أوّلاً، فلأنّه حكىٰ توثيقه عن النجاشي، والقول بالوقف عن ابن بابويه، فقال: فأنا في روايته من المتوقّفين، ومع ذلك أورده في القسم الأوّل الموضوع لأن يذكر فيه مقبول الرواية، فاللازم ذكره في القسم الثاني، كما صنع في إسحاق والده؛ لأنّه قال في أوّل الخلاصة: ورتّبته علىٰ قسمين: الأوّل في من أعتمد علىٰ روايته، أو يترجّح عندي قبول قوله. الثاني: في من تركت روايته أو توقّفت فيه (٣).

وأمّا ثانياً. فلأنّ ما عزّىٰ إليه من الوقف،مخدوش غير صحيح .

⁽١) فروع الكافي ٥: ١١٤ ح ٤.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ١٥٨ .

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٣.

أمّا أوّلاً، فلأنّك قد علمت ممّا أسلفنا أنّ محمّد بن إسحاق قد حكى النصّ عن مولانا الكاظم ﷺ في إمامة مولانا الرضا ﷺ.

وأمّا ثانياً، فلأنّك قد علمت ممّا بيّناه أنّه روىٰ عن مولانا الرضا ﷺ، وهو دليل اعتقاده بإمامته، فلا يصحّ نسبة الوقف إليه .

وأمّا ثالثاً. فلأنّ ثقة الاسلام روى في باب الصناعات من معيشة الكافي ما يدلّ على أنّ مولانا الصادق على الله على أنّ مولانا الصادق على المحمّد بن إسحاق بن عمّار بأنّه تعالىٰ جعله خلف صدق لوالده (٢). وقد سبق هذا الحديث قبل هذا .

ومعلوم أنّ الواقفي الفاسد العقيدة المشارك مع الكفّار في الخلود واللعنة لا يكون خلف صدق، فالقول بنسبة الوقف إليه غير صحيح، فاعتقاد النجاشي في حقّه على ما دلّت عليه عبارته السالفة مقرون بالصواب والصحّة.

قال صاحب المدارك في شرحه على نكاح النافع، ما هذا لفظه: والقدح في هذه الرواية بالإضمار؛ إذ من المعلوم أنّ هذا الراوي الذي هو من ثقات أصحابنا وأعيانهم على ما ذكره النجاشي لا يروي عن غير الإمام يالله انتهى .

أشار بقوله «هذا الراوي» إلى محمّد بن إسحاق بن عمّار المذكور .

⁽١) الارشاد ٢: ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

⁽٢) فروع الكافي ٥: ١١٤ - ٤.

تنبيه: اعلم أنّ شيخ الطائفة ﴿ ذكر في رجاله في باب «لم» علي بن محمّد بن إسحاق بن عمّار الصير في الكسائي الكوفي إلى آخر ما ذكره (١١).

فعلىٰ هذا يكون يعقوب بن لسحاق بن عمّار ومحمّد بن لسحاق بـن عــمّار أخوين، لكن لم يحضرني الآن يعقوب بن لسحاق بن عمّار في أسانيد الأخبار .

ثمّ إنّ ثقة الاسلام روى في باب هدية الغريم من معيشة الكافي: عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، وسهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن هذيل بن حيّان أخي جعفر بن حيّان الصيرفي، قال: قلت لأبي عبدالله الله الله الله أخى جعفر إلى آخر الحديث (٢).

ولا يخفى أنّ ما يظهر منه أنّ هذيل وجعفراً هما أخوان لعمّار بن حيّان، فيكونان عمّين لإسحاق بن عمّار، لكن ذكر شيخ الطائفة في أصمحاب مولانا الصادق على بن حيّان، وجعفر بن حيّان .

قال: علي بن حيّان الصيرفي وأخوه جعفر ^(٣).

ولم يذكر هذيل بن حيّان في باب الهاء، لكن ذكره في باب الجيم مع ذكر جعفر ابن حيّان في ثلاثة مواضع من ذلك الباب، وذكر في الأخير أنّه أخو هذيل .

قال في موضع: جعفر بن حيّان الصيرفي، ثمّ قال: جعفر بن حيّان الكوفي، ثمّ قال: جعفر بن حيّان الصيرفي أخو هذيل (٤٠).

⁽١) رجال الشيخ ص ٤٣١.

⁽۲) فروع الكافي ٥: ١٠٣ ح ٢.

⁽٣) رجال الشيخ ص ٢٤٦.

⁽٤) رجال الشيخ ص ١٧٥ و ١٧٩.

فعلى هذا يكون لعمّار ثلاثة إخوة: علي بن حيّان، وجعفر بن حيّان، وهذيل بن حيّان، ويكون الإخوة الأربعة من أصحاب مولانا الصادق ﷺ.

أمّا رواية عمّار عنه ﷺ، فقد علمتها ممّا سلف .

وأما رواية هذيل بن حيّان عنه ﷺ، فلما أوردناها هنا .

ثمّ إنّا وإن طوّلنا الكلام في هذا المرام غاية التطويل، وأرخنا العنان في هذا المضمار منتهى التسجيل، إلاّ أنّه لم يكن قليل الفائدة، كيف وهذا من أعظم المهمّات، وأهمّ المعظمات، فكم وقع للأعاظم والأعيان اشتباهات عظيمة في المقام، كما عرفت في أثناء الكلام، فالحرص على كثرة الفائدة أوقعنا فيه، وأعمّية النفع حدانا إليه، والحمد لله ربّ العالمين كثيراً كما هو أهله، وصلّى الله على معدن العلم والرحمة، والله الهادي .

الفصل التاسع

في تحقيق الحال في محمّد بن سنان

وتنقيح المقال يستدعي التكلُّم في مقامات :

الأؤل

في بيان القادحين فيه وذكر كلماتهم

فنقول: منهم الثقة الجليل الفضل بن شاذان، والمحكي عنه في هذا المرام مقالات:

⁽١) راجع: الرسائل الرجالية للمحقّق السيد الشفتي ص ٢١٩ ـ ٣٥٦.

منها: ما حكاه الكشي في رجاله، قال: ذكر الفضل بن شاذان في بعض كتبه: إنّ من الكذّابين المشهورين محمّد بن سنان وليس بعبدالله (١).

ومنها: ما حكاه عن محمّد بن مسعود أنّه قال: قال عبدالله بن حمدويه: سمعت الفضل بن شاذان يقول: لاأستحلّ أن أروي أحاديث محمّد بن سنان (٢٠) .

ومثله ما حكاه عن حمدويه أنّه حكاه عن أيّوب بن نوح (٣)، وستقف على لامه.

ومنها: ما حكاه النجاشي عن الكشي أنّه ذكر أنّ أباالحسن علي بن محمّد بن قتيبة النيسابوري قال: قال أبومحمّد الفضل بن شاذان: لا أُحـلَّ لكـم أن ترووا أحاديث محمّد بن سنان (٤).

ومنهم: أيّوب بن نوح الثقة المعتمد، وهو أيّوب بن نوح بن درّاج، قال النجاشي: إنّه كان وكيلاً لأبي الحسن وأبي محمّد ﷺ، عظيم المنزلة عندهما مأموناً، وكان شديد الورع، كثير العبادة، ثقة في روايته (٥).

وقد حكى الكشي عن شيخه حمدويه أنّه قال: كتبت أحاديث محمّد بن سنان عن أيّوب بن نوح، وقال: لاأستحلّ أن أروي أحاديث محمّد بن سنان (٦٦).

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٦ و ٨٢٣.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٦.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٨٧ برقم: ٧٢٩.

⁽٤) رجال النجاشي ص ٣٢٨.

⁽٥) رجال النجاشي ص ١٠٢.

⁽٦) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٨٧ برقم: ٧٢٩.

ومنهم: شيخنا الكشي، قال في ترجمة المفضّل بن عمر: حدّثني أبو القاسم نصر ابن الصباح وكان غالياً، قال: حدّثني أبو يعقوب بن محمّد الصير في، وهو غال ركن من أركانهم أيضاً، قال: حدّثني محمّد بن شمعون، وهو أيضاً منهم، قال: حدّثني محمّد بن شمعون، وهو أيضاً منهم، قال: حدّثني محمّد بن سنان وهو كذلك (١).

ومنهم: شيخنا المفيد، فقد حكي عنه في رسالته التي كتبها في الردّ على الصدوق في أنّ شهر رمضان لا ينقص، ما هذا كلامه: فمن ذلك _ يعني: ما دلّ على انها لا تنقص _ حديث رواه محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن سنان، عن حذيفة بن منصور، عن أبي عبدالله الله الله قال: شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً، قال: وهذا حديث شاذ نادر غير معتمد عليه، في طريقه محمّد ابن سنان، وهو مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعتمد عليه في الدين.

وأيضاً أنّه قال في مقام الجواب عن السؤال عن معاني الأخبار المروية عن الائمّة الهادين على الأشباح وخلق الله تعالى الأرواح قبل خلق آدم الله بالفي عام، ما هذا لفظه: إنّ الأخبار بذكر الأشباح تختلف ألفاظها، وتتباين معانيها، وقد بنت الفلاة عليها أباطيل كثيرة، وصنفوا فيها كتباً لغوا فيها، وأضافوا ما حوته الكتب إلى جماعة من شيوخ أهل الحق، وتخوّضوا في الباطل بإضافتها إليهم.

من جملتها كتاب الأشباح والأظلّة، نسبوه في تأليفه إلى محمّد بن سنان، ولسنا نعلم صحّة ما ذكر في هذا الباب عنه، فإن كان صحيحاً، فإنّ ابن اسنان قد طعن عليه، وهو متهم بالغلق، فإن صدقوا في إضافة هذا الكتاب إليه، فهو ضلال لضلاله

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦١٣ برقم: ٥٨٤.

٠٤٠٠....مرآة المراد

عن الحقّ، وإن كذبوا فقد تحمّلوا أوزار ذلك .

ومنهم: الشيخ الجليل أبو الحسين أحمد بن علي بن أحمد بن العبّاس النجاشي، قال في ترجمة محمّد بن سنان: وهو ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه، ولا يلتفت إلى ما تفّه ديه (١)

ومنهم: أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري، فقد حكي أنّه قال: إنّه غال لا يلتفت إليه (^{۲)}.

ومنهم: شيخ الطائفة. فإنّه في رجاله وإن أورده في أصحاب مولانا الكاظم والجواديجيًّ من غير تعرّض بمدح ولا قدح .

قال في الأوّل:محمّد بن سنان كوفي (٣).

وفي الثاني:محمّد بن سنان من أصحاب الرضا ﷺ ⁽²⁾.

لكن ضعّفه في أصحاب مولانا الرضائية، قال:محمّد بن سنان ضعيف (٥).

وفي الفهرست: محمّد بن سنان، له كتب، وقد طعن عليه وضعّف، وكتبه مـثل كتب الحسين بن سعيد عليٰ عددها^(٦).

وقال في الاستبصار في آخر باب أنّ الرجل إذاسمّي المهر ودخل بالمرأة قبل

⁽١) رجال النجاشي ص ٣٢٨.

⁽٢) خلاصة الأقوال للعلاّمة ص ٢٥١.

⁽٣) رجال الشيخ ص ٣٤٤.

⁽٤) رجال الشيخ ص ٣٧٧.

⁽٥) رجال الشيخ ص ٣٦٤.

⁽٦) الفهرست ص ١٤٣.

أن يعطيها مهرها كان ديناً عليه، ما هذا لفظه: فأمّا ما رواه محمّد بن أحمد بن يعيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، عن المفضّل بن عمر، قال: دخلت على أبي عبدالله الله فقلت له: أخبرني عن مهر المرأة الذي لا يجوز للمؤمن أن يجوزه؟ قال: فقال: السنّة المحمّدية خمسمائة درهم، فمن زاد على ذلك ردّ إلى السنّة، ولا شيء عليه أكثر من خمسمائة درهم، فإن أعطاها من الخمسمائة درهم درهما، أو أكثر من ذلك، ثمّ دخل بها فلا شيء عليه.

قلت: فإن طلّقها بعد ما دخل بها، قال: لاشيء لها، إنّما كان شرطها خمسمائة درهم، فلمّا أن دخل بها قبل أن تستوفي صداقها هدم الصداق ولاشيء لها، إنّما لها ما أخذت من قبل أن يدخل بها، فإذا طلبت بعد ذلك في حياة منه أو بعد موته فلاشيء لها.

فأوّل ما في هذا الخبر أنّه لم يروه غير محمّد بن سنان عن المفضّل بن عــمر، ومحمّد بن سنان مطعون عليه ضعيف جدّاً، وما يختصّ بروايته ولا يشــركه فــيه غيره لا يعمل عليه (١١). انتهىٰ .

ومنهم: المحقّق، قال في المعتبر في مسألة كراهة بلّ الخيوط التي يـخاط بـه الكفن بالريق، ما هذا كلامه: ومحمّد بن عيسى ضعيف، وكذا محمّد بن سنان (٢٠). وقال في مسألة تجديد القبور: ومحمّد بن سنان ضعيف، وكذا أبوالجارود (٣٠). ومنهم: العلاّمة، فإنّه مع توقّفه في قبول روايته في ترجمته في الخلاصة، حيث

⁽١) الاستبصار ٣: ٢٢٤.

⁽٢) المعتبر ١: ٢٨٩.

⁽٣) المعتبر ١: ٣٠٤.

٤٠٦.....مرآة المراد

قال: والوجه عندي التوقّف فيما يرويه (١١). ضعّف طريق الصدوق إلى النمير مولى الحارث بن المغيرة، قال: لأنّ في طريقه محمّد بن سنان، وهو عندي ضعيف ^(٢). وكذا إلى المفضّل بن عمر، قال: لأنّ في طريقه محمّد بن سنان ^(٣).

وكذا طريقه إلى مبارك العقرقوفي، والنعمان الرازي، ومحمّد بـن عـمرو بـن أبيالمقدام، ويوسف بن إبراهيم، ويوسف بن يعقوب، وغيرهم (٤).

وفي هذه المواضع وإن لم يصرّح بأنّ تضعيفه لمحمّد بن سنان، لكن الظاهر أنّه لذلك؛ لانتفاء من يمكن أن يكون التضعيف لأجله فيها، ولذا صرّح المحقّق الأسترابادي بأنّ تضعيفه لذلك.

ومنهم: ابن داود، فإنّه أورده في القسم الثاني في كتابه المختصّ بالمجروحين والمجهولين، فقال في ترجمته: وروي أنّه قال عند موته: لا ترووا عنّي بما حدّثت شيئاً، فإنّما هي في كتب اشتريتها من السوق، قال: والغالب في حديثه الفساد (٥٠).

وضعيف طريق الصدوق إلى النمير مولى الحارث، والمفضّل بن عمر، ومبارك العقرقوفي، والنعمان الرازي، ويوسف بن إبراهيم، ويوسف بن يعقوب^(٦).

الظاهر أنّ التضعيف إنّما هو لاشتمال الطريق في المواضع المذكورة على محمّد

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٢٥١.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٢٧٧.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٢٧٧.

⁽٤) خلاصة الأقوال ص ٢٧٩.

⁽٥) رجال ابن داود ص ٥٠٥.

⁽٦) رجال ابن داود ص ٥٦٥ .

ابن سنان.

ويقرب لما عزّاه إلى الرواية ما حكاه الكشي عن حمدويه بن نصير: أنّ أيّوب ابن نوح دفع إليه دفتراً فيه أحاديث محمّد بن سنان، فقال لنا: إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا، فإنّي كتبت عن محمّد بن سنان، ولكن لا أروي لكم عنه شيئاً. فإنّه قال له محمّد قبل موته: كلّما حدّثته به لم أروه، ولم يكن لي سماعاً ولا رواية إنّما وجدته (١).

ومنهم: شيخنا الشهيد ١٠٠٠ ، فإنّه قد صرّح به في مواضع من كتبه بضعفه .

منها: ما في باب مباحث الرضاع من الروضة، قال: وفيه نظر؛ لمنع الخبر الدالّ على العشر، فإنّ في طريقه محمّد بن سنان، وهو ضعيف على أصبح القولين وأشهرهما (٢).

الثاني

في التنبيه على اختلاف العلاّمة في هذا الرجل

فنقول: للعلاّمة فيه أربعة أقوال:

التوقّف، وهو الذي بنئ عليه الأمر في الخلاصة في ترجمته (٣)، كما علمت. والتضعيف، وهو الذي ذكره في بيان الحال في طرق الصدوق (٤).

والصحيح، حيث ذكر في أواثل كتاب النكاح في باب الرضاع من المختلف،

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٥ برقم: ٩٧٦.

⁽٢) شرح اللمعة ٥: ١٦٠.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٢٥١.

⁽٤) خلاصة الأقوال ص ٢٧٧ _ ٢٧٩.

روى الفضيل بن يسار في الصحيح عن الباقر الله قال: لا يحرم من الرضاع إلا المخبور، قال: قلت: وما المخبور؟ قال: أمّ تربّي، أو ظئر تستأجر، أو أمة تشترى، ثمّ ترضع عشر رضعات تروّي الصبي وينام. قال: لا يقال في طريقه محمّد بن سنان وفيه قول. إلى أن قال: قد بينا رجحان العمل بر واية محمّد بن سنان في كتاب الرجال (١٠). انتهى .

قال الفاضل المدقّق الشهير بالداماد في تعليقاته علىٰ رجال الكشي: كثيراً ما يستصحّ الحديث وفي الطريق محمّد بن سنان (٢⁾. انتهيٰ .

وما ذكره العلاّمة من أنّه بيّن في الرجال رجحان العمل برواية محمّد بن سنان. ينبغي حمله على غير الخلاصة؛ لما سمعت من أنّه توقّف في قبول روايته فيه في ترجمته، وضعّفه في آخره عند بيان حال طريق الصدوق.

ورابع الأقوال: الحكم بمو تُقية حديثه، وهذا هو الظاهر منه في مواضع :

منها: ما ذكره في المنتهى عند البحث عن وجوب السورة بعد الحمد، حيث قال بعد الحكم بذلك: ويؤيده ما رواه الشيخ في الموتق عن الحسن الصيقل، قال: قلت لأبي عبد الله الله المجزىء عنّى أن أقرأ في الفريضة فاتحة الكتاب وحدها إذا كنت مستعجلاً أو عجّلني شيء؟ فقال: لابأس (٣).

وليس في سنده من يوجب الحكم بمو تقية الحديث عدا محمّد بن سنان؛ لأنّ شيخ الطائفة رواه بإسناده إلى الحسين بن سعيد، عن محمّد بن سنان، عـن ابـن

⁽١) مختلف الشيعة ص ٧٠ كتاب النكاح الطبع الحجري.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال مع تعليقات السيد الداماد ١: ٥.

⁽٣) منتهى المطلب ١: ٢٧٢ الطبع الحجرى.

تحقيق حال محمّد بن سناننان

مسكان، عن الحسن الصيقل (١).

وطريقه إلى الحسين بن سعيد صحيح، وهو كعبد الله بن مسكان من أعاظم الرواة وأكابرهم، وجلالتهما لا يكاد يخفي .

وأمّا الحسن، فهو وإن لم يذكر في الرجال بما يخرج عن الجهالة، لكن الظاهر أنّ الحكم بالموتّقية مع قطع النظر عن الراوي، للفرق الظاهر بين قول القائل رواه في الموتّق عن الحسن وموتّقة الحسن، بأنّ الأوّل إنّما يقال مع قطع النظر عن الراوي، بخلاف الثاني، مضافاً إلى أنّ الحسن إمامي مجهول الحال، وعلى فرض التسليم فلا يوجب الحكم بموتّقية الحديث، فيظهر أنّ الحكم بالموتّقية إنّما هـو لمحمّد بن سنان.

ومنها: ما ذكره في مسألة التكبير للركوع، قال: ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الموتّق عن أبي بصير، عن أبي عبدالله على الله على التكبير في الصلاة؟ قال: تكبيرة واحدة (٢).

رواه شيخ الطائفة في التهذيب بإسناده عن محمّد بن علي بن محبوب، عـن يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبيبصير، قال: سألته عن أدنىٰ ما يجزى. في الصلاة من التكبير؟ قال: تكبيرة واحدة (٣).

ومنها: ما في المختلف في مسألة أنّ نسيان السجدة الواحدة لا يوجب بطلان الصلاة، حيث قال: لنا ما رواه أبوبصير في الموثّق، قال:سألته عمّن نسي أن يسجد

⁽١) تهذيب الأحكام ٢: ٧٠ - ٢٣.

⁽٢) منتهى المطلب ١: ٢٨٤.

⁽٣) تهذيب الأحكام ٢: ٦٦ ح ٦.

سجدة واحدة من الركعتين فذكرها وهو قائم، قال: يسجدها إذا ذكرها ما لم يركع، فإن كان قد ركع فليمض على صلاته، فإذا انصرف قضاها وليس عليه سهو (١١).

رواه في التهذيب بإسناده إلى الحسين بن سعيد، عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي يصير (٢).

والحكم بالتوثيق في هذين الحديثين وإن أمكن أن يكون باعتبار أبي بصير، بناءً على ما بنى الأمر عليه في الخلاصة، لكن لمّا كان السند فيهما مشتملاً على محمّد بن سنان، فلا محالة يكون حديثه عنده: إمّا صحيحاً، أو مو ثّقاً، والقدر المتيقّن هو الثاني، فلذا أوردناه في هذا المقام.

ويمكن أن يقال: إنّ الحديثين الأوّلين وإن كان الأمر فيهما كما ذكر، لكن الحديث الثالث لم يروه عن الشيخ، وهو مروي في الفقيه أيضاً بإسناده إلى عبدالله ابن مسكان عن أبي بصير (٣)، وطريقه إليه صحيح .

فعلىٰ هذا يمكن أن يكون الحديث مأخوذاً من الفقيه، ويكون الحكم بالمو ثقية باعتبار أبي بصير، بناءً على اعتقاده، فعلىٰ هذا لا ينبغي ذكره في المقام.

ويمكن الجواب عنه: بأنّ أبابصير الذي اعتقده العلاّمة توثيقه إنّما هو يحيى بن القاسم، وأبوبصير الذي يروي ابن مسكان الظاهر أنّه المرادي، كما نبّهنا عليه فيما سلف، فلا يكون الحكم بموثقية الحديث إلاّ من جهة محمّد بسن سنان، وهو المطلوب، فتأمّل.

⁽١) مختلف الشيعة ٢: ٣٦٨.

⁽٢) تهذيب الأحكام ٢: ١٥٢ ح ٥٦.

⁽٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٤٦.

تحقیق حال محمّد بن سنان ۲۱۱

الثالث

في ايراد ما نقله أوجب نسبة الغلق إليه

وهو أمور :

منها: مارواه ثقة الاسلام في باب مولد النبي على من أصول الكافي: عن السين بن محمّد الأشعري، عن معلّى بن محمّد، عن أبي الفضل عبدالله بين إدريس، عن محمّد بن سنان، قال: كنت عند أبي جعفر الشاني الله فأجريت اختلاف الشيعة، فقال: يا محمّد إنّ الله تبارك و تعالى لم يزل متفرّد أبوحدانيته، ثمّ خلق محمّداً وعلياً وفاطمة، فمكنوا ألف دهر، ثمّ خلق الأشياء فأشهدهم خلقها، وأجرى طاعتهم عليها، وفوض أمورها إليهم، فهم يحلّون ما يشاؤون، ويحرّمون من يشاؤون، ولن يشاؤوا الآأن يشاء الله تعالى، ثمّ قال: يا محمّد هذه الديانة التي من تقدّمها مرق، ومن تخلّف عنها محق، ومن لزمها لحق، خذها إليك يا محمّد (١).

توضيح: «مرق» أي: خرج. ومحق أي: لحق بالسعادة الدائسمة. والظـاهر أنّ المتعلّق في الآخر محذوف، والتقدير ألقيتها إليك .

ومنها: ما أورده الكشي في رجاله، قال: ورأيت في بعض كتب الغلاة، وهو كتاب الدور، عن الحسن بن علي، عن الحسن بن شعيب، عن محمّد بن سنان، قال: دخلت على أبي جعفر الثاني على، فقال لي: يا محمّد كيف أنت إذا لعنتك وبرأت منه، وجعلتك محنة للعالمين، أهدي بك من أشاء، وأضلّ بك من أشاء ؟

قال: قلت له: تفعل بعبدك ما تشاء يا سيدي؟ إنّك على كلّ شيء قدير، قال: يا محمّد أنت عبد قد أخلصت لله، إنّي ناجيت الله فيك، فأبي إلاّ أن يضلّ بك كثيراً،

⁽١) أصول الكافي ١: ٤٤١ ح ٥.

٤١٢.....مرآة المراد

ويهدي بك كثيراً^(١).

ومنها: ما أورده عن حمدويه، قال: حدّثنا أبوسعيد الآدمي، عن محمّد بن مرزبان، عن محمّد بن سنان، قال: شكوت إلى الرضا على وجع العين، فأخذ قرطاساً فكتب إلى أبي جعفر على وهو أوّل شيء (٢)، ودفع الكتاب إلى الخادم، وأمرني أن أذهب معه، وقال: أكتم، فأتيناه والخادم قد حمله، قال: ففتح الخادم الكتاب بين يدي أبي جعفر على، قال: فجعل أبو جعفر على ينظر في الكتاب ويرفع رأسه إلى السماء ويقول: ناج، ففعل ذلك مراراً، فذهب كلّ وجع في عيني، وأبصرت بصراً لا يبصره أحد.

قال: فقلت لأبي جعفر على: جعلك الله شيخاً على هذه الأمّة، كما جعل عيسى بن مريم على شيخاً على بني إسرائيل.

قال: ثمّ قلت: ياشبيه صاحب فطرس، قال: فانصرفت وقد أمرني الرضا الله أن أكتم، فما زلت صحيح البصر حتّىٰ أذعت ماكان من أبي جعفر الله في أمر عيني، فعاودني الوجع.

قال: قلت لمحمّد بن سنان: ما عنيت بقولك يا شبيه فطرس؟

قال: فقال: إنّ الله غضب على ملك من الملائكة يدعى فطرس، فدق جناحه، فرمي في جزيرة من جزائر البحر، فلمّا ولد الحسين على بعث الله عزّوجل إلى محمّد على لهذا له بولادة الحسين على وكان جبر ثيل على صديقاً لفطرس، فمرّبه وهو في الجزيرة مطروح، فخبّره بولادة الحسين على وما أمر الله به، فقال له: هل لك أن

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٤٩ برقم: ١٠٩١.

⁽٢) في المصدر: وهو أقلُّ من نيَّتي .

تحقیق حال محمّد بن سنان ۱۳ ۱۳ .

أحملك على جناح من أجنحتي وأمضي بك إلى محمد على الشفع فيك؟

قال: فقال له فطرس: نعم، فحمله على جناح من أجنحته حتى أتى به محمداً على في أتى به محمداً الله في الله تهنأة ربّه، ثم حدّث بقصة فطرس، فقال محمد الله في أنه أنه في أ

ومنها: ما أورده فيه أيضاً، حيث قال: وجدت بخط جبر ثيل بن أحمد، حدّ ثني محمّد بن عبدالله بن مهران، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، ومحمّد بن سنان جميعاً، قال: كنّا بمكّة وأبو الحسن الرضائي بها، فقلنا له: جعلنا الله فداك نحن خارجون وأنت مقيم، فإن رأيت أن تكتب لنا إلى أبي جعفر الله كتاباً نلمّ به، قال: فكتب إليه كتاباً، فقدمنا، فقلت للموقّى: أخرجه، فأخرجه إلينا وهو في صدر موفّى، فأقبل يقرأه ويطويه وينظر فيه ويتبسّم، حتّى أتى على آخره، يطويه من أعلاه، وينشره من أسفله.

قال محمّد بن سنان: فلمّا فرغ من كتابته (٢) حرّك رجله، وقال: ناج ناج، فقال أحمد: ثمّ قال ابن سنان عند ذلك: فطر سية فطر سية (٣).

ومنها: ما أورده فيه أيضاً، حيث قال: وجدت بخط جبر ثيل بن أحمد، حدّثني محمّد بن عبدالله بن مهران، قال: أخبرني عبدالله بن عامر، عن شاذويه بن الحسين ابن داود القمّي، قال: دخلت على أبي جعفر على وبأهلي حبل، فقلت: جعلت فداك

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٤٩ ــ ٨٥٠ برقم: ١٠٩٢ .

⁽٢) في المصدر: قراءته.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٥٠ برقم: ١٠٩٣.

أدع الله أن يرزقني ولداً ذكراً، فأطرق ملياً، ثمّ رفع رأسه، فقال: اذهب فإنّ الله يرزقك غلاماً ذكراً ثلاث مرّات.

قال: فقدمت مكّة، فصرت إلى المسجد، فأتى محمّد بن الحسن بن صباح برسالة من جماعة من أصحابنا معهم صفوان بن يحيى، ومحمّد بن سنان، وابن أبي عمير وغيرهم، فأتيتهم فسألوني، فخبّر تهم بما قال، فقالوالي: فهمت عنه زكيّ أو ذكيّ فقلت: ذكي قد فهمت .

قال ابن سنان: أما أنت سترزق ولداً ذكراً: إمّا أنّه يموت على المكان، أو يكون ميتاً، فقال أصحابنالمحمّد بن سنان: أسأت قد علمنا الذي علمت، فأتى غلام في المسجد، فقال: أدرك فقد مات أهلك، فذهبت مسرعاً، فوجدتها عملي شرف الموت، ثمّ لم تلبث أن ولدت غلاماً ذكراً ميتاً (١).

بيان: يمكن أن يقال في وجه الاستفادة: هو أنّ الغلام لا يكون إلاّ ذكوراً، والولد أعمّ من الذكور والانات، ولمّاكان المذكور في السؤال الولد، وكان مطلوب السائل الذكور قيده به، فقال: ادع الله أن يرزقني ولداً ذكراً، فلمّا أتى على في مقام الجواب بالغلام، تبيّن منه أنّ المولود لا يكون إلاّ ذكوراً، فلا افتقار حينئذ إلى التقييد بالذكور، فمنه يظهر أنّ مراده هو الذكور.

وأمّا محمّد بن سنان وصفوان بن يحيى وغيرهما، فلمّا انتبهوا لذلك علموا أنّ مراده الله للله العتقده السائل، فقالو اللسائل: فهمت من كلامه الله زكياً أو ذكياً. فلمّا أخبر السائل أنّه فهم من كلامه الله ذكي، علموا أنّه ليس مراده السركية

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٤٨ ـ ٨٤٩ برقم: ١٠٩٠ .

بالزاي بل الذال، فيكون المراد منه الممات للمشابهة الظاهرة، فلذا قال محمّد بن سنان: أنت سترزق ولداً ذكراً: إمّا يموت على المكان، أو يكون ميتاً، أي: يتولّد ميتاً، ويكون استفادة الذكورية من لفظ الغلام والموت في الحال أو التولّد ميتاً من الذكي.

وممًا ذكر استبان أنّ محمّد بن سنان كان في غاية الفطانة والفهم والذكاء .

ومنها: ما رواه في الكشي عن أحمد بن هلال، عن محمّد بن لسماعيل بن بزيع: إنّ أباجعفر على الله الله عن صفوان بن يحيى، ومحمّد بن سنان، فقال: إنّهما خالفا أمرى .

الرابع في النصوص الدالّة على مدحه

منها: ما رواه ثقة الاسلام في أصول الكافي: عن محمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن علي، وعبيدالله بن المرزبان، عن ابن سنان، قال: دخلت على أبي الحسن موسى على من قبل أن يقدم العراق بسنة، وعلي ابنه جالس بين يديه، فنظر إليّ، فقال: يا محمّد أما أنّه سيكون في هذه السنة حركة، فلا تـجزع لذلك، قال: قلت: وما يكون جعلت فداك؟ فقد أقلقني ما ذكرت، فقال: أصير إلى الطاغية، أما أنّه لا يبدأني منه سوء ومن الذي يكون بعده.

قال: قلت: والله لئن مدّ الله لي في العمر لأسلمنّ له حقّه، ولأقرّنّ له بـإمامته،

٤١٦.......مرآة المراد

قال: صدقت يا محمّد، يمدّ الله في عمرك وتسلم له حقّه، وتقرّ له بإمامته وإمامة من يكون بعده، قال: قلت: الرضا والتسليم (١).

ورواه الكشي في رجاله: عن حمدويه، عن الحسن بن موسى، قال: حـدَثني محمّد بن سنان، قال: دخلت على أبي الحسن موسى على قبل أن يحمل إلى العراق، إلى أن قال: قلت له: الرضا والتسليم.

وفيه بعده: فقال: كذلك قد وجدتك في صحيفة أميرالمؤمنين ﷺ، أما أنّك في شيعتنا أبين من البرق في الليلة الظلماء، ثمّ قال: يا محمّد إنّ المفضّل أنيسي ومستراحي، وأنت أنيسهما ومستراحهما، حرام على النار أن تمسّك أبداً. يعني: أباالحسن وأباجعفر ﷺ (٢).

توضيح: اللام في «الطاغية» للعهد، والتاء فيه للمبالغة. قيل: إنّ المراد منه الهادى أخو الرشيد.

قوله على «لا يبدأني منه» أي: لا يصل إليّ منه سوء «ومن الذي» الخ، أي: يصلني سوء من الذي بعده، وهو هارون الرشيد.

وهذا الحديث مروي في إرشاد شيخنا المفيد ﴿ أَيضاً ﴿ ٣ ﴾.

وفي بعض النسخ «ولا من الذي يكون من بعده» قيل: إنّ المراد ممّا ذكره في الأوّل هو مهدي العبّاسي، وممّا ذكره في الثاني ابنه موسى بن مهدي، لكن السياق

⁽١) أصول الكافي ١: ٣١٩ ح ١٦ .

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٦ ـ ٧٩٧ برقم: ٩٨٢.

⁽٣) الارشاد ٢: ٢٥٢ _ ٢٥٣.

يقتضي عدم كلمة «لا» كما لا يخفى، فيكون المراد هو المعنى المذكور في الأوّل. ويمكن أن يكون المراد من المفضّل في كلام الكشي هـ و مولانا الرضائي، وأنت والمراد أنّ الذي فضّل على غيره بإثبات الإمامة له هو أنسي ومحلّ راحتي، وأنت يا محمّد بن سنان أنسهما، أي: أنس الرضائي وابنه محمّد بن علي الله ومحلّ راحتهما.

ويمكن أن يكون المراد بالمفضّل بعض أصحابه، بأن يكون المفضّل لقباً له، فالمراد أنّ المفضّل - أي: ذلك الشخص - أنسي ومحلّ راحتي، وأنت يا محمّد بن سنان بالإضافة إلى أبي الحسن الرضائي وابنه محمّد الجواد المنقسل بالنسبة إلى، أي: أنسهما ومحلّ راحتهما.

ومنها: ما رواه الكشي في ترجمة صفوان بن يحيى، عن محمّد بن مسعود، قال: حدّثني علي بن محمّد، قال: حدّثني أحمد بن محمّد، عن رجل، عن علي بن الحسين بن داود القمّي، قال: سمعت أباجعفر ﷺ يذكر صفوان بن يحيئ ومحمّد بن سنان بخير، وقال: رضى الله عنهما، فما خالفاني وما خالفا أبي قطّ (١).

ومنها: ما رواه ثقة الاسلام في باب مولد أبي جعفر محمّد بن علي الثاني الله الكافي: عن الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن عدالله، عن محمّد بن سنان، قال: دخلت على أبي الحسن الثالث الله فقال: يا محمّد حدث بآل فرج حدث؟ فقلت: مات عمر، فقال: الحمد لله، حتّى أحصيت له أربعاً وعشرين مرّة، فقلت: يا سيّدي لو علمت أنّ هذا يسرّك لجئت حافياً أعدو الله .

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٣ برقم: ٩٦٦.

قال: يامحمد أو لا تدري ما قال لعنه الله لمحمد بن علي أبي؟ قال: قلت: لا، قال: خاطبه في شيء، فقال: أظنك سكران، فقال أبي: اللّهم إن كنت تعلم أنّي أمسيت لك صائماً، فأذقه طعم الحرب وذلّ الأسر، فوالله أن ذهبت الأيّام حتى حرب ماله وما كان له، ثمّ أخذ أسيراً، وهو ذا قد مات لا رحمه الله، وقد أدال الله عزّوجلّ منه، وما زال يديل أولياء من أعدائه (١).

توضيح: «فرج» قيل: كان من موالي علي بن يقطين ومماليكه، و آل فرج عبارة عن أولاده وأقاربه، ومن أولاده عمر كان والياً في المدينة من قبل المتوكّل .

ومن شقاوته وشدّة عمله ما حكاه بعض أهل السير: إنّه لمّا استعمله المتوكّل على المدينة ومكّة، منع الناس من برّ آل أبي طالب والإحسان إليهم، حتّى أنّه إذا بلغه أنّ أحداً برّ أحد منهم بشيء وإن قلّ، أتهكه عقوبة، وأثقله غرماً، حتّى كسان القميص يكون بين جماعة من العلويات، كانت تصلّي فيه واحدة بعد واحدة، ثمّ ترفضه و تجلس عوارى حواسر، إلى أن قتل المتوكّل، فعطف المستنصر عليهم وأحسن إليهم، ووجّه بمال فرّقه عليهم، وكان يؤثر مخالفة أبيه في جميع أحواله. «طعم الحرب» الحرب بالحاء والراء المهملتين المفتوحتين: أخذ المال بالنهب

ولعلَّ المراد من قوله على «أدال الله عزوجلٌ منه» انتقم الله تعالى منه «وما زال يديل» أي: ينصر ويغلب أولياءه على أعدائه .

ولا خفاء في دلالته على شدّة إخلاصه به الله في وكونه من خواصه. وبالجملة دلالته على مدحه ممّا لاخفاء فيه.

والغارة.

⁽١) أصول الكافى ١: ٤٩٦_٤٩٦ ح ٩.

تنبيه: الظاهر من هذا الحديث أنّ محمّد بن سنان أدرك زمن إمامة مولانا الهادي الله وروى عنه الله أيضاً.

فعلىٰ هذا ما صرّح به النجاشي في ترجمته أنّه مات في سنة عشرين وماثتين، فليس علىٰ ما ينبغي؛ لأنّ هذه السنة هي سنة انتقال مولانا الجواد للله إلى أعلليٰ غرفات الجنان .

كما هو المدلول عليه أيضاً بما أورده في الباب المذكور بسند معتبر، عن محمد ابن سنان، قال: قبض مولانا محمد بن علي وهو ابن خمس وعشرين سنة وثلاثة أشهر واثني عشر يوماً، توفّي يوم الثلثاء لستّ خلون من ذي الحجّة سنة عشرين ومائتين، عاش بعد أبيه تسعة عشر سنة إلا خمس وعشرين يوماً (١).

واحتمال دركه لزمان إمامته ﷺ مع كون موته في آخر تلك السنة وإن كان قائماً، لكنّه بعيد،سيما بعدملاحظة التاريخ المذكور في كلام محمّد بن سنان .

وممًا ذكر تبيّن أنّ محمّد بن سنان أدرك أربعة من الأثمّة الطاهرة ﷺ وروىٰ عنهم: أباالحسن الأوّل، والثاني، والثالث، ومولانا الجوادﷺ .

وقد ذكره شيخ الطائفة في رجاله في أصحاب ساداتنا الكاظم والرضا والجواد هيك، وقد سمعت روايته عن أبي الحسن الثالث على أيضاً. وهذه مزيّة قلّ ما فاز بها فائز، ومن ملاحظة النصوص المذكورة يحصل القطع بفساد نسبة الغلوّ إليه.

ومنها: ما أورده الكشي رواية عن عدّة من أصحابنا، عن أبيطالب عبدالله بن الصلت القمّي، قال: دخلت على أبي جعفر الثاني الله في آخر عمره، فسمعته يقول: جزى الله صفوان بن يحيى، ومحمّد بن سنان، وزكريا بن آدم عتّي خيراً، فقد وفوا

⁽١) أصول الكافي ١: ٤٩٧ ح ١٢.

٤٢٠......مرآة المراد

لي، ولم يذكر سعد بن سعد . -

قال: فخرجت، فلقيت موفقاً، فقلت له: إنّ مولاي ذكر صفوان ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم، وجزاهم خيراً، ولم يذكر سعد بن سعد، قال: فعدت إليه، فقال: جزى الله صفوان ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم وسعد بن سعد عتي خيراً، فقد وفوالي (١١).

ومنها: ما رواه أيضاً عن علي بن الحسين بن داود القمّي، قال: سمعت أباجعفر الثاني الله يذكر صفوان بن يحيئ ومحمّد بن سنان بخير، وقال: رضي الله عنهما برضائي عنهما، ما خالفاني وما خالفا أبي قطّ، هذا بعد ما جاء فيهما ما قد سمعه غير واحد (٢).

ومنها: ما أورده فيه أيضاً، عن عبدالله بن محمّد بن عيسى الملقّب ببنان، وهو أخو أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمّي المعروف، قال: كنّا ندخل مسجد الكوفة، وكان ينظر إلينا محمّد بن سنان، وقال: من كان ير يدالمضمثلاّت (٢٦) فإليّ، ومن أراد الحلال والحرام فعليه بالشيخ، يعنى: صفوان بن يحيى (٤٠).

المضمئلاًت أي: الأمور المعضلة .

وجه الدلالة: انّ اجتنابه عن الجواب عن مسائل الحلال والحرام والترغيب فيهما بالرجوع إلى صفوان بن يحيى، مع الإقدام في الجواب عن الأمور المعضلة،

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٢ برقم: ٩٦٣.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٣ برقم: ٩٦٦.

⁽٣) في المصدر: المعضلات.

⁽٤) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٦ برقم: ٩٨١.

تحقيق حال محمّد بن سنان

يدلُّ علىٰ كمال انصافه واحتياطه في أمر الدين .

ومنها: ما رواه في العيون: عن محمّد بن سنان، قال: كنت عند مولاي الرضائي، وكان المأموم يقعده على يمينه إذا قعد للناس يوم الاثنين والخميس (١)

أقول: الانصاف الخالي عن الاعتساف هو أنّ الرجل _أي: محمّد بن سنان الراوي عن الأثمّة الأربعة الله حال عن مطعن ومغمز، بل ثقة وعين من الأعيان، وصاحب أسرار الأثمّة الله التي لا يهتدي إليها كلّ ذي شعور، ولا سبيل بها لكلّ من رأى الدهور.

ويشهد بكونه صاحب الأسرار الخبر الذي قبل هذا الأخير، وإليه الخبر الذي رواه ثقة الاسلام في باب مولد النبي ﷺ، الذي نقلناه في أوّل المقام الثالث، وكذا بعض ما أسلفنا منها في طئ الكلمات، كما يهتدي به الخبير البصير.

فعند ذلك يظنّ ظنّاً قوياً بل البالغ مرتبة العلم، بأنّ الطعن والغمز الصادر عن القادحين في حقّه ليس إلاّ لروايته أحاديثاً صعبة مستصعبة التي لا يـحتملها إلاّ عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان، لاسيما نسبة الغلرّ إليه، فإنّه أيضاً يشعر بذلك.

ونسبة الغلق والطعن والغمز بسبب رواية أحاديث الصعبة ليس بعزيز؛ إذ كثيراً منا صدر من أجلاً ، أهل الرجال القدح في بعض منهم بسبب ذلك، كما صدر مثله منهم في حتى جابر الجعفي، وزرارة، وفضل بن شاذان، وغيرهم من أجلاً ، الرواة، مع كون الأخيرين في أعلىٰ درجات الوثاقة والاعتماد، بحيث لا يوجب فيه شك الألذوى العناد .

⁽١) عيون أخبار الرضا ﷺ ٢: ٢٣٧.

وكفاك فيما قلنا ما أشرنا إليه سابقاً من كلام الفاضل البهبهاني من حيث قال: إعلم أن الظاهر من القدماء ولاسيما القميون وابن الغضائري، كانوا يعتقدون للاثمة الله من الفقه والحسال للاثمة الله خاصة من الرفعة والجلالة، ومرتبة معينة من الفقه والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجوّزون التعدّي عنها، وكانوا يعدّون التعدّي عنها ارتفاعاً وغلواً على حسب اعتقادهم، حتى أنهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلواً، بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم، ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم، أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص، وإظهار كثير قدرة لهم، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً، أو مور ثاللتهمة.

وبالجملة ليس كلام القادحين إلا لأجل ذلك، وأنت خبير بأنّه لا يوجب ضعف الرجل، بل كونه صاحب الأسرار من أعظم المدوح له وتوثيق له، لاسيمابملاحظة الأخبار التي سمعت في مدحه، فهل يبقى شكّ لك في المرام وريب لك في الكلام المذكور في المقام.

الخامس

في بيان من يظهر منهم الاعتماد والتعويل عليه

منهم: شيخنا السعيد المفيد، قال في إرشاده ما هذا لفظه: فممّن روى النصّ على على على بن موسى على الإمامة من أبيه، والإشارة إليه منه بذلك، من خاصّته وثقاته، وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته: داود بن كثير الرقّي، ومحمّد بن إسحاق بن عمّار، وعلى بن يقطين، ونعيم القابوسي، والحسين بن المختار، وزياد بن مروان،

تحقیق حال محمّد بن سنان

إلىٰ أن قال:ومحمّد بن سنان (١٦).

ومنهم: شيخ الطائفة، على ما حكاه المحقّق الأسترابادي في منهج المقال، في الفائدة الرابعة من الفوائد التي ذكرها في آخرها، حيث قال: قال الشيخ الطوسي في كتاب الفيبة: قبل ذكر من كان سفيراً حال الغيبة، يذكر طرفاً من أخبار من كان يختصّ بكلّ إمام، ويتولّىٰ له الأمر على وجه الإيجاز: ونذكر من كان ممدوحاً منهم حسن الطريقة، ومنهم مذموماً سيّىء المذهب، لتعرف الحال في ذلك .

إلىٰ أن قال: فمن المحمودين: حمران بن أعين، ثمّ عدّ جماعة منهم، فـقال: ومنهم ما رواه أبوطالب القمّي، قال: دخلت على أبيجعفر الثاني الله في آخـر عمره، فسمعته يقول: جزى الله صفوان بن يحيى، ومحمّد بن سنان، وزكريا بـن آدم، وسعد بن سعد، عنّى خيراً فقد وفوالى .

إلى أن قال: ومحمّد بن سنان، فإنّه روى عن علي بن الحسين بن داود، قال: سمعت أباجعفر على يذكر محمّد بن سنان بخير، ويقول: رضي الله عنه بر ضائي عنه، فما خالفني ولا خالف أبي قطّ (٢).

ومنهم: شيخنا الصدوق؛ لأنّ له طريقاً إليه في الفقيه، قال في المشيخة: وما كان فيه عن محمّد بن محمّد بن سنان، فقد رويته عن محمّد بن علي ما جيلويه، عن عمّه محمّد ابن أبي القاسم، عن محمّد بن علي الكوفي، عن محمّد بن سنان، ورويته عن أبي الله عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن سنان (٣).

⁽١) الارشاد ٢: ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

⁽٢) كتاب الغيبة للشيخ الطوسي ص ٣٤٨.

⁽٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥٢٣.

٤٢٤.....مرآة المراد

وقد قال في أوّل الكتاب: جميع ما فيه مستخرج من كـتب مشـهورة، عـليها المعوّل وإليها المرجع. ومعلوم أنّ التعويل على الكتاب للتعويل على مصنّفه .

ومنهم: أبوعمر و الكشي، قال في ترجمته: إنّه روى عنه الفضل، وأبوه، ويونس، ومحمّد بن عيسى العبيدي، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، والحسين والحسين ابنا سعيد الأهوازي، وأيّوب بن نوح، وغيرهم من العدول والثقات من أهل العلم (١).

لوضوح أنّ ايراد الكلام على هذا المنوال إنّما هو للتنبيه علىٰ أنّ المروي عنه من المعوّل عليه، حيث أطبق كثير من العدول على الرواية عنه .

ومنهم: المولى التقي المجلسي الله قي شرحه على المشيخة: روى الكشي أخباره في الغلق، ولا نجد فيها غلوًا، بل الذي يظهر منها أنّه كان من صاحب الأسرار (٢).

ومنهم: العلاّمة المجلسي، قال في الوجيزة: محمّد بـن سـنان ضـعيف فـي المشهور، ووثّقه المفيد في الارشاد، وهو معتمد عليه عندي (٣).

ومنهم: الفاضل المحقّق البهبهاني ﴿ مقال: ومنا يشير إلى الاعتماد عليه وقوّته، كونه كثير الرواية ومقبولها وسديدها وسليمها، ورواية كثير من الأصحاب عنه، سيما مثل الحسين بن سعيد، والحسن بن محبوب، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وأحمد بن محمّد بن عيسى، وغيرهم من الأعاظم، أنّهم قد أكثر وا من

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٦.

⁽٢) روضة المتّقين ١٤: ٢٩.

⁽٣) رجال العلاّمة المجلسي ص ٣٠٣.

الرواية عنه، مع أنّ أحمد قد أخرج من قم أحمد البرقي باعتبار روايته عن الضعفاء (١).

السادس

في الجواب عن الكلمات السالفة المذكورة في مقام القدح

فنقول: منها ما حكي عن الفضل بن شاذان، فقد عرفت أنّ المحكي عنه كلمات: منها: ما حكاه الكشي من أنّه ذكر في بعض كتبه أنّ من الكذّابين المشهورين محمّد بن سنان وليس بعبدالله .

ويمكن الجواب عنه: بأنّ الذي يظهر من رجال الشيخ أنّ محمّد بـن ســنان مشترك بين ثلاثة :

منهم: من الذي كلامنا فيه، ذكره في أصحاب مولانا الكاظم والرضا والجواد الله الكاظم والرضا والجواد الله الله أورده في الأوّل والثالث من غير تعرّض بمدح ولا قدح، ومع التضعيف في الثاني، كما نبهنا عليه في أوّل البحث.

ومنهم: من أورده في باب أصحاب مولانا الصادق الله ، وصرّح هناك بأنّه أخو عبدالله (٣) عبدالله (٣) المائة وعبدالله (٣) المائة وعب

والظاهر أنَّه غير الأوَّل، وصرّح بأنَّه أخو عبدالله .

قال النجاشي: عبدالله بن سنان بن طريف مولى بني هاشم، يقال: مولى بني

⁽١) التعليقة على منهج المقال ص ٢٩٨.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٣٤٤ و ٣٦٤ و ٣٧٧.

⁽٣) رجال الشيخ ص ٢٨٣.

٤٢٦......مرآة المراد

أبي طالب، ويقال: مولى بني العبّاس، كان خازناً للمنصور والمهدي والهادي والرشيد، كوفي ثقة من أصحابنا، جليل لا يطعن عليه في شيء. إلى آخر ما ذكره (١).

ومحمّد بن سنان الذي كلامنا فيه هو محمّد بن سنان أبوجعفر الزاهري من ولد زاهر مولىٰ عمرو بن الحمق الخزاعي، كما في النجاشي (٢⁾ وغيره .

إذا علمت ذلك نقول: يمكن أن يكون مراد الفضل ممن حكم بكونه من الكذّابين المشهورين هو محمّد بن سنان بن طريف الهاشمي، ويؤيّده قوله «وليس بعبدالله» لأنّهما لمّا كانا أخوين ناسب الاتيان بهذا الكلام، بخلاف ما إذا كان المراد محمّد بن سنان الذي كلامنا فيه، كما لا يخفى .

ويؤيّده ما ذكرناه من كلام الفاضل البهبهاني من كون محمّد بن سنان الذي كلامنا فيه مقبول الرواية وسديدها وسليمها، كما هو الواقع كذلك، وهو ينافي كونه كذّاباً.

ومنها: ما تقدّم أيضاً من أنّ النجاشي حكى عن الكشي أنّه حكى عن علي بن محمّد بن قتيبة أنّه حكى عن الفضل بن شاذان أنّه قال: ردّوا أحاديث محمّد بن سنان عنّى، وقال: لا أحلّ لكم أن ترووا أحاديث محمّد بن سنان (٣).

فنقول: إنّ تلك الحكاية وإن حكاها النجاشي عن الكشي كذلك، لكنّها حكاية متروك الذيل، ولعلّه سقط من قلمه غفلة، فإنّ الموجود في الكشي هكذا: قال علي ابن محمّد بن قتيبة النيسابوري، قال أبومحمّد الفضل بن شاذان: ردّوا أحاديث

⁽۱) رجال النجاشي ص ۲۱۶.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٣٢٨.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٣٢٨.

محمّد بن سنان عنّي، وقال: لا اُحلّ لكم أن ترووا أحاديث محمّد بن سنان عنّي ما دمت حيّاً، وأذن في الرواية عنه بعد موته ^(١١).

فإنّ هذا الكلام صريح في أنّ منعه عن رواية أحاديث محمّد بن سنان عنه إنّما هو مختصّ بحال حياته، ومقتضاه أن لا يكون الداعي للمنع اعتقاد فساد عقيدته أو فسقه، وهو ظاهر .

فيمكن أن يكون الوجه في ذلك التقية من الجهّال المعتقدين لفساد مذهبه، بل تجويز الرواية بعد الممات صريح في التعويل عليه .

فتبيّن ممّا ذكر أنّ الفضل بن شاذان الذي هو أسبق القادحين وأعظمهم، لم يكن كلماته دالّة على القدح في الذي كلامنا فيه، بل هو في الدلالة على خلافه أظهر. ومنها: الكلام السالف عن أيّوب بن نوح على ما حكاه حمدويه عنه، حسيث قال: كتبت أحاديث محمّد بن سنان عن أيّوب بن نوح، وقال: لاأستحلّ أن أروى

والجواب عنه: إنّ هذا الكلام أيضاً متروك الذيل، كما يظهر ممّا حكاه الكشي في موضع، من أنّ حمدويه قال: إنّ أيّوب بن نوح دفع إليه دفتراً فيه أحاديث محمّد بن سنان، فقال لنا: إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا، فإنّي كتبت عن محمّد بن سنان، ولكن لا أروى لكم عنه شيئاً، فإنّه قال قبل موته: كلّما حدّثتكم به لم أروه،

ولم يكن سماعاً ولا رواية إنّما وجدته ^(٣) .

أحاديث محمّد بن سنان ^(۲).

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٦ برقم: ٩٧٩.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٨٧ برقم: ٧٢٩.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٥ برقم: ٩٧٦.

٤٢٨.....مرآة المراد

وذكر ابن داود في رجاله: وروي أنّه قال عند موته: لا ترووا عنّي ممّا حدّثت شيئاً. فإنّما هي كتب اشتريتها من السوق (١).

ومقتضى هذا الكلام أنّ منعه عن الرواية ليس باعتبار القدح في نفس الرجل، بل من جهة إخبار محمد بن سنان بأنّ روايته ليست من جهة السماع عن الشيخ، بل باعتبار الوجادة، ولمّا حصل الاختلاف في جواز الرواية بطريق الوجادة وعدمه، وطائفة من القدماء على المنع، فالكلام المذكور من أيّوب بن نوح ومحمد ابن سنان مبني عليه، فعلى هذا لا يكون أيّوب بن نوح من القادحين لمحمد بن سنان، ولا من المعتقدين لضعفه.

إن قيل: إنّ الرواية بطريق الوجادة: إمّا تكون مرضية عند محمّد بن سنان، أو لا، وعلى الأوّل لِمَ اعترف بذلك عند موته؟ وعلى الثاني كيف اجترأ على الإقدام بها في حياته؟

قلنا: يمكن المصير إلى الأوّل، ويكون اعترافه للإعلام بأنّ روايته كانت كذلك؛ لوضوح تفاوت التحمّل، فيكون ذلك من تديّنه، مضافاً إلى أنّه يمكن أن يقال: إنّ ذلك من قبيل تجدّد الرأي وتبدّله، فيكون مرضية في أوائل عمره، وتبدّل رأيه في أواخره، وعلى أيّ حال لا دلالة للكلام على قدح نفس الرجل.

ومنها: الكلام المذكور من الكشي الظاهر في حكمه بغلق الرجل.

والجواب عنه: هو ما تقدّم منّا من أنّ نسبة الغلوّ ممّا لا اعتماد عليها، كماسمعت من كلام البهبهاني هما مضافاً إلى أنّ الظاهر من كلامه هو أنّ الداعي له على ذلك ما حكيناه عنه من قوله «ورأيت في بعض كتب الغلاة وهو كتاب الدور الخ» ودلالته

⁽۱) رجال ابن داود ص ۵۰۵.

عليه: إمّا من جهة قوله «تفعل بعبدك ما تشاء» أو من قوله «إنّك علىٰ كلّ شيء قدير» وشيء منهما غير صالح لذلك .

أمًا الأوّل، فظاهر لوضوح أنّ من محاسن العادات ومحامد الآداب للشيعة أن يبرزوا في مقام التكلّم مثل هذه المقالة، كما لا يمخفى عملى البصير بطريقة المتواضعين والمادحين.

وأما الثاني، فكذلك أيضاً، كما هو المتعارف من الموالي والأداني إلى الأعالي، وهو ظاهر.

وأمّا قوله الله «أهدي بك من أشاء وأضلّ بك من أشاء» فإنّ الظاهر أنّه إشارة إلى اختلاف الناس في حاله، حيث ذهب بعضهم إلى الحكم بفساد عقيدته، وبعضهم إلى تضعيفه، وبعضهم إلى توثيقه ومدحه، ففي هذا إشعار بما قلنا من أنّ نسبة الغلوّ إليه وتضعيفه: إمّا كان لأجل رواية الأخبار والأحاديث الصعبة المستصعبة، ولذا قال الله: أهدي بك وأضلّ. بصيغة المتكلّم، فإنّه لمّا كان متحمّلاً منه للله الرخبار الصعبة، فلذا قال الله هذا الكلام.

وعلى أي حال لا دلالة على فساد عقيدته وغلوه، سيما بعد حكاية قوله الله «إنّي ناجيت الله فيك» الخ، مضافاً إلى ما في سنده من الضعف، على أنك قد عرفت من كلامه السالف «روى عنه الفضل وأبوه ويونس ومحمد بن عيسى» الخ. اعتقاده مدحه.

ومنها: الكلام المحكي عن شيخنا المفيدة، فنقول: إنّه معارض بما ذكره في الارشاد وقدسمعته، ولم يظهر أيّهما سابق وأيّهما لاحق، على أنّ الكلام الأوّل رواية وهذه دراية، مضافاً إلى أنّ الأوّل مأتي به في مقام القدح في الحديث الذي مضمونه قطعي الفساد مخالف للوجدان، فيكتفي في القدح في مثله بأدني شيء. ومنها الكلام المذكور في رجال شيخنا النجاشي، فنقول: إنّه ذو احتمالين: أحدهما أن يكون الكلام المذكور منه. والثاني: أن يكون من المعروف بابن عقدة، فها أنا أورد كلامه بالتمام للاطّلاع على حقيقة الحال.

قال: قال أبوالعبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد: إنّه روى عن الرضايّ قال: وله مسائل عنه معروفة، وهو رجل ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه، ولا يلتفت إلى ما تفرّد به، وقد ذكر أبوعمرو في رجاله، قال أبوالحسن علي بن محمّد إلى آخره (١١).

وكلامه «وهو رجل ضعيف» إلى آخره، كما يمكن أن يكون منه يمكن أن يكون منه يمكن أن يكون من تتمّة الكلام المحكي عن أبي العبّاس المعروف بابن عقدة، الذي صرّح النجاشي بأنّه كان زيدياً جارودياً، وصرّح شيخ الطائفة بأنّه على ذلك مات، فلا يمكن الحكم بكون التضعيف المذكور من النجاشي، بل القدر المتيقّن أن يكون من أحمد بن محمّد بن سعيد الذي صرّحوا بأنّه زيدي، ومعلوم أنّا لاننكر وجود قادح له، بل نقول: لم نعلم أنّه من النجاشي، والفرق بين كون التضعيف من النجاشي، وبين كونه من ابن عقدة من النرئ إلى الثريّا، كما لا يخفى .

لكن كلامه في ترجمة ميّاح المدائني صريح في تضعيفه، وأنّه منه، قال: ميّاح المدائني ضعيف جدّاً، له كتاب يعرف برسالة ميّاح، وطريقها أضعف منها، وهـو محمّد بن سنان، أخبرنا محمّد بن محمّد، قال: حدّثنا أبوغالب أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا القاسم بن الربيع الصحّاف، عـن قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الرزّاز، قال: حدّثنا القاسم بن الربيع الصحّاف، عـن محمّد بن سنان، عن ميّاح بها(٢٠). انتهى كلامه.

⁽۱) رجال النجاشي ص ۳۲۸.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٤٢٤ ــ ٤٢٥.

تحقیق حال محمّد بن سناننان

ومنها: الكلمات الصادرة من شيخ الطائفة الله :

فنقول: أمّا كلامه في الفهرست، فالظاهر منه أنّ قصده حكاية الطعن، لا أنّه طعن منه، فلاحظ كلامه السالف حتّى يتّضح لك حقيقة الحال، بل الظاهر من كلامه «وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها» استفادة المدح، كما لا يخفى.

وأمّا كلامه في الرجال، فيمكن أن يقال: إنّك قد عرفت أنّه أورده في أصحاب موالينا وساداتنا الكاظم والرضا والجواد للله في وضعفه في المورد الشاني دون الثالث، فربما يستفاد منه نوع تأمّل في ذلك، وإلاّ كان المناسب اختيار التضعيف في الآخر لوكان القصد الاقتصار على مرّة، كما لا يخفى .

نعم كلامه المذكور في الاستبصار والتهذيب صريح في التضعيف، بل مبالغة في ذلك، لكن لا يخفى على المطّلع بديدنه أنّ عادته فيما إذاكان مضمون الحديث ممّا يقطع بفساده الاكتفاء في التضعيف بأدنى شيء، تنبيها على فساد مضمونه؛ لسُلاً يركن إليه الجاهل، ويعتقده الغافل.

وعلىٰ فرض الاغماض عنه نقول: قد سمعت كلامه في كتاب الغيبة الدالَّ علىٰ كمال المدح والثناء .

وأمّا كلام المحقّق ومن تأخّر عنه، فمبني على الاعتماد على ظواهر الكلمات الصادرة في مقام قدحه والجمود بها، وحيث قد عرفتكيفية الحال فيها تبيّن لك الحال.

وأمّا ما صدر من ابن الغضائري من نسبة الغلوّ، فإنّه شيء عري عن البرهان، ومعزول عن درجة الاعتبار؛ لوضوح أنّه بعد ملاحظة الأخبار الصادرة منه مسمّا سلف وغيره كاد ندّعي القطع بفساده، مع أنّ قدح ابن الغضائري لاسيمانسبة الغلوّ منه ممّا لا اعتبار ولا اعتماد لنا إليه، لما مرّ مراراً. وكفاك بذلك ما قاله أبوعلي في كتابه المسمّى بمنتهى المقال: ولو حكمنا بالطعن لطعنه _ أي: ابن الغضائري _ لما سلم جليل من الطعن (١)، ونسبة ابن الغضائري إلى الرجل الغلق من أعظم الشواهد وأجلّ الدلائل على أنّ الرجل من صاحب الأسرار، ولذا أسند إليه ما أسند، وكلمات القادحين أيضاً كلّها منزّلة على ذلك.

وكفاك ما نقلناه من البهبهاني الله عن القدماء والقمّيين وابن الغضائري في نسبة الغلوّ والتهمة والجرح .

وفي كلّ من الأخبار التي رواه محمّد بن سنان لشعار بأنّه كان من أصحاب الأسرار .

وبالجملة محمّد بن سنان الراوي عن الأثمّة الأربعة الله كما أشرنا إليه، ممّا لا شبهة في كونه ثقة ومعتمداً عليه، فإذن الخبر يعدّ من جهته من الصحاح، وكذا محمّد بن سنان الذي هو من أصحاب الصادق الله وقد عرفت من النجاشي حكم بتوثيقه، وقال: ثقة جليل لا يطعن عليه.

والحمد لله علىٰ غاية ما وصل إليه فكرنا. وتدرّج به نظرنا. وله الحمد كثيراًكما هو أهله، وصلّى الله علىٰ سيّدالرسل محمّد و آله ^(٢).

الفصل العاشر

في تحقيق حال محمّد بن عبدالحميد

ففي النجاشي: محمّد بن عبدالحميد بن سالم العطّار أبوجعفر، روى عبدالحميد

⁽١) منتهى المقال ٣: ٣٨٢.

⁽٢) راجع: الرسائل الرجالية للمحقّق السيد الشفتي ص ٦١١ _ ٦٣٧.

عن أبي الحسن موسى الله وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين، له كتاب النوادر، أخبرنا أبو عبدالله بن أخبرنا أبو عبدالله بن عبدالله بن بعفر، عن عبدالله بن جعفر، عنه بالكتاب (١).

قوله «وكان ثقة» فيه احتمالان :

أحدهما: أن يكون الضمير في «كان» عائداً إلى عبدالحميد، كما يقتضيه لسياق.

والثاني: أن يعود إلى ابنه. ولا يبعد أن يقال: إنَّ هذا هو الظاهر؛ لكون العنوان فيه، ولكون الضمير في قوله «له كتاب» عائد إليه، ولعدم ذكر ،عبدالحميد بن سالم في باب العين، وهو غير ملائم لكون التوثيق له .

فيكون «كان» عطفاً على قوله «روى» وبعد جعل المعطوف في مقام المعطوف عليه، يكون الكلام في قوّة أن يقال: محمّد بن عبدالحميد بن سالم العطّار أبو جعفر، كان ثقة .

وكلام ابن داود أظهر في الدلالة عليه، قال: محمّد بن عبدالحميد بن سالم العطّار أبو جعفر، روى أبوه عن أبي الحسن الكاظم الله وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين (٢).

ثمّ الظاهر منه أنّه اعتقد أنّ محمّد بن عبدالحميد بن سالم العطّار المكتّى بأبي جعفر متعدّد؛ لذكره إيّاه في عنوانين، حيث قال: محمّد بن عبدالحميد بن سالم

⁽١) رجال النجاشي ص ٣٣٩.

⁽۲) رجال ابن داود ص ۳۲۱.

العطّار أبوجعفر «لم _جش» روى عبدالحميد عن أبي الحسن موسى الله (1).

ثمّ قال: محمّد بن عبدالحميد بن سالم العطّار أبوجعفر، روى أبوه عن أبى الحسن الكاظم هي أبي الحسن الكاظم هي وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين (٢٠).

وفيه ما لا يخفى؛ لأنّ النجاشي لم يذكر محمّد بن عبدالحميد بن سالم إلاّ في عنوان واحد، وذكر في ترجمته أنّه من أصحابنا الكوفيين، فالنسبة إلى النجاشي في عنوان، وذكر أصحابنا الكوفيين في عنوان آخر، غير جيد.

وأيضاً أنَّ ما عزَّاه إلىٰ «لم» لم نجد فيه، وإنَّما المذكور فيه محمّد بن عبدالحميد، روىٰ عنه ابن الوليد ^(٣). ولم يذكر فيه محمّد بن عبدالحميد بن سالم العطّار .

نعم ذكر في أصحاب مو لانا العسكري ﷺ: محمّد بن عبدالحميد العطّار، كوفي مولىٰ بجيلة (٤) .

وذكر في أصحاب مولانا الرضائية: محمّد بن عبدالحميد العطّار، أبوه عبدالحميد بن سالم العطّار مولى بجيلة (٥).

ثمّ نقول: إنّ دلالة الكلام المذكور من ابن داود في كون التوثيق للابن أظهر من كلام النجاشي الله لله «روى أبوه» فتأمّل حتّى ينكشف لك وجه الأظهرية، فقد ظهر ممّا ذكر أنّ كلام النجاشي وابن داود كليهما يقتضي الحكم بوثاقة محمّد بن

⁽۱) رجال ابن داود ص ۳۲۱.

⁽۲) رجال ابن داود ص ۳۲۱.

⁽٣) رجال الشيخ ص ٤٣٧.

⁽٤) رجال الشيخ ص ٤٠٢.

⁽٥) رجال الشيخ ص ٣٦٤.

عبدالحميد .

وهكذا الحال كلام العلامة في الخلاصة: محمّد بن عبدالحميد بن سالم العطّار أبوجعفر، روى عبدالحميد عن أبي الحسن موسى الله فين (١). الكوفين (١).

ولمّا ذكر عبدالحميد في باب العين ووثّقه، كما سمعت آنفاً، يظهر منه في هذا المقام أنّ التوثيق المذكور فيه إنّما هو للإبن لا للأب؛ لتوثيقه إيّاه في باب العين عند ترجمة الأب.

إلاّ أن يقال: إنّ الظاهر من كلامه في عبدالحميد أنّه استفاد توثيقه مـن كـلام النجاشي، بناءً على جعله التوثيق في كلامه للأب لاللابن .

وذكر الكلام المشتمل على التوثيق في باب عنوان الإبن وإن لم يكن مناسباً حينئذ، لكنّه يكون مثل قوله «روى عبدالحميد عن أبي الحسن موسى ﷺ» فقد ذكره في باب العين في ترجمة عبدالحميد كما علمت، ومع ذلك إنّما ذكره هنا، فليكن قوله «وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين» أيضاً كذلك.

وممّا يقتضي توثيق الإبن _ أي: محمّد بن عبدالحميد، مضافاً إلى ما سـلف _ تصحيح العلاّمة طريق الصدوق إلى منصور بن حازم وهو فيه .

قال: وماكان فيه عن منصور بن حازم، فقد رويته عن محمّد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه، عن محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عبدالحميد، عن سيف بن عميرة، عن منصور بن حازم الأسدي الكوفي (٢)(٣).

⁽١) خلاصة الأقوال ص ١٥٤.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٤.

الفصل الحاديعشر في تحقيق الحال في السكوني

قال السيد الداماد في الرواشح في الراشحة التاسعة: لقد ملاً الأفواه والأسماع، وبلغ الأرباع والأصقاع أنَّ السكوني _ بفتح السين نسبة إلى حيّ من اليمن _ الشعيري الكوفي، وهو لمسماعيل بن أبي زياد، واسم أبي زياد مسلم، ضعيف، والحديث من جهته مطروح غير مقبول؛ لأنّه كان عامياً، حتّىٰ قد صار من المثل السائر في المحاورات «الرواية سكونية».

وذلك غلط من مشهورات الأغاليط. والصحيح أنّ الرجل ثقة، والرواية من جهته مو ثقة، وشيخ الطائفة في كتاب العدّة في الأصول (٤) قد عدّ جماعة قد انعقد الاجماع على ثقتهم وقبول روايتهم، وتصديقهم وتوثيقهم، منهم السكوني الشعيرى، وإن كان عامياً، وعمّار الساباطي وإن كان فطحياً.

وفي كتاب الرجال أورده في أصحاب الصادق ﷺ (٥) من غير تـضعيف وذمّ أصلاً.

وكذا في الفهرست ذكره، وذكر كتابه النوادر، وكتابه الكبير، ثمّ أسنده عنه في رواياته^(٦).

⁽٣) راجع: الرسائل الرجالية للمحقّق الشفتي ص ٤٨٧ ـ ٤٨٩.

⁽٤) العدّة في أصول الفقه ١: ١٤٩.

⁽٥) رجال الشيخ ص ١٤٧.

⁽٦) الفهرست ص ١٣.

تحقيق حال السكونيت

والنجاشي أيضاً في كتابه على هذا السبيل (١).

والمحقّق نجم الدين أبوالقاسم جعفر بن سعيد الحلّي في نكت النهاية، قال في مسألة انعتاق الحمل بعتق أمّه: هذه رواها السكوني عن جعفر عن أبيه الله في بطنها رجل أعتق أمته وهي حبلى واستثنى ما في بطنها، قال: الأمة حرّة وما في بطنها حرّ؛ لأنّ ما في بطنها منها. ولا أعمل بما يختصّ به السكوني، لكن الشيخ الشيعل أحاديثه وثوقاً بما عرف من ثقته (١).

وفي المسائل العزّية أورد رواية الماء يطهر ولا يطهر، ونقل قول الطاعن فيها الرواية ضعيفة، فإنّ الراوي لها السكوني، وهو عامي، ولو صحّت روايته لكانت منافية لمسائل كثيرة اتّفق عليها، فيجب إطراحها أو تخصيصها.

ثمّ قال في الجواب عنه بهذه العبارة: قوله الرواية مستندة إلى السكوني وهو عامي. قلنا: هو وإن كان عامياً. فهو من ثقات الرواة .

وقال شيخنا أبوجعفر في مواضع من كتبه: إنَّ الإمامية مجمعة على العمل بما يرويه السكوني وعمّار، ومن ماثلهما من الثقات، ولم يقدح بالمذهب في الرواية مع اشتهار الصدق، وكتب أصحابنا مملوءة من الفيتاوي المستندة إلىٰ نيقله (٣). انتهن.

وفي المعتبر أيضاً قال: إنّ الشيخ ادّعىٰ في العدّة إجماع الإمامية على العمل برواية عمّار ومن ماثله ممّن عدّدهم، ومنهم السكوني، ولذلك تراه فـي المـعتبر كثيراً ما يحتجّ برواية السكوني مع تبالغه في الطعن في الروايات بالضعف.

⁽١) رجال النجاشي ص ٢٦.

⁽٢) النهاية ونكتها ٣: ٢١ ـ ٢٢.

⁽٣) المسائل العزّية ص ٦٤ _ ٦٥.

ويدلٌ على قبول خبر العدل الواحد وإن كان عامياً، صحيحة أبسي بصير عن الصادق على في من لم يصم يوم ثلاثين من شعبان، ثمّ قامت الشهادة على رؤية الهلال: لا تقضه إلاّ أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة .

وجه الدلالة: إنّ شهادة عدلين في باب الشهادة كإخبار عدل واحد في باب الرواية، على ما سنبيّن لك إن شاء الله تعالى. فإذا كانت شهادة عدلين من جميع أهل الصلاة معتبرة، فكذلك تكون رواية عدل واحد معتبر منهم جميعاً.

وبالجملة لم يبلغني من أثمّة التوثيق والتوهين في الرجال رمى السكوني بالضعف، وقد نقلوا إجماع الإمامية على تصديقه وثقته والعمل بروايته، فإذن مروياته ليست ضعافاً، بل هي من الموثقات المعمول بها، والطعن فيها بالضعف من ضعف التمهر، وقصور التتبّم (١٠) انتهى كلام السيد الداماد في .

وإنّما نقلناه بطوله لاشتماله على كلمات أكثر علماء المتبحّرين، بحيث يغنينا عن ذكر كلماتهم تفصيلاً، كما هو عادتنا وديدنا في هذا الكتاب، والحمد لله على كمال نواله، ولله درّ السيدي ، وأسكنه أعلى درجات الجنان.

قال المحقّق التقي المجلسي ﷺ: ذكر الشيخ في العدّة أجمعت الطائفة على العمل برواية السكوني، ووثقه المحقّق في المعتبر، وكأنه لقول الشيخ، وحكم الكليني والصدوق بصحّة الخبر، والظاهر أنهما وجداه في أصله، والذي يغلب على الظنّ أنّه كان إمامياً، لكن كان مشتهراً بين العامّة وكان يتّقي منهم؛ لأنّه روي عنه في جميع أبواب الفقه، وكان ﷺ لا يتّقي منه، ويروى عنه جلّ ما يخالف العامّة (٢٠) انتهىٰ.

⁽١) الرواشح السماوية ص ٥٦ ـ ٥٨.

⁽٢) روضة المتّقين ١٤: ٥٩.

قال السيد السند في المصابيح: قد وصف فخر المحقّقين في الايضاح هذا السند بالتوثيق، وقال: احتجّ الشيخ بما رواه عن السكوني في الموتّق عن الصادق ﷺ، قال: السحت من الميتة والكلب الحديث .

وتبعه على ذلك ابن أبي الجمهور في درر اللآلي، وفيه شهادة بتوثيق السكوني والنوفلي وإبراهيم بن هاشم القمّي، وقد نقل الشيخ في العدّة اتّفاق الطائفة على العمل برواية السكوني فيما لم ينكره ولم يكن عندهم خلافه. انتهى .

قال المولى الأجلّ الأمجد محمدة الهزارجريبي: اعلم أنّه قد اشتهر بين أكثر الأصحاب ضعف خبر رواه إسماعيل بن زياد السكوني، وقد عدّه شيخ الطائفة في كتاب عدّة الأصول من جماعة انعقد الاجماع بتوثيقه، وقال في مواضع عديدة من كتبه: إنّ الإمامية أجمعوا على العمل بما يرويه السكوني وعمّار الساباطي لعدالتهما.

وقد ذكر المحقّق في كتاب نكت النهاية في مسألة انعتاق الحمل بعتق أمّه أو أبيه، قال: إنّ الشيخ عمل بر وايته؛ لاعتماده على عدالته .

وروى في المسائل العزّية رواية الماء يطهر ولا يطهر، وقال: إن قيل: إنّ هذه الرواية ضعيفة، قلنا: إنّ السكوني وإن كان من العامّة، ولكنّه من ثقات الرواة، وقد كان شيخنا العلاّمة خاتم المجتهدين المولى محمّدباقر المجلسي الشيعة يعتمد على ما رواه إلاّ ما شذّ، وماكان ضعفه ثابتاً محققاً عنده، فيحتمل أن يكون المراد بما ذكره بعض أصحابنا، كالمحقّق من ضعف روايته، ضعفها بالنسبة إلى خبر أقوى منه. انتهى .

أقول: وقد تحقّق كونه معتمداً وموتّقاً ومعتبراً عند معظم الأصحاب، كالشيخ، والمحقّق، وفخر المحقّقين، والمجلسيين، والسيد السند بحرالعلوم، والفاضل الداماد، والفاضل الهزارجريبي، والكليني، والصدوق، بل هو المشهور عند المتأخّرين، ولا يبعد ادّعاء اتّفاقهم على ذلك من بعد زمن السيد الداماد إلى زماننا هذا إلاّ ما شذّ منهم وندر.

ويظهر من الفاضل الخواجوئي أيضاً (١) ، وبعض مشايخ مشايخنا، منهم السيد السند الرشتي، والفاضل الكلباسي، بل من سادة مشايخنا أيضاً، ونقل ثلة من الأجلاء وقوع الاتفاق على الاعتماد على روايته ونفسه، وكونه ثقة معتمداً عليه، فلا اعتماد حينئذ على خلاف بعض الأجلاء، بل الظاهر كونه إمامياً أيضاً؛ إذ ليس في المقام شيء ينافي إماميته، إلا ما قيل من كونه مخلوطاً مع العامة، وهو غير مضر، كما عرفت من كلام المحقق التقي المجلسي ، وهو الظاهر من تصحيح الكليني والصدوق الخبر الذي هو في سنده، وهو الظاهر من بعض مشايخ مشايخا الاجلاء المتبحرين في العلوم العقلية والنقلية، لاسيما في هذا العلم.

ولنعم ما قال المولى الأجلّ (٢) حين المذاكرة: إنّ من وثقه هؤلاء الأجلاء ممّا لا ينبغي الريب في كونه ثقة ومعتمداً، إذ كم تبحّروا في هذا العلم، وكم بذلوا جهدهم في تحقيق حال الرواة، وقد بلغوا في ذلك أقصى مراتب الجهد، وانتهوا إلى منتهى المشقّة والتتبّع، بل يظهر من تتبّع الأخبار التي رواها السكوني أنّه ما كان من العامّة، وإلاّ لم يصحّ منه رواية أمثال هذه الأحاديث.

ومن ذلك يظهر حال النوفلي أيضاً، وسيأتي الكلام إن شاء الله تعالى حوله . وبالجملة هما ممّا لا ريب في الاعتماد عليهما، والاعتبار فيهما، ويكفينا

⁽١) الفوائد الرجالية للمحقّق الخواجوئي ص ٢٣٩.

⁽٢) هو الحاج آقا محمّد نجل الفاضل الكلباسي «منه».

تحقيق حال عبدالحميد بن سالم العطَّار ٤٤١

كونهما معتمداً عليهما، وإن كانا من العامّة أيضاً، مع أنّك قد عرفت كون السكوني من الإمامية، كما لا يخفى على المتتبّع المتأمّل في الأخبار الواردة المروية عن أهل العصمة.

الفصل الثانيعشر تحقيق حال عبدالحميد بن سالم العطّار

والدمحمّد الذي سبق ذكره قبل الفصل الذي قبل هذا الفصل .

فنقول: الظاهر أنَّه ثقة، فقد وثَّقه العلاَّمة وابن داود .

قال في الخلاصة: عبدالحميد بن سالم العطّار، روىٰ عـن مـوسىٰ ﷺ، وكـان ثقة (١).

وقال ابن داود:عبدالحميد بن سالم «ق جخ» ثقة ^(٢).

وقال في باب الميم في ترجمة ابنه محمّد بن عبدالحميد: روى عبدالحميد عن أبي الحسن موسى للله (٣).

فعلىٰ هذا كان المناسب أن يعدّه في ترجمته من أصحاب مولانا الكاظم ﷺ أيضاً،كما لا يخفيٰ .

ولا يخفىٰ أنَّ ما ذكره في ترجمة ابنه محمّد مطابق لما ذكره النجاشي في ترجمته، حيث قال: محمّد بن عبدالحميد بن سالم أبوجعفر، روى عبدالحميد عن أبى الحسن موسىٰ على (٤٠).

⁽١) خلاصة الأقوال ص ١١٦.

⁽۲) رجال ابن داود ص ۲۲۱.

⁽٣) رجال ابن داود ص ٤٣٧.

⁽٤) رجال النجاشي ص ٣٣٩.

فما حكاه السيد السند الأمير مصطفىٰ في رجاله عنه: قال: قال النجاشي عند ترجمة محمّد بن عبدالحميد: محمّد بن عبدالحميد بن سالم العطّار أبوجعفر، روى عبدالحميد عن الصادق اللهذالية (١٠).

غير مطابق للواقع،كما عرفت.

ثمّ أقول: وممّا يؤمى الله وثاقة عبدالحميد المذكور، الصحيح المروي في باب الزيادات من كتاب وصايا التهذيب: عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن العبّاس ابن معروف، عن علي بن مهزيار، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، قال: إنّ رجلاً من أصحابنا مات ولم يوص، فرفع أمره إلى قاض الكوفة، فصيّر عبدالحميد بن سالم القيّم بماله، وكان رجلاً خلّف ورثة صغاراً ومتاعاً وجواري، فباع عبدالحميد المتاع، فلمّا أراد بيع الجواري ضعف قلبه في بيعهنّ، ولم يكن الميت صيّر إليه وصيّد، وكان قيامه بها بأمر القاضى لأنهنّ فروج.

قال محمّد: فذكرت ذلك لأبي جعفر الله فقلت: جعلت فداك يموت الرجل من أصحابنا، فلا يوصي إلى أحد، وخلّف جواري، فيقيم القاضي رجلاً منّا ليبيعهن، أو قال: يقوم بذلك رجل منّا، فيضعف قلبه لآنهنّ فروج، فما ترى في ذلك؟ فقال: إذا كان القيّم مثلك ومثل عبدالحميد فلا بأس (٢).

وهذا الحديث رواه أيضاً في باب ابتياع الحيوان من مكاسب التهذيب: عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن لسماعيل، قال: مات رجل من أصحابنا ولم يوص، فرم أمره إلى قاضى الكوفة، فصيّر عبدالحميد القيّم بماله، وكان الرجل خلّف

⁽١) نقد الرجال ٣: ٣٤، وفيه: عن الكاظم إلله .

⁽۲) تهذیب الأحكام ۹: ۲٤٠ ـ ۲٤١ ح ۲٥.

ورثة صغاراً وجواري ومتاعاً، فباع عبدالحميد المتاع، فلمّا أراد عبدالحميد بيع الجواري ضعف قلبه في بيعهنّ؛ إذ لم يكن الميت صيّر إليه وصيته. إلى آخره (١١). وممّا رواه في باب الوصايا يظهر أنّ محمّد بن إسماعيل في هذا السند هو ابن بزيع، وأنّ عبدالحميد هو ابن سالم .

ولا يخفى أن شيخ الطائفة ذكر عبدالحميد بن سالم من أصحاب مولانا الصادق الله ، كما علمت. والنجاشي وغيره ذكروا أنّه روى عن مولانا الكاظم الله ومن الحديث المذكور يظهر أنّه بقي إلى زمان إمامة مولانا الجواد الله إذ الظاهر أنّه المراد من أبى جعفر الله فيه .

ولا يخفىٰ أنَّ أحمد بن محمّد بن عيسىٰ روىٰ في الأوّل عن محمّد بن لسماعيل بتوسّط العبّاس بن معروف وعلي بن مهزيار، وفي الثاني من غير واسطة، وهو غير مضرّ (٢).

وبالجملة الرجل ثقة ومعتمد عليه، وليس مطعوناً ولا مغموزاً، وتأخّر ذكره عن ذكر ابنه لحصول البداء، فإنّي لم أكن قاصداً لتحقيق حال الوالد، ثمّ بدا لي أن أحرّر حاله، حرصاً على تكثير الفائدة، ومن الله الاستمداد.

القصل الثالث عشر

في تحقيق الحال في محمّد بن أحمد الراوي عن العمركي

قد تكرّر في الأسانيد رواية محمّد بن أحمد عن العمركي .

من ذلك: ما في التهذيب، في شرح عبارة المقنعة «ولا بأس أن يصلّي الانسان

⁽١) تهذيب الأحكام ٧: ٦٩ - ٩.

⁽٢) راجع: الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٤٨٥ ـ ٤٨٧.

في إزار واحد» قال: محمّد بن علي بن محبوب، عن محمّد بن أحمد، عن العمركي، عن على الرجل الته عن الرجل العمركي، عن على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر بيك ، قال: سألته عن الرجل صلّى وفرجه خارج لا يعلم به هل عليه إعادة؟ أو ما حاله؟ قال: لا إعادة عله (١).

ومنه: ما في باب كيفية الصلاة من الزيادات، قال: محمّد بن علي بن محبوب، عن محبوب، عن محمّد بن أحمد، عن العمركي، عن علي بن جعفر: رأيت إخوتي موسى ولسحاق ومحمّداً بني جعفر يسلّمون في الصلاة على اليمين والشمال، السلام عليكم ورحمة الله (٢).

وصحّحه كثير من العلماء، كالعلاَمة في المختلف، قال: وما رواه علي بن جعفر في الصحيح، عن أخيه موسى الكاظم ﷺ، قال: سألته عن الرجل صلّى وفـرجــه خارج. إلىٰ آخره (٣).

والمنتهي، قال: ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بـن جعفر، قال: رأيت إخوتي موسى ولمسحاق. إلى آخره (٤٤).

والمحقّق الأردبيلي، قال في مجمع الفـائدة: ومـا روي فـي الزيـادات فـي الصحيح، عن علي بن جعفر إلىٰ آخر ما تقدّم ^(٥).

وشيخنا البهائي، قال في حبل المتين: الأوّل من الصحاح علي بن جـعفر،

⁽۱) تهذيب الأحكام ٢: ٢١٦ ح ٥٩.

⁽٢) تهذيب الأحكام ٢: ٣١٧ ح ١٥٣.

⁽٣) مختلف الشيعة ٢: ٩٩.

⁽٤) منتهى المطلب ١: ٢٩٦ الطبع الحجري.

⁽٥) مجمع الفائدة والبرهان ٢: ٢٨٧.

قال: رأيت إخوتي موسىٰ إلىٰ آخر ما تقدّم (١).

وصاحب المدارك، قال: قال أبوالصلاح: الفرض أن يقول: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ولعلّ مستنده ما رواه علي بن جعفر في الصحيح، قال: رأيت إخوتي موسى وإسحاق إلى آخر ما تقدّم (٢).

وصاحب الذخيرة، قال: ولعلَّ مستنده ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر إلىٰ آخره ^(٣).

والفاضل المعتمد الشهير بالفاضل الهندي، قال في كشف اللثام: وفي صحيح على بن جعفر أنّه رأى إخوته إلى آخره (٤).

ووافقهم في غنائم الأيّام، فقال: وربما يستدلّ عليه بصحيحة علي بن جعفر، إلى آخره(٥).

ولعلّ التصحيح من هؤلاء الأعاظم مبني على حمل محمّد بن أحمد في السند على محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، وكان الداعي على هذا الحمل التصريح به في أسانيد كثيرة:

منها: ما في بابكيفية الصلاة من الزيادات، قال:محمّد بن أحمد بن يحييٰ، عن العمركي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر ﷺ، قال:سألته عن الرجل

⁽١) الحبل المتين ص ٢٥١.

⁽٢) مدارك الأحكام ٣: ٤٣٧.

⁽٣) الذخيرة، مبحث التسليم.

⁽٤) كشف اللثام ٢: ٢٣٤ الطبع الحجرى.

⁽٥) غنائم الأيام ٣: ٧٦.

له أن يجهر في التشهّد إلىٰ آخره (١).

ومنها: بعده بفاصلة قليلة، قال: عنه _أي: عن محمّد بن أحمد بن يحيى _عن العمركي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه عن المرأة تطول قصّتها الحديث (٢).

إلىٰ غير ذلك من الموارد المتكثّرة.

ولك أن تقول: ذلك إنّما يجدي إذا انحصر محمّد بن أحمد الراوي عن العمركي في الأشعري، وهو غير صحيح؛ لأنّه كما يروي عنه محمّد بن أحمد بسن يحيى الأشعري، كذا يروي عنه محمّد بن أحمد العلوي، بل الظاهر أنّ محمّد بن أحمد الذي يروي عنه محمّد بن علي بن محبوب، وهو يروي عن العمركي، هو محمّد بن أحمد العلوي؛ للتصريح به في موارد كثيرة:

منها: ما في باب الصلاة في السفر من زيادات التهذيب، قال: محمّد بن علي بن محبوب، عن محمّد بن علي بن محبوب، عن محمّد بن أحمد العلوي، عن العمركي البوفكي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسىٰ الله قال: سألته عن الرجل جعل لله عليه أن يـصلّي كـذا وكـذا الحديث (٣).

ومنها: ما في باب ما تجوز الصلاة فيه من اللباس والمكان وما لا تجوز من الزيادات، قال: محمّد بن علي بن محبوب، عن محمّد بن أحسالته عن الدود العمركي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر الله عن الدود

⁽١) تهذيب الأحكام ٢: ٣١٣ ح ١٢٨.

⁽٢) تهذيب الأحكام ٢: ٣١٣_٣١٤.

⁽٣) تهذيب الأحكام ٣: ٢٣١ ح ١٠٥.

يقع من الكنيف على الثوب الخ^(١).

ومنها: ما في باب فضل المساجد والصلاة فيها من الزيادات، قال: وعنه _أي: عن محمّد بن علي بن محبوب _عن محمّد بن أحمد الهاشمي، عن العمركي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى على الله قال: سألته عن السفر أيصلح أن يستشد في المسجد الخ (٣).

فإنَّ الظاهر أنَّ محمَّد بن أحمد الهاشمي هو محمَّد بن أحمد العلوي .

ويؤيده أنّه لم يظهر رواية محمّد بن علي بن محبوب عن محمّد أحمد بن يحيى الأشعري، وانّ محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعري لم يذكر في التهذيب إلاّ مع ذكر جدّه، سواء وقع في أوّل السندكما إذا ترك ذكر الطريق إليه، أو لاكما إذا ذكر السند بأسره.

وأمّا محمّد بن أحمد الذي يروي عنه محمّد بن علي بن محبوب، فإنّه يـذكر تارة مطلقا، وأخرى مقيداً بالعلوي، كما علمت، فيظهر منه ظهوراً بيّناً أنّ محمّد بن أحمد الذي يروي عن العمركي الذي يروي عنه محمّد بن علي بن محبوب هـو العلوي، كما لا يخفى .

⁽١) تهذيب الأحكام ٢: ٣٦٧ ح ٥٥.

⁽٢) تهذيب الأحكام ٢: ٣٨٠ - ٤.

⁽٣) تهذيب الأحكام ٣: ٢٤٩ ح ٣.

بقي الكلام في حاله، فنقول: إنّه غير مذكور في الكشي، ولا معنون في رجال النجاشي، ولا في الفهرست، ولا في الخلاصة، ولا في رجال ابن داود.

نعم أورده شيخ الطائفة في الرجال في باب «لم» قال:محمّد بن أحمد العلوي. عن أحمد بن إدريس (١). انتهيٰ .

والوجه في عدم عنوانه في النجاشي والفهرست ظاهر؛ لأنّ وضعهما في ذكر أرباب التصانيف، لكن الوجه في إعراض الخلاصة وابن داود غيير ظاهر، ولم يذكر في الرجال إلاّ أنّه يروى عن أحمد بن إدريس .

وقال النجاشي والشيخ في الفهرست والعلاّمة في الخلاصة: إنّ أحمد بس إدريس كان ثقة فقيهاً في أصحابنا، كثير الحديث، صحيح الرواية (٢).

فروايته عنه كرواية محمّد بن علي بن محبوب عنه تدلُّ علىٰ حسن حاله .

مضافاً إلى ما قاله النجاشي في ترجمة العمركي، قال: العمركي بن علي أبوعلي البوفكي، وبوفك قرية من قرئ نيشابور، شيخ أصحابنا ثقة، روئ عنه شيوخ أصحابنا، منهم عبد الله بن جعفر الحميري، له كتاب الملاحم، أخبرنا أبو عبدالله القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن إسماعيل العلوى، عن العمركي (٢٠). انتهى .

ومحمّد بن أحمد العلوي هو هذا الرجل، أي: محمّد بن أحمد بــن لٍســماعيل العلوي .

⁽١) رجال الشيخ ص ٤٤٥.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٩٢، الفهرست ص ٢٦، خلاصة الأقوال ص ١٦.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٣٠٣.

وقوله «روىٰ عنه شيوخ أصحابنا» يقتضي أنّ محمّد بن أحمد العلوي من شيوخ أصحابنا.

ولك أن تقول: إنّ ما ذكره يقتضي أنّ شيوخ أصحابنا يروون عنه، لا أنّ كلّ من يروي عنه فهو من الشيوخ، كما لا يخفي، إلاّ أنّ الظاهر من انتهاء طريق النجاشي اليه يقتضي حسن حاله، فيمكن أن يقال: إنّ أحاديثه معدود من الحسان، فما صدر من أعاظم علمائنا من الحكم بصحّة الحديث المذكور ليس على ما ينبغي (١١).

فالإطلاق الغير المقيّد ينصرف إلى محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، إذا لم يكن الراوي عنه أحمد بن إدريس، أومحمّد بن علي بن محبوب، وإلاّ يحمل على محمّد بن أحمد العلوي، كما ظهر لك من أثناء الكلمات، والخبر من جهة الأوّل يعدّ من الصحاح، ومن جهة الثاني يعدّ من الحسان، ولله الحمد على ذلك.

الفصل الرابع عشر في تحقيق الحال في محمّد بن الفضيل الراوي عن أبى الصباح الكناني

قد أكثر شيخنا الصدوق الرواية في الفقيه وغيره عن محمّد بن الفضيل، عــن أبيالصباح الكناني، كغيره من المشايخ العظام .

فغي باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان من الفقيه: روى محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، قال: سألت أبا عبدالله عن الجل

⁽١) راجع: الرسائل الرجالية للعلاّمة الشفتي ص ٥٧١ ـ ٥٧٦.

صام ثمّ ظنّ الغ (١).

وفي باب المضاربة من الفقيه: روى محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، قال: سألت أبا عبد الله عن المضاربة يعطى الرجل المال الخ (٢٠).

وفي باب العتق وأحكامه منه: روى محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، قال: سألت أبا عبدالله ﷺ عن الرجلين يكون بينهما الأمة فيعتق الن^(٣).

وفي باب ميراث ابن الملاعنة منه: روى محمّد بن الفضيل عن أبي الصباح (٤).

وفي باب ميراث الأجداد والجدّات: روى محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح، عن أبي عبدالله ﷺ، قال: سألته عن الإخوة الخ^(٥).

وفي باب السكني والعمري: روى محمّد بن الفضيل، عن أبيالصباح الكناني _ (٦)

وفي باب الإشهاد على الوصية: روى محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني الغ (٧٠).

وفي باب الوصية أنَّها حقَّ على كلَّ مسلم: روى محمَّد بـن الفـضيل، عـن

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٢٠ ـ ١٢١ برقم: ١٩٠١.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٣: ٢٢٧ برقم: ٣٨٤٢.

⁽٣) من لا يحضره الفقيه ٣: ١١٤ ــ ١١٥ برقم: ٣٤٣٨.

⁽٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٣٢٥ برقم: ٥٦٩٨ .

⁽٥) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٣٨ برقم: ٥٦٣٥.

⁽٦) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٥٣ برقم: ٥٥٩٩.

⁽٧) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢١٩٢ برقم: ٥٤٣٤ .

أبي الصباح الكناني الخ^(١).

وغير ذلك من الموارد التي يطّلع عليها الطالب.

إعلم أنَّ محمَّد بن الفضيل مشترك بين الثقة وغيره.

قال النجاشي: محمّد بن فضيل بن كثير الصيرفي الأزدي أبوجعفر الأزرق، روى عن أبي الحسن موسى والرضائية، له كتاب ومسائل، أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدّثنا ابن الوليد، عن الحميري، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن الفضيل بكتابه. وهذه النسخة يرويها جماعة (٢).

ظاهره أنّه لم يروعن مولانا الصادق الله الكن أورده شيخ الطائفة في أصحاب موالينا الصادق والكاظم والرضاهي .

قال في أصحاب مولانا الصادق الله عدم عدم بن فضيل بن كثير الأزدي كوفي صير في (٢٠) .

وفي أصحاب مولانا الكاظم الله : محمّد بن فضيل الكوفي الأزدي ضعيف (٤). وفي أصحاب مولانا الرضائي : محمّد بن الفضيل الأزدي صيرفي، يسرمىٰ بالغلق، له كتاب (٥).

وقال في الفهرست: محمّد بـن الفـضيل الأزرق، له كـتاب، أخـبرنا بــه ابـن

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤: ١٨١ برقم: ٥٤١٢ .

⁽۲) رجال النجاشي ص ۳٦٧.

⁽٣) رجال الشيخ ص ٢٩٢.

⁽٤) رجال الشيخ ص ٣٤٣.

⁽٥) رجال الشيخ ص ٣٦٥.

أبي الجيد، عن محمّد بن الحسن، عن سعد والحميري، عن أحمد بن مـحمّد بـن عيسىٰ، وأحمد بن أبي عبدالله، عن علي بن الحكم، عن محمّد بن الفضيل ^(١).

وفي الخلاصة: محمّد بـن فـضيل الكـوفي الأزدي، مـن أصـحاب مـولانا الكاظم ﷺ ضعيف^(٢).

ولا يخفى ما في ظاهر كلامه من حصر كونه من أصحاب مولانا الكاظم الله ولا يخفى ما في ظاهر كلامه من حصر كونه من أصحاب موسى والرضائه ... وشيخ الطائفة أورده في أصحاب مولانا الصادق والكاظم والرضائه ، فجعله من أصحاب الكاظم الله فقي أصحاب مولانا الرضائل ، ولا إلى كلامه في أصحاب مولانا الرضائل ، ولا إلى كلام النجاشي .

ويرشدك إلى ذلك أنّه المذكور في رجال الشيخ، إلاّ أنّه زاد ما اقتضاه المقام، وهو قوله «من أصحاب الكاظم ﷺ» ولا يخفى ما فيه من المسامحة .

وأمّا احتمال التغاير، فالظاهر أنّه غير مقرون بالصواب. وعلى تقديره يسنبغي تعدّد العنوان، وهو مفقود في الخلاصة .

والحاصل أنّ محمّد بن الفضيل مشترك: بين محمّد بن فضيل بن كثير الصيرفي الكوفي، الذي ضعّف في الرجال في أصحاب مولانا الكاظم عليه، وقال: إنّه يرمى بالغلة في أصحاب مولانا الرضائية.

وبين محمّد بن الفضيل الزرقي، ومحمّد بـن فـضيل بـن عـطاء، المجهولين

⁽١) الفهرست ص ١٤٧.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٢٥٠.

المذكورين في باب أصحاب مولانا الصادق الله (١٦).

وبين محمّد بن فضيل بن غزوان، الذي وثقه شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الصادق على المحمّد بن الفضيل بن غزوان الضبي مولاهم أبو عبدالرحمن ثقة (٢٠).

ومحمّد بن فضيل الذي ذكره في الفهرست، فقال: محمّد بن الفضيل، له كتاب، روئ عن الحسين بن على اللؤلؤي الشعيري^(٣).

فهو مشترك بين الثقة والضعيف والمجهول الحال .

إذا علمت ذلك نقول: إنَّ الكلام في الراوي عن أبي الصباح الكناني .

وقد يقال: إنّه محمّد بن القاسم بن الفضيل؛ لأنّ شيخنا الصدوق روى في الفقيه عن محمّد بن الفضيل عن أبي الصباح مراراً كما علمت، ولم يذكر طريقه إلى محمّد ابن الفضيل في المشيخة، بل ذكر طريقه إلى محمّد بن القاسم بن الفضيل (³⁾. وهو ثقة، وثقه النجاشي (⁰⁾ والعلاّمة (⁷⁾ وغيرهما، وهو يرشد إلى أنّ المراد من محمّد ابن الفضيل هو محمّد بن القاسم بن الفضيل .

ويتوجّه عليه أنّ ذلك إنّما يتمّ إذا اطّردت عادته بذكر الطريق إلى كلّ من روى عنه في الفقيه، وهو غير صحيح؛ لأنّه قد روى فيه عن أشخاص لم يذكر طـريقه

⁽۱) رجال الشيخ ص ۲۹۲.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٢٩٢.

⁽٣) الفهرست ص ١٥٣.

⁽٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ١٩١.

⁽٥) رجال النجاشي ص ٣٦٢.

⁽٦) خلاصة الأقوال ص ١٥٩.

إليهم في المشيخة، منهم أبو الصباح الكناني، فإنّه قد روى عنه في الفقيه مراراً. مع أنّه لم يذكر طريقه إليه .

قال في باب الحكرة في الأسعار: روي عن أبي الصباح الكناني، قال: قال أبوعبد الله على المنافية على أبا الصباح شراء الدقيق ذلّ، وشراء الحنطة عزّ، وشراء الخبز فقر، فتعوّذوا بالله من الفقر (١).

وفي باب حقّ المرأة على الزوج: روى أبوالصباح الكناني، عن أبي عبدالله على، . قال: إذا صلّت المرأة خمسها، وصامت شهرها إلى آخره (٢٠).

وأمًا ذكر الطريق إلى محمّد بن القاسم بن الفضيل فلا، كما روى في الفقيه: عن محمّد بن الفضيل، وروى عن محمّد بن القاسم بن الفضيل، وذكر الطريق إلى محمّد ابن القاسم بن الفضيل لذلك .

ففي باب الفطرة من صوم الفقيه: كتب محمّد بن القاسم بن فضيل البصري إلى أبي الحسن الرضائي يسأله عن الوصي يركّي زكاة الفطرة عن اليتامي إلى آخره (٣).

وفي الباب المذكور أيضاً: وكتب محمّد بن القاسم بن الفضيل إلى أبي الحسن الرضائي يسأله عن المملوك يموت إلى آخره (٤).

فعلىٰ هذا نقول: إنَّ محمَّد بن القاسم بن الفضيل المذكور في المشيخة الذي ذكر

⁽۱) من لا يحضره الفقيه ٣: ٢٦٨ _ ٢٦٩ برقم: ٣٩٧١.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٤١ برقم: ٤٥٣١.

⁽٣) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٧٧ برقم: ٢٠٦٥.

⁽٤) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٨٠ برقم: ٢٠٧٣.

طريقه إليه هو الذي روى عنه فيما عرفت، فلا وجه لحمله على محمّد بن الفضيل . تنقيح المقام يستدعى أن يقال: إنَّ رواية شيخنا الصدوق عن محمّد بن الفضيل على أقسام:

منها: الرواية عنه، وروايته عن أبي الصباح الكناني، كما علمت ممّا أسلفناد.

ومنها: الرواية عنه، وروايته عن غير أبي الصباح، كما في باب طواف المريض، قال: وفي رواية محمّد بن الفضيل، عن الربيع بن خثيم، أنّه كان يفعل ذلك كلّما بلغ الركن اليماني (١٦).

ومنها: الرواية عنه، وروايته عن مولانا الرضائي، كما في باب النوادر من أواخر كتاب الصوم من الفقيه، قال: وروى محمّد بن الفضيل، عن الرضائي، قال لبعض مواليه يوم الفطر وهو يدعو له: تقبّل الله منك ومنّا، قال: ثمّ أقام حتّىٰ كان يوم الأضحىٰ إلىٰ آخره (٢).

ومنها: الرواية عنه، وروايته عن أبي الحسن هي كما في باب تسويف الحجّ، قال: روى محمّد بن الفضيل، قال: سألت أبا الحسن هي عن قول الله عزّوجل (ومن كان في هذه أعمى إلى آخره (٢).

وهذه أنحاء أربعة، ونحن نتكلُّم في الأوَّل، ثمَّ نحوّل الباقي عليه .

فنقول: أمّا محمّد بن الفضيل الراوي عن أبي الصباح، عن أبي عبدالله الله فقد حكم المحقّق في نكت النهاية بضعفه، قال في مبحث العدّة: هذه رواية محمّد بن

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٠٣ برقم: ٢٨٢٠.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٣: ١٧٣ برقم: ٢٠٥٣.

⁽٣) من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٤٧ برقم: ٢٩٣٣.

الفضيل عن أبي الصباح عن أبي عبدالله الله الله أن قال: ومحمّد بن الفضيل ضعيف، وروايته هذه شاذّة (١).

والظاهر أنه مبني على حمل محمّد بن الفضيل المذكور على محمّد بن الفضيل ابن كثير الصيرفي، وهو المختار؛ لأنّه الذي يروي عنه محمّد بن الحسين بن أبى الخطّاب، كما علمت من طريق النجاشي.

ولانّه المصرّح به في العلل، في باب العلّة التي لا تخلو الأرض من حجّة، قال: حدّ ثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ومحمّد بن عيسى بن عبيد، عن محمّد بن الفضيل الصيرفي، عن أبي الخطّاب، ومحمّد بن عيسى بن عبيد، عن محمّد بن الفضيل الصيرفي، عن أبي حمزة الثمالي، قال: قلت لأبي عبدالله الله الأرض بغير إمام؟ قال: لو بقيت بغير إمام لساخت (٢).

وكما في باب النصوص على الرضا ﷺ بالإمامة من العيون، قال: حدّ ثنا أبي رضي الله عنه، قال: حدّ ثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب الزيّات، عن محمّد بن الفضيل الصيرفي، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر ﷺ قال: إنّ الله أرسل رسوله محمّداً ﷺ إلى الجنّ والإنس إلىٰ آخره (٣).

ومحمّد بن الفضيل الذي يروي عنه محمّد بن الحسين بن أبيالخطّاب، هـو الذي يروي عن أبيالصباح .

⁽١) نكت النهاية ٢: ٤٨٣.

⁽٢) علل الشرائع ص ١٩٨ - ١٦.

⁽٣) عيون أخبار الرضا ﷺ ١: ٥٥ ــ٥٦ ح ٢١.

كما في باب معنى تسليم الرجل على نفسه من المعاني، قال: أبي رضي الله عنه، قال: حدّثنا سعد بن عبدالله، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح، قال: سألت أباجعفر على عن قول الله تعالى ﴿فإذا دخلتم بيوتاً فسلّموا على أنفسكم﴾ (١) الآية، فقال: هو تسليم الرجل على أهل البيت حتّى يدخل، ثمّ يردّون عليه، فهو سلامكم على أنفسكم (٢).

فقد اتّضح من جميع ما ذكر أنّ محمّد بن الفضيل الراوي عن أبي الصباح، هو محمّد بن الفضيل بن كثير الصيرفي .

ومن هنا تبيّن أنّ ما ذكره العلاّمة المجلسي في الوجيزة في ترجمة محمّد بن الفضيل بن غزوان: ولا يبعد أن يكون هو الذي يروي كشيراً عن أبي الصباح الكناني (٣٠). ليس على ما ينبغي .

وقال في أصحاب مولانا الرضائيِّ: إنَّه يرمي بالغلوّ^(٥).

والظاهر من النجاشي اعتماده عليه؛ لأنّه ذكر أنّ له كتاباً، وتصدّى لبيان طريقه إليه، وقد اشتمل طريقه إليه على جملة من الأعاظم والأعيان، كمحمّد بن الحسن

⁽١) سورة النور: ٦١.

⁽٢) معاني الأخبار ص ١٦٢ _١٦٣.

⁽٣) رجال العلاّمة المجلسي ص ٣١٢.

⁽٤) رجال الشيخ ص ٣٤٣.

⁽٥) رجال الشيخ ص ٣٦٥.

ابن الوليد، والحميري، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب^(١).

وكذا الحال في شيخ الطائفة في الفهرست (٢)، بل طريقه إليه أقوى من طريق النجاشي، فليلاحظ. وكونه ممّن للصدوق إليه طريق يرشد إلى حسن حاله أيضاً.
ويمكن أن يقال: إنّ الظاهر من سوق كلامه في الرجال في أصحاب مولانا

ويمكن أن يقال: إنَّ الظاهر من سوق كلامه في الرجال في اصحاب سولانا الرضائيُّة إنَّه يرمىٰ بالغلوّ. انَّه غير مسلّم عنده، وهو كذلك؛ إذ الظاهر من أحاديثه خلافه .

ولا يبعد أن يقال: إنّ هذه النسبة لبعض القمّيين، فيمكن أن يكون تضعيفه في أصحاب مولانا الكاظم الله عليه، كما أنّ الظاهر أنّ تضعيف الخلاصة مبني على كلامه في أصحاب مولانا الكاظم الله وقد بينا لك مراراً في مواضع عديدة وجه عدم الاعتماد بنسبة الغلو من القمّيين، فإذن الرجل المذكور صحيح سليم الطريق، والحمد لله ربّ العالمين، ومنه التوفيق (٣).

الفصل الخامس عشر في بيان الحال في معاوية بن شريح ومعاوية بن ميسرة وأنّهما واحد

اعلم أنّه وجد في سندجملة من الأخبار معاوية بن شريح، كما وجد في سند جملة أخرى معاوية بن ميسرة، كماستقف عليه، والكلام في أنّهما واحد أو متعدّد، والثاني هو الظاهر من شيخنا الصدوق في مشيخة الفقيه؛ لأنّه ذكر طريقه إلى كلّ

⁽۱) رجال النجاشي ص ٣٦٧.

⁽۲) الفهرست ص ۱٤۷.

⁽٣) راجع: الرسائل الرجالية للسيد حجّة الإسلام الشفتي ص ٦٦٩ ـ ٦٧٨.

منهما، فذكر أوّلاً طريقه إلىٰ معاوية بن ميسرة .

قال: وما رويته عن معاوية بن ميسرة، فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن معاوية بن ميسرة بن شريح القاضي (١).

وقال فيما بعد ذلك بفاصلة طويلة: وما رويته عن معاوية بن شريح، فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى، عن معاوية بن شريح (٢).

ودلالة هذا الكلام على التغاير من وجهين:

أحدهما: من جهة تعدُّد العنوان، سيما بفاصلة طويلة .

والثاني: من جهة اختلاف الطريق، وهذا هو الظاهر من شيخنا الطوسي الله الفهرست، فإنّه مشى فيه حذو شيخنا الصدوق الله فأوردهما في عنوانين، وذكر طريقه إلى أحدهما مغاير ألطريقه في الآخر .

فقال: معاوية بن شريح، له كتاب، أخبرنا جماعة عن أبي المفضّل، عن ابن بطّه، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن أبي عمير، عنه (٣) .

ثمّ قال: معاوية بن ميسرة، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضّل، عن ابن بطّه، عن أحمد بن محمّد بن عيسئ، عن على بن الحكم، عنه (٤).

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤٣٠٠٤.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٦٧.

⁽٣) الفهرست ص ١٦٦ .

⁽٤) الفهرست ص ١٦٧.

والظاهر من العلاّمة المجلسي الله عند بيان طريق شيخنا الصدوق أنّه اعتقد التعدّد، قال: وإلى معاوية بن شريح «ق م رح» وفي الخلاصه «صه». ثمّ قال: وإلى معاوية بن ميسرة «ق م رح» (١).

يعني: انّ طريقه إلى معاوية بن شريح موثّق، وهو مجهول على المشهور، وحسن على المختار. وطريقه إلى معاوية بن ميسرة صحيح، وهو مجهول على المشهور، وحسن على المختار.

وأمّا الأوّل، أي الوحدة، فهو الظاهر من شيخ الطائفة في الرجال، والنجاشي، والعلاّمة، وابن داود، وغيرهم .

قال في الرجال عند ذكر أصحاب مولانا الصادق ﷺ: معاوية بن ميسرة بـن شريح القاضي الكندي الكوفي (٢). انتهى .

ورواية معاوية بن شريح بهذا العنوان عن مولانا الصادق الله ثابتة، وقد علمت أنه ذكرهما في الفهرست بعنوانين، فلو اعتقد التغاير ذكره أيضاً في الباب المذكور، وعدمه دليل على اعتقاده الوحدة، ودلالته على الوحدة أقوى من دلالة كلامه في الفهرست على اعتقاده التعدد، كما لا يخفي على المتأمّل.

وقال النجاشي: معاوية بن ميسرة بن شريح بن الحارث الكندي القاضي من ولد عبيدالله بن محمّد بن عبيدالله بن معاوية بن ميسرة أبومحمّد، روى عنه ابسن أبي الكرام، روى معاوية عن أبي عبدالله الله الكرام، روى معاوية عن أبي عبدالله الله الكرام، عن أحمد بن أجمد بن عيسى، عن أبي عمير،

⁽١) رجال العلاّمة المجلسي ص ٤٠٤.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٣٠٣.

عنه. وأخبرنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا محمّد بن أبي بشر السرّاج، عن محمّد بن أبي بشر السرّاج، عن معاوية بكتابه (١).

واكتفىٰ بهذا العنوان. وقدعلمت من الفهرست أنَّ معاوية بن شريح له كتاب، فلو اعتقد التعدَّد لم يكتف بعنوان واحد .

وأمّا العلاّمة، فإنّه وإن لم يذكره في الخلاصة أصلاً، لا في القسم الأوّل، ولا في القسم الأوّل، ولا في القسم الثاني، لكن يظهر من تصحيحه طريق شيخنا الصدوق إلى معاوية بن شريح؛ لما علمت من اشتمال طريقه إلى معاوية ابن شريح؛ لما علمت من اشتمال طريقه إلى معاوية ابن شريح لعثمان بن عيسى، وحديثه عنده موثّق.

ولمّا كان طريقه إلى معاوية بن ميسرة صحيحاً، والمراد من معاوية بن شريح في الأسانيد هو معاوية بن ميسرة بن شريح، أسند تارة إلى أبيه، وأخرى إلى جدّه، وصحّة الطريق إلى معاوية بن ميسرة، يستلزم صحّة الطريق إلى معاوية بن شريح أيضاً.

قال في الخلاصة عند بيان أحوال الطرق: وعن عبيدالله ابن الحلبي صحيح. وكذا عن معاوية بن ميسرة بن شريح القاضي^(٢).

وقال فيما بعد ذلك: وعن معاوية بن شريح صحيح^(٣).

وأمّا ابن داود، فإنّه فعل مثل ما علم من العلاّمة. فقال: وأمّا الصحيح ممّا يتعلَّق

⁽۱) رجال النجاشي ص ٤١٠.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٢٧٧.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٢٧٩.

بالشيخ أبيجعفر ابن بابويه فيما رواه عن كردويه، إلى أن قال: ومعاوية بن ميسرة ابن شريح القاضي، ثمّ قال: ومعاوية بن شريح (١٦) .

مضافاً إلىٰ أنّه لم يذكره إلاّ في عنوان واحد، فقال: معاوية بن ميسرة بن شريح ابن الحارث الكندي من ولد عبيد بن محمّد بن عبيدالله بن معاوية بـن مـيسرة أبومحمّد «ق كش جخ» (٢) انتهىٰ .

واكتفيٰ بهذا العنوان، وهو دليل على اعتقاده أنّ معاوية بن ميسرة هو معاوية بن شريح، وإلاّ لذكره أيضاً كما علمت من الفهرست، والوحدة هو المختار لوجوه :

الأوّل: هو ما علمت من كلام النجاشي أنّ من ولدمعاوية بن ميسرة بن سريح القاضي هو عبيدالله، وقد وجد في الأسانيد ما يدلّ على أنّه ولدمعاوية بن شريح. ففي باب أحكام الجماعة من التهذيب في شرح «وتجزىء تكبيرة الركوع عن تكبيرة الافتتاح لمن خاف فوت الركوع»: روى ذلك سعد بن عبدالله، عن أحمد

تحبيره الا فتتاح لمن حاف قوت الركوع»: روى دلك سعد بن عبدالله، عن احمد ابن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن عبيدالله بن معاوية بن شريح، عن أبيه، قال: سمعت أبا عبدالله على يقول: إذا جاء الرجل مبادراً إلى آخره (٣٠).

وفي أواخر كتاب الحجّ منه أيضاً في شرح «وكلّ صيد ذبح في الحلّ فلا بأس بأكله للمحلّ في الحرم» يزيده ذلك بياناً ما رواه الحسن بن سعيد، عن عبيد بسن معاوية بن شريح، عن أبيه، عن ابن سنان، قال: قلت لأبي عبدالله ﷺ: إنّ هـؤلاء

⁽۱) رجال ابن داود ص ۵۵۹ ـ ۲۰۰.

⁽۲) رجال ابن داود ص ۳۵۰ ـ ۳۵۱.

⁽٣) تهذيب الأحكام ٣: ٤٥ ح ٦٩.

يأ تونا بهذه اليعاقيب، فقال: لا تقربوها في الحرم إلاّ ماكان مذبوحاً النخ(١).

والمصرّح به في كلام النجاشي أنّ عبيدالله هو من ولد معاوية بن ميسرة بن شريح، ومقتضى ما في السند أنه من ولد معاوية بن شريح، ومعلوم آنه إنّما يستقيم إذا كان معاوية بن شريح هو معاوية بن ميسرة بن شريح، كما لا يمخفى، وهمو المطلوب.

الثاني: أنّه روى شيخنا الصدوق عن معاوية بن ميسرة. حـدّثنا عـن مـولانا الصادق ﷺ، وقد رواه شيخ الطائفة في التهذيب ذلك الحديث عـن مـعاوية بـن شريح. ويظهر من ذلك أنّه هو .

فقد روى في باب الجماعة وفضلها من الفقيه: عن معاوية بـن ميسرة، عـن الصادقﷺ أنّه قال: لا ينبغي للإمام إذا أحدث أن يقدّم إلاّ من أدرك الإقامة (٢).

وفي باب أحكام الجماعة وأقلّ الجماعة من التهذيب: محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحكم بن مسكين، عن معاوية بن شريح، قال: سمعت أبا عبدالله الله يقول: إذا أحدث إلى آخر (٣).

الثالث: مثل الثاني إلا أنه صدر من شيخ الطائفة في التهذيب.

ففي باب المياه وأحكامها من التهذيب في شرح كـلام المـقنعة «ولا يـجوز التطهير بسؤر الكلب والخنزير» أخبرني الشيخ، عن أبيالقاسم جعفر بن مـحمّد،

⁽١) تهذيب الأحكام ٥: ٣٧٦ ح ٢٢٥.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٤٠٢ ـ ٤٠٣ برقم: ١١٩٤.

⁽٣) تهذیب الأحكام ٣: ٤٢ ح ٥٨.

عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن أيّوب بن نوح، عن صفوان ابن يحيى، عن معاوية بن شريح، قال: سأل عذافر أبا عبدالله عن وأنا عنده عن سؤر السنّور إلىٰ آخره (١).

سعد بن عبدالله، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال، عن عبدالله بن بكير. عن معاوية بن ميسرة، عن أبي عبدالله الله عنهدالله الله عنه.

ثمّ روى عبدالله بن بكير عن معاوية بن ميسرة، يعني عبدالله بن بكير روى عن معاوية بن ميسرة أنّه قال: سأل عذافر عن أبي عبدالله ﷺ وأنا عـنده عـن سـؤر السنّور والشاة إلى قوله ﷺ: نعم اشرب منه وتوضّاً .

ثمّ أخبر عبدالله بن بكير أنّ معاوية بن ميسرة بعداستماع السؤال من عذافسر والجواب منه على قلت له: الكلب، قال: لا، إلى آخره.

وهذا يقتضي أنّ المخبر عن السؤال والجواب، والقائل في قوله «قال قلت له الكلب» في المقامين واحد، والمفروض في الثاني أنّه معاوية بن ميسرة، فيكون هو المخبر في الأوّل أيضاً، فيكون معاوية بن ميسرة ومعاوية بن شريح واحداً، وهو المدّعين.

⁽١) تهذيب الأحكام ١: ٢٢٥ ح ٣٠.

⁽٢) تهذيب الأحكام ١: ٢٢٥ ـ ٢٢٦ ح ٣١.

إن قيل: لو كانا واحداً، فلأيّ شيء أوردهما معاً؟

قلت: إن معاوية بن ميسرة لمّا حكى السؤال عن عذافر وجوابه الله مُمّ سؤاله عنه الله وجوابه الله عنه الله عنه الله وجوابه استمع ذلك كلّ من صفوان بن يحيى وعبدالله بن بكير منه، فأخبر صفوان ما سمعه منه لأيّوب بن نوح، لكن مع الإستاد إلى جدد الراوي، وأخبر عبدالله بن بكير لأحمد بن الحسن بن على بن فضّال مع الإستاد إلى والده.

فبلغ الخبر إلى سعد بن عبدالله منه تارة بواسطة أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال، وأخرى بواسطة أحمد بن محمد، فذكرهما في كتابه كمذلك، لوضوح أنّ بلوغ خبر واحد عن شخص بواسطة مخبرين أقوى من بلوغه بواسطة مخبر واحد، فلذلك جمع شيخ الطائفة بينهما في التهذيب أيضاً.

فقد ظهر من جميع ما ذكر ظهوراً أنَّ معاوية بن شريح هو معاوية بن ميسرة بن شريح، وهو المطلوب .

بقي الكلام فيما صدر من شيخنا الصدوق الله في المشيخة، من ذكره في مقامين بطريقين متغايرين .

فنقول: أمّا ذكره في مقامين، فيمكن أن يكون الوجه في ذلك اختلاف ذكره في الأسانيد؛ لما علمت من أنّه قد يذكر مسنداً إلى أبيه، وقد يذكر مسنداً إلى جدّه .

فمن الأولى: ما في باب الجماعة وفضلها من الفقيه، قال: روى معاوية بس ميسرة عن الصادق الله أنه قال: لا ينبغي للإمام إذا أحدث أن يقدّم إلا من أدرك الإقامة (١).

ومن الثاني: ما في الباب المذكور فيما بعد ذلك، قال: وروى معاوية بن شريح،

⁽١) من لا يحضره الفقيه ١: ٤٠٢_٤٠٣.

عن أبي عبدالله على أنه قال: إذا جاء الرجل مبادراً والإمام راكع أجزأت تكبيرة واحدة لدخوله في الصلاة والركوع (١١).

وأمّا اختلاف الطريق، فنقول: إنّه قد يكون لشيخنا الصدوق إلى شخص طريق واحد، وقد يكون له إلى راوٍ طريق متعدّد، وما نحن فيه من الشاني، فالطريقان المذكوران إلى معاوية بن ميسرة ومعاوية بن شريح، وذكر واحد منهما في عنوان والآخر في عنوان لعلّه للإختصار والحذر عن التطويل.

ويرشدك إليه ما صدر من العلامة وابن داود ممّا قد علمته من تصحيحهما طريقه إلى معاوية بن شريح، مع ما علمته من اشتماله على عثمان بن عيسى، مع ايرادهما له في القسم الثاني من كتابهما المختصّ بذكر الضعفاء، ومن يردّ قوله أو يتوقّف فيه.

قال في الخلاصة مشيراً إلى القسم الثاني: وهذا القسم مختصّ بذكر الضعفاء ومن أردّ قوله وأتوقّف فيه (٢).

وقال في ترجمته: والوجه التوقّف فيما ينفر دبه (٣).

وقال ابن داود: فإنّي لمّا انتهيت الجزء الأوّل من كـتاب الرجـال المـختصّ بالموتّقين والمهملين، وجب أن أتبعه بـالجزء الثـاني المـختصّ بـالمجروحين والمجهولين (٤).

⁽١) من لا يحضره الفقيه ١: ٤٠٨ ـ ٤٠٨.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ١٩٧.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٢٤٤.

⁽٤) رجال ابن داود ص ٤١٣.

ومن كان هذا مقاله في شخص لا يحكم بصحة الطريق المشتمل عليه، فهذا التصحيح يرشد إلى أنّه مبني على كون معاوية بن ميسرة ومعاوية بن شريح شخصاً واحداً، ومعلوم أنّ صحة طريق واحد يكفي في الحكم بصحة حديثه، وإن كان الطريق الآخر ضعيفاً أو مو تقاً، كما لا يخفى .

ويعينك على هذا المطلب قول شيخنا الصدوق المذكوران، قوله: وما رويته عن معاوية بن ميسرة، فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، إلى أن قال: عن معاوية بن ميسرة (١٠).

وقوله: وما رويته عن معاوية بن شريح، فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، إلىٰ أن قال: عن معاوية بن شريح ^(٢).

بناءً على أنّ المخبر والراوي ليس الإسم قطعاً، بل المسمّى جزماً .

ومقتضى عموم الموصول أن كلما رواه عن معاوية بن ميسرة، فقد رواه عن والده، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن معاوية بن ميسرة. وكذا الحال في قوله «وما رويته عن معاوية بن شريح» لكون المسمّى في العنوانين واحداً، وهو المخبر.

وهذا هو الوجه لما ذكره المولى التقي المجلسي الله في شرحه على الفقيه في شرح كلام الصدوق «روى معاوية بن شريح» قال: وطريق الصدوق إليه صحيح، وكتابه معتمد (٦٠).

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤: 2٣٠.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٧٦٧.

⁽٣) روضة المتّقين ١٤: ٢٧٠.

٤٦٨.....مرآة المراد

مع أنَّك قد عرفت أنَّ الطريق الذي ذكره إلىٰ معاوية بن شريح موثَّق.

وبما ذكر تبيّن أنّه لا يمكن أن يقال: إنّ الطريق إلىٰ عنوان معاوية بن شريح طريق، وإلىٰ عنوان معاوية بن ميسرة طريق .

تنبيه: لا يخفى أنّ لفظة «المهملين» في كلام ابن داود المسختص بالمو تقين والمهملين مجهول المراد؛ إذ لو كان المراد منه من لم يذكر بمدح ولا قدح، يكون ذلك مجهولاً، فهو مندرج تحت قوله «المختصّ بالمجهولين والمجروحين» وإن كان المراد منه ما هو المصطلح في الرجال من أنّ المهمل من لم يذكر في كتب الرجال، يكون ذلك مخالفاً للواقع.

ويمكن أن يقال: إنّ المراد من المهمل من كان غير موثّق؛ لقوله «المختصّ بالموثّقين» بمقتضى المقابلة ذلك، فالعراد من المهملين من كان ممدوحاً بغير لفظة «ثقة» لكنّه غير ملائم لقوله في أوّل الكتاب: الجزء الأوّل من الكتاب في ذكر الممدوحين ومن لم يضعفهم الأصحاب فيما علمه. فانصف تصب إن الله شاء تعالىٰ (١١).

الفصل السادس عشر في تحقيق حال شهاب بن عبدربّه

اختلف العلماء في شأنه، فقيل: إنّ حديثه معدود في الحسان، وهمو مختار شيخنا الشهيد الثاني .

قال في حاشية الخلاصة، عند الإشارة إلى ما ورد في ذمّه ما هذا كلامه: طرق الذمّ ضعيفة، فالاعتماد في المدح على كلام الكشي السابق، الموجب لإدخاله في

⁽١) راجع: الرسائل الرجالية للمحقّق الشفتي ص ٦٨١ ـ ٦٩٠.

الحسن^(۱).

والحقّ وفاقاً للمحقّقين من الأعلام أنّ حديثه معدود من الصحاح، والمستند للقول بالحسن ما ذكره الكشي ممّا يدلّ على مدحه، قال: شهاب وعبدالرحــمٰن وعبدالخالق ووهب ولد عبدربّه من موالى بنى أسد، من صلحاء الموالى (٢).

حكى عن حمدويه بن نصير، وهو من مشايخه كفاه فضلاً، مضافاً إلى أنّ الشيخ وغيره ثقات. قال في رجاله: عديم النظير في زمانه، كثير العلم والرواية، ثقة، حسن المذهب (٣). إنّه ذكر عن بعض مشايخه قال: شهاب بن عبدربّه خيّر فاضل (٤).

وهذا وإن كان كافياً في الحكم بالحسن، لكنّه لا يكفي في الحكم بصحّة حديثه. كما لا يخفيٰ .

ولمّا لم يوثّقوه في ترجمته. ولم يطّلع علىٰ توثيقه في ترجمته وغيره. حكم بحسنه. فالمستند للحكم بصحّة حـديثه. حكم النـجاشي والعـلاّمة وابـن داود بوثاقته.

قال في الأوّل في ترجمة إسماعيل بن عبدالخالق بن عبدربّه بن أبيميمونة بن يسار مولىٰ بني أسد: وجه من وجوه أصحابنا، وفقيه من فقهائنا، وهو من بسيت

⁽١) الحاشية على خلاصة الأقوال للشهيد الثاني ص ١١٧.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧١٢ برقم: ٧٧٨.

⁽٣) رجال الشيخ ص ٤٢١.

⁽٤) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧١٢.

٤٧٠.....مرآة المراد

الشيعة، عمومته شهاب وعبدالرحيم ووهب وأبوه عبدالخالق كلّهم ثقات^(١). وفي الثاني والثالث مثل ذلك، فلا ينبغي التأمّل في صحّة حديثه.

نعم هنا نصوص تدلُّ علىٰ مذمَّته :

منها: الصحيح المروي في كتاب الزكاة من الكافي والتهذيب، عن الوليد بن صبيح -بفتح الصاد على ما في الإيضاح (٢) - قال: قال لي شهاب بن عبدريّه: إقرأ أباعبدالله الله وأعلمه أنّه يصيبني فزع في منامي، قال: فقلت له: إنّ شهاباً يقرؤك السلام ويقول لك: إنّي يصيبني فزع في منامي، قال: قل له: فيليزكُ ماله، قال: فأبلغت شهاباً ذلك، فقال لي: تبلّغه عنّي؟ فقلت: نعم، فقال: قل له: إنّ الصبيان فضلاً عن الرجال ليعلمون أنّي أزكّي مالي، قال: فأبلغته، قال أبو عبدالله الله: إنّ له: إنّك تخرجها ولا تضعها في مواضعها (٣).

ومنها: ما في الكشي، قال: حدّثني محمّد بن مسعود، عن جبر ثيل بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن مسمع كردين أبيسيّار، قال: سمعت أباعبدالله على يقول: وأمّا شهاب، فإنّه شرّ من الميتة والدم ولحم الخنزير (٤).

ومنها: ما فيه أيضاً، قال: محمّد بن مسعود، قال: حدّثني علي بن محمّد، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل، عن الحسين بن بشّار الواسطى، عن داود الرقّى، قال: كنت عند أبى عبدالله على فذكر

⁽۱) رجال النجاشي ص ۲۷.

⁽٢) ايضاح الاشتباه ص ٣١٠.

⁽٣) فروع الكافى ٣: ٥٤٦ ح ٤، تهذيب الأحكام ٤: ٥٢ ح ٧.

⁽٤) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧١٢ برقم: ٧٨٠.

شهاب بن عبدربّه، فقال: والله الذي لا إله إلاّ هو لأضلنّه، والله الذي لا إله إلاّ هو لاُحيّر نّه (١).

ومنها: ما رواه فيه أيضاً عن محمد بن مسعود، قال: حدّثني علي بن محمد، قال: حدّثني علي بن محمد، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن هشام بن عبدربه، قال: قال لي أبو عبدالله الله الله يكثر القتل في أهل بيت من قريش حتى يدعى الرجل منهم إلى الخلافة، فيأباها، ثمّ قال: يا شهاب ولا تقل أنّي عنيت بني عتى هؤلاء، فقال شهاب: أشهد أنّه عناهم (٢).

وأمًا عن غيره، فأجاب عنه شيخنا الشهيد الثاني بأنّ طرق الذمّ ضعيفة. فـلا يجوز التعويل عليه .

أقول: الضعف في الثاني وإن كان مسلّماً؛ لأنّ علي بن محمّد الذي يروي عنه محمّد بن مسعود العياشي هو علي بن محمّد بن يزيد القمّي، على ما يظهر من تتبّع كلام الكشي في رجاله، وهو غير مذكور في الرجال، لكن الضعف في الأوّل غير مسلّم؛ إذ ليس فيه ما يحتمل الضعف بسببه إلاّ جبر ئيل بن أحمد .

والظاهر أنّ حديثه معدود في الحسان؛ لما يظهر من رجال الكشمي اعمتماده

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧١٣ ـ ٧١٤برقم: ٧٨٦، وفيه: لأصلنّه، لأخبرنّه.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧١٣ برقم: ٧٨٥.

عليه، حتّى أنّه يعتمد على خطّه، حيث قال في عدّة مواضع من رجاله: وجدت بخطّ جبرئيل بن أحمد. وقال شيخ الطائفة في رجاله: إنّه كثير الرواية (١). وهـو كذلك على ما يظهر من التتبّع في رجال الكشي وغيره.

وجعله الفاضل العلامة المجلسي الله في الوجيزة ممدوحاً.

فالحق في الجواب أن يقال: إن هذا الحديث وإن كان حسناً، لكن لمّا كان في سنده جبرئيل بن أحمد، وهو لا يصلح لمعارضة قول النجاشي الشقة الضابط وغيره، فالترجيح لجانب التوثيق، مضافاً إلى ما في متنه؛ لبعد صدور مثل هذا الكلام من المعصوم الله إلا أن يكون المراد شيئاً آخر غير ظاهره، بأن يكون المراد أنّه شرّ من الميتة إلى آخره. عند العامة، أو أراد بذلك الكلام الدال على مذمّته صونه عن أذية العامة، كما في شأن زرارة.

وأما الحديثان الأخيران، فيمكن أن يقال: مضافاً إلى ما مرّ من الضعف، يمنع دلالتهما على المذمّة .

أمًا الأوّل، فلأنّ قوله ﷺ «لأضلنّه» كما يحتمل أن يكون بالضادالمعجمة واللام المشدّدة، فكذا يحتمل أن يكون بالصادالمهملة، فيكون مدحاً له .

وعلى الأوّل يمكن منع دلالته على المذمّة؛ لقوله «لأخبرنّه» إذ معنىٰ قوله «لأخلرنّه» أبقيه على الضلال، ومعنىٰ قوله «لأخبرنّه» أي: أخبره بأنّ ذلك ممّا يوجب الضلالة.

ويمكن أن يكون لأضلنّه، أي: أقول له ما يوجبالضلالة لئلاّ يعرفهالمخالفون ويؤذيه،كما تقدّم .

⁽١) رجال الشيخ ص ٤١٨.

تحقيق حال أحمد بن محمّد بن خالد البرقي ٤٧٣

وعلى الثاني يمكن أن يكون لأجبرنّه بالجيم من الجبران .

وأمّا الثاني، فيمكن أن يكون شهاب من أهل الأسرار، ويكون مقصوده للله لا تفعل عندي من ليس له أهلية ذلك، وقوله «أشهد أنّه عناهم» عند غيرهم (١٠).

والحمد لله على بلوغ المرام بما يقتضيه الحال والمقام، وعليك أيّها الأخ الأعزّ بالتتبّع التامّ في أسانيد الأخبار الواردة من أهمل العصمة ﷺ، إذ همو المموجب للبصيرة في مزايا الكلام .

الفصل السابع عشر

في تحقيق الحال في أحمد بن محمّد بن خالد البرقي

ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الجواد والهادي ﷺ ^(٢). ووثقه النجاشي والشيخ والعلاّمة وابن داود، والفاضل المروّج المجلسي .

قال الأوّل: كان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء، واعتمد المراسيل^(٣).

والثاني في الفهرست: إنّه ثقة في نفسه، غير أنّه أكثر الروايــة عــن الضـعفاء، واعتمد المراسيل^(٤).

والثالث في الخلاصة: أبوجعفر أصله كوفي ثقة، غير أنّه إلىٰ آخر ما تقدّم عن الفهرست^(٥).

⁽١) الرسائل الرجالية للمحقّق الشفتي ص ٤٧٧ ـ ٤٨٢.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٣٧٣ و ٣٨٣.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٧٦ ـ٧٧.

⁽٤) الفهرست ص ٢١ ـ ٢٢.

⁽٥) خلاصة الأقوال ص ١٤ ـ ١٥.

٤٧٤......مرآة العراد

والرابع: وقد ذكرته في الضعفاء لطعن ابن الغضائري فيه، ويقوى عندي ثقة ^(١). والخامس: أحمد بن محمّد بن خالد ثقة ^(٢).

ولا يخفى أنّ ما ذكره ابن داود من طعن ابن الغضائري فيه ليس كما ذكره؛ لأنّ ابن الغصائري قال: طعن عليه القمّيون، وليس الطعن فيه، إنّما الطعن فيمن يروي عنه (٣).

ثمّ تعديل هؤلاء الأماجد العظام لهذا الشيخ الجليل ثابت، وليس فيه إلا ما ذكروه من إكثار الرواية عن الضعفاء، واعتماده المراسيل، وإخراج أحمد بن محمد ابن عيسى إيّاه عن قم، لكن شيء من ذلك غير صالح لمعارضة التوثيق المذكور.

أمّا الرواية عن الضعفاء، فإنّ المحذور العمل بما يرويه الضعفاء لا روايته عنهم. وأيضاً يمكن أن يكون عن الضعفاء؛ لاقتران روايتهم بالقرائن الدالّة على صحّة الصدور، لا أن يكون راوياً عن الضعفاء مطلقا، واعتماده على المراسيل مطلقا.

ويمكن أن يكون الوجه في النسبة إليه على وجه الاطلاق اختفاء القرائن على يره.

وأمّا حكاية الإخراج من قم، فالظاهر أنّ الوجه فيه ما ذكر من روايته عن الضعفاء، واعتماده على المراسيل، وحيث قد عرفت حاله ظهر لك حاله، مضافاً إلى تلافيه لما صدر منه بإعادته واعتذاره، ومشيه حافياً في جنازته.

وبالجملة إنّ عدالته بإخبار فحول الأصحاب ثـابت، والمـذكور لا يـصلح

⁽۱) رجال ابن داود ص ٤٠.

⁽٢) رجال العلامة المجلسي ص ١٥٣.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ١٤.

لمعارضة ما ذكر، ومنه يظهر الحال في طعن القمّيين عليه، مضافاً إلى ما قاله ابن الغضائري، حيث قال: طعن عليه القمّيون، وليس الطعن فيمن يرويه.

تنبيه: اعلم أنَّ هنا دقيقتين ينبغي التنبيه عليهما :

الأولى: ذكر النجاشي في ترجمة أيوب بن درّاج النخعي أنّه كان وكيلاً لأبي الحسن الهادي وأبي محمد العسكري عليه ثم ذكر رواية أحمد بن محمد بن خالد عنه، مع أنك قد عرفت من كلام الشيخ أنه من أصحاب الجواد والهادي عليه وله ينكره هو ولا غيره من أصحاب العسكري الله .

والثانية: قريبة من ذلك، وهي أنّ الشيخ صرّح في الرجال بأنّ سعد بن عبدالله يروي عن أحمد بن محمّد بن خالد، مع أنّ سعد من أصحاب العسكري على لا الهادي على ومقتضى الرواية عنه أن يكون سعد: إمّا من رجال الهادي الله وقد عرفت أنّ مقتضى ما ذكره خلافه .

والجواب عنهما: هو أنّ المراد ممّن ذكره شيخ الطائفة في أصحاب الأثمّة ﷺ أصحاب الرواية، لا أصحاب اللقاء .

قال في رجاله: إنّه أجاب الشيخ الفاضل من جمع كتاب مشتمل على أسماء الرجال الذي رووا عن النبي ﷺ وعن الائمة ﷺ من بعده إلى زمان القائم ﷺ، ثمّ أذكر بعد ذلك من تأخّر زمانه عن الائمة ﷺ من رواة الحديث، أو من عاصرهم ولم يرو عنهم.

فعلى هذا القول يمكن أن يكون أحمد بن محمّد بن خالد مدركاً لعصر مولانا العسكري الله وعدم ذكره في أصحابه الله لعدم ثبوت روايته عنه عنده، فللا استبعاد في روايته عن بعض أصحاب العسكري الله أو رواية أصحابه الله عنه، كما لا يخفى .

وممّا يدلّ على ما ذكرناه ما أورده النجاشي من تاريخ وفاته، قال: قال أحمد ابن الحسين: توفّي أحمد بن أبي عبدالله البرقي في سنة أربع وسبعين ومائتين، وقال على بن محمّد ما جيلويه: مات سنة ثمانين ومائتين (١١).

وشهادة مولانا الهادي الله بسرّمن رأى في رجب سنة أربع وخمسين وما تين، فبقاء أحمد بعده الله إمّا بعشرين سنة، أو بستّ وعشرين، بل مقتضى الحكاية المذكورة بقاء أحمد بعد مولانا العسكري الله إمّا بأربع عشرة سنة، أو بعشرين سنة؛ لأنّ شهادته الله في سنة ستّين وما ثتين .

ومن هنا لاح استبعاد آخر، وهو أنّ الظاهر أنّ ثقة الاسلام كان في ذلك الوقت، فينبغي أن يروي عن أحمد من غير واسطة، مع أنّه يروي عنه: إمّا بواسطة كما في أكثر المباحث، أو بواسطتين، لكن الأمر فيه سهل؛ لإمكان أن لا يكون في ذلك الوقت مشتغلاً بالتصنيف، بل ولا في التحصيل.

نعم هنا شيء آخر هو على قدح أحمد أدل ممّا تقدّم، وهو أنّه قد روى ثقة الاسلام في باب ما جاء في الاثني عشر والنصّ عليهم هي حديثاً طويلاً مشتملاً على النصّ على الاثمّة هي .

قال: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد البرقي، عن أبيهاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر ﷺ، قال: أقبل أميرالمؤمنين ﷺ ومعه الحسن بن علي ﷺ، وهو متكىء على يد سلمان، فدخل المسجد الحرام، فبجلس إذ أقبل رجل حسن الهيئة واللباس، فسلّم على أميرالمؤمنين ﷺ، فردّ عليه السلام فجلس. ثمّ قال يا أميرالمؤمنين أسألك عن ثلاث مسائل إن أخبر تنى بهنّ علمت أنّ

⁽١) رجال النجاشي ص ٧٦ ـ٧٧.

القوم ركبوا من أمرك ما قضى عليهم، وأن ليسوا بمأمونين في دنياهم و آخرتهم، وإن يكن الأخرى علمت أنك وهم شرع سواء.

فقال له أميرالمؤمنين ﷺ: سلني عمّا بدا لك .

قال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين يذهب الروح؟ وعن الرجل كيف يمذكر ويسنسي؟ وعسن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟ فالتفت أميرالمؤمنين الله إلى الحسن الله فقال: يا أبامحتد أجبه.

قال: فأجابه الحسن على فقال الرجل: أشهد أن لا إله إلا الله ولم أزل أشهد بها، وأشهد أن محمداً رسول الله على والقائم وأشهد أن محمداً رسول الله على ولم أزل أشهد بذلك، وأشهد أنك وصيه والقائم بحجّته، وأشار إلى الحسن على إلى أن شهد إلى آخر الأثمّة واحداً بعد واحد، ثمّ قام فمضى، فقال أميرالمؤمنين على يا أبامحمد اتبعه فانظر أين يقصد ؟

قال ثقة الاسلام بعده: وحدّ ثني محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبي هاشم مثله .

ثمّ قال: قال محمّد بن يحيى: فقلت لمحمّد بن الحسن الصفّار: يا أباجعفر وددت أنّ هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبدالله، قال: لقد حدّثني قبل الحيرة بعشر سنين (١).

ففي هذا الذيل دلالة من جهتين على قدح هذا الرجل: تودّده كون الخبر من

⁽١) أُصول الكافي ١: ٥٢٥ ـ ٥٢٧.

مرآة المراد

غير جهة أحمد؛ إذ هو يشعر بأنَّه ممّن لا يعوّل على روايته. وجوابه بأنَّ ذلك صدر منه قبل الحيرة؛ لدلالته بصدور الخبر منه في أمر دينه .

ويمكن الجواب عنه: بأنَّ الحيرة يحتمل وجوهاً، منها أن يكون المراد التحيّر في الدين والمذهب. ومنها أن يكون المراد منه غيبة الإمام ﷺ، كما يقال: زمان الحيرة، وهو المستفاد من النصوص الواردة من أهل العصمة، كالمروي في كمال الدين عن مولانا أميرالمؤمنين لله عنه عن عن الله الحسين هو القائم بالحقّ اللَّهمّ عجّل فرجه بمحمّد و آله (١).

الفصل الثامن عشير

في تحقيق الحال في أحمد بن محمّد بن عيسي

فنقول: إنّه من أصحاب الرضا والجواد والهادي والعسكري الثِّلاً، وثَقه الشيخ في رجاله ^(٢)، والعلاَمة في الخلاصة ^(٣).

والنجاشي وإن لم يوثّقه صريحاً، لكن ذكر ما دلّ عليه، قال: أبـوجعفر شميخ القمّيين ووجههم وفقيههم غير مدافع، وكان أيضاً الرئيس الذي يلقي السلطان بها، ولقي الرضا ﷺ، وله كتب، ولقى أباجعفر الثاني وأباالحسن العسكري ﷺ (٤٠).

وفي الفهرست مثل ما في النجاشي إلىٰ قوله: لقي الرضا ﷺ (٥٠).

⁽١) راجع: الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ١٨٩ ــ ٢٠٤.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٣٥١.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ١٤.

⁽٤) رجال النجاشي ص ٨٢.

⁽٥) الفهرست ص ٢٥.

قال في الخلاصة: أبوجعفر شيخ قم ووجهها وفقيهها غير مدافع، وكان أيضاً الرئيس الذي يلقي السلطان بها، ولقى أباالحسن الرضا، وأباجعفر الثاني، وأباالحسن العسكري اللهيم، وكان ثقة (١).

وما ذكره النجاشي والخلاصة من أنّه لقي الرضا وأباجعفر الثاني أي الجواد والعسكري الله من غير تعرّض للهادي الله فعلّه لأجل عدم ثبوت تشرّفه بخدمته عندهما، لا لعدم درك زمانه، كما لا يخفى، إلاّ أنّ الشيخ في رجاله جعله من أصحاب الرضا والجواد والهادي الله (٢)، ولم يذكره في أصحاب العسكري الله .

وكيفكان لا ينبغي التأمّل في وثاقة هذا الرجل، وجلالة قدره. إلاّ أنّ فيه أموراً ينبغي التعرّض لها و توجيهها :

الأوّل: ذكر النجاشي في ترجمة علي بن محمّد بن شيرة القاساني ما يظهر منه طعنه في أحمد هذا، وتكذيبه إيّاه، قال: علي بن محمّد كان فقيها مكثراً من الحديث فاضلاً، غمز عليه أحمد بن محمّد بن عيسى، وذكر أنّه سمع منه مذاهب منكرة، وليس في كتبه ما يدلّ عليه (٣).

والثاني: روى ثقة الاسلام في باب الإشارة على أبي الحسن الشالث، أي الهادي الله على كمال مذمّته.

روى الحسين بن محمّد، عن الخيراني، عن أبيه، أنّه كان يلزم باب أبيجعفر ﷺ للخدمة التي وكّل بها، وكان أحمد بن محمّد بن عيسيٰ يجيء في السحر في كلّ ليلة

⁽١) خلاصة الأقوال ص ١٤.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٣٥١ و ٣٧٣ و ٣٨٣.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٢٥٥.

ليعرف خبر علّة أبيجعفر ﷺ، وكان الرسول الذي يختلف بين أبيجعفر ﷺ وبين أبي إذا حضر قام أحمد وخلابه أبي .

فخرجت ذات ليلة، فقام أحمد عن المجلس، وخلا أبي بالرسول، واستدار أحمد، فوقف حيث يسمع الكلام، فقال الرسول لأبي: إنّ مولاك يقرؤك السلام ويقول لك: إنّي ماض، والأمر صائر إلى ابني علي، وله عليكم بعدي ماكان لي عليكم بعد أبي.

ثمّ مضى الرسول، ورجع أحمد إلى موضعه، وقال لأبي: ما الذي قد قال؟ قال: خيراً، قال: قد سمعت ما قال، فلم تكتمه؟ وأعاد ماسمع، فقال له أبي: قد حرّم الله عليك ما فعلت؛ لأنّ الله تبارك وتعالى يقول: ﴿ولا تجسّسوا ﴾ فاحفظ الشهادة لعلّنا نحتاج إليها يوماً، وإيّاك أن تظهرها إلى وقتها .

فلمًا أصبح أبي كتب نسخة الرسالة في عشر رقاع وختمها ودفعها إلى عشرة من وجوه العصابة، وقال: إن حدث بي حدث الموت قبل أن أطالبكم فافتحوها واعملوا بما فيها .

فلمّا مضى أبوجعفر ﷺ ذكر أبي أنّه لم يخرج من منزله حتّى قطع على يديه نحو أربعمائة انسان، واجتمع رؤساء العصابة عند محمّد بن الفرج يمتفاوضون هـذا الأمر.

فكتب محمد بن الفرج إلى أبي يعلمه باجتماعهم عنده، وأنّه لولا مخافة الشهرة لصار معهم إليه ويسأله أن يأتيه، فركب أبي وصار إليه، فوجد القوم مجتمعين عنده، فقالوا لأبي: ما تقول في هذا الأمر؟ فقال أبي لمن عنده الرقاع: أحضروا الرقاع، فأحضروها، فقال لهم: هذا ما أمرت به .

فقال بعضهم: قد كنّا نحبّ أن يكون معك في هذا الأمر شاهد آخر، فقال لهم: قد

أتاكم الله تعالى به، هذا أبوجعفر الأشعري يشهد لي بسماع هذه الرسالة، وسأله أن يشهد بما عنده، فأنكر أحمد أن يكون سمع من هذا شيئاً، فدعاه أبي إلى المباهلة، فقال لمّا حقّق عليه: قد سمعت ذلك، وهذه مكرمة كنت أحبّ أن تكون لرجل من العرب لا لرجل من العجم، فلم يبرح القوم حتّى قالوا بالحقّ جميعاً (١٨).

والجواب عن الأوّل: أنّه لانسلّم صراحته في طعنه، بل ولاظهوره؛ إذ غاية ما يستفاد منه أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى ذكر أنه سمع من علي بن محمّد مذاهب منكرة، وذكر أنّه ليس في كتبه منها شيء، ولا يلزم منه تكذيبه ولاطعنه؛ لاحتمال أنّه سمعها منه ولم يذكر في كتابه، أو كان ذلك منكراً باعتقاد أحمد ولم يكن كذلك على اعتقاد النجاشي.

وبالجملة أنّ ما أسلفناه من النجاشي صريح في مدحه وجلالته، والكلام المذكور يحتمل أن يكون المقصود منه الطعن عليه، كما يحتمل عدمه، والاحتمال لا يعارض الصريح.

وعن الثاني: يحتمل أن لا يكون مقصوده استماع الكلام أوّلاً، لكن لمّـا لاح عليه بقرائن الأحوال أنّه إخبار بمماته والنصّ عـلى الإمـام بـعده، وجب عـليه الإظهار ليتضح لديه أمر إمامه والقائم مقامه بعده، ولعلّه يؤمىء إليـه كـلام والد الخيراني، حيث قال: قد أتاكم الله تعالى به: إذ المعصية ليست ممّا آتاه الله تعالى . وأمّا عن حكاية الكتمان، فلا يبعد أن يكون غرضه من ذلك كون شهادته أبلغ في القبول، وأبعد من شائبة التهمة، حيث أنكر أوّلاً، فلمّا آل الأمر إلى المباهلة في نظر الناس أبرز الحقّ، ولا شبهة في كون مثله أبلغ في القبول من الشهادة في بداية

⁽١) أصول الكافي ١: ٣٢٤ ح ٢.

٤٨٢......٨٨٤....مرآة المراد

الأمر، ولا ينافيه ما ذكره داعياً لعدم إقامة الشهادة أوّلاً؛ لاحتمال كونه لما ذكر، كما لا يخفي على المتأمّل.

وممّا يؤمى، إلى كمال التعويل عليه أنّه بعد ما أقام الشهادة اطمأنوا جميعاً. وزال منهم الزلل والشكّ، كما يظهر من قوله «فلم يبرح القوم حتّى قالوا بالحقّ جميعاً».

ثمّ علىٰ تقدير التسليم نقول: إنّه زلّة صدرت منه، لا التفات إليها بعد رجوعه وندامته وتوبته، وهو ظاهر، فتأمّل .

والثالث: إخراجه أحمد بن محمد بن خالد الكوفي من قم، فيظهر من إعادته إليها واعتذاره إليه ومشيه حافياً وحاسراً في جنازته، ليتبرّاً نفسه عمّا قذفه به، أنّ إخراجه منها ماكان على وجه الخلوص والقربة، وإلاّ لما افتقر إلى التدارك، ويلوح من ذلك طعن عليه .

والجواب: هو أنّ الظاهر أنّ إخراجه منها لأجل ما اشتهر عنه من روايته عن الضعفاء، واعتماده على المراسيل، وإعادته واعتذاره ومشيه في جنازته لا يدلّ على خلافه؛ لاحتمال أن يكون للرواية عن الضعفاء له وجه صحيح، مضافاً إلى أنّ الممنوع العمل بما يرويه الضعفاء، لا أصل الرواية عنهم، وأمّا اعتماده على المراسيل، فكذلك؛ لاحتمال أن يكون اجتهاده مفضياً إلى جوازه.

تنبيه: ذكر الكشي في رجاله أنَّ أحمد بن محمّد بن عيسىٰ لا يروي قطَّ عن ابن المغيرة، ولا عن الحسن بن خرّبوذ (١١).

أقول: لااستبعاد في رواية أحمد عن ابن المغيرة؛ لأنَّه كان من أصحاب الكاظم

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٩.

تحقيق حال أحمد بن محمّد بن عيسي

والرضاطيُّكا،كما يظهر من نفسه علىٰ ما روي عنه .

قال: كنت واقفاً، فحججت على تلك الحالة، فلما صرت بمكة خلج في صدري شيء، فتعلّقت بالملتزم، ثمّ قلت: اللّهمّ قد علمت طلبتي وإرادتي، فارشدني إلى خير الأديان، فوقع في نفسي أن آتي الرضائي، فأتيت المدينة، فوقفت ببابه، وقلت للغلام: قل لمولاك رجل من أهل العراق بالباب، فسمعت نداءه: أدخل يا عبدالله بن المغيرة، فدخلت، فلمّا نظر إليّ قال: قد أجاب الله دعوتك، وهداك لدينك، فقلت: أشهد أنّك حجّة الله وأمينه على خلقه (١).

وقد علمت أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى من أصحابه ﷺ أيضاً، فلا استبعاد في روايته عنه، مضافاً إلى أنّ روايته عنه ثابتة .

من ذلك: ما رواه في أوائل التهذيب: عن الشيخ المفيد، عن أبي القاسم، عن أبيه القاسم، عن أبيه من عندالله بن أبيه، عن سعد، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن عبدالله بن المغيرة، قالا: سألنا الرضائل عن الرجل ينام على دابّته، فقال: إذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء (٢).

ومن ذلك: ما رواه في باب العمل في ليلة الجمعة ويومها من صلاة التهذيب في شرح كلام المقنعة «ومن السنن اللازمة للجمعة الغسل بعد الفجر» روى بإسناده إلى أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عبدالله، وعبدالله بسن المغيرة، عن أبى الحسن الرضائية، قال: سألته عن الغسل يوم الجمعة، فقال: واجب على كلّ

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٥٧ برقم: ١١١٠.

⁽٢) تهذيب الأحكام ١: ٦ ح ٤.

٤٨٤.....مرآة المراد

ذكر وأنثىٰ من عبد أو حرّ^(١).

ولا يمكن أن يكون المراد أنّ أحمد بن محمّد بن عيسىٰ لا يروي عـن ابـن المغيرة، للطعن فيه، بناءً علىٰ ما هو المعروف من حال ابن عيسىٰ حيث أخـرج البرقي عن قم لروايته عن الضعفاء؛ لجلالة قدر ابن المغيرة.

ولا يبعد أن يكون المراد من ابن المغيرة عبدالله بن المغيرة الخرّاز الكوفي؛ لكونه مع ابن المغيرة المعروف في طبقته؛ لأنّـه مـن أصحاب مـولانا الكـاظم والرضاء الله أيضاً، ويكون الوجه في عدم رواية ابن عيسىٰ عنه مجهوليته، فتأمّل.

ومتا يناسب التنبيه عليه هنا _ وإن لم يكن له خصوصية بالمقام _ ما صدر من آية الله العلاّمة في المختلف، وشيخنا الشهيد الثاني في الروضة، من الحكم بمو تُقية الحديث الذي في سنده أحمد بن محمّد الذي كلامنا فيه .

قال في المختلف في مسألة وجوب الخمس في أرض الذي إذا اشتراها من مسلم، ما هذا لفظه: لنا ما رواه أبوعبيدة الحذّاء في الموتّق، قال: سمعت أباجعفر على يقول: أيّما ذمّي اشترئ من مسلم أرضاً، فإنّ عليه الخمس (٢).

وفي الروضة بعد الحكم بأنَّ جمعاً من المتقدِّمين لم يذكر واالخمس في الأرض المذكورة، ما هذا لفظه: والشيخ من المتقدِّمين على وجوبه فيها، رواه أبوعبيدة الحدِّاء في الموثق عن الباقر ﷺ (٣). انتهىٰ كلامهما .

وهو غير صحيح؛ لأنَّ شيخ الطائفة رواه في باب الخمس والغنائم من التهذيب،

⁽١) تهذيب الأحكام ٣: ٩ ح ٢٨.

⁽٢) مختلف الشيعة ٢: ٣١٧.

⁽٣) شرح اللمعة ٢: ٧٣.

باسناده عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عـن أبي أيّوب إبراهيم بن عموب، عـن

وهذا السندكما ترى ليس فيه ما أوجب الحكم بموثقية الحديث، فإنّ رجاله كلّهم إماميون ثقات، ولا يمكن القدح فيهم إلاّ من جهة أحمد بن محمّد بن عيسى، وقد عرفت الحال فيه، مضافاً إلى أنّه على فرض تسليمه لا يصحّح الحكم بالموثقية، كما لا يخفى على ذي فطنة ودراية .

وممّا يدلّ علىٰ قدح هذا الرجل أيضاً: ما ذكره الكشي في رجاله، ممّا يدلّ علىٰ أنّ أحمد بن محمّد هذا كان يضع الحديث ولا يبالي .

حيث قال بعد أن روى عن آدم بن محمّد، عن علي بن محمّد القمّي، عن أحمد ابن محمّد بن عيسى، عن عبدالله بن محمّد الحجّال، قال: كنت عند أبي الحسن الرضائي إذ ورد عليه كتاب فقرأه، ثمّ ضرب به الأرض، فقال: هذا كتاب زان لزائية، هذا كتاب زنديق لغير رشده، فنظرت فإذا كتاب يونس. وغيره ممّا يدلّ على مذمّة يونس بن عبدالرحض، ما هذا لفظه:

قال أبوعمرو: فلينظر الناظر فيتعجّب من هذه الأخبار التي رواها القمّيون في يونس، وليعلم أنّها لا تصحّ في العقل، وذلك أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى وعلي بن حديد قد ذكر الفضل من رجوعهما عن الوقيعة في يونس، ولعلَّ هذه الروايات كانت من أحمد قبل رجوعه .

إلىٰ أن قال: وأمّا حديث الحجّال الذي يرويه أحمد بن محمّد بن عيسى، فإنّ أبالحسن الله أجلّ خطراً وأعظم قدراً من أن يسبّ أحداً صريحاً، وكذلك

⁽١) تهذيب الأحكام ٤: ١٢٣ ح ١٢.

آباؤه الله عن قبل، وولده من بعده؛ لأنّ الرواية عنهم بخلاف ذلك، إذا كانوا قد نهوا عن مثله، وحتّوا على غيره ممّا فيه الزين للدين والدنيا .

وروئ علي بن جعفر، عن أبيه، عن جدّه، عن علي بن الحسين الله أنّه كان يقول لبنيه: جالسوا أهل الدين والمعرفة، فإن لم تقدروا عليهم فالوحدة آنس وأسلم، فإن أبيتم إلا مجالسة الناس، فجالسوا أهل المروّات، فإنّهم لا يرفثون في مجالسهم.

فما حكاه هذا الرجل عن الإمام في باب الكتاب لا يمليق بمه؛ إذ كمانو الملك منزّهين عن البذاء والرفث والسفه (١٦). انتهى كلام الكشي .

وما حكاه عن الفضل أشار به إلى ما رواه هناك، عن علي بن محمّد القتيبي، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، قال: كان أحمد بن محمّد بن عيسىٰ تاب واستغفر من وقيعته في يونس لرؤيا رآها، وقد كان علي بن حديد يظهر في الباطن الميل إلىٰ يونس وهشام رحمهما الله (٢). انتهىٰ .

والحاصل أنَّ المستفاد من هذا الكلام قدح هذا الرجل من وجهين :

أحدهما: الدلالة على أنّه كان يجعل الحديث، حيث قال: فما حكاه هذا الرجل عن الإمام إلى آخره.

والثاني: ما حكاه عن الفضل الدال على أنّه رجع عن وقيعته في يونس لرؤيا رآها، فإنّ المستفاد منه أنّه كان ممّن لم يكن له تثبّت في الأمور؛ إذ وقيعته فيه: إمّا يكون لأجل دليل يصحّ التعويل عليه، أو لا.

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٨٨ برقم: ٩٥٤ .

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٢٨٧ برقم: ٩٥١.

وعلى الأوّل كيف يسوغ له الرجوع عمّا يجب العمل بمقتضاه بمجرّد ما رآه في المنام، مع احتمال أنّه من أضغاث الأحلام.

وعلى الثاني يكون ذلك ارتكاباً لما منعته الشريعة المقدّسة، وأوجب لأجـله العقاب والمذلّة، فيكون ذلك من قوادح العدالة .

والجواب عن الأوّل: أنّ ذلك إنّما يكون قدحاً لأحمد إذا كان هو الراوي عنه الله والمنافق والراوي عبدالله بن محمد الحجّال، وإنّما يكون أحمد بن محمد روى الحديث عنه، فهو قدح فيه لا لأحمد، وقول الكشي مماً حكاه هذا الرجل إشارة إلى عبدالله الراوي لاأحمد (١).

الفصل التاسع عشر

في تحقيق الحال في محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين وفيه مطالب:

الأول

في بيان من يظهر القدح فيه وكلماتهم القادحة

منهم: شيخنا محمّد بن الحسن بن الوليد، فإنّه قد حكي عنه في قدح الرجـل كلامان: أحدهما ما حكاه تلميذه الجليل شيخنا الصدوق عنه، من أنّه قال: ما تفرّد به محمّد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه (٢).

والثاني: ما ذكره شيخنا النجاشي في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى، قال: وكان محمّد بن الحسن بن الوليد يستثنى من رواية محمّد بن أحمد بن يحيي ما

⁽١) راجع: الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٢٠٧ ـ ٢١٦.

⁽٢) الفهرست ص ١٤٥ و ١٤١، رجال النجاشي ص ٣٣٣.

٤٨٨........................مرآة المراد

رواه عن محمّد بن موسى الهمداني، وما رواه عن رجل، أو يقول: بعض أصحابنا، أو عن محمّد بن يحيى المعاذي، إلىٰ أن قال: أو عن محمّد بن عيسى بـن عـبيد باسناد منقطع إلىٰ آخره (١).

ومنهم: شيخنا الصدوق، فقد حكى شيخنا الطوسي عنه أنّه استثنى محمّد بـن عيسى المذكور من جملة الرجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمة، قال: لا أروى ما يختصّ بروايته (٢).

ومنهم: شيخنا الطوسي، فإنّه قال: في الاستبصار في باب أنّه لا يجوز العقد على امرأة عقد عليها الأب أو الإبن، في مقام الردّ على رواية ظاهرها توقّف حرمة العقد على الدخول، ما هذا لفظه: على أنّ هذا الخبر مرسل منقطع، وطريقه محمّد ابن عيسى بن عبيد عن يونس، وهو ضعيف، وقد استثناه أبو جعفر محمّد بن علي ابن الحسين بن بابويه من جملة الرجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمة، وقال: ما يختصّ بروايته لا أرويه، ثمّ قال: ومن هذا صور ته في الضعف لا يعترض بحديثه (۱۳).

وقال في الفهرست:محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ضعيف، استثناه أبوجعفر ابن بابويه إلىٰ آخره. قال: وقيل: إنّه كان يذهب مذهب الغلاة ^(٤).

⁽۱) رجال النجاشي ص ١٤١.

⁽۲) الفهرست ص ۱٤۱.

⁽٣) الاستبصار ٣: ١٥٦.

⁽٤) الفهرست ص ١٤٠ ــ ١٤١.

وقال في الرجال في باب من لم يرو:محمّد بن عيسى اليقطيني ضعيف (١). في باب أصحاب مولانا الهادي ﷺ:محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني يونسي ضعف (٢).

وفي باب أصحاب مولانا العسكري ﷺ؛ محمّد بن عيسى بن عبيد بغدادي . (٣) . يونسي (تا) .

وفي باب أصحاب مولانا الرضائين: محمّد بن عيسى بن عبيد بغدادي (٤). فعلىٰ هذا ذكره في باب «لم» كما علمت ليس في محلّه.

ومنهم: المحقّق، فقد صرّح في مواضع من المعتبر بضعفه :

منها: في مسألة الوضوء بماء الورد بعد أن أورد الحديث الدال على جواز الوضوء والغسل بماء الورد، قال: والجواب الطعن في السند، فإنّ سهلاً ومحمّد بن عيسى ضعيفان، وذكر ابن بابويه عن ابن الوليد أنّه لا يعتمد على حديث محمّد بن عيسىٰ عن يونس (٥).

ومنها: في مسألة الأغسال المسنونة، إلى أن قال: ومحمّد بن عيسى ضعيف⁽¹⁾. وكذا في مسألة الوضوء قبل غسل مخرج البول: الجواب الطعن في السند، فإنّ

⁽١) رجال الشيخ ص ٤٤٨.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٣٩١.

⁽٣) رجال الشيخ ص ٤٠١.

⁽٤) رجال الشيخ ص ٣٦٧.

⁽٥) المعتبر ١: ٨١.

⁽٦) المعتبر ١: ٣٥٨.

٤٩٠.....مرآة المراد

الراوي محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس، وأحاديث محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس يمنع العمل بها ابن بابويه عن ابن الوليد (١).

ومنهم: شيخنا الشهيد الثاني، فإنّه قد بالغ في الحكم بتضعيفه، فصرّح في مواضع من المسالك بذلك:

> منها: في كتاب الأطعمة والأشربة في مسألة البهيمة الموطوءة (٢). ومنها: في مباحث الإرث في ميراث المهدوم عليهم (٢).

ومنها: في مباحث الإرث أيضاً في مسألة تبرّي الوالد من جريرة ولده (٤).

ومنها: في مباحث القضاء في مسألة لزوم اليمين على المدّعي على الميت بعد إقامة البينة ^(٥).

وأيضاً أنه ذكر في حاشيته على خلاصة العلاّمة، بعد أن أورد الأخبار الدالّة على قدح زرارة التي اشتملت أسانيدها على محمّد بن عيسى، ما هذا عينه: فقد ظهر اشتراك جميع الأخبار القادحة في إسنادها إلى محمّد بن عيسى، وهي قرينة عظيمة على ميل وانحراف منه على زرارة، مضافاً إلى ضعفه في نفسه.

وقد قال السيد جمال الدين ابن طاووس ونعم ما قال: ولقد أكثر محمّد بسن عيسى من القول في زرارة، حتّى لو كان بمكان من العدالة كادت الظنون تسرع

⁽١) المعتبر ١: ١٢٥.

⁽٢) المسالك ٢: ٢٣٩ الطبع الحجري.

⁽٣) المسالك ٢: ٣٤٤.

⁽٤) المسالك ٢: ٣٤٠.

⁽٥) المسالك ٢: ٣٧٠.

إليه بالتهمة، فكيف وهو مقدوح فيه (١).

ومن هذا الكلام يظهر أنّ من جملة القادحين أيضاً هـو السـيد الأجـلّ ابـن طاووس^(٢).

ومنهم: السيد السند صاحب المدارك ، قال في مباحث القراءة في مقام الجواب عن مستند القول بوجوب قراءة السورة بعد الحمد في الفرائض، ما هذا لفظه: وأما الثالثة، فلأنّ دلالتها على المنع من اجتزاء الصحيح بالفاتحة في الفريضة إنّما هو بالمفهوم الضعيف، مع أنّ في طريقها محمّد بن عيسى عن يونس، وقد نقل الصدوق عن شيخه ابن الوليد أنّه قال: ما تفرّد به محمّد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعمل به (٣).

الثاني

في بيان المعدّلين والمادحين له

فنقول: منهم الثقة الجليل القدر الفضل بن شاذان، على ما حكاه تلميذه الجليل على بن محمّد القتيبي عنه، كما حكاه الكشي في رجاله، حيث حكى عن علي بن محمّد المذكور أنّه قال: كان الفضل يحبّ العبيدي ويثني عليه، ويمدحه ويميل إليه، ويقول: ليس في أقرانه مثل. وقال النجاشي ونعم ما قال: وبحسبك هذا الثناء من الفضل (٤٠).

⁽١) الحاشية على خلاصة الأقوال ص ٩٧ ـ ٩٨.

⁽۲) التحرير الطاووسي ص ۲٤٠.

⁽٣) مدارك الأحكام ٣: ٣٥٠.

⁽٤) رجال النجاشي ص ٣٣٤.

٤٩٢......مرآة المراد

ومنهم: الكشي قال في ترجمة محمّد بن سنان: روى عنه الفضل، وأبوه، ويونس، ومحمّد بن عيسى، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيان، وأيّوب بن نوح، وغيرهم من العدول والثقات من أهل العلم (١٠).

والمستفاد من هذا الكلام أنَّ صاحبه اعتقد وثاقة هؤلاء الأعلام الذين منهم محمّد بن عيسى العبيدي، كما لا يخفيٰ .

ولعلّه المرادممًا ذكره المدقّق الداماد من قوله: فقد وثّقه أبوعمر و الكشي ^(٢). إذ لم نجد في كلامه ما يقتضي توثيقه إلاّ ذلك .

ومنهم: أحمد بن علي بن عبّاس بن نوح، الذي وثّقه النجاشي (٣), وشيخ الطائفة (٤), والعلاّمة (٥), وابن داود (٦), وغيرهم، وهو أستاد الشقة الجليل النجاشي، كما أشار إليه بقوله: «وهو أستادنا وشيخنا ومن استفدنا منه» والمقصود أنّ هذه الثقة الجليل متن وثق محمّد بن عيسى بن عبيد، وستقف على عبارته.

ومنهم: شيخنا النجاشي، قال في الرجال: محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين أبوجعفر، جليل من أصحابنا، ثقة عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روىٰ عن

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٦.

⁽٢) التعليقة على اختيار معرفة الرجال ١: ٢٦٩.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٨٦.

⁽٤) الفهرست ص ٣٧.

⁽٥) خلاصة الأقوال ص ١٨.

⁽٦) رجال ابن داود ص ٣٣.

أبي جعفر الثاني الله مكاتبة ومشافهة (١١).

ومنهم: العلاّمة، فإنّه وإن اكتفىٰ بنقل التوثيق من النجاشي، والتضعيف من شيخ الطائفة، وقال في آخر الترجمة: والأقوىٰ عندي قبول روايته (٢). ولهذا أورده في القسم الأوّل.

لكنّه في آخر الخلاصة صحّع طريق الصدوق إلى لسماعيل بن جابر، وإلى حنان بن سدير، وإلى عاسين الضرير (٦) وقد اشتمل الطريق في جميع ذلك على محمّد بن عيسى .

قال شيخنا الصدوق في المشيخة: وما كان فيه عن لسماعيل بن جابر، فقد رويته عن محمّد بن موسى بن المتوكّل، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن محمّد ابن عيسي، عن صفوان بن يحيي، عن لسماعيل بن جابر (٤).

وما كان فيه عن حنان بن سدير، فقد رويته عن أبي ومحمّد بن الحسن رضي الله عنهما، عن سعد بن عبدالله، وعبدالله بن جعفر الحميري، جميعاً عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن حنان (٥).

وله إليه طريقان آخران: أحدهما اشتمل على إبراهيم بن هاشم، والآخر اشتمل على عبدالصمد بن محمّد، وعبدالصمد بن محمّد لم يصرّح فيه بالتوثيق، وإبراهيم

⁽١) رجال النجاشي ص ٣٣٣.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ١٤٢.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٢٧٧.

⁽٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٦.

⁽٥) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٨.

٤٩٤.....مرآة المراد

ابن هاشم عندهم معدود من الحسان، فالتصحيح مبني علىٰ تـو ثيق مـحمّد بـن عيسيٰ، وهو المطلوب، فتأمّل .

وقال: وماكان فيه عن داود الصرمي، فقد رويته عن محمّد بـن مـوسى بـن المتوكّل إلى آخره(١).

وماكان فيه عن علي بن ميسرة، فقد رويته عن أبي الله آخره (٢).

قال في الخلاصة: وعن كردويه الهمداني صحيح، إلى أن قال: وكذا عن إسماعيل بن جابر، ثمّ قال: وكذا عن حنان بن سدير، وعن داود الصرمي صحيح، وكذا عن علي بن ميسرة، وعن ياسين الضرير البصري صحيح (٣).

ومعلوم أنّ تصحيح الطريق من مثله يستلزم الحكم بو ثاقة رجال السندبأسرهم بعنو ان الاجمال .

وأيضاً هو الله كثيراً مّا صحّح الحديث في جملة من الكتب الفقهية، كالمنتهى والمختلف، ومحمّد بن عيسى في سنده .

منه: ما في مباحث القراءة في المنتهى (1)، وما في مباحث جو از سجدة التلاوة في الصلاة (٥). وكذا الحال في المختلف (٦).

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥٥٠.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥٠٢.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٢٧٧ ـ ٢٨٠.

⁽٤) منتهى المطلب ١: ٢٧٢.

⁽٥) منتهى المطلب ١: ٣٠٤.

⁽٦) مختلف الشيعة ٢: ١٦٨.

فعلى هذا ما ذكره في أوائل الخلاصة في ترجمة بكر بن محمّد الأزدي، قال: وعندي في محمّد بن عيسى توقّف (١). فلا تعويل عليه، بعد أن عدل عنه وصرّح في ترجمته بقبول روايته، وتصحيحه في آخر الكتاب الطرق المشتملة عليه. ومنهم: الفاضل ابن داود، فإنّه ذكر في ترجمته: أبوجعفر جليل في أصحابنا (٢)

أقول: وعلى هذا ينبغي ايراده في القسم الأوّل، فذكره في القسم الثاني، مع أنّه ذكر أنّه مختصّ بالمجر وحين والمجهولين، غير جيّد، فتأمّل.

ومنهم: الفاضل المدقّق الداماد، قال: والأصحّ عندي أنَّ محمّد بن عيسى العبيدي ثقة صحيح الحديث، فقد وثقه أبوعمرو الكشي إلىٰ آخر ما ذكره (٣).

ومنهم: العلاّمة المجلسي ﷺ، فإنّه صرّح في الوجيزة بتوثيقه (٤)، وهو الظاهر من والده المولى التقي المجلسي (٥).

ومنهم: المحقّق البهبهاني هُمُّ، قال في الفائدة الثالثة التي ذكرها في أوّل التعليقة: رواية حمدويه عن أشياخه من القبيل الأوّل؛ لأنّ من جملتهم العبيدي، وهو وقق (٦)

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٢٦.

⁽۲) رجال ابن داود ص ۵۰۸ .

⁽٣) التعليقة على اختيار معرفة الرجال ١: ٢٦٩.

⁽٤) رجال العلاّمة المجلسي ص ٣١١.

⁽٥) روضة المتّقين ١٤: ٢٤٩ و ٥٣.

⁽٦) التعليقة على منهج المقال ص ١١.

٤٩٦.....مرآة المراد

وهذا هو الذي اختاره بعض مشايخنا ومشايخ مشايخنا (١⁾ الذين كانوا متمهّراً في هذا العلم .

ثم أقول: ويزيدك قوة في حسن هذا الرجل ومدحه، ما رواه شيخ الطائفة في كتاب الطلاق من التهذيب في الصحيح، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن محمّد ابن عيسى اليقطيني، قال: بعث إليّ أبوالحسن الرضا الله رزم ثياب وغلماناً، وحجّة لي، وحجّة لأخي موسى بن عبيد، وحجّة ليونس بن عبدالرحمن، فأمرنا أن نحجّ عنه، فكانت بيننا مائة دينار أثلاثاً فيما بيننا، فلمّا أردت أعبى الثياب رأيت في أضعاف الثياب طيناً، فقلت للرسول: ما هذا؟ فقال: ليس يوجّه بمتاع إلا جعل فيه طيناً من قبر الحسين الله، ثمّ قال الرسول: قال أبوالحسن الله هو أمان باذن الله تعالى، وأمرنا بالمال بأمور: من صلة أهل بيته، وقوم محاويج لا يؤبه لهم، وأمر بدفع ثلاثمائة دينار إلى رحم امرأة كانت له، وأمرني أن أطلقها عنه وأمتعها بهذا المال، وأمرني أن أطلقها عنه وأمتعها بهذا المال، وأمرني أن أشهد على طلاقها صفوان بن يحيى، وآخر نسبي محمّد بس عسى اسمه (٢).

ولا يخفى أنّ الحديث المذكور يدلّ على مدح محمّد بن عيسى من وجوه؛ لدلالته على أنّه فوّض إليه ثلاثة أمور مهمّة: منها الاستنابة في الحجّ لاسيما في الاستنابة عنه الله ومنها تفويض قسمة المال في المحاويج إليه، ومنها تفويض الأمر في طلاق زوجته الله والسند في الحديث وان انتهى إليه لكنّه بعد وثاقة المخبر وعدالته غير قادح، كما لا يخفى .

⁽١) هو السيد الشفتي في رجاله ص ٦٤٩.

⁽٢) تهذيب الأحكام ٨: ٤٠ ح ٤٠.

الثالث

في التنبيه على أنّ كلمات القادحين غير صالحة لمعارضة المقالات الصادرة من المادحين والموثّقين

فنقول: أمّا الكلام الأوّل لشيخنا ابن الوليد، أي: قوله «ما تفرّد به محمّد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه» فلوضوح أنّه صحيح غير صريح في تضعيف نفس هذا الشخص، بل ولا ظاهر فيه، بل هو في الدلالة على خلافه أظهر؛ لظهور أنّه لو كان المراد تضعيف نفسه، لما وجّه لتخصيص عدم الاعتماد بأحاديثه المروية عن يونس وكتبه؛ لوضوح أنّ الظاهر من هذا الكلام الاعتماد بأحاديثه المروية عن غير يونس وكتبه، فيظهر منه أنّ القدح ليس لأجل نفسه بل لأمر آخر.

والمذكور في كلام بعض المحققين من المتأخّرين أنّ الداعي لذلك أنّ شيخنا ابن الوليدكان يعتقد أنّه يعتبر في الإجازة أن يقرأ على الشيخ، أو يقرأ الشيخ وكان السامع فاهماً لما يرويه، وكان لا يعتبر الإجازة المشهورة، بأن يقول: أجزت لك أن تروي عنّي، وكان محمّد بن عيسى صغير السنّ، ولا يعتمد على فهمه عند القراءة وعلى إجازة يونس له.

والذي يؤيّد ذلك ما حكاه الكشي، عن نصير بن الصباح، أنّه قال: محمّد بسن عيسي بن عبيد من صغار من روى عن ابن محبوب في السنّ (١٠). انتهي .

والظاهر أنّ المراد منه أنّ محمّد بن عيسىٰ من جملة الصغار الذين يروون عن ابن محبوب، والظاهر أنّ المراد من ابن محبوب هو الحسن بن محبوب، والظاهر

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨١٧ برقم: ١٠٢١.

من كتب الرجال أنّ يونس بن عبدالرحمن هو أقدم طبقة من ابن محبوب، وقد ذكر النجاشي أنّ يونس بن عبدالرحمن هو أقدم طبقة من ابن محبوب، ولد في أيّام هشام بن عبدالملك، ورأى جعفر بن محمّد عليه بين الصفا والمروة ولم يرو عنه، وروى عن أبي الحسن موسى والرضاعيه (١).

وأمّا الحسن بن محبوب، فلم يذكروا أنّه أدرك مولانا الصادق على الله فإذا كانت حال روايته مع ابن محبوب على ما ذكر، فكيف لا يكون كذلك؟ مع أنّه يكون أقدم منه. وفيه تأمّل.

أمّا أوّلاً، فلأنّ الكشي ذكر أنّ الحسن بن محبوب مات في سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان من أبناء خمس وتسعين سنة (٢). ووفاة يونس بن عبدالرحــفن على ما حكي عن ابن طاووس أنّه حكى عن النجاشي في سنة ثمان ومائتين، فحيننذ وإن عاش ابن محبوب بعده ستّ عشر سنة، لكنّه إنّما يروي إذا لم يدرك محمّد بن عيسى ما قبل ثمان ومائتين، أو أدرك لكن لم يكن قابلاً للرواية.

وليس الأمر كذلك؛ لما عرفت فيما سلفنا أنَّ شيخ الطائفة عدَّه من أصحاب مولانا الرضا ﷺ. وانَّ النجاشي عدَّه من أصحاب مولانا الجواد ﷺ.

وعلى ما ذكر من تاريخ وفاة يونس بن عبدالرحمٰن، يظهر أنّه أدرك من أيّام إمامة مولانا الجواد الشريف عن مولانا الرضا على أعلى غرفات الجنان في سنة ثلاث ومائتين، والمفروض أنّ محمّد ابن عيسىٰ من أصحاب مولانا الرضا الله أيضاً، أي: ممّن روى عنه الله فمن أين

⁽١) رجال النجاشي ص ٤٤٦.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٥١.

يقال: إن محمد بن عيسى لم يكن قابلاً للإجازة التي اعتبره ابن الوليد؟ مع كونه قد أدرك يونس بن عبدالرحمٰن في زمن مولانا الرضائي وما بعده، ويكون قد روى عنه للله .

وأمّا ثانياً، فلأنّك قد عرفت ممّا رواه في الصحيح أنّ مولانا الرضا الله فوّض الى محمّد بن عيسى النيابة في الحجّ، وحجّة أخرى ليونس بن عبدالرحمن كان فالحكم أو احتمال أنّ محمّد بن عيسى حال دركه ليونس بن عبدالرحمن كان صغير السنّ غير صحيح.

وأظهر منه فساداً ما حكاه النجاشي عن الكشي، أنّه قال: نصر بن الصباح يقول: إنّ محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين أصغر في السنّ أن يروي عن ابن محبوب. وذلك لما عرفت ممّا حكينا عن الكشي أنّ ابن محبوب مات في سنة أربع وعشرين وما نتين، فعلى هذا يكون ابن محبوب قد أدرك إمامة مولانا الهادي الله عنين؛ لكون انتقال الروح المقدّس من مولانا الجواد الله إلى أعلى غرفات الجنان في عشرين وما نتين، والمفروض أنّ محمّد بن عيسى من أصحاب مولانا الرضائية، فيكون قد أدرك بعض أيّام إسامة الرضائية، وكلّ إسامة مولانا الجواد الله وما بعده، فلا وجه لقوله «أصغر في السنّ أن يروي عن ابن محبوب».

ثمّ إنّك قد عرفت الموجود في رجال الكشي عمّا أوردناه ولم نجد غيره، والفرق بينهما ظاهر وإن اشتركا في عدم الصحّة، ولعلّه لذلك عزّاه الكشي إلى نصر ابن الصباح.

ومن جميع ما ذكر تبيّن أنّ الاعتذار من جهة صغر السنّ، ليس في محلّه .

فالحقّ في الجواب عن الكلام المذكور لابن الوليد أن يقال: إنّه غير دالً علىٰ تضعيف نفس الرجل، كما تقدّم . ٥٠٠....مرآة المراد

وأما الوجه في التخصيص، فغير ظاهر، إلاّ أن يقال: إنّ وجهه كثرة روايته عن يونس، فالمراد قدحه في نفسه، والتخصيص بما في كتب يونس وحديثه للكثرة .

وعلى هذا ينبغي التمسّك في ردّه بما ذكره النجاشي في ردّه، حيث قال بعد حكايته عن ابن الوليد، ما هذا لفظه: ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول، ويقولون: من مثل أبي جعفر محمّد بن عيسي (١).

وممّا ذكر في هذا المقام يظهر الحال فيما ذكره ابن داود، حيث قال: لا يستلزم عدم الاعتماد على ما ينفر د به محمّد بن عيسى عن يونس الطعن في محمّد بن عيسى؛ لجواز أن يكون العلّة في ذلك أمر آخر، كصغر السنّ المقتضي للواسطة بينهما، فلا تنافى بين قول ابن بابويه وقول من عداه (٢).

وذلك أمّا أوّلاً، فلأنّ الأمر في الصغر السنّ قد عرفت الحال فيه ممّا فـصّلناه وأبرزناه .

وأمّا ثانياً، فلأنّ الصواب أن يقول: فلا تنافي بين قول ابن الوليد وقـول مـن عداه، كما لا يخفي .

هذاكلَّه في الكلام المحكي عن ابن الوليد .

وأمّا الكلام الثاني، فقد علمت أنّه الذي حكاه النجاشي في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى، قال: وكان محمّد بن الحسن بن الوليد يستتني من رواية محمّد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمّد بن موسى الهمداني، أو ما رواه عن الرجل، أو يقول بعض أصحابنا، أو عن محمّد بن يحيى المعاذي، أو عن أبي عبدالله الرازي

⁽١) رجال النجاشي ص ٣٣٣.

⁽۲) رجال ابن داود ص ۵۰۹ .

الجاموراني، أو عن أبي عبدالله السياري، أو عن يوسف بن السحت، أو عن وهب ابن منبّه، أو عن أبي علي النيسابوري، أو عن أبي يحيى الواسطي، أو عن محمّد بن علي بن أبي سمينة، أو يقول في حديث أو كتاب ولم أروه، أو عن سهل بن زياد الآدمى، أو عن محمّد بن عيسى بن عبيد باسناد منقطع .

إلى أن قال: قال أبوالعبّاس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبوجعفر محمّد بن الحسن بن الوليد في ذلك كلّه، وتبعه أبوجعفر ابن بابويه على ذلك، إلاّ في محمّد ابن عيسى بن عبيد، فلا أدري ما رابه فيه؛ لأنّه كان على ظاهر العدالة والثقة (١) انتهى كلامه.

وقوله «إلا في محمّد بن عيسى بن عبيد» استثناء من قوله «وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمّد بن الحسن بن الوليد في ذلك كلّه» والمراد أنّ هذا الشيخ قد أصاب في استثناء رواية محمّد بن أحمد بن يحيى عن الأشخاص المذكورة، إلا في محمّد ابن عيسى، فإنّه غير مصيب في ذلك، وما أدري ما أدخله في الريب والشكّ فيه، مع أنّه كان في ظاهر العدالة والثقة، فلا ينبغي التأمّل في قبول الرواية التي رواها عنه.

فعلىٰ هذا يكون رابه من راب يروب أو يريب،كما في الحديث المشهور «دع ما يريبك»^(۲) أي: أترك ما فيه شكّ، واختر ما لاشكّ فيه .

وقوله «لاَنَه كان على ظاهر العدالة والثقة» يكون توثيقاً من هذا الشيخ الجليل القدر الذي هو من مشايخ النجاشي لمحمّد بن عيسى بن عبيد، كما نبّهنا عليه فيما

⁽۱) رجال النجاشي ص ۳٤۸.

⁽٢) عوالي اللئالي ١: ٣٩٤ و ٣: ٣٣٠.

۰۲ مرآة المراد

سلف.

والجواب عنه: هو أنَّ هذا الكلام أيضاً غير دالَّ على قدح الرجل نفسه، لوضوح أنَّه لو كان المرا ذلك لا افتقار إلى قوله «باسناد منقطع» ولهذا لم يقيّد المقال بذلك في شخص من الأشخاص المذكورة، ومع كثرتهم فلا يقتضي الكلام المذكور منه أيضاً قدح نفس الرجل، بل الظاهر من هذا الكلام أنّه يقبل روايته عنه لولم يكن باسناد منقطع، فلا يكون المراد قدح نفس الرجل نفسه.

وأمّا شيخنا الصدوق، فالظاهر منه في مواضع متعدّدة أنّ تضعيفه لمتابعته شيخه ابن الوليد، وحيث تبيّن لك الحال في أمر شيخه، تبيّن لك الحال في تضعيفه .

وأمّا شيخنا الطوسي ﴿ فالذي يظهر من بعض مقالاته السالفة أنّ بناءه في تضعيفه على موافقة شيخنا الصدوق، فللحظ كلامه السالف من الاستبصار والفهرست.

علىٰ أنّا نقول: إنّ كلامه في كتابه الأخبار مختلف، فتارة يقدح بسببه، وتارة يقدح لابسببه مع اشتمال السند عليه، فظاهره انتفاء القدح بسببه.

وأمّا كلام المحقّق، فإنّ دلالته على ابتناء أمر التضعيف فيه على كلام ابن الوليد وشيخنا الصدوق أظهر، فلاحظ كلامه المذكور في مسألة التـوضّي قـبل غسـل مخرج البول حتّى يتضح لك الحال.

وأيضاً قال في مباحث الأسثار من المعتبر، بعد أن أورد الحديث المشتمل على الأمر بغسل اليد بمس الثعلب، ما هذا لفظه: أمّا خبر الثعلب فضعيف السند، كذا ذكره ابن بابويه عن ابن الوليد، قال: ما يرويه محمّد بن عيسىٰ عن يونس عن

تحقیق حال محمّد بن عبسی بن عبید

بعض رجاله لا يعمل به، وما يكون هذا حاله لا يكون حجَّة ^(١).

وأيضاً قال في كتاب الصوم فيما إذا أفطر بظنّ دخول الليل لعارض ثمّ تبيّن فساد ظنّه، ما هذا لفظه: أمّا خبر المفيد، ففي سنده محمّد بن عيسى اليقطيني عن يونس بن عبدالرحمٰن، وقد توقّف ابن بابويه فيما يرويه محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس (٢).

ومنه ينكشف الحال في تضعيف شيخنا الشهيد الثاني.

وأمّا الحال في كلام صاحب المدارك، فإنّ الأمر فيه أوضح، فيلاحظ كـلامه السالف حتّىٰ يتّضح عليك صدق المقال .

ثمّ على فرض الاغماض عن ذلك نقول: إنّ كلمات الجارحين غير صالحة لمعارضة كلمات المزكّين، لتقديم قول المعدّل على الجارح في نفسه على قول، سيما في المقام؛ لظهور أن التعويل على المو تقين وكلامهم أشدّ وأكثر، لاسيما بعد ملاحظة الكلام المحكي عن الفضل من قوله «ليس في أقرانه مثله» بل الموجود في متن كتاب الكشي «ليس في أوانه مثله» والأقران مكتوب في الحاشية نسخة بدلاً عن الأوان، ودلالة الأوان على المدح أبلغ، كما لا يخفى .

وهذا الكلام من الفضل بن شاذان المشارك مع محمّد بن عيسى في الطبقة، لكونهما من أصحاب مولانا الرضائي، وبقاؤهما إلى زمن مولانا الإمام العسكري الله، أو ثق ممّا صدر عن ابن الوليد، بل الظاهر من الحكاية التي ذكرها بورق أنّ وفاة الفضل كان مقدّماً على وفاة محمّد بن عيسى.

⁽١) المعتبر ١: ٢٧٤.

⁽٢) المعتبر ٢: ٧٧٧.

روى الكشي عن سعد بن جناح الكشي، قال: سَمَعت محمّد بن إبراهيم الورّاق السمر قندي، يقول: خرجت إلى الحجّ، فأردت أن أمرّ على رجل كان من أصحابنا معروف بالصدق والصلاح والورع والخير، يقال له: بورق البوشنجاني _قرية من قرئ هرات _وأزوره وأحدث به عهدي .

قال: فأتيته، فجرى ذكر الفضل بن شاذان، فقال البورق: كان الفضل به بطن شديد العلّة، ويختلف في الليل مائة مرّة إلىٰ مائة وخمسين مرّة .

فقال بورق: خرجت حاجًا، فأتيت محمّد بن عيسى العبيدي، فرأيته شيخاً فاضلاً في أنفه اعوجاج، ومعه عدّة نفر، فرأيتهم مغتمّين محزونين، فقلت لهم: ما لكم؟ فقالوا: إنّ أبامحمّد الله قد حبس .

قال بورق: فحججت ورجعت، ثمّ أتيت محمّد بن عيسيٰ ووجدته قد انـجليٰ عنه ماكنت رأيته، فقلت: ما الخبر؟ فقال: قد خلّي عنه .

قال بورق: فخرجت إلى سرّمن رأى ومعي كتاب يوم وليلة، فدخلت على أبي محمد الله وأريته ذلك الكتاب، فقلت له: جعلت فداك إنّي رأيت أن تنظر فيه وتصفّحه ورقة ورقة، فقال: هذا صحيح ينبغي أن يعمل به، فقلت له: الفضل بن شاذان شديد العلّة، ويقولون: إنّه من دعوتك عليه لموجدتك عليه، لما ذكروا عنه أنّه قال: وصي إبراهيم الله خير من وصي محمد عليه الله ولم يقل جعلت فداك هكذا كذبوا عليه، فقال الله عنه عمر كذبوا عليه رحم الله الفضل.

قال بورق: فرجعت فرأيت الفضل قد مات في الأيّام التي قال أبــومحمّدﷺ: رحم الله الفضل ^(١). انتهى .

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨١٨_٨١٨برقم: ١٠٢٣.

ومن هذه الحكاية يظهر أنّ الفضل مات في أيّام إمامة مولانا العسكري الله بل الظاهر أنّ وفاته قبل وفاة محمّد بن عيسى، ومعلوم أنّ اطلّاع شخص على من في طبقته أكثر وأقرب ممّن لم يكن كذلك، ولمحمّد بن الحسن بن الوليد، فكلامه غير صالح لمعارضة كلامه من وجوه يظهر للمتأمّل، فالفضل لكلام الفضل، سيما بعد انضمامه بكلمات آخرين .

والمتحصّل ممّا ذكر أنّ المعدّل لمحمّد بن عيسىٰ هو الفضل بن شاذان، والكشي، وأحمد بن علي بن عبّاس بن نوح أستاد النجاشي، والنجاشي، والعلاّمة، وابن داود، والفاضل الداماد، والفاضلان المجلسيان، وجملة من مشايخنا، ومشايخ مشايخنا المعتمدين.

فنقول: قلّما يتفق اجتماع مثل هؤلاء الموثّقين في توثيق شخص، فلا يـنبغي التأمّل في وثاقته وصحّة حديثه .

وأمّا حكاية الغلوّ المذكور في كلام شيخ الطائفة في الفهرست، فهي مجهول القائل.

وأمّا ما يظهر من ابن داود من النسبة إلىٰ شيخ الطائفة نفسه في الفهرست، فهو من أغاليط كتابه، لما عرفت من أنّه نسبه إلىٰ قيل، وعلىٰ أيّ حال كفاك في ردّه ما أسلفناه .

تنبيه: اعلم أنك قد علمت أنّ شيخ الطائفة أوردمحمد بن عيسى العبيدي في أصحاب مولانا الرضا الله . وقد أوردناه من طلاق التهذيب ما يظهر منه روايته عنه.

وروى شيخ الطائفة في كتاب المكاسب من التهذيب: عن محمّد بن علي بن محبوب، عن محمّد بن عيسي العبيدي، قال: كتب أبوعمرو الحدّاء إلىٰ أبي الحسن بين وقرأت الكتاب والجواب بخطّه يعلمه: أنّه كان يختلف إلى بعض قضاة هؤلاء، وأنّه صيّر إليه وقوفاً ومواريث لبعض ولد العبّاس أحياة وأمواتـاً، وأجرى عليه الأرزاق، وأنّه كان يؤدّي الأمانة إليهم، ثمّ إنّه بعد عـاهد الله أن لا يدخل لهم في عمل وعليه مؤونة، وقد تلف أكثر ما كان فـي يـده، وأخـاف أن ينكشف عنهم ما لا يحبّ أن ينكشف من الحال، فانّه منتظر أمرك في ذلك، فـما تأمر به؟ فكتب على إليه: لا عليك إن دخلت معهم الله يعلم ونحن ما أنت عليه (١).

تنبيه آخر: اعلم أنه اختلف قول العلاَمة في هذا الرجل، ففي ترجمة بكر بـن محمّد من الخلاصة قال: وعندي في محمّد بن عيسىٰ توقّف (٢).

وفي ترجمة محمد بن عيسى قال بعد حكاية التوثيق عن النجاشي، والتضعيف من شيخ الطائفة: والأقوى عندي قبول روايته (٣). ولذا أورده في القسم الأوّل من قسمي الخلاصة، كما نبهنا عليه فيما سلف.

ثمّ أنّه في آخر الخلاصة صحّح جملة من طرق الصدوق، كطريقه إلى لسماعيل ابن جابر، وحنان بن سدير، وداود الصرمي، وعلي بن ميسرة، وياسين الضرير⁽²⁾، وقداشتملت الطرق المسطورة لمحمّد بن عيسى، فهو بناءً على توثيقه، كما أنّه صحّح الحديث في المنتهى والمختلف وقد اشتمل السند عليه، كما بيّناه فيما سلف.

⁽١) تهذيب الأحكام ٦: ٣٣٦ - ٥١.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٢٦.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ١٤٢.

⁽٤) خلاصة الأقوال ص ٢٧٧ _ ٢٨٠.

ثمّ اعلم أنّه قال في الخلاصة: قال الكشي: حدّثني علي بن محمّد القتيبي: قال كان الفضل يحبّ العبيدي ويثني عليه ويميل إليه، ويقول: ليس في أقرانه مـثله. وعن جعفر بن معروف أنّه ندم إذ لم يستكثر منه (١١). انتهيٰ .

والظاهر أنَّ جعفر بن معروف هذا هو الذي أورده شيخ الطائفة في باب من لم يرو من رجاله، فقال: جعفر بن معروف يكنِّي أبامحمَّد من أهل كش، وكيل، وكان مكاتباً (٢). انتهيٰ .

ولا يبعد أن يقال: إنّ المراد منه أنّه كان وكيلاً لبعض الأَثمّة ﷺ ، لكن كتب إليه بالوكالة من غير أن يتشرّف بلقائهم ﷺ .

ثمّ أقول: الظاهر أنّ المراد من قوله «ندم إذ لم يستكثر منه» أنّه ندم من ترك استكثار أخذ الحديث من محمّد بن عيسى. وفيه دلالة على كمال المدحلمحمّد بن عيسى، حيث انّ جعفر بن معروف مع كونه وكيلاً لبعض الاثمّة الميهية، وكونه ممّن يحكي عنه الكشي على وجه الوثوق والتعويل، كما في هذا الموضع وغيره، يظهر الندامة لترك إكثار الحديث عنه، ولا يكون ذلك إلاّ لكون محمّد بن عيسى من مشايخ الطائفة وأجلاً لهم.

ثمّ اعلم أنّ الذي يظهر من التتبّع أنّ لمحمّد بن عيسىٰ أخوين:

أحدهما: موسى بن عيسى، وقد دلَّ عليه قوله في الصحيح السالف «حجّة لي وحجّة لأخي موسى بن عيسى بن عيسى بن عيس.

⁽١) خلاصة الأقوال ص ١٤٢.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٤١٨.

وهذان الرجلان حسن الحال، بل الظاهر عدّهما من الثقات، فيعدّ حديثهما صحيحاً.

أمّا موسى، فلد لالة الصحيحة السالفة أنّه ممّن استنابه مولانا الرضاي لحجه. وأمّا جعفر بن عيسى، فلرواية الفضل بن شاذان عنه، ولما رواه الكشي عن حمدويه وإبراهيم، قالا: حدّثنا أبوجعفر محمّد بن عيسى العبيدي، قال: سمعت هشام بن إبراهيم الختلي وهو المشرقي يقول: استأذنت لجماعة على أبي الحسن الله في سنة تسع وتسعين ومائة، فحضروا وحضرنا ستة عشر رجلاً على باب أبي الحسن الثاني الله، فخرج مسافر، فقال: آل يقطين ويونس بن على باب أبي الحسن الثاني الله، فخرج مسافر، فقال: آل يقطين ويونس بن عبد الرحمن ويدخل الباقون رجلاً رجلاً.

فلمّا دخلوا وخرجوا خرج مسافر ودعاني وموسى وجعفر بن عيسى ويونس، فأدخلنا جميعاً عليه، والعبّاس قائم ناحية بلا حـذاء ولا رداء، وذلك فـي سـنة أبي السرايا، فسلّمنا، ثمّ أمرنا بالجلوس، فلمّا جلسنا، قال له جعفر بن عيسى: يا سيدي نشكو إلى الله وإليك ما نحن فيه من أصحابنا، فقال: وما أنتم فيه منهم؟ فقال

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٩.

تحقیق حال محمّد بن عیسی بن عبید

جعفر: والله هم ياسيدي يزندقونا ويكفّرونا ويبرأون منّا .

فقال: هكذا كان أصحاب علي بن الحسين، ومحمّد بن علي، وأصحاب جعفر وموسىٰﷺ، ولقد كان أصحاب زرارة كانوا يكفّرون غيرهم، وكذلك غيرهم كانوا يكفّرونهم .

فقلت له: يا سيدي نستيعن بك على هذين الشخصين يونس وهشام، وهما حاضران، فهما أدّبانا وعلّمانا الكلام، فإن كنّا يا سيّدي على هدئ فقرنا، وإن كنّا على ضلالة فهذان أضلانا، فمرنا بتركه ونتوب إلى الله منه يا سيدي، فادعنا إلىٰ دين الله نتّبعك .

فقال ﷺ: ما أعلمكم إلا على هدى، وجنزاكم الله على النصيحة القديمة والحديثة خيراً. فتأولوا القديمة على بن يقطين، والحديثة خدمتنا والله أعلم.

فقال جعفر: جعلت فداك ان صالحاً وأباالأسد خصّي على بن يقطين حكيا عنك أنهما حكيا لك شيئاً من كلامنا، فقلت لهما: مالكما ولكلام يثنيكم إلى الزندقة، فقال على الله عنه الله عنه والله ما قلت لهما .

وقال يونس: جعلت فداك انهم يزعمون أنّا زنادقة، وكان جـالساً إلى جـنب رجل، وهو متربّع رجلاً على رجل، وهو ساعة بعدساعة يمرغ وجهه وخدّيه على باطن قدمه اليسرى، قال له: أرأيتك لوكنت زنديقاً، فقال لك: هو مؤمن ماكان ينفعك من ذلك، ولوكنت مؤمناً، فقال لك: هو زنديق ماكان يضرّك منه .

وقال المشرقي له: والله ما نقول إلا بقول آبائك الله عندنا كتاب سميناه كتاب الجامع، فيه جميع ما يتكلم الناس فيه عن آبائك الله وما نتكلم عليه، فقال له جعفر شبيها بهذا الكلام، فأقبل على جعفر، فقال: إذا كنتم لا تتكلمون بكلام آبائي، فبكلام أبي بكر وعمر تريدون أن تتكلموا.

٥١٥.....مرآة المراد

قال حمدويه: هشام المشرقي هو ابن إبراهيم البغدادي، فسألته عنه وقلت له: ثقة هو؟ فقال: ثقة (١٠).

ولا يخفى أنّ في مواضع منه دلالة على مدح جعفر بن عيسى، بل على جلالة قدره.

تتميم: قد علمت ممّا أسلفناه أنّ شيخ الطائفة عدّ محمّد بن عيسى اليقطيني من أصحاب موالينا الرضا والهادي والعسكري على الله ومقتضاه أنّه يروي عن كلّ واحد منهم الله المناسب الارشارة والتنبيه إليه .

فنقول: أمّا روايته عن مولانا الرضاي في فمنها: ما في باب أنّ الله تعالى شيء من كتاب التوحيد لشيخنا الصدوق، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن مسرور رضي الله عنه، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر بن بطّة، قال: حدّثني عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن عبيد، قال: قال أبوالحسن الرضائي ما تقول إلى آخره (٢).

ومنها: ما رواه في الباب الخامس والأربعين من العيون، قال: حدّ ثنا أبي رضي الله عنه، قال: حدِّ ثنا سعد بن عبدالله، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، قال: إنَّ محمّد ابن عبدالله الطاهري كتب إلى الرضائي يشكو عمّه بعمل السلطان والتلبس به وأمر وصيته في يديه، فكتب: أمّا الوصية فقد كفيت أمرها، فاغتمّ الرجل وظن أنّها تؤخذ منه، فمات بعد ذلك بعشرين يوماً (٣).

ومنها: ما في أوائل قرب الاسناد عن الرضا للل من كتاب قرب الاسناد

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٨٩ ـ ٧٩٠ برقم: ٩٥٥.

⁽٢) التوحيد للشيخ الصدوق ص ١٠٧ ح ٨.

⁽٣) عيون أخبار الرضائط ٢: ٢٠٤ - ٢٠.

للحميري، قال: حدّ تني محمّد بن عيسى، قال: أتيت أنا ويونس بن عبدالرحمن باب الرضاية، وبالباب قوم قداستأذنوا عليه قبلنا، واستأذنا بعدهم، وخرج الإذن فقال: أدخلوا ويتخلّف يونس ومن معه من آل يقطين، فدخل القوم و تخلّفنا، فما أن لبثوا أن خرجوا وأذن لنا، فدخلنا فسلّمنا عليه، إلى آخره (١).

وأمّا روايته عن مولانا الهادي الله في منها: ما في تفسير قول الله تعالى الموالأرض جميعاً قبضته يوم القيامة (٢) من كتاب التوحيد، قال: محمّد بن محمّد ابن عصام الكليني، قال: حدّننا محمّد بن يعقوب، قال: حدّننا علي بن محمّد المعروف بعلان الكليني، قال: حدّننا محمّد بن عيسى بن عبيد، قال: سألت أباالحسن علي بن محمّد العسكري الله عن قول الله عزّوجل (والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه فقال: ذلك تعبير الله عزّوجل لمن شبهه بخلقه، كما قال عزّوجل: (وما قدروا الله حق قدره ومعناه إذ قالوا: إن الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه، كما قال عزّوجل؛ (وما قدروا الله على بشي من شيء ثمّ نزّه خوما قدروا الله عن القبضة واليمين، فقال: (ما أنزل الله على بشي من شيء ثمّ نزّه تعلى نفسه عن القبضة واليمين، فقال: (مبحانه وتعالى عمّا يشركون) (٣).

ومنها: ما في باب أنّ القرآن ما هو؟ قال: حدّثنا أبي ﴿ ، قال: حدّثنا سعد بـن عبدالله ، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ، قال: كتب علي بن محمّد ابن موسى الرضا ﷺ إلى بعض شيعته ببغداد :

⁽١) قرب الاسناد ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

⁽٢) سورة الزمر: ٦٧.

⁽٣) التوحيد للشيخ الصدوق ص ١٦٠ ــ ١٦١ ح ١ .

بسم الله الرحمٰن الرحيم، عصمنا الله وإياك من الفتنة، فإن لم يفعل فأعظم بها نعمة، وإن لا يفعل فهي الهلكة، نحن نرى أنّ الجدال في القرآن بدعة، اشترك فيها السائل والمجيب، فيتعاطى السائل ما ليس له، ويتكلّف المجيب ما ليس عليه، وليس الخالق إلاّ الله عزّوجلّ وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله، لا تجعل له اسماً من عندك، فتكون من الظالمين، جعلنا الله وإياك من الذين يخشون ربّهم بالغيب وهم من الساعة مشفقون (١)(١).

الفصل العشرون في تحقيق الحال في حسين بن خالد

والتكلُّم فيه يستدعي رسم مباحث:

الأوّل فى بيان أنّه واحد أو متعدّد

أقول: الظاهر أنّه متعدّد، فهو مشترك بين الحسين بن خالد بن طهمان، وهو الحسين بن أبي العلاء؛ لما حكاه الكشي عن حمدويه أنّه قال: الحسين بن أبي العلاء هو أزدي، وهو الحسين بن خالد بن طهمان الخفّاف، وكنية خالد أبو العلاء، أخوه عبدالله بن أبي العلاء (٢).

وذكره شيخ الطائفة في الرجال في باب أصحاب مولانا الباقر والصادق ﷺ .

⁽١) التوحيد للشيخ الصدوق ص ٢٢٤ ح ٤.

⁽٢) راجع: الرسائل الرجالية للمحقّق الشفتي الرشتي ص ٦٤١ ـ ٦٦٦.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٦٠.

قال في الأوّل: الحسين بن أبي العلاء الخفّاف (١).

وفي الثاني الحسين بن أبي العلاء العامري أبوعلي الزندجي الخفّاف الكوفي، مولىٰ بنى عامر، يبيع الزندج أعور ^(٢).

قال في الفهرست: الحسين بن أبي العلاء، له كتاب يعدّ في الأصول، أخبرنا به جماعة من أصحابنا، عن محمّد بن الحسين بن بابويه، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن الصفّار، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد ابن أبي عمير وصفوان، عن الحسين بن أبي العلاء (٣).

وقال النجاشي: الحسين بن أبي العلاء الخفّاف أبوعلي الأعور، مولى بني أسد، ذكر ذلك ابن عقدة وعثمان بن حاتم بن منتاب، وقال أحمد بن الحسين الله عمل مولى بني عامر، وأخواه علي وعبد الحميد، روى الجميع عن أبي عبد الله الله وكان الحسين أوجههم، له كتب، منها ما أخبرناه وأجازه محمّد بن جعفر الأديب، عن أحمد بن محمّد بن الحافظ، قال: حدّثنا محمّد بن سالم بن عبد الرحمٰن الأزدي، ومحمّد بن أحمد بن الحسين القطواني، قالا: حدّثنا محمّد بن أبي العلاء (٤).

وليس في هذه الكلمات دلالة على أنّ أباالعلاء اسمه خالد.

لكن قال النجاشي في باب الخاء، ما هذا لفظه: خالد بـن طـهمان أبـوالعـلاء

⁽۱) رجال الشيخ ص ۱۳۱.

⁽٢) رجال الشيخ ص ١٨٢.

⁽٣) الفهرست ص ٥٤.

⁽٤) رجال النجاشي ص ٥٢ ـ ٥٣.

الخفّاف السلولي، قال البخاري: روى عن عطية وحبيب بن أبي حبيب، سمع منه وكيع، ومحمّد بن يوسف، وقال مسلم بن الحجّاج: أبو العلاء الخفّاف، له نسخة أحاديث، رواها عن أبي جعفر الحجّ، كان من العامّة، أخبرنا ابن نوح، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا سعد، عن السندي بن الربيع، عن العبّاس بن معروف، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن ظريف بن ناصح، عنه بالأحاديث (١١). انتهى وهو وإن كان صريحاً في أنّ أبا العلاء اسمه خالد بن طهمان، لكن لم يظهر منه أنّ والد الحسين بن أبي العلاء اسمه خالد، فيمكن أن لا يكون خالد اسماً لوالد الحسين. وإن كان لم يمكن أن يكون أبو العلاء كنية لخالد بن طهمان، وإن كان لهم يكن هو والد الحسين. وإن كان أبو العلاء كنية لهما، فالكلام الصريح في أنّ والد الحسين اسمه خالد بن طهمان منحصر فيما تقدّم عن حمدويه، لكن الخفّاف في كلام النجاشي، حيث قال: خالد بن طهمان أبو العلاء الخفّاف.

فعلىٰ هذا نقول: إنّ حسين بن أبي العلاء هو حسين بن خالد بن طهمان .

فنقول: إنَّ حسين بن خالد مشترك بين الحسين بن خالد بن طهمان، وبين الحسين بن خالد الصيرفي، الذي ذكره شيخ الطائفة في باب مولانا الرضا على الحسين بن خالد الصيرفي، (٢).

والظاهر أنَّه المراد في من ذكره في أصحاب مولانا الكاظم ﷺ، قال: الحسين

⁽۱) رجال النجاشي ص ۱۵۱ ــ ۱۵۲.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٣٥٥.

تحقيق حال الحسين بن خالد...... ١٥٥٥

ابن خالد (١⁾. على ما في بعض نسخ الرجال. وفي بعض النسخ: حسن بن خالد. والصحيح هو الأوّل؛ لما ستقف في أسانيد الأخبار إن شاء الله تعالىٰ .

الثاني

في التنبيه على أنّ رواية الحسين بن خالد على أنحاء

الأوّل: روايته عن مولانا الصادق للله :

منها: ما في باب المكاتب من عتق الكافي، قال: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمر و بن عثمان، عن الحسين بن خالد، عن الصادق ﷺ إلىٰ آخره (٢٠).

وهو مروي في باب حدّ الزنا من الكافي ^(٣).

ومنها: ما في باب القضاء في قتيل الزحام من كتاب ديات التهذيب، قال: علي ابن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن الحسين بن خالد، عن أبي عبدالله على أبي عبدالله على أبي عبدالله على أبي عبدالله على الخره (٥).

ومنها: ما في باب كم يقرأ القرآن ويختم من كتاب فضل القرآن مـن أُصـول

⁽١) رجال الشيخ ص ٣٣٤.

⁽۲) فروع الكافي ٦: ١٨٦ - ٤.

⁽٣) فروع الكافي ٧: ٢٣٧ ح ٢١.

⁽٤) فروع الكافي ٧: ٢٦٢ ــ ٢٦٣ ح ١٥.

⁽٥) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٠٩ ح ٣١.

٥١٦.....مرآة المراد

الكافي، قال: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن علي بن النعمان، عن يعقوب بن شعيب، عن حسين بن خالد، عن أبي عبدالله الله قال: قلت إلى آخر ما قال(١).

الثاني رواية حسين بن خالد مقيّداً بالصيرفي عن مولانا الكاظم ﷺ:

فنقول: منها ما في باب الأغسال وكيفية الغسل من الجنابة من زيادات التهذيب، قال: علي بن محبوب، عن أحمد، عن علي بن سيف، عن أبيه، عن الحسين بن خالد الصيرفي، قال:سألت أباالحسن الأول الله إلى آخره (٢).

ورواه ثقة الاسلام في باب وجوب غسل الجمعة من طهارة الكافي، لكمن حسين بن خالد فيه غير مقيّد بالصيرفي، المصدّر بعدّة من أصحابنا^(٣) .

ومنها: ما في باب علّة وجوب غسل الجمعة من العلل، قال: أبي الله قال: حدّ ثنا سعد بن عبدالله، قال: حدّ ثنا إبراهيم بن هاشم، عن علي بن معبد، عن الحسين بن خالد الصيرفي، قال: سألت أبا الحسن الأوّل الله إلى آخره (1).

ومنها: ما في باب الوصية لأمهات الأولاد من كتاب وصايا الكافي، وباب وصية الانسان لعبده من كتاب وصايا التهذيب: عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن خالد الصيرفي، عن أبي الحسن الماضي للله الحديث (٥)

⁽١) أصول الكافي ٢: ٦١٧ _ ٦١٨ ح ٣.

⁽٢) تهذيب الأحكام ١: ٣٦٦ - ٤.

⁽٣) فروع الكافي ٣: ٤٢ - ٤.

⁽٤) علل الشرائع ص ٢٨٥.

⁽٥) فروع الكافي ٧: ٢٩ ح ٢، تهذيب الأحكام ٩: ٢٢٤ ح ٢٨.

الثالث: مثل الثاني إلاّ أنّ أباالحسن فيه مطلق، فحسين بن خالد مقيّد بالصيرفي، وأبوالحسن فيه مقيّد بالماضي ولا بالأوّل. والذي يحضرني في هذا الوقت موضع واحد في الكافي والتهذيب.

فقد روى ثقة الاسلام في باب الرجل يتزوّج المرأة ويتزوّج ابنة ابنتها من نكاح الكافي، قال: وعنه _أي: عن صفوان بن يحيى _عن الحسين بن خالد الصيرفي، قال: سألت أباالحسن الله عن هذه المسألة إلى آخره (١).

ورواه شيخ الطائفة في باب الزيادات من فقه نكاح التهذيب، قال: وأمّا الذي رواه الحسين بن خالد الصيرفي، قال: سألت أباالحسن عن هذه المسألة إلى آخر ما قال (٢٠).

ولمّا كان أبوالحسن المطلق في الأخبار منصرفاً إلى مولانا الكاظم الله يمكن جعلها من القسم الثاني، إلا أنّه لم يقيّد في اللفظ بما يوجب انصرافه إليه جعلناه قسماً آخر .

الرابع: عكس الثالث، فأبوالحسن فيه مقيّد بما يدلَّ على أنّ المراد به مولانا الكاظم على أنّ الراوي مطلق والمروي عنه الكاظم على الكن حسين بن خالد مطلق، والحاصل أنّ الراوي مطلق والمروي عنه المعصوم على مقيّد.

منه: ما في باب جامع في الدوابّ التي لا تؤكل لحمها من كتاب ذبائح الكافي، قال: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن الحسين بن خالد، قال:

⁽١) فروع الكافي ٥: ٣٩٩ ح ٣.

⁽٢) تهذيب الأحكام ٧: ٥٢٢ ح ١٨.

٥١٨.....مرآة المراد

قلت لأبي الحسن، يعني موسى بن جعفر ﷺ؛ أيحلُّ إلىٰ آخره (١١).

ومنه: ما في وجوب الغسل يوم الجمعة من طهارة الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن سيف، عن أبيه سيف بن عميرة، عن الحسين بن خالد، قال: سألت أباالحسن الأوّل الله كيف صار غسل يوم الجمعة إلى آخره (٢٠). وقد علمت أنّه مروى في التهذيب، وحسين بن خالد فيه مقيّد بالصيرفي، فلا

وقد علمت انه مروي في التهديب، وحسين بن خالد فيه مقيّد بالصير في، فلا يكون من هذا القسم. فعلىٰ ما في التهذيب يكون السند من القسم الثاني، وعلىٰ ما في الكافي من الذي كلامنا فيه، أي: من رابع الأقسام .

الخامس: رواية حسين بن خالد من غير تقييد عن أبي الحسن كذلك، فالمروي عنه المعصوم مطلق كالراوي، وهو كثير .

منه: ما في باب فضل الحجّ والعمرة وثوابهما من كتاب حجّ الكافي، قال: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبينصر، عن حسين بن أبيخالد، قال: قلت لأبي الحسن ﷺ إلىٰ آخره (٣).

ومنه: ما في باب السنّة في المهور من نكاح الكافي، قال: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن حسين بن خالد، وعلي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمر و بن عثمان الخرّاز، عن رجل، عن حسين بن خالد، قال: سألت أباالحسن عن مهر السنّة (٤).

⁽١) فروع الكافي ٦: ٢٤٥ ح ٤.

⁽٢) فروع الكافي ٣: ٤٢ - ٤.

⁽٣) فروع الكافي ٤: ٢٥٥ - ١٠.

⁽٤) فروع الكافي ٥: ٣٧٦ - ٧.

وهذان الحديثان رواهما شيخنا الصدوق في العلل والعيون .

أمًا في العلل، فقد روى الأوّل في باب العلّة التي من أجلها لا يكــتب عــلى الحاجّ ذنب أربعة أشهر منه^(١).

وروى الثاني منهما في باب العلّة التي من أجلها صار مهر السنّة خـ مسماثة درهم (٢).

وأمّا في العيون، فقد رواهما في باب ما جاء عن الرضائي من العلل (٣).

ومنه: ما في باب الذبايح والأطعمة وما يحلّ من ذلك وسا يحرم منه من التهذيب في أوائل الثلث الآخر منه، قال: أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبينصر، عن حسين بن خالد، قال: قلت لأبي الحسن الله: إنّا روّينا حديثاً عن النبي على إلى آخره (٤).

ومنه: ما في أواخر الثلث الآخر من باب حدود الزنا من التهذيب، قال: علي، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن الحسين بن خالد، قال: قلت لأبي الحسن عن أبيه، عن المحصن إذا هو هرب من الحفرة إلى آخره (٥).

ومنه: ما في باب دية عين الأعور منه، قال: والذي يدلّ على ذلك ما رواه علي ابن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن حفص، عن الحسين بن خالد. ورواه محمّد بن

⁽١) علل الشرائع ص ٤٤٣ - ١.

⁽٢) علل الشرائع ص ٤٤٩ ح ١.

⁽٣) عيون أخبار الرضالي ٢: ٨٣ - ٢٢ و ص ٨٤ - ٢٥.

⁽٤) تهذيب الأحكام ٩: ١٠٨ ح ٢٠٣.

⁽٥) تهذيب الأحكام ١٠: ٣٤ ح ١١٧.

ومنه: ما في باب نقش الخواتيم من كتاب الزيّ والتجمّل من الكافي، قال: علي ابن إبراهيم، عن أبيه، عن علي بن معبد، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن بن الله قال: كان على خاتم على بن الحسين بلي الخ (٣).

ومنه: ما في باب الكفالة من معيشة الكافي، قال: محمّد بن يحيى، عن بعض أصحابنا، عن الحسن بن خالد، قال: قالت لأبي الحسن الله : علت فداك الله (٤).

ورواه شيخ الطائفة في باب الكفالات والضمانات من التهذيب: بإسناده عن محمّد بن علي بن محبوب، عن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن الحسين بن خالد، قال: قلت لأبي الحسن اللهذ: جعلت فداك الغ (٥).

السادس: رواية الحسين بن خالد المقيّد بالصيرفي، عن مولانا أبــيالحســن

باليواقيت، فإنّه تنفي الفقر^(٢).

⁽١) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٧٣ _ ٢٧٤ ح ١٨.

⁽٢) فروع الكافي ٦: ٤٧١ - ٤.

⁽٣) فروع الكافي ٦: ٤٧٣ _ ٤٧٤ ح ٦.

⁽٤) فروع الكافي ٥: ١٠٤ ـ ١٠٥ ح ٥.

⁽٥) تهذيب الأحكام ٦: ٢٠٩ ح ٢.

تحقيق حال الحسين بن خالد......

المقيّد بالرضائجة.

فنقول: منه ما في المجلس السبعين من الأمالي، وباب ما جاء عن الرضا الله من الأخبار المجموعة من العيون، قال: أبي رضي الله عنه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن علي الكوفي، عن الحسن بن أبي العقبة الصيرفي، عن الحسين بن خالد الصيرفي، قال: قلت لأبي الحسن الرضا الله النه (١٠).

ومنه: ما في الباب الخامس والسبعين من العيون، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم ابن هاشم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، قال: كنت عند أبي الحسن الرضا الله إذ كنت عند أبي الحسن الرضا الله إلى الخروج النه (٢٠).

ومنه: ما ذكره النجاشي، قال: أخبرنا والدي أنه قال: أخبرنا محمّد بن علي ابن الحسن، قال: حدّننا محمّد بن علي ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن علي بن معبد، عن الحسين بن خالد الصيرفي، قال: كنّا عند الرضا الله ونحن جماعة، فذكر محمّد بن إسماعيل بن بزيع، فقال: وددت أنّ فيكم مثله (٣).

السابع: رواية الحسين بن خالد من غير تقييد عن مولانا أبي الحسن الرضائيُّة. وهي كثيرة :

منها: ما في باب نقش الخواتيم من كتاب الزيّ والتجمّل من الكافي، عن سهل ابن زياد، عن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن الثاني الله الله عن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن الثاني الله الله عن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن الثاني الله الله عن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن الثاني الله الله عن المعرف الله عن المعرف الله عن المعرف الله عن المعرف الثاني الله عن المعرف الله عن المعرف الله عن المعرف الله عن الله ع

⁽١) أمالي الشيخ الصدوق ص ٤٠٩، عيون أخبار الرضا ﷺ ٢: ٥٤ _ ٥٥ ح ٢٠٦.

⁽٢)عيون أخبار الرضا ﷺ ٢: ٢٢٩ _ ٢٣٠.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٣٣٢.

٥٢٠.....مرآة المراد

قال: قلت له: إنّا روّينا في الحديث أنّ رسول الله عَلَيْ كان الخ (١٠).

ومنها: ما رواه ثقة الاسلام في باب أنّ رسول الله على وفاطمة على عقا عن الحسن والحسين عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسين بن خالد، قال: سألت أباالحسن الرضائيل الغ (٢٠).

ومنها: ما رواه في المجلس السابع والأربعين من المجالس، وباب صفات الذات وصفات الأفعال من كتاب التوحيد، وباب ما جاء عن الرضائي من الأخبار في التوحيد من العيون، قال: حدّثنا علي بن أحمد بن موسى في قال: حدّثنا محمّد بن أبي عبدالله الكوفي، عن محمّد بن إسماعيل البرمكي، قال: حدّثنا الفضل بن سليمان الكوفي، عن الحسين بن خالد، قال: سمعت الرضا علي بن موسى بين الخرة الله أخره (٢٠).

ومنها: ما في المجلس الحادي والثمانين من المجالس، وباب ما جاء عن الرضائي من الأخبار المجموعة من العيون، المصدّر عن أحمد بن علي بن إبراهيم ابن هاشم (2).

ومنها: ما في المجلس السادس والأربعين من المجالس، وباب ما جاء عن الرضائي من الأخبار المجموعة من العيون، المصدّر بمحمّد بن على ماجيلويه (٥)

⁽١) فروع الكافي ٦: ٤٧٤ - ٨.

⁽۲) فروع الكافي ٦: ٣٣_٣٤ ح ٦.

⁽٣) أمالي الصدوق ص ٢٤٧، التوحيد ص ١٣٩، عيون الأخبار ١: ١١٩ ح ١٠.

⁽٤) أمالي الشيخ الصدوق ص ٤٨٧، عيون الأخبار ٢: ٥٦ ح ٢٠٨.

⁽٥) أمالي الشيخ الصدوق ص ٢٤٠، عيون الأخبار ٢: ٥٠ ح ١٩٤.

ومنها: ما في الباب المذكور من العيون، والمجلس التاسع والأربعين من المجالس، المصدّر بمحمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (١).

ومنها: ما في باب العلّة التي من أجلها اتّخذ الله إبراهيم خليلاً من العلل، وباب ما جاء عن الرضائيّ من العلل من العيون، المصدّر بأحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (٢).

ومنها: ما في باب تفسير قوله تعالى ﴿كلَّ شيء هالك إلاّ وجهه﴾ (٣) من كتاب التوحيد، وباب ما جاء عن الرضائي من الأخبار في التوحيد من العيون، المصدّر بأحمد بن زياد (٤).

ومنها: ما في باب القضاء والقدر من كتاب التوحيد، والباب المذكور من العيون، المصدر بحسين بن إبراهيم (٥).

ومنها: ما في باب حدوث العالم من الكتاب، المصدّر بأحمد بن محمّد بن يحيى العطّار (٦).

ومنها: ما في باب نفي التفويض والجبر من الكتاب، وباب ما جاء عن

⁽١) عيون الأخبار ٢: ٥١ ح ١٩٦، أمالي الشيخ الصدوق ص ٢٦١.

⁽٢) علل الشرائع ص ٣٤ ح ٢، عيون الأخبار ٢: ٧٦ ح ٤.

⁽٣) سورة القصص: ٨٨.

⁽٤) التوحيد ص ١٥٢_١٥٣، عيون الأخبار ١: ١١٩ ـ ١٢٠.

⁽٥) التوحيد ص ٣٧١ ح ١١، عيون الأخبار ١: ١٤١ ح ٤٢.

⁽٦) التوحيد ص ٢٩٣ - ٣.

مرآة المراد

الرضا على الأخبار في التوحيد من العيون، المصدّر بأحمد بن هارون (١١).

ومنها: ما في الباب المذكور من العيون، المصدّر بقوله: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا سعد بن عبدالله (۲).

ومنها: ما في باب حدّ البهيمة من حدود الكافي، المصدّر بعلي بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد^(٣).

وهو مروي في باب الحدّ في نكاح البهائم من التهذيب، المصدّر بيونس بـن عبدالرحش (٤).

ومنها: ما في باب ضمان النفوس وغيرها من أواخـر التـهذيب، المـصدّر ىصفّار ^(ه).

ومنها: ما في باب العقيق من كتاب الزيّ والتجمّل من الكافي، المصدّر بعلي بن

ومنها: ما في باب الياقوت والزمرّد منه، المصدّر بعلى بن إبراهيم ^(٧).

ومنها: ما في باب العلَّة التي من أجلها صار عند الأرضة حيث كانت ماء وطين

⁽١) التوحيد ص ٣٦٣_ ٣٦٤، عيون الأخبار ١: ١٤٢_ ١٤٣.

⁽٢) عيون الأخبار ١: ١٣٦ ـ ١٣٧.

⁽٣) فروع الكافي ٧: ٢٠٤ ح ٣.

⁽٤) تهذيب الأحكام ١٠: ٦٠ ح ١.

⁽٥) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٣٢ ح ٥.

⁽٦) فروع الكافي ٦: ٤٧١ ح ٦.

⁽٧) فروع الكافي ٦: ٤٧١ ح ١.

تحقيق حال الحسين بن خالد......

من العلل، المصدّر بأحمد بن زياد (١).

ومنها: ما في باب ما جاء عن الرضائي من الأخبار النادرة في فنون شتّىٰ من العيون، المصدّر بأحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (٢).

ومنها: ما أورده في ضمن الأخبار المنشورة عن الرضائي المذكورة في الباب المعنون بباب ما جاء عن الرضائي في صفة النبي على المصدّر بأحمد بن علي بن ابراهيم بن هاشم (٣).

ومنها: ما في الباب المذكور، المصدّر بمحمّد بن على ما جيلويه (٤).

ومنها: ما في باب ما جاء عن الرضائل في تزويج فاطمة المصدّر بأبي محمّد جعفر بن نعيم الشاذاني (٥).

ومنها: ما في المجلس الرابع عشر من المجالس المصدّر بحمزة بن محمّد بن أحمد بن جعفر (٦).

الثالث

في التنبيه علىٰ أنّ الحسين بن خالد في الأسانيد المذكورة هو الحسين بن خالد الصيرفي

⁽١) علل الشرائع ص ٧٧ ـ ٧٤ ح ٢.

⁽٢) عيون أخبار الرضائ ١٤ ٢١٤ - ٨٧.

⁽٣) عيون أخبار الرضا الله ٢: ٦ - ١٢.

⁽٤) عيون أخبار الرضا على ٢: ١٣ ح ٣٠.

⁽٥)عيون أخبار الرضائيلًا ١: ٢٢٥ ح ٣.

⁽٦) أمالي الشيخ الصدوق ص ٥٤ .

سواء كانت الرواية عن مولانا الرضا والكاظم ﷺ، أو مولانا الصادق ﷺ.

أمًا إذا كانت الرواية عن مولانا الرضا على فعند التقييد بالصير في الأمر غني عن البيان، وقد أوردنا ثلاثة مواضع منها عند ذكر السادس من أنحاء الرواية، وإن كان الراوي في الثاني منها صفوان بن يحيى؛ إذ الحسين بن خالد المقيد بالصير في هناك سائل.

وأمّا عند الإطلاق، كما استقصيناه في النحو السابع من الأنحاء السبعة، فعند عدم بقاء حسين بن خالد بن الطهمان إلى ذلك الزمان، كما اقتضاه كلام شيخ الطائفة في الرجال؛ لذكره حسين بن أبي العلاء وهو حسين بن خالد بن الطهمان في أصحاب مولانا الباقر والصادق الشيخ، فغير مفتقر إلى البيان؛ لكون الحسين بن خالد هناك لا يكون إلا الصير في .

وأمّا مع بقائه إلى زمانه الله كله كما اقتضاه ما أورده ثقة الاسلام في باب هدية الغريم من معيشة الكافي، قال:محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن موسى ابن سعدان، عن الحسين بن أبي العلاء، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي الحسن الله قال: سألته عن الرجل يكون له مع رجل مال قرضاً، فيعطيه الشيء من ربحه مخافة أن يقطع ذلك عنه، فيأخذ ماله من غير أن يكون شرط عليه؟ قال: لا بأس به ما لم يكن شرطاً (۱).

ومحمّد بن الحسين فيه هو محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، من أصحاب موالينا الجواد والهادي والعسكري ﷺ، وهو يروي عن موسى بن سعدان الراوي عن الحسين بن أبي العلاء، ومقتضاه بقاؤه إلىٰ زمن مولانا الرضائل .

⁽١) فروع الكافي ٥: ١٠٣ ح ٣.

ولك أن تقول: إنّ شيخ الطائفة أورد موسى بن سعدان في أصحاب مولانا الكاظم على أوله يذكره في أصحاب مولانا الرضائي، فرواية محمّد بن الحسين عنه: إمّا لدركه زمان الكاظم على أو بقاء موسى بن سعدان إلى زمان مولانا الجواد على أو يقال: بترك الواسطة، فلا يمكن التمسّك بالسند المذكور؛ لبقاء الحسين بن أبي العلاء إلى زمن مولانا الرضائي، فلا يمكن التمسّك به لبقاء الحسين بن خالد بن طهمان إلى زمن مولانا الرضائي، فيكون حسين بن خالد الراوي عنه على هو الصيرفى لا غير، وهو المطلوب.

وعلى تقدير الاغماض من ذلك نقول: إن الحسين بن خالد المقيد بالصيرفي ثبت روايته عن مولانا الرضائي، وهذا التقييد يرجّح حمل الحسين بن خالد المطلق الراوى عن مولانا الرضائي عليه، كما لا يخفى على المتأمّل.

وأيضاً نقول: إنّ الراوي عن الحسين بن خالد المقيد بالصيرفي الراوي عن مولانا الرضائيّة، مولانا الرضائيّة هو الراوي عن الحسين بن خالد المطلق عن مولانا الرضائيّة، وكذا الحال في الراوي عن الراوي، فيظهر منه أنّ الحسين بن خالد في المقامين واحد، كما يظهر لك عند التأمّل فيماسلف.

وأمًا إذا كانت رواية حسين بن خالد عن مولانا الكاظم الله فعند التقييد بالصيرفي، كما في الأسانيد المذكورة في النحو الشاني من الأنحاء السبعة المذكورة، فغني عن البيان. وأمّا عند الاطلاق، فلما ذكرنا فيما إذا كانت الرواية عن مولانا الرضائية.

بقي الكلام في الحسين بن خالد الراوي عن مولانا الصادق ﷺ، كما أوردناه في القسم الأوّل من الأنحاء السبعة المذكورة .

فنقول: الظاهر أنَّه الحسين بن خالد الصيرفي أيضاً؛ لوحدة الطريق إلى الحسين

٥٢٨.....مرآة المراد

ابن خالد الراوي عن مولانا الكاظم ﷺ، والراوي عن مولانا الصادق ﷺ.

فلاحظ ما أوردناه من باب علل التحريم من ذبائح الكافي (١). وما أوردناه من باب الحدود من الزنا من التهذيب (٢). مع ما أوردناه من كتاب عتق الكافي (٣). وما أوردناه من كتاب ديات التهذيب (٤).

ومن جميع ما ذكر ظهر ظهوراً بيّناً أنّ الحسين بن خالد الراوي عن الأسمّة الثلاثة الله هو ابن خالد الصيرفي، لا ابن خالد بن الطهمان، بل الظاهر أنّ الحسين ابن خالد بن طهمان لم يذكر أبوه في الأسانيد إلاّ بالكنية، هكذا: حسين بس أبى العلاء.

فإن أبيت عن ذلك، فانظر إلى كتاب الطهارة من مبحث الوضوء والغسل والتيمّم من الكافي (٥) والفقيه (٦) والتهذيب (٧)، تبجد أنّه مقيّد في الراويات

⁽١) فروع الكافي ٦: ٢٤٥ ح ٤.

⁽٢) تهذيب الأحكام ١٠: ٣٤ ح ١١٧.

⁽٣) فروع الكافي ٦: ١٨٦ ح ٤.

⁽٤) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٠٩ ح ٣١.

⁽٥) فروع الكافي ٣: ٤٥ ح ١٤ و ص ٦٤ ح ٧.

⁽٦) من لا يحضره الفقيه ١: ١٢٧.

⁽۷) تهذیب الأحکام ۱: ۹۲ ح ۱۹ و ص ۹۱ ح ۹۱ و ص ۲۲۲ ح ۱۸ و ص ۲۵۳ ح ۱۸ و ص ۶۰۶ ح ۶.

الواردة في هذه الأبواب، فإطلاق الحسين ليس بإطلاق عنان الحسين؛ لكونه منصرفاً إلى الصيرفي، وابن الطهمان لا يستعمل إلا مقيّداً، كما سمعت، هكذا وجدناه بالتتبّع في الآثار والأخبار، فعليك أيضاً بالتتبّع وبذل الجهد.

الرابع

في حالهما وانّ الحديث بسببهما يندرج تحت أيّ من الأقسام المعروفة

فنقول: أمّا الحسين بن خالد بن الطهمان، فهو ثقة عدل معتمد عليه، كما عرفت في أوّل البحث من كلام الكشي والنجاشي والشيخ؛ إذ له أصل من الأصول المعروفة، ويعتمدون عليه أثمّة الحديث، ويروون أحاديثه عنه، وكان وجه طائفتهم، ويروي عنه المعتمدون الموثّقين الكمّلين المشهورين من الأصحاب، فارجع إلى عبائر القوم التي ذكرتها في أوّل البحث، فحديثه من الصحاح إن لم يكن فيه خلل من جهة آخر.

وأمّا الحسين بن خالد الصيرفي، فهو وإن لم يذكر في كتب الرجال بما يخرجه من الجهالة، بل لم يذكره علماء الرجال عدا شيخ الطائفة في الرجال في باب أصحاب مولانا الرضائل (1)، وكذا في أصحاب مولانا الكاظم الله (1)، على ما في بعض النسخ.

لكن التحقيق أنَّ حديثه معدود من الحسان، بل لا يقصر عن الصحاح، بـل صحيح؛ لرواية جماعة من عظماء الأصحاب، كابن أبي عمير، وأحمد بن محمّد بن

⁽١) رجال الشيخ ص ٣٥٥.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٣٣٤.

٥٣٠.....مرآة المراد

أبي نصر البزنطي، وصفوان بن يحييٰ، ويونس بن عبدالرحمٰن، وغيرهم عنه .

وكفاك في ذلك قول السيد الداماد الله أنّه قال: قد صار من الأصول الممهدة أنّ رواية الثقة الثبت عن رجل لم يعلم حاله آية ثقة الرجل، وعلامة صحّة الحديث.

وقد عرفت ممّا أسلفنا رواية هذه الأجلاّء عنه، كما في كتاب وصايا الكافي والتهذيب: أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن خالد الصيرفي، عن أبي الحسن الماضي على آخر ماسلف (١١).

وفي الباب السالف من حجّ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن الحسين بن خالد إلىٰ آخر ه^(٢).

ورواية البزنطي عنه متكرّرة، منها: ما علمت.

ومنها: ما في باب السنّة في المهور من نكاح الكافي^(٣).

ومنها: ما في باب الذبائح والأطعمة من التهذيب^(٤).

وكذا في نكاح الكافي: عنه _أي: عن صفوان بن يحيىٰ _عن الحسين بن خالد الصير في (٥) .

وبالجلمة روايتهم عنه ممّا لاشبهة فيه، وقد تقدّم فارجعه .

وقد قال شيخ الطائفة في العدّة: إنّهم لا يروون إلاّ عن ثقة، حيث قال: أمّا إذا

⁽١) فروع الكافي ٧: ٢٩ ح ٢، تهذيب الأحكام ٩: ٢٢٤ ح ٢٨.

⁽٢) فروع الكافي ٤: ٢٥٥ - ١٠.

⁽٣) فروع الكافي ٥: ٣٧٦ - ٧.

⁽٤) تهذيب الأحكام ٩: ١٠٨ ح ٢٠٣.

⁽٥) فروع الكافي ٥: ٣٩٩ ح ٣.

كان أحد الراويين مرسلاً والآخر مسنداً، نظر في حال المرسل، فإن كان ممن يعلم أنه لا يرسل إلا عن ثقة موثوق به، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره؛ ولأجل ذلك سوّت الطائفة بين ما يرويه محمّد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بسن محمّد بن أبي نصر، وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلاّ عمّن يوثق به، وبين ما يسنده غيرهم، ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا تفرّد عسن رواية غيرهم (١١).

وفي باب النوادر من الكافي، قال: على بن محمّد، عن محمّد بن أحمد المحمودي، عن أبيه، عن يونس، عن الحسين بن خالد، عن أبي عبدالله على المحمودي، عن أبيه، عن يونس، عن الحسين بن خالد، عن أبي عبدالله على المحمودي، عن أبيه، عن يونس، عن الحسين بن خالد، عن أبي عبدالله عن المحمودي، عن أبيه، عن يونس، عن الحسين بن خالد، عن أبي عبدالله عن المحمودي، عن المح

وأيضاً يرشد إلى حسن حاله بل جلالته، ملاحظة الأخبار المروية عنه، فإنّها في كمال المتانة، بل الظاهر منها أنّه من أهل البصيرة في الأحكام الشرعية، وأنّ له يداً طويلاً وإحاطة تامّة بالأخبار .

ألا ترى إلى قوله «يابن خالد أخبرني عن الأخبار التي رويت عن آبائي الأثمة الله في التشبيه والجبر» (٢) ولا يخفى أنّ مثل هذا السؤال عنه لا يلقى إلاّ لمن له إحاطة كاملة بالأخبار، وما صدر منه في مقام الجواب عن هذا السؤال مؤكّد لذلك، كما لا يخفى على أولي الألباب، فلاحظ ما أسلفنا ذكره من الأخبار المروية عنه حتى يتضح لك الحال.

ومن ذلك ما ذكرنا سندنا فيما سلف الذي اشتمل علىٰ قوله: ثمّ أشار باصبعه

⁽١) عدّة الأصول ١: ٣٨٧ ـ ٣٨٧.

⁽۲) فروع الكافي ٧: ٢٦٢ ــ ٢٦٣ ح ١٥.

⁽٣) التوحيد ص ٣٦٣ ح ١٢.

الخنصر، فقال لي: أليس لهذه دية؟ قلت: بلي، قال: أفتراه دية النفس؟ فقلت: لا، فقال: صدقت إلى آخره. بل الظاهر من قوله الله «هذا وغيره» أنّ له الله التفات. وأظهر ممّا ذكر في هذا المرام، ما رواه شيخنا الصدوق في باب أسماء الله تعالى والفرق بين معانيها وبين معاني أسماء المخلوقين من كتاب التوحيد، وباب ما جاء عن الرضا علي بن موسى الله عن الأخبار في التوحيد من العيون، قال: حدّ ثنا علي بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق رضي الله عنه، قال: حدّ ثنا محمّد بن عيسى، يعقوب الكليني، قال: حدّ ثنا علي بن محمّد المعروف بعلان، عن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن الرضائية أنّه قال: إعلم علّمك الله الخبر إلى قرد (١٠).

وهذا حديث طويل مشتمل على مطالب جمّة، ومطالب عرفانية جليلة، وهو من الأحاديث التي قال: لا يعي أحاديثنا إلاّ قلوب أمينة، وأحلام رزينة، فالتوجّه بهذا الحديث بحسين بن خالد دليل على جلالة مرتبته في العلم والقدر، وسموّ رتبته في العدالة والوثاقة، ويعطى أنّه من صاحب الأسرار.

وإلاّ فأمثال تلك الأحاديث ممّا لا يحتمله ملك مقرّب ولا نبي مرسل إلاّ عبد امتحن قلبه للإيمان .

فهذا دليل عظيم، وشاهد قويم على جلالة قدر هذا الرجل، ولمّا كان هذا الحديث طويلاً، فلذا لم نقلناه مع خروجه عن محلّ البحث، فليطلب من مظانّها، والله العالم بقلوب العباد وضمائرهم وأسرارهم، وهو الذي جمعل مراتب الرواة

⁽١) التوحيد ص ١٨٥ ـ ١٩٠، عيون الأخبار ١: ١٤٥ ـ ١٤٩.

تحقيق حال على بن أحمد الدقّاق

بقدر الروايات، والحمد لله ربّ العالمين كثيراًكما هو أهله (١).

الفصل الحادي والعشرون

في تحقيق الحال في علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق أقول: وهو وإن لم يكن مذكوراً في الرجال، لكن ذكره شيخنا الصدوق مترضياً عليه، كما في الحديث الذي ذكرنا قبل هذا، وهو ما رواه شيخنا الصدوق في باب أسماء الله تعالى والفرق بين معانيها وبين معاني أسماء المخلوقين من كتاب التوحيد، وباب ما جاء عن الرضائي من الأخبار في التوحيد من العيون، قال: حدّثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رضي الله عنه، قال: حدّثنا محمد بن محمد بين محمد المعروف بعلان، عن محمد بين عيسى، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن الله إلى آخره (٢). وهو حديث طويل، وغيره من الموارد المتكثرة، وهو يرشد إلى وثاقته.

وهل هو الذي ذكره في المشيخة عند ذكر طريقه إلى محمّد بن يعقوب ؟
قال: وماكان فيه عن محمّد بن يعقوب الكليني، فقد رويته عن محمّد بن محمّد
ابن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن موسى، ومحمّد بن أحمد السنانى رضي الله
عنهم، عن محمّد بن يعقوب الكليني، وكذا جميع كتاب الكافي فقد رويته عنهم عن
رجاله (٣).

الظاهر من المحقّق الاسترابادي ذلك، قال في المتوسّط: علي بن أحمد بسن

⁽١) راجع: الرسائل الرجالية للمحقّق الشفتي ص ٣٥٩ ـ ٤٠٢.

⁽٢) التوحيد ص ١٨٥ ـ ١٩٠، عيون الأخبار ١: ١٤٥ ـ ١٤٩.

⁽٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥٣٤.

موسى، ويقال: الدقّاق، وروى محمّد بن علي بن بابويه عنه، عن محمّد بن يعقوب، ومحمّد بن أبي عبدالله وغيرهما مترضّياً عليه (١١).

وقد علمت أن الدقاق هو علي بن محمد بن عمران الدقاق، فيكون المذكور في السند المذكور أيضاً هو المذكور في السند المذكور أيضاً هو المذكور في المشيخة بده موسى، فيكونان متغايرين، والمذكور في المشيخة جدّه موسى، فيكونان متغايرين، واستفادة الاتّحاد من المتوسّط غير صحيح؛ إذ الظاهر من أسانيد الصدوق أنّ علي ابن أحمد بن موسى وصف بالدقاق أيضاً.

قال في المجلس السابع والعشرين من المجالس: حدَّثنا علي بن أحــمد بــن موسى الدقّاق ﴿ الخ (٢) .

وفي المجلس الثالث والأربعين: حدّثنا علي بن أحمد بن موسى الدقّاق رضي الله عنه إلى آخره (٣).

وكذا في المجلس الرابع والخمسين (٤).

وكذا في المجلس الخامس والستّين ^(٥).

فالدقّاق في كلام المحقّق الاسترابادي لذلك لا للإشارة إلى الاتّحاد.

لكن الذي يرشد إلى الاتّحاد أمور:

⁽١) تلخيص المقال للاسترابادي _مخطوط .

⁽٢) أمالي الشيخ الصدوق ص ١١٥ .

⁽٣) أمالي الشيخ الصدوق ص ٢١٨.

⁽٤) أمالي الشيخ الصدوق ص ٣٠٢.

⁽٥) أمالي الشيخ الصدوق ص ٣٠٤.

تحقيق حال علي بن أحمد الدقّاق٥٣٥

الأوّل: وحدة المروي عنه لكلّ من علي بن أحمد بن موسى، وعلي بن أحمد ابن محمّد بن عمران .

ففي طريق الصدوق إلى جابر بن عبدالله الأنصاري قال: وماكان فيه عن جابر ابن عبدالله الأنصاري، فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى رضي الله عنه الخ(١).

وفي طريقه إلى حفص بن غياث، قال: وما رويته عن حفص بن غياث، فـقد رويته عن على بن أحمد بن موسى الله (٢).

وماكان فيه من حديث سليمان بن داود ينشي في معنى قوله ﴿فطفق مسحاً ﴾ إلى آخر الآية، فقد رويته عن على بن أحمد بن موسى رضى الله عنه (٣٠).

وفي طريقه إلى عبدالعظيم، قال: وما كان فيه عن عبدالعظيم بن عبدالله الحسني، فقد رويته عن على بن أحمد بن موسىٰ الخ^(٤).

وفي باب ما جاء عن الرضائيُّة من الأخبار في التوحيد من العيون: عن علي ابن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق رضى الله عنه الغ^(٥).

وفي الباب أيضاً: علي بن أحمد بن محمَّد بن عمران الدقَّاق رضي الله عنه (٦٠).

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤: 2٤٥.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧٣.

⁽٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٩.

⁽٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٦٨.

⁽٥) عيون الأخبار ١: ١١٩ ح ١٠.

⁽٦)عيون الأخبار ١: ١١٤ ح ٢.

٥٣٦.....مرآة المراد

وفي الباب أيضاً: على بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق رضي الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله (١).

وفي باب ما جاء عن الرضائل في الأخبار النادرة في فنون شتّى، قال: حدّثنا على بن أحمد بن محمّد بن عمران الخ (٢).

وفي جميع تلك الموارد أيضاً يروي بواسطته عن محمّد بن لسماعيل البرمكي . وكذا يرشد إليه ما في العيون عن الرضائيّ في وصف الإمامة والإمام (٢٠) يجده الناظر فيه، واتّحاد الطريق في تلك الموارد وغيره يرشد إلى اتّحادهما .

الثاني: أنَّ شيخنا الصدوق كثيراً ما يروي حديثاً في كتاب عن علي بن أحمد ابن موسى بسند عن إمام، ويروي في كتاب آخر ذلك الحديث بذلك السند عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران، فيظهر منه أنَّ علي بن أحمد بن موسى، وعلي ابن أحمد بن محمد بن عمران واحد، كما لا يخفى، فها أنا أرشدك إلى ذلك في مواضع عديدة لتكون في هذه الدعوى على بصيرة:

منها: ما في المجلس السابع والأربعين من المجالس، قال: حدّثنا علي بن أحمد بن موسى رضي الله عنه، قال: حدّثنا محمّد بن أبي عبدالله الكوفي، عن محمّد بن لسماعيل البرمكي الغ^(٤).

ورواه في باب ما جاء عن الرضائيُّة من الأخبار في التوحيد من العيون بهذا

⁽١)عيون الأخبار ١: ١٢٦ ح ٢١.

⁽٢) عيون الأخبار ١: ٢٥٨ ح ١٥.

⁽٣) عيون الأخبار ١: ٢٢٢ ح ٢.

⁽٤) أمالي الشيخ الصدوق ص ٢٤٧.

السند، بتقييد أحمد بن محمّد بابن عمران (١).

وكذا روى هذا الحديث المذكور في باب صفات الذات وصفات الأفعال من التوحيد (٢) أيضاً، بتقييد أحمد بابن عمران الدقّاق بالسند المذكور.

فروايته المحديث في المجالس عن علي بن أحمد بن موسى بالسند المذكور، وفي العيون والتوحيد عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقّاق بهذا السند، دليل على أنّهما واحد.

ومنها: ما في المجلس الرابع والستّين من المجالس، قال: حدّثنا علي بن أحمد ابن موسى رضى الله عنه (٣) .

وروىٰ هذا الحديث بهذا السند بعينه في باب ما جاء عن الرضا على من الأخبار في التوحيد من العيون مقيّداً أحمد بابن عمران الدقّاق (1).

ومنها: ما في المجلس الرابع والستّين من المجالس، قال: علي بن أحمد بـن موسىٰ رضى الله عنه (^(٥).

وروىٰ هذا الحديث بعينه بهذا السند في العيون في باب ما جاء عن الرضايك من الأخبار في التوحيد، مقيّداً أحمد بابن عمران (⁽¹⁾.

⁽١)عيون الأخبار ١: ١١٩ ح ١٠.

⁽۲) التوحيد ص ۱۳۹ ـ ۱٤۰ ح ٣.

⁽٣) أمالي الشيخ الصدوق ص ٣٦٧.

⁽٤) التوحيد للشيخ الصدوق ص ١١٦.

⁽٥) أمالي الشيخ الصدوق ص ٣٦٨.

⁽٦) عيون الأخبار ١: ١٢٦.

٥٣٨......مرآة المراد

ومنها: ما في المجلس الخامس والأربعين من المجالس^(١)، مع ما رواه في كمال الدين^(٢)بالسند الذي في الأوّل .

ومنها: ما في المجلس الثالث والخمسين من المجالس^(٣)، مع ما رواه في باب معنى السنّة من الربّ والسنّة من النبي والسنّة من الولي من المعاني^(٤).

ومنها: ما في المجلس الثامن والستين من المجالس (٥)، مع ما رواه في باب ما جاء عن الرضاية من الأخبار المجموعة بالسند الذي فيه والمتن الذي فيه (٦).

ومنها: ما في المجلس العاشر من المجالس^(٧)، مع ما رواه في باب ما جاء عن الرضائيُّ في زيد بن على من العيون ^(٨).

ومنها: ما في المجلس الخامس والخمسين من المجالس^(١)، مع ما رواه في كتاب التوحيد^(١٠).

ومنها: غير ما ذكر من الموارد التي يظهر للمتتبّع، ولا حــاجة إلى اســتقصاء

⁽١) أمالي الشيخ الصدوق ص ٢٣٢ _ ٢٣٣.

⁽۲) كمال الدين ص ۱۷۳ ح ۳۰.

⁽٣) أمالي الشيخ الصدوق ص ٢٩٣.

⁽٤) معاني الأخبار ص ١٨٤.

⁽٥) أمالي الشيخ الصدوق ص ٣٩٦_٣٩٧.

⁽٦) عيون الأخبار ٢: ٥٢ - ٢٠٣.

⁽٧) أمالي الشيخ الصدوق ص ٣٦.

⁽٨) عيون أخبار الرضا ﷺ ١: ٢٥٠ _ ٢٥١.

⁽٩) أمالي الشيخ الصدوق ص ٣٠٤_٣٠٦.

⁽١٠) التوحيد للشيخ الصدوق ص ٣٠٤_٣٠٥.

الجميع؛ لكفاية ما ذكر، وفي جميع ما ذكرنا لا تفاوت بين السندين والمتنين إلا أنّ المذكور في صدر سند أحدهما علي بن أحمد بن موسى، وفي سند الآخر علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقّاق، وهذا دليل الاتّحاد؛ لإفادته الظنّ المعتبر المعتمد فيكفى.

الثالث: هو أنّك قد عرفت أنّ شيخنا الصدوق ذكر طريقه إلى ثقة الاسلام، واقتصر على ثلاثة من المشايخ، وهم: محمّد بن محمّد بن عصام الكليني، وعلي ابن أحمد بن موسى، ومحمّد بن أحمد السناني. ويظهر من التصفّح في كتبه أنّه قد يروي عن واحد منهم عن ثقة الاسلام أو غيره، ولاكلام فيه.

وقد يجمع بين اثنين منهم وغيرهما، كما يجمع بين علي بن أحمد بن محمّد بن عمران، وبين محمّد بن محمّد بن عصام، وبينه وبين محمّد بن أحمد السناني. كما يجمع بين علي بن أحمد بن موسى، وبين الاثنين المذكورين، وما يجمع بين علي ابن أحمد بن موسى، وبين على بن أحمد بن محمّد بن عمران في موضع .

ومنه يظهر أنَّ الوجه في ذلك وحدتهما، فدقَّق النظر في ذلك حتَّى يتَّضح لديك صدق المقال، فها أنا أدلَك في هذا ببعض موارد الاجتماع حتَّى تكون بصيراً علىٰ حقيقة الحال:

منها: ما في باب العلّة التي من أجلها سمّي علي بن أبيطالب الله أميرالمؤمنين من العلل (١).

ومنها: ما في باب العلَّة التي من أجلها قال رسول الله ﷺ: من بشَّرني بخروج

⁽١) علل الشرائع ص ١٦٠ ح ١.

مرآة المراد

آزار فله الجنّة منه (۱).

ومنها: ما في باب ما جاء عن الرضائي في وصف الإمامة والإمام من العبون (۲) .

ومنها: ما في باب آخر ممّا جاء عن الرضا ﷺ من الأخبار المجموعة (٣).

ومنها: ما في باب ذكر ماكتبه الرضائيِّ إلىٰ محمّد بن سنان في جواب مسائله من العلل من العيون^(٤).

ومنها: ما في باب معنىٰ قول الله عزوجلَ ﴿نفخت فيه من روحي﴾ (٥) من كتاب التوحيد^(٦) .

ومنها: ما في باب ما أخبر به على بن الحسين عِبُن من وقـوع الغـيبة بـالقائم الثانى عشر من الأثمّة الميمين من كتاب كمال الدين (٧).

ومنها: ما في باب ما روي عن الصادق الله من الكتاب المذكور (٨). ومنها: ما في باب العشرة من الخصال (٩).

⁽١) علل الشرائع ص ١٧٥ ــ ١٧٦.

⁽٢) عيون الأخبار ١: ٢٢٢.

⁽٣) عيون الأخبار ٢: ٢٤ ح ٢.

⁽٤)عيون الأخبار ٢: ٨٨ ح ١.

⁽٥) سورة الحجر: ٢٩.

⁽٦) التوحيد للشيخ الصدوق ص ١٧٦ ح ٦.

⁽٧) كمال الدين ص ٣٢٢ - ٥.

⁽۸) كمال الدين ص ٣٣٦ ح ٩.

⁽٩) الخصال ص ٤٣٠ م ١٠.

ومنها: ما في باب الأربعين من الخصال (١).

ومنها: ما في أواخر الخصال^(٢).

ومنها: ما في باب معنى الهدئ والضلالة والتوفيق والخذلان من معاني الأخبار ^(٣).

ومنها: ما في باب معنى قول النبي ﷺ من بشّرني بخروج آزار فله الجنّة من المعاني (٤٠).

ومنها: ما في مشيخة الفقيه (٥).

وفي جميع تلك الموارد يجمع هو شبين اثنين منهم وبين ثلاثة، فانظر وتتبّع تجده موافقاً للمرام .

فظهر أنهما واحد، وهو ثقة معتمد عليه؛ لما ذكرنا من استقصاء موارد الأخبار، والرضيلة والرحملة من الصدوق، وكونه من مشايخ الإجازة؛ لاسيما من مشايخ مثل الصدوق، ورواية الصدوق عنه .

وقد عرفت أنّ رواية الثقة عن رجل لم يعلم حاله، دليل الثقة، وآية صحّة الحديث، كما مرّ مراراً من كلام السيد الداماد ﴿ ...

⁽١) الخصال ص ٥٤٣ ح ١٩.

⁽٢) الخصال ص ٦٥٢ م ٥٣.

⁽٣) معاني الأخبار ص ٢٠ ـ ٢١.

⁽٤) معاني الأخبار ص ٢٠٤_٢٠٥.

⁽٥) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧٦ و ٣٢٩ و ٥٣٤.

الفصل الثاني والعشرون في تحقيق الحال في ابن أبيعمير

قد ذكر وا ابن أبي عمير في كتب الرجال بأسرها في عنوان واحد، وظاهرهم أنّه واحد، وهو محمّد بن أبي عمير الذي قيل في شأنه: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، وهو لا يرسل إلاّ عن ثقة، ومراسيله كالمسانيد .

ولكن الذي ظهر لنا بعد التتبّع التامّ في كتب الأخبار وغيرها وف قا لبعض مشايخ مشايخ مشايخنا المتمهّر في هذا العلم أنّه اثنان، بمعنى أن هذا اللفظ، أي: ابسن أبي عمير كنية لاثنين، وهما: عمرو بن أبي عمير، ومحمّد بن عمرو بن أبي عمير، والثاني ثقة كما عرفت، والأوّل لم يذكر في كتب الرجال، فهو مهمل، لنا على ذلك

الأوّل: ما رواه شيخ الطائفة في التهذيب في كتاب الميرات في باب ميرات الأزواج: عن الحسن بن رياد العطّار، الأزواج: عن الحسن بن رعد بن العطّار، عن محمّد بن الحسن بن رياد العطّار، عن محمّد بن نعيم الصحّاف، قال: مات محمّد بن أبي عمير وأوصى إليّ و تسرك امرأة ولم يترك وارثاً غيرها، فكتب إلى العبد الصالح على فكتب إليّ: أعط المرأة الرع، واحمل الباقي إلينا (١).

وجه الاستدلال: أنّ المدلول عليه بتلك الرواية أنّ ابن أبي عمير مات في أيّام إمامة مولانا الكاظم عَلِيَّة، وهذا مغاير لابن أبي عمير الذي مات في سنة سبع عشر ومائتين، صرّح بذلك علماء الرجال.

الثاني: أنَّ المدلول عليه بهذه الرواية أنَّ ابن أبي عمير ليس له ولد، والدليل عليه

⁽١) تهذيب الأحكام ٩: ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ح ١٨.

أنّ الإمام أمر بإعطائها الربع، وهو مغاير لابن أبي عمير الذي صرّح الصدوق في العلل بأنّ له ولد.

حيث قال:محمّد بن عمر و بن أبي عمير ، عن محمّد بن عمّار البصري، عن عبّاد ابن صهيب، عن الصادق ﷺ. الحديث .

الثالث: ذكره في سند واحد مكرّراً، وهشام بن سالم متوسّط بينهما، كما يظهر ذلك في ترجمة زرارة عن الكشي، قال: حدّثني أبو عبدالله محمّد بن إبراهيم الورّاق، قال: حدّثني بنان بن محمّد بن يزيد القمّي، قال: حدّثني بنان بن محمّد بن عيسىٰ، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن محمّد بن أبي عمير، قال: دخلت على أبي عبدالله الله قال: كيف تركت زرارة؟ فقلت: تركته لا يصلّي العصر حتّى تغيب الشمس (١).

الرابع: قول شيخ الطائفة في الرجال، حيث صرّح بأنّه أدرك من الأثمّة ثلاثة: أباإبراهيم على ولا يروعنه، وروى عن مولانا الرضا والجواديكي (٢).

ومقتضى هذا الكلام أنّه لم يرو عن مولانا الكاظم الله فضلاً عن مولانا الصادق الله وهذا مغاير لابن أبي عمير الذي روى في مواضع متعدّدة عن مولانا الصادق الله :

منها: ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في أوّل باب أنّ البينة على المدّعي واليمين على المنكر^(٣).

⁽١) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٥٥ برقم: ٢٢٤.

⁽٢) رجال الشيخ الطوسي ص ٣٦٥.

⁽٣) فروع الكافي ٧: ١٥٥ ح ١.

ومنها: ما رواه فيه أيضاً في باب صلاة الجمعة (۱⁾. ومنها: ما رواه فيه أيضاً في باب صلاة النوافل ^(۲).

ومنها: ما رواه شيخ الطائفة في التهذيب في كتاب الطهارة في شـرح عـبارة المقنعة ولابأس أن يصلّى الانسان علىٰ فراش أصابه منى^(٣).

فهذه عدّة نصوص قد روى ابن أبي عمير عن الصادق الله .

وبعد ما عرفت أنّه يروي عن مولانا الصادق الله نقول: إنّه مغاير لابن أبي عمير الذي يروي عن مولانا الرضا والجواد الله الله اعرفت من تصريح شيخ الطائفة بأنّه أدرك من الأثمّة ثلاثة الخ. ومقتضى ذلك أنّه لم يدرك زائداً من هذه الثلاثة، كما هو دأب علماء الرجال.

وبعد ما عرفت من التعدّد نقول: لا يصحّ الحكم بصحّة جميع أحاديثه؛ لأنّ ابن أبي عمير الذي صرّح علماء الرجال بوثاقته رجل واحد، وذلك إنّما يصحّ إذا كان

⁽١) فروع الكافي ٣: ١٩ ٤ ح ٢.

⁽٢) فروع الكافي ٣: ٤٤٣ - ٢.

⁽٣) تهذيب الأحكام ١: ٢٤٩ - ٢.

⁽٤) تهذيب الأحكام ٥: ٢٢٣ ح ٩٠.

تحقيق حال ابن أبيعمير......تحقيق حال ابن أبيعمير....

واحداً، وفي صورة التعدّد لا يصحّ الحكم بصحّة جميع أحاديثه .

ويمكن أن يقال في دفع الإشكال: إنّ ابن أبي عمير إن كان راوياً عن الأسمة الثلاثة الكاظم والرضا والجواد الشيخ، فلا إشكال في انصراف الاطلاق إلى محمد الذي أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، إلا مع القرينة على خلافه، كما إذا وقع مكرراً في سند واحد، كما عرفت سابقاً، أو تصريحاً كما نقلنا من الصدوق في العلل من قوله: محمد بن عمرو بن أبي عمير.

وأمًا إذا كانت الرواية عن الباقر والصادق الله الله عن الكاظم الله أيضاً في وجه محتمل، فيشكل الحال، ولا يمكن الحكم بصحة الحديث إلا مع التصريح، والقيد: إمّا بمحمّد فيعد الخبر صحيحاً، أو بعمر و فيقف الخبر عن الاعتماد، وادّعاء انصراف الاطلاق إلى محمّد هذا لا يخلو عن اعتساف.

وقد عرضت الإشكال المذكور على بعض أفاضل العصر (١١)، فأجاب بانصراف الاطلاق إلى محمّد، مع تسليم الإشكال.

فقلت: إنّ هذا في الأثمّة الثلاثة أو الاثنين خال عن الإشكال. وأمّا في الباقر والصادق ﷺ، فلا يمكن دعوى ذلك. فسلّم وأجاب بالاشكال.

وبالجملة ملاحظة جميع ما ذكرنا تثبّطنا عن القول بالانصراف في الرواية الواردة عنهما عليه فنقف الرواية عن الاعتماد؛ لعدم العلم بكونه من الثقة، أو من المهمل، مع أنّ النتيجة تابعة لأخسّ المقدّمتين، فتأمّل.

⁽١) هو الحاج محمّد نجل الفاضل الكرباسي.

الفصل الثالث والعشرون في تحقيق الكلام في ابن الغضائري

وهو أحمد بن الحسين بن عبيدالله بن إبراهيم الغضائري .

أقول: يظهر من بعض أجلاً الأفاضل المتبحّرين من العلماء رضوان الله عليهم القدح فيه، كما عن السيد الدامادة .

قال في الرواشح: فأمّا ابن الغضائري، فمسارع إلى الجرح حرداً. مبادر إلى التضعيف شططاً (١). التضعيف شططاً (١).

وكما عن الفاضل الخواجوئي، فإنّه قال بعد نقل عبارة السيد الداماد الله الله الله عن السيد الداماد الله عظيم في ابن الغضائري، فإنّه يفيد أنّه كان في جرحه وتضعيفه بعيداً عن الحقّ، مفرطاً في الظلم، فكان يجرح سليماً، إلى أن قال: ومقتضى هذا الظنّ عدم قبول شهادته مطلقا (٢).

وكما عن الفاضل المتبحّر أبيعلي في منتهى المقال، قال في ترجمة سليم بن قيس الهلالي، حيث ضعّفه ابن الغضائري، ما هذا لفظه: ولو حكمنا بالطعن لطعنه لما سلم جليل من الطعن^(٣).

وصرّح بذلك في كتابه في مواضع عديدة غير خفية على المتتبّع.

أقول: إنّه ثقة لوجوه :

منها: ما صرّح النجاشي بأنّه ثقة معتمد عليه عندي، له كتاب الرجال، نقلنا منه

⁽١) الرواشح السماوية ص ٥٩.

⁽٢) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٣٠٦.

⁽٣) منتهى المقال ٣: ٣٨٢.

في كتابنا هذا وفي غيره أشياء كثيرة، وله كتب أخر ذكرناها في الكتاب.

ومنها: ما ذكره شيخ الطائفة في خطبة كتاب الفهرست^(١)، وهو صريح فـي التوثيق والتعديل، لجلالة رتبته وقدره .

ومنها: ذكر أكثر علماء المتبحّرين، كالشيخ الطوسي وابن طاووس والنجاشي وغيرهم من أجلاء القدماء من معاصريه وغيره مترحّماً عليه، ومترضّياً عنه، مع إفادات كلامهم ذكراً وتسمية الجلالة، وسموّ الشأن، وعلوّ الرتبة، بحيث لولم يكن جليلاً لما ذكره إلاّ عليلاً غليلاً.

والموجود في كلماتهم خلافه، وعنوانهم وذكرهم بالخصوصية الخاصة يعطي كونهم له خليلاً، مع أنّ علماء الرجال من الذين بعده نقلوا عنه في كتبهم جرحاً وتعديلاً، وأكثرهم يعتمدون على شهادته مطلقا، وذلك لا ينافي ما ذكره السيد الداماد في حقّه؛ إذ القدح في الرواة كان باجتهاده، وهذا لا ينافي عدالته، كما لا يخفى .

وبهذا صرّح الفاضل المدقّق البهبهاني، حيث قال: اعلم أنّ الظاهر من القدماء لاسيما القمّيين منهم والغضائري كانوا يعتقدون للأثمّة هي من للة خاصّة من الرفعة والجلالة، ومر تبة معيّة من الفقه والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجوّزون التعدّي عنها، وكانوا يعدّون التعدّي عنها ارتفاعاً وغلواً على حسب اعتقادهم إلى آخر ما قال هذا (عدنقلنا هذا الكلام بتمامه عنه في طيّ الفصول. والانصاف أنّ ذلك يوجب وهناً في شهادته بالجرح، فإنّه بملاحظة كلمات

⁽١) الفهرست ص ٢.

⁽٢) فوائد الوحيد البهبهاني ص ١٢٨ ــ ١٢٩ الفائدة الثانية .

القادحين، وكذا ما ذكره البهبهاني الله يبق وثوق في جرحه، بل يحصل في الغالب الظنّ على خلافه، لاسيما إذا كان الجرح منه بلفظ الغلوّ والارتفاع، فأنه يستفاد منه كون المجروح بهذا اللفظ من أصحاب الأسرار والدقائق، وعند ذلك يحصل الاعتماد.

ومن ذلك بان أنّ تعديله وتوثيقه أبلغ في عدالة الرجل المعدّل، وكذا تـعديل سائر القمّيين أيضاً،كأحمد بن محمّد بن عيسىٰ وغيره،كما لا يخفىٰ على المتأمّل.

الفصل الرابع والعشرون في تحقيق حال حمزة بن بزيع

أقول: وثقه العلاَمة في الخلاصة، فقال: إنّه من صالحي هذه الطائفة و ثـ قاتهم، كثير العمل (١٠).

لكن لا يبعد أن يقال: إنّه مأخوذ من كلام النجاشي الذي أورده في تسرجمة محمّد بن إسماعيل بن بنزيع أبوجعفر، مولى المنصور أبي جعفر، وولد بزيع بيت منهم حمزة بن بزيع، كان من صالحي هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل، له كتب إلى آخر ما ذكره (٢).

والظاهر أنّ قوله «كان من صالحي هذه الطائفة» وصف لمحمّد بن إسماعيل؛ لكونه في ترجمته، ولقوله «له كتب» ولعدم عنوان حمزة بن بزيع في كتابه، ومن البعيد تركه مع كون ذلك وصفاً له عنده. كذا قيل. وفيه تأمّل.

ولمّا جعله العلاّمة وصفاً لحمزة بن بزيع أدخل الواو على «كان» في ترجمة

⁽١) خلاصة الأقوال ص ١٢١ برقم: ٣٠٨.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٣٣٠ برقم: ٨٩٣.

محمّد بن إسماعيل، وأسقط لفظة «له كتب» فيها، حيث قال في ترجمته: وولد بزيع بيت، منهم حمزة بن بزيع، وكان من صالحي هذه الطائفة و ثقاتهم، كثير العمل. قال الشيخ الطوسي ١٤٠٤: إنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع ثقة صحيح (١١).

إن قلت: إذا لم يكن المذكور في كلام النجاشي وصفاً لحمزة بن بزيع، فما يكون حاله ؟

قلنا: إنّ كلام النجاشي إنّ ولد بزيع بيت، وإن كان دالاً على مدحه، لاسيما بعد اختصاصه بالذكر من بين إخوته، ولعلّه الوجه في جمعله العملامة المجلسي الشهدوحاً.

لكن الظاهر من شيخ الطائفة في كتاب الغيبة الحكم بوقفيته، حيث قال: وقد روي السبب الذي دعا قوماً إلى القول بالوقف، فروى الثقات أنَّ أوّل من أظهر هذا الاعتقاد علي بن أبي حمزة البطائني، وزياد بن مروان القندي، وعثمان بن عيسى الرواسي، طمعوا في الدنيا، ومالوا إلى حطامها، واستمالوا قوماً. فبذلوا لهم شيئاً فيما اختانوه من الأموال، نحو حمزة بن بزيع، وابن المكاري، وكرّام الخشعمي، وأمثالهم (٢٠).

ثمّ روى بعد أن أورد جملة من الأخبار المتعلّقة بتلك الفرقة الخاسرة، رواية عن أحمد بن محمّد بن أبي الخطّاب، عن عن أحمد بن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن صفوان بن يحيى، عن إبراهيم بن يحيى بن أبي العلاء، قال: قال الرضائية: ما فعل الشقي حمزة بن بزيع؟ قلت: هو ذا، هو قد قدم، فقال: يزعم أنّ أبي حيّ، هم اليوم

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٢٣٨ برقم: ٨١٤.

⁽٢) الغيبة للشيخ الطوسي ص ٦٣ _ ٦٤.

شكَّاك، فلا يموتون غداً إلاَّ على الزندقة.

قال صفوان: فقلت فيما بيني وبين نفسي: شكّاك قد عرفتهم، فكيف يـموتون على الزندقة؟ فما لبثنا إلاّ قليلاً حتّىٰ بلغنا عن رجل منهم أنّه قال عند موته: هـو كافر بربّ أماته، قال صفوان: فقلت: هذا تصديق الحديث (١١).

فعلىٰ هذا يكون حمزة بن بزيع: إمّا ضعيفاً، أو موتّقاً، إلاّ أنّ الظاهر من النجاشي عدم تسليم فساد، فلاحظ عبارته المذكورة .

وهو الظاهر من شيخ الطائفة أيضاً في رجاله، حيث أورد حمزة بن بزيع في أصحاب مولانا الرضائل (٢)، مع عدم التعرّض بفساد عقيدته، مع أنّ ديدنه التعرّض لذلك، كما لا يخفى على المطّلع بحاله في ذلك الكتاب، فتأمّل في المقام بالتأمّل التامّ.

الفصل الخامس والعشرون في تحقيق الحال في علي بن حديد

اختلفت كلمات علماء الرجال في شأن علي بن حديد بن حكيم من أهل الكوفة، فذهب الشيخ في التهذيب والاستبصار إلى الحكم بضعفه، وهو الظاهر من بعض مشايخ مشايخنا في كتابه المسمّى بمطالع الأنوار، وهو الظاهر من الكشي، حيث نقل فطحيته عن نصر بن الصباح البلخي (٣).

واختار بعض من أفاضل العصر من مشايخنا في هـذا العـلم بكـونه صـحيح

⁽١) الغيبة للشيخ الطوسي ص ٦٨ _ ٦٩.

⁽٢) رجال الشيخ الطوسي ص ٣٥٦ برقم: ٥٢٧٨.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٤٠ برقم: ١٠٧٨.

تحقيق حال علي بن حديد.........................

الاعتقاد والمذهب، وكونه ممدوحاً .

وأمّاكلمات الشيخ:

فمنها: ما في باب البثر يقع فيها الفأرة والوزغة من الاستبصار، قال: أوّل ما في هذا الخبر أنّه مرسل، وراويه ضعيف، وهو على بن حديد^(١) .

ومنها: ما في باب النهي عن بيع الذهب بالفضّة من الاستبصار، قال: وأمّا خبر زرارة، فالطريق إليه على ما ينفرد بنقرد بنقله (٢).

ومنها: ما في التهذيب في الأبواب المذكورة (٣) حكم بمثل ما في الاستبصار . والحقّ أنّه ممدوح، صحيح الاعتقاد، فيعدّ خبره من الحسان، ويستفاد مدحه من روايات :

منها: ما في الكافي في باب الشهور التي يستحبّ فيها العمرة، قال: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد بن محمّد، جميعاً عن علي بن مهزيار، عن علي بن حديد، قال: كنت مقيماً بالمدينة في شهر رمضان سنة ثلاث عشرة ومائتين، فلمّا قرب الفطر كتبت إلى أبي جعفر الله أسأله عن الخروج في عمرة شهر رمضان أفضل أو أقيم حتّى ينقضي الشهر وأتمّ صومي ؟

فكتب إليّ كتاباً قرأته بخطّه: سألت رحمك الله عن أيّ العمرة أفــضل؟ عــمرة شهر رمضان أفضل يرحمك الله ^(٤).

⁽١) الاستبصار ١: ٤٠ ح ٧.

⁽٢) الاستبصار ٣: ٩٥.

⁽٣) تهذيب الأحكام ١: ٢٤٠.

⁽٤) فروع الكافي ٤: ٥٣٦ ح ٢.

وإنّا وإن لم نستفد من هذا الكلام التوثيق، فلا أقلّ من المدح وحسن الاعتقاد، وهو المطلوب.

ومنها: ما أورده الكشي في رجاله في ترجمة هشام بن الحكم: عن علي بن محمد، عن أبي جعفر الثاني هي الله قال: قلت: جعلت فداك قد اختلف أصحابنا، فأصلي خلف أصحاب هشام بن الحكم؟ قال: عليك بعلي بن حديد، قلت: فآخذ بقوله؟ قال: نعم، فلقيت علي بن حديد فقلت له: نصلًى خلف أصحاب هشام بن الحكم؟ قال: لا (١) .

وهذه الرواية أيضاً دالٌ على التوثيق كالأوّل، إلاّ أنّ أقلّه المدح وحسس الاعتقاد، كما لا يخفيٰ على المتأمّل البصير المنصف.

ومنها: ما أورده الكشي أيضاً في رجاله في ترجمة يونس: عن آدم بن محمّد القلانسي، عن علي بن محمّد القمّي، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن يعقوب بن يزيد، عن أبيه يزيد بن حمّاد، عن أبي الحسن على قال: قلت له: أصلّي خلف من لا أعرفه؟ فقال: لا تصلّ خلف من لا تتق بدينه، فقلت له: أصلّي خلف يونس وأصحابه؟ قال: يأبى ذلك عليكم علي بن حديد، قلت: آخذ بقوله في ذلك؟ قال: نعم، قال: فسألت علي بن حديد عن ذلك، فقال: لا تصلّ خلفه ولا خلف أصحابه (٢٠).

ومنها: ما أورده الكشي أيضاً في رجاله في ترجمة محمّد بن بشير (٣٦) بطريق

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٥٦٣ برقم: ٤٩٩.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٨٧ برقم: ٩٥٠.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٧ ـ ٧٧٨.

معتبر ما يدلُّ على اعتقاده بالحقُّ .

ونظر في ثاني ما رواه الكشي بالضعف في سنده، حيث إنّ شيخ الطائفة قال في رجاله: إنّ آدم بن محمّد القلانسي قيل: إنّه كان يقول بالتفويض (١).

وعلي بن محمّد القمّي غير موثّق .

وفي أوّله بأن التقييد بالقمّي في الثاني يرشد إلى أنّه في الأوّل ذلك، واحتمال إرسال الأوّل قائم بقرينة الثاني، بأن يكون الراوي عن علي بن محمّد آدم بن محمّد كما في الثاني، فيزيد الوهن.

وفي جميع تلك الأنظار نظر، إذ القول بالتفويض ممّا لم يظهر كونه من تفويض الذي يضرّ بحال الشخص، كما حقّقناه في المرآة الأوّل، وذكرنا له معاني كثيرة، وأغلب الرواة الذين نسب إليهم التفويض إنّما هو بالمعنى الذي لا يضرّ القول به.

وبالجملة عدم ثبوته يكفينا، وحقّقنا ذلك في السابق على وجــه يـغنيك هــنا فارجعه .

وكذا احتمال الارسال في الخبر، فإنّ الاحتمال المجرّد لا يضرّ بالظهور، كما لا يخفيٰ.

وبالجملة الانصاف أنّ الرجل ممدوح، صحيح الاعتقاد .

ومن مجموع تلك الروايات يحصل الظنّ القوي بذلك، كما هو غير خفي على المنصف، مع انضمام قول الشيخ في الفهرست: انّ له كـتاب (٢). وهـو وإن كـان بمجرّده لا يفيد شيئاً كماسبق منّا، إلاّ أنّه مع انضمام القرائن مع تلك الروايات يفيد

⁽١) رجال الشيخ الطوسي ص ٤٠٧ برقم: ٥٩٢٤.

⁽٢) الفهرست ص ٢٦٧ برقم: ٣٨٢.

مدحاً، كما لا يخفى.

وأمّا ما نقله الكشي عن نصر بن الصباح البلخي من كونه فطحياً (١).

فليس بشيء، فإنّ فساد العقيدة لوكان موجباً لعدم الاعتماد وضعف الخبر، لا يمكن الحكم بفطحيته؛ إذ مخبرها وهو نصر بن الصباح صرّح النجاشي والكشي والشيخ بأنّه من الطيارة غال، ويؤيّده عدم اختيار الكشي ذلك صراحة، مع كونه هو الناقل عن نصر بن الصباح، فعدم اختياره ذلك يوجب وهناً في فطحيته .

وأمّا تضعيف الشيخ، فالظاهر أنّه لأجل ما نقل عن النصر بن الصباح، فهو من اجتهادياته، ويظهر منه في بعض المواضع كون حكمه لأجله، وقد عرفت الكلام في المبنى، فالبناء عليه غير موجّه .

هذا مع أنّا لم نجد من فطحيته في كتب أهل الرجال من النجاشي وابس داود وابن الغضائري وغيرهم عين ولا أثر، فلو كانت محقّقة لتعرّضوا هؤلاء الأجلاء لاسيما ابن الغضائري، ولم نجد نقلها إلاّ عن نصر بن الصباح، وقد عرفت الكلام فيه، ووهنه بعدم اعتماد الكشي عليه مع كونه هو الناقل.

وبالجملة الظنّ الحاصل من أدلّتنا المذكورة وملاحظة جميعها أقوى لوجوه شتّى، ممّا اعتمد عليه القادحون، بل ليس في طرفه ظنّ أصلاً، فإذاً الرجل صحيح الاعتقاد والمذهب، وممدوح إن لم نقل بكونه ثقة، وإلاّ فالقول به أيضاً غير بعيد.

القصل السادس والعشرون

في بيان الحال في قاسم بن محمّد الاصفهاني القمّي

أقول: قال في مشيخة الفقيه: وما كان فيه عن سليمان بن داود المنقري، فـقد

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٤٠ برقم: ١٠٧٨.

رويته عن أبي رضي الله عنه، عن سعد بن عبدالله، عن القاسم بن محمّد الاصفهاني، عن سليمان بن داود المنقري (١١).

وقال النجاشي: القاسم بن محمّد القمّي يعرف بكاسولا، لم يكن بالمرضي، له كتاب النوادر، أخبرنا ابن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا ابن بطّة، قال: حدّثنا البرقي، عن القاسم (٢).

والظاهر أنَّ القاسم بن محمّد الذي وصفه النجاشي بالقمّي، والقاسم بن محمّد الاصفهاني الذي في المشيخة واحد،كما يظهر من تلخيص الأقوال ورجال الكبير ونقد الرجال^(٣)؛ لأنَّه لم يذكر فـي رجـال النـجاشي ورجـال الشـيخ وفـهرسته والخلاصة إلاَّ في عنوان واحد .

ولأنّ شيخ الطائفة في الفهرست بعد أن عنون الموصوف بالاصفهاني، قال: إنّه يعرف بكاسولا، حيث قال: القاسم بن محمّد الاصفهاني المعروف بكاسولا ^(٤).

وقد عرفت من كلام النجاشي أنّه قال في القمّي: إنّه يعرف بذلك. وهو الظاهر من طريقهما إليه أيضاً.

قال في الفهرست في ترجمة قاسم بن محمّد الاصفهاني: له كتاب، أخبرنا بـه جماعة، عن أبي المفضّل، عن القاسم بـن جماعة، عن أبي عبدالله، عن القاسم بـن

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٦٧.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٣١٥ برقم: ٨٦٣.

⁽٣) نقد الرجال ٤: ٤٤ برقم: ٤١٩٤.

⁽٤) الفهرست ص ٣٧٢ برقم: ٥٧٨ .

٥٦٥......مرآة المراد محمّد^(۱).

وقد عرفت من طريق النجاشي أنّ ابن بطّة روى عن البرقي عن القاسم بن محمد. والبرقي هو أحمد بن أبي عبدالله المذكور في طريق النجاشي، فالظاهر أنّ الموصوف بالقمّي والاصبهاني واحد، ولعلّ أحدهما باعتبار المسكن.

وأمّا حاله، فقد عرفت من النجاشي أنّه قال: إنّه لم يكن بالمرضى .

ومثله فعل العلاّمة في الخلاصة، وحكىٰ فيه عن ابن الغضائري أنّه قال: حديثه يعرف تارة وينكر أخرىٰ، ويجوز أن يخرج شاهداً (٢).

وحكى ابن داود عن ابن الغضائري غلوّه (٢٦). ولم يحكه في الخلاصة عنه، كما أنّه حكى عن الكشي أنّه قال: إنّه لم يكن بالمرضي، ولم أجده فيه، وذكرهما إيّاه في الباب الثاني دليل على مجر وحيته عندهما، أو توقّهما فيه.

لكن تصحيحهما جميعاً طريق الصدوق إلى سليمان بن داود، يقتضي و شاقته عندهما؛ لما عرفت من أنّه فيه قال العلاّمة في مقام بيان حال طرقه : وعن معاوية ابن شريح صحيح، وكذا عن سليمان بن داود المنقرى (٤).

وقال ابن داود: وأمّا الصحيح ممّا يتعلّق بالشيخ أبي جعفر ابن بابويه، فما رواه عن كردويه، إلىٰ أن قـال: ومـعاوية بـن شـريح، وسـليمان بـن داود المـنقري

⁽١) الفهرست ص ٣٧٢ برقم: ٥٧٨.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٣٨٩ برقم: ١٥٦٢.

⁽٣) رجال ابن داود ص ٤٩٤ برقم: ٣٨٩.

⁽٤) خلاصة الأقوال ص ٤٤٠.

الشاذكوني^(١) انتهي .

ولا ينافي ذلك ذكرهما في الباب الثاني؛ لأنّ تصحيح الطريق لمّاكان في آخر كتابهما يمكن أن يطّلعا من حاله ما لم يكونا مطّلعين عليه فيما قبل.

وممّا يؤيّد جواز التعويل أنَّ شيخنا الشهيد في الذكرى حكى الطعن في الرواية الواردة عن المشايخ الثلاثة في الكافي في باب نوادر الجمعة، عن حفص بن غياث. وكذا في التهذيب، وكذا في الفقيه بسبب الراوي أي حفص بن غياث دون غيره من رجال سنده، مع كون قاسم بن محمّد في سندها.

وها أنا أذكر الرواية بسندها حتّى تطَّلع عليها .

ففي الكافي قال: علي بن إبراهيم، عن أبيه، وعلي بن محمد القاساني، عن القاسم بن محمد القاساني، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث، قال: سمعت أبا عبدالله على يقول: في رجل أدرك الجمعة وقد از دحم الناس، فكبر مع الإمام وركم، ولم يقدر على السجود، وقام الإمام والناس في الركعة الثانية وقام هذا معهم، فركع الإمام ولم يقدر هذا على الركوع في الركعة الثانية من الزحام وقدر على السجود كيف يصنع ؟

فقال أبو عبدالله على الركعة الأولى، فهي إلى عند الركوع تامة، فلما لم يسجد لها حتى دخل في الثانية إن كان نوى يسجد لها حتى دخل في الثانية لم يكن له ذلك، فلما سجد في الثانية إن كان نوى هذه السجدة التي هي الركعة الأولى، فقد تمت له الأولى، وإذا سلم الإمام قام فصلى ركعة ثمّ يسجد فيها، ثمّ يتشهد ويسلم، وإن كان لم ينو أن تكون تلك

⁽۱) رجال ابن داود ص ۵۵۹ ـ ۵٦۰ .

السجدة للركعة الأولى، لم تجز عنه الأولى ولا الثانية (١١).

وفي الفقيه رواه بإسناده إلى سليمان بن داود، عن حفص بن غياث بالسند الذي ذكرنا عنه في المشيخة، والرواية فيه كما في الكافي، لكن فيه: وعليه أن يسجد سجدتين وينوي أنّهما للركعة الأولى، وعليه بعد ذلك ركعة تامّة يسجد فيها (٢).

وفي التهذيب رواه بإسناده إلى سعد بن عبدالله، عن محمّد بن الحسين، عن عباد بن سليمان، عن القاسم بن محمّد، عن سليمان، عن حفص بن غياث (٢٦) و تلك الرواية على الطريق المروية في الفقيه .

وشيخنا الشهيد في الذكرئ بعد أن أورد تلك الرواية. قال استضعافاً لها: فإنّ حفصاً عامي تولّى القضاء من قبل الرشيد بشرقى بغداد ثمّ بالكوفة .

ثمّ أجاب عنه بقوله: قلت: ليس ببعيد العمل بهذه الروايــة؛ لاشــتهارها بــين الأصحاب، وعدم وجود ما ينافيها .

إلى أن قال: وأمّا ضعف الراوي، فلا يضرّ مع الاشتهار، على أنّ الشيخ قال في الفهرست: إنّ كتاب حفص يعتمد عليه (٤).

وأوضح منه في الدلالة على المرام كلامه في البيان، حيث قال في مـقام الردّ على الرواية، ما هذا لفظه: لكن في الطريق حفص، فالبطلان متّجه ^(٥).

⁽١) فروع الكافي ٣: ٤٢٩ ـ ٤٣٠ ح ٩.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٤١٩ ـ ٢٠٤ برقم: ١٢٣٧ .

⁽٣) تهذيب الأحكام ٣: ٢١ _ ٢٢ ح ٧٨.

⁽٤) ذكرى الشيعة ٤: ١٢٧ ـ ١٢٨.

⁽٥) البيان لشهيد الثاني ص ١٠٧.

بيان حال قاسم بن محمّد الاصفهاني ٥٥٥

ومنه يظهر أنَّ غيره ممَّن في سنده غير مطعون عنده .

ومثله العلاَّمة في المنتهيٰ، قال: وما ذكره في الخلاف تعويل علىٰ رواية حفص، وهو ضعيف (١) .

وفي جامع المقاصد مشيراً إلى الرواية: وفي المستندضعف، فإنّ حفصاً عامي (٢). وفي التنقيح: قال في المبسوط بالحذف؛ لرواية حفص بن غياث، وهي ضعيفة لضعفه (٢). إلى غير ذلك من عبائر القوم.

ولك أن تقول: إنّه يمكن أن يكون ذلك من جهة عدم الالتفات إلى غيره من رواة الحديث، لا أن لا يكون غيره من رواته مطعون عندهم، ولكن فيه ما لا يخفى.

ويمكن أن يقال: إنّ كلام النجاشي ليس بصريح في تضعيف الرجل، وكذا ذكر العلاّمة وابن داود إيّاه في الباب الثاني؛ لاحتمال توقفهما في حاله هناك، سيما بعد تصحيح الطريق إلى سليمان بن داود، فإنّه حكم إجمالي بوثاقة كلّ من فيه .

ولا اعتماد بما حكي عن ابن الغضائري من نسبة الغلق والتهمة، بمعنى أنّـه لا يحصل منه الظنّ بالقدح، فالظنّ الحاصل في طرف الوثاقة والاعتماد أقوى .

ويمكن استفادة كون الرجل من أصحاب الأسرار من قول النـجاشي «وليس بمرضى» وكذا من نسبة الغلوّ .

فإذاً ما صدر من المحقّق الاسترابادي من تضعيفه الرجل مىراراً فـي رجـاله

⁽١) منتهى المطلب ٥: ٥٤٥.

⁽٢) جامع المقاصد ٢: ٤٣٠.

⁽٣) التنقيح الرائع ١: ٢٣٢.

الكبير والوسيط في بيان طرق الصدوق، وكذا ما صدر من العلامة المجلسي في الوجسيزة من التضعيف ليس بمرضي، ولكن لا يمضرنا أيمضاً؛ لكونه من اجتهادياتهما، فلا يكون حجّة لنا ولاعلينا.

الفصل السابع والعشرون في سليمان بن داود المنقري

كما في سند الحديث المذكور في الفصل السابق الذي نقلناه من الكافي والفقيه و التهذيب .

ففي النجاشي: إنّه ليس بالمتحقّق بنا، غير أنّه روى عن جماعة أصحا نا مـن أصحاب جعفر بن محمّدﷺ، وكان ثقة، له كتاب (١).

فما حكاه العلاّمة ﴿ عن النجاشي أنّه يروي عن جماعة أصحابنا من أصحاب أبي جعفر ﷺ (٢). فليس مطابقاً لما فيه لما عرفت .

وكذا ما في نقد الرجال، حيث قال: ونقل العلاّمة عن النجاشي أنّه من أصحاب أبيجعفر الرضي أنه من أصحاب جعفر بن محمّد المشير (٣). انتهي كلام النقد .

إذ هو غير مطابق لما في الخلاصة، ولالما في النجاشي؛ لما عرفت أنّ الموجود في النجاشي أنّه يروي عن جماعة أصحابنا من أصحاب جعفر بن محمّد عليه لا أنّه من أصحابه عليه . ومنه يظهر الحال في الحكاية عن الخلاصة .

إن قيل: يمكن أن يكون الوجه فيما حكاه في النقد جعل «من أصحابنا» في

⁽١) رجال النجاشي ص ١٨٤ برقم: ٤٨٨.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٣٥٢ برقم: ١٣٨٨ .

⁽٣) نقد الرجال ٢: ٣٦١ برقم: ٢٣٩٨.

كلام النجاشي خبراً آخر ؛ لأنّ في قوله «انّه يروي» بناء علىٰ أنّ ما يـذكر فـي ترجمة شخص الظاهر أنّه من أوصافه .

قلنا: إنّه مخالف للظاهر جدّاً، مضافاً إلىٰ أنّ رواية سليمان بن داود عن جعفر ابن محمّد عليه : إمّا بواسطة كما في الرواية السابقة في الفصل السابق، أو بواسطتين.

وامًا بلاواسطة، ولا يحضرني الآن، وبعده غير خفي على أولي الأبصار، ولذا ترى أنَّ شيخ الطائفة لم يذكره في رجاله من أصحاب مولانا الصادق ﷺ، ولو كان من أصحابه لذكره فيهم، كما لا يخفى على المطّلع بحاله واصطلاحه.

إلا أن يقال: إنّ هذا الاصطلاح إنّما هو من شيخ الطائفة، وأمّا النجاشي فلا. فيكون مراده من الأصحاب التشرّف باللقاء، لكن الكلام في ثبوته فيما نحن فيه ولم يظهر لي بعد.

وأورده العلامة وابن داود (٢٦ في كتابهما في القسم الثاني، وحكينا عن ابن الغضائري تضعيفه، ففي الخلاصة: قال ابن الغضائري: إنّه ضعيف جدّاً، لا يلتفت إليه، يوضع كثيراً على المهمّات (٣٦).

⁽١) تهذيب الأحكام ٢: ٣١٧ ح ١٥١.

⁽٢) رجال ابن داود ص ٥٩ برقم: ٢١٥.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٣٥٢ برقم: ١٣٨٨ .

ووافقه المحقّق الميرزا محمّد في رجاله الكبير، قال: وطريق الصدوق إلى سليمان بن داود المنقري ضعيف بقاسم بن محمّد الاصفهاني، وسليمان ضعيف أيضاً (١).

وممّن حكم بطعنه _مضافاً إلى من تقدّم _العلاّمة المجلسي في الوجيزة، قال: سليمان بن داود المنقرى ضعيف.

ولكن ما يظهر من شيخ الطائفة في الفهرست تعويله عليه، قال: سليمان بن داود المنقري له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصقار، عن علي بن محمد القاساني، عن القاسم بن محمد عنه، وأخبرنا جماعة عن أبي جعفر ابن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبدالله، والحميري، ومحمد بن يحيئ، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن القاسم بن محمد عنه (٢).

واعتماد هؤلاء الأفاضل العظام على كتابه، دليل على اعتماد مصنّفه، مضافاً إلى التوثيق الذي علمته من النجاشي، فلا يكون حديثه أقل من الأحاديث الموثّقة، بل ولا من الصحاح أيضاً، لاسيما بعد عدم الاعتماد على تضعيف ابن الغضائري، واحتمال أن يكون مرجع التضاعيف الصادرة من الفحول هو تضعيف ابن الغضائري، مع كونه من اجتهادياتهم، فلا اعتماد عليه لا لنا ولا علينا.

الفصل الثامن والعشرون في تحقيق الحال في النوفلي

الذي يروي عن السكوني، واسمه الحسين بن يزيد بن محمّد بن عبدالملك

⁽١) منهج المقال ص ٤١١.

⁽٢) الفهرست ص ٢٢١ برقم: ٣٢٦.

النوفلي، والذي اسمه الحسن بن محمّد بن سهل النوفلي، فإنّه ضعيف مجروح، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى من كلمات السيد الداماديّة.

أقول: اختلفت كلمات العلماء في حال النوفلي الذي كلامنا فيه، فيظهر من جملة من أجلاً الأصحاب وفضلاء الأطياب القدح فيه، ويظهر من الكليني، والصدوق، والشيخ، والمحقّق، وابن أبي الجمهور في درر اللآلي، والمحقّق التقي المسجلسي، والعسلامة المسجلسي، والسيد السند في المصابيح، والفاضل الهزار جريبي، والمحقّق المدقّق السيد الداماد "، وبعض أفاضل عصرنا، الاعتماد عليه والحكم باعتبار الأحاديث الواردة عنه.

ثمّ بعضهم حكموا بإدراج الخبر بواسطته في تحت الصحاح، كما يظهر من الأوّلين، حيث صحّحا طريق السكوني مع كون النوفلي في الطريق، بل من الثالث والرابع أيضاً، بل ومن بعض الباقين أيضاً.

وبعضهم أدرجوا الخبر بواسطته تحت الموتقات، ويكتفىٰ هنا في اثبات المرام من الاعتماد عليه بما ذكره الفاضل الداماد في في الرواشح في الراشحة الخامسة والثلاثون.

قال الله بعد ما أورد بعض الكلام في وجه الاعتماد بمحمّد بن أورمة: وكذلك النوفلي الذي يروي عن السكوني، واسمه الحسين بن يزيد بن محمّد بن عبدالملك النوفلي النخعي مولاهم الكوفي أبو عبدالله، فإنّه ليس بضعيف اتفاقاً .

قد ذكره الشيخ في الفهرست، وقال: له كتاب عن السكوني، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضّل، عن ابن بطّة، عن أحمد بن أبي عبدالله عنه (١).

⁽١) الفهرست ص ٥٩ .

وذكره أيضاً في كتاب الرجال في أصحاب أبيالحسن الرضا ﷺ (١^{١)}، من غير ايراد طعن وغمز فيه أصلاً .

وقال الكشي: رمي بالغلوّ. من غير أن يشهد أو يحكم بذلك .

والنجاشي قال: كان شاعراً أديباً ،سكن الري، ومات بها، وقال قوم من القمّيين: إنّه غلا في آخر عمره، والله تعالىٰ أعلم .

ثمّ قال: وما رأينا له رواية تدلّ على هذا، له كتاب التقية، أخبرنا به ابن شاذان، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا عبدالله بن جعفر الحميري، قال: حدّثنا إبراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد النوفلي به. وله كتاب السنّة (٢).

وابن الغضائري أيضاً لم يطعن عليه أصلاً.

وبالجملة إنّما النوفلي المجروح بالضعف الحسن بن محمّد بن سهل النوفلي، ذكر النجاشي وقال: ضعيف، لكن له كتاب حسن كثير الفوائد جمّة، وقال: ذكر مجالس الرضائين مع أهل الأديان (٣).

وأمّا النوفلي هذا صاحب الرواية عن السكوني، فلم يقدح فيه أحد من أسمّة الرجال، وما ينقل عن بعض القمّيين ممّا لا يوجب مغمزاً فيه، كما في كــثير مــن الثقات الفقهاء الأثبات، كيونس بن عبدالرحمٰن وغيره.

والمحقّق نجم الدين بن سعيد أبوالقاسم مع تبالغه في الطعن في الأسانيد بالضعف، قد تمسّك في المعتبر وغيره من كتبه ورسائله ومسائله في كثير من

⁽١) رجال الشيخ ص ٣٧٣.

⁽۲) رجال النجاشي ص ۳۸.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٣٧.

تحقيق حال محمّد بن أحمد العلوي

الأحكام بروايات السكوني وعمل بها، والنوفلي هذا في الطريق.

وكذلك الشيخ وغيره من عظماء الأصحاب قد عملوا بـها واعـتمدوا عـليها، وجعلوها من الموثّقات .

فإذن هذا الرجل مقبول الرواية وإن لم يكن حديثه معدوداً من الصحاح.

وقول العلامة في الخلاصة: عندي توقّف في روايته، بمجرّد ما نقل عن القبّيين، وعدم الظفر بتعديل الأصحاب له، خارج عن مسلك الصحّة والاستقامة (١). انتهىٰ كلامه أعلى الله مقامه .

وهذا الكلام مع هذه المتانة قد أغنانا من تفصيل الكلام ونقل كلمات الأعلام، وبالجملة لا إشكال في الاعتماد على رواياته وأحاديثه، ولا اعتماد بجرح القميين، والرمي إلى الغلق، كما مرّ وجهه مراراً، لاسيما بعد عدم اعتماد النجاشي والشيخ وغيرهم من الأجلاء بما نقل عن القميين، وهذا وهن عظيم في تلك النسبة، لاسيما مع ادّعاء جلّ من الأعاظم بعدم الاطلاع بقدح معتبر في حقّه، ويغنيك على المرام ما قدّمنا من الكلام في حال السكوني، فارجعه بالتمام.

الفصل التاسيع والعشرون في تحقيق الحال في محمّد بن أحمد العلوي

في كثير من أحاديث الأسانيد في كتب الأخبار عن محمّد بن أحمد العلوي عن أبي هاشم الجعفري، وذكره الشيخ في كتاب الرجال في باب «لم» فقال:محمّد

ابن أحمد العلوي، روى عنه أحمد بن إدريس (١).

قلت: يروي عنه العمركي بن علي البوفكي النيسابوري، ومحمّد بـن يـحييٰ، وأحمد بن إدريس، وسعد بن عبدالله، ومحمّد بن الحسن بن فروخ الصفّار .

وقد يكون الأمر بالعكس، بمعنى أنّ محمّد بن أحسمد العلوي يروي عن العمركي، كما صرّح به النجاشي في ترجمة العمركي (٢)، والعلامة في باب نسيان احرام المتمتّع قد عدّ طريقاً هو فيه في المنتهى صحيحاً (٣). وفي المختلف حسناً (٤).

ولكن الحقّ والتحقيق أنّ الخبر بواسطته يندرج تحت الصحاح المعتبرة، كما نصّ به السيد الداماد في وغيره من أجلاً عهذا الفنّ، وإن لم يوجد تنصيص بخصوصه بالتوثيق، فالأمر هناك جليّ، والسبيل واضح، وحاله أجلّ من ذلك، وبه صرّح السيد الداماد في الرواشح (٥).

وبالجملة هو أبوجعفر محمّد بن أحمد العلوي العريضي الجليل القدر، النبيه الذكر، يقال له: العلوي، نسبة إلى على العريضي، وهو على بن جعفر المشهور الذي يروي عن أخيه موسى بن جعفر بين المحرّداً، فهو ابن مولانا أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصادق الله على العريضي مكرّم، حاله أعظم من أن يوصف .

ولقد نصّ علىٰ ما ذكرنا السيد المعظّم المكرّم ابن طاووس الحسني الحسيني

⁽١) رجال الشيخ الطوسي ص ٤٤٥ برقم: ٦٣٣٣.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٣٠٣ برقم: ٨٢٨.

⁽٣) منتهى المطلب ١٠: ٢٨٠.

⁽٤) مختلف الشيعة ٤: ٢٣١.

⁽٥) الرواشح السماوية ص ٧٧.

في كتاب ربيع الشيعة في بعض فصول الباب العاشر، على ما حكى عنه السيد الداماد الله بهذه الألفاظ: وفي كتاب أبي عبدالله بن عياش: حدّثني أحمد بن يحيى، قال: حدّثنا سعد بن عبدالله، قال: حدثني محمّد بن أحمد بن محمّد العلوي العريضي، قال: حدّثنا أبوهاشم داود بن القاسم الجعفري، قال: سمعت أباالحسن صاحب العسكر الله يقول: الخلف بعدي ابني الحسن، فكيف لكم بالخلف بعد الخلف، قلت: لم جعلت فداك؟ قال: لأتكم لا ترون شخصه، ولا يحل لكم تسميته الخلف، قلت: لم جعلت فداك؟ قال: قولوا الحجّة من آل محمّد.

ثمّ هذا الخبر من أحاديث النهي عن تسمية القائم الله ورواه الصدوق في كتاب كمال الدين وتمام النعمة في الصحيح، عن محمّد بن أحمد العلوي، عن أبي هاشم الجعفري، قال: سمعت أبا الحسن العسكري الله الحديث.

وكذلك رواه شيخنا المفيد في ارشاده، ورئيس المحدّثين في الكافي في كتاب الحجّة في باب في النهي عن الاسم .

وروايات هذا الباب في كتب الأصحاب كثيرة صحاح وحسان ومو تُقات وقويات، غير خفية على المتتبّع في كتب الأخبار (١).

وبالجملة الحقّ في هذا الرجل الجليل الجميل النبيل هو ما ذكرنا، وتعيينه أيضاً هو ما ذكرنا، وقد خفي ذلك على بعض الأجلاّء فحرّبوا وتحرّبوا، وقـلّة التأمّـل والتتبّع يوجب زيادة التحرّب.

قال السيد الداماد، الله بعد ذكر بعض ما ذكرنا: ومن القاصرين من أحداث هذا العصر ممّن ليس على بضاعة المحصّلين من لم يعرف الرجل، فحار في أمره،

⁽١) الرواشح السماوية ص ٧٧ ـ ٧٨ الراشحة ٢١.

وذهب وهمه إلى ما تضحك منه الثكلي، وتسخر منه العجماء (١١).

الفصل الثلاثون

في أعمش الكوفي المشبهور

قال الشهيد الثاني الله في شرح الدراية: إنّ الأعمش لم يذكره أحد من أصحاب الرجال، وهو ثقة جليل القدر .

قال الشيخ في كتاب الرجال: إنّه من أصحاب الصادق ﷺ (٢).

قال السيد الداماد الله عنه أبومحمد سليمان بن مهران الأزدي مولاهم، معروف بالفضل والثقة والجلالة والتشيّع والاستقامة، والعامّة أيضاً مثنون عليه، مطبقون على فضله وثقته، مقرّون بجلالته، مع اعترافهم بتشيّعه .

ومن العجب أنّ أكثر أرباب الرجال قد تطابقوا على الإغفال عن أمره، ولقد كان حريّاً بالذكر والثناء عليه، لاستقامته وثقته وفضله، والاتّفاق على علوّ قدره، وعظم منزلته، له ألف وثلاثمائة حديث، مات سنة ثمان وأربعين ومائة عن ثمان وثمانين سنة (٣).

فالرجل ثقة ثبت عدل، جليل القدر، عظيم المنزلة، نبيل الفضل، معتمد عيه؛ لما عرفت من الشهيد الثاني الله والسيد الله .

وقد وجدنا الثناء عليه في بعض كتب العامّة، كما عرفت من السيد، فعدم ذكر

⁽١) الرواشح السماوية ص ٧٨.

⁽٢) رجال الشيخ الطوسي ص ٢١٥ برقم: ٢٨٣٤.

⁽٣) الرواشح السماوية ص ٧٨ ـ ٧٩.

أرباب الرجال لا يوجب الاهمال(١).

واعلم أنّ في طريق رئيس المحدّثين في الكافي كثيراً عن هشام بن الحكم، وفي طريق الصدوق أبي جعفر ابن بابويه في الفقيه في سند بلال الموذّن عبّاس بن عمر و الفقيمي، وهو في كتب الرجال مسكوت عن ذكره، إذ لم يكن ثبت له كتاب، وبه اعترف السيد الفاضل الداماد الله في الرواشح (٢)، فتدبّر.

الفصل الحادي والثلاثون في ثعلبة بن ميمون

وهو مولىٰ بني أسد، ومولىٰ بني سلامة، أي: حليفهم، فتارة يعبّر عنه في كتب الرجال بأبي إسحاق النحوي، وتارة بأبي إسحاق الفقيه، كذا في الرواشح^(٣).

وقال أبوالعبّاس النجاشي: كان وجهاً في أصحابنا، قارئاً فقيهاً نحوياً لغوياً راوية، وكان حسن العمل، كثير العبادة والزهد، روئ عن أبي عبدالله وأبي الحسن بين العسن بن العسن بن عن حميد، قال: حدّثنا أبوطاهر محمّد عبيدالله أخبركم أحمد بن محمّد الزراري، عن حميد، قال: حدّثنا أبوطاهر محمّد ابن تسنيم، قال: حدّثنا عبدالله بن محمّد المزخرف الحجّال، عن ثعلبة بالكتاب .

ورأيت بخطّ ابن نوح فيما كان وصّى به إليّ من كتبه: حدّ ثنا محمّد بن أحمد، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّ ثنا علي بن الحسين بن فضّال، عن علي بن أسباط، قال: لمّا حجّ هارون الرشيد مرّ بالكوفة، فصار إلى الموضع الذي يعرف

⁽١) راجع: الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٣٠٩_٣١٠.

⁽٢) الرواشح السماوية ص ٧٩.

⁽٣) الرواشح السماوية ص ٥١.

بمسجد سماك، وكان ثعلبة ينزل في غرفة على الطريق، فسمعه هارون وهو في الوتر وهو يدعو، وكان فصيحاً حسن العبادة، فوقف يسمع دعاءه، ووقف من قدّامه ومن خلفه وأقبل يتسمّع، ثمّ قال للفضل بن الربيع: ما تسمع ما أسمع، ثمّ قال: إنّ خيارنا بالكوفة (١).

وقال أبوعمر و الكشي في ترجمته: ذكر حمدويه عن محمّد بن عيسى: أنّ تعلبة ابن ميمون مولى محمّد بن قيس الأنصاري، وهو ثقة خيّر فاضل مقدّم، معدود في العلماء والفقهاء الأجلّة من هذه العصابة (٢).

قال السيد الداماد الله في الرواشح: قلت: والذي عهدناه من سيرة الكشي وسنته في كتابه أنّه لا يورد الثقة والعلم والفضل والتقدّم في أجلّة فقهاء العصابة وعلمائها إلاّ في من يحكم بتصحيح ما يصحّ عنه (٣).

فإذن الحقّ هو الحكم بكون الحديث لأجله معدوداً من الصحاح المعتبرة، وإن كان بعض أجلاء الأفاضل مهما وجدوا طريقاً صحيحاً حقيقياً فيه أبو إسحاق ثعلبة لشكل عليهم الأمر، وضاق عليهم المنتدح، وجعلوه حسناً غير صحيح؛ لكون أبي إسحاق ممدوحاً غير موتّق بالتصريح في خلاصة العلاّمة (3)، وكتاب تقى الدين الحسن بن داود (٥).

⁽١) رجال النجاشي ص ١١٧ ـ ١١٨ برقم: ٣٠٢.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧١١ برقم: ٧٧٦.

⁽٣) الرواشح السماوية ص ٥١ _ ٥٢ الراشحة ٦.

⁽٤) خلاصة الأقوال ص ٨٦ برقم: ١٨١.

⁽٥) رجال ابن داود ص ٧٨ برقم: ٢٨٢.

ولكن قد عرفت من كلام النجاشي والكشي والسيد الدامادي اعتباره والاعتماد عليه، وقد بالغ الأخير فيه غاية المبالغة .

قال شبعد ذكر جملة ممّا ذكرنا: وبالجملة في تضاعيف تتبّع فهارس الأصحاب وطرقهم وأصولهم وجوامعهم، واستقصاء أحوال طبقات الأسانيد ومراتبها ودرجاتها يستبين استصحاح ما صحّ عن ثعلبة كأولئك المعدودين، فيبلغ من يقال بتصحيح ما يصحّ عنه، ويعبّر عمّا صحّ عنه إذا رأوه عن غير معروف الحال بالصحّى على ما عقدنا الاصطلاح عليه اثنين وعشرين بل ثلاثة وعشرين (1).

فإذن قد استبان أنَّ عدَّ الخبر من جهته من الصحاح في غاية الحسن والصحّة والجودة؛ لما قد عرفت من كلام السيد ﴿ أنَه استفاد من كلام الكشي أنَّ ثعلبة أيضاً ممّن يقال في حقّه: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه. ولذا عدَّ أصحاب الاجماع اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين .

الفصل الثاني والثلاثون في محمّد بن هارون

وهو اسم لثلاثة :

منهم: محمّد بن هارون أبوعيسى الورّاق، وهو من أجلّة المتكلّمين في أصحابنا وأفاضلهم، له كتاب الإمامة، وكتاب السقيفة، وكتاب الحكم على سورة لم يكن، وكتاب اختلاف الشيعة والمقالات. كذا في الرواشح (٢).

⁽١) الرواشح السماوية ص ٥٢.

⁽٢) الرواشح السماوية ص ٥٥.

وذكر جميعكتبه النجاشي في ترجمته ^(١).

وذكرها السيد المرتضى ذو المجدين ﴿ في المسائل، وفي كتاب الشافي، وفي التبّانيات، وفي غيرها كثيراً ينقل عنه، ويبني على قوله، ويعوّل على كلامه، ويكثر من قوله «قال أبوعيسي الورّاق في كتابه كذا وكذا» .

والعامة يبغضون هذا الرجل جداً، ويشمئز ون عن نقله النصوص الجلية على أميرالمؤمنين الله النفون الرجل جداً، ويشمئز ون عن نقله النصوص الجلية على أميرالمؤمنين الله الأربعين، ونهاية شرح المقاصد، وإمامهم من قبل فخرالدين الرازي في كتابه الأربعين، ونهاية العقول، وغير هما من متكلميهم يتقحون في معاندة الحق، ولا يستحيون من انكار ضوء الشمس ضاحية النهار، ويقولون: الظاهر أنّ هذه المذاهب أعني دعوى النص الجلي ممّا وضعه هشام بن الحكم، ونصره ابن الراوندي، وأبوعيسى الورّاق وإخوانهم.

وبالجملة لا مطعن ولا غميزة في أبيعيسيٰ أصلاً. والطاعن فيه مطعون فـي دينه، والغامز فيه مغموز في اسلامه .

وقال السيد المرتضى في الشافي: إنّه رماه المعتزلة مثل ما رموا ابن الراوندي القاضي، ونقله العلامة عنه في الخلاصة (٢)، ولذلك ذكره الشيخ تقي الدين الحسن بن داود في كتابه في قسم الممدوحين، ولم يذكره في قسم المجروحين، مع التزامه إعادة ذكر من فيه غميزة مّا، مع كونه من الثبت الثقات في المجروحين أيضاً، حتى سعد بن عبدالله، وهشام بن الحكم، وبريد بن معاوية العجلى وغيرهم.

⁽١) رجال النجاشي ص ٣٧٢ برقم: ١٠١٦.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٣٩٩.

وقال شيخنا النجاشي وغيره من الشيوخ في ترجمة ثبيت بن محمّد أبي محمّد أبي محمّد المسكري مدحاً له وتوقيراً لأمره: صاحب أبي عيسى الورّاق، متكلّم حاذق، من أصحابنا العسكريين، وكان له اطلاع بالحديث والرواية والفقه، له كتب، منها كتاب توليدات بني أمية في الحديث، وذكر الأحاديث الموضوعة، والكتاب الذي يعزى إلى أبي عيسى الورّاق في نقض العثمانية له، وكتاب الأسفار ودلائل الأمتة المين المن فإذن قد استبان أنّ الطريق من جهة محمّد بن هارون أبي عيسى الورّاق يجب

فإذن قد استبان ان الطريق من جهة محمّد بن هارون ابيعيسي الورّاق يجب أن يعدّ حسناً؛ لأنّه من الممدوحين الحدَّاق، ومن المتكلّمين الأجلاء، وهـو مـن طبقات من لم يرو، بل يمكن التجري وعدّه من الصحاح، لاسيما بعد ملاحظة ما نقلنا من السيدي من وجه رميه من المعتزلة.

ومنهم: محمّد بن هارون الذي روى عن مولانا أبي محمّد العسكري الله ويسروي عنه محمّد بن داود في ويسروي عنه محمّد بن أحمد بن يحيى. وأورده الحسن بن داود في المجروحين (٢)، والظاهر كونه ضعيفاً، وقد ذكره النجاشي في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى (٣)، وعدّه في من كان محمّد بن الوليد يستثني من رواية محمّد بن أحمد بن يحيى ما رواه عنهم، ويستثنيهم من رجال نوادر الحكمة، وحكم بضعفه المسيد الداماد الله في الرواشح السماوية (٤)، فإذن الحكم بضعفه أظهر.

ومنهم: محمّد بن هارون بن عمران الهمداني صـاحب حكـايت الحـوانـيت،

⁽۱) رجال النجاشي ص ۱۱۷ برقم: ۳۰۰.

⁽٢) رجال ابن داود ص ٥١٢ برقم: ٤٧٤.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٣٤٨ برقم: ٩٣٩.

⁽٤) الرواشح السماوية ص٥٦.

رواها رئيس المحدّثين بسنده عنه في كتاب الحجّة في باب مولد الصاحب لللهِذِ والصدوق أيضاً رواها بسنده عنه في كتاب كمال الدين وتمام النعمة في باب ذكر التوقيعات (١).

وها أنا أذكر الحكاية المروية بسنده في الكافي: على بن محمّد، عن محمّد بن هارون بن عمران الهمداني، قال: كان للناحية عليّ خمسمائة دينار، فضقت بها ذرعاً، ثمّ قلت في نفسي: لي حوانيت اشتريتها بخمسمائة و ثلاثين ديناراً قد جعلتها للناحية بخمسائة، ولم أنطق بها، فكتب إلى محمّد بن جعفر: اقبض لي الحوانيت من محمّد بن هارون بالخمسائة دينار التي لنا عليه (٢).

والصدوق أيضاً في كتاب كمال الدين وتمام النعمة رواها بعينها بسنده عنه، قال: حدّثني أبي الله قال: حدّثني سعد بن عبدالله، عن محمّد بن هارون، قال: كان للغريم الله علي خمسمائة دينار، فأنابمحلة (٢) ببغداد، وقد كان لها ريح وظلمة، وقد فزعت فزعاً شديداً، وفكّرت فيما عليّ ولي، وقلت في نفسي: لي حوانيت اشتريتها بخمسائة وثلاثين ديناراً، فقد جعلتها للغريم بخمسائة دينار، قال: فجاءني من يسلم منّي الحوانيت، وماكتبت إليه في شيء من ذلك من قبل أن ينطق به لساني، ولا أخبرت به أحداً (٤).

وبالجملة لم أر له مدحاً ولا قدحاً في كتب الرجال، ولكن لا يبعد أن يستفاد

⁽١) راجع: الرواشح السماوية ص ٥٥ _ ٥٦ الراشحة ٨.

⁽٢) أصول الكافي ١: ٢٤٥ ح ٢٨.

⁽٣) في الكمال: ليلة .

⁽٤) كمال الدين ص ٤٩٢ ح ١٧.

تحقيق حال عبدالعظيم بن عبدالله الحسني......٥٧٥

مدحه وورعه وتقواه من هذا الخبر المروي في الكتب المذكورة، فيعدّ الحديث بواسطته من الحسان، أو من القوي، وعليك بالتدبّر في مزايا الخبر وخصوصياته حتّى تستفاد منه إن شاء الله تعالى ما اخترناه .

الفصل الثالث والثلاثون في عبدالعظيم بن عبدالة الحسني

قال السيد الداماد في: من الذابع الشايع أنّ طريق الرواية من جهة أبي القاسم عبد العظيم بن عبدالله الحسني المدفون بمشهد الشجرة بالري رضي الله عنه وأرضاه من الحسن؛ لأنّه ممدوح غير منصوص على توثيقه .

وعندي أنّ الناقد البصير والمتبصر الخبير يستهجنان ذلك، ويستقبحانه جدّاً، ولولم يكن له إلا حديث عرض الدين وما فيه حقيقة المعرفة في الحديث الذي عرض فيه عبدالعظيم دينه واعتقاداته على الهادي على في عبدالعظيم دينه واعتقاداته على الهادي اللهادي المقام .

وهذا الحديث مذكور في أمالي الصدوق في المجلس الرابع والخمسين. وفي أواخر كشف الغمّة في أحوال صاحب الأمر عجّل الله تعالى فرجه، وهو حديث طويل، مع ما له من النسب الطاهر، والشرف الباهر؛ إذ ليس سلالة النبوّة الطاهرة كأحد من الناس إذا ما آمن واتقى، وكان عند آبائه الطاهرين مرضياً مشكوراً.

فكيف وهو صاحب الحكماية المعروفة التمي قمد أوردهما النجاشي فمي ترجمته (۱)، وهي ناطقة بجلالة قدره، وعلوّ درجته، وفي فضل زيارته روايمات متظافرة، فقد ورد من زار قبره وجبت له الجنّة .

⁽١) رجال النجاشي ص ٢٤٧ _ ٢٤٨ برقم: ٦٥٣.

وروى الصدوق ابن بابويه في ثواب الأعمال مسنداً، فقال: حدّثني علي بن أحمد، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى العطّار عمن دخل على أبي الحسن علي بن محمّد الهادي الله من أهل الري، قال: دخلت على أبي الحسن العسكري الله فقال: أين كنت؟ قلت: زرت الحسين الله فقال: أما أنك لو زرت قبر عبد العظيم عندكم لكنت كمن زار قبر الحسين الله فقال: أما

ولأبي جعفر ابن بابويه كتاب أخبار عبدالعظيم بـن عـبدالله الحسـني، ذكـره النجاشي في عدّكتبه .

وبالجملة قول ابن بابويه والنجاشي وغيرهما فيه: كان عابداً ورعـاً مرضياً. يكفي في استصحاح حديثه فضلاً عمّا أوردناه، فإذن الأصحّ والأصوب الأقوم أن يعدّ الطريق من جهته صحيحاً، وفي الدرجة العليا من الصحّة (٢).

بل أستحيي أن أعدّه من الحسان، وأختار مختار السيد الداماد، وبعض أفاضل المتأخّرين.

الفصل الرابع والثلاثون

في توسّط ابن سنان بين البرقي وابن جابر

اعتقد الفاضل الشيخ حسن أنّه حيثما يقع في السند ابن سنان متوسّطاً بين أبي عبدالله محمّد بن خالد البرقي وبين إسماعيل بن جابر، فهو محمّد الأشهر جرحه وتوهينه، لا عبدالله المتّفق على ثقته وجلالته؛ لأنّ البرقي ومحمّد بن سنان من أصحاب الرضائيًّة، فهما في طبقة واحدة. وأمّا عبدالله بن سنان، فليس من طبقة

⁽١) ثواب الأعمال ص ١٢٤.

⁽٢) الرواشح السماوية ص٥٠ ـ ٥١.

توسّط ابن سنان بين البرقي وابن جابر٧٧٥

البرقي؛ إذ هو من أصحاب الصادق ﷺ .

وعلى هذا فراوية البرقي عن عبدالله سنان يكون باسال وقطع، ولا تكون صحيحة، واستصحاحها كما وقع من العلاّمة وغيره من أفاخم الأصحاب في مواضع عديدة غير صحيح .

وإذن فما في التهذيب والاستبصار في باب المياه من رواية البرقي عن عبدالله ابن سنان من طريق، وعن محمد بن سنان من طريق آخر عن إسماعيل بن جابر، قال: سألت أبا عبدالله الله الله الله الذي لا ينجّسه شيء؟ قال: كرّ، قلت: وما الكرّ؟ قال: ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار (١).

غلط نشأ من تبديل الشيخ محمداً بعبدالله؛ إذ قد رأى في الكافي عن البرقي عن ابن ابن سنان عن إسماعيل بن جابر، فظنّه عبدالله، والمراد به محمد. هكذا نقله عنه السيد الداماد في الرواشح (٢).

أقول وفاقاً للسيد المذكور النبيل الجليل القدر: إنّ هذاكلّه من بعض الظنّ الذي كان يكون مخشياً اثمه، أليس حديث اختلاف الطبقة بحيث يوجب امتناع لقاء البرقي لعبدالله بن سنان يشبه أن يكون من باب الاختلاق والافتراء.

فإنّ محمّد بن خالد البرقي قد ذكره الشيخ في كتاب الرجال في أصحاب الكاظم للله (٢٦)، وأورده أيضاً في أصحاب الرضائل ووثقه، وقال: إنّه ومحمّد بن سليمان الديلمي البصري، ومحمّد بن الفضل الأزدي الكوفي الثقة، جميعاً من

⁽١) تهذيب الأحكام ١: ٣٧ - ٤٠.

⁽٢) الرواشح السماوية ص ٨٨ ـ ٩٠.

⁽٣) رجال الشيخ ص ٣٤٣ برقم: ٥١٢١

٥٧/.....مرآة المراد

أصحاب أبى الحسن موسى الإلال.

وذكره أيضاً في أصحاب أبي جعفر الجواد للله وقال: محمّد بن خالد البرقي من أصحاب موسى بن جعفر والرضائه (٢).

فأيّ استبعاد في لقائه أصحاب أبي عبدالله الصادق السلام كعبدالله بن سنان، وغيره ممّن في طبقته.

وأيضاً من الثابت بنقل الكشي والنجاشي وغيرهما أنَّ عبدالله بن سنان كان خازناً للمنصور والمهدي والهادي والرشيد، فيكون هـو والبرقي متعاصرين متشاركين في طبقة لامحالة .

وأيضاً طريق الشيخ إلىٰ عبدالله بن سنان في الفهرست يسنتهي إلىٰ عــلي بــن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبيعمير .

ومن طريق آخر إلى ابن بطَّة، عن أبي عبدالله محمّد بن أبي القاسم، عن محمّد ابن على الهمداني عنه .

ومن طريق آخر إلى الحسن بن الحسين السكوني عنه (٣).

وطريق النجاشي إلى عبدالله بن جبلة عنه، فإذا كان ابن أبي عمير وهو من أصحاب العسكري الله أصحاب العسكري الله أصحاب الحسين السكوني وهو من طبقة من لم يرو عنهم الله عنهم الله بن جبلة وهو أيضاً ممّن لم يرو عنهم، قد أدركوا عبدالله بن سنان ورووا عنه، فما البعد

⁽١) رجال الشيخ ص ٣٦٣ برقم: ٥٣٩١.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٣٧٧ برقم: ٥٥٨٥ .

⁽٣) الفهرست ص ٢٩١ برقم: ٤٣٤.

تحقيق حال الحسين بن أبي العلاء الخفّاف ٧٧٥

في إدراك من هو من أصحاب الكاظم ﷺ إيّاه وروايته عنه .

وأيضاً قد حكم بعض أئمّة الرجال برواية عبدالله بن سنان عن أبي الحسن الكاظم الله ولقائه إيّاه، وقد نقله النجاشي، فيكون طبقته بعينها طبقة ثـعلبة بـن ميمون، ولسحاق بن عمّار، وداود بن أبي يزيد العطّار، وزرعة، وغـيرهم من أصحاب الصادق والكاظم الله البرقي يروي عنهم كثيراً.

فإذن استصحاح رواية البرقي عن عبدالله بن سنان ليس يعتريه شوب شــبهة أصلاً، مضافاً إلىٰ ما تقدّم منّا في حال محمّد بن سنان فارجعه .

وعلى هذا السبيل يتصحّح أيضاً رواية الحسين بن سعيد عن عبدالله بن سنان، على ما احتمله شيخنا الفريد الشهيد في الذكرى، وروى في غير موضع واحد من التهذيب بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن عبدالله بن سنان، ولا يتطرّق إليه ما ربما يتشكّك عليه أصلاً، بل المشكّك شاك في حكمه، والمغلّط غالط في قوله، وقلّة التدبّر والتجرّي إلى سوء الظنّ يوجب الخربة والتحرّب، لاسيما في نسبة الخبط إلى مثل الشيخ ر قيد الشيخ رقية .

الفصل الخامس والثلاثون في الحسين بن أبي العلاء الخفّاف أبو على الأعور

قال ابن داود في رجاله في الجزء الأوّل: الحسين بن أبي العلاء قـيل: مـولى بني عامر، قال الكشي: فيه نظر عندي لتهافت الأقوال فيه .

۵۸۰.....مرآة المراد

وقد حكى سيدنا جمال الدين الله في البشرى تزكيته، وأخواه علي وعبدالحميد رويا عنه الله ، وكان هو أوجههم (١٠) .

وقال مولانا أحمد الأردبيلي في شرح الارشاد في شكّيات الصلاة: في الصحيح عن الحسين بن أبي العلاء، لكنّه غير مذكور في الخلاصة. وقال المصنّف في موضع: لا أعرف حاله. وذكر في كتاب ابن داود الاختلاف فيه، وقال: وحكى سيّدنا جمال الدين في البشرى تزكيته. وقال في الفهرست: له كتاب، وذكر الاسناد عن أبي عبدالله الله قال: إن استوى وهمه في الثلاث والأربع سلّم وصلّى ركعتين وأربع سجدات بفاتحة الكتاب وهو جالس يقصّر في التشهّد (٢).

وقال النجاشي في كتابه في ترجمة عبدالحميد بن أبي العلاء: ثقة، له كتاب، ثمّ ذكر الاسناد اليه (٣).

وقد نقل في ترجمة الحسين بن أبي العلاء عن أحمد بن الحسين، وقال الله عن و ذكر أنّ الحسين بن أبي العلاء وأخواه علي وعبد الحميد رووا كلّهم عن أبي عبد الله الله الله الله الله عن أبي عبد الله الله الحسين أوجههم، له كتب، وذكر الاسناد منه (٤).

وقال الكشي في ترجمة براء بن عازب: روى جـماعة مـن أصـحابنا مـنهم الحسين بن أبيالعلاء عن أبيجعفر وأبي عبدالله للمثلث الحديث^(٥).

⁽۱) رجال ابن داود ص ۱۲۰ برقم: ٤٦٣.

⁽٢) مجمع الفائدة والبرهان ٣: ١٨٠ .

⁽٣) رجال النجاشي ص ٢٤٦.

⁽٤) رجال النجاشي ص ٥٢ ـ ٥٣.

⁽٥) اختيار معرفة الرجال ١: ٢٤٢.

وقال الفاضل عناية الله القهبائي في بعض حواشيه، بعد ذكر تلك العبارة عن الكشي: ويفهم منه أنّ الحسين هذا من الأجلاء العظماء من أصحابنا ومن عيونهم والصفيّ منهم، حتّى يرتقي حاله إلى ذروة التوثيق (١).

وقال الفاضل الخواجوئي، بعد ذكر الجزء الأخير من عبارة النجاشي: ومنه يظهر توثيق الحسين هذا؛ لأنَّ أخاه عبدالحميد لمّا كان ثقة، وكان هو أوجه منه عند أبي عبدالله على أو مطلقا، لزم منه توثيقه بطريق أولى (٢).

أقول: في كونه ممدوحاً ممّا لا شكّ فيه ولاشبهة تعتريه، ولم أر من أحد فيما أعلم القدح فيه .

ويظهر ممدوحيته من ابن داود^(٣) أيضاً. لاسيما مع ذكره في الجزء الأوّل من كتابه الموضوع لذكر الممدوحين، وإنّما تأمّله الله عنى وثاقته .

ولكن الظاهر كونه موثقاً ومعتمداً عليه؛ لورود التوثيق في كلام الأجلاً ا والأفاضل في حقه، كجمال الدين في البشرى، وهوالظاهر من النجاشي أيضاً، وهو المنقول من الفاضل عبدالله التستري، وهو صريح كلام الفاضل الخواجوئي، والمصرّح به في كلام مولانا عناية الله القهبائي، وقد عرفت كلامه.

ولعلَّه قدّس سرّه استفاد التوثيق من كلام النجاشي لأجل تخصيص الحسـين وغيره من بين الجماعة بالذكر، وفيه إشعار إلى استفادته الله منه، كما لا يخفيٰ.

ولو كانت الرحملة من ألفاظ التوثيق، فيعدّ النجاشي أيضاً في كلامهم الأوّل من

⁽١) فوائد الرجال للعلاّمة الخواجوئي ص ٩٤ عنه.

⁽٢) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٩٣.

⁽۳) رجال ابن داود ص ۱۲۰.

٥٨٢.....مرآة المراد

المذكّين، إلا أنّ عندنا فيه تأمّل، كما مرّ في أوّل الكتاب، ولا أقلّ من المدح المعتبر.

وبالجملة من ملاحظة كلمات الأفاضل والأجلاء الذين ذكر ناكلماتهم يحصل الظنّ القوى بالوثاقة، وهو يكفينا .

وإهمال العلاّمة في الخلاصة، وترديد ابن داود، لا يصدم الظنّ الحاصل بالوثاقة، لاسيما بعد ملاحظة استفادة التوثيق من كلمات من تـقدّم إليهما مـن النجاشي والكشي.

وما أجاب الخواجوئي في المقام من كلام ابن داود: من أنّ كتابه ممّا لا يصلح للاعتماد عليه، فلا يضرّ الترديد فيه (١١). ممّا لا يجوز أن يصغىٰ إليه، وقد مرّ وجهه منّا في مقدّمة الكتاب، فارجعه، والله العالم وله الحمد والمنّة كثيراً.

الفصل السادس والثلاثون

في محمّد بن قيس

قال العلامة الله في المختلف في كتاب الزكاة في مسألة أنّ الواجب في التلاثمائة وواحدة ثلاث شياة أو أربع، حيث احتج القائل بالأوّل بما رواه الحسين ابن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عاصم بن حميد، عن محمّد بن قيس، عن أبي عبدالله الله قال في مقام الاعتراض بأنّ محمّد بن قيس مشترك بين أربعة، أحدهم ضعيف، فلعلّه إيّاه (٢).

وأجاب عنه الشهيد الثاني في فوائد القواعد بأنَّ محمَّد بن قيس الذي يروي

⁽١) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٩٤.

⁽٢) مختلف الشيعة ص ١٧٧.

عن الصادق الله غير محتمل للضعيف، وإنّما المشترك بين الثقة والضعيف من يروي عن الباقر لله غير محتمل كونه ممدوحاً خاصّة وموثقاً، فيحتمل حينتذ كونها من الحسن ومن الصحيح (١١).

قال صاحب المدارك: إنّ المستفاد من كلام النجاشي وغيره أنّ محمّد بن قيس هذا هو البجلي الثقة، بـقرينة روايـة عـاصم بـن حـميد عـنه، فـتكون الروايـة صحيحة (٢).

قال الشهيد الثاني في درايته في نوع المتفق والصفترق: محمّد بن قيس مشترك بين أربعة، اثنان ثقتان، وهما: محمّد بن قيس الأسدي أبونصر، ومحمّد بن قيس البجلي أبو عبدالله، وكلاهما رويا عن الباقر والصادق الله الله .

وواحد ممدوح من غير توثيق، وهو محمّد بن قيس الأسدي موليٰ بني نصر، ولم يذكروا عمّن رويٰ .

وواحد ضعيف، وهو محمّد بن قيس أبو أحمد، روىٰ عن الباقر الله خاصّة.

وأمر الحجّية بما يطلق فيه هذا الاسم مشكل، والمشهور بين أصحابنا ردّ روايته حيث يطلق مطلقاً، نظراً إلى احتمال كونه الضعيف، ولكن الشيخ أباجعفر الطوسي كثيراً مّا يعمل بالرواية من غير التفات إلى ذلك، وهوسهل على ما علم من حاله، وقد يوافقه على بعض الروايات بعض الأصحاب بزعم الشهرة.

والتحقيق في ذلك أنّ الرواية إن كانت عن الباقر على الله فهي مردودة؛ لاشتراكه حين لله يـذكروا حين لله يـذكروا

⁽١) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٧٧ عنه .

⁽٢) مدارك الأحكام ٥: ٦٢.

٥٨٤.....مرآة المراد

طبقته .

وإن كانت الرواية عن الصادق الله في فالضعف منتف عنها؛ لأنَّ الضعيف لم يرو عن الصادق الله كما عرفت، لكنها محتملة لأن تكون من الصحيح إن كان هو أحد الثقتين، وهو الظاهر؛ لأنهما وجهان من وجوه الرواة، ولكـلَّ منهما أصل في الحديث بخلاف الممدوح خاصة .

ويحتمل على بعد أن يكون هو الممدوح، فتكون الرواية من الحسن، فيبنى على قبول الحسن في ذلك المقام وعدمه، فتنبّه لذلك، فإنّه ممّا غفل عنه الجميع، وردّوا بسبب الغفلة عنه روايات وجعلوها ضعيفة، والأمر فيها ليس كذلك (١٠) انتهى.

أقسول: مسا اختاره صاحب المدارك شصواب، وقد صوبه الفاضل الخواجوئي شهره وهر ممّا تفطّن به قبل صاحب المدارك شيخه الفاضل الأردبيلي شفائه قال في شرحه على الارشاد، بعد نقله الرواية المذكورة بالسند: ومحمّد بن قيس وإن كان مشتركاً وضعف الخبر به في المختلف، لكن القرينة تعيّنه بأنّه الثقة. هذا ما أفاده وأجاده في كتاب الزكاة (٢).

وقال في كتاب الحجّ بعد نقله صحيحة عاصم بن حميد، عن محمّد بن قيس، عن أبي جعفر على المرأة وهو محرم عن أبي جعفر على الله قضى أميرالمؤمنين على في رجل ملك بضع امرأة وهو محرم قبل أن يحلّ، فاخلي سبيلها، ولم يجعل نكاحها شيئاً حتّى يحلّ، فإذا أحلّ خطبها إن شاء الخ .

⁽١) الرعاية في علم الدراية للشهيد الثاني ص ٣٧١_٣٧٢.

⁽٢) مجمع الفائدة والبرهان ٤: ٧١.

ولا يضرّ اشتراك محمّد بن قيس؛ لأنّ الظاهر أنّه البجلي الثقة؛ لما قال في الفهرست: إنّ للبجلي كتاب قضايا أميرالمؤمنين الله ، ثمّ ذكر اسناده إليه بطريق صحيح إلى عاصم بن حميد، وكأنّ لذلك قال في المنتهى: في الصحيحة عن محمّد ابن قيس .

وبالجملة إذا روئ عاصم بن حميد، أو يوسف بن عقيل عن محمّد بن قيس، هذا ثقة، وذلك ظاهر لمن نظر في الفهرست وكتاب النجاشي، وطريق الفقيه إليه، فتأمّل.

فما قال في دراية الحديث: إنّ ما اشتمل على محمّد بن قيس عن الباقر 變 مردودللاشتراك، محلّ تأمّل (١).

وقال العلاّمة في موضع آخر من كتاب الحجّ بفاصلة ثلاث كرايس تخميناً، بعد نقله الحديث المذكور بعينه: والظاهر أنّ محمّد بن قيس المذكور هو البجلي الثقة الذي طريق الصدوق إليه في الفقيه حسن لوجود إبراهيم، وإن كان الضعيف أيضاً ينقل عن أبي جعفر الله لأنّ الشيخ في الفهرست صرّح بتوثيق محمّد بن قيس البجلي، وذكر طريقه باسناده إلى الصدوق حتى انتهى إلى محمّد بن قيس، كما ذكر هذا الطريق بعينه إليه الصدوق في مشيخة الفقيه، ولأنّه قيل: للبجلي كتاب قضايا أميرالمؤمنين الله فصحّ ما يروي عاصم عن محمّد بن قيس بشرط سلامة ما قبله.

وما كان في الفقيه عنه حسن وحجّة على تقدير قبول إبراهيم، كما هو الظاهر من الخلاصة وغيره، فقول الشهيد الثاني الله في درايته بالاشكال وجهه غير ظاهر. ولمّا كانت الأخبار عن محمّد بن قيس هذا كثيرة جدّاً، خصوصاً في الفقيه في

⁽١) مجمع الفائدة والبرهان ٦: ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

المجلّد الرابع، وفي التهذيب أيضاً يوجد ما ليس في سنده شيء إلاّ اشتراك محمّد ابن قيس المذكور في قضايا أميرالمؤمنين عليه فلي المحملة. الجملة.

ويلزم من كلام الشهيد الثاني الله الله ويلزم من كلام الشهيد الثاني الله الله ويداً. مع أنّ الظاهر قبولها كما عرفت (١٠).

ثمّ اعلم وفقك الله لما يحبّ ويرضىٰ أنّ محمّد بن قيس المذكور فسي رجال الائمّة ﷺ سبعة لا أربعة: اثنان منهم مهملان، واثنان ثقتان، وواحد ممدوح، وواحد ضعيف.

وها أنا أذكرهم مفصّلاً.

فأقول: محمّد بن قيس أبو قدامة الأسدي الكوفي من أصحاب الصادق ﷺ همل ^(٢).

ومثله محمّد بن قيس الأنصاري من أصحاب الباقر على (٣).

وبإهمالهما في الرجال حكم جماعة من أهل الرجال منهم الفاضل الخواجوثي (٤).

وأما محمّد بن قيس الأسدي أبونصر الكوفي، من أصحاب الباقرين للبُناها، فثقة

⁽١) مجمع الفائدة والبرهان ٧: ٢٩ ـ ٣٠.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٢٩٨ برقم: ٢٩٥.

⁽٣) رجال الشيخ ص ١٣٥.

⁽٤) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوثي ص ٨١_٨٢.

تحقيق حال محمّد بن قيس٧٨٠

عين، له كتاب يرويه عنه محمّد بن أبي عمير (١).

وكذا محمّد بن قيس البجلي الكوفي من أصحاب الصادقين ﷺ ثقة عين، له كتاب يرويه عنه عاصم بن حميد الحنّاط، وله أصل يرويه عنه ابن أبي عمير (٢⁾.

والممدوح منهم محمّد بن قيس الأسدي أبو عبدالله مولى بني نصر من أصحاب أبي عبدالله على كتابه (٣)، فقوله «ولم يذكر واعمّن روى» محلّ تأمّل.

وأمّا الذي فيه نوع ذمّ، كما يفهم ممّا رواه الكشي (٤)، فمحمّد بن قيس الذي بينه وبين عبدالرحمٰن القصير قرابة، وهو من أصحاب الصادق ﷺ .

والضعيف منهم محمّد بن قيس الأسدي أبوأ حمد من أصحاب أبي جعفر الله (٥). فهؤلاء السبعة المذكورة بعضهم من أصحاب أحدهما، وبعضهم من أصحاب كليهما، إلا الأنصاري فإنّه من أصحاب علي بن الحسين الله أيضاً، كما كان من أصحاب الباقر الله .

فهذا نقد هؤلاء الرجال وتنقيح الأحوال، والحمد لله العلي المتعال، والصلاة علىٰ محمّد و آله خير آل، ومن الله الاستمداد في العبد، والمآل^(١).

⁽۱) الفهرست ص ۱۹۲.

⁽٢) الفهرست ص ١٣١.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٣٢٢.

⁽٤) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٣١ برقم: ٦٣٠.

⁽٥) خلاصة الأقوال ص ٢٥٤.

⁽٦) راجع: الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٧٦ ـ ٨٣.

٥٨٠.....مرآة العراد

الفصل السابع والثلاثون في حال مسمع بن أبيسيار

قال الفاضل الأردبيلي في شرح الارشاد: ينبغي حمل ما يدلّ على الكفّارة في تقبيل امرأته _أي: المحرم _بغير شهوة على الاستحباب، مثل صحيحة مسمع بن أبي سيّار الممدوح في الجملة، قال: قال لي أبو عبدالله الله أبا أباسيار إن حال المحرم ضيّقة، إن قبّل امرأته على غير شهوة وهو محرم، فعليه دم شاة، وإن قبّل امرأته على شهوة فأمنى، فعليه جزور، وإن مسّ امرأته أو لازمها من غير شهوة، الأصل، وعموم ما يدلّ على عدم شيء في المسّ بغير شهوة، وعدم توثيق مسمع ومدحه، حيث يفيد حسن الخبر (١).

أقول: لا يخفىٰ ما في كلامه الله من الاضطراب والتشويس، فإنّه سمّىٰ حديثه صحيحاً أوّلاً، وهذا يفيد توثيقه إجمالاً، ثمّ نفىٰ عنه الحسن آخراً، وهذا يدلّ علىٰ عدم مدحه فضلاً عن توثيقه، وقال فيما بينهما: إنّه ممدوح في الجملة.

وأنت خبير بأنَّ الرجل إذا كان إمامياً ممدوحاً، وإن كان في الجملة، فـحديثه حسن ولا أقلَّ منه؛ لأنَّه ليس بمجهول ولا ضعيف ولا موتَّق ولا قوي، ولا غيره من أنواع الحديث إلاّ الحسن ظنَّا أو القوي احتمالاً في وجه .

والحقّ أنّ ما ورد في مسمع بن عبدالملك أبيسيّار الملقّب كردين من أصحاب الباقر والصادق والكاظم ﷺ يبلغ به حدّ التوثيق وذروته .

فنقول: في مشيخة الفقيه أنَّ الصادق ﷺ قال له: أوِّل ما رآه ما اسمك؟ فـقال:

⁽١) مجمع الفائدة ٧: ٢٦.

مسمع، فقال: ابن من؟ فقال: ابن مالك، قال: بل أنت مسمع بن عبدالملك(١).

وفي كتاب رجال الكشي قال: محمّد بن مسعود سألت أباالحسن علي بن الحسن بن فضّال عن مسمع كردين أبيسيار، فقال: هو ابن مالك من أهل البصرة، وكان ثقة (٢).

> وفي الفهرست: له كتاب، ثمّ أسند بإسناده إليه^(٣). وفي مشيخة الفقيه: هو عربي من بني قيس بن ثعلبة ^(٤).

وفي النجاشي: إنّه شيخ بكر بن وائل بالبصرة ووجهها، وسيد المسامعة، وكان أوجه من أخيه عامر بن عبدالملك، وأبيه، روى عن أبي جعفر على رواية يسيرة، وروى عن أبي عبدالله على وأكثر واختص به، وقال له أبو عبدالله على إنّي لأعدّك لأمر عظيم يا أباالسيار. وروى عن أبي الحسن موسى على وله نوادر كثيرة (٥).

فإذا كان الرجل إمامياً فاضلاً، صاحب كتاب كبير، صحب جمعاً من المعصومين هي ، وكان خصصياً بهم، وأكثر الرواية عنهم، وقد ورد في مدحه ما سمعت، وقد وثقه أبوالحسن بن فضال، وهو فقيه أصحابنا و ثقتهم وعارفهم بالحديث، كما في رجال النجاشي، حتى قال محمد بن مسعود: ما لقيت في من لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولا أفضل ولا أحفظ من ابن فضال، كما في

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥١.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٥٩٨ برقم: ٥٦٠ .

⁽٣) الفهرست ص ٣٧٧ برقم: ٥٨٥ .

⁽٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ١٥١.

⁽٥) رجال النجاشي ص ٤٢٠ برقم: ١١٢٤.

٥٩٠.....مرآة المراد

رجال الكشي^(١).

فكيف يسوغ أن يقال: روايته ليست بصحيحة، بل ولا حسنة، ولا في طريقها مانع سواه، والحمد لله علىٰ ما أنعم من الامداد والتوفيق، وهو خير رفيق .

الفصل الثامن والثلاثون في أبيبكر الحضرمي

أقول: هذا الاسم مشترك بين محمّد بن شريح، وعبدالله بن محمّد . والأوّل ثقة، كما نصّ عليه النجاشي ^(٢) .

وأمّا الثاني، فكوفي تابعي، سمع من أبي الطفيل عامر بن واثلة، روى عن الباقر والصادق ﷺ، حسن العقيدة، صحيح المذهب .

روى الشيخ في باب المحتضرين من التهذيب بطريق صحيح: عن أبي بكر هذا أنّه قال: مرض رجل من أهل بيتي، فأتيته عائداً له، فقلت له: يابن أخبي إنّ لك عندي نصيحة أتقبلها؟ فقال: نعم .

فقلت: قل أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، فشهد بذلك، فقلت: قل وإنّ محمداً رسول الله ﷺ، فشهد بذلك، فقلت: إنّ هذا لا تنتفع به إلاّ أن يكون على يقين منك، فذكر أنّه منه على يقين .

فقلت: قل أشهد أنَّ علياً وصيّه، وهو الخليفة من بعده، والإمام المفترض الطاعة من بعده، فشهد بذلك، فقلت: إنَّك لن تنتفع بذلك حتَّىٰ يكون منك علىٰ يقين، فذكر أنّه منه علىٰ يقين، ثمّ سمّيت له الاُثَمَة اللهِ رجلاً رجلاً، فأقرّ بذلك، وذكر أنّه علىٰ

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨١٢ برقم: ١٠١٤.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٣٦٦.

يقين. ثمّ لم يلبث الرجل أن توفّي، فجزع عليه أهله جزعاً شديداً، فقال: فغبت عنهم، ثمّ أتيتهم بعد ذلك، فرأيت عزاء حسناً، فقلت: كيف عزاؤك أيّتها المرأة؟

فقالت: والله لقد أصبنا بمصيبة عظيمة بوفاة فلان، وكان متا سخي بنفسه لرؤيا رأيتها الليلة، قلت: وما تلك الرؤيا؟ قالت: رأيت فلاناً _ تعني الميت _حياً سليماً، فقلت: فلاناً؟ قال: نعم، فقلت له: إنّك ميت، فقال لي: ولكن نجوت بكلمات لقّنيهنّ أبوبكر، ولو لا ذلك كدت أهلك (١٠).

وعن عمرو بن إلياس، قال: دخلت أنا وأبي إلياس بن عمرو عملى أبسي بكر الحضرمي وهو يجود بنفسه، فقال: يا أباعمرو ليست هذه بساعة الكذب، أشهد على جعفر بن محمد عليه أني سمعته يقول: لا تمس النار من مات وهو يقول بهذا الأم (۲).

هذا ونحوه يشهد بحسن اعتقاده ومدحه، ولذلك عدّوا حديثه حسناً إذا لم يكن في الطريق قادح من غير جهته .

والحقّ أنّ تتبّع حاله يعطي أنّه كان ثقة عندهم، كما أشار إليه الفاضل القهبائي في حاشية كتابه الموسوم بمجمع الرجال عند ترجمة عبدالله هذا، ناقلاً عن الكشي بقوله فيه: إنّ عبدالله هذا من أصحابنا الجليل القدر العظام، والصفي منهم، حستّى يرتقىٰ حاله إلىٰ سنام التوثيق (٣).

وفي رجال الكشي في ترجمة البراء بن عازب، قال الكشي: روى جماعة من

⁽١) تهذيب الأحكام ١: ٢٨٧ ح ٥.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧١٦.

⁽٣) مجمع الرجال للقهبائي ٤٤٤٦.

أصحابنا منهم أبوبكر الحضرمي، وأبان بن تغلب، والحسين بن أبي العلاء، وصباح المزني، عن أبي جعفر وأبي عبدالله على المرالمؤمنين الله قضي الخ (١٠).

قال الفاضل المذكور في حاشيته على هذا الموضع: فيه ذكر عبدالله بن محمّد أبي بكر الحضرمي، وفلان وفلان، وعدّهم على وجه يظهر منه اعتبارهم جدّاً، حتّى يرتقى إلى ذروة التوثيق، فتأمّل حتّى يظهر لك وجه ذلك فتذعن (٢).

أقول: وجهه ما تقدّم منّا في حال الحسين بن أبي العلاء، من أنّ تخصيص الكشي هؤلاء المذكورين من بين جماعة من أصحابنا بالذكر، يفيد أنّهم من مشاهيرهم المعتمدين عليهم، ومن أعيانهم المعروفين بالصدق والصحّة رالشقة والصلاح، الذين يقبل قولهم ونقلهم، ولا يقدح فيهم قادح، ولا ينكر نقلهم منكر، وإلاّ لكان تخصيصهم من بينهم بالذكر لغواً لا وجه له، وهو خلاف المتعارف، فيدلً على جلالة قدرهم، وكمال اعتبارهم في أبواب الروايات والنقول، حتى يسر تقى حالهم إلى سنام التوثيق، كما أفاد وأجاد، وهو كذلك.

نظيره أنّ فقيهاً إذا قال: قال بالمسألة الفلانية جماعة من أصحابنا، منهم الصدوق والشيخان والمرتضى، يفهم منه أنّهم من أعيان الفقهاء المعتمدين على فقههم واجتهادهم في أبواب الفقه، وذلك ظاهر بأدنى تأمّل

فبان أنّ أبابكر هذا من أفاضل الرواة المعتمدين عليهم والموثوقين بهم. بـل يستفاد بحسب العرف من تقديمه ذكراً في مثل هذا الموضع على جماعة الموثقين المنتخبين من بين جماعة من أصحابنا أنّه أوثقهم وأورعهم وأصدقهم في الرواية،

⁽١) اختيار معرفة الرجال ١: ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

⁽٢) مجمع الرجال ١: ٢٥١.

وأشهرهم في الاعتماد علىٰ قوله ونقله .

وقد عدّ آية الله العلاّمة الله في المختلف في مسألة العقد على الأختين روايته من الصحاح، حيث قال: احتج ابن الجنيد بما رواه أبوبكر الحضرمي في الصحيح، قال: قلت لأبي جعفر عليم الحديث (١٦). فلا يضرّ عدم التصريح بتوثيقه.

وإليه أشار الشارح الأردبيلي في شرحه على الارشاد، بعد نقل رواية ابن مسكان عن أبي بكر، قال: قلت له: رجل لي عليه دراهم فجحدني الخ (٢٠). بقوله: ولا يضرّ عدم التصريح بالإمام، وعدم التصريح بتوثيق أبي بكر، ثمّ قال: ومشلها رواية سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبدالله الم

أقول: أمّا عدم إضرار الأوّل، فلما في السند الثاني من التصريح بــالإمام.ﷺ. فيعلم منه أنّ المرادبالمضمر في الأوّل هو ﷺ.

وأمّا عدم إضرار الثاني. فلما عرفت من حال أبي بكر هذا وجلالة قدره.

وبالجملة هذا الحديث منقول في التهذيب والاستبصار (٤) بسندين صحيحين: أحدهما عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بكر؛ لأنّ ابن مسكان وإن كان مشتركاً بين عمران وعبدالله ومحمّد والحسين، والأوّلان ثقتان جليلان، دون الأخيرين، فإنّهما مجهولان، ولاسيما الأوّل منهما، فإنّه مجهول مطلق، إلاّ أنّهم ذكروا في باب الألقاب بالابن أنّ أكثر اطلاق ابن مسكان إنّما هو

⁽١) مختلف الشيعة ص ٧٨ كتاب النكاح.

⁽٢) تهذيب الأحكام ٦: ٣٤٨ ح ١٠٣.

⁽٣) تهذيب الأحكام ٦: ٣٤٨ ح ١٠٤.

⁽٤) الاستبصار ٣: ٥٢.

٥٩٤......مرآة العراد

على عبدالله الثقة.

ثمّ إنّ الحسين بن سعيد من تلامذة صفوان بن يحيى البجلي، ويروي عنه كثيراً. وصفوان هذا من تلامذة عبدالله بن مسكان، ويروي عنه،كلّ ذلك مع ظهوره بأدنىٰ تتبّع مستفاد من الفهرست أيضاً.

فهذا ونحوه قرائن بها يقطع الشركة، ويتعيّن أنّ المراد بابن مسكان في أمثال هذا السند هو عبدالله لا غير؛ لأنّ عمران بن مسكان الشقة يسروي عسنه حسميد، والحسين بن مسكان المجهول يروي عنه جعفر بن محمّد بسن مسالك أحساديث فاسدة، كما صرّحوا به .

وأمّا رواية صفوان عنهما، أو عن محمّد بن مسكان، فغير معهودة فـي كـتب الأخبار، والمطلق ينصرف إلى المشهور المعروف فيهم، وهو عبدالله الثقة .

فتوقّف الشارح الأردبيلي في شرح الارشاد في أمثال هذا السند لاشتراك ابن مسكان، ليس في موقفه .

والظاهر أنّه لما ذكرناه من القرائن اشتهر بين الأصحاب في أمثال هذا السند أنهاصحيحة، فتأمّل .

والثاني: عن الحسن بن محبوب، عن سيف بـن عــميرة، عـن أبــيبكر، عــن أبيعبدالله ﷺ (١).

قيل في مثل هذا السند: انّه غير صحيح على الظاهر، مع احتمال تو تُقه بابن عمير .

وفيه أنّ المشهور بين أصحابنا أنّ روايات سيف هذا صحيحة إذا لم يكن في

⁽١) راجع: الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٢٤٣ ـ ٢٤٩.

الطريق مانع من غير جهته، ولذلك سمّى الشهيد الثاني روايته صحيحة في غير موضع من شرحه على اللمعة، ووثّقه الشيخ في الفهرست، والنجاشي في كتابه.

وقال الشهيد في الارشاد في نكاح الأمة بإذن المولى: وربما ضعّف بـعضهم سيفاً. والعجب منهم في هذا كثيراً، فإنّه ثقة مجمع عليه الشيخان .

وكأنّ هذامنه إشارة إلى ما في كتاب ابن شهرآشوب من أنّ سيف بن عميرة من أصحاب الكاظم ﷺ واقفي (١) .

ومنه يظهر وجه قوله «مع احتمال توثّقه بابن عميرة» هذا.

ثمّ إنّ طريق الشيخ في التهذيب إلى كلّ منهما، أعني: ابن سعيد وابن محبوب صحيح، كما يظهر من النظر في مشيخته، فانظر واذعن، وقد أبر زنا الكلام بما عندنا في سيف بن عميرة في طيّ الفصول السالفة، وحقّقنا المقام بالاختصار التامّ الوافي بالمرام، ومن الله التويق والاستمداد، ومنه الاعتصام.

الفصل التاسع والثلاثون في أبي العبّاس الفضل بن عبدالملك

أقول: المشهور بين الأجلاء والأفاضل وعليه استقرّ رأيهم أنّه ثقة عين، كما نصّ عليه الشيخ الجليل النجاشي (٢).

ولكنّه لمّا وقع نظره الدقيق على ما في ترجمة حذيفة بن منصور من سوء أدب البقباق للإمام ﷺ، صار ذلك منشأ تأمّله فيه .

روى الكشى بسنده عن عبدالرحمٰن بن الحجّاج، قال: سأل أبوالعبّاس فضل

⁽١) معالم العلماء ص ٥٦.

⁽۲) رجال النجاشي ص ۳۰۸.

ابن عبدالملك البقاق لحريز الإذن على أبي عبدالله الله الله فلم يأذن له، فعاوده فلم يأذن له، فعالى المرجل أن يبلغ من عقوبة غلامه؟ قال: على قدر ذنوبه .

فقال: والله عاقبت حريزاً بأعظم ممّا صنع، قال: ويحك إنّي فعلت ذلك أنّ حريزاً جرّد السيف، ثمّ قال: أما لو كان حذيفة بن منصور ما عاودني فيه بعد أن قلت لا (١٠).

وفي رواية أخرى عن عبيد بن زرارة، قال: دخلت على أبي عبدالله الله وعنده البقباق، فقلت له: جعلت فداك رجل أحبّ بني أمية أهو معهم؟ قال: نعم، قال: قلت: رجل أحبّكم أهو معكم؟ قال: نعم وإن زنا وإن سرق، قال: فنظر إلى البقباق فوجد منه غفلة، ثمّ أومى عبرأسه نعم (٢).

وهذا أيضاً يمكن أن يكون من وجوه التأمّل فيه، كما ذكره الفاضل الخواجوئي (٢٣)، ولكن أمثال هذا لا يقدح في ثقته المشهورة بين الأصحاب، وبه صرّح جماعة من أجلاء الأطياب، وعند ذلك يكون عدالته وثقته مظنونة بالظنّ القوى المعتبر المعتمد عند أهل اللسان، وفيه الكفاية.

الفصل الأربعون

في حال علي بن محمّد بن قتيبة أبومحمّد النيسابوري

أقول: ذكره الشيخ في كتابه في لم يرو، وقال: إنّه تلميذ الفـضل بــن شـــاذان

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٢٧ برقم: ٦١٥.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٢٧ برقم: ٦١٧.

⁽٣) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٢٥٣.

وقال النجاشي: علي بن محمّد بن قتيبة، عليه اعتمد أبوعمر و الكشي في كتاب الرجال، أبو الحسن، صاحب الفضل بن شاذان، وراوية كتبه، له كتب، ثمّ أسندها اليه (٢٠).

وأيّ توثيق فوق اعتماد أبي عمرو عليه في قوله ونقله وجرحه وتعديله، مع إقراره بفضله، وإكثاره النقل عنه في كتابه، وهذاكلّه شواهد كونه ثقة عنده معتمداً عليه، وإلاّ لزم أن يكون كلّما نقل عنه في كتابه هذا وهو كثير، كما لا يخفى على الناظر فيه ممّا لاطائل له أصلاً؛ إذ لا وثوق بقول غير الثقة .

ومثل هذا من مثل أبي عمر و الكشي مع كون كتابه معتمداً عليه بين الطائفة، بعيد لا يقبله العرف والعادة، مع كونه من مشايخ الإجازة، كما صرّح به الفاضل الخواجوئي ، وصحّح طريق الصدوق إلى الفضل بن شاذان في المشيخة بعض أجلاً الأفاضل، منهم الفاضل المولى عناية الله القهبائي، وحسّنه المجلسي ، على كونه في الطريق.

قال في المشيخة: وما كان فيه عن الفضل بن شاذان من العلل التي ذكرها عن الرضا للله فقد رويته عن عبدالواحد بن محمّد بن عبدوس النيسابوري العطّار الله عن على بن محمّد بن قتيبة، عن الفضل بن شاذان النيسابوري (٣).

وصحّح هذا الطريق بعض مشايخ مشايخنا أيضاً، وليس في هذا الطريق رجل

⁽١) رجال الشيخ الطوسي ص ٤٢٩ برقم: ٦١٥٩.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٢٥٩ برقم: ٦٧٨ .

⁽٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥٧.

مقدوح أو مسكوت أو مهمل سوئ علي بن محمّد على ما توهّمه بعض القاصرين الغير المتتبّعين، وقد عرفت فساد توهّمه، فإنّه حاله في الوثاقة أظهر من الشمس. وأمّا عبدالواحد الواقع في هذا الطريق، فهو من مشايخ الصدوق، وكثيراً مّا يذكر في أوائل مشيخة الفقيه مقروناً بالرحمة والرضوان، وهما إذا صدرا من الرجل الجليل في حقّ شيخه دليلان على الوثاقة المعتبرة المعتمدة، كما تقدّم من السيد الداماد في مقدّمة الكتاب فارجعه.

وقد بينا في المرآة الأوّل أنّ هذين اللفظين إذا ضمّ إليهما خصوصيات المقامات وكيفية الصدورات، يفيد الاعتماد والاعتناء بشأن الرجل، والله الهادي في المبدء والمآل.

الفصل الحادي والأربعون

في حال حذيفة بن منصور بن كثير أبي محقد بيّاع السابري أقول: هذا الرجل الجليل القدر وثّقه النجاشي^(١)، وروى حديثاً فـي مـدحه الكشي^(٢)، ووثّقه أيضاً شيخنا المفيد.

وقال ابن الغضائري: حديثه غير نقي، يروى الصحيح والسقيم، وأمره ملتبس ويخرج شاهداً^(٣).

وقال العلاَّمة: والظاهر عندي التـوقُّف فـيه؛ لمـا قـاله هـذا الشـيخ أي ابــن

⁽١) رجال النجاشي ص ١٤٧ برقم: ٣٨٣.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٢٧ برقم: ٦١٥.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ١٣١ برقم: ٣٥٠ عنه .

الغضائري، ولمل نقل أنّه كان والياً من قبل بني أمية، ويبعد انفكاكه عن القبيح (١). أقول: أمّا ابن الغضائري، فقد مرّ مراراً منّا عدم الوثوق على جرحه وجسرح مثله، وقد بيّنا في ترجمته أيضاً.

وأمّا كلام العلاّمة، فأوّله يعطي أنّ التوقّف له فيه إنّما هو لما قاله ابن الفضائري في حقّ هذا الرجل، وقد عرفت ما فيه، فالبناء خراب لخرابية المبنىٰ عليه .

وأمّا كلامه الأخير، ففيه أنّه محض استبعاد منقوض بعلي بن يقطين، فإنّه كان وزيراً وعاملاً من قبل بني العبّاس، وهم أشدّ كفراً ونفاقاً من بني أمية، ومع ذلك كان ثقة عادلاً بالاتّفاق.

فمجرّد كون الرجل والياً من قبل بني أمية لا يدلّ على ارتكابه قبيحاً قادحاً في عدالته، كما في على بن يقطين .

ووافقنا على المختار بعض الأجلاّء من مشايخ مشايخنا، ووافقنا فيما ذكرنا في كلام الأخير للعلاّمة ﴿ الفاضل الخواجوئي ﴿ ، إِلاّ أَنّه قال أخيراً: الوجه فسي التوقّف إذن هو ما قاله هذا الشيخ أى ابن الغضائري .

إذا قـــال حــذام فـصدّقوها فإن القول ما قالت حذام (٢)

وهذا منه الله عجيب، مع أنّ الظاهر من بعض كلماته في طيّ مباحث بعض رسائله عدم اعتماده على قدح الشيخ، وإن كان هو الله قد بالغ في الطعن على المولى التقي المجلسي أن ميث طعن في ابن الغضائري في قدحه الرجال وجرحه العدال.

⁽١) خلاصة الأقوال ص ١٣١ برقم: ٣٥٠.

⁽٢) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٢٨١.

٦٠٠....مرآة المراد

الفصل الثاني والأربعون في جابر بن يزيد الجعفي

أقول: قال النجاشي في كتابه: روى عن جابر جماعة غمز فيهم وضعفوا، منهم عمر و بن شمر، ومفضّل بن صالح، ومنخّل بن جميل، ويوسف بن يعقوب، وكان في نفسه مختلطاً، وكان شيخنا أبو عبدالله المفيد ينشدنا أشعاراً كثيرة في معناه تمدلً على الاختلاط (١).

وقال العلامة في الخلاصة: جابر بن يزيد الجعفي ثقة في نفسه، ولكن جلّ من روئ عنه ضعيف، والأقوى عندي التوقّف فيما يرويه عنه هؤلاء، كما قاله الشيخ ابن الغضائري (٢).

قال الفاضل عناية الله القهبائي: إنّ جابراً هذا لا عين له ولا أثر في كتاب ابن الغضائري في ذكر المذمومين من الرجال؛ لأنّ السيد ابن طاووس نقل كلّ كتابه في كتابه ولا هو فيه .

وقال مولانا ميرزامحمد في حاشيته على رجال الأوسط المتعلقة على قـول العلاّمة «الأقوى عندي التوقّف فيما يرويه عنه هؤلاء»: هذا يشعر بأنّه يقبل ما يرويه عنه الثقات، ولعلّه الصواب؛ لأنّ تلك الأشعار إن كانت ممّا قيل فيه، فلعلّه لسخافة ما نقل عنه هؤلاء الضعفاء، وإن نقلت عنه أو مضمونها، فلعلّ ذلك أيضاً من نقل هؤلاء، على أنّ قائل الأشعار غير معلوم الآن لنا، وكأنّه لا مستند لنسبة الاختلاط إليه إلا هذه.

⁽١) رجال النجاشي ص ١٢٨ برقم: ٣٣٢.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٩٤ ــ ٩٥ برقم: ٢١٣.

تحقيق حال جابر بن يزيد الجعفي

وبمضمون كلام هذا الفاضل قال الفاضل الخواجوئي المراجعي المرادي

وقال الفاضل التقي المجلسي *: الذي ظهر لنا من التتبّع أنّه _أي: جابر بن يزيد الجعفي _ ثقة جليل، من أصحاب أسرار الأثمّة وخواصّهم، والعامّة تضعّفه لهذا، كما يظهر من مقدّمة صحيح مسلم، وتبعهم بعض الخاصّة؛ لأنّ أحاديثه تدلّ على جلالة الاثمّة الله ولمّا لم يمكنه القدح فيه لجلالته قدح في رواته، وإذا تأمّلت أحاديثه يظهر لك أنّ القدح ليس فيهم، بل في من قدح فيهم باعتبار عدم معرفة الاثمّة كما ينبغي (٢).

والذي ظهر لنا من التتبّع التامّ أنّ أكثر المجروحين سبب جرحهم علوّ حالهم، كما يظهر من الأخبار التي وردت عنهم ﷺ: إعرفوا منازل الرجال منّا على قدر رواياتهم عنّا (٣).

والظاهر أنّ المراد بقدر الرواية، الأخبار العالية التي لا تصل إليها عقول أكثر الناس، وقد ورد متواتراً عنهم عليم الله على مقرّب، أو نبى مرسل، أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان.

ولهذا ترى ثقة الإسلام، وعلي بن إبراهيم، ومحمّد بن الحسن الصفّار، وسعد بن عبدالله، وأضرابهم ينقلون أخبارهم، ويعتمدون عليهم، وابن الغضائري المجهول حاله وشخصه يجرحهم، والمتأخّرون يعتمدون علىٰ قوله، وبسببه يـضعف أكـــثر

⁽١) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوثي ص ٢٧٦.

⁽٢) راجع: روضة المتّقين ١٤: ٧٧.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ١: ٦ برقم: ٣.

٦٠٢.....مرآة المراد

أخبار الأثمة المالاً (١).

أقول: هذا الرجل ثقة عين وجه، وقد وثقه العلاّمة ﴿ والفاضل عناية الله ﴿ ومولانا مير زامحمد، والفاضل الخواجوئي، وأبوعلي في منتهى المقال (٢)، ويظهر من الطريحي في مجمع البحرين (٣)، والمولى التقي المجلسي (٤)، وقد عرفت كلام أكثرهم، ولم أجد قادحاً فيه إلاّ للنجاشي، وما عزّى بعضهم القدح فيه إلى ابن الغضائري، فلم أجد في كتابه له عين ولا أثر، وبه اعترف الفاضل عناية الله أيضاً، كما عرفت من كلامه، وكذا الفاضل الخواجوئي ولم أجد له أثراً إلاّ في كلام العلّمة ﴿ قَدْ

والظاهر أنّ قدح النجاشي إنّما كان لأجل الأشعار المنسوبة إليه، كما نقله عن شيخه المفيد، وقد عرفت من الكلمات المذكورة عدم ثبوت كونها منه، فلا يوجب قدحه.

وما يتجلّى في النظر أنّ وجه وقوع بعض الأجلاّء في خطيرة جرحه وقدحه هو كونه صاحب الأسرار، ووعائه للأحاديث الصعبة المستصعبة، كما أجاده الفاضل المجلسي الله وذلك غير عزيز، وكم وقع مثله للأجلاء الرواة في الأسانيد، كما في زرارة، وأبان بن تغلب، والبخاري، والفضل بن شاذان وغيرهم، فإنّه قد قدح فيهم بعض لا دربة له باليقين، ولا فطانة في الآيين.

⁽١) راجع: الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٢٧٦.

⁽٢) منتهى المقال ٢: ٢١٣ برقم: ٥١٦.

⁽٣) مجمع البحرين ٣: ٢٤٢.

⁽٤) روضة المتّقين ١٤: ٧٧.

وقد عرفت سابقاً كلام الفاضل البهبهاني الله في كيفية الغلوّ وجرح القمّيين وابن الغضائري، فارجعه يعنيك على هذا المرام .

ومتا يدلّ على كونه صاحب الأسرار، ما نقله الطريحي في مجمع البحرين: عن زهير بن معاوية، قال: سمعت جابراً يقول: عندي خمسون ألف حديث، ما حدّثت منها بحديث، ثمّ حدّث يوماً بحديث، فقال: هذا من الخمسين ألف (١).

ثمّ روى عنه أنّه قال: قلت لأبي جعفر ﷺ: جعلت فداك إنّك حمّلتني وقراً عظيماً بما حدّثتني به من سرّكم الذي لا أحدّث به أحداً، فربما جاش في صدري حتّى يأخذني منه شبه الجنون، قال: يا جابر فإذا كان ذلك، فاخرج إلى الجبانة، فاحفر حفيرة ودلّ رأسك فيها، ثمّ قل: حدّثني محمّد بن على بكذا وكذا الحديث (٢).

وهذين الحديثين ذكرهما الكشي في كتابه بسندضعيف بأبي جميلة يتغيّر قوله بسبعين ألف حديث، إلى أن قال: ولا أحدّث بها أحداً أبداً (٣). وهذين الجزأيس تفاوت ما في المجمع وما في كتاب الكشى .

ويمكن المناقشة في هذا بضعف السند أوّلاً، وحكم الشهادة على النفس ثانياً. وبعد إحاطة مثله بهذا المقدار من الأحاديث مضافاً إلىٰ ما حدّث به غيره، وهـو أيضاً كثير، كما يظهر لمن تتبّع الأخبار، وتذكّر ما أسند إليه ثالثاً.

ورابعاً أنّه معارض بما في كتاب الكشي أيضاً في موثّقة زرارة، قـال: سألت أباعبدالله عني أحاديث جابر، فقال: ما رأيته عند أبي قطّ إلاّ مرّة واحدة، وما

⁽١) مجمع البحرين ٣: ٢٤٢_٢٤٣.

⁽٢) مجمع البحرين ٣: ٧٤٣.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٤٤٢ برقم: ٣٤٣.

٦٠٤.....مرآة المراد

دخل على قط^{ّ (١)}.

وكيف كان فجلالة رتبته أجلً من أن يخفي .

ويدلٌ عليه أيضاً ما نقل بسند غير معلوم الصحّة، عن سفيان الثوري، أنّه قال: جاير بن يزيد الجعفي صدوق الحديث، إلاّ أنّه كان يتشيّع (٢).

وفي كتاب ميزان الاعتدال من كتب الذهبي المعتبر عند العامّة في الرجال هكذا: جابر بن يزيد الجعفي الكوفي، أحد علماء الشيعة، ورع في الحديث، ما رأيت أورع منه، صدوق. وذكر ذمّه أيضاً كثيراً (٣).

فظهر اعتباره عند الإمامية؛ إذ الأشياء تعرف بأضدادها.

وممّا يدلّ عليه أيضاً ما رواه الكشي عن حمدويه وإبراهيم، قالا: حدّثنا محمّد ابن عيسى، عن علي بن الحكم، عن زياد بن أبي الحلال، قال: اختلف أصحابنا في أحاديث جابر الجعفي، فقلت لهما: أنا أسأل أبا عبدالله على فلمّا دخلت ابتدأني، وقال: رحم الله جابر الجعفي، كان يصدق علينا (٤).

فهذا الحديث الصحيح صريح في توثيق الإمام على له، وقول الإمام على إمام الأقوال وإمام الرجال.

وممّا قرّرناه ظهر أنّ رواة جابر هذا جلّهم ضعفاء، لاسيما عمرو بن شمر، فإنّه كاد أن يكون ضعيفاً بإجماع أثمّة الرجال، إلاّ الفاضل العلاّمة، حيث إنّه توقّف فيه،

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٤٣٦ برقم: ٣٣٥.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٤٤٦.

⁽٣) ميزان الاعتدال ١: ٣٧٩ ـ ٣٨٤ برقم: ١٤٢٥.

⁽٤) اختيار معرفة الرجال ٢: ٤٣٦ برقم: ٣٣٦.

تحقيق حال غياث بن إبراهيم

وضعّفه النجاشي وابن الغضائري والكشي .

قال الأخير في ترجمة جابر هذا بعد نقل حديث من رجاله عمرو بن شمر: هذا حديث موضوع، لاشك في كذبه، ورواته كلّهم متّهمون بالغلرّ والتفويض (١).

ولا يبعد أن يقال: إنّ اتّهام رواة جابر بالغلوّ والتفويض كان لأجل روايستهم أحاديثاً صعبة مستصعبة في أسرار الأثمّة، وجلالة مر تبتهم؛ لكونهم رواة عن جابر، وهو كان وعاء لتلك الأحاديث، وكلام البهبهاني ﴿ في العلوّ والتفويض يعطي ذلك، كما مرّ مراراً، فارجعه .

إلاّ أنّ اتّفاق أنمّة الرجال يثبّطنا عن التجرّي علىٰ هذا القول، ولولاه لكان نفي الاستبعاد غير مستبعد، ومع ذلك أيضاً فعليك بالتأمّل وتدقيق النظر .

الفصل الثالث والأربعون في غياث بن إبراهيم المتكرّر في الأسانيد

قال صاحب الشرائع فيه في باب حدّ السرقة: وفي الطير وحبجارة الرخام رواية بسقوط الحدّضعيفة (٢).

قال الفاضل الشهيد الشارح في شرحه عليه: والرواية التي أشار إليها المصنّف بسقوط الحدّ عن سارق الرخام ونحوه رواها السكوني عن أبي عبدالله الله قال: قال رسول الله على الله على من سرق الحجارة. يعني الرخام وأشباه ذلك. ولا يخفى حال السند (٢٦). انتهى .

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٤٤٨.

⁽٢) شرائع الاسلام ٤: ١٧٥.

⁽T) المسالك T: 223.

وهو الطير، ولا إلى رواية سقوط الحدّ عن سارق الطير، ولا إلى حال سنده، ولعلّ المراد من الحديث هو ما رواه الصدوق في الفقيه في باب حدّ السرقة: عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبدالله الله عن أبيه أنّ علياً الله أتي بالكوفة بسرجل سرق حماماً فلم يقطعه، وقال: لا أقطع، وفي نسخة: لا يقطع في الطير (١).

وطريقه فيه إليه صحيح، كما يظهر من النظر في مشيخته، حيث قال فيها: وما كان فيه عن غياث بن إبراهيم، فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمد ابن يحيى الخرّاز، عن غياث بن إبراهيم الخ (٢).

وليس في السند من يناقش فيه إلاّ غياث هذا، فإنّ بعضهم ضعّفه كالكشي، والعلاّمة في الخلاصة (٣)، والمحقّق في كلامه السابق، إن كان المراد من الرواية هو ما ذكرنا.

وبعضهم وتقه كالنجاشي (٤)، ومولانا عناية الله القهبائي في مجمع الرجال، حيث انه حكم بتوثيق السند المذكور بعد نقله عن مشيخة الفقيه (٥).

وبعضهم صحّحه كالشيخ البهائي الله في رسالته الصومية، وبيّته في الحاشية بأنّه ثقة، كما قال النجاشي وغيره، إلاّ أنّ الكشي نقل عن حمدويه عن بعض أشياخه أنّه

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٦٠ برقم: ٥١٠٠ .

⁽٢) مشيخة من لا يحضره الفقيه ٤: ٩٠٠.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٣٨٥ برقم: ١٥٤٧.

⁽٤) رجال النجاشي ص ٣٠٥ برقم: ٨٣٣.

⁽٥) مجمع الرجال للقهبائي ٥: ٦.

بتري، ولكن هذا البعض مجهول الحال، والعلاّمة في الخلاصة قال: إنّه بتري (١٠). وظنّي انّه أخذ ذلك من كلام الكشي، وقد عرفت حاله، فلذلك قلنا: إنّه صحيح لثبوت التوثيق وعدم ثبوت البترية. انتهىٰ .

وقال الميرزا محمّد في رجاله الأوسط: غياث بن إبراهيم بتري. ولعـلّه لذلك حكم المحقّق في كلامه بكون الرواية ضعيفة .

وظنّ كون هؤلاء الفضلاء المحقّقين المدقّقين في نقد الرجال مقلّدين لبعض مشايخ الكشي المجهول حاله، ضعيف بعيد عن الانصاف، والجرح مقدّم، وجهالة بعض المشايخ هنا غير ضارّ، والشيخ الطوسي أهمله في فهرسته (٢٦)، فإنّه ذكره فيه من غير قدح ولا مدح سوى أنّ له كتاباً.

ثمّ بمجرّد ثبوت التوثيق مع عدم ثبوت البترية، لا يثبت كونه إمامياً؛ لاحتمال أن يكون واقفياً، أو غيره من الفرق المخالفة، والنجاشي وإن حكم بكونه ثقة، إلاّ أنّه لم يحكم بكونه إمامياً حتّى يثبت كون السند صحيحاً.

قال الفاضل الخواجوئي بعد نقل كلام البهائي الله انتهائة أنه الله أخذ ذلك من كلام صاحب المدارك، فإنّه قال بعد نقله حديثاً بسنده: وليس في هذا السند من يتوقّف في شأنه سوى غياث بن إبراهيم، فإنّ النجاشي وثقه، ولكن قال العلامة الله بتري. ولا يبعد أن يكون الأصل فيه كلام الكشي نقلاً عن حمدويه عن بعض أشياخه، وذلك مجهول، فلا تعويل على قوله. انتهى كلام صاحب المدارك.

ثمّ قال: هذا منه سوء ظنّ بالعلاّمة، ونوع قدح فيه، فــإنّه يســتلزم: إمّــاكــونه

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٢٤٦.

⁽٢) الفهرست ص ١١٦ برقم: ١٥٨ .

٦٠/....مرآة المراد

مدلّساً، أو جاهلاً بفساد ذلك، أو غافلاً عن كون ذلك الشيخ مجهولاً، وإلاّ فكيف يحكم بالبترية بمجرّد قوله مع عدم ثبوته عنده، حاشاه حاشاه، فإنّ مثله عن مثله بعيد ينافي فضله وعدمه .

وقال في الحاشية: ليس الغرض من هذا الكلام القدح في الشيخ البهائي، ثلاً وحاشا، بل الغرض منه الإيماء إلى ما هو المشهور كما تدين تدان (١).

فكيف كان فإجمال الكلام في المقام، هو أنّ الظنّ الحاصل من كلام الموتّقين المزكّين أقوى من الظنّ الحاصل من كلام الجارحين، لاسيما مع عدم ثبوت كون الرجل بترياً.

ولاسيما مع ما هو المحقق عندنا من أنّه إذا تعارض قول الكشي مع النجاشي، فالأخير مقدّم لثبوت أضبطية النجاشي، ولتصريح النجاشي بأنّ في رجال الكشي أغلاطاً كثيرة، ولذا قدّم قوله على قول الكشي جماعة كثيرة أجلاء في هذا المورد وفي موارد متكثّرة غير هذا، وبعضهم قدّم قوله على قول الشيخ أيضاً، كما هو الظاهر من كلام المحقّق القمّي في القوانين في مبحث الأخبار، وهو المختار عند جماعة من أجلاء مشايخنا ومشايخنا.

ولما سمعت في مقام المذاكرة من بعض أساتيد (٢) الفنّ من أنّ النجاشي كان دبيراً عالماً بالتواريخ والأنساب، ومن أنّه كان من أهل الكوفة، وجلّ الرواة كانوا من أهل الكوفة، فهو أعلم بأحوالهم وأنسابهم وأديانهم، وغيره لم يعتمد في

⁽١) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٢٣١ ـ ٢٣٤.

⁽۲) هو الفاضل الجليل الحاج آقا محمد «منه» هو نجل العلامة الحاج إسراهيمالكرباسي.

تحقيق حال غياث بن إبراهيم

أحوالهم إلاّ بالنقل من السلف .

وكيف كان فتقديم قول النجاشي في مقام التعارض ممّا لا يمجوز فسيه الشكّ والريب، ولعلّنا تكلّمنا فيه في مقدّمة الكتاب .

وما ذكره المولى الميرزا محمد من أنّ النجاشي لم يصرّح بكونه إمامياً، بعيد جدّاً من هذا الفاضل، ولا يجوز الإصغاء إليه، كيف وقد تقرّر عندهم من أنّ لفظة «ثقة» صريح في كون الرجل عدلاً إمامياً ضابطاً، إلى غيره من الشرائط المعتبرة في الراوي، فهذا الكلام ساقط عن الاعتبار، وقد بيّنا ذلك في مقدّمة المرآة الأوّل من هذا الكتاب.

ويؤيد المرام عدم تعرّض الشيخ في الفهرست بالقدح فيه، فإن كان البترية ثابتة عنده لتعرّض بها، كما هو الظاهر من ديدنه وديدن الكشي والنجاشي وابن داود وغيرهم.

فحيث لم يذكر فيه طعن في المذهب، يظهر أنّ الرجل عنده كان سليماً من القدح في المذهب، وإن كان كون هذا ديدن الشيخ محلّ تأمّل.

فالظاهر أنّ الرجل ثقة، والحديث بواسطته يعدّ من الصحاح، وبهذا صرّح بعض فحول المتأخّرين أيضاً غير من عرفت كلامهم، وبعض مشايخ مشايخنا أيسضاً، ولينظر ما في خصوصيات كلمات القادحين وغيرهم ممّن نقلنا كلماتهم مجال واسع لا يسعني المحل ذكر ما فيها، فبالحري أن يحيل إلى سلامة ذوق الناظر.

ثمّ اعلم أنّ البترية قوم دعوا إلى ولاية علي الله المخطوها بولاية أبي بكر وعمر، ويثبتون لهما إمامتهما، ويبغضون عثمان وطلحة وزبير وعائشة، ويثبتون لكلّ من خرج من ولد علي الله عند خروجه الإمامة، وقد بيّناه بأبلغ تفصيل في المرآة الأول، فارجعه أيدك الله وإيّانا الكريم المتعال.

٦١.....مرآة المراد

الفصل الرابع والأربعون في عمرو بن سعيد

أقول: هذا الاسم مشترك بين اثنين: أحدهما عمرو بن سعيد بن هلال الشقفي الكوفي الراوي عن الباقر على الشفي وهذا مهمل في كتب الرجال فيما أعلم وأحيط بها، ولم أر مسن أحسد الكسلام فيه لا مدحاً ولا قدحاً، وبه اعترف الفاضل الخواجوئي الله المدارية الشاخل الخواجوئي الله المدارية المساحد الكسلام فيه لا مدحاً ولا قدحاً، وبه اعترف الفاضل الخواجوئي الله المدارية المساحد الكسلام فيه لا مدحاً ولا قد المدارية المساحد الكسلام فيه لا مدحاً ولا قد المساحد الكسلام فيه المدارية المساحد الكسلام فيها المدارية المساحد الكسلام فيها المساحد الكسلام فيها المساحد الكسلام المساحد الم

وثانيهما: عمرو بن سعيد المدائني، من أصحاب الرضايلي، وهو ثقة، فقد وثقه الشيخ النجاشي في كتابه (٢) ساكتاً عن كونه فطحياً، ووثقه العلاّمة في الخلاصة (٣) أيضاً. وبه صرّح الخواجوئي ﴿ .

نعم نقل الكشي عن نصر بن الصباح البلخي أنَّه كان فطحياً (٤).

قال العلاَمة في المختلف، بعد رواية عمرو بن سعيد بن هلل، قال: سألت الباقر الله عمّا يقع في البئر ما بين الفأرة والسنور إلى الشاة، فقال في كلّ ذلك نقول: سبع دلاء، حتى بلغت الحمار والجمل، قال: كرّ من ماء. وسند هذا الحديث جيد، وعمرو بن سعيد وإن قيل فيه: إنّه كان فطحياً، إلاّ أنّه ثقة، وقد ذكرت حاله في خلاصة الأقوال وكشف المقال (٥).

⁽١) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٢٢٩.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٢٨٧ برقم: ٧٦٧ .

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٢١٣ برقم: ٦٩٧.

⁽٤) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٦٩ برقم: ١١٣٧ .

⁽٥) مختلف الشيعة ١: ١٩٤.

تحقیق حال عمر و بن سعید.....................

وقال في الخلاصة بعد توثيقه: إنّ نصر لا أعتمد علىٰ قوله (١١).

أقول: هذا هو الصواب، وصوّبه الخواجوئي أيضاً، كما يشعر بـه سكوت النجاشي عنه أيضاً، وذلك لأنّ نصراً هذاكان من الطيارة غالي المذهب، إلاّ أنّه كان عارفاً بالرجال والأحوال، وكأنّه لذلك روى عنه العياشي، ونقل عنه كثيراً الشيخ والكشى.

والحقّ أنّ آية النبأ توجب عدم اعتبار أمثاله ممّن ليس على قبول قوله إجماع الطائفة، كما في أبان بن عثمان الأحمر على القول بمقدوحيته، ولذا لم يعتمد على قول النصر الفاضلان المذكوران، وقد صرّح الكشي الناقل عن النصر بأنّه كان من الطيارة، قال: وقال النجاشي: إنّه غالى المذهب، فلا يعبأ به .

ثمّ إنّ التمييز بينهما إنّما يحصل من المروي عنه، أي: الإمام، فإن كان باقراً الله فالرجل مهمل، وسند الحديث مجهول. وإن كان الرضا الله فالرجل ثقة، مضافاً إلى أنّ الأوّل لم يقع في الاسناد إلاّ بذكر اسم جدّه وهو هلال. وأمّا الأخير، فليس اسم جدّه هلال، بل يذكر مقيّداً بالمدائني .

ثمّ لا بأس بالإشارة إلى ما في كلام العلاّمة ﴿ وهو أنّك قد عرفت من كلامه الحكم بجودة الحديث الذي ذكره، وقال: إنّ عمر و بن سعيد في هذا السند ثقة، كما ذكرت في الخلاصة .

ولا يخفى للناظر ما فيه، فإنّ هذا سهو منه؛ لأنّ عمر و بن سعيد بن هلال الثقفي الكوفي الراوي عن الباقر على كما في السند المذكور مهمل، كما عرفت. والذي وتقه في الخلاصة وذكر حاله هو عمر و بن سعيد المدائني من أصحاب الرضائية.

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٢١٣ برقم: ٦٩٧.

وظنّي أنّ من هنا سرى الوهم إلى الفاضل المجلسي في شرحه على الفقيه، فإنّه بعد ما نقل قول الصدوق («ومتى ما وقع في البئر شيء» (١) قال: لما رواه الشيخ في الصحيح عن عمر و بن سعيد بن هلال (٢).

وهذا منهما غريب غاية الغرابـة، ولكـن الانسـان ليس بـمأمون مـن الخـطأ والنسيان .

قال الفاضل الخواجوئي ان وقوع أمثال ذلك عن العلامة كان للعجلة الدينية، وعدم وفاء وقته للرجوع إلى الكتب، أو عدمها عنده وقت التأليف، يدل عليه أنه كثيراً ما يقول في أسانيد الأخبار: إن فيها فلاناً. ولا يحضرني الآن حاله، فلو كان له وقت وكتاب يمكنه الرجوع إليه لرجع واستحضر، وانتفاء التالي دليل انتفاء المقدم (١) انتهى .

وكيف كان فالمرام واضح غاية الوضوح.

الفصل الخامس والأربعون في الحكم بن مسكين

أقول: هذا الرجل إمامي صحيح الاعتقاد، ممدوح في كتب الرجال؛ لذكرهم أنّ له أصل وكتاب، رواهما عنه جماعة من أصحابنا، وهذا مدح عظيم منهم في حقّه، ولم أر قدحاً منهم فيه فيما أعلم وأتتبّع.

وبه اعترف الفاضل الخواجوئي، واعتمد بهذا الرجل، وعدّ خبره معتبراً.

⁽١) من لا يحضره الفقيه ١: ١٩.

⁽٢) روضة المتّقين ١: ٩٠.

⁽٣) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٢٢٩ _ ٢٣١ .

ووافقنا الفاضل المولى عناية الله القهبائي في مجمع الرجال عند ذكر مشيخة الفقيه فيما رواه عن داود بن الحصين، قال: وما كان في مشيخته عن داود بن الحصين، فقد رواه عن أبيه، ومحمّد بن الحسن رضي الله عنهما، عن سعد بن عبدالله، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن الحكم بن مسكين، عن داود ابن الحصين الأسدى، وهو مولى (١). والسند معتبر.

وهذا الذي حكى الفاضل الخواجوئي عن المولىٰ مراد.

وكيف كان فالخبر باعتباه يعدّ من الحسان، ولا وجه لما عن البعض من عدم الاعتبار.

الفصل السادس والأربعون في علي بن السندي وعلي بن السري الكرخي

أقول: في التهذيب: عن محمّد بن علي بن محبوب، عن علي بن السندي، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، قال: سألت أبا عبدالله عن الرجل تصيبه الجنابة، فينسى أن يبول حتّى يغتسل الخ^(٢).

وهذا الحديث قد صحّحه جماعة من الأعلام. وقيل: إنّه حسن كالصحيح.

وتحقيق الحال يستدعي أن يقال: إنّ علي بن لسماعيل السندي من أصحاب الرضائية، وتّقه نصر بن الصباح، وقال: علي بن لسماعيل يقال: علي بن السندي، فلقّب لسماعيل بالسندي (٣).

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٦٦.

⁽۲) تهذیب الأحكام ۱: ۱٤٥ ح ۱۰۰.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٦٠ برقم: ١١١٩.

والفاضل العلاّمة لمّا اشتبه عليه الأمر، أو كان في نسخته ابن السري، أورده في علي بن السري الكرخي (١). وهو مذكور على حدة في رجال الصادق للله ، وهذا في رجال الرضائله .

قال المولى ميرزا محمّد في رجاله الأوسط: جميع ما وصل إلينا من نسخ اختيار الشيخ من الكشي تتضمّن أنّه علي بن إسماعيل، وقد نقله العلاّمة في الخلاصة على بن السري.

قال: ويؤيّد ما ذكرناه أنّه أورد ذلك على حدة في رجال الكاظم والرضاعيُّ، وابن السري من رجال الصادق على، ثمّ قال: وفي كتب الأحاديث في مواضع شتّى على بن السندي في مرتبة رجال الرضائي،

أقول: هذا لاشبهة فيه، فإنّ ابن أبيعمير في طبقة رجال الكاظم والرضائيك، بل قال الشيخ في الفهرست: إنّه لم يرو عن الكاظم الله الا الله.

وإن كان الواقع خلافه؛ لأنّه روى عنه روايات كنّاه في بعضها، فقال: يا أباأحمد. نعم إنّه لم يدرك زمن الصادق الله ولم يرو عنه بلا واسطة باتفاق أئمّة الرجال، على ما قاله الفاضل الخواجوئي الله الله النائم في هذه الطبقة، وقد علم أنّ ابن السري في طبقة رجال الصادق الله في هذه الطبقة، وقد علم أنّ ابن السري في طبقة رجال الصادق الله في هذا من ذاك .

ثمّ الظاهر أنّ ممّا ذكره العلاّمة في الخلاصة سرى الوهم إلى غيره، كصاحب

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٩٦.

⁽٢) الفهرست ص ١٤٢.

⁽٣) الفوائد الرجالية ص ٢٥٩.

تحقيق حال على بن السندي

المدارك فيه، حيث حكم فيه بضعف السند، وعلَّله باشتماله على علي بن السندي، قال: وهو مجهول (١).

فإن قلت: لعلّه حكم بذلك؛ لأنّ نصر بن الصباح أباالقاسم البلخي كان غالي المذهب، فلا يعتبر قوله في الجرح والتعديل.

قلت: هو وإن كان كذلك، إلا أنّه كان عارفاً بالرجال والأحوال غاية المعرفة، كما صرّح به بعض متأخّري أرباب الرجال، ويظهر ذلك أيضاً لمن له أدنىٰ درية في هذا الشأن، وهو قد لقي جلّة من كان في عصره من المشايخ وروىٰ عنهم، كما في الكشى، وكان من مشايخ العياشي، فإنّه يروى عنه.

ويظهر من ترجمة محمّد بن عبدالرحمٰن بن قبّة من النجاشي (٢) أنّه كان من الفضلاء والأكابر، فيعتبر قوله في أمثال هذه الأمور، ولاسيما إذا لم يكن على خلاف قوله قول؛ إذ لم يقدح في ابن السندي هذا أحد من أئمّة الرجال فيما أعلم، وبه اعترف الفاضل الخواجوئي ﴿

فإذا صرّح بتوثيقه من هو عارف بالرجال والأحوال، ولم يكن لقوله معارض قبل قوله فيه، وإن كان فاسد الاعتقاد، كما يقبل روايات كثير من الرواة وهم على عقيدة باطلة، ألا ترى أنهم يعتبرون قول أهل اللغة وغيرهم من أرباب الصنائع، وأكثرهم فاسدون في اعتقاداتهم .

وذلك لأنَّ أهل كلَّ صنعة يسعون في تـصحيح مـصنوعاتهم، وصـيانتها عـن مواضع الفساد بحسب كدَّهم وجدّهم وجهدهم، وقدر طاقتهم ومعرفتهم بصنعتهم،

⁽١) مدارك الأحكام ١: ٣٠٦.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٣٧٦.

لئلاً يسقط محلّهم عندهم، ولا يشتهر وابقلّة الوقوف والمعرفة في أمرهم، وإن كان فاسقاً في بعض الأحوال .

نعم صحّة المراجعة إليهم يحتاج إلى اختبارهم، والاطّلاع علىٰ حسن صنعتهم، وجودة معرفتهم، والثقة بقولهم، وذلك يظهر بالتسامع والتصديق المشاركين .

وقد عرفت أنّ الكشي والعياشي مع جلالة قدرهما في هذا الشأن وغيرهما من أثمّة الرجال وأرباب الوقوف بالأحوال، كثيراً مّا ينقلون عنه، ويعتمدون عليه في قوله ونقله وجرحه.

وهذا وما شاكله ينهيك أنّه كان ثقة عندهم في قوله، معتمداً عليه في نقله، وإلاّ يلزم منه أن يكون كثيراً من كتاب رجال الكشي عبثاً بلا نفع وفائدة، فإنّه قد أكثر النقل عنه في كتابه في أبواب من يروي ومن لم يرو، كما لا يخفي على الناظر في كتابه هذا.

ثمّ كيف يصحّ اطلاق القول بأنهم لا يعتبرون قوله في الجرح والتعديل، وهم قد اعتبروه، حيث حكموابصحّة رواية عثمان بن عيسى، بناءً على ما فهموه من قوله «وكان يروي عن أبي حمزة الثمالي ولا يتهمون» فقالوا: إنّه وإن كان واقفياً إلاّ أنّه نقل الكشي قولاً بأنّه ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه. ومرادهم بهذا القائل هو نصر بن الصباح، وعثمان بن عيسى هذا هو الذي ذكره بعضهم بدلاً عن فضالة في أصحاب الإجماع (١).

ثمّ أنا وإن لم نعتمد على جرحه لأجل ما قلنا في ابن الغضائري، ولكن تعديل مثله في أقصى درجة العدالة والوثاقة، والأوّل لأجل عدم حصول الظنّ

⁽١) راجع: الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٢٥٨ _ ٢٦٠.

بمجروحية الرجل بمجرّد جرحهم؛ لما ذكرنا سابقاً في دأب القمين وابن الغضائري، والثاني لأجل حصول الظنّ القوي بتزكيته، وكون المزكّى عادلاً وثقة . لاسيما مع ملاحظة اعتماد أجلاً الاشياخ عليه من الكشي والنجاشي وغيرهم على ما عرفت، ولا ملازمة بين حصول الظنّ من قوله في التعديل دون الجرح، ويعينك على دفع هذا التوهم المراجعة إلى ما بينا من الكلام في ابن الغضائري . وكيف كان فلا اشكال في الاعتماد على هذا الرجل، أي: السندي، وأمّا السرى

وكيف كان فلا إشكال في الاعتماد على هذا الرجل، أي: السندي، وأمّا السري الكرخي، فهو أيضاً عندي معتمد عليه، ولم أر من أحد قدحه، والآن يترجّح في نظري عدّ خبره من الحسان لولم يكن في طريقه مقدوح وقدح من غير جهته، فتأمّل.

الفصل السابع والأربعون في حمّاد بن شعيب

أقول: ولمّاكان التكلّم في الحمّادين الآخرين _وهما ابن عثمان وابن عيسى _ ممّا لا فائدة فيه؛لكونهما من أصحاب الإجماع، فلم نتعرّض لهما، وإن كان مضمار الكلام فيهما واسع .

وقد أطال بعض مشايخ مشايخنا الكلام في الأوّل، وعقد له رسالة منفردة (١). ولكن لم أر له جدوى، فلذا أعرضت في هذا الكتاب عنه وعن سائر أصحاب الإجماع، إلاّ أبان بن عثمان .

وأمًا حمًاد بن شعيب، فأقول: إنّه ثقة صدوق، روى عنه حسين بن سعيد، كما يروي عن الحمّادين المذكورين، وقد وتّقه العلاّمة في الخلاصة، وهو المروي عن

⁽١) راجع: الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٤٢٣.

ابن نمير، ووثّقه الفاضل الخواجوئي 🗱 .

ونقل العلاَّمة في الخلاصة عن ابن عقدة، عن محمَّد بن عبدالله بن أبيحكيمة، عن ابن نمير أنَّ حمَّاد بن شعيب صدوق، قال: وهذه الرواية من المرجِّحات (١٠).

قال الفاضل الخواجوئي بعد توثيقه، ونقل ما نقلنا عن العلاَّمة :

فإن قلت: مجرّد كونه صدوقاً لا يدلّ علىٰ عدالته، فإنّ الصدق قد يجامع مع عدم العدالة أيضاً، إذ شرطها الصدق مع شيء آخر .

قلت: قد صرّح الشيخ في كتابه العدّة بأنّ العدالة المراعاة في الراوي هي أن يكون معتقداً للحقّ، مستبصراً ثقة في دينه، متحرّزاً عن الكذب، غير متّهم فيما يرويه (٢).

وحمّاد هذا لمّاكان إمامياً كان معتقداً للحقّ، مستبصراً ثقة في دينه، ولمّاكان صدوقاً كان متحرّزاً عن الكذب غير متّهم فيما يرويه الخ^(٣).

وكيف كان فالأمر غير متعسّر في توثيقه، ويكفي شهادة العلاّمة وهذا الفاضل وتصديق ابن نمير، مع عدم وجود مخالف لهم في هذا المرام، وعدم قدح أحد فيه فيما أعلم .

مضافاً إلى أنّ لفظ «الصدوق» مرادف عندهم مع التوثيق بالمعنى الأخصّ إن لم يقيّد بكونه صدوقاً في الرواية، وإلاّ فيكفي في الوثاقة بالمعنى الأعمّ، ويدلّ عليه لا أزيد.

⁽١) خلاصة الأقوال ص ١٢٦ برقم: ٣٢٨.

⁽٢) عدّة الأصول ١: ٣٧٩.

⁽٣) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ٥٦.

الفصل الثامن والأربعون

في رواية صفوان بن يحيىٰ عن الصادق؛

منها: قولهم مثلاً صحيحة صفوان بن يحيىٰ عن أبي عبدالله على فيقولون: صفوان ابن يحيىٰ عن أبي عبدالله عن أبي عبدالله على إنما يكونبو اسطة، فعدم ذكرها ينافي الصحّة، وذلك لما أنّهم غفلوا ممّا ينبغي لهم تنبّهه .

ووجهه: أنّ أبامحمد صفوان بن يحيى بيّاع السابري روايته عن أبي عبدالله الله معدودة من الصحاح، وإن كان هو ممّن لم يرو عنه الله الله بل روى عن أبي الحسن الرضا وأبي جعفر الجواد الله الله وتوكّل لهما الله الله وي عن أربعين رجلاً من أصحاب أبي عبدالله الله كما ذكره الشيخ في الفهرست (١١)، ولإجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، والإقرار له بالفقه في آخرين، كما نقله الكشي.

وقد عرفت سابقاً في المرآة الأوّل، ولقول النجاشي والشيخ: إنّه ثقة ثقة عين، أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث، ذو منزلة شريفة عند الرضا ﷺ، كان يصلّي كلّ يوم مائة وثلاث وخمسين ركعة، ويصوم في السنة ثلاثة أشهر، وأخرج زكاة ماله كلّ سنة ثلاث مرّات، لما قد ورد من التعاقد بينه وبين عبدالله بن جندب وعلي ابن نعمان في بيت الله الحرام، وفاءً لهما بذلك، وكلّ شيء من البرّ والصلاح يفعله

⁽١) الفهرست ص ٢٤٢ برقم: ٣٥٦.

لنفسه كان يفعله عن صاحبيه (١).

وقد قال أبوالحسن الرضائل فيه: ما ذئبان ضاريان في غنم قد غاب عنها رعاؤها بأضر في دين المسلم من حبّ الرئاسة، ثمّ قال: لكن صفوان لا يحبّ الرئاسة (٢).

والرعاء بكسر الراء قبل العين المهملة وبالمدّ راع، ومنه في التـنزيل الكـريم ﴿حتّىٰ يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير ﴾ (٣) وأمّا الذي بمعنى صوت الإبـل، فـهو بالضمّ وبالغين المعجمة .

ومن العجب الغريب وقوع بعض شهداء المتأخّرين هناك في ذهول ثقيل، حيث قال فيما له من الحواشي على خلاصة الرجال: هذا لفظ الرواية بخطّ ابن طاووس، والصواب رعاتها بالتاء موضع الواو جمع راع، كقضاة جمع قاضٍ. وأمّا الرعاء بالمدّ، فهو صوت (2). هذا كلامه.

وفيه سهو عظيم، ومساهات كبيرة في موضعين، وهما قوله الصواب رعــاتها بالتاء، وقوله وأمّا الرعاء بالمدّ فهو صوت، كذا في الرواشح .

أقول: والحقّ فيه أن يقال: إنّ بعد ملاحظة المجمع وبعض كتب اللغة يظهر أنّ الرعاة بالتاء والرعاء جاءا جمعين للراعي، ولكن قول الأوّل فيما إذا أضيف إلى الإبن، ومنه ما في رعاة الدين من شيء. والثاني ما إذا أضيف إلى الغنم، ومنه

⁽١) رجال النجاشي ص ١٩٧ برقم: ٥٢٤، الفهرست ص ٢٤١.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٣ برقم: ٩٦٥.

⁽٣) سورة القصص: ٢٣.

⁽٤) الحاشية على خلاصة الأقوال ص ١٢٠.

الحديث والآية المذكورة، لا الانحصار في أحدهما مطلقا .

وكيف كان من الثابت أنّ صفوان بن يحيى رضي الله عنه ليس يروي الحديث عن أبي عبدالله على إلاّ بسند صحيح، وإنّ إسقاط الواسطة أبلغ وأقوى في التصحيح من توسيط واحد معيّن منصوص عليه بالتوثيق، وإنّ ذلك من قبل صفوان بن يحيى كاد لا يخرج الحديث عن الصحّة الحقيقية إلى الصحية، فضلاً من اخراجها عن دائرة الصحّة رأساً.

الفصل التاسع والأربعون في حمدان بن أحمد

قال الحسن بن داود في كتابه: حمدان بن أحمد «كش» هو من خاصّة الخاصّة، أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ عنه والإقرار له بالفقه في آخرين ^(١).

قلت: الذي نجده فيما هو المعروف في هذا العصر من كتاب أبي عمرو الكشي في الرجال، وهو اختيار الشيخ في وخير ته منه، ذكر حمدان مرّتين في موضعين منه:

إحداهما في ترجمة تسعة تاسعهم محمّد بن أحمد، وهو حمدان النهدي، قال: سألت أباالنصر محمّد بن مسعود عن جميع هؤلاء، ونقل جواب أبي النصر في واحد واحد منهم، إلى حيث قال: وأمّا محمّد بن أحمد النهدي، فهو حمدان القلانسي، كوفي فقيه ثقة خيّر (٢).

والأخرىٰ في ترجمة محمّد بن إبراهيم الحضيني بالحاء المهملة المضمومة قبل

⁽١) رجال ابن داود ص ١٣٣ برقم: ٥١٤.

⁽٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨١٢ برقم: ١٠١٤.

الضاد المعجمة والنون بين اليائين الأهوازي، قال بهذه العبارة: ابن مسعود، قال: حدّ ثني حمدان بن أحمد القلانسي، قال: حدّ ثني معاوية بن حكيم، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن حمدان الحضيني، قال: قلت لأبي جعفر الله: إنّ أخي مات، فقال: رحم الله أخاك، فإنّه كان من خصّيص شيعتي، قال محمّد بن مسعود: حمدان ابن أحمد من الخصّيص، قال: الخاصّ الخاصّ (١).

وفي خلاصة العلاّمة قال: خاصة الخاصة، كما في كتاب الحسن بن داود، قلت: فاعل. قال الثاني أيضاً ابن مسعود، يعني أبوعمر و الكشي قال ابن مسعود: حمدان ابن أحمد من الخصيص، ثمّ أكّد ذلك وثلّه، فقال: الخاصّ الخاصّ (٢٠).

والسيد جمال الدين أحمد بن طاووس الله في كتابه نقل عن كتاب الكشي من قولي محمّد بن مسعود قوله الأوّل مقتصراً عليه من دون ما قاله أخيراً في التأكيد والبيان، وهذه صورة خطّ ابن طاووس: قال ابن مسعود: حمدان بن أحمد مس الخصّيص.

وإذ قد وضح الأمر حق الوضوح، فليتعجّب ممّا قد وقع فيه بعض شهداء المتأخّرين، حيث قال فيما وضعه على الخلاصة: قوله «خاصّة الخاصّة» يشعر بكون حمدان من الخصّيص استفهاماً، وانّ الآخر جوابه، وحينئذ فالمجيب مجهول، فلا دلالة فيه على ما يوجب الترجيح (٣). أشدّ التعجّب، ويستغرب ذلك من الذاهن الفطن فاية الاستغراب.

⁽١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٣٥ برقم: ١٠٦٤ .

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٢٥٤ برقم: ٨٦٨.

⁽٣) الحاشية علىٰ خلاصة الأقوال ص ١٧١ برقم: ٣١٠.

تحقيق حال حمدان بن أحمد

ثمّ إنّ الشيخ الله في الاستبصار في باب عدد التكبيرات على الميت: محمّد ابن أحمد الكوفي حمدان ثقة (١).

فأمّا ما قال النجاشي في كتابه: محمّد بن أحمد بن خاقان الهـندي أبــوجعفر القلانسي المعروف بحمدان، كوفي مضطرب (٢).

فليس ممًا يوجب الضعف، ولا الطعن، مع شهادة العياشي والكشي له بالفقه والثقة والخبرية، وبأنّه من الخصّيص، ومن الخاصّ الخاصّ، وحكم الشيخ له بالثقة، ولا هو بمدافع للاجماع المنقول؛ إذ مقتضى ذلك الاجماع أنّه لا يرسل ولا يسوغ القطع والاسقاط إلاّ مع كون الواسطة ثقة صحيح الحديث، لا أنّه لا يروي إلاّ عن ثقة .

ومعنى الاضطراب هناك كونه مضطرب الحديث، أكثر الرواية عن الضعفاء، وذلك لا ينافي كون الارسال منه أبداً بإسقاط الواسطة الثقة لا غير، لا أنّه مضطرب المذهب، كيف وهو من الخصّيص بشهادة الكشي الذي حكمه القطب، وقوله المدار.

علىٰ أنّ فساد المذهب لا يثلم في الاجماع المذكور فضلاً عن الاضطراب فيه، لكن كتاب الكشي سازج ولسانه ساكت عن ادّعاء هذا الاجماع.

إلا أن يقال: إنّ المعهود من سيرته والمأثور من سنّته، أنّه لا يطلق القول بالفقه والخبرية والعدّ من خاصّ الخاصّ إلاّ في من يحكم بتصحيح ما يصحّ عنه، وينقل على ذلك الاجماع، فلذلك نسب الحسن بن داود هذا الادّعاء إليه.

⁽١) الاستبصار ١: ٧٦، وليس فيه لفظة «ثقة».

⁽۲) رجال النجاشي ص ٣٤١ برقم: ٩١٤.

أو يقال: لعلّ ابن داود يكون قد ظفر بهذا الادّعاء في أصل الكتاب الذي هو كتاب أبوعمرو الكشي في معرفة الرجال، والشيخ الله يورده في اختياره الذي هو المعروف في هذا الزمان من كتاب الكشي، وببعض ما ذكرنا اعترف في الرواشح السماوية (١).

الفصل الخمسون في بني نعيم الصحّاف

اعلم أنّ نعيم الصحّاف بضمّ النون، له أولاد: محمّد، وعلي، وحسين، وعبدالرحمن. والحسين كان ثقة بلاكلام، وصرّح به النجاشي في فهرسته، وتلقّاه بالقبول كلّ من تأخّر عنه، والثلاثة الأوّل رووا عن الصادق الله ولحسين كتاب روى عنه ابن أبي عمير، وقال عثمان بن حاتم بن منتاب: إنّه كان متكلّماً مجيداً، له كتاب بروايات كثيرة، منها رواية ابن أبي عمير (٢).

والعلاَّمة ^(٣) وابن داود ^(٤) وثَقا علي بن نعيم .

وكأنّهما استفادا هذا من كلام النجاشي، حيث قال في ترجمة الحسين بن نعيم الصحّاف: مولىٰ بني أسد، ثقة، وأخواه علي ومحمّد^(0).

ولا يخفيٰ عليك أنَّ هذه العبارة ليستبصريحة فيه؛ لأنَّه يحتمل أن يكون علي

⁽١) الرواشح السماوية ص ٦٨ _ ٧٠ الراشحة ١٨ .

⁽٢) رجال النجاشي ص ٥٣ برقم: ١٢٠.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ١٩٠ برقم: ٥٨١ .

⁽٤) رجال ابن داود ص ۲۵۳ برقم: ۱۰۷٦ .

⁽٥) رجال النجاشي ص ٥٣ برقم: ١٢٠ .

ومحمّداً خبراً لا بدلاً، ولكن مع ذلك يقرب إرادة التوثيق منها، كما أنّـه أفرد عبدالرحمن منهما، ولم يذكره الجميع متصلاً بالآخر، فعدم ذكرهم متصلاً بالآخر قرينة على أنّ التوثيق كان للحسين وأخواه على ومحمّد.

واحتمل أن يكون ذلك لعدم ثبوت روايته عن الصادق幾، أو عدم ثبوته من أصله.

وبالجملة الحكم بالتوثيق من هذه العبارة مشكل. وعلىٰ تقديره فلا يختصّ بعلي، بل لابدّ وأن يوثّقامحمّداً أيضاً، ولكن من توثيقهما يحصل الظنّ، وهو يكفي في المقام.

الفصل الواحد والخمسون في بني عطية

واعلم أنّ العطية الخيّاط بالمعجمة، وتصحيف الخياط بالمهملة والنون، أولاد محمّد وعلي والحسن وجعفر، والثلاثة الأوّل من الثقات، كما ينصرح من النجاشي في فهرسته، وكلّ هؤلاء رووا عن أبي عبدالله ﷺ.

والحسن بن عطية هو الدغشي المحاربي أبو ناب، وله ولد، وهو إبراهيم، وله ولد، وهو على، وهو روىٰ عن أبيه عن جدّه .

قال النجاشي: ما رأيت أحداً من أصحابنا ذكر له تصنيفاً (١).

وذكر العلاَمة وابن داو دمحمّد بن عطية في القسم الثاني (٢)، وضعّفاه فيه، وهو غفلة منهما، وذلك نشأ من التصحيف في عبارة النجاشي، فإنّه قال: محمّد بن عطية

⁽١) رجال النجاشي ص ٤٦ برقم: ٩٣.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٤٠٢ برقم: ١٦٢٣، رجال ابن داود ص ٥٠٦ برقم: ٤٥٢.

الخياط^(١) أخو الحسن وجعفر، كوفي، روىٰ عن أبي عبدالله ﷺ وهو صغير، له كتاب عن ابن أبي عمير^(٢).

وقال العلاّمة وابن داود في موضع «صغير» «ضعيف» وليس ذلك إلاّ ما قلنا. ونبّه عليه التفرشي في النقد (^{٣٦)}، ويؤيّده توثيق أوّلهما له في القسم الأوّل.

وذكر الشيخ في باب لم: علي بن إبراهيم الخياط، روى عنه حميد أصولاً، مات في سنة سبع ومائتين، وصلّى عليه إبراهيم بن محمّد العلوي، ودفن عند مسجد السهلة (٤)

قيل: ولعلٌ هذا هو علي بن إبراهيم بن الحسن بمن عمطية الخمياط المتقدّم، والخياط كان مصحّف حنّاط .

الفصل الثاني والخمسون

في بني درّاج

اعلم أنّ درّاج اسمه عبدالله، وكنيته أبوالصبيح وأبوالحسن، كما ذكره النجاشي (٥)، كان له ولدان وهما: جميل ونوح. وللثاني ولد، وهو أيّوب، وله ولد، وهو الحسن وجميل أخذ عن زرارة، وكان أكبر من نوح، وعمي في آخر عمره،

⁽١) في النجاشي: الحنّاط.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٣٥٦ برقم: ٩٥٢.

⁽٣) نقد الرجال ٤: ٢٦٥ ــ ٢٦٦ برقم: ٤٩٠٩.

⁽٤) رجال الشيخ الطوسي ص ٤٣٠ برقم: ٦١٧٨.

⁽٥) رجال النجاشي ص ١٢٦.

حال بني درّاج

ومات في أيّام الرضاية، وله كتاب روى عنه ابن أبي عمير (١).

ووثقه الشيخ في الفهرست، وجعل له أصلاً (٢).

وعدّه الكشي من أصحاب الإجماع^(٣).

قيل: وحاله في الثقة والجلالة أشهر .

وأيّوب ابن أخي جميل حاله مثل حال جميل، كما قاله السيد السند الطباطبائي بحرالعلوم، وروى عن العسكري توثيقه، ووثّقه الشيخ أيضاً (٤٠).

وقال النجاشي: أيوب بـن نـوح النـخعي، كـنيته أبـوالحسـين، كـان وكـيلاً لأبي الحسن وأبيمحمد عظيم المنزلة عندهما، مأموناً، وكان شـديد الورع، كثير العبادة، ثقة في رواياته (٥٠).

ونوح بن درّاج كان قاضياً بالكوفة، كما قال به النجاشي (٦).

وفي العدّة ^(٧) ما يشعر بفساد مذهب نوح .

وفي العيون فيما جرى بين الكاظم الله وهارون ما له تعلّق بهذا المقام (٨).

وحسن بن أيّوب بن نوح أحد الشهود الأربعين علىٰ وكالة عثمان بن سعيد،

⁽۱) رجال النجاشي ص ١٢٦ ـ ١٢٧ برقم: ٣٢٨.

⁽٢) الفهرست ص ١١٤ برقم: ١٥٤.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٧٣ برقم: ٧٠٥.

⁽٤) الفهرست ص ٤٣ برقم: ٥٩ .

⁽٥) رجال النجاشي ص ١٠٢ برقم: ٢٥٤.

⁽٦) رجال النجاشي ص ١٠٢.

⁽٧) عدّة الأُصول ١: ١٤٩.

⁽٨) عيون أخبار الرضا الله ١: ٨٣.

وممّن رأى العالم وروى النصّ عليه .

المرآة الثالث

في بيان بعض ممّا يحتاج إليه الفقيه في الاستنباط المتعلّق بهذا العلم

وفيه فصول:

الفصل الأوّل في بيان عدّات الكافي والاستبصار والتهذيب

والاستقصاء في بيان حال الرجال فيهما بقدر ما وصل إلينا التأييد من عند ربّ المجيد. وإنّا وإن قدّمنا الكلام فيه في المرآة الأوّل إجمالاً، إلاّ أنّا لم نستقص فيه غاية الاستقصاء، ولم نبيّن أحوال الرجال الواقعة فيها، فإعادة الكلام للحرص على تكثير الفائدة، والتنبيه على أشياء خفية في المقام، بحيث يوجب البصيرة للمتتبّع والفقيه.

فنقول وبالله التوفيق ومنه التسديد: إنّه قد أكثر ثقة الاسلام في الرواية بـقوله «عدّة من أصحابنا» في كتابه الكافي، فتارة يروي عنهم عن أحمد بن محمّد بن عيسى، وأخرى يروي بواسطتهم عن أحمد بن محمّد بن خالد، ومرّة يروي عنهم عن سهل بن زياد .

فمن المهمّ في هذا المقام معرفة أحوالهم لتشخيص حال الحديث .

فاعلم أنَّ العدَّة في المواضع الثلاثة مختلفة :

أمّا في الأوّل، فعلىٰ ما حكاه العلاّمة (١) خمسة نفر، ثلاثة منهم ثقات، وهم:

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٢٧١ ـ ٢٧٢.

أحمد بن إدريس القتي الأشعري، وعلي بن إبراهيم القتي، ومحمّد بـن يـحيى العطّار .

الذين وتَّق الأوَّل شيخ الطائفة في الفهرست $^{(1)}$ ، والنجاشي $^{(7)}$ ، والعلاّمة في الخلاصة $^{(7)}$ ، والعلاّمة المجلسي في الوجيزة $^{(8)}$. والأخيرين منهم الأخيرين $^{(0)}$.

واثنان منهم لم يوثقوهما، وهما: داود بن كورة بالكاف المضمومة والواو الساكنة والراءالمفتوحة، علىٰ ما ضبطه العلاّمة (٦٦)، وعلي بن موسى الكمنداني .

لكن ذكر شيخ الطائفة في الرجال (٧) والفهرست (٨) أنَّ داود بن كورة القمّي بوّب كتاب النوادر لأحمد بن محمّد بن عيسىٰ .

كما ذكر النجاشي أنّه بوّب ذلك، وكتاب المشيخة أيضاً للحسن بن محبوب، وقال: له كتاب الرحمة في الوضوء والصلاة والزكاة والصوم والحجّ (٩).

فعلىٰ هذا ينبغي أن يعدّ حديثه من الحسان، فإهماله في الوجيزة ليس علىٰ ما ينبغي .

⁽١) الفهرست ص ٢٦.

⁽۲) رجال النجاشي ص ۹۲.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ١٦.

⁽٤) الوجيزة ص ١٤٨.

⁽٥) خلاصة الأقوال ٢٦٠، الوجيزة ص ٣٥٣.

⁽٦) ايضاح الاشتباه ص ١٧٧.

⁽٧) رجال الشيخ الطوسي ص ٣٥٩ برقم: ٩.

⁽٨) الفهرست ص ٦٨ برقم: ٢٧٢.

⁽٩) رجال النجاشي ص ١٥٨ برقم: ٤١٦.

بقي الكلام في علي بن موسى الكمنداني، فنقول: والذي يظهر من النجاشي في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسىٰ أنّه علي بن موسى بن جعفر الكمنذاني ^(١).

الكمنذان على ما ضبطه العلاّمة في الخلاصة بضمّ الكاف والميم ولسكان النون وفتح الذال المعجمة، قال: قرية من قرى قم (٢). ولم يذكروا له مدحاً ولا قدحاً، لكن يظهر من رواية ثقة الاسلام عنه تعويله عليه.

وأمّا العدّة في الثاني، فعلى ما حكاه عنه أيضاً أربعة: على بن إبراهيم الشقة، وعلي بن الحسين، وأحمد بن عبدالله بن أمية، وعلى بن محمّد بن عبدالله بن أدينة. ومنه يظهر أنّ محمّد بن يحيى العطّار ليس من جملة العدّة الذين يروي بواسطتهم عن البرقي.

فعلى هذا ما ذكره صاحب المنتقى، حيث قال: والمستفاد من كلامه في الكافي أنّ محمّد بن يحيى العطّار أحد العدّة، وهو كاف في المطلوب، وقد اتفق هذا البيان في أوّل حديث ذكره في الكتاب، وظاهره أنّه أحال الباقي عليه، ومقتضى ذلك عدم الفرق بين كون روايته عن أحمد بن محمّد بن عيسى، وأحمد بن محمّد بن خالد، وإن كان البيان إنّما وقع في محلّ الرواية عن ابن عيسى، فإنّه روى عن العدّة عن ابن خالد بعد البيان بجملة يسيرة من الأخبار، ويبعد مع ذلك كونها مختلفة، بحيث لا يكون محمّد بن يحيى في العدّة عن ابن خالد، ولا يتعرّض مع ذلك للبيان في أوّل روايته عنه، كما بيّن في أوّل روايته عن ابن عيسى (٢٠). انتهى.

⁽۱) رجال النجاشي ص ۸۳.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٢٥٨.

⁽٣) منتقى الجمان ١: ٤٣.

فهو وإن كان استنباطاً حسناً، لكنّه إنّما يكون معوّلاً عليه إذا لم يوجد ما يدلّ على خلافه، وقد عرفت التصريح من ثقة الاسلام على ما حكاه العلاّمة عنه بخلافه، فمع ذلك التعويل على ما ذكره اجتهاد في مقابل النص، فلا تعويل عليه .

ثمّ إنّ تحقيق الحال في الجماعة المذكورة يستدعي التكلّم في تعيينهم، وبيان أحوالهم .

فنقول: أمّا علي بن الحسين، فالظاهر أنّه علي بن الحسين السعد آبادي، الذي ضبطه العلاّمة (١) بالذال المعجمة؛ لأنّ شيخ الطائفة ذكر في رجاله أنّ الكليني روى عنه، حيث قال في باب من لم يرو عن الأثمّة هيه علي بن الحسين السعد آباذي روى عنه الكليني، وروى عنه الزراري وكان معلّمه (٢).

ولانّه روى عن أحمد بن محمّد بن خالد، على ما يظهر ممّا ذكره شيخ الطائفة في الفهرست، حيث قال بعد أن ذكر أسامي كتب البرقي: أخبرنا بهذه الكتب كلّها وبجميع رواياته عدّة من أصحابنا، منهم الشيخ أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن مانعمان، وأبو عبدالله الحسين بن عبيدالله، وأحمد بن عبدون وغيرهم، عن أحمد ابن محمّد بن سليمان الزراري، قال: حدّثنا مؤدّبي علي بن الحسين السعد آباذي أبوالحسن القعّي، قال: حدّثنا أحمد بن أبي عبدالله إلى آخر ما ذكره (٢٠).

وأحمد بن أبي عبدالله هو أحمد بن محمّد بن خالد المذكور، ويظهر ذلك من طريق الصدوق إلى أحمد بن محمّد البرقي. وكذا من طريقه إلىٰ إسحاق بن يزيد،

⁽١) ايضاح الاشتباه ص ٢١٤.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٤٣٣.

⁽٣) الفهرست ص ٢١ ـ ٢٢.

وإلى بزيع المؤذّن، وإلى الحسن بن زياد الصيقل، وإلى سليمان بن جعفر الجعفري. وكذا من طريقه إلى سيف التمّار، وإلى سعيد النقاش، وإلىٰ عبدالعظيم بن عبدالله.

ومن طريقه إلى عبدالله بن فضالة، وإلى فضيل بن يسار، وإلى الفضل بن أبي قرة، وإلى عمر و بن شمر. وكذا إلى محمّد بن عبدالله بن مهران. وفي جميع ذلك روى على بن الحسين السعد آبادي عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقى .

وأمّا حاله، فنقول: والذي يدلّ على مدحه أمور:

منها: ما صرّح به المجلسيان من أنّه من مشايخ الإجازة .

أمًا المولى التقي المجلسي، ففي شرحه على مشيخة الفقيه، في ترجمة أحمد بن محمّد بن خالد^(١)، وكذا في ترجمة فضيل بن يسار ^(٢).

وأمّا العلاّمة المجلسي، ففي الوجيز ة^(٣) وغيره .

وهو الظاهر ممّا حكي عن رسالة أبي غالب في آل أعين في ذكر طريقه إلى كتاب الشعر (٤) من المحاسن، وهو هذا: حدّ ثني مؤدّبي أبوالحسن علي بن الحسين السعد آبادي به وبكتب المحاسن إجازة عن أحمد بن أبي عبدالله، عن رجاله (٥).

ومنها: كلام شيخ الطائفة في رجاله، حيث قال: وروى عنه الزراري وكان

⁽١) روضة المتّقين ١٤: ٤٣.

⁽٢) روضة المتّقين ١٤: ٢٢٦.

⁽٣) الوجيزة ص ١٢٢ برقم: ١٢٥١.

⁽٤) في الرسالة: السفر.

⁽٥) رسالة أبي غالب الزراري ص ١٦٢ برقم: ١٤.

عدّات الكافي والاستبصار والتهذيب......

معلّمه^(۱).

والزراري هو أحمد بن محمد بن سليمان، كما عرفت ممّا حكيناه عن الفهرست وفيه: إنّه _أي: الزراري _شيخ أصحابنا في عصره، واستادهم وفقيههم، وصنّف كتياً (٢).

وفي رجاله في باب من لم يرو عن الأَنْمَة ﷺ: ابن سنسن الزراري الكوفي نزيل بغداد، يكنّى أباغالب، جليل القدر، كثير الرواية، ثقة، روىٰ عنه التلعكبري، وسمع منه سنة أربعين وثلاثمائة (٢٠).

وفي رجال النجاشي: وكان أبوغالب شيخ العصابة في زمنه ووجههم ⁽¹⁾.

وصرّح بتوثيقه في ترجمة جعفر بن محمّد بن مالك، حيث قال: وما أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبوعلي بن همام، وشيخنا النبيل الثقة أبوعالب الزراري رحمهما الله (٥٠).

ومن كان هذا حاله يظهر أنّ معلّمه من العلماء الذين جلّ قدرهم، وهو الظاهر من الكلام المذكور لأحمد بن محمّد بن سليمان المذكور أيضاً، حيث قال: حدّثني مؤدّبي أبو الحسن على بن الحسين السعد آبادي إلى آخره (٦٦).

⁽١) رجال الشيخ ص ٤٣٣.

⁽۲) الفهرست ص ۳۱.

⁽٣) رجال الشيخ الطوسي س ٤١٠.

⁽٤) رجال النجاشي ص ٨٤.

⁽٥) رجال النجاشي ص ١٢٢.

⁽٦) رسالة أبي غالب الزاري ص ١٦٢.

ومنها: ما صرّح به بعضهم من أنّه كثير الرواية، وهو كذلك، كما يظهر ذلك ممّا حكيناه عن مشيخة الفقيه، وممّا ذكر ظهر أنّه لا يبعد أن يجعل حديثه من الصحاح. اعلم أنّ نسخ الخلاصة التي عثر نا بها مطبقة على علي بن الحسن (۱۱)، ولا يبعد أن يكون ذلك من تصرّف النسّاخ، لما عرفت من رواية علي بن الحسين عن البرقي، ورواية ثقة الاسلام عنه، ولم أجد من علماء الرجال من جعل ثقة الاسلام راوياً عن علي بن الحسن، ولا علي بن الحسن راوياً عن البرقي، بخلاف علي بن الحسين، فقد عرفت أنّ الكليني يروى عنه .

وأمّا رواية علي بن الحسين عن البرقي، فهي أكثر من أن تحصى، كما عرفت. ويدلّ على المطلبين مضافاً إلى ما ذكر ما في روضة الكافي عند رواية خطبة أميرالمؤمنين على حيث قال: على بن الحسين المؤدّب وغيره، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن إسماعيل الغ (٢).

تنبيه: اعلم أنّ شيخ الطائفة في الفهرست (٣)، والعلاّمة في الخلاصة (٤)، ذكرا توقيعاً من مولانا أبيمحمد على أبيطاهر الزراري، وذكر في الكنى أنّ أبيطاهر الزراري كنية لمحمد بن عبيدالله بن أحمد بن محمد بن سليمان الذي مرّ الكلام فيه، فيتوهم من ذلك أن يكون التوقيع المذكور في ابن ابنه.

وبه صرّح مولانا الفاضل ميرزا محمّد في رجاله المتوسّط، حيث قال في

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٢٧٢.

⁽٢) روضة الكافي ٨: ١٧٠ برقم: ١٩٣.

⁽٣) الفهرست ص ٣١.

⁽٤) خلاصة الأقوال ص ١٧.

ترجمة محمّد بن عبيدالله بن أحمد، ما هذا لفظه: و تقدّم في جدّه أحمد بن محمّد بن سليمان ذكر توقيع فيه: فأمّا الزراري رعاه الله يعني محمّداً هذا (١١) انتهيٰ.

فاَمّا الزراري رعاه الله في كلامه بيان للتوقيع، والمراد أنّ التوقيع هذا، وأشار بقوله «يعني محمّداً هذا» إلى أنّ مراده من الزراري محمّد المذكور .

وفيه نظر ظاهر؛ لأنَّ المصرّح به في كلام النجاشي أنَّ ولادة أحمد بن محمّد بن سليمان في سنة خمس وثمانين ومائتين، ووفاة مولانا أبي محمّد الحسن الله في سنة ستّين ومائتين، فيكون وفاته الله قبل ولادة أحمد بـخمس وعشرين سنة، فكيف يمكن أن يقال: إنَّ التوقيع منه الله إلىٰ ابن ابنه .

والحق أنّه توهم نشأ من الاشتراك في الكنية، ولمّا لم يذكر الفاضل المذكور في باب الكنى غير محمّد بن عبيدالله بن أحمد، بمعنى أنّه لم يجعل أباطاهر الزراري كنية لغير محمّد بن عبيدالله، جعل التوقيع الوارد في أبي طاهر في محمّد بن عبيدالله ابن أحمد المذكور من غير ملاحظة الطبقات، والغفلة من الانسان ولوكان من مشاهير الأعلام غير بعيدة.

والتحقيق أن يقال: إن التوقيع في محمّد بن سليمان الذي هـ و والد أحمد المذكور، فالتوقيع في الوالد لا في ابنه ابن الولد؛ لأنّ أباطاهر الزراريكنية له، كما ذكر ه النجاشي.

وفي الكلام الذي ذكره النجاشي في كتابه دلالة على المرام من وجوه شتّى، فإنّه ذكر صريحاً أبي طاهر الزراري كنية له، وأيسضاً ذكر أنّ له إلى مولانا أبي محمّد الله مسائل والجوابات.

⁽١) تلخيص الأقوال للاسترابادي _مخطوط .

وأيضاً ذكر تاريخ ولادته، حيث قال: مولده سبع وثلاثون، فيكون عمره حين وفاة مولاناﷺ ثلاثاً وعشرين سنة، وعاش بعدهﷺ احدى وأربعين سنة .

بقي الكلام في الاثنين الباقيين من العدّة، وهما: أحمد بن عبدالله بـن أمـية. وعلى بنمحمّد بن عبدالله بن أذينة .

فنقول: أمّا أحمد بن عبدالله بن أمية، فهو غير معنون في كتب الرجال، ولم نجد فيه ما يدلّ على مدحه، إلاّ ما تراه من رواية ثقة الاسلام، بل اكتاره في الرواية عنه، ويظهر منه اعتماده عليه.

واحتمل بعضهم أنّه أحمد بن عبدالله ابن بنت البرقي، لما يظهر من شيخ الطائفة في الفهرست في ترجمة أحمد بن خالد أنّه يروي عنه، حيث قال بعد ذكر كـتب البرقي، ما هذا لفظه: أخبرنا هؤلاء الثلاثة عن الحسن بن حمزة العلوي الطبري، قال: حدّثنا أحمد بن عبدالله ابن بنت البرقي، قال: حدّثنا جدّي أحمد بن محمّد الخ^(۱).

بأن يكون أمية في بيان العدّة تصحيف ابنته، ويكون الأصل أحمد بن عبدالله ابن بنته، ويكون هذا لقباً لأحمد المذكور، فيكون عبدالله ابن بنته، ونسب أحمد إلى جدّه.

ولمّا كانت رواية أحمد بن عبدالله على تقدير كون عبدالله ابن بنت البرقي بعيدة، احتمل بعض الأعلام كون عبدالله صهراً للبرقي على بنته، ويكون أحمد ابن بنت البرقي من غير واسطة.

وهذا الاحتمال لا يخفي ما فيه من الاشكال؛ لأنَّ الظاهر من الكلام المذكور

⁽۱) الفهرست ص ۲۲.

عدّات الكافي والاستبصار والتهذيب.....

من الفهرست، حيث قال: حدَّثنا أحمد بن عبدالله ابن بنت البرقي. أنَّ عبدالله هو ابن بنت البرقي .

وكذا من طريق الصدوق إلى محمّد بن مسلم، حيث قال: وماكان فيه عن محمّد ابن مسلم، فقد رويته عن علي بن أحمد بن عبدالله، عن أبيه محمّد بن خالد الغ (١).

فاحتمال كون عبدالله صهراً للبرقي ينافي كونه ابناً له، وجعل ابن أحمد بن أبي عبدالله صفة لأحمد، مع منافاته للظاهر جدّاً، ينافي ما هو المعهود من علماء الرجال من هذا التقرير، كما لا يخفى، فارتكاب ذلك الاستبعاد أولى من هذا بمراتب.

وأمّا علي بن محمّد بن عبدالله بن أذينة، فهو أيضاً غير معنون في الرجال، لكن الظاهر من رواية ثقة الاسلام عنه تعويله عليه، مضافاً إلى مجهوليتهما غير مضرّة فيما نحن فيه؛ لما عرفت من كون علي بن إبراهيم الثقة من جملة العدّة هنا أيضاً.

تنبيه: اعلم أنّ هذه العدّة هم الذين يروي عنهم ثقة الاسلام من غير واسطة. ويروى بواسطتهم عن أحمد بن محمّد بن خالد .

فعلىٰ هذا ما في باب الحركة والانتقال من أُصول الكافي، حيث قال: عنه، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد^(٢). لا يخفيٰ ما فيه .

ثمّ انّ الضمير في قوله «عنه» عائد إلى علي بن محمّد الذي من جملة العدّة الذين يروي بواسطتهم عن سهل، فلا يبعد أن يقال: إنّ لفظة «عنه» و «عن» بعدها

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٤.

⁽٢) أُصول الكافي ١: ١٢٦ ح ٥.

زائدة من النسّاخ.

بقي الكلام في حال العدّة المتوسّطين بين ثقة الاسلام وسهل بن زياد.

فنقول: إنّهم أيضاً على ما ذكر في الخلاصة أربعة: علي بن محمّد بسن عـلاّن. ومحمّد بن أبي عبدالله، ومحمّد بن الحسن، ومحمّد بن عقيل الكليني (١١).

قال مولانا الفاضل ميرزا محمد: اتفقت النسخ على علي بن محمد بن علان، والموجود في الرجال: علي بن محمد بن والموجود في الرجال: علي بن محمد المعروف بعلان، فكأنّه علي بن محمد بن علان. والظاهر أنّ محمّد بن أبي عبدالله هو محمّد بن جعفر الأسدي الشقة، وأنّ محمّد بن الحسن هو الصفّار، فلا يضرّ اذن ضعف سهل مع وجود ثقة مع سهل في مرتبته. وأيضاً اتّفاق الجماعة المذكورة على الكذب بعيد جدّاً (٢). انتهى كلامه.

توضيح المرام من هذا الكلام يستدعي التكلُّم في مقامين :

الأوّل: في وجه ظهور هؤلاء في من ذكر .

فنقول: المراد أنّ علي بن محمّد بن علاّن في المقام هو علي بـن مـحمّد بـن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني المعروف بعلاّن؛ لأنّ رواية ثقة الاسلام في الكافي عن علي بنمحمّد، وروايته عنسهل بن زياد أكثر من أن تحصى، وهناكذلك؛ لأنّ الكلام في العدّة عنسهل، ويشهد له ملاحظة الطبقة، كماستقف عليه .

وإنّما الكلام في أنّ ما وجد في عبارة العلاّمة، وهو علي بن محمّد بن علاّن، هل هو صحيح أو لا؟ والظاهر من الفاضل المذكور الثاني .

ويمكن أن يقال بالأوّل، بناءً علىٰ أن يكون العلاّن لقب الأربـعة: مـحمّد بــن

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٢٧٢.

⁽٢) منهج المقال ص ٤٠١ الخاتمة، الفائدة الأولى.

إبراهيم، وابنه علي بن محمّد بن إبراهيم، وأخيه أحمد بن إبراهيم، وأبيه إبراهيم .

أمّا الأوّل، فلما في رجال الشيخ في باب من لم يرو عن الأَثَمَة الله عن عنه عنه قال: محمّد بن إبراهيم المعروف بعلان الكليني خيّر (١).

وأمّا الثاني، فلما ذكره النجاشي، حيث قال: علي بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكيني المعروف بعلاّن (٣٠). ومثله العلاّمة في الخلاصة (٤٠).

وأمّا الثالث، فلما في رجال الشيخ في باب من لم يرو عن الأثمّة عليه أيـضاً. قال: أحمد بن إبراهيم المعروف بعلاّن الكليني خيّر فاضل من أهل الري^(٥). ومثله في الخلاصة ^(٦).

وأمّا الرابع، فقد نبّه عليه الفاضل البهبهاني ، حيث قال: والظاهر أنّه لقب إبراهيم نفسه (٧) فعلى هذا علي بن محمّد بن إبراهيم متّحد مع علي بن محمّد بن علاّن، تارة ذكر والدمحمّد باسمه كما في الرجال، وأخرى بلقبه كما في بيان العدّة، فلا اشتباه .

والحاصل الظاهر أنَّ على بن محمَّد الذي من جملة العدَّة هو على بن محمَّد بن

⁽١) رجال الشيخ الطوسي ص ٤٣٩.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ١٤٨ برقم: ٤٩.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٢٦٠ برقم: ٦٨٢.

⁽٤) خلاصة الأقوال ص ١٠٠ برقم: ٤٧.

⁽٥) رجال الشيخ ص ٤٠٧.

⁽٦) خلاصة الأقوال ص ١٨ .

⁽٧) التعليقة على منهج المقال ص ٤٠٦.

إبراهيم بن أبان الرازي الكليني؛ لما عرفت من أنّ رواية ثقة الاسلام عن علي بن محمّد الذي يروي عن سهل بن زياد أكثر من أن تحصى، وعلي بن محمّد هذا هو علي بن محمّد بن إبراهيم المذكور؛ لأنّه الذي صرّح بـ ه جـ ماعة مـن العـ لماء، ولشهادة الطبقة؛ لأنّه كان في زمن الغيبة الصغرى ومات فيها .

قال النجاشي: له كتاب أخبار القائم، قال: وقتل علاّن في طريق مكّة، وكـان استأذن الصاحبﷺ، فخرج: توقّف عنه في هذه السنة، فخالف (١).

تحقيق الحال يستدعي أن يقال: إنّ الذي يحضرني الآن من رواية ثقة الاسلام عن على بن محمّد على ثلاثة أنحاء :

منها: الرواية عنه من غير تقييد، سواء روى بواسطته عن سهل بن زياد، وهو الأكثر، كما لا يخفى على من تتبّع موارد قليلة من الكافي أُصوله وفروعه، أم لا وهو أقلً من الأوّل.

ومنه: ما في باب العقل والجهل^(٢).

ومنه: ما في باب اللباس من كتاب الصلاة منه، قال في أربعة مواضع من هذا الباب: علي بن محمّد بن عبدالله بن لسحاق العلوي^(٣). وغير ذلك من الموارد .

ومنها: الرواية عنه مقيّداً بابن عبدالله، كما في باب العقل والجهل من الكافي (٤).

⁽۱) رجال النجاشي ص ۲٦١.

⁽٢) أصول الكافي ١: ٢٨ - ٣٣.

⁽٣) فروع الكافى ٣: ٣٩٧ ح ٢ و ح ٥ و ح ١١ و ح ١٦.

⁽٤) أصول الكافي ١: ١١ ح ٨.

وباب فضل العلم ووجوب طلبه من الكافي ^(١). وباب رواية الكتب والحديث من الكافي ^(٢).

وباب روبيد المصب والمصديث من المسادية. ومنه: ما في باب النوادر من طهارة الكافي ^(٣).

وغير ذلك من الموارد المتكثّرة .

ومنها: الرواية عنه مقيّداً بابن بندار، كما في باب السواك من كتاب الطهارة من . . . ٤١)

الكافي ^(٤). وفي باب الخضاب من كتاب الزيّ والتجمّل من الكافي ^(٥).

وفي بب المصاب من صاب الري والمبلس من المصابي ... وفي باب الفيروزج من الكافي ^(٦) .

وفي باب اللباس من الكافي ^(٧).

وفي باب اللباس من الكافي . . وفي باب النبيذ منه ^(۸) .

وفي باب من اضطرّ إلى الخمر للدواء منه^(٩).

(١) أُصول الكافي ١: ٣١ ح ٦.

(۲) أصول الكافى ١: ٥٢ ح ٨.

(٣) فروع الكافي ٣: ٦٩ ح ١ .

(٤) فروع الكافي ٣: ٢٣ ح ٧.

(٥) فروع الكافي ٦: ٤٨٢ ح ١٢.

(٦) فروع الكافي ٦: ٤٧٢ ح ٢.

(٧) فروع الكافي ٦: ٤٤٢ ح ٨.

(٨) فروع الكافي ٦: ١٧ ٤ ح ٧.

(٩) فروع الكافي ٦: ١١٤ح ٩.

وفي باب الأسوقة وفضل سويق الحنطة من كتاب الأطعمة (١⁾. وفي الباب أيضاً ^(٢).

وفي باب البصل في موضعين ^(٣) .

وغير ذلك من الموارد التي لا يخفيُ على المتتبّع.

والظاهر أنّ علي بن محمّد بن بندار، وعلي بن محمّد بن عبدالله واحد، عبدالله اسم جدّه، وبندار لقبه، والدليل عليه كلام النجاشي في ترجمة الولد والوالد .

قال في الأوّل: علي بن أبي القاسم عبدالله بن عمران البسرقي المسعروف أبوه بماجيلويه، يكنّى أبا الحسن، ثقة فاضل فقيه أديب، رأى أحمد بن محمّد البرقي وتأدّب عليه، وهو ابن بنته، وصنّف كتباً (٤).

وفي الثاني: محمّد بن أبي القاسم عبيدالله بن عمر ان الجنابي البرقي أبو عبدالله الملقّب ماجيلويه، وأبو القاسم يلقّب بندار، سيد من أصحابنا القمّيين، ثقة عالم فقيه، عارف بالأدب والشعر والغريب، وهو صهر أحمد بن أبي عبدالله البرقي على ابنته، وابنه على بن محمّد منها، وكان أخذ عنه العلم والأدب (0). انتهىٰ.

ومقتضى ما ذكره أنّ علي الذي هو ابن بنت البرقي والده محمّد، وأبو القاسم كنية جدّه، واسم جدّه عبدالله، ولقبه بندار، وماجيلويه لقب محمّد.

⁽۱) فروع الكافي ٦: ٣٠٦ - ٧.

⁽٢) فروع الكافي ٦: ٣٠٥ - ١.

⁽٣) فروع الكافي ٦: ٣٧٤ - ٣.

⁽٤) رجال النجاشي ص ٢٦١.

⁽٥) رجال النجاشي ص ٣٥٣.

فعلى هذا يكون علي بن محمّد بن عبدالله وعلي بن محمّد بن بندار واحد، تارة يذكر جدّه باسمه، وأخرى بلقبه، فعدم مذكورية علي بن محمّد بن بندار في الرجال غير مضرّ؛ لثبوت التوثيق لعلي بن محمّد بن عبدالله من النجاشي والعلاّمة، وقد عرفت أنّه وعلى بن محمّد بن بندار واحد.

ومتا ذكر تبيّن أنّ عبدالله في ترجمة الابن، وعبيدالله في ترجمة الوالد، ليس على ما ينبغي، وانّ علي بن أبي القاسم في الأوّل نسبة إلى الجدّ، والمقصود علي بن محمّد بن أبي القاسم، كما في الخلاصة، مع تصريحه في ترجمة الابن بعبدالله أيضاً أتى في ترجمة الوالد بعبيدالله، ونسب عبدالله إلى القيل (١١).

وممّا يؤيّد اتّحادهما هو أنّ في الغالب يروي علي بن محمّد بن عبدالله عن أحمد بن محمّد البرقي، أو عن إبراهيم بن إسحاق، وعلي بن محمّد بن بندار كذلك، فلاحظ ما أوردناه من الموارد المذكورة.

إذا تحقّق ذلك نقول: إنّ علي بن محمّد في أوّل سند الكافي اثنان، وكلاهما ثقة، فلا يهمّنا البحث عن التعيين، مع أنّه يمكن أن يقال: إنّ الراوي عن سهل هو علي ابن محمّد بن إبراهيم المعروف بالعلان؛ لاطّراد عادة ثقة الاسلام بإطلاق علي بن محمّد حال الرواية عنه، بخلاف ما إذا كانت الرواية عن غيره، فإنّه قد يطلقه، وقد يقيده بابن بندار، أو ابن عبدالله، وهو الأكثر.

ومنه يظهر أنّ الراوي عن سهل غير ابن بندار، فهو العلاّن.

ولمّاكانت الرواية في العدّة عن سهل، نقول: إنّه العلاّن، مضافاً إلىٰ ما عرفت من أنّ احتمال الاشتراك غير مضرّ .

⁽١) خلاصة الأقوال ص ١٠٠ و ١٥٧.

وأمّا كون المرادبمحمّد بن أبي عبدالله هو محمّد بن جعفر الأسدي، فلما صرّح به النجاشي والعلاّمة في ترجمة محمّد بن جعفر المذكور من أنّه يقال له: محمّد بن أبي عبدالله (١).

فعلى هذا يكون محمد بن جعفر الأسدي، ومحمد بن أبي عبدالله واحداً، تارة ذكر والده بالإسم، وأخرى بالكنية، لكن هذا إنّما يجدي فيما نحن فيه إذا انضمّ إليه ما وجد في كلام ثقة الاسلام من الرواية، تارة عن محمد بن جعفر الأسدي عن محمد بن إسماعيل البرمكي، وأخرى عن محمّد بن أبي عبدالله عنه.

قال في باب حدوث العالم: حدّثني محمّد بن جعفر الأسدي، عن محمّد بـن إسماعيل البرمكي الرازي (٢) .

وفي باب الحركة والانتقال: محمّد بن أبي عبدالله، عن محمّد بــن إســماعيل البرمكي ^(۲).

وروايته عن محمّد بن أبي عبدالله عن محمّد بن إسماعيل البرمكي أكثر .

وممّا ذكر يظهر أنّ المراد منه محمّد بن جعفر الأسدي .

وفي باب الاستطاعة: محمّد بن أبي عبدالله، عن سهل بن زياد ^(٤).

وفي الباب الذي قبله: محمّد بن أبي عبدالله وغيره، عن سهل بن زياد^(٥).

⁽١) رجال النجاشي ص ٣٧٣، خلاصة الأقوال ص ١٦٠.

⁽۲) أصول الكافي ١: ٧٨ ح ٣.

⁽٣) أصول الكافي ١: ١٢٥ ح ١.

⁽٤) أصول الكافي ١: ١٦٢ ح ٣.

⁽٥) أصول الكافي ١: ١٥٩ ح ١٢.

وبعد ملاحظة ذلك مع ما ذكر يتّضح المرام، لما عرفت أنّ الكلام في العدّة الذين يروي بواسطتهم عن سهل بن زياد .

وأيضاً الظاهر من تتبّع الرجال أنّ محمّد بن أبي عبدالله اثنان :

أحدهما: هو محمّد بن جعفر الأسدي، لما عرفت من النجاشي والعلاّمة، أنّهما ذكرا في ترجمته أنّه يقال له: محمّد بن أبي عبدالله .

والثاني: ذكره شيخ الطائفة في الفهرست، حيث قال: محمّد بن أبي عبدالله، له كتاب، إلى أن قال: روّينا كلّها بهذا الاسناد، عن حميد، عن أبي إسحاق بن إبراهيم ابن سليمان بن حيان الخرّاز عنه (١).

وحميد في السند هو حميد بن زياد، كما يظهر ذلك مع قوله «بهذا الاسناد» ممّا ذكره قبل ذلك في ترجمة محمّد بن خالد، قال: له كتاب، أخبرنا جماعة عن أبي المفضّل، عن حميد بن زياد، عن ابن سليمان بن حيّان أبي إسحاق الخزّاز عنه.

وليس المراد من محمد بن أبي عبدالله الذي يروي عنه ثقة الاسلام في ضمن العدد أو غيرها هو الثاني؛ لأنّ طبقته مقدّمة على طبقة ثقة الاسلام؛ لأنّ وفاة حميد ابن زياد الذي يروي عن إبراهيم بن سليمان الذي يروي عنه محمد بن أبي عبدالله المذكور قبل وفاة ثقة الاسلام بتسع عشرة سنة، فيبعد درك ثقة الاسلام لإبراهيم ابن سليمان المذكور، فكيف لمن يروي ابراهيم عنه، ويظهر هذه الدعوى من ملاحظة تاريخ الوفاة فيهما.

قال النجاشي في ترجمة حميد بن زياد: أخبرنا الحسين بن محمّد بن عبيدالله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر بن سفيان، عن حميد بكتبه، قال أبو المفضّل الشيباني:

⁽١) الفهرست ص ١٥٣ .

أجازنا سنة عشرة وثلاثمائة، وقال أبوالحسن علي بن حاتم: لقيته سنة ستّ وثلاثمائة، وسمعت منه كتابه الرجال قراءة، وأجاز لناكتبه، ومات حميد سنة عشرة وثلاثمائة (١).

وقد ذكر في ترجمة ثقة الاسلام أنّه مات في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة (^{٢)}. فلا يكون المذكور في صدر سند الكافي هذا الرجل.

بخلاف محمّد بن جعفر الأسدي الذي قد عرفت أنّه يقال له: محمّد بن أبي عبدالله أيضاً، فإنّه كان في عصر ثقة الاسلام، وتاريخ وفاته بعد تاريخ وفاة حميد بن زياد المذكور.

كما يظهر ممّا حكاه النجاشي في ترجمته، حيث قال: أخبرنا أبوالعبّاس بسن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الأسدي بجميع كتبه، قال: ومات أبوالحسين محمّد بن جعفر ليلة الخميس لعشر خلون من جمادي الأولى سنة اثنتي عشرة سنة وثلاثمائة (٣).

إن قيل: يمكن أن يورد هنا نظير ما أوردته في السابق، بأن يقال: كما قلتم لا يمكن أن يكون محمّد بن أبي عبدالله الذي يروي عنه ثقة الاسلام من ذكره شيخ الطائفة في الفهرست لما ذكرت.

نقول: لا يمكن أن يكون محمّد بن جعفر الأسدي أيضاً؛ لأنّ النجاشي أورد في ترجمته ما يدلّ علىٰ أنّ أحمد بن محمّد بن عيسىٰ يروي عنه، فهو مقدّم في الطبقة

⁽۱) رجال النجاشي ص ۱۳۲.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٣٧٧.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٣٧٣.

علىٰ أحمد بن محمّد بن عيسى الذي لا يروي عنه ثقة الاسلام إلاّبو اسطة، فكيف يمكن روايته عمّن يروى عنه أحمد من غير واسطة ؟

قلنا: هذا التوهّم وإن كان ممّا يتوهّم من كلام النجاشي في بادىء الرأي، لكن العارف بطبقات الرواة ينكشف لديه الحال، ويدري أنّه ليس بمراد من المقال.

فها أنا أوردكلامه بالتمام ليتبيّن حقّ المرام.

فأقول: قال النجاشي: محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون الأسدي، أبو الحسين الكوفي، ساكن الرأي، يقال له: محمّد بن أبي عبدالله، كان ثقة، صحيح الحديث، إلاّ أنّه روىٰ عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه، وكان أبوه وجها، روىٰ عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، له كتاب الجبر والاستطاعة، أخبرنا أبو العبّاس بن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الأسدي بجميع كتبه (١٠).

وذكر قوله «روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى» في ترجمة محمد بن جعفر وإن توهّم ارجاعه إليه، لاسيما بعد كونه من دأب علماء الرجال، وخصوصاً بعد عود الضمير في قوله «له كتاب الجبر والاستطاعة» إليه؛ لأنّ الظاهر أنّ هذا الكتاب للابن لاللأب .

والظاهر أنّ هذا الكتاب هو الذي ذكره شيخ الطائفة في الفهرست في ترجمة محمّد بن جعفر، حيث قال: محمّد بن جعفر الأسدي يكنّى أباالحسين، له كـتاب الردّ على أهل الاستطاعة (٢٠).

لكن الظاهر أنّ الضمير في «عنه» في قوله «روىٰ عنه» عائد إلىٰ أبوه في قوله

⁽۱) رجال النجاشي ص ۳۷۳.

⁽٢) الفهرست ص ١٥١.

«وكان أبوه وجهاً» بل هو مقطوع به عند من له تتبّع بالأخبار، ولذا ترى العلاّمة مع ذكره هذا الكلام في ترجمة الولد ذكره فيما قبل ذلك في ترجمة الوالد، حيث قال: جعفر بن محمّد بن عون الأسدي، وجه، يروي عنه أحمد بن محمّد بن عيسى (١٠).

بقي الكلام في حاله، فنقول: الذي يظهر من النصوص المروية في إكمال الدين وكتاب الغيبة للشيخ أنه من أجلة العظام .

قال شيخ الطائفة: وقد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل، منهم أبوالحسين محمّد بن جعفر الأسدي ﴿ أُخبرنا أبوالحسين بن أبي الجيد القمّي، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن يحيى، عن صالح بن أبي صالح، قال: سألني بعض الناس في سنة تسعين ومائتين قبض شيء، فامتنعت من ذلك، وكتبت أستطلع الرأي، فأتاني الجواب بالري: محمّد بن جعفر العربي فليدفع إليه، فإنّه من ثقاتنا.

وروى محمد بن يعقوب الكليني عن أحمد بن يوسف الشاشي، قال: قال لي محمد بن الحسن الكاتب المروزي: وجهت إلى حاجز الوشاء مائتي دينار، وكتبت إلى الغريم بذلك، فخرج الوصول، وذكر أنّه كان لي قبلي ألف دينار، وأنّي وجهت إليه مائتي دينار، وقال: إن أردت أن تعامل أحداً، فعليك بأبي الحسين الأسدى بالرى.

فورد الخبر بوفاة حاجز رضي الله عنه بعد يومين أو ثلاثة، فأعلمته بموته، فاغتمّ، فقلت له: لا تغتمّ، فإنّ لك في التوقيع إليك دلالتين: أحدهما إعلامه إيّاك أنّ

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٣٣.

المال ألف دينار، والثاني أمره إيّاك بمعاملة أبي الحسين الأسدي لعلمه بموت حاجز.

وبهذا الاسناد عن أبي جعفر محمّد بن علي بن نوبخت، قال: عزمت على الحجّ وتهيّأت، فورد عليّ: نحن لذلك كارهون، فضاق صدري واغتممت، وكتبت: أنا مقيم بالسمع والطاعة، غير أنّي مغتمّ بتخلّفي عن الحجّ، فوقع: لا يضيقنّ صدرك، فإنّك تحجّ من قابل، فلمّا كان من قابل استأذنت، فورد الجواب، فكتبت: انّي عادلت محمّد بن العبّاس وأنا واثق بديانته وصيانته، فورد الجواب: الأسدي نعم العديل، فإن قدم فلا تختر عليه، قال: فقدم الأسدى، فعادلته.

محمّد بن يعقوب، عن علي بن محمّد، عن محمّد بن شاذان النيسابوري، قال: اجتمع عندي خمسمائة درهم تنقص عشرون درهماً، فلم أحبّ أن ينقص هذا المقدار، فوزنت من عندي عشرون درهماً، ودفعتها إلى الأسدي، ولم أكتب بخبر نقصانها وانّي أتممتها من مالي، فورد الجواب: قد وصلت الخمسمائة التي لك فيها عشرون.

قال شيخ الطائفة بعد أن أورد الحكايات المذكورة، ما هذا لفظه: ومات الأسدي على ظاهر العدالة، لم يتغيّر ولم يطعن عليه في شهر ربيع الآخر سنة اثنتى عشرة وثلاثمائة (١).

وفي كمال الدين قال: حدّثنا أبوجعفر محمّد بن محمّد الخزاعي رضي الله عنه، قال: حدّثنا أبوعلي بن أبي الحسين الأسدي، عن أبيه، قال: ورد عليّ توقيع من الشيخ أبي جعفر محمّد بن عثمان العمري قدّس الله روحه ابتداءً لم يتقدّمه سؤال:

⁽١) كتاب الغيبة للشيخ الطوسي ص ٤١٥ ـ ٤١٧.

بسم الله الرحم الرحيم، لعنة الله والملائكة والناس أجمعين على من استحلّ من مانا درهماً.

قال أبوالحسين الأسدي رضي الله عنه: فوقع في نفسي أنّ ذلك في من استحلّ من مال الناحية درهماً دون من أكل منه غير مستحلّ له، وقلت في نفسي: إنّ ذلك في جميع من استحلّ محرّماً، فأيّ فضل في ذلك للحجّة على غيره ؟

قال: فوالذي بعث محمداً على بالحق بشيراً لقد نظرت بعد ذلك في التوقيع، فوجدته قد انقلب إلى ما وقع في نفسي: بسم الله الرحمن الرحميم، لعنة الله والملائكة والناس أجمعين على من أكل من مالنا درهماً حراماً.

قال أبوجعفر محمّد بن محمّد الخزاعي الخرج إلينا أبوعلي بن أبي الحسين الأسدي هذا التوقيع حتّى نظرنا فيه وقرأناه (١).

إذا علمت ذلك نقول: إنّ قول النجاشي بأنّه كان يقول بالجبر والتشبيه، يعارضه قول شيخ الطائفة، حيث ذكر تارة أنّه من الأبواب، وأخرى بأنّه كان في زمن السفراء أقوام ثقات، إلى أن قال: منهم أبوالحسين محمّد بن جعفر الأسدي.

ولا يخفى ما في هذا الكلام من الدلالة على شدّة تعويله عليه، حيث جعله أوّلاً من جملة الثقات، ثمّ اكتفى بذكره عن غيره .

ومرّة ثالثة بأنّه مات الأسدي علىٰ ظاهر العدالة، لم يتغيّر ولم يطعن عليه .

ولا يبعد أن يكون هذاالكلام تعريضاً على النجاشي، حيث حكم بأنّه كان يقول بالجبر والتشبيه .

والحاصل أنّ الترجيح لقول الشيخ؛ لأنّ كلامه أدلّ وأبلغ في المدح؛ ولأنّ

⁽١)كمال الدين للشيخ الصدوق ص ٥٢٢.

الظاهر من ثقة الإسلام الذي كان معاصراً للأسدي أنّ له عليه كمال التعويل والاعتماد، حيث أكثر الرواية عنه، وذكره مترحّماً عليه، حيث قال في باب حدوث العالم: حدّثني محمّد بن جعفر الأسدي الله الله يحضرني الآن من ذكره كذلك.

وذكر بعض الأعلام أنّه من أساتيده ومشايخه، فلو كان مـمّن يـقول بـالجبر والتشبيه كيف لم يطّلع عليه تلميذه ثقة الاسلام، واطّلع عليه النجاشي المتأخّر عنه بكثير، حيث لم يرو عن ثقة الاسلام إلاّبواسطتين .

وأيضاً أنّ شيخنا الصدوق، شه مع كون ولادت في الغيبة الصغرى، وكان أبــوه معاصراً للأسدى المذكور يذكره مترضّياً، ويروى عنه بواسطة واحدة .

قال في مشيخة الفقيه: وما كان فيه عن أبي الحسين محمّد بن جعفر الأسـدي رضى الله عنه، فقد رويته عن على بن أحمد بن موسى الخ (٢).

وقد حكى المولى التقي المجلسي الله عن بعض الفضلاء المتبحّرين أنّه قد ذكر أنّ أهل قم على الجبر والتشبيه سوى محمّد بن بابويه .

وذكر المولى التقي أنّ الوجه في تلك النسبة أنّ الصدوق إذا ذكر خبراً يدلّ على أحدهما يأوّله وهم لا يأوّلونه: إمّا بناءً على الظهور، أو بناءً على عدم جرأتهم بأن يأوّلوا بآرائهم، بل يقولون مجملاً: إنّ له محملاً يعلمه المعصومون إلى آخره.

فلو كان الأسدي ممّن يقول بالجبر والتشبيه كيف يذكر ه الصدوق الذي حاله مع قرب عهده به مترضّياً .

⁽١) أصول الكافي ١: ٧٨ ح ٣ وليس فيه الترحّم.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧٦.

وأيضاً أنَّ ثقة الاسلام قد روى عن محمّد بن جعفر الأسدي ما يدلّ على فساد القول بالتشبيه وبطلانه .

ففي باب النهي عن الجسم والصورة: عن محمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن حمزة بن محمّد، قال: كتبت إلى أبي الحسن الله أسأله عن الجسم والصورة، فكتب: سبحان من ليس كمثله شيء لا جسم ولا صورة.

ورواه محمّد بن أبي عبدالله إلاّ أنّه لم يسمّ الرجل (١١).

وروى أيضاً في الباب: عن محمّد بن أبي عبدالله، عمّن ذكره، عن علي بن عبّاس، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن محمّد بن حكيم إلى آخره (٢). نظير الخبر السالف.

وفي الباب أيضاً: عن محمّد بن أبي عبدالله، عن محمّد بن لسماعيل، عن الحسين بن الحسن، عن عبدالله بن الحسين بن الحسن، عن بكر بن صالح، عن الحسن بن طبيان يقول إلىٰ آخره (٣).

وفيه أيضاً دلالات على المرام، وهكذا الحال في القول بالجبر، فإنّ ثقة الاسلام روى عنه ما يدلّ على فساده، كما في باب الجبر (٤)، فارجعه.

هذا مع أنّك قد عرفت من الحكايات السابقة المروية في كمال الدين وكتاب الغيبة، أنّ لهذا الشخص عند مولانا الصاحب عجّل الله فرجه منزلة وجلالة، ومن

⁽١) أُصول الكافي ١: ١٠٤ ح ٢.

⁽٢) أصول الكافي ١: ١٠٥ ح ٤.

⁽٣) أصول الكافي ١: ١٠٦ ح ٦.

⁽٤) أصول الكافي ١: ١٦٠ ح ١٣.

جملتها قوله ﷺ: محمّد بن جعفر العربي فليدفع إليه، فإنّه من ثقاتنا .

ولولم يكن له إلاَّ هذالكفاه فخراً وعزّاً وشرفاً، ومعلوم أنَّ من كان يقول بالجبر والتشبيه لا يكون ثقة عنده، فالظاهر أنَّ حكم النجاشي بذلك لما قاله بعض الأعلام من روايته الأخبار الدالة على المذهبين في كتابه .

فكيف كان الظاهر أنّ الرجل من الثقات والأجلاّء المعتمدين، ولذي تسرى العلاّمة المجلسي وثّقه في الوجيزة (١⁾ من غير أن يبرز قدحاً فيه .

ثمّ اعلم أنّ الذي يظهر من ثقة الاسلام أنّ محمّد بن جعفر الذي يروي عنه في صدر سند الكافي اثنان:محمّد بن جعفر الأسدي، ومحمّد بن جعفر الرزّاز .

وحكى المحقّق البهبهاني ﴿ عن البلغة أنّه حكى عن بعض مشايخه توهّم اتحاده مع الأسدي كمنّى بأبي الحسين، والرزّاز بأبي العبّاس.

وأيضاً قد عرفت أنّ الأسدي توفّي في سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة، وستعرف أنّ الرزّاز توفّي في سنة عشرة وثلاثمائة، ولعلّ الداعي لتوهّم الاتّحاد عدم عنوان الرزّاز في كلام النجاشي وشيخ الطائفة، لكنّه لا التفات إليه بعد أن قام الدليل على

مضافاً إلىٰ أنّ الرزّاز وإن لم يكن معنوناً في رجال النجاشي، لكن ذكره فـي رجاله من التراجم.

منها: في ترجمة أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، حيث قال: له كتب منها

⁽١) الوجيزة ص ٢٩٦.

⁽٢) التعليقة على منهج المقال ص ٢٨٨.

كتاب الجامع، قرأناه على أبي عبدالله الحسين بن عبيدالله الله قال: قرأت على أبي غالب أحمد بن محمّد الزراري الخ (١).

ومنها: في ترجمة سيف بن عمير ة (٢).

ومنها: في ترجمة عبدالله بن أبي عبدالله محمّد بن خالد بن عمر الطيالسي^(٣). ومنها: في ترجمة عبدالله بن عمر بن بكّار الحنّاط^(٤).

ومنها: في ترجمة عبيدالله بن الوليد^(٥).

ومنها: في ترجمة عبدالرحمٰن بن أبينجران ^(٦). ومنها: في ترجمة عبدالرحمٰن بن بدر ^(٧).

ومها: في ترجمه عبدالرحمن بن بدر ومنها: في ترجمة عبدالملك^(٨) .

ومنها: في ترجمة القاسم بن خليفة ^(۹). ومنها: في ترجمة محمّد بن عيسىٰ ^(۱۰).

(۱) رجال النجاشي ص ٧٥.

(۲) رجال النجاشي ص ۱۸۹.

(٣) رجال النجاشي ص ٢١٩.

(٤) رجال النجاشي ص ٢٢٨.

(٥) رجال النجاشي ص ٢٣١.

(٦) رجال النجاشي ص ٢٣٥.

(٧) رجال النجاشي ص ٢٣٨.

(٨) رجال النجاشي ص ٢٣٩.

(٩) رجال النجاشي ص ٣١٥.

(۱۰) رجال النجاشي ص ٣٣٤.

ومنها: في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحييٰ (١). ومنها: في ترجمة محمّد بن البهلول (٢).

ومنها: في ترجمة موسى بن عمر بن بزيع ^(٣).

إلىٰ غير ذلك من التراجم الأخر .

ويظهر من جملة التراجم المذكورة أنّ محمد بن جعفر الرزّاز هو خال محمد بن محمد بن سليمان الزراري، كما هو الظاهر ممّا حكي عن رسالة أبي غالب إلى ابن ابنه أبي طاهر في آل أعين: وجدّتي أمّ أبي فاطمة بنت جعفر بن محمد، إلى أن قال: وأخوهما أبو العبّاس محمد بن جعفر الرزّاز، وهو أحد رواة الحديث ومشايخ الشيعة، وكان له أخ اسمه الحسن بن جعفر، إلى أن قال: وكان مولد محمّد بن جعفر سنة ستّ وثلاثين ومائتين، ومات سنة عشر وثلاثمائة (٤٠).

فعلىٰ هذا لا وجه لتوهّم الاتّحاد أصلاً.

إذا تحقّق ذلك نقول: إنّه اختلفت عادة ثقة الاسلام في الرواية عن هذا الرجل، فتارة يذكره بالإسم والكنية واللقب جميعاً.

ومنه: ما في باب تفسير طلاق السنّة والعدّة من كتاب الطلاق من الكافي (٥).

⁽۱) رجال النجاشي ص ۳٤٩.

⁽۲) رجال النجاشي ص ۳۷۰.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٤٠٩.

⁽٤) رسالة أبي غالب الزراري ص ١٤٠ ـ ١٤١.

⁽٥) فروع الكافي ٦: ٦٤ - ١.

وما في باب المطلّقة التي لم يدخل بها^(۱).

وتارة يقتصر على اللقب فقط .

ومنه ما في باب التي لا تحلّ له حتّىٰ تنكح زوجاً غيره^(٢).

وما في طلاق المريض ونكاحه^(٣).

-وفي باب الوكالة في الطلاق^(٤) .

ومرّة يجمع بين الكنية واللقب .

ومنه ما في باب طلاق التي لم يدخل بها^(٥).

وما في باب أنّ المطلّقة ثلاثاً لاسكني لها^(٦). (٧)

وفي باب المتوفّىٰ عنها زوجها^(٧).

وتارة يجمع بين الإسم والكنية، ومنه ما في باب المبارات^(^). وما في باب المرأة يبلغها موت زوجها أو طلاقها^(٩).

وتارة يجمع بين الاسم واللقب.

⁽۱) فروع الكافى ٦: ١٠٦ ح ١ .

⁽۲) فروع الكافي ٦: ٧٦ ح ٣.

⁽٣) فروع الكافي ٦: ١٢١ ح ٣.

⁽٤) فروع الكافي ٦: ١٢٩ ح ١.(۵) فروع الكافي ٦: ١٢٩ ح ١.

⁽٥) فروع الكافي ٦: ٨٤ ح ٦. (٦) فروع الكافي ٦: ١٠٤ ح ١.

⁽۷) فروع الكافي ٦: ١١٩ سر ١٠.

⁽٨) فروع الكافي ٦: ١٤٣ ح ٥ .

⁽٩) فروع الكافي ٦: ١٤٩ ح ١ .

ومنه: ما في باب ما يجوز من الوقف والصدقة والنحل والهبة (١١). م عده:

وكذا في الباب المذكور أيضاً^(٢).

ومنه: ما في باب الرهن^(٣).

وتارة يقتصر على الاسم فقط.

ومنه: ما في باب مدمن الخمر في باب آخر منه ^(٤).

والحاصل أنّ الاحتمالات العقلية بملاحظة الاقتصار بكلّ من الاسم واللقب والكنية، والتركيب من الثلاثة والاثنين، يرتقى إلى سبعة، وقد وجدنا الرواية من ثقة الاسلام بجميعها إلا الاقتصار بالكنية فقط، فإنّه لم يحضرني حين الكتابة، فإذا وردت الرواية عن ثقة الاسلام عن محمّد بن جعفر، فإن كان مقروناً بأبي العبّاس، أو الرزّاز، أو الأسدى، فلا اشتباه.

وإن كان مطلقاً، فإن كانت الرواية عن محمّد بن عبدالحميد، أو عن أيوب بن نوح، أو محمّد بن عيسى، أو محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، أو عبدالله بن محمّد بن خالد المذكور، أو يحيى بن زكريا اللؤلؤي، أو محمّد بن يحيى بن عمران، فالظاهر أنّه الرزّاز.

وإن كان الراوية عن محمّد بن إسماعيل البرمكي، أو محمّد بن إسماعيل فقط، أو البرمكي كذلك، فهو الأسدي، وإن كان الغالب إذا كانت الرواية عن الأسدي

⁽١) فروع الكافي ٧: ٣٧ - ٣٣.

⁽٢) فروع الكافي ٧: ٣٧ ح ٣٥.

⁽٣) فروع الكافي ٧: ٢٣٦ ح ١٨ .

⁽٤) فروع الكافي ٦: ١٠٥ ح ٢.

يذكر أباه بالكنية هكذا: محمّد بن أبي عبدالله، ولا يبعد أن يكون الوجه فيه رفع الاشتباه.

تنبيه: اعلم أنّ الغالب أنّ محمّد بن أبي عبدالله هذا هو الذي يروي عنه ثقة الاسلام من غير واسطة، وربما يروي في الكافي ما يتوهّم منه أنّه يروي عنه معها. ومن ذلك: ما في باب الحركة والانتقال من أصوله، حيث قال: وعنه، عن محمّد ابن أبي عبدالله، عن محمّد بن إسماعيل (١).

ومنه: ما في الباب المذكور أيضاً، حيث قال: وعنه، عـن مـحمّد بـن جـعفر الكوفي، عنمحمّد بن عيسيٰ^(٢).

فنقول: أمّا الأوّل، فالظاهر أنّ لفظة «عنه» فيه زائدة؛ إذ المذكور قبله في ذلك الباب ليس إلاّ محمّد بن أبي عبدالله، فإرجاع الضمير إليه مع ذكر محمّد بن أبي عبدالله أبي عبدالله يوجب الاتّحاد بين الراوي والمروي عنه، وحمل محمّد بن أبي عبدالله على غير الأسدي ينافيه الرواية عن محمّد بن إسماعيل.

وأمّا الثاني، فإنّ الضمير في «عنه» فيه عائد إلى علي بن محمّد، عن سهل المذكور قبله متّصلاً به، وعلي بن محمّد هذا قد عرفت أنّه العلان، ورواية ثقة الاسلام عن كلّ منهما من غير واسطة أكثر من أن تحصى، كما عرفت، إلاّ أنّهما لمّا كانا في طبقة واحدة، فلا يبعد رواية أحدهما عن الآخر، وذلك كما أنّ رواية ثقة الاسلام عن كلّ من محمّد بن يحيى العطّار ومحمّد بن الحسن أي الصفّار من غير واسطة كثيرة، ومع ذلك قد يروي ثقة الاسلام عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن

⁽١) أصول الكافي ١: ١٢٥ ح ٣.

⁽٢) أصول الكافي ١: ١٢٦ ح ٤.

الحسن الصفّار .

وأمّا كون المراد بمحمّد بن الحسن هو الصفّار، فلكونه في طبقة ثقة الاسلام، وعمّر بعد موته بتسع أو ثمانين وثلاثين سنة؛ لأنّ النجاشي والعلاّمة قالا: إنّ محمّد ابن الحسن هذا مات في سنة تسعين ومائتين (١). وقد تقدّم أنّ موت ثقة الاسلام في سنة تسع وعشرين أو ثمان وعشرين وثلاثمائة .

وأيضاً أنّ رواية ثقة الاسلام عن محمّد بن الحسن في أوّل سند الكافي أكثر من أن تحصى، ولم يقيّده في شيء من المواضع، ويظهر من عدم تقييده أنّه واحد، وهو إمّا الصفّار، أو غيره، والغير الذي يحتمل أن يكون ذلك هو الذي يروي عن الكشى، وهو محمّد بن الحسن البرناني، ونحوه ممّن كان في طبقته.

ويبعد في الغاية أن يقتصر ثقة الاسلام في الرواية عن محمّد بن الحسن البرناني مع مجهولية حاله، ولم يروعن الصفّار الذي هو من أعاظم المحدّثين والعلماء، وكتبه معروفة مثل بصائر الدرجات ونحوه.

وأيضاً قد أكثر ثقة الاسلام في الرواية عن محمّد بن الحسن، وعلي بن محمّد ابن بندار، عن إبراهيم بن إسحاق .

منه: ما في باب قلّة أعداد المؤمنين من الأصول (٢).

ومنه: ما في الخضاب من كتاب الزيّ والتجمّل من الفروع (٣).

⁽١) رجال النجاشي ص ٣٥٤، خلاصة الأقوال ص ١٥٧.

⁽٢) أصول الكافي ٢: ٢٤٢ ح ٤.

⁽٣) فروع الكافي ٦: ٤٨٢ ح ١٢.

ومنه ما في باب النبيذ من كتاب الأشربة (١).

وأيضاً أنَّ محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد الذي يكون وفاته بعد وفاة ثقة الاسلام بأربع عشرة سنة؛ لما في النجاشي من أنَّ محمّد بن الحسن بن الوليد مات في سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة (٢). وقد مرّ عن النجاشي أنَّ وفاة ثقة الاسلام في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، ويروي عن الصفّار، كما صرّح به شيخ الطائفة في رجاله، فرواية ثقة الاسلام عنه أولىٰ .

المقام الثاني: في توضيح التفريع المذكور في العبارة، وهو قوله «فلا يضرّ إذن ضعف سهل مع وجود ثقة مع سهل في مرتبته» فإنّ الذي يظهر في بادىء النظر أنّه لا وجه له؛ لوضوح أنّ الجماعة المذكورة ليسوا في مرتبة سهل، بل هم الراوون عنه، فوثاقتهم لا تؤثّر بعد تسليم الضعف في سهل، كما لا يخفىٰ.

ويمكن أن يقال: إنَّ التفريع المذكور جواب عن سؤال مقدّر .

تقريره: هو أنّ التجشّم في تعيين العدّة الذين يروون عن سهل، وكونهم عبارة عن الجماعة الثقات المذكورة، ممّا لا ثمرة له بعد ثبوت الضعف في سهل الذي هم يروون عنه؛ لكون التضعيف فيه كافياً في الحكم بضعف الحديث، سواء كانت العدّة ثقات أم لا.

أجاب بما حاصله: أنّه بعد تعيين العدّة، وكونهم عبارة عن الثقات المذكورين، لا يضرّ حينئذ ضعف سهل فيما إذا وجد ثقة مع سهل في مرتبته وطبقته .

ويؤيّد هذا المعنى قوله «مع سهل» إذ لو كان المراد المعنى الأوّل لاحاجة إليه،

⁽١) فروع الكافي ٦: ١٧ ٤ ح ٧.

⁽۲) رجال النجاشي ص ۳۸۳.

بل المناسب حينتذ أن يقول: فلا يضرّ إذن ضعف سهل لوجود ثقة في مر تبته، كما لا . يخفيٰ .

وإلى المعنى الذي ذكرناه أشار من سمع منه في الحاشية، حيث قال: أي إن وجدمعه ثقة، فلا يضرّ ضعفه .

وحاصل المعنىٰ هو أنّه قد يتّفق وجود ثقة أو ممدوح مع سهل في طبقته في سند الحديث، فحينئذ تكون رواية العدّة عن كلّ من سهل وذلك الثقة مثلاً، فبعد ثبوت الوثاقة للعدّة لا يكون ضعف سهل حينئذ مضرّاً.

كما في باب مدمن الخمر من كتاب الأشربة من الفروع، حيث روىٰ عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، ويعقوب بن يزيد(١) .

ونحوه ممّا اتَّفق وجود ثقة في طبقة سهل، ويكون مثل ذلك .

ويتوجّه عليه أنّه بناءً علىٰ هذا المعنىٰ ينبغي أن يقال: فلا يضرّ إذن ضعف سهل مع وجود ثقة في مرتبته، وكذا فوقه إلى المعصوم ﷺ .

ويمكن أن يقال: إنّ سهلاً لمّاكان مشهو رأبالضعف، وكان المفروض وجوده في السند اختصّ بالذكر .

تتميم: وممّا ينبغي التنبيه عليه في المقام أمور، وإن نبّهنا ببعضها فيما سبق في المرآة الأوّل:

الأوّل: لا يخفى أنّ مقتضى ما حكاه العلاّمة الله في الفائدة الثالثة من الفوائد المذكورة في آخر الخلاصة لتحصار رواية ثقة الاسلام بواسطة العدّة عن هؤلاء الثلاثة المذكورة، أي: أحمد بن محمّد بن عيسى، وأحمد بن محمّد بن خالد،

⁽١) فروع الكافي ٦: ٥٠٥ ح ٩.

وسهل بن زياد^(١).

ويفهم من العبارة التي حكى عنه الانحصار في هذه الثلاثة، لكنّه ليس بمستقيم؛ لأنّا وجدنا من تتبّع الكافي أنّه كما يروي بواسطة العدّة عن هؤلاء الشلاثة المذكورة، كذا يروي بواسطتها عن غيرهم أيضاً.

ومنه: ما في النهي عن الاسم من الأُصول، حيث قال: عدّة من أصحابنا، عن جعفر بن محمّد، عن ابن فضّال الخ^(٢).

ومن ذلك: ما في الباب الذي بعده، وهو باب في الغيبة: عدّة من أصحابنا، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد الخ^(٣).

وروى بعده بحديث، فقال: عدّة من أصحابنا، عن سعد بن عبدالله، عن أيّوب ابن نوح الخ^(٤).

ومن ذلك أيضاً: ما في باب أنه ليس شيء من الحقّ في أيدي الناس إلاّ ما خرج من عند الأنّة الله عدة من أصحابنا، عن الحسين بن الحسن بن يزيد الخ⁽⁰⁾.

ومنه: ما في باب البطّيخ من كتاب الصيد والذبائح والأطعمة، حيث قال: عدّة من أصحابنا، عن على بن إبراهيم، عن ياسر الخادم.

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٢٧١ ـ ٢٧٢.

⁽٢) أصول الكافي ١: ٣٣٣ ح ٣.

⁽٣) أصول الكافي ١: ٣٤١ - ٢٣.

⁽٤) أصول الكافي ١: ٣٤١ ح ٢٥.

⁽٥) أُصول الكافي ١: ٤٠٠ ح ٦.

هكذا رأيته في ثلاث نسخ من الكافي. وفي بعض النسخ ليس فيه عدّة من أصحابنا، بل روى فيه عن علي بن إبراهيم (١) كما هو المعهود، فإنّه لم يحضرني رواية ثقة الاسلام عن علي بن إبراهيم مع الواسطة، بل المعهود المعروف المتكرّر الوقوع في الكافي روايته عنه عن غيرها، فيمكن أن يقال: إنّه من زيادة النسّاخ، وإن كان بعيداً جدًاً.

والحاصل أنّا وجدنا رواية ثقة الاسلام عن العدّة في المواضع الثلاثة أو الأربعة المذكورة، ولم يعلم ممّا حكاه العلاّمة عنه حال العدّة فيها .

ويمكن أن يقال: إنَّ التعرُّض في بيان العدَّة في المواضع الثلاثة :

الأوّل: لكثرة دورانها في الكافي، كما لا يخفى، بخلاف غيرها، فــأنّه نــادر. فتأمّل.

والثاني: ربما عبر ثقة الاسلام في أوّل السند بلفظ «جماعة» ولا يبعد أن يقال: إن كانت الرواية عن جماعة عن أحمد بن محمّد بن عيسى، فالمراد بهم العدّة المذكورة.

ومن ذلك: ما في باب عزائم السجود من كتاب الصلاة من الكافي^(٢).

وفي باب السجود والتسبيح والدعاء فيه في الفرائض والنوافل في مواضع من الباب المذكور ^(٣) .

وروايته عن جماعة عن أحمد بن محمّد مطلقا، أو مقيداً بابن عيسيٰ، أكثر من

⁽١) فروع الكافي ٦: ٣٦١ ح ١.

⁽۲) فروع الكافي ۳: ۳۱۷ ح ۱.

⁽٣) فروع الكافي ٣: ٣٢١ ح ٢ و ح ٥ و ح ١٢.

أن تحصىٰ في كتاب الصلاة، والظاهر اتّحادهم مع العدّة التي يروي بواسطتها عن ابن عيسىٰ، وهكذا الحال فيما لو وجدت الرواية عن جماعة عن أحمد بن محمّد ابن خالد، أو عن سهل .

وأمّا لو وجدت رواية في الكافي عن جماعة عن غير الثلاثة المذكورة، فهم غير معلومين، لكن لا يبعد قبول الحديث لولم يكن فيه عيب من وجه آخر؛ لوضوح أنّ اتّفاق الجماعة المذكورة على الكذب بعيد، لا سيما بعد كونهم ممّن يروى عنهم ثقة الاسلام.

والثالث: قد يروي شيخ الطائفة عن الحسين بن عبيدالله، عن عدّة من أصحابنا، كما في باب سؤر ما لا يؤكل لحمه من الاستبصار (١) .

والظاهر أنّ المراد من العدّة هنا على ما يظهر من شيخ الطائفة في الفهرست في ترجمة محمّد بن يعقوب أبوغالب أحمد بن محمّد الزراري، وأبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، وغيرهما ممّن ذكره فيه .

حيث قال في جملة طرقه إلى ثقة الاسلام ما هذا لفظه: أخبرنا الحسين بن عبيدالله قراءة عليه أكثر كتاب الكافي، عن جماعة، منهم أبوغالب أحمد بن محمد الزراري، وأبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، وأبو عبدالله أحمد بن إسراهيم الصيمري المعروف بابن أبيرافع، وأبومحمد هارون بن موسى التلعكبري، وأبوالمفضّل محمد بن عبدالله بن المطلب الشيباني، كلّهم عن محمد بن يعقوب (٢) انتهى.

⁽١) الاستبصار ١: ٢٥ ح ١.

⁽٢) الفهرست ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

وقد صرّح به في باب وجوب الترتيب في الأعضاء الأربعة في الوضوء من الاستبصار، حيث قال: أخبرني الحسين بن عبيدالله، عن عدّة من أصحابنا، منهم أبو غالب أحمد بن محمّد الزراري، وأبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، وأبومحمّد هارون بن موسى التلعكبري، وأبو عبدالله الحسين بن أبيرافع الصيمري، وأبو المفضّل الشيباني، كلّهم عن محمّد بن يعقوب (١).

بقي الكلام في حال هؤلاء الجماعة، فنقول: أمّا أبوغالب أحمد بن محمّد، فقد عرفت سابقاً جلالة قدره وتوثيق النجاشي له .

وأمّا أبوالقاسم، فجلالة قدره أوضح من أن يبيّن، فقد وثقه النجاشي وشيخ الطائفة وغيرهم. وقال النجاشي والعلاّمة: وكلّما يوصف به الناس من جميل وثقة وفقه فهو فوقه (٢).

تنبيه: اعلم أنّ للنجاشي في شأن هذا الرجل كلامين بينهما منافاة :

أحدهما: ما أورده في ترجمته، حيث قال: وكان أبوالقاسم من ثقات أصحابنا، وأجلاً تهم في الحديث والفقه، روى عن أبيه وأخيه عن سعد، وقال: ما سمعت من سعد إلا أربعة أحاديث (٣).

وقال في ترجمة سعد ما هـذا لفظه: قـال الحسـين بـن عـبيدالله الله المنتخبات إلى أبي القاسم بن قولويه الله أقرأها عليه، فقلت: حدّثك سعد؟ فقال: لا

⁽١) الاستبصار ١: ٧٣ ح ١.

⁽٢) رجال النجاشي ص ١٢٣، خلاصة الأقوال ص ٣١.

⁽٣) رجال النجاشي ص ١٢٣.

.............مرآة المراد

بل حدَّثني أبي وأخي عنه وأنا لم أسمع من سعد إلاَّ حديثين (١١).

وجه المنافاة ظاهر، حيث انّ المصرّح به في ترجمته أنّه سمع من سعد أربعة أحاديث، وفي ترجمة سعد أنّه لم يسمع منه إلاّ حديثين .

ويمكن رفعه باحتمال أن يكون المراد من حـصر المسـموع مـن سـعد فـي حديثين من الأحاديث المذكورة في المنتخبات لامطلقا، فلا منافاة .

وأمّا أحمد بن إبراهيم الصيمري بفتح الصاد المهملة وإسكان الياء وضمّ الميم على ما في الايضاح (٢)، ف ثقة أيضاً، وثّقه النجاشي (٣)، وشيخ الطائفة (٤)، والعلاّمة (٥)، وغيرهم.

وأمّا هارون بن موسى التلعكبري بالتاء واللام المشدّدة والعين المهملة المضمومة والكاف الساكنة والباء المضمومة والراء على ما عن الاينضاح (٦) فجلالة قدره غير خفية، وقد وثقه النجاشي (٧)، وشيخ الطائفة (٨)، والعلاّمة (٩) وغيرهم أيضاً.

⁽۱) رجال النجاشي ص ۱۷۸.

⁽٢) ايضاح الاشتباه ص ١١٤.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٨٤.

⁽٤) الفهرست ص ٣٢.

⁽٥) خلاصة الأقوال ص ١٧.

⁽٦) ايضاح الاشتباه ص ٣١٤.

⁽۷) رجال النجاشي ص ٤٣٩.

⁽٨) رجال الشيخ ص ٤٤٩.

⁽٩) خلاصة الأقوال ص ١٨٠ .

وأمّا محمّد بن عبدالله بن عبدالمطّلب، ففي الفهرست أنّه كثير الرواية، حسن الحفظ، غير أنّه ضعّفه جماعة من أصحابنا (١) لكنّه غير مضرّ فيما نحن فيه، كما لا يخفىٰ (٢).

وقد نظمتهم مع غيرهم في عدّة أبيات في المرآة الأوّل، فهو أسهل للحفظ .

وإعادة الكلام هنا إنّما هو للتنبيه على ما انطوى ذكره هناك، ولله الحمد والمنّة على الوصول إلى المرام .

الفصل الثاني في بيان الأشخاص الذين لقّبوا بماجيلويه

أقول: إنّ ماجيلويه لقب لأربعة: منهم محمّد بن علي بن أبي القاسم، ومنهم عمّه محمّد بن أبي القاسم، ومنهم ابن عمّه علي بن محمّد بن أبي القاسم، ومنهم مسن أحفاد عمّه محمّد بن على بن محمّد بن أبي القاسم.

أمّا الأوّل، فيشهد له أسانيدشيخنا الصدوق في كتبه :

منها: ما في باب الواحد من الخصال، قال: حدّثنا محمّد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه، قال: حدّثني عمّي محمّد بن أبي القاسم، عن أحمد بن محمّد بسن أبي عبدالله البرقي، عن أبيه، عن وهب الخ^(٣).

ومنها: ما في الباب أيضاً في موضعين آخرين نظير السند المذكور (٤).

⁽١) الفهرست ص ١٤٠ .

⁽٢) راجع: الرسائل الرجالية للمحقّق الشفتي ص ٤٩٣ ـ ٥٣٤.

⁽٣) الخصال ص ٥ ح ١٤.

⁽٤) الخصال ص ٨ ح ٢٧ و ص ١١ ح ٣٧.

ومنها: غير ما ذكر، فإنّه أكثر من أن يمكن استقصاؤه، فلاحظ أسانيد العيون، والخصال، والمجالس، والتوحيد، وكمال الدين، ومشيخة الفقيه .

وأمّا الثاني، فيشهد له ما في أواخر العلل باب العلّة التي من أجلها لا ترث المرأة ممّا ترك زوجها من العقار، قال: أبي الله عن المرأة ممّا ترك زوجها من العقار، قال: أبي المحكم، عن أبان، عن ميسرة (١).

وما في باب ما أخبر به أميرالمؤمنين الله من وقوع الغيبة من كمال الدين، قال: حدّثنا أبي، ومحمّد بن الحسن، ومحمّد بن علي ماجيلويه، قالوا: حدّثنا محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه الخ^(۲).

وما في باب علّة سهولة النزع وصعوبته على المؤمن والكافر من العلل نــظير السندالمذكور^(٣).

وما في باب معنى ما روي أنّه ليس لامرأة خطر لالصالحتهنّ ولالطالحتهنّ من معاني الأخبار نظير السند المذكور ^(٤).

وما في باب الذي بعده، وهو باب معنى مشاورة الله تعالى (٥).

وما في النجاشي، قال في ترجمة محمّد بن أبي القاسم عبيدالله بـن عـمران

⁽١) علل الشرائع ص ٥٧١ ح ١.

⁽٢) كمال الدين ص ٢٨٩ ح ٢.

⁽٣) علل الشرائع ص ٢٩٧ ح ١.

⁽٤) معاني الأخبار ص ١٤٤ ح ١.

⁽٥) معاني الأخبار ص ١٤٤.

الجنابي البرقي أبو عبدالله: الملقّب بماجيلويه الخ (١١).

وبه صرّح في ترجمة ابنه على أيضاً. قال: المعروف أبوه بماجيلويه $^{(7)}$.

وفي ترجمة محمّد بن علي بن إبراهيم بن مـوسىٰ أبـوجعفر القـرشي، قــال: حدّثنىمحمّد بن أبيالقاسم ماجيلويه عنه^(٣) .

وأمّا الثالث، فيشهد له ما في باب علّة قتل المأمون الرضاي بالسمّ من العلل: حدّثنا أبو الطيب الحسين بن أحمد بن محمّد اللؤلؤي، قال: حدّثنا علي بن محمّد ماجيلويه، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن خالد البرقي الخ (٤).

وما في باب علّة الطبائع من العلل، قال: حدّثنا محمّد بن موسى البرقي، قال: حدّثنا على بن محمّد ماجيلويه، عن أحمد بن أبي عبدالله (٥).

وما في المجلس الثالث والسبعين من المجالس: محمّد بن عيسى رضي الله عنه، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن خالد البرقى الخ، أ.

وما في المجلس الخامس والسبعين منه: حدَّثنا علي بن عيسي، قال: حدَّثنا

⁽۱) رجال النجاشي ص ۳۵۳.

⁽۲) رجال النجاشي ص ۲٦١.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

⁽٤) علل الشرائع ص ٢٣٩ ح ١.

⁽٥) علل الشرائع ص ١٠٩ ح٧.

⁽٦) أمالي الشيخ الصدوق ص ٤٣٥.

علي بن محمّد ماجيلويه، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي الغ (١١).

وما في المجلس الحادي والثمانين من المجالس، قال: حدّثنا علي بن عيسىٰ رضي الله عنه، قال: حدّثنا علي بن محمّد ماجيلويه، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد ابن خالد، عن أبيه الخ^(٢).

وما في المجلس الخامس والثمانين من المجالس، قال: حدّثنا علي بن عيسى، قال: حدّثنا على بن ماجيلويه الخ^(٣).

وما في المجلس الرابع والتسعين منه نظير السند المذكور (٤).

وما في الباب الثامن والعشرين من العيون، قال: حدّثنا علي بـن أحــد بـن عبدالله بن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن أبيه (٥).

وما في باب دلالات الرضائي من العيون أيضاً. قال: حدّثنا أبو القاسم علي بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، قال: حدّثني أبي وعلي بن محمّد ما جيلويه، جميعاً عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي الن (٦).

وما في النجاشي في ترجمة أحمد بن محمّد بن خالد عند ذكر تاريخ وفاته، قال: قال أحمد بن الحسين الله توفّي سنة أربع وسبعين ومائتين، وقال علي بـن

⁽١) أمالي الشيخ الصدوق ص ٤٤٩.

⁽٢) أمالي الشيخ الصدوق ص ٤٨٩.

⁽٣) أمالي الشيخ الصدوق ص ٥١٦.

⁽٤) أمالي الشيخ الصدوق ص ٥٨٧.

⁽٥)عيون أخبار الرضائلج ١: ٢٧٥ ح ١٠.

⁽٦) عيون أخبار الرضائية ٢: ٢٠٨ - ١١.

الأشخاص الذين لقّبوا بماجيلويه

محمّد ماجيلويه: سنة ثمانين ومائتين (١).

فعلىٰ هذا ما ذكره في ترجمته، قال: المعروف أبوه بماجيلويه (٢). ليس علىٰ ما ينبغي؛ لإيهامه بأنّ ابنه علي بن محمّد لم يلقّب بماجيلويه، ولم يعرف به .

ثمّ اعلم أنّ علي بن محمّد هذا هو المذكور في أوائل أسانيد الكافي، وقد نبّهنا في الفصل السابق في تحقيق حال العدّة أنّه اختلف التعبير من ثقة الاسلام فيه علىٰ ثلاثة أنحاء: علي بن محمّد، وعلي بن محمّد بن عبدالله، وعلي بن محمّد بن بندار.

فعلي بن محمّد الذي كلامنا فيه هو علي بن محمّد بن بـندار، أي: ابـن بـنت البرقي.

وممّا يرشدك إليه مضافاً إلى ظهور الأمر لمن أحاط خبراً بما أبرزناه في بيان حاله في الفصل السابق، وما أوردناه في هذا المقام ما في المجلس الشامن والثمانين من المجالس، قال: حدّثنا علي بن عيسى المجاور رحمه الله، قال: حدّثنا على بن محمّد بن على المقرىء الخ (٣).

اعلم أنّ الظاهر أنّ المراد من المجاور في علي بن عيسى مجاورة مسجد الكوفة، كما وقع التصريح به في باب ما جاء عن الرضائي في الأخبار النادرة من العيون، قال: حدّثنا علي بن عيسى المجاور في مسجد الكوفة رضي الله عنه إلىٰ آخره (٤).

⁽۱) رجال النجاشي ص ۷۷.

⁽۲) رجال النجاشي ص ۲٦١.

⁽٣) أمالي الشيخ الصدوق ص ٥٤٠ .

⁽٤) عيون أخبار الرضايع ١: ٢٥٣.

وأمّا الرابع أي كون ماجيلويه لقبالمحمّد بن علي بن محمّد بن أبي القاسم، فيدلّ عليه كلام النجاشي في ترجمة محمّد بن أبي القاسم عند ذكر طريقه إليه، حيث قال: له كتب، منها كتاب المشارب، إلى أن قال: أخبرنا أبي علي بن أحمد رحمه الله قال: حدّثنا محمّد بن علي ماجيلويه، قال: حدّثنا أبي علي بن محمّد بن أبي القاسم (١).

والظاهر أنّه المراد متا في المجلس العاشر من المجالس، قال: حدّثنا محمّد بن علي، قال: حدّثنا محمّد بن أبي عمر و علي، قال: حدّثنا علي بن محمّد بن أبي القاسم، عن أبي العبّاس بن حمزة، عن أحمد بن سوار، عن عبيدالله بن عاصم، عن سلمة بن وردان، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ الغ (٢).

فعلى هذا نقول: إن محمد بن علي ماجيلويه في أوائل أسانيد شيخنا الصدوق مشترك بين محمد بن علي بن أبي القاسم، وبين محمد بن علي بن محمد بن أبي القاسم، ويحمل على الأوّل فيما إذا كانت الرواية عن العمّ، وقد علمت أنّه أكثر من أن تحصى .

منها: في أواخر المجلس السابع من المجالس (٣).

وعلى الثاني فيما ا ذاكانت الرواية عن أبيه .

منها: ما في المجلس الثامن والستّين منه (٤).

⁽١) رجال النجاشي ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

⁽٢) أمالي الشيخ الصدوق ص ٣٣.

⁽٣) أمالي الشيخ الصدوق ص ٢٣.

⁽٤) أمالي الشيخ الصدوق ص ٣٩٦.

الأشخاص الذين لقّبوا بماجيلويه

ومنها: ما في المجلس الخامس والسبعين منه (١⁾. ومنها ما في علّة الغيبة من العلل ^(٢).

ومنها ما في باب الثلاثة من الخصال^(٣).

أمّا الحمل على محمّد بن علي بن أبي القاسم فيما إذا كانت الرواية عن العمّ، فظاهر؛ لوضوح أنّه إذا كان محمّد بن أبي القاسم عمّاً له يكون علي والده أخاً لمحمّد بن علي بن أبي القاسم، فيكون أبو القاسم والداً لهما، فهو محمّد بن علي بن أبي القاسم.

وأمّا الحمل على محمّد بن علي بن محمّد بن أبي القاسم فيما إذا كانت الرواية عنه عن الأب، فلما علمت من النجاشي عند ذكر طريقه إلى محمّد بن أبي القاسم روى عن أبيه علي بن محمّد بن أبي القاسم، فهو قرينة على حمل محمّد بن علي الراوي عن علي بن محمّد بن أبي القاسم، كما في المجلس العاشر، على كون الرواية من الولد عن الوالد.

وأمّا علي بن أبي القاسم، فلا ذكر له في الأسانيد بهذا العنوان، سواء كانت الرواية من الوالد هكذا: محمّد بن علي، عن علي بن أبي القاسم، أو غيره، بخلاف محمّد بن علي بن محمّد بن أبي القاسم، فإنّ روايته عن والده علي بن محمّد بن أبي القاسم ثابتة، كما علمت .

فعلىٰ هذا يكون هو المراد في كلام شيخنا الصدوق: محمّد بن على ماجيلويه،

⁽١) أمالي الشيخ الصدوق ص ٤٤٦.

⁽٢) علل الشرائع ص ٢٤٣ ح ١.

⁽٣) الخصال ص ١٥٦ ح ١٩٦.

قال: حدَّثنا أبي أو محمَّد بن علي ماجيلويه، عن أبيه. وهو المطلوب.

ويؤيده أنّ الأب في الأسانيد الثلاثة روى عن أحمد بن محمد بين خالد، ورواية على بن محمد بن أبي القاسم، وهو على بن محمد بن عبدالله، وعلى بن محمد بن بندار، عن أحمد بن محمد بن خالد جدّه من طرف الأمّ شايعة، فلا ينبغي التأمّل في ذلك.

وقد اتّضح ممّا ذكر أنّ محمّد بن علي في أوائل أسانيد شيخنا الصدوق الله أب روى عن روى عن محمّد بن أبي القاسم. وإن روى عن الأب، سواء كان التعبير محمّد بن علي قال: حدّثنا أبي أو محمّد بن علي، عن أبيه أو محمّد بن علي، عن علي بن محمّد ابن أبي القاسم، يكون محمّد بن علي بن محمّد ابن أبي القاسم.

وأمّا إذا كانت الرواية عن غيرهما،كمحمّد بن يحيى، أو علي بن إبراهيم، أو غيرهما، فهو كثير .

منه: ما في باب الاثنين من الخصال ^(١).

ومنه: ما في باب الثلاثة من الخصال^(٢).

مردّد بين الشخصين، لكن الظاهر أنه محمّد بن علي بن أبي القاسم، لكنّه أكثر روايته عن محمّد بن علي بن أبي القاسم، كما لا يخفىٰ علىٰ من تصفّح كتب شيخنا الصدوقﷺ .

فعلىٰ هذا يحمل علىٰ أنّ المراد منه محمّد بن علي بن محمّد بن أبي القاسم فيما

⁽١) الخصال ص ٤١ ح ٣٠.

⁽٢) الخصال ص ١٥٦.

إذا كانت الرواية عن والده، وعلي بن محمّد بن علي بن أبي القاسم، فيما إذا لم يكن الأمر كذلك، سواء كانت الرواية عن عمّه محمّد بن أبي القاسم أو غيره، وهكذا الحال فيما إذا وقع محمّد بن علي ماجيلويه في الطبقة الثامنة في أسانيد شيخنا الصدوق.

كما في العيون في باب ذكر ماكتب به الرضائي إلى محمد بن سنان في جواب مسائله (۱) وذلك لأنّ محمد بن علي بن أبي القاسم، وعلي بن محمد بن علي أبي القاسم، كلّ واحد منهما ابن عمّ الآخر، فهما في طبقة واحدة، ومحمد بن علي ابن محمد بن أبي القاسم في طبقة متأخّرة، فلو وقع أحدهما في الطبقة الأولى، والآخر في الطبقة الثانية بأسانيد الصدوق، يكون المذكور في الأولى محمد بن علي بن محمد بن أبي القاسم، والمذكور في الطبقة الثانية محمد بن علي بن

ولك أن تقول: إنّ الأمر وإن كان كذلك لما ذكر، لكن الظاهر أنّ محمّد بن علي ماجيلويه في السند المذكور غلط، والصحيح على بن محمّد .

تنقيح المقال يستدعى ايراد أوّل السند .

فنقول: إن شيخنا الصدوق أورد الحديث في الباب المذكور بثلاثة طرق، قال: حدّ ثنا محمّد بن علي ماجيلويه ، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم، عن محمّد بن علي الكوفي، عن محمّد بن سنان .

إلىٰ أن قال: وحدّثنا علي بن أحمد بن عبدالله البرقي، وعلي بن عيسى المجاور في مسجد الكوفة، وأبوجعفر محمّد بن موسى البرقي بالري رحمهم الله، قالوا:

⁽١) عيون أخبار الرضائط ٢: ٨٨ ح ١.

حدّ ثنامحمّد بن علي ماجيلويه، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن محمّد ابن سنان (١١).

والمذكور في الأوّل هو محمّد بن علي بن أبي القاسم. بقرينة عن عمّه، فالظاهر أنّ الثاني هو علي بن محمّد، لما أوردناه في عدّة من الأسانيد روى فيها علي بن عيسى المجاور عن علي بن محمّد بن أبي القاسم، فليلاحظ .

تتميم: المقال يستدعي بيان ما صدر من العلماء الأعلام من الاشتباهات في المقام .

فنقول: ما صدر من شيخ الطائفة الله قال في الرجال في باب لم يرو: محمّد بن علي ماجيلويه القمّي، روى عنه محمّد بن على بن الحسين بن بابويه (٢).

لوضوح أنّ المستفاد منه اعتقاد الوحدة، فالمناسب اللايق للكتاب المصنّف في الرجال أن يقال: محمّد بن علي بن أبي القاسم، روى عنه محمّد بن علي بن الحسين، ومحمّد بن علي بن أبي القاسم روى عنه أيضاً، كما لا يخفى على من أحاط خبراً بما أبر زناه .

ومنها: ما صدر من شيخنا النجاشي، قال: علي بن أبي القاسم عبدالله بن عمران البرقي المعروف أبوه بماجيلويه (٣٠) .

فإنّ المستفاد منه أنّ علياً لم يكن ملقّباً بماجيلويه، أو لم يكن معروفاً به، كما نبّهنا عليه فيما سلف، وقد علمت خلافه، بل هو أكثر من ألقاب والده، كما يظهر

⁽١) عيون أخبار الرضا ﷺ ٢: ٨٨ م ١.

⁽٢) رجال الشيخ ص ٤٣٧.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٢٦١.

وجهه للمتأمّل فيما سلف.

ومنها: ما صدر عنه ﴿ أيضاً، لاَنَه ذكر في ترجمة الابن الجدّبلفظ «عبدالله» وفي ترجمة الوالدبلفظ «عبيدالله» فلاحظ ماستقف عليه من كلامه (١).

ومنها: ما صدر عن ابن داود، فإنّه لم يذكره لا في الجزء الأوّل، ولا في الجزء الثاني من كتابه، وينبغي ذكره .

ومنها: ما صدر من العلاّمة من تصحيح جملة من طرق شيخنا الصدوق المشتملة على علي بن محمّد بن ماجيلويه، وايراده في القسم الأوّل، كما لا يخفى، كطريقه إلى إسماعيل بن رباح، والحارث بن المغيرة، ومنصور بن حازم، ومعاوية ابن وهب.

قال: وماكان فيه عن إسماعيل بن رباح (٢).

وماكان فيه عن الحارث بن المغيرة النصري، فقد رويته عن محمّد بن عـلي ماجيلويه الله عن أبيه الخ (٣) .

وماكان فيه عن منصور بن حازم، فقد رويته عن محمّد بن علي ماجيلويه رضى الله عنه الخ (٤) .

وماكان فيه عن معاوية بن وهب، فقد رويته عن محمّد بن على ما جيلويه

⁽١) رجال النجاشي ص ٣٥٣.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٢.

⁽٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥٥.

⁽٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٤.

الخ(١).

قال في الخلاصة: وعن بكر بن محمّد الأزدي صحيح، وكذا عن إسماعيل بن رباح الكوفي، وعن خالد بن نجيح الجوان صحيح، وكذا عن الحارث بن المغيرة البصري، وعن منصور بن حازم صحيح، إلى أن قال: وكذا عن معاوية بن وهب أبى القاسم البجلي الكوفي (٢).

ومنها: ما صدر من المحقّق الاسترابادي، قال في الألقاب: ماجيلويه يلقّب به محمّد بن أبي القاسم، محمّد بن أبي القاسم، وهما ثقتان، والثاني مصرّح به في موضعه (٣).

لما عرفت من أنهما كما يلقبان بماجيلويه، يلقب به محمّد بن علي بن أبي القاسم، وعلي بن محمّد بن أبي القاسم، بل قد علمت أنّ ألقابهما به أظهر؛ لأنّ شيخنا الصدوق قد أكثر في المجالس والعيون والعلل والخصال وكمال الدين في الرواية عن محمّد بن أبي القاسم، فلاحظ الكتب المذكورة حتّى يتضح لك الحال، وقد أور دنا عدّة مواضع من أسانيده المشتملة على على بن محمّد الذي اقترن فيها بماجيلويه.

والظاهر أنّ الموقع له في ذلك الجمود على كلام النجاشي، وقد عرفت توضيح الحال. ومن هذا القبيل الاشتباه الصادر عن نقد الرجال ^(٤)، ويظهر عند التأمّل.

⁽١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٠٤٤٠.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ٢٧٨.

⁽٣) منهج المقال ص ٣٩٩.

⁽٤) نقد الرجال ص ٤١١.

ومنها: ما اتّفق للعلاّمة المجلسي الله في الوجيزة، قال: على بن أبي القاسم ماجيلويه ثقة، ثمّ قال بعده بفاصلة: على بن محمّد بن بندار من مشايخ الكليني (١١). والاشتباه فيه من وجوه:

أمًا أوّلاً، فلأنّ مقتضىٰ ما ذكره مغايرة علي بن محمّد بن بندار لعلي بن أبي القاسم، وقد عرفت ما فيه؛ لكون بندار لقباً لعبدالله، وأبو القاسم كنية له.

وثانياً: أنَّ مقتضى ما ذكره أنَّ علياً ولد لأبي القاسم، وليس كذلك، بل هو نسبة إلى الجدّ، والمطابق للواقع علي بن محمّد بن أبي القاسم، وهو علي بن محمّد بن بندار، كما فصّلناه في الأوّل ذكر الجدّبالكنية .

وثالثاً: أنّه جعل ماجيلويه لقباً لأبي القاسم، وهو غير صحيح، بل هو لقب لولده محمّد، والموقع له في ذلك ملاحظة ظاهر عبارة النجاشي، قال: علي بن أبي القاسم عبدالله بن عمران البرقي المعروف أبوه بماجيلويه يكنّى أبالحسن ثقة، إلى آخره (٢).

وهو وإن كان موهماً لذلك، لكن ما ذكره في ترجمة والده دليل على ما ذكرناه، قال: محمّد بن أبي القاسم عبدالله بن عمران الجنابي البرقي أبو عبدالله الملقّب بماجيلويه، وأبو القاسم يلقّب بندار، سيد من أصحابنا القمّيين، ثقة عالم فقيه عارف بالأدب والشعر والغريب، وهو صهر أحمد بن أبي عبدالله البرقي الخ^(٣). هو صريح في أنّ على بن أبي القاسم في قوله نسبة إلى الجدّ.

⁽١) الوجيزة ص ٢٥٦ و ٢٦٤.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٢٦١.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٣٥٣.

.٦٨٠.....مرآة المراد

ويمكن أن يكون المراد من عبارة الوجيزة أنّ ماجيلويه لقب لعلي في قـوله «علي بن أبيالقاسم» وهو وإن كان مطابقاً للواقع ومناسباً للعنوان، لكن لمّا كان خلاف ما يقتضيه كلام النجاشي يبعد حمله عليه.

بقي الكلام في حال الأشخاص المذكورة، حتّى يتّضح أنّ الحديث بهم يندرج تحت أيّ قسم من الأقسام المعروفة .

فنقول: أمّا علي بن محمّد وأبوه محمّد بن أبي القاسم، فقد علمت التصريح بوثاقتهما من النجاشي، ووافقه العلاّمة، فقال في الخلاصة: علي بن محمّد بن أبي القاسم عبدالله بن عمران البرقي، المعروف أبوه بما جيلويه، يكنّى أبا الحسن، ثقة فاضل فقيه أديب (١).

وكفاك في هذا المطلب كونه من مشايخ ثقة الاسلام، وكونه ممّن كثر روايسته بنه.

قال في الخلاصة: محمد بن أبي القاسم عبيدالله _بالياء بعد الباء، وقيل: عبدالله بغير ياء _ ابن عمران الجبابي بالجيم المعجمة المفتوحة والباء المنقطة نقطة قبل الألف وبعدها البرقي أبو عبدالله الملقب بماجيلويه بالجيم والياء المنقطة تحتها نقطتين قبل اللام وبعد الواو أيضاً، وأبو القاسم يلقب بندار أيضاً بالنون بعد الباء والدال المهملة والراء، سيد من أصحابنا القميين، ثقة عالم فقيه عارف بالأدب والشعر (٢) انتهى فلا ينبغى التأمّل في وثاقتهما .

وأمّا محمّد بن علي بن أبي القاسم، ومحمّد بن علي بن محمّد بن أبي القاسم،

⁽١) خلاصة الأقوال ص ١٠٠ ـ ١٠١.

⁽٢) خلاصة الأقوال ص ١٥٧.

فالظاهر أنّ حديثهما يعدّ من الصحاح أيضاً، فهما ثقتان؛ لكونهما من مشايخ شيخنا الصدوق، ولذكرهما بطريق الترحّم والترضّي في المشيخة، والخصال، والمجالس، والعيون، والعلل، والتوحيد، والمعاني، بل لم نجد ذكرهما في الكتب المذكورة الأكذلك.

ولتصحيح العلامة طريق الفقيه إلى منصور بن حازم، ومعاوية بن وهب، وفيهما محمّد بن علي بن أبي القاسم، وطريقه إلى الحارث بن المغيرة، ولمسماعيل بسن رباح، وفيه محمّد بن على بن محمّد بن أبي القاسم.

ولصدور التوثيق من الاسترابادي له في مباحث الألقاب في رجاله الوسيط، قال مشيراً إلى محمّد بن علي بن محمّد بن أبي القاسم: وهما ثقتان الن^(١).

الفصل الثالث

في شرح ما نقل عن الشيخ البهائي

نقل عن الشيخ البهائي الله أنه قال في خلاصة الرجال:

کـــــلّ جــــميل جـــميل	کـــــل حـــميد حـــميد
كلّ شعيب خال عن العيب	كـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
كـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	كـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
حتّى عبدالسلام بن صالح	كـــلّ عـبدالســلام صــالح
إلاّ عــاصم بــن الحسـن	كــــلّ عــاصم حســن
إلاّ يــعقوب بـن شــيبة	كـــلّ يــعقوب بــلا خــيبة
ولمّاكان تلك الضوابط كلّ واحد منهامخدوشة، أردت أن أبيّن ما فيها لئلاً يقع	

⁽١) راجع: الرسائل الرجالية للمحقّق حجّة الاسلام الشفتي ص ٥٤٩ ــ ٥٦٨.

الفقيه بواسطته في الخبط والخطأ، ولم يبن فقهه عليها حتّى خرب وتخرّب، مع أنّ المنقول منه أيضاً مختلف في بعضها، ففي بعضها مقام عبدالسلام عبدالمسلم، ومقام كلّ عاصم حسن، كلّ عاصم عاصم، وكيف كان فجميع تلك الضوابط مخدوشة:

أمّا قوله «كلّ حميد حميد» فلأنّ هذا الكلام يفيد أنّ جميع الرجال والرواة المسمّين بهذا الإسم محمودون ممدوحون حديثهم: إمّا حسن، ولا أقلّ منه إذا لم يكن في الطريق قادح من غير جهتهم .

وعلم أنّ المسمّى بهذا الإسم من الإمامية؛ لأنّ المراد بالحمد هنا هو المدح، والحسن ما يكون راويه من أصحابنا الإمامية، ممدوحاً مدحاً لا يبلغ حدّ التعديل، أو موتّق إذا لم يعلم كونه منهم، أو علم عدم كونه منهم، وبلغ المدح بحدّ التوثيق بالمعنى الأعمّ الشامل للجوارح أيضاً.

والأمر ليس كذلك؛ لأنّ حميداً مشترك بين تسعة عشر رجلاً، كلّهم مهملون لا مدح فيهم الآ إثنان منهم، فالرواية: إمّا داخلة في القوي إن ثبت كون الرجل إمامياً. وإلاّ ففي غيره من أقسام الضعيف .

أمّا هؤلاء الثلاثة غير المهملين، فهم، حميد ين زياد بن حــمّاد، وحــميد بــن المثنّىٰ أبوالمعزاء الكوفيان، فإنّهما ثقتان صاحب كتاب .

نقل في الخلاصة عن ابن عقدة، عن محمّد بن عبدالله بن أبيحكيمة، عن ابن نمير: أنّ حميد بن حمّاد بن أبيخوار أيضاً ثقة (١).

وأمّا من لم يقل أهل الرجال فيهم شيء أصلاً، فهم: حميد بن الأسود، وحميد ابن راشد، وحميد بن السري العبدي، وحميد بن سعدة، وحميد بن سيار، وحميد

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٥٩.

ابن الشعيب السبعي الهمداني، وحميد بن شهبان، وحسميد بـن الضـبي الكـوفي، وحميد بن نافع، والكلّ مهمل من أصحاب الصادق ﷺ لا مدح فيهم ولا قدح .

وأمّا قوله «كلّ جميل جميل» فهو منقوض بخمسة من الرجال المسمّىٰ بهذا الاسم، منهم: جميل بن وقّاص الغفاري عبد أبي ذرّ، وأربعة منهم من أصحاب الصادق ﷺ، لا مدح فيهم ولا قدح، بل كلّهم مهملون، سواء المراد من الجميل التعديل، أو المدح؛ إذ من البيّن أنّ من لا مدح فيه لا جمال له حتّىٰ يكون جميلاً. وأمّا جميل بن درّاج، وجميل بن صالح الكوفي، فإنّهما ثقتان صاحبا أصل، ورّح بتوثيقهما بعض أهل الرجال، والفاضل الخواجوئي ﴿(١)).

وأمّا قوله «كلّ صفوان صاف» فإن أراد به أنّه ممّن لا قدح فيه، وإن لم يكن فيه مدح، وهو الظاهر من العبارة المنقولة في وجه، فهو كذلك، وليس فيه كثير فائدة. وإن أراد أنّه من الممدوحين، فليس كذلك، فإنّ صفوان بن أُمية، وصفوان بن حذيفة، وصفوان بن سليم الزهري من المهملين .

نعم صفوان بن مهران الجمّال، وصفوان بن يحيىٰ بيّاع السابري ثقتان صاحبا كتاب، صرّح بتوثيقهما بعض أجلّة أهل الرجال، والفاضل الخواجوئي الله عنها والماصل الخواجوئي الله عنها المرديد مراداً، فينتقض بهما لكونهما ثقتان .

وأمّا قوله «كلّ شعيب خال عن العيب» فيأتي الترديد المذكور فيه أيضاً، إلاّ أنّ الشقّ الأوّل هنا أظهر، نظراً إلى قوله «خال عن العيب» وشعيب مشترك بين جماعة لا قدح فيهم ولا مدح، منهم شعيب بن حمّاد من أصحاب الرضائي .

⁽١) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوثي ص ١١٨.

⁽٢) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ١١٩.

وأمّا شعيب بن أعين، وشعيب العقرقوفي، فإنّهما ثقتان صاحباكتاب.

وذكر الكشي في ترجمة شعيب مولىٰ علي بن الحسين الله كان فيما علمناه خياراً (١).

وعلىٰ أيّ تـقدير يـنتقض الضـابطة بـالنسبة إلى الشـقّ الأوّل مـن التـرديد بالموتّقين، وبالنسبة إلى الشقّ الثاني بالمهملين، وكيف كان يصدق أنّ كلّ شعيب بلا عيب، بمعنىٰ أنّه غير مقدوح لا أنّه ممدوح.

وأمّا قوله «كلّ سالم غير سالم» فهو منقوض بسالم الحنّاط أبي الفضل الكوفي الثقة، وبسالم بن مكرم أبيخديجة الجمّال، فإنّه ثقة، له كتاب، على ما صرّح بــه النجاشي (٢).

وروى الكشي عن محمّد بن مسعود، قال:سألت أباالحسن علي بن الحسن عن اسم أبيخديجة، فقال: سالم بن مكرم، فقلت له: ثقة؟ فقال: صالح^(٣).

ويظهر منه أنّ الصلاح فوق الوثوق أو العكس، والأوّل أظهر؛ لأنّ الصالح هو الخالص من كلّ فساد، وقيل: هو المقيم بما يلزمه من حقوق الله وحقوق الناس. وقال الزجّاج في معاني القرآن: الصالح هو الذي يؤدّي ما افترض الله عليه، ويؤدّى إلى الناس حقوقهم (٤٠).

⁽١) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٤٢.

⁽۲) رجال النجاشي ص ۱۸۸.

⁽٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٤١.

⁽ ٤) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوتي ص ١٢٠ عنه .

وقول الشيخ الطوسي الله في الفهرست: سالم بن مكرم أبي خديجة ضعيف (١). اشتباه منه، كما صرّح به مولانا عناية الله القهبائي في بعض فوائده، والفاضل الخواجوئي في بعض رسائله (٢).

وبسالم بن عبدالرحمٰن الأشلَّ الذي وثقه ابن الغضائري عـند تـرجـمة ابـنه عبدالرحمٰن ^(۲۲).

وبسالم بن عبدالحميد الذي قال العلاّمة في حقّه: إنّه من خواصّ أميرالمؤمنين الله .

وبالجملة كثيراً من المسمّين بهذا الإسم لا قدح فيهم، فضلاً عن التـوثيق فـي بعضهم، كما عرفت، فكيف يصحّ الحكم الكلّي بأنّ كلّ سالم غير سالم، وهو تصريح بنوع قدح فيه، وهو كما ترئ.

ثمّ اعلم أنّ الشهيد الثاني، في الدراية قال: قد يتّفق في بعض الرواة أن يكرّر في تزكيته لفظ «الثقة» وهو يدلّ علىٰ زيادة المدح (٤) انتهىٰ .

وفيه أنّ جماعة من أهل اللغة، ومنهم ابن دريد في الجمهرة، ذكروا من جملة الاتباع قولهم «ثقة ثقة» وعلى هذا يحتمل أن يكون ما وقع فيه الجمع بين هاتين الكلمتين جرى على طريق الاتباع لا التكرير، ثمّ صحّف فاعتقد أنّه مكرّر، وأوّل من جزم فيه بالتكرّر ابن داود في كتابه، وكلام السابقين عليه خال من التعرّض

⁽١) الفهرست ص ٧٩ ـ ٨٠.

⁽٢) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ١٢٠.

⁽٣) خلاصة الأقوال ص ٣٧٥ برقم: ١٤٩٤ .

⁽٤) الرعاية في علم الدراية للشهيد الثاني ص ٢٠٤.

لبيان المراد منه هذا .

وأمّا قوله «كلّ عبدالسلام صالح» أي: صالح في نفسه، أو في الحديث، كما هو الظاهر من عرفهم، فيفيد أنّ حديث كلّ واحد منهم حسن إذا كان إمامياً ولم يكن في الطريق قادح من غير جهته، أو موتّق إذا لم يكن إمامياً، فإنّ الصلاح أمر إضافي، فالموتّق بالنسبة إلى الضعيف صالح، وإن يكن صالحاً بالإضافة إلى الحسن، مع احتمال دلالة الصلاح على العدالة وزيادة، كما عرفت.

وفيه نظر؛ لاشتراك عبدالسلام بين عشرة رجال لا قدح فيهم ولا مدح، فيكونون مهملين، إلا عبدالسلام بن سالم البجلي الكوفي، صرّح بتوثيقه النجاشي صاحب كتاب (١).

قريب منه عبدالسلام بن الحسين أبوأحمد البصري، فإنّه وإن لم يمدح أصالة، إلاّ أنّه مذكور في ترجمة أحمد بن عبدالله بن أحمد مسترحماً من النجاشي^(٢)، والرحمة عندهم يفيد الاعتبار لامحالة.

وأمّا عبدالسلام بن صالح أبوالصلت الهروي، فيفيه خيلاف، صرّح بيتوثيقه الكشي علىٰ ما حكي عنه، وصاحب المشتركات أيضاً وتُقه (٢٢)، وذكر العلاّمة في خاتمة الخلاصة أنّ عبدالسلام الهروي هذا عامي (٤).

والظاهر أنّه خاصّي موثّق، كما أشار إليه الشهيد الثاني، حيث قال: إنّـه كـان

⁽١) رجال النجاشي ص ٢٤٥ برقم: ٦٤٤.

⁽٢) رجال النجاشي ص ٨٥ برقم: ٢٠٦.

⁽٣) هداية المحدّثين ص ٩٧.

⁽٤) خلاصة الأقوال ص ٢٦٧.

مخالطاً للعامّة راوٍ لأخبارهم، فلذلك التبس أمره.

وقيل: إنّه عامي، ولا ريب أنّه ثقة عندالمخالف والمؤالف، لكنّه مخالط ملتبس الأمر علىٰ بعض الناس، ويؤيّده أنّ علماء العامّة ذكروا في كتب رجالهم أنّه من الشيعة .

قال الذهبي في ميزان الاعتدال المعتبر في الرجال عند العامّة: عبدالسلام بن صالح أبوالصلت الهروي شيعي جلد. ونقل عن العقيلي أنّه رافضي خبيث. وقال الدارقطني: إنّه رافضي متّهم، ونقل عنه أنّه قال: كلب العلوية خير من بني أمية (١).

وقال الحريري في كتاب الكمال في أسماء الرجال: عبدالسلام بن صالح أبو الصلت الهروي خادم علي بن موسى الرضائي شيعي مع صلاحه، توفّي سنة ستّ وثلاثين ومائتين (٢٠).

ونقل الصدوق في عيون أخبار الرضايل (٢) ما يدلّ على اختصاصه بالرضايل على وجه يبعد معه أن يكون عامياً، هذا وكفاني توثيق بعض أهل الرجال في المقام، كما لا يخفى .

وأمّا قوله «كلّ عاصم حسن» فالكلام فيه أيضاً مثل ما سبق، فإنّ هذا الاسم مشترك بين ثلاثة عشر رجلاً أكثرهم مهمل، وبعضهم مجهول، كعاصم بن الحسن، وبعضهم موتّق، كعاصم بن حميد الحنّاط الكوفي، وعاصم بن سليمان البصري

⁽١) ميزان الاعتدال ٢: ٦١٦ برقم: ٥٠٥١.

⁽٢) تهذيب الكسال للسرّي ٦: ٣٣١ بسرقم: ٤٠٤٨، الفوائد الرجسالية للسعلاّمة الخواجوئي ص ١٢١ - ١٢٢ عنه .

⁽٣) عيون أخبار الرضائك ٢: ٢٤٢.

المعروف بالكوزي، صرّح بتوثيق الأوّل النجاشي (١١)، وثلاثة من علماء الرجال. وبالثاني بعضهم والفاضل الخواجوثي (٢١).

فإن قلت: لعل الشيخ الله أراد بكونه حسناً أنه لا قدح فيه وإن لم يكن فيه مدح. قلت: هذا مع أنه خلاف الظاهر من معنى الحسن غير تمام أيضاً؛ لما رواه الكليني بطريق حسن عن الباقر الله أنه قال لعاصم بن عمير: كذبت، قال زرارة: ما رأيته استقبل أحداً يقول كذبت غيره (٣).

مضافاً إلىٰ كون بعض المسمّين بهذا الاسم مو ثَقاً ممدوحاً، كما عرفت، فلا يتمّ ما ذكروا.

وأمّا قوله «كلّ طلحة طالح» ففيه أنّ المعروف من طلحة في الرجال أربعة : طلحة بن عبيدالله بن عثمان التيمي الصحابي المقتول يوم الجمل .

وطلحة بن زيد، وهو من أصحاب الباقر ﷺ، وهو بتري المذهب، فهما طالحان من غير شبهة .

وأمّاطلحة بن عمرو التيمي، وطلحة بن النضر المدني، فهما مهملان .

ومن البيّن أنّ من لا قدح فيهم ولا مدح لا يقال: إنّه طالح؛ لأنّ الطلاح ضدّ الصلاح على ما في القاموس (٤)، والمفروض أنّه لم يعثر فيها على صلاح ولا طلاح، فهذا نوع ذمّ للبريء منه، وهو بهتان يجب التنزّه عنه، وهو الله بما قال.

⁽١) رجال النجاشي ص ٣٠١ برقم: ٨٢١.

⁽٢) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ١٢٢.

⁽٣) فروع الكافي ٤: ٢٤٠.

⁽٤) القاموس المحيط ١: ٢٣٨.

شرح ما نقل عن الشيخ البهائي ٢٨٩

وأمّا قوله «كلّ يعقوب بلاخيبة إلاّ يعقوب بن شيبة» فإن كان مراده أنّ كلّ واحد من المسمّين بهذا الإسم غير يعقوب بن شيبة لا يكون فاسد العقيدة، فهو صحيح، كما يشعر به استثناء يعقوب بن شيبة؛ إذ هـو عـامي سـنّي، صرّح بـه الشيخ (١)، ولكن أمثال هذه الإفادات بهذه العبارات ممّا لا ثمرة له كثيراً.

وإن كان مراده أنّ كلّ واحد منهم غير ممدوحين غير فاسد العقيدة، ففيه أن هذا الاسم مشترك بين اثنين وعشرين رجلاً أكثرهم مهمل، وبعضهم موتّق، كيعقوب ابن لسحاق، ويعقوب بن إلياس، ويعقوب بن نعيم، ويعقوب بن يقطين، ويعقوب ابن يزيد الكاتب الأنباري، ويعقوب بن سالم الأحمر، ويعقوب بن شعيب بن ميثم ابن يحيى، صرّح بتوثيقهم النجاشي وبعض الأجلاء من أهل الرجال، والفاضل الخواجوئي (٢).

ولاكلام في وثاقتهم، إلا في يعقوب بن سالم الأحمر أخو أسباط بن سالم؛ لأن النجاشي (٢) وشيخنا المفيد وإن صرّحا بتوثيقه، لكن صرّح ابن الغضائري بضعفه، ولا عبر ة بتضعيفه كما مرّ، لاسيما مع معارضته بتوثيق أئمّة أهل الرجال، وبعضهم معتبر كيعقوب المغربي، صرّح به الفاضل الخواجوئي (٤)، فالحكم بأنّ جميعهم غير ممدوحين غير فاسدة العقيدة، ليس في محلّه؛ لما عرفت، فتأمّل.

وبالجملة ما ذكره ١٠ من الألفاظ، فهو ممّا لا يفهم منه المقصود، وذلك لأنَّ قوله

⁽۱) الفهرست ص ٥٠٩ برقم: ٨١٠.

⁽٢) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ١٢٢.

⁽٣) رجال النجاشي ص ٤٤٩ برقم: ١٢١٢ .

⁽٤) الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ١٢٢ .

«كلّ حميد حميد» إن أراد به تعديله فهو أعمّ منه، فإنّ بمجرّد كون الرجل محموداً ممدوحاً لا يثبت تعديله وتوثيقه؛ لأنّ من المدح ما لا يبلغ حدّ التعديل، فيكون: إمّا حسناً، أو موثقاً إذا لم يكن إمامياً.

وإن أراد به أنّه ممدوح في الجملة، فيشمل العدل والحسن والموثّق، ويخرج منه من لا مدح فيه منهم كالمهملين، وهم الأكثرون.

وإن أراد به أنَّه ممَّن لا قدح فيه وإن لم يكن فيه مدح، فاللفظ لا يدلُّ عليه .

وكذا قوله «كلّ جميل جميل» إن أراد به جماله البالغ حدّ التعديل، فهو أعمّ منه. وإن أراد جماله في الجملة، فيشمل الثلاثة ويخرج منه المهملين. وإن أراد به أنّه غير مقدوح وإن لم يكن ممدوحاً، فهو لا يدلّ عليه، وعليه فقس (١).

فالاعتماد على تلك الكلمات في تصحيح الاسناد، وجرح رجالها وتـعديلها ممّا لا ينبغي للفقيه، بل وأدنى طلبته .

ولنعم ما قال الفاضل المولى (٢) الأجلّ في مقام المذاكرة: إنّ هذا من الشيخ الله عجيب غاية العجابة؛ إذ هو الأفاضل عجيب غاية العجابة؛ إذ هو الأفاضل في جميع العلوم أثره، ومع ذلك فتلك الضوابط جميعها مخدوشة، قال: ويشبه أن يكون تلك الكلمات موضوعة مخترعة منسوبة إليه الله الأفنسبته إلى هذا الخطأ العظيم الواضح ممّا لا نجترى عها .

ثمّ إنّ هاهنا كلام، وهو أنّ بعض مشايخنا في هذا العلم، قال في كتابه المسمّىٰ بمختلف الأقوال: إنّ أغلب الرواة الذين حكمنا بكونهم مهملين، إن كانوا من

⁽١) راجع: الفوائد الرجالية للعلاّمة الخواجوئي ص ١١٧ ـ ١٢٤.

⁽٢) أي: الحاج آقا محمّد «منه».

أصحاب الصادق الله فهم ممدوحون، فإنّ كونهم من أصحاب الصادق الله نوع مدح لهم؛ لما ذكره علي بن عيسى الأربيلي في كشف الغمّة وغيرهم أنّ الذين رووا من أصحاب الصادق الله من مشهوري أهل العلم كانوا أربعة آلاف رجال من الثقات، والظنّ يلحق الشيء بالأعمّ الأغلب (١١).

وفيه نظر من وجوه، مع أنّ كون الرجل من أصحاب الصادق على مسدح الرجل ممّا لم يسمع من أحد من علماء الرجال، ولم يذكروا في كتبهم أصلاً قديماً وحديثاً، فلو كان هذا شيئاً محققاً لكانوا يذكرون وينقلون ويصل إلينا يعداً بيد، لتوفّر الدواعي إلى نقله؛ لأنك ترى أنّهم يذكرون للرجال ما هو أدنى من هذا المدح بمراتب، ويبذلون جهدهم ومشقتهم في تحصيل شيء من المدح أو القدح في حقّهم.

فلو كان لهذا الكلام أصل، لكان يوجد له في كتبهم عين وأثر، والموجود خلافه، إذ ترى أنهم يحكمون بالإهمال إذا لم يروا في حتى الرجل مدحاً ولا قدحاً مع كونه من أصحاب الصادق على فهذا أصل لا أصل له، وحمل كلام الشيخ وتصحيحه بهذا التوجّه ممّا لا يرضى الشيخ به قطعاً، فهو تصحيح بما لا يرضى صاحب الكلام.

مضافاً إلى ما نسب إلى علي بن عيسى وغيره ممّا لا عين له ولا أثر في كتب الرجال التي صنّفت من الأوائل إلى زماننا، ويشبه هذا بالكذب، كيف لا ولا ايماء أيضاً في كلماتهم إليه خلفاً عن سلف من الأوائل والأواخر، والأعالي والأداني، وهذا غير خفى لا على المتتبّع ولا على المتدبّر، ولا على غيرهما ممّن له أدنى

⁽١) وصحّح كلام الشيخ ﴿ في بعض المقامات المذكورة بهذا الكلام «منه».

خبرة بديدن علماء الرجال.

ولم يصل إلينا في هذا الباب، ولم ألتقط من الكتّاب، إلاّ ما ذكره العلاّمة في ترجمة ابن عقدة أنّ له كتب، منها كتاب أسماء الرجال الذين رووا عن الصادق عليه أربعة آلاف رجل، وأخرج لكلّ رجل الحديث الذي رواه (١).

وقال المولى التقي المجلسي في شرح المشيخة، بعد نقل تلك العبارة التي نقلناها عن العلاّمة، وذكر الأصحاب أخباراً عن ابن عقدة في كتاب الرجال: والمسموع من المشايخ أنه كان كتاباً كبيراً بترتيب كتب الحديث والفقه، وذكر أحوال كلّ واحد منهم، وكان ضعف الكافي الخ.

وقد ذكرنا في مقدّمة الكتاب عبارة عن السيد الداماد، وهي تدلّ صريحاً علىٰ أنّ أربعة آلاف رجل من رواة الصادق، ﴿كانوا من العامّة والخاصّة .

وكيف كان فلم نجد لكلامه الله محمل صحيح، فهو ساقط من أصله غير معتمد عليه .

خاتمة مضبوطة فيها ضوابط في النسبة

ذكرها السيد الداماد في في الرواشح، في الراشحة السابعة والعشرون، ونحن لمّا قفينا أثره في مقدّمة الكتاب في ذكر بعض القواعد التي ذكرها في متيمّناً ومتبرّكاً، فالبحري أن نختم الكتاب بما يليق بذكره في الخاتمة قفو الأثر.

قال ﴿: الهمداني في الرجال من أصحاب أميرالمؤمنين ﴿ إلى أصحاب أبي عبدالله ﴿ الله الله الله الدال بعد الميم الساكنة نسبة إلى همدان، قبيلة كبيرة جليلة

⁽١) خلاصة الأقوال ص ٣٢٢ برقم: ١٢٦٣.

ضوابط في النسبة........

من اليمن، منها: الحارث الهمداني من خواصّ أميرالمؤمنين ﷺ .

وأمّا فيما بعد، فقد يكون كذلك، وقد يكون بالتحريك .

وبإعجام الذال نسبة إلى همذان البلدة المعروفة في عراق العجم، بناها همذان ابن الفلّوج بن سام بن نوح، فعرفت باسمه .

وذلك كأحمد بن زياد بن جعفر الهمذانـي الثـقة الديّـن الفــاضل، روى عــنه أبوجعفر ابن بابويه .

ومحمّد بن علي بن إبراهيم الهمذاني وكيل الناحية، هو وابنه القاسم، وأبـوه على، وجدّه إبراهيم، وهم جميعاً أجلاً .

ومحمّد بن على الهمذاني من أصحاب العسكري ﷺ .

وعلى بن الحسين الهمذاني الثقة من أصحاب الهادي لربج .

وعلي بن المسيّب الهمذاني الثقة من أصحاب الرضا ﷺ .

وسلمان بن ربعي بن عبدالله الهمذاني من أصحاب الكاظم ﷺ، وغيرهم كلّهم همذانيون بالذالالمعجمة .

والتيمي، كما في الحسن بن علي بن فضّال وغيره، نسبة إلى تيم الله، وللعرب في النسبة إلى الأسماء المضافة مذهبان، يقول في مثل أبيبكر وابن الزبير: بكري وزبيري. وفي مثل امرىء القيس وعبدشمس: مرئي وعبدي .

وربما أخذت بعض الأوّل وبعض الثاني، فركّبت (١) وجعلت بينهما اسماً واحداً، ففي عبدالقيس وعبدالدار مثلاً عبقي وعبدري، ومن ذلك قولهم في عثمان: عثمي، وهذا ليس بقياس، بل إنّما يقتصر فيه على ما يسمع فحسب، وفي

⁽١) في المصدر: فركّبتهما.

المركّبة ينسب إلى الصدر، فيقال: حضري ومعدي في حضرموت ومعديكرب، وكذا في نحو خمسة عشر واثناعشر اسمى رجل خمسى واثنى أو ثنوى .

وأمّا إذاكان للعدد، فلا يجوز. ومن التغيير الشاذّ في النسبة نحو اسكوراني إلى السكندرية، وحروري إلى حرورا، ودم بحراني وهو شديد الحمرة إلى بحر الرحم وهو عمقها.

وأمّا البحراني إلى البحرين، فعلىٰ قول من جعل النون معتقب الإعراب.

وممّا غيرً للفرق الدهري بالفتح للقائل بقدم الدهر، والدُهري بالضمّ للشيخ المسنّ.

ومن التغيير للنسب قولهم امسى بكسر الهمزة في النسبة إلى أمس.

وقد يعوّض من إحدى يايي النسب ألف، فيقال في النسبة إلى اليمن: اليمني بالتشديد، واليماني بالتخفيف، كإبراهيم بن عمر اليماني وغيره، والتشديد فيه غلط، ومنه الثماني والرباعي بالتخفيف، ويجب حذف تاء التأنيث، كالسجدة الصلاتية، والأموال الزكوية، والحروف الشفتية، كلّها لحن، والصواب الصلاتية والزكوية والشفهية.

والجوهري ليس يستصوب في الأخير إلا الشفهية بالهاء، ويقول: الشفوية بالواو كالشفتية بالتاء في الخطأ، ومن القياس فتح المكسورة كنمري ودولي في نمر ودئل، وحذف ياء فعيلة كحنفي ومدني إلى حنيفة والمدينة، والفرضي إلى الفريضة، إلا ما كان مضافاً أو معتل العين، كشديدي وطويلي، وكذا فعيلة بالضم فهو في جهينة، وعرني في عرنية، وهما قبيلتان.

وأمّا فعيل بلا هاء فلا يفيّر، كحنيفي إلى الحنيف، وكذلك فعيل بالضمّ كهذيلي إلى هذيل، وشيبة الهذلي من بني هذيل، وله حديث معروف ودعاء التعقيب. ضوابط في النسبة.............................

والقرشي في النسبة إلى قريش من الشاذّ على خلاف القياس، وكذا فعيل وفعيلة من المعتل كقصوى بضمّ القاف إلى قصي وأمية بن نجية الصحابي راوي حديث سجود السهو، وهو عبدالله بن مالك الأسدي نسبة إلى أمّه، وهي بجينة بنت الحارث بن عبدالمطّلب على تصغير بجنة ضرب من النخل، وقيل: المرأة العظيمة البطن، والنسبة إليه بجنى .

وإذا نسب إلى الجمع ردّ إلى واحده، فيقال: فرضي وصحفي ومسجدي للعالم بمسائل الفرض، وللذي يقرأ من الصحف، ويلازم المساجد، وإنّما يردّ لأنّ الغرض الدلالة على الجنس، والواحد يكفي في ذلك.

وقد رأيت في الكشّاف الآفاقي، كما ورد في كلام الفقهاء إذا ورد أفاقي مكّة، يعنون به من هو خارج المواقيت، والصواب منه على المشهور أفقي بـضمّتين، وعلىٰ ما عن الأصمعي وابن السكيت أفقى بفتحتين .

وأمّا ماكان علماً،كأنماري وكلابي ومدائني، فإنّه لا يرد، وكذا ما يكون جارياً مجرى العلم،كأنصاري وأعرابي .

وممّا ليس يعرفه قاصر التتبّع الفرق بين العُماني بضمّ العين وتخفيف الميم، وبين العَمّاني بفتح الأولى وتشديد الشانية، فالأوّل نسبة إلى عُمان بالضمّ والتخفيف، بلد على ساحل بحر فارس، بينه وبين البحرين مسيرة شهر بحسبه، يقال لهذا البحر: بحر عمان مضموماً مخفّفاً، ويقال: أعمن الرجل أي صار ودخل فيه، ومنه الشيخ المتكلّم الفقيه الثقة المعظّم الحسن بن علي، ويقال: ابن عيسى أبومحمد، ويقال: أبوعلي المعروف ابن أبي عقيل العماني، صاحب كتاب المتمسّك بحبل آل الرسول.

والثاني نسبة إلىٰ عمّان بالفتح والتشديد بلد بالشام، ويقال: قصبة كانت بـلدة

كبيرة بناها لوط النبي ﷺ. فخربت قبل زمان الاسلام، بينها وبين أذرعات أربعة وخمسون ميلاً .

وكذا ممّا يلتبس على القاصر القاساني، بالقاف والسين المهملة، نسبة إلى قاسان معرّب كاسان بالكاف والسين المهملة، بلد من بلاد ماوراء النهر، منه أحمد بن سليمان القاساني من علماء الأصول، وقوم من رجال الحديث، وأيضاً نسبة إلى قاسان بالسين المهملة ناحية باصفهان، منها علي بن محمّد القاساني الاصفهاني الضعيف، والقاشاني بالشين المعجمة نسبة إلى معرّب كاشان البلد المعروف من عراق العجم بين قم واصفهان، منه جماعة من معاريف العلماء، كصاحب التأويلات، وفاضل المهندسين الراصد بسمر قند وغيرهم، ورهط من ثقات رواة الحديث، كعلي بن سعيد بن رزام الثقة المأمون في الحديث، وعلي بن شيرة الثقة، وغيرهم.

وأيضاً ممّا يلتبس على القاصرين أمر جيحان وجيحون وسيحان وسيحون. وكثيراً ما يقع في الرجال وفي الحديث أيضاً.

والذي يستبين لظنّي أنّه من أغلاطه، والصحيح الحسن بن علي بن عبدالكريم الزعفراني من زعفرانية ببغداد التي منها الحسن بن محمّد صاحب الشافعي، لا من زعفرانية همدان التي منها القاسم بن عبدالرحنن شيخ أبي الحسن الدارقطني. ضوابط في النسبة..............................

وشيخ الطائفة شيخنا الطوسي الله ذكر الحسن بن علي بن عبدالكريم الزعفراني في الفهرست (١) في ترجمة إبراهيم بن محمّد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد بن مسعود أبي إسحاق الثقفي، المنتقل من الكوفة إلى اصفهان، وحكايته من ذلك معروفة، ذكر ها النجاشي (٢) وغيره.

وطريق الشيخ إلى إبراهيم بن إسحاق الثقفي من بعض الطرق السيد الأجل المرتضى وشيخ المفيد جميعاً، عن علي بن الحبشي الكاتب، عن الحسن بن علي ابن عبدالكريم الزعفراني، عنه (٢).

وممّا لا يعرفه القاصرون ولا ينبغي جهله أنّ السلمي مطلقا بالسين المهملة واللام المخفّقة وتشديدها من أغاليط (٤) أحداث القاصرين أينما وقع، ثمّ قد يكون بفتحهما جميعاً، كما كعب بن مالك الخزرجي السلمي، وأبوقتادة بفتح القاف الحارث بن ربعي السلمي الخزرجي.

قال في المغرب: السلم بفتحتين من العضاة، وبواحدته سمّي سلمة بن صخر الباضي، وكني أبوسلمة روج أمّ سلمة قبل النبي ﷺ، وأبوسلمة بن عبدالرحمٰن بن عوف الزهرى.

وفي القاموس:سلمة محرّكة أربعون صحابياً وثلاثون محدّثاً، وفي بني قـشير سلمتان أحدهماسلمة الخير، والآخر سلمة الشرّ، وقد يكون بفتح السين وكسـر

⁽١) الفهرست ص ١٢ برقم: ٧.

⁽٢) رجال النجاشي ص ١٧ برقم: ١٩.

⁽٣) الفهرست ص ١٢ برقم: ٨.

⁽٤) في المصدر: أغلاط.

اللام نسبة إلى بطن من الأنصار بني سلمة (١).

قال في المغرب: استلم الحجر تناوله باليد، أو بالقبلة، أو مسحه بالكفّ من السلمة بفتح السين وكسر اللام، وهي الحجر، وبها سمّي بنو سلمة بطن من الأتصار. وقال الجوهري في الصحاح: وسلمة أيضاً بكسر اللام اسم رجل، وبنو سلمة بطن من الأنصار، وليس في العرب سلمة غيرهم (٢).

فخطّاً ه في ذلك الفيروز آبادي في القاموس. وعدّ عمرو بن سلمة الهمداني، وعبيدالله بن سلمة المرادي، وعبيدالله بن سلمة البدوي، وغيرهم كلّهم بالكسر غير البطن من الأنصار (٣). ولم يستبن لي سبيله أثق به في تصحيح قوله .

وقد يكون بضمّ السين وفتح اللام نسبة إلى سليم قبيلة من قيس بن عيلان بفتح المهملة واسكان المثنّاة من تحت، وإلى سليم أيضاً قبيلة في جذام من اليمن، ومن ذلك أبونصر محمّد بن مسعود العياشي السلمي السمرقندي، وسليم خمسة عشر صحابياً، وأمّ سليم بنت ملحان وبنت سحيم صحابيتان .

ومن الغريب المستغرب أمر الإخوة الأربعة بني راشد أبي إسماعيل السلمي ولدوا جميعاً تواثم في بطن واحد، وكانوا علماؤهم محمّد وعمرو وإسماعيل، ورابع لم يسمّوه، ومحمّد منهم، وهو أبو عبدالله بن محمّد السلمي راوي حديث جابر المستفيض المشهور من بعض طرقه في الصحيفة النازلة من السماء في أسماء الأثمّة الله وكناهم.

⁽١) القاموس المحيط ٤: ١٣٠ _ ١٣١.

⁽٢) صحاح اللغة ٥: ٢٩٧.

⁽٣) القاموس المحيط ٤: ١٣١.

ضوابط في النسبة..............................

رواه الصدوق في عيون أخبار الرضائيُّ بسنده عنه مسنداً عن جابر بن عبدالله الأنصاري .

ثمّ إنّ الجوهري قال في الصحاح: ومعد أبو العرب، وتمعدد الرجل أي: تزيّا بزيّهم وانتسب إليهم، أو تصيّر علىٰ عيش معد .

وقال أيضاً: وقيس أبو قبيلة من مضر، يقال: لقيس فلان إذا تشبّه بهم.

هذا آخر ما بلغ إليه فكري، وتدرّج بمدارجه نظري، وكان ذلك بعد ما انتقلت في اصفهان من المدرسة الجديدة إلى دار الكرامة، ملاذنا الأمجد، وملجأنا الأوحد، ولي نعمائنا من عند الواحد الأحد، الذي حار في أوصافه عقلي، وبهت في أخلاقه الحسنة الجميلة لبّي، وهو مولى الموالى، وسيد الأداني والأعالى.

لا تكلّفني فــانّي فــي الفــنا كلّت أفهامي فلا أحصي ثناً كلّ شيء قاله غير المــفيق إن تكلّف أو تسلّف لا يليق وهو مصداق ﴿إنّك لعلىٰ خلق عظيم﴾ واشفاقه لطفاً عليّ عميم، العالم العامل،

⁽١) الرواشح السماوية ص ٩٠ ـ ٩٦ الراشحة ٢٧.

والفاضل الكامل، المتبحّر في مضمار العلوم، والمتدرّب المستدبّر ذوي الفضائل المعلوم، الحاج آقا محمّد نجل الفاضل المدفّق الكرباسي، أعلى الله في العلّيين مقامه، فيا إلْهي أجزه عنّى جزاءً وافراً، واشكره لحقوقه علىّ شكراً شاكراً.

وقد حصل الفراغ من ذلك في يوم الخميس من الأسبوع الثاني من العشر الأول من الشهر الخامس من السنة الثانية من العشر السابع من المائة الثالثة من الألف الثاني من الهجرة النبوية المصطفوية البيضاوية، على هاجرها آلاف السلام والتحية، وأنا الغريب في البلدان، المتحيّر والحيران: في بادية الظلم والعدوان، والأسير للنفس الشيطان، في المعصية والهجران، أحمد بن مصطفى المرجوّله الغفران، بحرمة الحسنان النبيلان، ولله الحمد والمنة على البلوغ في أقصى المرام، والوصول إلى منتهى الكلام، والصلاة على محمد وآله.

والملتمس من إخواني كشف القناع عن مغلوطاته ومعيوباته وخطاياه بالحكّ والاصلاح، وما اعتصامي إلاّ بالله، عليه توكّلت وإليه أنيب .

تمّ في عاشر شهر جمادي الأوّلسنة (١٢٧٢).

وجاء في آخر النسخة المستنسخة من نسخة الأصل: قد فرغت من تسويد هذه الكتاب المستطاب حسب الأمر مولانا الأعظم الأجلّ الأفخم، علاّمة العلماء، قدوة المحقّقين والمدققين، الفاضل المتبحّر النحرير، وحيد العصر، وفريد الدهر، مؤلّف الكتاب، أدام الله بقاءه وأطال الله ظلال رأفته على رؤوس الأنام، أنا الفقير محمّدمؤمن بن محمّدأمين الحسيني الأبهري الساكن بالقزوين، في يوم الأربعاء سادس وعشرين من شهر ربيع الأوّل سنة ثلاث وثمانين ومائتين بعد الألف من الهجرة، اللهمّ اغفر لمؤلّفه وقاربه وطالعه وكاتبه ولمن نظر إليه ولمن استكتبه، بحق محمّد و آله الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين إلى يوم الدين.

ترجمة مؤلّف الكتاب........ترجمة مؤلّف الكتاب.....

خاتمة

في ترجمة مؤلّف الكتاب

ثمّ إنّه قد سنح ببالي أن أشرح أحوالي في خاتمة هذا الكتاب، وإن كان يقضي منه العجب العجاب .

وأقول: سُمّيت بـ«أحمد» ودعيت بـ«آغا» حيث إنّ جدّي من الأب الحـاج مولى أحمد كان فاضلاً متبحّراً في الفنون كلّها، مجتهداً في الفقه في عصره وأوانه، وفريداً في دهره وزمانه، حسب ما تشهد به مؤلّفا ته ومصنّفا ته، ولقد سمّيت باسمه، وعرفت بـ«الحاج آغا» وما أدركت أوانه، بل طويت زمانه.

ولقد كان الله ساكناً مسكن آبائه في الأزمان، مترسّلاً بأنّ حبّ الوطن من الإيمان، وكان مسكنهم قصبة يقال لها: خوئين من توابع الخمسة السلطانية بمرحلة ومسافة شرعية إلى زنجان.

وكانت هذه القصبة مسقط رأسي، وولدت فيها في الليلة السابعة عشر من أوّل الربيعين بعد ما انقضىٰ من الهجرة ألف ومائتان وسبع وأربعون .

وكنت بعدما صفوت صبيةً، وصبيت صفوةً، وميزت التاء من الباء، والياء من الهاء، ربيت بعدما صفوت صبيةً، وصبيت صفوةً، وميزت التاء من السبعة السبعة استغنيت بعد حفظ القرآن من الكتب الفارسية والعربية، وشرعت في الشمانية بالعلوم الأدبية صرفاً ونحواً وميزاناً. ولما قاربت الثلاث عشر فارقت منها، وآلفت علم المعانى والبيان والفصول، وآنست مقدّمة الأصول.

ولمّا راهقت التكليف أجاب والدي منادي الربّ، ولم أبلغ بعد الحلم، فانقلب الزمان عليّ، وهجم الدهر الخوّان إليّ، وبقيت في حــجر والدتــي مـع الإخــوة، وأحاط إلينا الفقر والعسر، وذهب عنّا اليسر، فنحن في عويل ورحيل من قرية إلى قرية، وناحية إلى ناحية، فسنة نسكن هذه وأخرى أخرى، إلى أن مضت سنين ونحن في كدّ بلا يمين، إذ الإخوة صغار وأصاغر، وأنا مليس صفير من الصنائع والأضافر، فبقيت بتعريق الجبين من الانفعال عنهم في ضيق وأنين.

فبعد ما أحاطتني الهموم، وحصرتني الغموم، أمرتني والدتسي بالهجرة إلى قزوين لتحصيل علوم الدين، وعاهدتني بعيلولة العيال في جميع الأحموال مع اليسر والعافية، أو عسر وخافية .

فشددت رحلاً بلا راحلة، وألزمت الطريق بلا غايلة، فلمّا وصلت القروين سكنت مدرسة تسمّى بـ «الپيغمبرية» واشتغلت بـقراءة المـعالم فـي الأصـول، والروضة في الفروع، وباحثت في المقدّمات نحواً وميزاناً وبياناً باستغراق الزمان ليلاً ونهاراً، فاتفق ارتحال السلطان محمّدشاه.

ولمّا يمض منذ ستّة أشهر من إقامتي، فتشتّت شمل أهالي البلدة، وانـقلبت حالاتهم، وارتفعت تسـعيراتـهم، بـحيث لم يـمكن لي الإقـامة، وذهـبت عـنّي الاستقامة، فراجعت إلى الوطن مع التأوّه والحسرة.

فبعد ما لاقتني والدتي لامتني أشدّ اللوم، فعرضتني الندامة، وعرقتني الملامة. فما مكثت إلاّ أيّاماً قلائل حتّى قهر تني إلى الرجوع بالدلائل .

فبعد ما مضت ستّة أيّام من الورود، وأنكرتني في كـلّ حـالاتي مـن القـيام والقعود، أخذت السير في الطريق بلا راحلة وزاد وسـويق، وبـعد وصـولي إلى القزوين آليت ألا أرجع إلاّ بعد أن كان حملي ملآن، وعطاشي ريّان.

فاشتغلت في مدرسة بعد مدرسة سبع سنين، واستغنيت من السطوح والمتون، وكتبت في الأصول تقريرات المشايخ كراريس، واختلفت في العلوم الرياضية في الأيّام المعطّلة إلى أهلها، واشتغلت كذلك برهة في الارتياض مع الكلام والحكمة. ثمّ سافرت إلى اصفهان، واشتغلت بجدّ وكدّ بالفقه والأصول، واتّفق لي فيها من الألطاف الخفية الإلهية اجتماع الأسباب والتوفيق، فللزمت الدرس والبحث والتأليف والتصنيف خمس سنين، وبالغت في التعطيلات في علم الرجال والدراية برهة من الأيّام، وكتبت في الأصول تمام مباحث الألفاظ وبحث النسخ في مجلّدين مبسوطين، وسميته بـ«معراج الوصول إلى علم الأصول» ثمّ رسالة في التضييق والتوسعة المسمّاة بـ«معلي الشرعة» ثمّ رسالة مبسوطة في الرجال الحاوية لاصطلاحات علماء الرجال، وتمييز جملة من المشتركات، وهي هذه.

فبعد ما قضيت الوطر فيها رجعت إلى القـزوين، ولم أمكث فـيها إلاّ شـهوراً. وسافرت إلى الوطن زائراً للأمّ، ووصلاً للرحم، ثمّ رجعت إلى القزوين .

وعزمت منها إلى العتبات العاليات، فأقمت بعد تشرّفي بتقبيل عتبة خامس آل العباء عليه آلاف التحية والثناء فيها، واشتغلت بالبحث في الفقه والأصول، واختلفت إلى المشايخ، وكتبت في الفقه مسائل الطهارة، وبرزت منها كراريس.

ثمّ جاورت النجف الأشرف خمس سنين، وألّفت فيها تمام مسائل الطبهارة. ومجلّداً من الصلاة .

ثمّ دعتني الحوائج وكثرة الديون إلى الانصراف، وعاقتني العوائق طول المكث إلا مع الانعطاف، فانصرفت إلى القروين، وسكنت فيها، واستغلت بالبحث والتدريس والتأليف، ولم أر نفسي معرضاً عن الاشتغال والبحث مع الطلاب في جميع الأحوال حتى إلى الآن مع كثرة حوائج الناس إليّ، وتوارد عوائق الزمان على، لم أطرف إلى غير مطالعة العلوم طرفاً، ولم أجد للنفس عنها صرفاً.

وفي هذه السنة التي مضت من الهجرة المقدّسة ألف وثلاثمائة وأربع سنين كنت من العمر في سبع وخمسين أباحث مباحث المكاسب والتجارة مع الطلاّب، ٧٠٤.....٠٠٠.مرآة المراد

وأجمع ضوابطها ومسائلها مع الاتقان في كلّ باب، وجمعت جملة من الجوامع في أسفاري في الطاعات من الحجّ والزيارات .

ولي من المؤلّفات: كتاب معراج الوصول من بحث النواهي إلى تمام مباحث الأفاظ برز منه مجلّدان، ومن الأدلّة العقلية إلى تمام بحث التعادل والترجيح، برز منه مجلّد واحد، ورسالة في الاستصحاب مع بحث التعادل والتراجيح، وكبتاب اللوامع مشتمل على جملة من القواعد وجملة مهمّة من مباحث الأصول، ورسالة في حجّية الظنّ، ورسالة في الإرث عربية، وترجمتها أيضاً بالفارسية، ومنظومة في الديات. ورسالة في المختار من الأصول العملية على الاجمال، وكتاب مرآة المراد في علم الرجال وهو هذا، وكتاب محلي الشرعة في مسألة التضييق والتوسعة، ورسالة في تصرّفات المريض لم تتمّ، وفي الفقه أربع مجلّدات برز من الطهارة مجلّدان، ومن الصلاة مجلّدان.

وتعليقات على أوائل كتاب الصافي، وحواشي على الرياض، وحواشي على القوانين، قد علَّقناها عليهما عند الاشتغال ببحثهما، مكتوبة على هامش الكتابين غير مجموعة في البين، ومجموعة في الأجوبة من المسائل المتفرّقة الواردة من هذا البلد وسائر البلدان، ومجموعة تجرى مجرى الكشكول.

ورسالة وجيزة في مسألة البداء وكشف الحقّ فيها، ورسالة في كيفية علم الباري تعالى اسمه مختصرة مليحة، ورسالة وجيزة جدّاً في أسماء الرجال والمختار في أحوالهم على الاجمال، والتوفيق من الله المستعين .

وتمّ استنساخ هذا الكتاب تحقيقاً وتصحيحاً وتعليقاً عليه في اليوم العاشر من شهر رمضان المبارك سنة (١٤٣٣) هـ ق، علىٰ يد العبد السيد مهدي الرجائي غفر الله ذنوبه في بلدة مولانا وإمامنا مشهد أبى الحسن الرضا عليه آلاف التحية والثناء.

فهر س الكتاب حياة المؤلّف بقلمه الشريف...................

كلام المحقّق الطهراني في ترجمته ٧
كلام الشيخ صدر الدين الخوئي في ترجمته ٩
كلام السيدمحسن الأمين في ترجمته
حول الكتاب
مرآة المراد في تحقيق مشتبهات رجال الأسناد
ىقدّمة المؤلّف
يان ما تقرّر عليه ديدن النجاشي
بعني المجهول والمهمل في اصطلاح أهل الرجال
صطلاح كتاب الرجال للشيخ من كونه أصحاب الرواية لا اللقاء
نول المحدّثين روّينا وروينا ونروي وبيان استعمالاتها
الأصول الأربعمائة مصنّف كلّها من أصحاب الصادق الم الشاخ ٣٥
بيان أنّ رواية الثقة عن رجل سمّاه تعديل أم لا
يان بعض المشايخ واستثناء بعض عمّن يروي عن الضعفاء
يان حال الكشي والنجاشي ٤٧
بيان معنى التخريج والتخرّج في اصطلاح أهل الرجال ٤٩

مراة المراد	r.v
٥٠	بيان تعارض قول النجاشي والشيخ و ترجيح النجاشي .
۲۲	بيان الفرق بين المشيخة والمشيخة والشيخة والشيخة
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	بيان أنّ تصحيح العالم المزكّي هل هو تعديل أم لا
٦٨	بيان ألفاظ التوثيق والمدح والتضعيف
ی ۲۹	بيان بعض مصطلحات أهل الرجال في التوثيق والتوهير
للقا ٧٤	ذكر الألفاظ المتداولة عندهم التي يستفاد منها المدح مع
٧٤	قولهم فلان عدل ضابط إمامي
٧٥	قولهم عدل، ثقة
۸۰	قولهم لابأس به
۸٤	قولهم وجه، فلان شيخ الطائفة
۸٥	قولهم فلان من مشايخ الإجازة
۸۹	قولهم ثقة في الحديث
۹۰	قولهم من أولياء أميرالمؤمنين ﷺ، خاصّي
٩١	قولهم كان وكيلاً لأحد الأئمّة ﷺ
۹۲	قولهم كثير السماع، معتمد الكتاب، فلان مقبول الرواية .
۹۳	رضيلتهم ورحملتهم، قولهم فقيه من فقهائنا
۹٤ 3 ه	قولهم سليم الجنبة، فلان ممّن اعتمد القمّيون عليه
٠٠٠ ٢٢	قولهم انّه من آل نعيم الأزدي، إنّ فلاناً من آل أبيالجهم
۹۷	قولهم إنّ فلاناً من آل أبيشعبة
عند ۹۸	قولهم فلان ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ.
117	ذكر أسباب الذمّ، قولهم فاسق، ضعيف

فهر س الکتاب
قولهم ضعيف في الحديث١١٣
قولهم مخلّط ومختلط
قولهم ليس بذاك ١١٧
قولهم كاتبالخليفة
قول الراوي عن جعفر وأمثاله
قولهم فلان كان من الطيارة
الإسماعيلية، البترية
البزيعية، البيانية
الجارودية، الحرورية١٢٣
السمطية، العلياوية
المخمّسة
المرجئة، المغيرية
الكيسانية
النصيرية١٢٨
الفطحية
الناووسية، الواقفية
المفوّضة
الألفاظ المستعملة عند أهل الرجال لا تفيد مدحاً ولا قدحاً ١٣٨
قولهم مولیٰ فلان ۱۳۸
وهم وي موقولهم غلام
قولهم قريب الأمر، مضطلع الرواية، فلان اُسند عنه

۷۰۸مرآة العراد
نولهم كثير الرواية
نولهم فلان كثير التصنيف، جيد التصنيف، فلان بصير بالحديث والرواية ١٤٨
نولهم فلان له کتاب
نولهم له أصل
ذكر عُدّات الكليني والشيخ
لاشتراك الخطّي والكتبي من أسماء الرواة١٦٤
يان تواريخ مواليد النبي ﷺ والأَثمَة ﷺ ووفاتهم
ذكر جماعة رأوا القائم ﷺ أو وقفوا على معجزته
كنى الأثمَّة وألقابهم اللَّمُظ
جرح بعض الرواة المشهورين لأجل الحسد وغيره
حجّية مراسيل ابن أبي عمير
رجه حجّية الجارح والمعدّل
ضابطة جليلة
نحقيق الحال في بعض الرجال الواقعين في الأسناد
نحقيق الكلام في أبان بن عثمان
حقيق حال عمر بن يزيد
تحقيق الحال في محمّد بن خالد البرقي
خقيق الحال في سهل بن زياد الآدمي
حقيق الحال في محمّد بن إسماعيل
رشاد الخبير البصير إلى تحقيق الحال في أبي بصير
حقيق الحال في إبراهيم بن هاشم

۷۰۹	فهرس الكتاب
728	تحقيق الحال في إسحاق بن عمّار
٤٠١	تحقيق الحال في محمّد بن سنان
٤٣٢	تحقيق حال محمّد بن عبدالحميد
٤٣٦	تحقيق الحال في السكوني
133	تحقيق حال عبدالحميد بن سالم العطّار
223	تحقيق الحال في محمّد بن أحمد الراوي عن العمركي
٤٤٩	تحقيق الحال في محمّد بن الفضيل الراوي عن أبي الصباح الكناني
٤٥٨	بيان الحال في معاوية بن شريح ومعاوية بن ميسرة وأنّهما واحد
۸٦3	تحقيق حال شهاب بن عبدربّه
٤٧٣	تحقيق الحال في أحمد بن محمّد بن خالد البرقي
٤٧٨	تحقيق الحال في أحمد بن محمّد بن عيسىٰ
٤٨٧	تحقيق الحال في محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني
٤٨٧	بيان من يظهر القدح فيه وكلماتهم القادحة
٤٩١	بيان المعدّلين والمادحين له
٤٩٧	كلمات القادحين غير صالحة لمعارضة المادحين
٥١٢	
٥١٢	
010	في التنبيه على أنّ رواية الحسين بن خالد على أنحاء
0 7 0	في التنبيه علىٰ أنّ الحسين بن خالد هو الصيرفي
0 7 9	في حالهما وأنَّ الحديث بسببهما يندرج تحت أيَّ من الأقسام المعروفة
٥٣٣	تحقيق الحال في علي بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق

مراة المراد	
0 2 7	حقيق الحال في ابن أبيعمير
٠ ٢١٥	حقيق الكلام في ابن الغضائري
٥٤٨	حقيق حال حمزة بن بزيع
٥٥٠	حقيق الحال في علي بن حديد
ي ٤٥٥	يان الحال في قاسم بن محمّد الاصفهاني القمّ
٠٠٠ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	يان حال سليمان بن داود المنقري
770	حقيق الحال في النوفلي
070	حقيق الحال في محمّد بن أحمد العلوي
۸۲۵ ۸۲۵	حقيق حال أعمش الكوفي المشهور
	حقيق حال ثعلبة بن ميمون
٥٧١	حقيق حال محمّد بن هارون
ovo	حقيق حال عبدالعظيم بن عبدالله الحسني
بابر۲۰	حقيق في توسّط ابن سنان بين البرقي وابن ج
	حقيق حال الحسين بن أبيالعلاء الخفّاف
	حقيق حال محمّد بن قيس
٥٨٨	حقيق حال مسمع بن أبيسيّار
٥٩٠	حقيق حال أبيبكر الحضرمي
090	حقيق حال أبي العبّاس الفضل بن عبدالملك .
ي ١٩٥	حقيق حال علي بن محمّد بن قتيبة النيسابور:
٥٩٨ ٨٩٥	حقيق حال حذيفة بن منصور بن كثير
٦	حقية حال حارين بنيدالحفف

هرس الكتاب
حقيق حال غياث بن إبراهيم
حقيق حال عمرو بن سعيد
حقيق حال الحكم بن مسكين
حقيق حال علي بن السندي وعلي بن السري الكرخي
حقيق حال حمّاد بن شعيب
حقيق رواية صفوان بن يحييٰ عن الصادق ﷺ
حقيق حال حمدان بن أحمد
ي بني نعيم الصحّاف
ي بني عطية
ي بنی درّاج
ـ بان عدّات الكافي والاستبصار والتهذيب
بان حال علي بن الحسين السعد آبادي
واية ثقة الاسلام عن علي بن محمّد
بان حال محمّد بن جعفر الأسدي
بان الأشخاص الذين لقّبوابماجيلويه
ا صدر من العلماء الأعلام من الاشتباهات في المقام
سرح ما نقل عن الشيح البهائي
شوابط في النسب
فاتمة في ترجمة مؤلّف الكتاب
ير س الكتاب